تحرير: كارول كوهن

المرأة والحرب

ترجمة: ربى خدّام الجامع | تدقيق الترجمة: ضحوك رقية

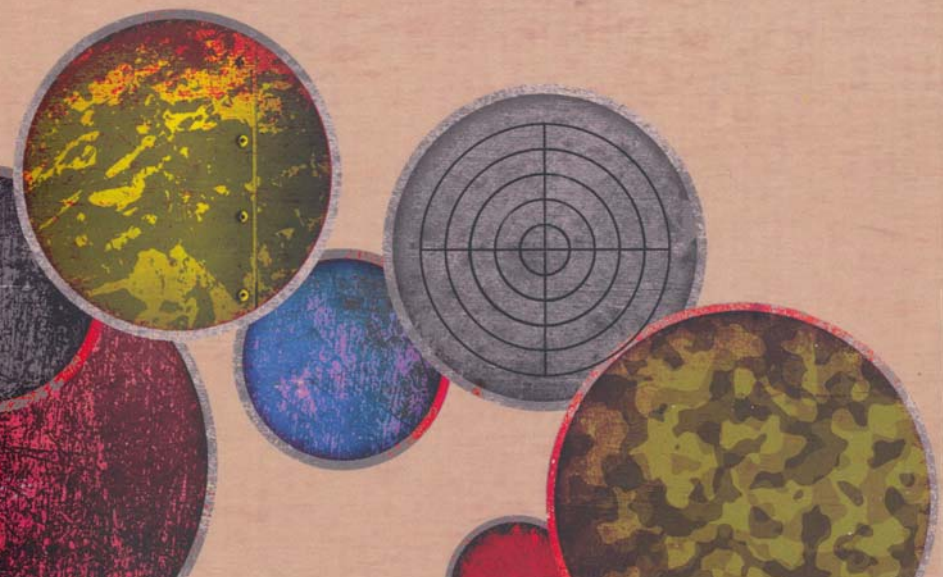

المرأة والحرب

Women and Wars

تحرير: كارول كوهن

Edited by Carol Cohn

ترجمة: ربى خدّام الجامع

تدقيق الترجمة: ضحوك رقية

المرأة والحرب

المرأة والحرب
تحرير: كارول كوهن
ترجمة: ربى خدّام الجامع
تدقيق الترجمة: ضحوك رقية
الطبعة الأولى 2017

الإخراج الفني: فايز علام
تصميم الغلاف: مناف عزام

الناشر:

الرحبة للنشر والتوزيع
العنوان البريدي ـ دمشق:
أسية، ص. ب. 7634
دمشق، سوريا
الموقع الإلكتروني: http://www.musawasyr.org
البريد الإلكتروني: info@musawasyr.org

جميع حقوق الترجمة محفوظة لدار الرحبة.

العنوان الأصلي للكتاب بالإنكليزية

Women and Wars
Edited by Carol Cohn

المحتويات

الكاتبات المشاركات 9

مقدمة المترجمة 13

تصدير: التحليل الجندري ليس سهلاً 17
سينثيا إينلو

شكر وتقدير 21

الفصل الأول 27
المرأة والحرب.. نحو إطار مفهومي
كارول كوهن

الفصل الثاني 95
المرأة والاقتصاد السياسي للحرب
أنجيلا رافين-روبرتس

الفصل الثالث 131
العنف الجنسي وصحّة المرأة خلال الحرب
باميلا ديلارجي

الفصل الرابع 185
نساء أُجبِرن على الهرب: اللاجئات والنازحات
وينونا جيلز

الفصل الخامس 231
المرأة والنشاط السياسي في مواجهة الحرب والعسكرة
كارول كوهن وروث جاكوبسون

الفصل السادس 277
المرأة والقوات العسكرية الحكومية
جينيفر ج. ماذرز

الفصل السابع 321
النساء والفتيات والجماعات المعارضة المسلحة غير الحكومية
دايان مازورانا

الفصل الثامن 367
المرأة وعمليات السلام
ملاذي دي ألويز وجولي ميرتوس وتازرينا سجاد

الفصل التاسع 419
النساء والفتيات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
دايان مازورانا وليندا إيكيربوم كول

الفصل العاشر 463
المرأة «بعد» الحرب
روث جاكوبسون

إلى ابنتي ميريل

وإلى ذكرى إدنا كابلان وسارة روديك.. بمحبّة!

الكاتبات المشاركات

كارول كوهن: مديرة الجمعية المتخصّصة بالجندر[1] والأمن وحقوق الإنسان، وأستاذة الدراسات النسائية في جامعة ماساشوستس، بوسطن. وتشمل أهمّ اهتماماتها البحثية: الجندر والنزاعات المسلحة، والخطابات أحادية الجندر لدى نُخَب الأمن القومي الأمريكية، والإدماج الجندري في مؤسّسات الأمن الدولي.

ملاذي دي ألويز (Malathi de Alwis): وهي تدرّس في كلية الدراسات العليا لدى جامعة كولومبو، في سريلانكا، وتحمل شهادة دكتوراه في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية، وتركّز حالياً على عمليات المصالحة وإحياء ذكرى الشهداء التي تأتي بعد الحرب. وهي مشاركة في تأسيس العديد من مجموعات السلام النسوية، وعضوة في شبكة نساء في مناطق النزاعات.

1- يترجَم مصطلح (gender) إلى العربية بالجندر، أو النوع الاجتماعي، أو الجنوسة، أو الجنس، بل إن بعض المصادر تترجمه: جنسانية، وهذه الترجمة الأخيرة قد لا تكون موفّقة لأنها تحمل خطر الخلط بين هذا المفهوم ومفهوم آخر هو (sexuality) الذي يترجم أيضاً بالجنسانية. ولأسباب عملية بحت سنترجمه جندر، ونشتق منها: الصفة: جندري، والفعل: جَندَر يُجندِر، والعملية (gendering) جندرةً، أما صيغة (gendered)، التي تعني أن شيئاً ما يتعلق بأحد الجنسين أو ملائم له دون الآخر، فسنترجمها: مجندر، أو أحادي الجندر. [المدقق]

باميلا ديلارجي (Pamela DeLargy): التي أدارت البرامج الإنسانية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان مدة عقد من الزمان تقريباً، فسعت خلالها لزيادة الاهتمام بصحة النساء في الأوضاع التي تحتاج إلى مساعدة إنسانية في مختلف بقاع العالم، وقد أدّت دوراً رائداً في تطوير استجابة الأمم المتحدة للعنف الجنسي في أوقات النزاع، وتعمل حالياً ممثلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في السودان.

ليندا إيكيربوم كول (Linda Eckerbom Cole): شاركت في تأسيس صندوق العمل الاجتماعي المخصص للنساء في أفريقيا، وهي مديرته التنفيذية. والصندوق مؤسسة غير ربحية تعمل مع النساء والفتيات في أماكن النزاعات وما بعد النزاعات.

وينونا جيلز (Wenona Giles): وهي تدرّس في جامعة يورك، وتعمل في مجالات الجندر والهجرة وقضايا اللاجئين والإثنية والقومية والعمل والعولمة والحرب. قامت بتنسيق الشبكة الدولية لأبحاث النساء في مناطق النزاعات، وأنجزت مؤخراً مشروع بحث دوليّ حول أوضاع اللجوء طويلة الأمد. وهي تعمل حالياً على مشروع بحث دولي مشترك لإدخال برامج لنيل شهادات التعليم العالي إلى اللاجئين المقيمين في المخيمات لفترات طويلة.

روث جاكوبسون (Ruth Jacobson): محاضِرة سابقة لدى قسم دراسات السلام في جامعة برادفورد في المملكة المتحدة. وقد عاشت في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وعملت في منطقة حرب في موزمبيق، حيث شهدت أثر الحرب في النساء والفتيات في المناطق القريبة من النزاع. وساهمت، فيما بعد، بتنظيم النساء في مجال الإغاثة الإنسانية وتنظيمات ما بعد النزاعات.

جينيفر ماذرز (Jennifer Mathers): محاضرة بارزة في قسم السياسة

الدولية لدى جامعة آبيريستويث (Aberystwyth University). تشمل مجالات البحث والتدريس التي قامت بها الجندر والنزاع، كما تولّت رئاسة تحرير مجلة «منيرفا» المختصة بالمرأة والحرب ما بين عامي 2007-2010.

دايان مازورانا (Dyan Mazurana): وهي أستاذة جامعية مشاركة لدى كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية، ومديرة قسم الأبحاث في مركز فينشتاين الدولي، التابع لجامعة تافتس، وهي تعمل مع العديد من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وحماية الأطفال، وذلك من أجل تحسين الجهود المقدمة لمساعدة الشباب والنساء ممن تأثروا بالنزاعات المسلحة. كما عملت في أفغانستان والبلقان وجنوب إفريقيا وغربها وشرقها وفي نيبال.

جولي ميرتوس (Julie Mertus): أستاذة حقوق الإنسان، ومديرة برنامج الأخلاق والسلام لدى الجامعة الأمريكية، ولديها خبرة واسعة في العمل في قضايا الجندر والنزاعات مع عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، من ألبانيا حتى زيمبابوي.

أنجيلا رافين- روبرتس (Angela Raven-Roberts): عملت مديرة برامج إنسانية وتنموية تابعة لمنظمات، كمنظمة «أوكسفام» في أفريقيا، و«أنقذوا الأطفال» في الولايات المتحدة الأمريكية، واليونيسيف، كما عملت في دول منها بابوا نيو غينيا وإثيوبيا. وهي تحمل شهادة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، وأشرفت على إعداد أول رسالة ماجستير في الآداب في مجال المساعدة الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية، في جامعة تافتس.

تازرينا سجاد (Tazreena Sajjad): محاضرة بمرتبة أستاذ لدى كلية

الخدمة الدولية في الجامعة الأمريكية. ركزت في أبحاثها على حقوق الإنسان والنزاع، والعدالة الانتقالية، والتدخل الإنساني، وحقوق الإنسان في حالات الطوارئ والجندر والنزاعات المسلحة. كما عملت مختصة وباحثة في مجال حقوق الإنسان في أفغانستان ونيبال وبنغلاديش.

مقدّمة المترجمة

لم يكن اختياري لهذا الكتاب وليد المصادفة، بل أتى في خضمّ تجربة مريرة مع الحرب، التي لا تزال رحاها تدور في بلادي، حتى لحظة كتابة هذه السطور. وبالتأكيد فإن تركيز هذا الكتاب، ليس فقط على الحرب، وإنما على تجارب المرأة معها هو الدافع المحفز بالنسبة لي، إذ دوماً يُغفَل دور المرأة في كل المجالات ضمن المجتمعات الذكورية، ولا أستثني مجتمعي من ذلك، ليصبح الرجل سيّد الموقف وصاحب القرار في كل شيء، فما بالكم بالظروف الحالية التي بالرغم من بروز دور المرأة فيها، يجري التعامي عن ذلك الدور عمداً، لتذهب كل الجهود التي تبذلها النساء في تلك المراحل العصيبة أدراج الرياح.

ولعل أروع ما في هذا الكتاب هو التزام كل من شاركن في الكتابة فيه بتلك المعالجة الموضوعية لكل القضايا التي طرحت من خلاله، وتلك السمة الشمولية التي وحّدت بين النساء في مختلف بقاع العالم من حيث تجاربهن مع الحرب، لدرجة بتُّ معها أستحضر صوراً لنساء وفتيات أعرفهن أثناء ترجمتي لبعض المقاطع التي كانت تصف معاناتهن هن بالذات، ولكن بأسماء مختلفة وفي بلدان مختلفة، ولا أنكر أني في بعض الأحيان كنت أضطرّ للتوقف عن الترجمة، لأني كنت أصل إلى مرحلة أشعر معها بأني قد استُنزفت كلياً، لأن هذا الكتاب يتحدث عن

واقع أعيشه يومياً، ولأني، مع غيري من النساء، لابد أن نخرج من هذه الحرب المجنونة يوماً ما لنستشعر مرارة الفقدان والألم الذي تسبّبت به هذه الحرب وما جرّته من ويلات على هذه البلاد.

لكننا- نحن النساء- لن نقف مكتوفات الأيدي، فبالرغم من عدم توفّر أبحاث شاملة وإحصائيات دقيقة حول ما خسرته المرأة في بلادي خلال الحرب، وما سوف تخسره، إن طال أمدها، وما الذي يمكن أن تحقّقه إن انتهت، وبالرغم من تهميش دور الجهود النسائية في ظل هذه الظروف، إلا أن هذا لا يعني أن السبل جميعها أصبحت مسدودة أمامنا، وإني لأتمنى أن يكون لهذا الكتاب أثر على هذا الصعيد، بل إني أدعو من خلاله كلَّ من يهتمّ بشأن المرأة أن يسعى لتحقيق شيء في هذا المضمار، إذ يمكننا أن نتعلّم من تجارب غيرنا، لا من تجاربنا فقط، وبوسعنا أن ننطلق من حيث توقّفت الأخريات، وأن نعتمد على ما تعلمناه لنبني وطننا من جديد، كما أدعو كل امرأة في الداخل والخارج أن تسعى لتوحيد جهودها مع غيرها مع النساء عبر أي هيئة أو تنظيم يمثّل المرأة السورية وتطلّعاتها وأهدافها.

وبالرغم من المحن الكثيرة التي مرّت بها المرأة السورية والنكسات التي تعرّضت لها خلال هذه الحرب، أكاد أجزم بأنها مازالت قادرة على العطاء اللامحدود، وبأن لديها الكثير من الإمكانات التي لم تكتشفها في نفسها بعد، والتي من الصعب أن تظهر دون وجود جهة تتبنّى تلك الجهود وتوظّفها في مكانها الصحيح.

وأخيراً، أهدي هذا الجهد المتواضع الذي بذلته في الترجمة لكل امرأة سورية عموماً، وإلى أمّهات الشهداء خصوصاً، وإلى كل امرأة عانت الأمرّين، فكان ذلك دافعاً لها لردّ الظلم عن غيرها من بنات جنسها، كما أهديه لكل من تعمل من أجل القضية النسوية، ولكل من تبذل قصارى جهدها ليكون لها دور وأثر في مجتمع يعامل المرأة كمواطن من الدرجة

الثانية، وأقول لهن جميعاً بأن الطريق مايزال أمامنا طويلاً، فكثيرات من قبلنا عانين ليحقّقن مكاسب ضئيلة، لكنهن حقّقن شيئاً لمن أتى بعدهن من النساء في نهاية المطاف.

وكلّي أمل أن يترك هذا الكتاب بصْمتَه، وأن يتحوّل إلى مرجع يمكن الاعتماد عليه، للخروج بدراسات حول المرأة يكون الهدف منها تحسين وضعها بعد الحرب، التي أتمنّى أن تنتهي في بلادي قبل طباعة هذا الكتاب.

وفي الختام أتوجه بالشكر لكل من دعمني خلال هذه الفترة، وأخصّ بالشكر السيدة سارة دوبسون المسؤولة عن حقوق الترجمة والنشر في دار بوليتي، والتي أبدت من التعاون ما لم أجده لدى أي أحد، والدكتورة ميّة الرحبي التي لولاها لم يبصر هذا العمل النور.

ربى خدّام الجامع

دمشق 22/ 9/ 2015

تصدير
التحليل الجندري ليس سهلاً

لا أستطيع ممارسة الرقص النقري، لكني حين أشاهد أفلام فريد أستير القديمة يخطر ببالي أنه: «يجعل الرقص النقري يبدو في غاية السهولة». ثمّة الكثير من الأشياء التي لم أتعلّم كيف أقوم بها، كحساب التفاضل والتكامل، والتحدث بالتركية، على سبيل المثال. لكن ما تعلّمت القيام به، بفضل جهود العديد من الصديقات والزميلات النسويات وصبرهنّ، هو كيفية القيام بتحليل جندري، وبالطبع مازالت الصديقات يعلّمْنني، ذلك أني لم أصل إلى تلك المرحلة التي أصبو إليها بعد.

وهكذا، فالتحليل الجندري مهارة. إنه ليس خيالاً عابراً، ولا طريقة مهذّبة في التعبير. كما أنه ليس شيئاً يمكن للمرء أن يلتقطه عرضاً، وهو يمضي على عجل. لا يمكن للمرء أن يكتسب القدرة على إجراء تحليل جندري مفيد، لمجرّد أنه «عصريّ» أو «يحبّ النساء» أو «يؤمن بالمساواة» أو «لديه بنات»، بل يجب عليه أن يتعلم كيفية القيام بذلك، والتدرّب عليه، مع الإقرار بما لديه من نواقص، ثم المحاولة من جديد. ولتطوير مهارات التحليل الجندري يتعيّن على المرء أن يُعمل تفكيره فيه، وأن يمارسه فعلاً، وأن يكون راغباً في التعلم من الآخرين الذين يعرفون أكثر منه كيف

يجرونه. وبعد هذا، يتميز التحليل الجندري، شأنه في ذلك شأن أي مهارة متطورة أخرى، بأنه تحليل يتطور باستمرار، فتظهر معه فوارق فكرية أدقّ، ودقّة منهجية أعلى. إذ يتعين على المرء أن يصل إلى النقطة التي يمكنه عندها أن يصف عمليات التحليل الجندري بشكل مقنع، وأن يبيّن قيمتها للآخرين، وبضمن ذلك المشكّكين، وغير المهتمّين، والمتعبين من العمل في ذلك المجال. ولهذا يحتاج القيام بالتحليل الجندري، وإقناع الآخرين بضرورته، إلى أشكال لا تحصى من الطاقة.

تقدم لنا كارول كوهن، والكاتبات الذكيات المشاركات معها، مجموعة أدوات حديثة ومتطورة للتحليل بناء على الجندر، هذا أولاً. وثانياً، إنهن يبيّنّ لنا ما الذي يمكن اكتشافه إذا تعلمنا كيف نستخدم تلك المجموعة من أدوات التحليل الجندري.

وإنه لأكثر متعة دائماً، لدى تعلّمك مجموعة جديدة من المهارات، أن يبيّن لك مرشدوك بالضبط ما الذي يمكن أن تكتشفه باستخدام تلك الأدوات، وما الذي من دونها يمكن أن يغيب عنك، وما سبب أهمية تلك النتائج الجديدة. فمثلاً، تعرض الكاتبات المشاركات في هذا العمل، باستخدام مهاراتهن في التحليل الجندري، الأشكال المتنوعة من العنف الذي يمارَس خلال الحروب: حيث البنادق والقنابل ليست الأسلحة الوحيدة. إنهن يكشفن الستار عن الاختلافات بين تجارب الفتيات والفتيان الذين أُجبروا على الخدمة في صفوف القوات المقاتلة التي تضمّ رجالاً بالغين. إذ يتبين أن «الأطفال» ليسوا فئة مفيدة جداً عند محاولة إعادة بناء أي مجتمع بعد الحرب. وتبيّن شريكات كوهن أيضاً لنا السبب في أننا لن نفهم قطّ النزاعات المسلحة فهماً مفيداً إذا ركزنا بعناد على منطقة الحرب المباشرة فقط؛ إذ يجب علينا أن نتعلم كيف نقوم بالتحليل الجندري في مخيمات اللجوء، وفي الأسواق وفي مفاوضات السلام. كذلك، توضح

مهاراتهن في التحليل الجندري أن الأشهر والسنوات التي يطلق عليها ببساطة «ما بعد الحرب» تشوبها في الممارسة أفكار زمن الحرب التي تنظر إلى الرجال على أنهم الفاعلون، وإلى النساء على أنهن الضحايا، وهي أفكار مضلّلة من شأنها إطالة أمد الظروف ذاتها التي أدّت إلى نشوب النزاع في المقام الأول.

تعتبر الكاتبات اللواتي جمعتهن كارول كوهن في هذا الكتاب من أكثر مستخدمات مهارات التحليل الجندري خبرةً في مجالات الحروب والنزاعات المسلحة وبناء السلام بعد الحرب، وهي مجالات مهمة عالمياً ومعقّدة على نحو يثير الجنون. وتقوم خبراتهن على استخدام مهارات التحليل الجندري في خضمّ علاقات مربكة «على أرض الواقع». إنهن محللات سبق وأقمن في مخيمات للاجئين، حيث هناك نقص في الماء، وجمع الحطب خطر، وتراتبيات السلطة معطلة، وفترات اهتمام المانحين قصيرة. إنهنّ محلِّلات سبق أن حضرن جلسات استماع طويلة، حيث يقرر دبلوماسيون، لم تتلطخ أحذيتهم بالوحل، ما إذا كانت وحدة الجندر في عملية لحفظ السلام ستحصل على ميزانية مناسبة أم لا. لقد تحدثن إلى نساء لديهن أسباب معقولة تماماً للخوف من الحديث عما حدث لهن ولبناتهن بالفعل حين اكتسح جنود ذكور من الجهة المعادية قراهنّ. وقد التقين بمجموعات نسائية محلية حاولت جعل القادة العسكريين المحليين يستمعون إلى مقترحاتهن. أما في نيويورك والعواصم الأخرى، فقد قامت تلك المحللات الجندريات بالضغط على المنظمات الحكومية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة للتخلي عن الأساليب المعتادة القائمة على أن «الرجال وحدهم يهمّون فعلاً»، ليأخذوا، بدلاً من ذلك، النساء على محمل الجد عند تقييم نتائج سياساتها، وعند كتابة المهمات التي يعهد بها لقوات حفظ السلام، وعند رصد مخصصات ميزانياتها.

هكذا، يستطيع كل واحد منا، نحن القراء، أن يقرأ كتاب «المرأة والحرب» وفي رأسه الأهداف الثلاثة المتمثلة باكتساب مهارات التحليل الجندري؛ واكتشاف كيف ستبدو أسباب النزاعات المسلحة وآلياتها إذا نظرنا إليها من منظور الجندر؛ وتعلّم كيفية إقناع الآخرين بتبنّي المهارات التي لا بد منها للتحليل الجندري. هذا الكتاب هو من النوع الذي ترغب في كتابة ملاحظات عنه، وفي أن تقتبس منه للآخرين، وفي أن تحمله في حقيبتك في حلّك وترحالك.

سينثيا إينلو (Cynthia Enloe)

شكر وتقدير

ليس ثمة عمل فكري هو ثمرة إعمال فكر عقل واحد فقط، ولا أدلّ على ذلك من هذا الكتاب الذي أُعدّ ليقدم للقراء بعضاً من الأدبيات والمؤلفات الكثيرة والغنية التي كُتبت حول المرأة والحرب. ما كان هذا الكتاب ليخرج إلى النور لولا الجهود الدؤوبة التي قدمتها ناشطات وباحثات ومتمرسات في مختلف بقاع العالم ممن عملن لمنع وقوع الحروب، أو لإنهائها بأقصى سرعة ممكنة، ولفضح أعمال الحروب المجندرة، ولخلق عالم أقل عنفاً وأكثر عدالة، وإنه لامتياز لي، ولمن دواعي سروري أني تعرفت إلى كثيرات منهن، وأني قرأت الكثير والكثير عن كثيرات أخريات؛ وإني ليؤسفني عميق الأسف ألا يتمكن هذا الكتاب من البدء بإيفاء تفكيرهن المتطور وجرأة عملهن حقّهما، إلا أني أدين بعظيم الفضل لكل ما تعلمته منهن، وآمل أن يجدن على الأقل بعضاً منه منعكساً في صفحات هذا الكتاب.

ثمة الكثير من الصديقات والزميلات اللواتي أسهمن بأفكارهن في هذا الكتاب، وسيكون من المستحيل أن أشكرهن جميعاً. لكن، يجب أن أبدأ بشكر صديقتين، هما سينثيا إينلو وسارة روديك، فقد أجريت معهما حوارات غنية لفترات طويلة، لدرجة بتّ معها أشعر بأن سلسلة أفكاري كثيراً ما بدت كما لو أنها نقاش مطول مع كل واحدة منهما. إن الكلمات

لتعجز عن وصف ما عنته لي صداقتهما، وفكرهما المتميز، وأصالتهما الجسورة، وصدقهما الفكري، وكرمهما الشخصي.

وأنا أدين بفضل كبير أيضاً لآن تيكنر، التي تعلمت منها الكثير، فقد كانت صديقة وزميلة قدمت لي كبير الدعم وبكل سخاء، إذ كانت لها أياد بيضاء في غاية الأهمية خلال رحلتي هذه. ومنذ فترة قريبة، توسعت صداقتي وتعاوني مع ملاذي دي ألويز وروث جاكوبسون، اللتين أغنتاني فكرياً وشخصياً.

كما أغنت هذا الكتاب أيضاً كتابات وصداقة سبايك بيترسون وآن رانيان وجيندي بيتمان وغيرهن الكثير من الزميلات الرائعات في قسم النظرية النسوية ودراسات الجندر لدى الجمعية الدولية للدراسات.

وأوجه عميق امتناني لفيليسيتي هيل، لأنها عرّفتني إلى شبكات الدفاع عن «المرأة والسلام والأمن» التي توحدت حول قرار مجلس الأمن رقم 1325، وإلى العالم الذي انفتح أمامي، وأقدّر لها سخاءها الكبير في كل ما علمتني إياه، كما أنني أقدر حنكتها السياسية، وذكاءها المتوقد، والحوارات التي كنت أجريها معها حين كنا نجلس معاً عند طاولة المطبخ. وأخصّ بالشكر أيضاً جينيفر كلوت، التي كانت خير مرشدة لي إلى نظام الأمم المتحدة، والتي علّمتني الكثير من الأمور - أكثر ربما مما كنت أريد أن أعرف - حول السياسة والتحديات السياسية والتحليلية التي تواجه تناول قضايا المرأة والحرب في الأمم المتحدة. وبما أننا تطرقنا للحديث عن الأمم المتحدة، فلا يسعني سوى أن أقول إنني كنت محظوظة بالصداقة والمعارف التي قدمتها لي كل من شيري جيبينغز وسيلفيا هوردوش ومها منى ونادين بوشغربال، وكريستين فالاسيك، وغيرهن الكثير، إلى جانب أخواتي في الفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن. وإنه لمن دواعي سروري، بل كان لي شرف التعلم من

زميلات من أمثال بلقيس بدري وسينثيا كوكبيرن ولوز مينديز وندي سو ودوبرافكا زاركوف.

ولقد استفدت من بيئة مؤسسية داعمة جداً في الوقت الذي كنت أعمل فيه على إنجاز هذا الكتاب، ولذلك أودّ أن أشكر كلّيتي وزملائي الإداريين في جامعة ماساتشوستس في بوسطن، وأخصّ بالشكر آن بلوم، وإيلورا تشودهاري، وأماني إل جاك، وجان هوميز، وراجيني سريكانث، وعميدة الكلية دونا كوزينجا، والوكيل العلمي وينستون لانغلي، على صداقتهم ودعمهم ورؤيتهم وروحهم الأكاديمية الرائعة. والأهم من ذلك، إن برقبتي دَيناً كبيراً لساندرا ماك إيفوي، مديرتي المساعدة في الجمعية المتخصصة بشؤون الجندر والأمن وحقوق الإنسان، والتي لمست فيها سخاء منقطع النظير، وكذلك مهارة كبيرة والتزاماً واجتهاداً عظيمين في سعيها لجعل سائر الأجزاء العاملة ضمن برنامجنا المعقد مستمرة في العمل، وفي جعله ينجح أيضاً، ما ساعدني على تكريس الوقت والجهد اللازمين للعمل على هذا الكتاب. إنها محاورة بارعة وباحثة ومعلمة مساعدة متميزة، وشريكة متعددة القدرات، تغني كل ناحية من عملي ومن عمل الجمعية التي أعمل فيها.

لقد جاء هذا الكتاب حصيلة جهد جماعي، إلا أن فكرته كانت فكرة كل من لويز نايت، من دار نشر بوليتي، ولورا سيوبيرج التي جعلتني أبدأ هذا المشروع. لهذا، أدين بالفضل للورا، وذلك للجهود الكبيرة التي قدمتها خلال المراحل الأولى من هذا المشروع، وللويز وإيما هاتشينسون وديفيد وينترز من دار نشر بوليتي على دعمهم وتوجيههم لي طيلة مراحل تطور هذا الكتاب وعلى صبرهم. ولقد استفادت المراحل الأولى من هذا المشروع أيضاً من الحكمة الجماعية لـ «مجموعة الحادي عشر من نيسان» التي اجتمع أعضاؤها ليقوموا بعصف ذهني حول الإطار الفكري للكتاب؛

فكان من بين المشاركات في تلك المجموعة دينو عبدالله وسينثيا إينلو وروث جاكوبسون ورامينا جوهال وميلكة كيهونا وجينيفر كلوت ودايان مازورانا وساندي ماك إيفوي وجولي ميرتوس وسونالي مونسينغ وسلمى شيوي (Selma Scheewe)، ولورا سيوبيرغ.

وأنا ممتنّة أشد الامتنان للكاتبات المشاركات، ليس فقط على عملهن المتميز، بل وعلى التزامهن بالمشروع طيلة فترات التأخر والطلبات التحريرية التي لا تنتهي. وأخصّ بالشكر هنا ملاذي دي ألويز وسينثيا إينلو وروث جاكوبسون ودايان مازورانا اللواتي كن رفيقات درب غاليات طيلة هذه العملية، يقدمن الدعم الفكري والمعنوي حينما كنت بأمس الحاجة إليه.

ولقد تكرم العديد من الزملاء بوقتهم وخبرتهم، وتفضلوا بقراءة المسودات العديدة لهذا الكتاب والتعليق عليها. أخصّ بالشكر من بينهم هؤلاء الأشخاص، على الملاحظات المفيدة جداً التي قدموها على فصل أو أكثر من فصول الكتاب: ميغان باستيك وجوشوا تشافين وكاتيا كونفورتيني وملاذي دي ألويز وبينا داكوستا ومارشا هنري وساندرا كراوز وساره ماسترز وميغان ماكينزي وساندرا ماك إيفوي ودايان مازورانا ولوز مينديز ونداء نقفي وإيزيس نصير ولورا سيوبيرغ وإينجر سكيليزباك وإليزابيث وود. وأشكر أيضاً مراجعين من دار نشر بوليتي مجهولي الاسم على تعليقاتهما المفيدة.

في العمل للخروج بكتاب سهل الوصول ومفيد للطلاب غير المتخرجين والخريجين على حد سواء، كان من حسن حظي وجود متدربين وطلاب لدى الجمعية، على استعداد لقراءة مسودات فصول الكتاب والتعليق عليها. وهنا لا بد لي من أن أشكر إميلي بوم وكاتي ديفيس وكلو دايموند- لينو وكاساندرا هوكينز ولورا ماتسون وماري هيلين بومبو

وماري بوشيو وهارين سونغ وإيلينا والستروم، وجيل ويليامز، وأيالا واينمان (Ayala Wineman)، وطلاب دفعة فصل الخريف لعام 2010 ضمن دورة الشرف 380-02 لدى جامعة ماساشوستس في بوسطن. كما يتعين عليّ أن أذكر بأن من ساعدني في الأبحاث القيمة وعملية إنتاج المخطوط الأول من الكتاب هن المتدربات لدى الجمعية، وأخص بالذكر منهن جين ليف آبيل وإميلي كامبيل وهيومي كارتي وجينا تشوي وأليكسا كليري وبرينا دويلي وديليا فلاناغان وماري غلين وجودي غوين وكاساندرا هوكينز ومالوري هينيغار ووينديي جيبسون وتافيش ماكليود ولورا ماتسون وشانون نولان وماري هيلين بومبو وآنيا بريستر وحنا روبرتس وجيليان روبمان وكيلسي شتاين وكارا فاغنر وجيل ويليامز وأيالا واينمان.

وثمة شخصان كان دعمهما في إعداد مخطوطة هذا الكتاب سخياً وماهراً على نحو استثنائي، كما أن إخلاصهما وساعات عملهما الدؤوب المضنية تفوق أي شيء يمكن أن أقدمه لهما بالمقابل. إنهما آزور ماوتش (Azure Mauche) التي كانت ساحرة الاقتباسات ومفتشة المراجع وملكة المسارد – وهو تحدّ كبير في كتاب تتوزع المشاركات في كتابته على مناطق مختلفة من العالم. ولهذا أعبر لها عن عظيم امتناني لاضطلاعها بتلك المهمة الشاقة والمتعبة في خضم حياتنا المعقدة والشاقة (وزعمها أنها تستمتع بها). أما كايتلين لوسي، فكانت شريكة استثنائية في كل النواحي التي جعلت هذا الكتاب يرى النور. إذ شملت جهودها المتفانية التي لا تعرف التعب، قراءة كل فصل من هذا الكتاب عدة مرات، والمساعدة الحاذقة في البحث، والمساعدة في التنقيح والتدقيق والتنسيق والتحقق وإعادة التحقق من كل شيء. كانت أشبه بموجّه فكري، وخبيرة بحل المشكلات الفنية، ومشجّعاً معنوياً، تعمل بدقة الليزر وصبر القديسين. أنا مدينة لها وممتنّة أعظم الامتنان.

من المعتاد أن يشكر المرء «أخيراً وليس آخراً» عائلته، إلا أنه من الصعب استخدام تلك الصيغة للتعبير عما يقدمه أفراد الأسرة المقربون والجو الذي يوفرونه. لقد كانت محبة أسرتي ودعمها وتفهّمها وصبرها تعني العالم لي. لذا فإني أدين بكلمات الثناء والتقدير لجدّتي إدنا، التي أرى فيها شخصية استثنائية وناشطة، ومازال الخطاب الذي ألقته في حفلة وداع مدرستها الثانوية في عام 1916، تحت عنوان: «المرأة في مجهود الحرب الحالية»، يسعدني، ويعلّمني؛ ولأمي هيلين التي علّمتني أكثر مما يمكنني أن أعبر عنه بالكلام، ولابنتي ميريل على كل البهجة التي أحاطتني بها.

الفصل الأول

المرأة والحرب: نحو إطار مفهومي[2]

كارول كوهن

2- أودّ أن أشكر كلاً من ملاذي دي ألويز ودايان مازورانا وساندرا ماكيفوي ولورا سيوبيرغ وإنجير سكيلزبيك لتعليقاتهن واقتراحاتهن المفيدة التي قدمنها حول المسودات الأولى لهذا الفصل، إلا أن حدود إمكانياتي لم تسمح لي بالعمل بموجب نصائحن بشكل كامل.

يناقش هذا الكتاب علاقة المرأة بالحرب، من حيث الآثار التي تخلفها الحرب في المرأة، والأساليب التي تتبعها النساء خلال الحروب، والمواقف السياسية المتفاوتة التي يتخذنها من الحرب، والطرق التي ينتهجنها لبناء السلام.

ثمة رواية قديمة عن الحرب. تبدأ بتصوّر الحرب على أنها مجال ذكوري محض: ففيها الرجال هم من يتخذون قرارات خوض الحرب، وهم من يخطّطون لها، وهم من يقاتلون ويموتون، وهم من يحمون وطنهم ونساءهم وأطفالهم الضعفاء، وهم من يتفاوضون من أجل السلام، ويقتسمون الغنائم، ويشاركون في السلطة عندما تضع الحرب أوزارها.

في هذه الرواية، تحضر المرأة أحياناً، لكنها تبقى على هامش الحرب ذاتها. فهي تربّي الأبناء الذين تضحي بهم عن طيب خاطر فداء للوطن، وتدعم رجُلَها، وتندب الموتى. لكن، يتعيّن على المرأة أحياناً أن تتقدم وأن تتحمل المسؤولية التي تركها لها الرجل عندما خرج إلى القتال؛ وهكذا تمسك المعول، أو تعمل في مصنع ينتج السلع اللازمة للمجهود الحربي، إلا أن ذلك يبقى محصوراً بالفترة التي يغيب فيها الرجال. أما الرجال الذين يخوضون المعركة، فتمثّل المرأة لهم البديل لما هم فيه: مصدراً للحبّ والعناية والحياة الأسرية، وفي الواقع، تمثل كل ما هو خيّر في الوطن الذي يحمونه بقتالهم البطولي.

غير أن واقع الحرب المجندر أشدّ تعقيداً مما تصوّره تلك الرواية القديمة. ذلك أن الحرب، ذاتها، مجندرة على نحو أشد تعقيداً مما ترويه

هذه الرواية الذكورية، ودور المرأة في الحرب وخبرتها فيها يشكلان جزءاً مكملاً ومتنوعاً منها. سنستعرض في هذا الكتاب كيف أنه لا يمكن للمرء فهم علاقة المرأة بالحرب، أو الحرب نفسها، دون فهم الجندر، وفهم الطرق التي تشكّل فيها الحرب والجندر مقوّمين أساسيين يتبادلان التأثير في الواقع.

أية نساء؟ وأية حروب؟

إن نقطة الانطلاق التي يجب البدء منها عند التفكير بالمرأة والحرب هي أن خبرات النساء مع الحرب وعلاقاتهن بها، متنوعة جداً. إذ تسعى النساء لمنع الحروب، ويحرّضن عليها. وهنّ يساندن الحرب سياسياً، ويحتججن عليها. وهنّ يتعرض للاغتصاب والتعذيب والتشويه والقتل، وهنّ يترملن، ويفقدن الأولاد، الذين ربّينهم، بسبب العنف؛ إلا أن النساء أيضاً يمكن أن ينضممن إلى الجيوش والمجموعات المسلحة التي ترتكب تلك الأفعال، أو يساعدنها. تبقى النساء في ديارهن، ويسعين جاهدات للمحافظة على العلاقات العائلية والمجتمعية؛ كما ينزحن، ويعشن في مخيمات دون أيّ من البنى التي كوّنها لجعل الحياة ممكنة. يتم تمكين النساء عبر اضطلاعهن بأدوار جديدة في زمن الحرب، كما يجرّدن من قواهن عبر اختطافهن من بيوتهن، وإجبارهن على الانضمام إلى الجماعات المسلحة، أو على ممارسة البغاء بين الجنود. وحين تضع الحرب أوزارها، تسعى النساء لإعادة بناء مجتمعاتهن، وقد تنبذهن عائلاتهن ومجتمعاتهن لأنهن تعرضن للاغتصاب، أو لأنهن انخرطن في صفوف المقاتلين، أو لأنهن فقدن طرفاً من أطرافهن بفعل لغم أرضي.

إن تنوع خبرات النساء مع الحرب وعلاقاتهن بها يعود إلى تنوع النساء وتنوع الحروب، فالنساء، بالطبع، لا يمثلن مجموعة متماثلة، بل

أفراداً تصوغ هوياتهن وخياراتهن وخبراتهن عوامل منها العمر والطبقة الاقتصادية والعرق والعشيرة والقبيلة والطائفة الاجتماعية والإثنية والدين والميول الجنسية والقدرة البدنية والثقافة والموقع الجغرافي والمواطنة في دولة والهوية القومية، إلى جانب وضعهن في العمليات الاقتصادية المحلية والعالمية. إن علاقاتهن بالحرب تشكلها تلك العوامل المتعددة، لكنها لا تختصر بها؛ ذلك أنهن كذلك مفكّرات ينشئن معناهن الخاص للقوى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المتعددة. لكن تعدد تلك العوامل، والمعاني التي تستخلصها النساء منها، يؤدي إلى ظهور اهتمامات متناقضة بين النساء، بل وحتى داخل المرأة الواحدة. وهذا يعني أن محاولات التعميم المتعلقة بـ«المرأة والحرب» تخاطر دائماً بممارسة عنف مفهومي على حقائق حيوات النساء، مع أن التعميم لا بد منه، على نحو ما، في كتاب مثل كتابنا هذا. لذا يتعين علينا، على الأقل، أن نرفض الفرضيات السهلة من مثل إن: «النساء بطبيعتهن مسالمات أكثر من الرجال»، أو إن «النساء ضحايا حرب»، وعلينا، بدلاً من ذلك، أن نلتزم باستكشاف خصوصية العلاقات المختلفة للنساء بالحرب، وتعدد العوامل التي تشكل تلك العلاقات.

وهذا يتطلب الانتباه لخصوصية كلّ حرب؛ فالحروب ليست ظاهرة نظامية، ولا هي ظاهرة مجندرة بانتظام. إن الحروب تختلف باختلاف عوامل متعددة منها الأسلحة والتكتيكات والاستراتيجيات المتبعة، والدوافع والأهداف السياسية، والعلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية التي تندرج ضمنها، وأنواع الجيوش والجماعات المسلحة التي تنخرط في القتال، إلى جانب عدد العناصر الفاعلة الأخرى المشاركة في النزاع ومداها ونوعها، والموارد المتاحة للتعافي من الحرب.

وعليه، فإن إدراك أن ثمة تنوعاً واسعاً في تجارب النساء مع الحرب، هو

خطوة أولى حاسمة، لكننا بحاجة أيضاً إلى أكثر من تعداد ما تقوم به النساء وما الذي يحدث لهن. وحتى ندرك خصوصية الخبرات المختلفة للنساء مع الحرب وتعقيدها، ودورهن فيها، يجب أن ننطلق من فهمنا للسياقات التي تجسدت ضمنها تلك الخبرات، وسلسلة الأنظمة المتشابكة، والعلاقات والعمليات التي تشكل الظروف التي تصرفت فيها النساء. ويشمل ذلك النظم الجندرية التي تعيش المرأة فيها، والأنواع الخاصة من الحروب التي تخاض، والمجموعة الأوسع من الفاعلين والعمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بدءاً من المحلي منها وصولاً إلى العالمي، والتي تشكل حيوات النساء والمجتمعات التي يعشن فيها قبل الحرب وخلالها وبعدها.

مقاربتنا للتفكير في الجندر

«الجندر» مصطلح معقّد، استخدمه الباحثون وواضعو السياسات والناشطون بطرق عديدة مختلفة؛ وللأسف، فإن هذا يعني أنه حين يستخدم شخصان كلمة «جندر»، فربما لا يشيران إلى المعنى ذاته. مثلاً، بالنسبة لصنّاع السياسات في المؤسسات الدولية؛ ليس مصطلح «جندر» أكثر من كلمة «تبدو أكثر حيادية» للحديث عن النساء؛ ولذا، فحين يشيرون إلى «قضايا الجندر» فإنهم، في الحقيقة، يعنون تلك الأمور التي ينظرون إليها على أنها «قضايا نسائية»، وحين يتحدثون عن أمر مثل «جندرة حفظ السلام»، فإنهم، على الأغلب، يشيرون إلى إضافة النساء إلى قوات حفظ السلام، أو تلبية احتياجات المرأة خلال مهمة لحفظ السلام. لكن مصطلح «جندر»، عند آخرين، يشير إلى الرجال والنساء كليهما، فمثلاً، يمكن لعبارة «قضية جندرية» أن تمثل مشكلة كيفية نزع سلاح المقاتلين الذكور عند نهاية حرب إذا كانت هويتهم، باعتبارهم رجالاً، ترتبط بحيازة

الأسلحة واستخدامها. وفي الإجابة عن ذلك السؤال، يمكن لباحثة اقتصادية نسوية، تنظر إلى مصطلح «الجندر» على أنه علاقة بنيوية مادية بين الرجال والنساء، أن تقدم لنا حلولاً مختلفة عما يمكن أن تقدمه لنا منظّرة اجتماعية نسوية تفهم «الجندر» على أنه «إنجاز متموضع». إذا كان الجندر، كما يبيّن هذا الكتاب، يعتبر عاملاً حاسماً في الكيفية التي يختبر بها الرجال والنساء، على حدٍّ سواء، الحروب، وفي الحرب ذاتها، فإن من المهم لنا، منذ البداية، أن نكشف بعض معاني الجندر التي ستثبت أنها مفيدة تحليلياً في دراسة المرأة والحرب.

الجندر بصفته علاقة سلطة بنيوية

من بين الاستخدامات والمعاني العديدة والمختلفة لكلمة «جندر» يمكننا أن نبدأ من معنى مشترك ينطلق من فهمنا لها على أنها بنية اجتماعية تشكّل هويات الأفراد وحيواتهم. وهي تشكل الطريقة التي يرى بها الأشخاص أنفسهم، وكيف يراهم الآخرون. وهي تشكل أنواع الأنشطة اليومية والعمل المأجور التي يمكن أن ينخرط بها الأشخاص. وتشكل أيضاً أنواع الموارد المادية والثقافية التي يمكن أن يحصلوا عليها، وأنواع القوة والسلطة التي يمكن أن يحوزوها ويمارسوها.

إلا أن الجندر لا يشكل حيواتنا على المستوى الفردي فحسب، بل هو أيضاً يشكل البيئة المؤسسية والرمزية التي نعيش فيها، ويتشكل بها، وكذلك حاله مع العمليات المادية - كالنموّ أو التدهور الاقتصاديين أو العولمة أو العسكرة أو التغير المناخي- التي تشكل السياق والشروط التي نعيش فيها حياتنا. وذلك لأن الجندر ليس مجرد مجموعة من الأفكار حول الأشخاص، ذكوراً وإناثاً، والعلاقات المناسبة فيما بينهما؛ بل إنه، بمعناه الواسع، طريقة في تصنيف السلطة وترتيبها وترميزها، وفي بناء

العلاقات تراتبياً بين فئات الناس المختلفة، والأنشطة البشرية المختلفة المرتبطة رمزياً بالذكورة أو الأنوثة. هكذا، وكما سنبيّن لاحقاً في هذا الفصل وفي مجمل هذا الكتاب؛ فإن المؤسسات، التي تشكل جزءاً من العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية الأوسع المكونة للحرب، هي نفسها، مبنيّة بطرق تعتمد على أفكار عن الجندر وتنتجها في الآن ذاته، وتعتمد على أفراد من جنس واحد حتى تعمل، وتتداخل مع الجندر بترابطات رمزية في ممارساتها وتصوراتها لمهماتها.

لدى فهم المعاني العديدة والمختلفة للجندر، إضافة إلى الطرق التي ترتبط بها، يمكن القول إن الأساس المفهومي الذي يجمع كل تلك المعاني معاً، هو الآتي: يمثل الجندر، في جوهره، علاقة سلطة بنيوية. ومثلما الاستعمار والعبودية والطبقة والعرق والطائفة الاجتماعية هي جميعاً أنظمة سلطة، كذلك الأمر مع الجندر. إذ يقوم كل منها على مجموعة مركزية من التمايزات بين فئات الناس المختلفة، ويرفع شأن بعضها فوق البعض الآخر، وينظم الوصول إلى الموارد والحقوق والمسؤوليات والسلطة وخيارات الحياة على أساس الحدود التي تفصل بين تلك المجموعات.

ثمة طرق عديدة مختلفة للحديث عن نظام يبني علاقات السلطة على أساس اختلاف الجندر. على رأس تلك الأنظمة تأتي كلمة «بطريركية». على الرغم من أن المعنى الحرفي للكلمة يعني «حكم الأب»، فإن البطريركية باتت عموماً تحمل معنى أوسع من ذلك. ذلك أن النظام البطريركي هو نظام، الأب فيه رأس العائلة، ويتمتع بالسلطة لا على زوجته وأولاده وحسب، بل هو كذلك نظام يمارس فيه الرجال السلطة، ويهيمنون على النساء عبر السيطرة على مؤسسات المجتمع الحكومية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية. وفي حين يعزف بعض الكتّاب عن استخدام

هذه الكلمة، إما لخوفهم من إثارة ذعر القراء، أو لأنهم يشعرون بأنها لا تعكس، بما يكفي، الفويرقات في علاقات السلطة المجندرة، فإن آخرين يرون قيمتها المستمرة في تشكيلها واجهة السلطة، وهو ما يبدو أنه يختفي أحياناً من النقاشات المتعلقة بالجندر. تصرّح سينثيا إينلو، وهي إحدى أبرز الباحثات في شؤون المرأة والحرب، بأن: «البطريركية تسمح لك بأن تتحدث عن علاقة الذكورات والأنوثات المنشأة عبر الزمن وفي العلاقة فيما بينها، وكيف ترتبط ببنى السلطة. وفي الحقيقة، إن كنت تستخدم كلمة «جندر» فحسب، لا يمكنك، عندئذٍ، أن تسأل مطلقاً عن علاقات السلطة التي تنشئ الذكورة والأنوثة، وتربط بينهما بعلاقات غير متكافئة»[3].

يحاول محلّلون جندريون آخرون أن يركّزوا على مركزية السلطة في النقاشات التي تدور حول الجندر، وذلك بالحديث عن «تبعيّة جندرية»، وهو مصطلح يرونه مفيداً للدلالة على ثنائية المذكر- المؤنث الجندرية، وكذلك للدلالة على الطرق التي توجد ضمن كل فئة منهما تراتبيات مجندرة. ويرى آخرون أن «المنظومة الجندرية» أو «النظام الجندري» أو «التراتبية الجندرية» مفيدة في الإشارة إلى تعقيد الأوضاع الجندرية التراتبية سواء بين الرجال والنساء، أم ضمن كل فئة منهما. فعلى سبيل المثال، ركّزت ر. و. كونيل (R. W. Connell) (1987) الانتباه على تعدد الذكورات الموجودة، وخلصت إلى أن «الذكورة المهيمنة»، تساعد لا على شرعنة سلطة الرجال مقابل النساء فحسب، بل إنها تشرعن أيضاً تمتُّع بعض الرجال بسلطة أكبر من تلك التي يتمتع بها رجال آخرون، أولئك الذين لديهم «ذكورات تابعة». مع ذلك، يستخدم كتّاب آخرون مفهوم «الذكورية» أي «الأيديولوجيا التي تبرر التراتبية الجندرية، وتعتبرها

3- إينلو، حوار شخصي، 2007. لمزيد من المناقشات حول هذه النقطة؛ راجع إينلو (2004، ص243-246).

طبيعية، وذلك بعدم إثارة الأسئلة حول رفع طرق الوجود والمعرفة المرتبطة بالرجال والذكورة (المهيمنة) فوق تلك المرتبطة بالنساء والنسوية» (هوبر: 1998، ص31)[4].

مهما كان المصطلح الخاص المستخدم للإشارة إلى الجندر على أنه علاقة سلطة بنيوية، ثمة نقطتان أساسيتان لا بدّ من أن نبقيهما في الذهن لأغراض هذا الكتاب. أولاهما، من المهم أن نلاحظ أن الجندر لا يختصر، بأية حال من الأحوال، إلى صورة ثابتة لفئة موحدة من الناس، هي الرجال، الذين يتمتعون بسلطة على فئة أخرى موحدة من الناس، هي النساء. وبدلاً من ذلك، يشير كل مصطلح من تلك المصطلحات إلى ضرورة رؤية أن هناك فوارق في السلطة، لا بين تلك الفئتين فحسب، بل ضمن كل فئة منهما أيضاً. ذلك لأن الجندر لا يقف بذاته عاملاً يشكل السلطة في مجتمع ما، بل باعتباره يتأثر بأشكال تراتبية أخرى من تركيب السلطة، ويشارك في تشكيلها، ومن تلك الأشكال الطبقة والطائفة الاجتماعية والعرق والإثنية والعمر والميول الجنسية. إن تقاطعات تلك البنى هي التي تنتج ذكورات وأنوثات متعددة، وما يصاحب ذلك من فوارق في السلطة ضمن كل فئة[5].

والنقطة الثانية، يجب أن نتذكر أن الظواهر المختلفة العديدة التي تستخدم كلمة «جندر» لتحيط بها، لا تصبح مترابطة ارتباطاً وثيقاً إلا حين يُنظر إليها على أنها أوجُه للطريقة التي يعمل بها الجندر بوصفه نظام سلطة. لذا، فإن الظواهر الأساسية الثلاث التي سنناقشها باختصار في هذا الفصل -الهويات المجندرة، والبنى الاجتماعية المجندرة، والمعاني الرمزية

4- راجع أيضاً بيترسون (1997).

5- كان لكيمبرلي كرينشو (1991) دور مؤثر في طرح فكرة «التقاطع» بوصفها الصورة الأساسية التي يمكن من خلالها معاينة البنى المتداخلة للسلطة. (راجع أيضاً: كولينز: (2000)، برا وفونيكس (2004)، ماكول (2005)، يوفال-دافيس (2006).

المجندرة- يجب ألا تفهم معزولة عن بعضها، بل على أنها ثلاثة جوانب مكونة للجندر بوصفه منظومة اجتماعية تشكل علاقات سلطة هرمية[6]. علاوة على ذلك، إن العلاقات المتداخلة والمتشابكة بينها أساسية لفهم لماذا لا يمكن فهم خبرات النساء - والرجال- مع الحرب إلا من خلال التحليل الجندري.

علاقات السلطة المجندرة والعلاقة بين الجنس والجندر

إن منظومة تقوم بتمكين بعض فئات الناس على حساب فئات أخرى تتطلب مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وقانونية وتعليمية لتُحقّق توزيع السلطة هذا وتدعمه. كما تتطلب أيديولوجيا تبرّر تلك الحقوق والفرص المتفاوتة؛ إذ يجب عليها، على نحو ما، أن «تبرّر» حصول بعض الناس على موارد، أو حتى حقوق تتعلق بأجسامهم، في حين لا يحصل غيرهم عليها، وأن تجعل ذلك يبدو مشروعاً. عادةً، يشتمل ذلك على مجموعة من المعتقدات التي ترتبط بماهية كل فئة من الأشخاص. على سبيل المثال، اعتمد كلٌّ من الاستعمار والعبودية على العنصرية، وهي منظومة معتقدات تفترض وجود فئات عرقية متمايزة «بيولوجياً» (لا تملك، في أحسن حالاتها، إلا علاقة هامشية بالحقيقة الفسيولوجية)، وتعزو إليها صفات مختلفة على أنها صفات متأصلة في الأشخاص في كل فئة. والصفات العائدة لكل فئة لا تعتبر متمايزة فحسب، بل وتوسم، على نحو متمايز، بأنها صفات متعاكسة، فصفات إحدى الفئتين أدنى، وصفات

6- هذه الصيغة قريبة من الصيغة التي وردت على لسان ف. سبايك بيترسون في شرحها لفكرة: «التحليلات الثلاثية» التي تطرح فكرة: «الهويات ونظم المعاني والممارسات/ المؤسسات الاجتماعية بوصفها عوامل أو عمليات تسهم في تشكيل الواقع الاجتماعي» (بيترسون: 2003 ب، ص111)، وحول كتاب «التحليلات الثلاثية» راجع أيضاً بيترسون (2003 أ).

الأخرى أعلى، وهي أقل أو أكثر ملاءَمةً للأنواع المختلفة من الأعمال، وخيارات الحياة المختلفة، والقدرات المختلفة على الوصول إلى السلطة. وهكذا، فترتيب السلطة الذي يحق فيه للمستعمِرين أن يحكموا المستعمَرين، وأن يستغلوا مواردهم الطبيعية وعملهم، ويستحوذوا عليها، لا يعتبر مشروعاً إلا إذا اعتُبر المستعمَرون أدنى عرقياً - إذ يوصفون بأنهم بدائيون وطفوليون وهمج وغير متحضرين وجهلة، وعليه، غير صالحين لحكم أنفسهم - واعتُبر من يستعمِرون أرقى عرقياً، ويتمتعون بمجموعة «معاكسة» من الصفات- فهُمْ يوصفون بأنهم متقدمون، وناضجون، ويخافون الله، ومتحضّرون ومتفوقون فكرياً، وخيّرون، وعليه، فهم ملائمون لامتلاك سلطة على الآخرين «من أجل مصلحتهم».

وبالمثل، فإن حصول الرجل على قدر أكبر من السلطة والموارد، مقارنةً بما تحصل عليه المرأة، اعتمد طويلاً، في تبريره، على مجموعة من القناعات حول الصفات ذات الأساس البيولوجي المميزة لكل من الرجال والنساء. إذا اعتُبر الرجال أقوى، وأكثرَ عقلانيّةً، وأكثر تحكّماً بعواطفهم، وأذكى، ومستقلين، وأصلب، وأقدر على اتخاذ القرارات والالتزام بها، وشجعاناً، وأكثر عدوانية، ولذا فهم أكثر استعداداً للقتال إذا لزم الأمر، وأكثر فاعلية، وأفضل في الرياضيات والعلوم، وأكثر ميلاً لتحقيق الإنجازات وتغيير العالم الذي يعيشون فيه، بينما اعتُبرت النساء أضعفَ، وأقلَّ عقلانية، وتتحكّم بهنّ عواطفهن، وأقلّ ذكاء، واتّكاليات، وناعمات، وغير حاسمات، وجبانات، وسلبيات، وضعيفات في الرياضيات والعلوم، وأكثر اهتماماً بالعلاقات الأسرية منهن بالشأن العام، فعندئذٍ قد يبدو منطقياً جداً أن يتولّى الرجال أمور القيادة. إذ من شأن هذه القناعات أن توحي بأن الرجال، في المجال العام في الدول الصناعية، أمهر من النساء في إدارة الحكومات والشركات والمعامل والمؤسسات الدينية والتعليمية؛ أما

ضمن الأسرة، فموقعهم الأفضل هو اتخاذ القرارات، والتحكّم بالأمور المالية، والتحكّم بالنساء والأطفال وحمايتهم (إذ يُنظَر إلى النساء والأطفال على أنهم غير قادرين على حماية أنفسهم).

ثمة نقطتان أساسيتان يجب التركيز عليهما لدى التفكير في هذه المنظومة. أولاهما: ذلك التفاوت الصارخ - أي التفاوت بين الرجل والمرأة في القدرة على الوصول إلى السلطة والقوة والموارد - ليس مشرعناً فحسب، بل ويقدّم على أنه طبيعي وغير استثنائي، وذلك من خلال منظومة قناعات تقسم البشر إلى فئتين: الذكر والأنثى، ومن ثم ترى طيفاً واسعاً من الصفات المختلفة التي تعتبر راسخة لدى الأفراد في كل فئة منهما. وعليه، تعتبر هيمنة الرجل على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ببساطة، نتيجة قدراته الفردية المتأصلة (وهي قدرات غير موجودة لدى المرأة)، لا نتيجة بنى اجتماعية تعمل منهجياً لمصلحة الرجل وضد مصلحة المرأة.

أما النقطة الثانية، فهي إنه من المهم أن ننظر إلى الصفات المختلفة التي تعزى إلى الذكور والإناث على أنها تستند إلى أجساد كل منهما، لأننا إذا نظرنا إلى تلك الاختلافات على أنها بيولوجية، فإن الهيمنة الذكورية لا تعتبر «طبيعية» فحسب، بل وغير قابلة للتغيير. وعلى الرغم من أن منظّرات نسويات قد تحدّين تلك القناعة بأن الجسد هو مجرد معطى بيولوجي ومستقل عن الثقافة ولا يتغير، تبقى الحقيقة أن كثيرين ينظرون إلى ما هو قائم على أساس بيولوجي على أنه «طبيعي» وثابت غير قابل للتغيير.

هكذا، طُوّر مفهوم الجندر (في الاستخدام غير القواعدي) أول مرة رداً على هذه المجموعة من القناعات الاجتماعية الكامنة في الهيمنة الذكورية، والتي ترى أنها مشروعة لأنها تقوم على اختلافات بيولوجية بين الذكور والإناث. لاحظت عالمات اجتماعيات ومؤرخات نسويات أنه،

على الرغم من أن الاختلاف البيولوجي بين الذكور والإناث ثابت نسبياً، فإن قناعات المجتمعات حول وضع الرجال والنساء تختلف «طبيعياً» كثيراً باختلاف الثقافات وعبر التاريخ. لذا، فقد استخدم مصطلح «الجندر» ليحدّد ويبيّن الفرق بين الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث (أو الاختلاف «الجنسي» بينهما)، والمعاني المنشأة اجتماعياً التي تعزى لتلك الاختلافات (أي «الجندر»). ينشأ الجندر عبر عملية يُقسَم البشر بموجبها إلى فئتين: (ذكور) و(إناث) مع ربط عدد من السمات والصفات والمعاني، التي تصور على أنها متفارقة ومرتبطة بكل فئة، ومن ثم ينظر إليها على أنها معاكسة للأخرى (الذكورة والأنوثة). وليست المعاني المرتبطة بكل فئة محايدة؛ بل إن تلك التي توسم بالذكورة يعلى من شأنها باتساق فوق تلك التي توسم بالأنوثة، كما أن الأفراد الذين يوصفون بالذكورة يعتبرون أعلى مقاماً وقيمة من أولئك الذين يوصفون بالأنوثة، والأمر ذاته ينطبق على الأنشطة التي تعتبر مذكّرة والأنشطة التي تعتبر مؤنّثة. هكذا، إذا كان من المسلّم به على نطاق واسع، قبل وضع مصطلح الجندر، أن ما نتوقع أن يتصف به الرجال والنساء - من حيث شخصياتهم، ونوع الأعمال التي يقومون بها، والأدوار التي يضطلعون بها في الأسرة والحياة الاجتماعية- ينبع مباشرةً من جنسهم البيولوجي، فإن مصطلح «الجندر» يقطع تلك المعادلة البسيطة على نحو مبالغ به. إذ مهما كان ما تعطيه البيولوجيا كبيراً؛ فإن الجندر يصرّ على أن المجتمعات تنشئ مجموعة من الاختلافات أكبر مما تفرضه البيولوجيا، وأن تلك الاختلافات التي يخلقها المجتمع، تشرعن، أيضاً، نظاماً اجتماعياً يقوم على هيمنة الرجال على النساء، وهيمنة بعض الرجال على رجال آخرين.

إن هذا التمييز بين «الجنس» و«الجندر» - أي بين ما يبدو أنه فروقات جنسية بيولوجية ثابتة، والتأويلات الاجتماعية الأكثر تغيراً بكثير

للذكورة والأنوثة- مفيد للغاية، لكنه كذلك أصبح معقّداً، على نحو ما، في السنوات الأخيرة. صحيح أن معظم المجتمعات عبر التاريخ (وليس جميعها) قد أخذت البشر على أنهم إما «ذكور»، وإما «إناث»، بناء على مجموعة من الصفات البيولوجية التي تشمل المظهر والبنية التشريحية التناسلية، والقدرة التناسلية، إلا أننا ندرك الآن أن الفئات الجنسية ليست بهذه البساطة. إذ يقدّر بأن نسبة 1 في المئة، على الأقل، من المواليد تتمتع بصفات تكوينية (مورفولوجية) يصعب معها تصنيف المولود بوضوح على أنه ينتمي إلى إحدى الفئتين الجنسيتين بيولوجياً (تشيز: 1998، دايموند & سيغموندسون: 1997، فوستو-ستيرلينغ: 2000)؛ ذلك أنهم، بدلاً من ذلك، ثنائيو الجنس بيولوجياً. وعليه، لا يمكن فهم الفكرة القائلة إن هناك جنسين بيولوجيين فقط إلا بوصفها فكرة اجتماعية.

إلا أن ما يهمنا في كتاب عن المرأة والحرب هو أنه في معظم المجتمعات ثمة اعتقاد مسلّم به بأن هناك جنسين (فقط)، وبأن انتماء الشخص «الطبيعي» الواضح والمؤكد لأي من هاتين المجموعتين (الجنس)، يحمل معه مجموعة واسعة من المعاني والخيارات والقيود (الجندر) التي تتجاوز ما تفرضه البيولوجيا نفسها. وهكذا، ينظر إلى الصفات والقدرات ونقاط القوة والضعف الشخصية المزعومة على أنها تشكل على نحو ملائم العلاقات بين الجنسين، إلى جانب أنواع العمل التي يقوم بها كل منهما، والأنشطة التي ينخرط بها كل منهما، وأنواع الموارد والقوة والسلطة التي يمكن لكل منهما أن يحصل، أو لا يحصل عليها. ثم إن هذه الحقائق الاجتماعية، وهذه الترتيبات الاجتماعية التي تتقاطع مع بنى اجتماعية أخرى، كالطبقة والطائفة الاجتماعية والعرق والإثنية، هي أهم العوامل التي تشكل خبرات النساء (والرجال) مع الحرب. ذلك أنها تشكل معاً: شروط حياة النساء قبل أن تبدأ الحرب؛ والممارسات

التي تنخرط فيها المرأة، والاستضعافات التي عانت منها خلال الحرب؛ والطرق التي ينظر بها الجميع إلى المرأة خلال الحرب، من جنود الأعداء والقادة السياسيين، إلى عاملي المساعدات الإنسانية وصنّاع السياسات؛ ومن ثم الموارد التي يمكن للمرأة أن تطالب بها لتعالج نتائج الحرب.

من الطرق الفعالة لرؤية تلك الصلات بين الترتيبات الاجتماعية المجندرة وخبرات النساء مع الحرب هي التفكير باستضعاف المرأة خلال الحرب، الذي كثيراً ما يجري التركيز عليه. يمكن للمرء أن يبدأ التفكير بتقسيمات العمل على أساس الجندر؛ فإذا كانت عملية جمع الحطب وجلب الماء للبيت تعتبر «عملاً نسائياً»، على سبيل المثال، فستكون المرأة خلال الحرب أكثر عرضة للاغتصاب، لأن تلك المسؤوليات تتطلب منها الذهاب إلى أماكن تقع خارج قريتها أو مخيمها، حيث تصبح معزولة، وبذلك تسهل مهاجمتها. وإذا كانت العناية بالأطفال والمرضى وكبار السن تعتبر «عملاً نسائياً»، فسيكون الهرب بسرعة من قرية على وشك التعرض للإغارة والحرق أصعب على النساء منه على الرجال. وإذا كانت الترتيبات الجندرية في مجتمع ما تضع الرجال، دون النساء، في قوة العمل المأجور في الاقتصاد الرسمي، وتسمح للرجال، دون النساء، بامتلاك الأرض، فعندئذٍ لن يكون لدى النساء، اللواتي يتركهن الرجال خلفهم حين يذهبون للقتال، أو يقتلون في المعركة، سوى القليل من القدرة على الوصول إلى الموارد لإعالة أسرهن؛ وهذا يتركهن عرضة لعديد من العلاقات الاستغلالية اجتماعياً واقتصادياً وجنسياً. هكذا، في كل حالة من تلك الحالات وغيرها الكثير على امتداد هذا الكتاب، ليست بيولوجيا المرأة المشكّل الأساسي لتجاربها مع الحرب، بل الترتيبات الجندرية التي تعيش ضمنها. لذا، في سعينا لفهم «المرأة والحرب»، من المهم أن ننظر دوماً إلى المرأة من منظور التحليل الجندري.

إذا لم يكن الجندر، ببساطة، تجلياً صرفاً للاختلاف الجنسي البيولوجي بين الجنسين، بل تركيباً اجتماعياً، فكيف يصل الناس إلى الاقتناع بالأمور المعينة التي يقتنعون بها حول وضع النساء والرجال، والفتيات والفتيان، وما يجب أن يكونوا عليه؟ وإذا كنا نفهم الجندر على أنه علاقة سلطة بنيوية، فلِمَ يقبل كثير من الإناث والذكور أن من الطبيعي والمنطقي معاً أن يحوز الرجال (بوصفهم فئة) سلطة أكبر من تلك التي تحوزها النساء؟ وكيف ينظرون إلى أنفسهم وهوياتهم بالتوافق مع أفكار عن الذكورة والأنوثة تجعل ذلك يبدو مقبولاً؟

لقد خرج منظّرون وباحثون من مختلف الاختصاصات بإجابات عديدة عن تلك التساؤلات. وفي حين يعتبر استكشاف شامل لنظرياتهم خارج نطاق هذا الكتاب، فإن نقاطاً عديدة تستحق أن نسلّط الضوء عليها، لأنها تساعدنا في فهم العلاقات الجندرية التي تشكل خبرات النساء مع الحرب.

والحق يقال، لقد مرت أفكار الباحثين حول طبيعة الهوية الجندرية بتغيرات مهمة خلال العقود الأخيرة من الزمن. فقد رأت تصورات التحليل النفسي الغربية المبكرة تطور هوية جندرية مستقرة ومتماسكة بوصفه نتاجاً للعلاقات الأسرية في مراحل الطفولة المبكرة؛ حيث ينظر إلى أفعال المرء على أنها نابعة من تلك الهوية الثابتة المذوّتة (internalized) بصلابة وتعبيرات عنها. ورأى أوائل منظّري علم الاجتماع الغربيين، الذين اهتموا بالجندر، الهوية الجندرية على أنها أقل تشكلاً ضمن علاقات الأسرة الديناميكية النفسية، وأكثر ارتباطاً بتعلم الأطفال «الأدوار الجنسية» من خلال التنشئة الاجتماعية على يد الأسرة والأصدقاء والمؤسسات التعليمية والدينية ووسائل الإعلام الجماهيرية، وكل واحدة منها تقوم بإيصال السلوكيات والاهتمامات والقدرات والصفات الشخصية

والمواقف التي تعتبر ملائمة ومرغوبة لكل جنس. وعلى الرغم من الاعتراف بأن ما يعتبر ملائماً لكل دور يمكن أن يتغير بمرور الزمن، فإن ذلك التنظير، شأنه في ذلك شأن نظريات الديناميكية النفسية، مازال يرى الهوية الجندرية على أنها هوية مذوّتة ومتماسكة ومقاومة للتغيير، ولديه صعوبة في تفسير الذكورات والأنوثات العديدة الموجودة ضمن مجتمع معين، أو فرد معين.

وبالمقابل، فإن التصورات الأحدث عهداً عن الهوية الجندرية تراه أشبه بـ«القيام بفعل»، أو أشبه بأداء، منه بـ«كينونة». أي، بدلاً من النظر إلى الجندر على أنه هوية مذوّتة، تتأسس عند عمر مبكر، ومن ثم تصبح المصدر الذي يشكل أفعال المرء، ينظر إليه على أنه شيء مجزأ ومائع ينتجه كل منا، ويمثّله، ويؤديه على نحو يومي (كيسلر & ماكينا: 1978، ويست & زيمرمان: 1987، بتلر: 1990). يفهم الجندر على أنه «إنجاز متموضع»، أي أنه في أي بيئة (سواء كانت أسرة أو مجتمعاً أو مناسبة رياضية أو مكان عمل أو جيشاً حكومياً أو مجموعة مسلحة غير حكومية)، ثمة ممارسات اجتماعية معيّنة وقوانين منطقية تشكّل أشكال فهمنا للكيفية التي نكون بها رجالاً أو نساء في تلك البيئة. إننا «نمارس» أو نحقق الجندر في تلك البيئة من خلال تفاعلات اجتماعية نستجيب فيها لتوقعات خاصة بسياق محدد حول الذكورة والأنوثة، ولمعرفة أن الآخرين سيعتبروننا مسؤولين عن القيام بذلك (ويست & زيمرمان: 1987). وهكذا، فرجل يشغل رتبة رقيب مدرِّب في الجيش، مثلاً، يرجّح أن «يمارس ذكوريته» بطريقة معينة حين يتعامل مع المجندين الجدد، وبطريقة مختلفة حين يتعامل مع الضابط الأعلى رتبة، وبطريقة ثالثة حين يتعامل مع زوجته، بل وبطريقة أخرى أيضاً حين يتعامل مع طفله الرضيع. وهو بذلك لا يستجيب للتوقعات الاجتماعية المختلفة والممارسات النمطية في كل بيئة فحسب، وإنما

نجده مدركاً أيضاً أنه إذا أخفق في «ممارسة ذكوريته» على نحو مختلف في تلك البيئات الأربع، فسيعتبره الآخرون مسؤولاً، ويمكن، مثلاً، أن يتصلوا بخدمة حماية الأطفال إذا كان يعامل طفله كما يعامل مجنديه الجدد، أو أن يعفى من عمله إذا عامل مجنديه بالطريقة التي يعامل بها طفله، أو إذا تحدث إلى الضابط الأعلى رتبة بالطريقة التي يتحدث بها إلى مجنديه. وإذا كان أيضاً من جماعة اجتماعية مختلفة عن الجماعة السائدة في بيئة عمله، على سبيل المثال، أو من طبقة أو عرق أو دين أو جنسانية مختلفة، فعندئذٍ يرجح أن يكون البون بين الذكورات التي يمثلها، فيما هو ينتقل بين البيئات المختلفة وعلاقات حياته اليومية، أوسع وأعقد مما يمكننا مناقشته في هذا الكتاب.

وعليه، فإن هذا التصور يغيّر الطرق التي نفهم بها الذوات المجندرة؛ وذلك لأن الجندر ليس هوية واحدة متماسكة ثابتة لا تتغير، بل هو شيء أكثر ميوعة وعرضية وتجزئة، شيء يُنتَج باستمرار وفق البيئات والبنى الاجتماعية المتعددة التي نعيش فيها. وفي الوقت ذاته، فإن أفعالنا تنتج تلك البنى الاجتماعية وتعيد إنتاجها، بل وتغيرها أحياناً. هكذا، إذا كان رجل ينتمي إلى مجموعة مسلحة تقترف جرائم الاغتصاب الجماعي، فإنه يعرف ما المتوقع منه ليكون «رجلاً حقيقياً» في ذلك الوضع، ويعرف أن رجولته يرجح أن تُنتقَد انتقاداً لاذعاً من جانب الرجال الذين يصاحبهم إذا قاوم ضغطهم عليه للمشاركة، وربما يترافق ذلك مع نتائج سلبية طويلة الأمد. وفي الوقت ذاته، تعتبر أفعاله وأفعال أقرانه نفسها جزءاً مما ينتج معنى الذكورة، ويعيد إنتاجه في تلك المجموعة المسلحة.

يساعد هذا التصور للجندر أيضاً على الانتقال من إطار فئتي الذكورة والأنوثة، حيث تعتبر كل منهما وحدة قائمة بذاتها ومعاكسة للأخرى، نحو رؤية أكثر تعقيداً تضم ذكورات وأنوثات متعددة. لأغراض هذا

الكتاب، ليس من المهم فقط أن نرى أن أي فرد «يفعل» (أو «يؤدي») الذكورة والأنوثة بطرق متعددة محددة بسياق معين، بل وأن نركز على أن تنوع الذكورات والأنوثات المتوفرة ثقافياً يتصل بعدد من بنى السلطة والتفاوت. لدى التفكير في مفهوم كونيل عن «الذكورة المهيمنة»، لا بدّ لنا من تذكّر الطريقة المزدوجة التي تكون فيها مهيمنة. إذ أولاً، تعتبر مهيمنة بمعنى أنها الشكل السائد والممجَّد ثقافياً من الذكورة في بيئة تاريخية واجتماعية وثقافية معينة. وهي كذلك مهيمنة بمعنى أن الخصائص التي تعزى للذكورة المهيمنة هي تلك التي تستخدم تبريراً لامتلاك بعض الرجال سلطة على رجال آخرين وعلى النساء. هكذا، لا تتضمن الذكورة المهيمنة والذكورات التابعة دائماً الجندر وحده، بل وأشكالاً أخرى من بناء السلطة في مجتمع معين، كالعرق والإثنية والطبقة والطائفة الاجتماعية والدين والعمر والقدرة البدنية والميول الجنسية. علاوة على ذلك، فإن العديد من الطرق التي تتسم بها الجماعات التابعة، في كل نظام من تلك النظم، تتشابه كثيراً مع الطرق التي تتسم بها النساء عموماً. وبالمقارنة مع المجموعة المسيطرة، تعتبر تلك الجماعات أقل عقلانية وموثوقية رقوة وشجاعة وأخلاقاً وتمدناً، وأكثر طفولية وأقرب إلى الطبيعة منها إلى الثقافة، وأقل ملاءمة لحكم نفسها، ومن ثمّ فهي تعتبر مؤنثة فرضاً. أو، بعبارة أخرى، ليس هناك شكل من الجندر، أو من الذكورة والأنوثة، لا يتسم ببنى السلطة المتشابكة هذه - لا شيء كالجندر لا يتأثر بالعرق أو الطبقة أو الميول الجنسية مثلاً- وذلك بالضبط لأن تلك الذكورات والأنوثات، التي تقيّم على نحو تفاضلي، تدعم فوارق السلطة وتفاوتها وتشرعنها.

لماذا تعتبر هذه النقطة الأخيرة مهمة أهمية خاصة لدراسة الحرب؟ إذا كانت الحرب تقوم على تجريد الخصم من القوة، والاختلاف الجندري يرمّز السلطة، فيمكن استخدام التلاعب بالجندر خطةً للتجريد من القوة.

بعبارة أخرى، له قوة جعل رجولة الرجال، وليس الرجال وحسب، هدفاً له. يمكن لتلك العملية أن تتخذ أشكالاً عديدة، وهي تتخذها فعلاً. فمثلاً، يستتبع جزء مهم من تدريب الجنود ليكونوا مستعدين للقتال والقتل، تشويه صورة العدو واختزاله إلى مجرد «العدو»، وتصبح هذه العملية أسهل من خلال إضفاء تمثيلات عنصرية وإثنية وخنثوية ولاإنسانية على الخصوم.

يمكن العثور على مثال آخر في بعض حالات الصراع وأسرى الحرب، حيث يمكن تعليم المقاتلين أن إحدى أكثر الطرق فعالية لتجريد العدو من قوته تكمن في «تجريده من رجولته» عبر أساليب كالاعتداء أو الإذلال الجنسي، وكلاهما يعتبر تأنيثاً له؛ وأحد أحدث وأشهر الأمثلة على هذه الممارسة سجن أبو غريب (نصير: 2008). يمكن العثور على مثال ثالث على محاولة تجريد العدو من قوته عبر استهداف رجولة الرجل، بدلاً من استهداف الرجل ذاته ببساطة، في استخدام اغتصاب النساء تكتيكاً من تكتيكات الحرب. إذ بما أن جانباً أساسياً من جوانب الذكورة المهيمنة في معظم المجتمعات يتمثل بسيطرة الرجال على زوجاتهم وبناتهم وحمايتهن، فإن اغتصاب نساء الخصم يمكن أن يعتبر وسيلة ناجعة لتجريد هؤلاء الرجال من رجولتهم وسلطتهم. في جميع هذه الأمثلة الثلاثة، نجد أن صراعاً على السلطة يتم من خلال وسيط ذي ذكورات متعددة، حيث تصبح محاولة الحد من قوة الخصم عبر مهاجمة رجولته (المهيمنة) -أي عبر ذكورات تابعة مصورة على أساس عرقي أو إثني أو أنثوي- سلاحاً من أسلحة الحرب.

الجندر بوصفه منظومة معانٍ

لقد تحدّثنا حتى الآن بشكل موسع عن الجندر من حيث اتصاله بالذكور والإناث، والطرق التي تُبنى بها العلاقات بينهما. وهذا لا يشمل

التفسير الاجتماعي للذكورات والأنوثات المتوقع من المجموعات المحددة جنسياً والمتاح لها فحسب، بل ويربط بين تلك التفسيرات والأدوار والفعاليات المتوقعة من النساء والرجال (وكذلك الفتيات والفتيان) والمتاحة لهم، وتقسيم العمل على أساس الجندر في مجتمع ما، وقدراتهم المتفاوتة على الوصول إلى السلطة والقوة والموارد، وهو ما تبرزه تلك الاختلافات المقامة اجتماعياً بين الجنسين، وتشرعنه على ما يبدو.

إلا أن المعاني التي يرمز إليها من خلال «الذكورة» و«الأنوثة» لا توجد فقط ضمن البنى العلاقية لحيوات الناس، بل إن الأهم من ذلك يتمثل في أن الجندر يعمل على نطاق أوسع بوصفه خطاباً، ومجموعة رموز، ومنظومة معانٍ[7]. إذ يؤلّف الجندر خطاباً منظِّماً مركزياً في جميع المجتمعات التي نعرفها، «مجموعة من طرق التفكير والصور والفئات والمعتقدات التي لا تشكّل الكيفية التي نختبر بها ذواتنا، ونفهمها، ونمثّلها بوصفنا رجالاً ونساءً، فحسب، بل وتقدّم أيضاً مجموعة مألوفة من الاستعارات والتشعّبات والقيم التي تبني طرق التفكير حول الجوانب الأخرى من العالم، وبضمن ذلك الحرب والأمن» (كوهن & روديك: 2004، التشديد في النص الأصلي).

حين نفكر بالأشياء أو الأنشطة أو المعايير أو الممارسات المهنية أو المهن أو الاختصاصات الأكاديمية أو أي مجال من مجالات السعي البشري، أو ناحية من هذا العالم الذي نعيش فيه، فإن إدراكنا له يتشكل من خلال تلك المعاني المجندرة، والارتباطات المجندرة الرمزية لها عواقب. إذ بما أن الجندر ليس محايداً، لأن ما يرتبط بالذكورة يعتبر دائماً

7- معظم ما ورد في هذا القسم مأخوذ من العمل الذي قدمته كوهن (1993) وكذلك كوهن وروديك (2004).

أعلى قيمة وأكثر تقديراً مما يرتبط بالأنوثة، فإنه يبدو «طبيعياً»، مثلاً، أن تحصل العاملات في مجال رعاية الأطفال على دخل أقل من دخل ضباط الشرطة، أو أن يحصل الأشخاص العاملون في العلوم «الصلبة» على رواتب أعلى من رواتب العاملين في العلوم «الناعمة»[8]. كما أن اقتصاديّي التيار السائد يهملون عمل المرأة في الأسرة والمجتمع والاقتصاد غير الرسمي، ويقلّلون من قيمته، بالمقارنة بعمل الرجل (وعمل المرأة أيضاً) في الاقتصاد الرسمي.

يمكن أن نعثر على مثال تقليدي على الترميز الجندري (Gender coding) الرمزي ونتائجه السلبية، للأسف، في المعاني المرتبطة بـ«الحرب» و«السلام» نفسيهما. إذ إضافةً إلى الجانب العملي لجنس الأشخاص الذين يشاركون في الحرب وصنع السلام، وبمعزل عنه، فإن الحرب والسلام مجندران بعمق على المستوى الرمزي. إذ ترتبط الحرب بالفعل والشجاعة والجدية والتدمير والأسلحة والتفجيرات والعنف والعدوان والغضب والثأر والحماية والسيطرة والهيمنة والاستقلالية والبطولة و«القيام بفعل» والصلابة والقسوة وضبط العواطف والانضباط والتحدي والأدرينالين والمخاطرة؛ وهي جميعاً مصطلحات توسم بـ «الذكورة» في معظم الثقافات. وبالمقابل، يرتبط السلام بالسلبية والحياة الأسرية والعائلة والطمأنينة والرقة والتفاوض والتوافق والاعتماد المتبادل واللاعنف و«الكينونة» بدلاً من «القيام بالفعل»، وقلّة الفعل والإثارة والتحدي والمخاطرة، وبالغياب بدلاً من الحضور؛ وجميعها، باختصار، توسم بـ «الأنوثة» في معظم الثقافات.

8- العلوم الصلبة هي العلوم البحتة كالعلوم الطبيعية والفيزياء والكيمياء، والعلوم الناعمة هي تلك المتصلة بالعلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد والاجتماع. [المراجع]

بما أن «المذكّر» يحظى بتقدير أكبر بكثير من «المؤنّث»، فمن شأن ذلك أن يساعد في تفسير بعض الظواهر التي كانت لولاه ستبدو مثيرة للدهشة. إذ على الرغم من أن معظم الناس يمكن أن يقولوا إنهم يفضلون السلم على الحرب، ويوافقون على أن من الضروري أن نعرف كيف نحلّ النزاعات دون اللجوء إلى العنف، فإن دراسات الحرب (التي تعرف أيضاً بدراسات الأمن) في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأخرى، تحظى بمكانة أعلى بكثير وموارد أكثر بكثير من تلك التي تحظى بها دراسات السلام. إذ يُنظَر إلى دراسات الأمن على أنها دراسات واقعية وجدّيّة ومهمّة، بينما ينظَر إلى دراسات السلام غالباً على أنها دراسات مثالية وناعمة وغير مهمة. وبالمثل، توظَّف مليارات الدولارات في تطوير الأسلحة والاستراتيجيات والمؤسسات والأشخاص الماهرين في استخدام العنف المسلح؛ وبالمقابل، ليس هناك تقريباً أيُّ استثمار في تطوير الأدوات والاستراتيجيات والمؤسسات والأشخاص الماهرين في استخدام الطرائق اللاعنفية لحلّ النزاعات وتحويلها. ذلك أن الحرب تعتبر أسلوباً فعّالاً (وإن مؤسفاً) لتحقيق الأهداف، بينما تعتبر الأساليب اللاعنفية غير فعالة، على الرغم من وجود كثير من الأدلة التاريخية والمعاصرة التي تدحض كلا الفرضيتين.

يظهر الترميز الجندري على امتداد ظواهر متعددة مترافقة مع الحرب ونتيجة لها على طول الخط. فمثلاً، في منظمات المساعدة الإنسانية، كما في أي منظمة أخرى، تعتبر بعض مجالات النشاط ذات طابع أكثر ذكورية من غيرها، وأعلى قيمة منها أيضاً، ولهذا مضامين مهمة حول الطريقة التي تنفِّذ بها المنظمات عملها، والآثار التي تتركها في المجتمعات. توضح سوزان ويليامز (2002) (Suzanne Williams)، في كتابة لها بوصفها مستشارة سياساتية في قضايا الجندر وحقوق الإنسان والنزاعات في

أوكسفام (Oxfam)[9]، الطرق التي يجري بها «تصوّر أولويات أوكسفام التنظيمية وتنفيذها» بطريقة متشعّبة وأحادية الجندر ومصنّفة رمزياً إلى «صلبة» و«ناعمة». التدخلات «الصلبة» هي تلك التدخلات الفنّية أساساً، والتي تُعتبر ملحّةً، وتؤتي نتائج سريعة وقابلة للقياس الكمّيّ على نحو واضح؛ كعمل المهندسين الذين يأتون بالمياه النظيفة إلى مخيم للاجئين. أما التدخلات «الناعمة» فهي التدخلات التي تعتبر اجتماعية أكثر منها فنية، وتحتاج إلى أمد أطول، حيث المدخلات والنتائج أقل قابلية للتحديد الكمي؛ كتلك الأعمال الموجهة لما يعرف بـ«قضايا المرأة» أو الصحة أو الإعاقة أو تعزيز الصحة العامة. هكذا تشكّل القيمةُ الأكبر المولاة لـ«صلب» المذكر فوق «الناعم» المؤنث، الطرقَ التي يتم بها تصور الأعمال والبرامج وتقييمها ومكافآتها - سواء داخل المنظمة أو خارجها- لأن «الصلب» يحصد تمويلاً أكبر. وبحسب ما تراه ويليامز (2002)، فإن تلك العملية «تصبح دورة تؤبّد ذاتها من نظم القيمة والمكافأة المجندرة، والتي لا تؤثر في طبيعة التدخلات فقط، بل وفي العاملين المسؤولين عنها أيضاً» (ص91).

يرتبط مثال آخر على هذا الترميز الرمزي الناتج بالاهتمام المُولى للأذيّات الممكنة أو الفعلية التي تتسبب بها الأنواع المختلفة من الأسلحة. ذلك أن الأسلحة النووية تحظى باهتمام من الباحثين والمنظرين وصناع السياسات والسياسيين والمشتغلين بضبط السلاح في الجزء الشمالي من العالم أكبر بكثير من الاهتمام بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، على الرغم من الحقيقة التي لا يمكن إنكارها والمتمثلة بأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة

9- وكالة إغاثة دولية، تقدم الإغاثة أساساً في حالتي الفقر والكوارث، اسمها الكامل لجنة أكسفورد لإغاثة المجاعة (Oxford Committee for Famine Relief) [المراجع]

هي مصدر معاناة إنسانية أكبر وأوسع مقارنة بالأسلحة النووية، فضلاً عن انعدام أمن الدولة والبشر، حول العالم. إذاً، كيف يجب أن نفهم ذلك؟ تفترض كوهن ورووديك (2004) أن أي محاولة لشرح ذلك ستكون ناقصة إذا لم تأخذ في الحسبان مفاعيل خطاب الجندر. الأسلحة النووية كارثية، بينما الأسلحة الصغيرة والخفيفة شائعة ويومية الاستخدام. الأسلحة النووية متقدمة، تتضمن مستوى عالياً من العلم والرياضيات والهندسة، ويتطلب نشرها نظم تسليم كبيرة ومعقدة وعالية التكنولوجيا، بينما الأسلحة الصغيرة والخفيفة بسيطة تكنولوجياً، وسهلة الإنتاج، ولا يتطلب استخدامها سوى الأجسام البشرية، ولا تحتاج إلى نظم عالية التكنولوجيا. الأسلحة النووية قوية جداً وتدميرها شامل؛ والعمل عليها يعتبر «جدياً وخطيراً» ومهماً في الوقت ذاته، أما حجم القوة التدميرية والانفجارية للأسلحة الصغيرة والخفيفة فهو صغير بالمقارنة مع الأسلحة النووية، مع أنها يمكن أن تسبب إصابات مريعة. الأسلحة النووية تتطلب مستويات عالية من التعليم والمهارة والخبرة لإدارتها، بينما لا تتطلب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، في حالات عديدة، سوى مستويات متدنية من التعليم والمهارة والخبرة، حتى أن طفلاً أمياً محقوناً بالمخدرات يستطيع أن يستخدمها، وبفعالية قاتلة. الأسلحة النووية مصممة لتستخدم عن بعد شديد، دون انخراط شخصي بتأثيراتها في الإنسان المعذب، ولا يمكن فهمها إلا ببذل جهد نظري مجرد ومعقد جداً، إضافة إلى أنها «واقعية قاسية» و«خالية من المشاعر»، بينما الأسلحة الصغيرة والخفيفة مصمّمة لتُستخدَم في مكان أقرب بكثير من النساء والرجال والأطفال الذين ستمزّق أجسادهم، وهي كذلك لا تتطلب براعة نظرية مجردة فائقة لفهم استخدامها، ولا تقدّم النوع نفسه من الفرص للفهم. والاعتقاد الشائع هو أن الأسلحة النووية هي صاحبة القول الفصل في قوة الدولة، والرادع أو الحامي النهائي من

عدوّ قويّ؛ بينما لا ترتبط الأسلحة الصغيرة والخفيفة بحجم القوة ذاك للمهنيين الذين يمكن أن يختاروا العمل عليها. بالمختصر، إن الأسلحة النووية، في الثقافات التي تنتجها، تشبه شبهاً مذهلاً الذكورة المهيمنة (كوهن: 1987، 2003)، أما الأسلحة الصغيرة والخفيفة فلا ترقى إلى ذلك المستوى. إذ في حين يمكن أن ترتبط الأسلحة الصغيرة والخفيفة ارتباطاً وثيقاً ومعقداً بذكورات المقاتلين الذين يستخدمونها، فإنها تعتبر بالتأكيد خاضعة في خيالات وانجذابات معظم رجال الطبقات التي تقوم بالتنظير ووضع السياسات والتنظيم في الجزء الشمالي من الكوكب. يبدو ذلك العمل على الأسلحة الصغيرة والخفيفة وكأنه لا يحقق إغراء الذكورة المهيمنة نفسه، ولا يحظى بالمكانة ذاتها من الجدّيّة النهائية من جانب هؤلاء الرجال، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه قليل من الاهتمام الجدّي لما يسمى، عن حق، بـ«أسلحة دمار شامل تعمل ببطء»، أي الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي يتوق النساء والرجال في المناطق المتأثرة بالنزاعات في أنحاء العالم، إلى نزعها وتدميرها ومنعها من إعادة التأثير في مجتمعاتهم (كوهن: 2002، كوهن وآخرون: 2005)[10].

10- هنالك استثناءات بالطبع لحالة ضعف الاهتمام من قبل المجتمعات التي تقوم بالتنظيم والقوننة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وأهمها ما قامت به شبكة العمل الدولية بخصوص الأسلحة الصغيرة (IANSA) وكذلك ما قامت به مجموعة صغيرة من الباحثين. كما أن أي حديث حول الفشل في التعامل مع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة لابد أن يتوجه بشكل أساسي نحو المصالح المادية الواسعة والمتنوعة التي تخدمها عمليات التصنيع والتجارة المشروعة وغير المشروعة التي لا يقف في وجهها شيء يردعها، وكذلك عمليات استخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وفي تلك الحالة قد تبقى الدوافع الاقتصادية للعديد من الفاعلين والمتمثلة في عدم وضع حدود على عملية توفير الأسلحة الصغيرة والخفيفة دون من يقف بوجهها ولو بشكل جزئي، وذلك لأن تلك الأسلحة تفتقر للجاذبية الرجولية التي تتمتع بها الأسلحة النووية بالنسبة لأصحاب الفكر والرأي في مجال الدفاع.

مثال ثالث يتصل بالحرب، وفيه يرتبط الترميز الجندري الرمزي بالنساء على نحو مكشوف، وقد خضع لكثير من التحليل النسوي المثمر، وهو يتجلى في خطابات القومية وغيرها من أشكال الهوية الجماعية (مثال: جاياواردينا: 1986، يوفال-ديفيس & أنثياز: 1989، كانديوتي: 1991، يوفال-ديفيس: 1997). ذلك أن الأيديولوجيا القومية ترمز كثيراً للأمة، وللوطن، بالمرأة؛ وهكذا، فالجسد (الرمزي) للمرأة/ الأم/ الأرض هو ما يجب على الجندي المواطن الذكر أن يحميه من الانتهاك أو الاختراق أو الفتح. وبالعكس، تعتبر النساء (الماديات) وأجسادهن مستودع الهوية القومية أو العرقية أو الإثنية أو القبلية أو الدينية ومنتِجاتها -أي أنهن الأوعية التي يستطيع من خلالها رجال الأمة، أو أي جماعية أخرى، أن ينتجوا، ويعيدوا إنتاج أفراد المجموعة الجدد؛ وعليه فأجساد النساء هي الأرض التي يجب أن يسيطر عليها الرجال لضمان استمرارية هوياتهم القومية وسلالاتهم وشرفهم العائلي والقومي. إن عملية الترميز الجندري الرمزي التي ترمز للأمة بالمرأة وللمرأة بالأمة تؤدي إلى نتائج (مريعة غالباً) على المرأة، وهو ما تجلّى واضحاً على نحو مرعب في استخدام الاغتصاب الجماعي تكتيكاً من تكتيكات «التطهير العرقي» والإبادة الجماعية. وسواء في البوسنة أو رواندا أو دارفور أو بنغلاديش لم يكن لاستهداف النساء بالاغتصاب «معنىً» (ضمن منطق الحروب الملتوي) إلا نتيجة الربط بين المرأة والأمة؛ إذ من دون ذلك الربط، ما كان الاغتصاب إلا شكلاً من أشكال التعذيب الفردي، أو نشر الرعب، وما كان ليُنظَر إليه على أن له القدرة على مهاجمة مجموعة قومية أو إثنية أو قبلية وتدميرها. وفي الوقت ذاته، لما كانت «الحاجة إلى حماية طهارة المرأة الدينية والإثنية» جاهزة باعتبارها طريقة لشرعنة الحرب، كما وُظّفت، مثلاً، في تقسيم الهند في عام 1947 (بوتاليا: 2000).

على الرغم من أن هذه الأمثلة الثلاثة ليست سوى عيّنة صغيرة، فإنها تبدأ بافتراض شيء ما حول اتساع انتشار الجندر بوصفه نظاماً رمزياً ضمن مجالات متعددة من المساعي الإنسانية والبنى المؤسسية. وهذا مفهوم إذا عدنا إلى نقاشنا للجندر بوصفه علاقة سلطة بنيوية، تصبح الذكورات والأنوثات فيها طريقة لتصنيف السلطة وتنظيمها وتمثيلها رمزياً. وبصفته تلك، يقدم الجندر استعارة أساسية ونظاماً للمعاني يساعد في دعم أيّ بناء تراتبي للعلاقات بين فئات الناس المختلفة والأنشطة البشرية المختلفة، وفي شرعنتها وتطبيعها، وكذلك بين الإنسان والطبيعة.

يضيف التحليل النسوي للجندر، بوصفه نظاماً للمعاني، بعداً جديداً لفهمنا للنظم المتعددة لبناء السلطة. في نقاشي السابق لتراتبيات السلطة المتقاطعة، أشرت إلى أن أيّ تحليل للعوامل التي تشكّل خبرة المرأة أو الرجل مع الحرب، يجب أن يسأل أين يتموضعان في المحاور المتعددة التي تشكّل بنية السلطة في مجتمعهما، ولا يشمل ذلك الجندر فحسب، بل ويشمل أيضاً، على سبيل المثال، العرق والإثنية والطبقة والطائفة الاجتماعية. إلا أن الجندر لا يتقاطع فحسب مع بنى السلطة الأخرى، بل ويصهرها أيضاً. وبما أن الجندر، بذاته، طريقة أساسية للدلالة على السلطة (سكوت: 1986)، فإنه يقدم مجموعة ناظمة أساسية من الارتباطات المجازية التي تساعد في تطبيع التفاوت البنيوي في بنى السلطة التراتبية الأخرى. على سبيل المثال، وكما بيّنت نسويات ما بعد الاستعمار، فإن التراتبيات العرقية الاستعمارية وما بعد الاستعمارية تعتبر مشروعة، في جزء منها، عبر تصوير «الآخر» التابع على أنه مؤنث، أي ضعيف ومخنّث وسلبيّ وغير عقلاني وينقصه النسيج الأخلاقي الذي يتمتع به المستعمِر[11].

11- راجع مثلًا: ماككلينتوك (1995)، سينها (1995، 2003)، تشودري وناير (2002).

في سياق الحرب- سواء أكانت حرب تحرير وطنية أم حرباً أهلية- تثير شروخ التفاوت السياسي والاقتصادي الكامنة في النزاع ارتباطات جندرية متعددة، لأن الرجال، في الجماعة القومية أو العرقية أو الإثنية أو الدينية المؤنثة، لا يقاتلون من أجل الاستقلال السياسي أو الاستقلالية أو الحكم الذاتي، بل أيضاً لتأكيد رجولتهم، إذا ما أخذنا المضامين المجندرة للسلطة في الحسبان.

مؤسسات مجندرة

ثمة وجه آخر للجندر يجب أن يكون مركزياً في أي محاولة لفهم المرأة والحرب، ألا وهو: مفهوم «المؤسسات المجندرة»[12]. الجيوش الحكومية، والجماعات المسلحة المتمردة، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ومؤسسات الأمن المتعددةُ الأطرافِ، والسلك الدبلوماسي الوطني، ومصنّعو الأسلحة، ووكالات المساعدات التنموية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات الإغاثة الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والبرلمانات والحكومات الانتقالية، ووزارات الخارجية والدفاع، والمحاكم وقوات الشرطة، والعائلات، والنظم التعليمية، والمؤسسات الدينية، جميعها تشكل الشروط التي تختبر فيها النساء الحرب، ويحاولن النجاة، ويسعَين إلى بناء السلام. وجميعها مجندرة، بمعانٍ متعددة. وفي كل

12- ظهرت أصول هذا المصطلح في أعمال حول الجندر والبيروقراطية وبيئات العمل القائمة على النوع الاجتماعي والتي كتبتها باحثات من أمثال: دوروثي سميث (1979)، وكاتي فيرغوسون (1984)، وسيثيا كوكبيرن (1983)، وفي البحث الذي قدمته جوان آكر (1990) بعنوان: «التسلسلات الهرمية والأعمال والأفراد: نظرية المؤسسات القائمة على النوع الاجتماعي» الذي قام بتوضيح ذلك المصطلح، فأصبح منذ ذلك الحين الأساس الذي يبنى عليه أي بحث نسوي أو أية عملية تنمية أو جدل نسوي بخصوص ذلك المفهوم.

واحدة منها تقسيم للعمل والسلطة على أساس الجندر. وفي كل منها أيضاً افتراضات مسبقة عن الجندر - سواء الهويات المجندرة أو الجندر بوصفه نظاماً رمزياً- تشكّل الطريقة التي ترى بها مهماتها، وتتخيَّل بها أنجع الطرق لتنفيذ تلك المهمات. كما أن كلّ واحدة منها تعتمد على العاملين وأفراد الأسرة لتجعل التحديدات المجندرة للهوية، والإدراكات الذاتية التي تخلق الأدوار المجندرة للمؤسسات، وممارسات العمل وديناميكيات السلطة تبدو مقبولة ومجزية، بل ومغرية أيضاً. وهي لا تعتمد على الأفكار المتعلقة بالذكورات والأنوثات الملائمة فحسب، بل وتنتجها أيضاً، ولهذه الذكورات والأنوثات، أيضاً، أثر ثقافيٌّ أوسع من حدود المؤسسة نفسها. وفي نهاية المطاف، فإن تلك المؤسسات هي التي تشكل الممارسات المادية والتنظيمية والاجتماعية التي تعتبر - في تفاعلها الديناميكي مع الهويات المجندرة والخطابات المجندرة- العوامل اليومية والأساسية التي تنتج علاقات القوة الجندرية التراتبية، وتعيد إنتاجها.

ستوضح فصول هذا الكتاب الطرق العديدة التي تُجندَر بها المؤسسات. ولأغراض هذه المقدمة، لن نتطرق بشيء من التفصيل إلا لبعضها فقط. ولعلّ أوضحها تقسيم العمل على أساس الجندر: كيف يجري توزيع الأنواع المختلفة من العمال والعاملات، وما أنواع العمل التي يزاولونها؟ أين يتوزع الرجال والنساء المنحدرون من أعراق أو إثنيات مختلفة، ومن طبقات أو طوائف اجتماعية مختلفة، ومن جنسانيات مختلفة، وكيف يؤثر ذلك التوزيع في الأجر والمنزلة والسلطة؟ تشمل الأمثلة التقليدية على ذلك: الموظفات المكتبيات المتدنّيات الأجور اللواتي يساعدن المديرين التنفيذيين ذوي الرواتب العالية، أو النساء اللواتي يتجمّعن في قسم الموارد البشرية في شركة هندسية متعددة الجنسيات، أو في مكتب حقوق الإنسان لعملية من عمليات حفظ السلام، أو الناشطات من أجل السلام اللواتي

يقمن بقدر كبير من العمل المملّ في منظمات السلام المختلطة بين الرجال والنساء، في حين أن قادتها الاسميون، الذين يظهرون أمام الملأ، هم من الرجال. وفي حين يمكن لتلك النماذج وغيرها أن تظهر درجة من قدرة النساء على اختراق تلك التقسيمات أعلى مما كان عليه الوضع في السابق، عموماً، نجد أن أنماط تقسيم العمل ضمن المؤسسات على أساس الجندر والعرق والإثنية لا تزال واضحة وضوح الشمس. وحتى في تلك المؤسسات التي تشكل فيها القوة العاملة النسائية أغلبية- كالمدارس الابتدائية ومعامل الألبسة ذات الشروط السيئة ومعامل الأحذية أو المزارع التجارية التي تقوم بزراعة الأزهار المعدّة للتصدير- فإن الوظائف التي تتمتع بأكبر سلطة وأعلى أجر لاتزال في أغلبيتها الساحقة يشغلها رجال من مجموعات اجتماعية مهيمنة.

عند ملاحظة هذه الأنماط التمييزية في التشغيل، كان من الشائع عزو السبب إما إلى تمييز يمارسه أصحاب العمل (كأن يقول أحدهم: «ليس بمقدورنا ترقية ذلك الأمريكي من أصل أفريقي إلى ذلك المنصب التنفيذي لأنه لا يفكر بالطريقة التي نفكر بها»)، أو إلى غياب القدرة أو الاهتمام لدى العامل قليل الأجر وذي المكانة المتدنية (كأن يقال: «لا يمكن للمرأة أن تشغل موقعاً قتالياً لأنها لا تتمتع بقوة بدنية عالية»، أو أن يقال: «إن السبب الذي يمنعنا من توظيف المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام هو أن أولويتهن الأساسية هي أُسَرُهنّ»). وهكذا، فالعنصر المشترك بين تلك التفسيرات هو أنها جميعاً تتعامل مع البنية التنظيمية على أنها محايدة، وتعزو سبب تقسيم العمل والسلطة والمكافآت على أساس الجندر إلى أفراد يتفاعلون مع تلك البنية التي تدّعي الحيادية.

إلا أن الدارسات النسويات للمؤسسات المجندرة يبيّن أنه من الخطأ الاكتفاء بالنظر إلى دوافع الأفراد وحسب. ويجادلن بأن البنى التنظيمية

والثقافات والممارسات هي ذاتها مجندرة سلفاً وبعمق، وأن الافتراضات المسبقة حول الجندر والراسخة في تلك البنى والثقافات والممارسات هي ما تحدد ما إذا كان شخص ما يعتبر مؤهلاً وكفؤاً وذا دافع وملائماً بما يكفي لمهمة أو عمل معين. ولكن كيف يمكن لبنية تنظيمية أن تبدو محايدة ومجندرة بعمق في الوقت ذاته؟ أحد مفاتيح فهم ذلك هو أن نتذكر أن الرجال هم من بنوا معظم البنى التنظيمية وأداروها، وأن الرجال هم، في معظم المجتمعات، الفئة «الافتراضية»، أي الفئة التي تخطر في البال لدى الحديث عن الأشخاص عموماً. في هذه الحالة، حين يفكر الرجال بالعمل الذي يجب على مؤسستهم القيام به، وكيف تنجزه، فإن «العامل الافتراضي» الذي يتخيلونه هو عادة رجل أيضاً - أي شخص يتمتع بجسم ذكر وعلاقات اجتماعية ذكرية (غيرية الجنس) - وهم ينظمون بنى العمل وممارساته بطريقة تناسب ذلك العامل الافتراضي. إذا افترضت، مثلاً، بأن العاملين في الغواصات هم بحارة شباب ذكور، فسيحدد ذلك كل شيء في الغواصة، من نسبة مقعد المرحاض إلى البول إلى حجم حاويات التخزين وصناديق أدوات العدّة التي تقوم بتصميمها. أو إذا كنت تحاول وضع مجموعة من توقعات العمل في شركة قانونية، أو في قسم في البنتاغون، وأنت تفترض أن عاملك النمطي سيكون رجلاً قوياً سليم البنية غيريّ الجنس، فسيبدو من المعقول تماماً أن ترتب العمل بطريقة تعتمد على أن العاملين يمكن أن يبقوا في العمل حتى ساعة متأخرة من الليل. وذلك لأن التوقعات المجندرة المتعارف عليها عن الرجال غيريي الجنس هي أن علاقاتهم الاجتماعية ستشمل وجود عائلة لديهم، لكنهم لن يكونوا مسؤولين عن التبضع من البقالية وإعداد العشاء والإشراف على كتابة الوظائف وأخذ الأطفال إلى السرير وإعداد الغداء لكل أفراد الأسرة لليوم التالي.

بالطبع، لا ينظر إلى الرجل على أنه العامل الافتراضي في كل الوظائف في مؤسسة ما؛ ذلك أن الافتراضات حول أجسام الإناث وسماتهن وحيواتهن الاجتماعية تؤدي غالباً إلى تصوّر الوظائف «المساعدة» الأدنى رتبة، كالسكرتيرات، أو العاملات في رعاية الأطفال والمسنّين، أو العاملات في مصانع ذات شروط سيئة قليلة الأجر، على أنها خاصة بالنساء. إلا أن النظرة السائدة تركز على أن النموذج المثالي للموظف، الذي يقوم بالعمل «الجدي»، أي الموظف أو المدير الذي يتعين على تلك النسوة مساعدته، هو نموذج يتصف بصفات الرجل.

الأصعب هنا هو أن عملية إقامة معظم البنى والممارسات التنظيمية على نموذج العامل الذكر المفترض ليست واعية أو واضحة على نحو خاص، وهذا يعني أن مديراً كبيراً أو موظفاً رفيع المستوى أو مهندساً لا ينظر حوله ويقول: «كيف يمكن إنجاز هذا العمل على يد رجال؟» بل إنه يقول ببساطة: «كيف يمكن إنجاز هذا العمل؟» وهو يفترض أن العامل الافتراضي الجيد لا بد أن يتمتع بصفات رجل، دون أن يكون مدركاً بالضرورة أنه يفكر بالجندر أصلاً. وهكذا، يُنظَر إلى الهياكل التنظيمية وممارسات العمل التي يضعها هؤلاء، بكل بساطة، على أنها الطريقة الصحيحة أو أفضل طريقة للقيام بالعمل، ونقطة على السطر، بدلاً من أن ينظَر إليها على أنها طريقة اعتباطية مصممة لتناسب هيئات أو احتياجات أو علاقات اجتماعية معينة لإحدى الجماعات البشرية.

ولعل أخبث ما في ذلك من منظور المساواة الجندرية يتمثل في أن «أفضل الطرق» تلك للقيام بالأمور (الخاصة بجندر معين بشكل خفي) هي طرق راسخة، وأي انحراف حتى تلائم الهيئة أو الحياة الاجتماعية لجماعة مختلفة يعتبر تلقائياً أقلّ شأناً، أو «تلبية لاحتياجات خاصة» أو «تخفيضاً في المعايير»، أو انعكاساً لنقص القدرات أو المؤهلات أو

الحافز لدى الشخص في المجموعة (المنحرفة عن معيار الذكر قويّ البنية غيريّ الجنس)، سواء أكانت تلك الطرق المختلفة للقيام بالأمور أدنى شأناً بالفعل، بأيّ معنى موضوعي من المعاني. هكذا، ينظر إلى البحّارات على أنهن ضعيفات وأدنى شأناً، إذا كنّ لا يستطعن رفع علب تخزين تزن الواحدة منها مئة باوند، مع أنه لا يوجد أي سبب حقيقي يحتم أن يكون وزن الواحدة من تلك العلب مئة باوند، ومع أن استخدام علب تزن الواحدة منها 50 باوناً لا يفي بالغرض فحسب، بل ويساعد في الحد من عدد إصابات الظهر بين البحارة الذكور أيضاً. والضابطات اللواتي يرفضن ثقافة العمل الذكورية القائمة على التنافس لرؤية «من يبقى في البنتاغون حتى آخر وقت»، واللواتي يعملن بكفاءة لينجزن أكثر مما ينجزه نظراؤهنّ الذكور قبل أن يغادرن عند الساعة السابعة بدلاً من التاسعة أو العاشرة، فإنهن، مع ذلك، يُعتبرن «قليلات الالتزام». أما حقيقة أن فعلاً معيناً (البقاء ساعات طويلة) قد أصبح يعتبر علامة على وجود صفة معينة (الالتزام) فلا ينظر إليها على أنها اعتباطية أو خاصة بجندر معين، بل يُنظر إليها ببساطة على أنها مؤشر طبيعي ومحايد لمعنى أن تكون ملتزماً.

إن ما يعنيه ذلك للنساء في سياق الحرب عميق. ولعل أوضح مثال هو النساء في الجيوش والجماعات المسلحة، لكنه ينطبق على أيّ من المنظمات التي أشرنا إليها في بداية هذا القسم. إذا كانت المنظمات مجندرة (مذكّرة) في بناها، وثقافاتها وممارساتها في العمل، وإذا كان «القيام بالعمل على نحو صحيح» يعتبر (على نحو مخفيّ واعتباطي) مرادفاً «للقيام به كرجل»، فستبدو نساء كثيرات كما لو أنهن ضعيفات، و«غير مؤهلات»، ويحتجن إلى «معاملة خاصة»، أو يخفّضن معايير المنظمة، حتى عندما يقمن بالعمل على نحو صحيح فعلاً (على الرغم من أنهن ربما يقمن به بطريقة مختلفة نوعاً ما في بعض الأحيان). هكذا، ستعتبر اختلافاتهن دوماً

علامات على عدم الكفاية، بدلاً من اعتبارها، ببساطة، مجرد اختلاف، أو حتى مصادر محتملة لطرق تحسين قيام المنظمة بعملها.

هكذا قد تعاني امرأة دخلت حديثاً برلمان حكومة مؤقتة بعد الحرب، مثلاً، من قيد مزدوج حقيقي. إذ ستبدو غير كفء إذا لم تتبنَّ ممارسات العمل وأولوياته وافتراضاته التي وضعها الرجال الذين أرسوا القواعد؛ لكنها إذا تكيّفت مع تلك القواعد، فقد تغدو غير قادرة على الدفاع عن أيّ من الأولويات التي أرادت الكفاح من أجلها. وكذلك يرجح أن تواجه امرأة كرست سنوات من العمل الشاق لتصل إلى موقع متوسط في مؤسسة مذكّرة جداً، كقسم عمليات حفظ السلام أو قسم الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، تحديات مشابهة. ذلك أن نجاحها في أدوار ذكورية افتراضاً غالباً ما يقوم، لا على عمل مضنٍ فحسب، بل وعلى استعدادها لتبني الفرضيات والقيم والآراء العالمية المجندرة التي يحملها رجال نجحوا في تلك المؤسسة. ولو أنها قررت أن تطرح ما يعتبر «قضايا نسائية»، لعرّضت للخطر ما تتمتع به من احترام ومصداقية كمهنية «جدية»، وهو ما عملت بجدّ ولمدة طويلة لتحقيقه[13]. وثمة مثال ثالث، ربما يشعر العاملون مع الأمين العام للأمم المتحدة، المكلفون بفحص المرشحين لقيادة عمليات حفظ السلام، أو الميسّر/ الوسيط في مفاوضات سلام رسمية، بأنهم على حق حين يصرحون بأن من الصعب جداً أن يجدوا أي مرشحة «مؤهلة»، لأنهم غافلون ولا يشككون في الفرضيات الذكورية الداخلة في صلب تصوراتهم عن من يعتبرونه «مؤهّلاً».

لقد تحدثنا حتى الآن عن الطرق التي يكون فيها ما يبدو محايداً مجندراً في الواقع، فيحرم بذلك النساء، اللواتي لا يرقَين إلى مستوى

13- قامت سينثيا إينلو بتنبيهنا للأبعاد القائمة على التمييز بناء على النوع الاجتماعي لما ينظر إليه على أنه «جدي» (إينلو: 2004، ص69-82).

المعايير التي تبدو «محايدة وموضوعية»، من المزايا، وهي معايير لا تقوم غالباً على ما هو ضروري أو كفء وظيفياً، بل على افتراضات عن الطريقة التي يتوقع من الأشخاص ذوي الأجسام الذكرية والحياة الاجتماعية غيرية الجنس، أن يمارسوها بها. وبالطبع، ثمة بعض المؤسسات التي لا تكون فيها الفرضيات المجندرة المسبقة ضمنية أو غامضة، بل صريحة ومكشوفة. لعل أبلغ مثال على ذلك هو القوات المسلحة، حيث ينظر إلى هوية الجندي أو المقاتل على أنها متطابقة مع كونه «رجلاً حقيقياً». وفي هذا السياق، حيث أداء الدور بنجاح مرادفٌ لإثبات رجولة المرء، تواجه المرأة مجموعة معقدة من التحديات حين تحاول أن تؤدي «دور الجنديّ» و «دورها الجندري» في آن واحد. لأن أي شكل من أشكال الأنوثة تبديه المرأة يهدّد بوصمها على أنها «ليست جندياً حقيقياً»؛ لكن، إذا أخفقت في «إظهار أنوثتها»، فإنها تعتبر «ليست امرأة حقيقية»، أو «سحاقية» أو «عاهرة». هكذا، يتعين على النساء اللواتي ينخرطن في الجيش أن يفكّرن ملياً في كيفية تدبّر أمر تقديم أنفسهن بوصفهن نساء وعمالاً أكفياء في الوقت ذاته (جنوداً/ رجالاً حقيقيين)، حيث ينظر إلى هاتين الصفتين على أنهما متناقضتان جوهرياً (هيربرت: 1998). وإنها لمسألة مثيرة للاهتمام ما إذا كانت المصاعب التي يواجهنها أكثر أو أقل حدةً من تلك التي تواجهها النساء في مؤسسات أخرى مجندرة بالمثل، لكن بدرجة أقل وضوحاً. لكن في الحالتين، تدفع المرأة غالياً ثمن حقيقة أن ما يعتبر معايير وأنماط عمل «محايدة وموضوعية» تقوم فعلياً على افتراض أجسامٍ وحيوات اجتماعية ذكورية، وكذلك على قيم واهتمامات ذكورية.

إذا كانت لدى المؤسسات افتراضات مجندرة مسبقة، وكانت تلك الافتراضات مغروسة في بناها وممارساتها وقيمها، فإن ذلك يستتبع أنها لكي تعمل بفعالية يجب عليها أن تعتمد على العمال وأفراد الأسرة

لتشكيل التحديدات المجندرة للهوية والتصورات الذاتية المجندرة التي تجعل الأدوار وممارسات العمل وديناميكيات السلطة المجندرة في المؤسسات، تبدو مقبولة ومجزية، بل ومغرية أيضاً. وإذا لم يكن الجندر مجرد هوية موحدة، تتشكل اجتماعياً لدى الفرد مرة واحدة وللجميع، بل مجموعة أكثر ديناميكية وتعقيداً من القوانين الخاصة بسياق معين، كما سبق أن ناقشنا، فإنه ينجم عن اعتماد المؤسسات على الجندر، أنها يجب أن تنخرط على الدوام في عمليات من إدارة الأفكار المتعلقة بالذكورات والأنوثات الملائمة والمقدّرة، وإنتاجها وتغييرها، عند الحاجة. وكما أوضحت لنا سينثيا إينلو ببراعة (1988، 1990 ب & 2000)، فإن الجيوش لا توظّف أفكاراً حول الذكورة، وتتلاعب بها لتحقيق غاياتها، فحسب، بل إنها تعتمد، بالقدر ذاته، على التلاعب بالأفكار المتعلقة بالأنوثة، وهي تضع في هذه العملية مقادير هائلة من التفكير والطاقة والجهد. تعتمد دايان مازورانا (الفصل السابع من هذا الكتاب) على تحليل إينلو لتبيّن لنا كيف تُمارَس السلطة في الجهود الرامية لإنشاء أنواع الهويات المُعَسكَرة والمجندرة وحشدها، وهي الهويات اللازمة لتشغيل الجماعات المسلحة غير الحكومية.

هكذا، في الوقت نفسه الذي تعتمد فيه المؤسسات على أفكار محددة حول الجندر حتى تعمل، فإنها تنتج أيضاً أفكاراً حول الذكورات والأنوثات المناسبة، وهذه أيضاً لها آثار ثقافية وبنيوية تتخطّى المؤسسة ذاتها. فحملات التجنيد في الجيش المدروسة بعناية، مثلاً، لا تنشر صوراً لنوع معين من الذكورة لجذب الشبان الذين يغريهم إثبات رجولتهم، وحسب، بل إن تلك الصور تنتشر في أوساط من السكان، تتجاوز الرجال الذين يختارون الانتساب للجيش، لتروّج ثقافياً تلك النسخة المحددة من الذكورة المُعَسكَرة باعتبارها صورة جديرة بالإلهام لأي رجل، وباعتبارها

جذابة لأي امرأة. وكما تبيّن إينلو (2000)، لا يقتصر إنتاج تلك الجاذبية للهويات الجندرية المعسكرة على حملات التجنيد وحدها، بل يمتد ليشمل مواقع ثقافية متعددة، من علب الحساء إلى عروض الأزياء.

هناك نوع آخر من الأمثلة على الطريقة التي لا تكون فيها المؤسسات مجندرة داخلياً في بناها وعملها فقط، بل وخارجياً أيضاً، وذلك بإنتاج وإعادة إنتاج أيديولوجيا جندرية وتفاوتات بنيوية مجندرة تتخطى حدودها الخاصة، تمكن رؤيتها إذا عدنا للتفكير في مخيمات اللجوء. إن إحدى صفات المؤسسات التي تفترض أن الرجال هم الأساس - سواء في التوظيف أو في ممارسات العمل- هي أنها تخفق في التفكير باحتياجات المرأة وأولوياتها واهتماماتها، أو حتى في الحديث إلى المرأة وسؤالها عن تلك الأمور. وقد يساعد هذا في استخراج بعض المعنى من شيء كان لولا ذلك سيبدو غير قابل للتفسير: ذلك أنه على الرغم من أن أغلبية القاطنين في مخيمات اللجوء هم من النساء والأطفال، وعلى الرغم من أنه من البديهي أن تكون النساء والمراهقات بحاجة إلى بعض اللوازم الخاصة بفترة الطمث، فإن دارسة أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2000 كشفت أن العديد من موظفي المفوضية لم يضعوا أية لوازم صحية في طرود الإغاثة التي وُزِّعت على اللاجئات (رين & سيرليف: 2002، ص37). وعلى الرغم من أن الجهود التي بذلها المدافعون عن المرأة خارج الأمم المتحدة وداخلها أدت في النهاية إلى ممارسات أكثر حساسية لمنظور الجندر في مخيمات اللاجئين، يبقى هذا المثال دليلاً جيداً على الطرق التي، لا تعمل بها أفعال مؤسسة مجندرة (أو امتناعها عن الفعل) على إعادة إنتاج الأفكار المتعلقة بالجندر فحسب (مثال: «تعتبر النساء عاجزات بضعة أيام من الشهر، ولا يمكن الاعتماد عليهن»)، بل وعلى إعادة إنتاج التفاوت الجندري البنيوي، وحتى تكثيفه. إذ من دون

اللوازم الخاصة بالطمث، تبقى النساء والمراهقات حبيسات خيمهن أو أكواخهن طيلة فترة الطمث، وهذا يعني أنهن سيتغيّبن دورياً عن المدرسة وعن الأنشطة الزراعية وأي نشاطات لمحو الأمية أو توليد الدخل أو غيرها من نشاطات تعزيز القدرات التي قد توجد هناك؛ وفي الحقيقة، قد يتوجب عليهن ترك تلك الأنشطة نهائياً. بعبارة أخرى، لم تنتج ممارسات موظفي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عقبة قصيرة الأمد فقط، بل وضرراً على المدى البعيد أيضاً، لأن هؤلاء الموظفين أسهموا في حرمان النساء والفتيات من المهارات والموارد التي كان من الممكن أن تساعدهن في تحسين خياراتهن الحياتية ما إن يغادرن المخيم.

مقاربتنا للتفكير بالحرب

لا يكلّف معظم الناس أنفسهم عناء طرح هذا السؤال: «ما هي الحرب؟» لأن لديهم إحساساً بأنهم يعرفونها عندما يرونها. وحين يدفعون للإجابة، فقد يصفون الحرب بأنها نزاع عنيف مسلح بين دول أو أطراف أقل من دول، وهي تبدأ عندما تطلق أول طلقة، وتنتهي عندما يتوقف إطلاق النار، سواء نتيجة هزيمة عسكرية أو تسوية بالمفاوضات. أما إذا نظرنا إليها من منظور تجارب النساء معها ومن وجهة نظر التحليل النسوي، فإن صورة الحرب هذه تحتاج إلى مراجعة جوهرية.

تجارب النساء وحدود الحرب

حين ننظر إلى الحرب من منظور حياة المرأة، يتضح لنا بأن ما يُصنَّف على أنه «حرب» هو، ذاته، إشكاليّ. إذ إن فكرة الحرب، بوصفها حدثاً منفصلاً ذا موقع واضح وبداية ونهاية واضحتين، لا تصمد أمام التمحيص

الدقيق حين ندرس تجارب النساء «قبل» الحرب وفي أثنائها و«بعدها»، ولا حين نفكر بما هو لازم لشنّ الحرب.

تؤكد روايات النساء المباشرة عن الحرب والتحليل النسوي للحرب أن الحرب ليست محدودة بمكان أو زمان[14]. وبدلًا من النظر إلى الحرب على أنها حدث شاذّ «اندلع» فجأة ضمن بيئة مسالمة، ينظر إليها على أنها نتيجة الواقع الاجتماعي الذي ازدهرت فيه، وسببه أيضاً. إذ يُنظَر إلى عنف الحرب على أنه جزء من «سلسلة متواصلة من العنف» الذي تشهده النساء (كوكبيرن: 1998، ص80)؛ ومع أنها قد تكون تضخيماً أو تشويهاً للعنف في «وقت السلم»، فإنها تستند إلى ممارسات اجتماعية أخرى وتعكسها. وأسلحة العنف، وتمثيلات تلك الأسلحة، تنتقل عبر مؤسسات متداخلة ومتشابكة، مؤسسات اقتصادية وسياسية وعائلية وتقانية وأيديولوجية. حيث تعدّ تلك المؤسسات بعض الأشخاص، دون غيرهم، للإيمان بفعالية العنف، ولتخيّل الأسلحة وحيازتها، ولاستخدام القوة وتبرير استخدامها لفرض إرادتهم. وهي، كذلك، تعدّ البعض، دون غيرهم، لإنكار القوة أو شجبها أو الاستسلام لها على نحو سلبي، أو لمقاومة خطط الحرب الموضوعة أمامهم، أو قبولها.

عملياً، لا تنظر النسويات إلى الحرب على أنها تبدأ مع أول طلقة، ولا على أنها تنتهي بتوقيع المعاهدات. إذ، قبل طلقة النار الأولى، هناك أبحاث الأسلحة وتطويرها ونشرها؛ وهناك المحافظة على الجيوش الدائمة؛ وهناك التمجيد الثقافي لقوة القوات المسلحة، وهناك التفسير الاجتماعي للذكورات والأنوثات على نحو يدعم عسكرة الدولة (كوهن & روديك: 2004، ص410-411).

عند توقيع اتفاقات السلام، يمكن قول أيّ شيء عن الحروب سوى أنها

14- يعتمد هذا القسم بشكل كبير على ما كتبته كوهن وروديك (2004).

انتهت، مع أن تلك الاتفاقات قد تنهي حالة العنف المسلح المنظم. ذلك أن القرى والبلدات والمدن يمكن أن تكون مدمرة، والأرض الزراعية ملوّثة بمواد كيماوية سامة، أو مزروعة بالألغام الأرضية؛ والطرق والجسور غير سالكة، والمستشفيات والمدارس مجرد أكوام من الأنقاض. وسيحتاج النسيج الاجتماعي الممزق للمجتمع والأمة إلى عملية دقيقة ودؤوبة لإعادة اللحمة إليه، أما الأجسام والنفوس المثخنة بالجراح لكل من المقاتلين وضحاياهم فقد يصعب إصلاحها، أو قد تحتاج إلى سنوات من العناية الدقيقة. ثم إن الانتشار الكبير للأسلحة في الشوارع والبيوت يهدد بتصاعد جرائم الشوارع والعنف الأسري إلى مستويات جديدة من الفتك. ذلك أن المقاتلين السابقين المدربين على القتل بالبنادق أو المدى، وعلى تدمير ما يخافون منه، وعلى أخذ ما يريدون، يمثلون تهديداً طويلاً للأسرة والمجتمع ما لم تشفَ النفوس، وما لم يبدأ تعلّم اللاعنف، وإعادة تعلّمه، وما لم توجد سبل للعيش وكسب الرزق. وغالباً ما يجلب «السلم» معه مستويات مرتفعة من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، ويترك الأسر التي يقوم على أمورها نساء أو أطفال تصارع لتبقى على قيد الحياة في عالم يحتكر فيه الرجال الحقوق والموارد[15].

ومع ذلك، فإن رفض تصور الحرب على أنها حدث منفصل مستقل بذاته، لا يعني أنه لا يوجد فرق بين الحرب والسلم، أو أنه ليس من المهم معالجة حالات العنف المفرط المحددة التي تعتبر جزءاً من نزاع مسلح

15 - يمثل هذا بصورة أساسية وصفاً للآثار اللاحقة التي تظهر على المجتمعات التي قامت الحرب ضمن حدودها وعلى أراضيها، غير أن المجتمعات التي يقاتل جنودها على أراض بعيدة عنها تعاني هي أيضاً من آثار تتصل بالحرب، فقد يحمل الناجون من الجنود معهم إلى بلادهم آثار العنف الذي مورس عليهم من أجساد مزقتها الجروح والإصابات، وعقول تأذت بفعل الحرب، وحالات الندم والغضب واليأس وعادات عدوانية ومؤذية، مع أعراض المعاناة.

دائر. على العكس تماماً، كما ترى مارغريت آربان ووكر (2009)، ذلك أننا ننكر حقيقة تجارب النساء إذا لم نعترف بأن حتى النوع ذاته من الفعل العنيف، كالاغتصاب مثلاً، سيكون له وقع مختلف ومعان ونتائج مختلفة استناداً إلى ما إن كان قد وقع بالسرّ، بوصفه جزءاً من علاقة اجتماعية أسرية مألوفة، أو في العلن، بوصفه جزءاً من نزاع مسلح. مع ذلك، يساعدنا الانتباه إلى حيوات النساء في رؤية أن ثنائية «الحرب والسلم» المألوفة تخفي خلفها واقعاً أعقد، ويجبرنا على الانتباه إلى المشكلات القائمة في الصور والافتراضات المتضمنة في مصطلحات من مثل «بعد الحرب» أو «بعد النزاع»[16]. وهكذا، فدراستنا للمرأة والحرب لا يمكن أن تركز فقط على (ما يفهم تقليدياً على أنه) الحرب بحد ذاتها، بل يجب أيضاً أن تحلل العمليات والمؤسسات التي تنتج الحرب والجندر، والطرق التي يتداخل بها هذان المصطلحان.

الحرب والجندر

ثمة شيء ما يتعلق بالحرب، يؤخذ على أنه بديهي، وقد بقي، حتى فترة قريبة، غير خاضع للتحليل في الأدبيات السائدة في العلاقات الدولية، ويتمثل ذلك الشيء بأن الحرب ممارسة مجندرة بعمق، على المستويين العملي والرمزي[17]. عملياً، على الرغم من أن الرجال والنساء يختبرون

16- لمزيد من النقاش حول الجانب الإشكالي من مصطلح: «ما بعد الحرب» من منظور خبرات النساء؛ راجع تشينكين (2003)، مينتجيس، بيلاي، وتورشين (2001)، وجاكوبسون (الفصل العاشر من هذا الكتاب).

17- لقد كانت غولدشتاين (2001) حتى فترة قريبة الاستثناء الوحيد الذي قُرِئ ما كتبته على نطاق واسع، وبالطبع هنالك من حلل من بين الكتاب والناشطين في مجال القضية النسوية ومنذ زمن بعيد الأساليب المتبعة في الحروب للتمييز على أساس النوع الاجتماعي.

العديد من الظواهر المتماثلة، كالاعتداء الجنسي، والإصابة، والتعذيب، والنزوح، وانقطاع سبل العيش، وموت الأحبة، فإنهم يختبرونها بطرق مترابطة لكنها متمايزة. تعود الاختلافات في كيفية اختبار كل منهما للتجارب ذاتها إلى العديد من الجوانب المختلفة للعلاقات الجندرية، ويشمل ذلك تجسيد الرجال والنساء على نحو مختلف؛ ولأنهما يرمزان لشيئين مختلفين من وجهة نظر مجتمعاتهما وخصومهما، فإنهما يُستهدَفان على نحو مختلف، ولإصاباتهما آثار اجتماعية مختلفة؛ ثم إنهما يتحملان مسؤوليات مختلفة نحو أسرهما ومجتمعاتهما، وهكذا ينتهي بهما الأمر إلى الاختلاف في طريقة التضرر؛ ذلك أن اختلاف معيشتيها والوصول إلى الاقتصاد النقدي والقدرة على تملك الممتلكات ووراثتها، كلها عوامل تؤثر في الموارد التي يمكنهما الوصول إليها للمساعدة في التعافي.

لقد نُظِر إلى خوض الحروب ذاته تاريخياً على أنه ممارسة ينخرط بها الرجال أساساً (وإن لم تكن حكراً عليهم)؛ وهي نُربط رمزياً وعملياً بقواعد الذكورة. أي أنها ممارسة تستند - سطحياً على الأقل- إلى قوة المقاتلين، وضراوتهم، وشجاعتهم، وعدوانيتهم، وعنفهم. إنها مجال تَعِد فيه الجيوش الحكومية والميليشيات المسلحة، كلاهما، بتحويل الفتيان إلى رجال؛ حيث تصبح عبارة: «جندي جيد» مرادفة لعبارة: «رجل حقيقي»؛ بكل ما تحمله من صفات ومعان، وحيث يعتبر «الارتباط الذكوري» حاسماً لضمان فعالية وحدة مقاتلة.

لكن، على الرغم من هذا الارتباط العميق بالذكورة، فإن عمل النساء لطالما كان محورياً في قيام الحروب. إذ اعتمدت الجيوش الحكومية تاريخياً على النساء في كل شيء، من الممرضات والعاملات المكتبيات والعاملات الجنسيات والزوجات الوفيات والأمهات ذوات الحس الوطني، إلى الطيّارات ومدربات الطيران والسائقات والمعلمات

والعاملات في الصناعات الحربية؛ أما اليوم، فقد أصبحت الأدوار التي تؤديها المرأة مباشرة في الجيوش أوسع بكثير[18]. إذ تعتمد المجموعات المسلحة على النساء والفتيات بوصفهن مقاتلات وبوّابات ومراسلات وجاسوسات ومهربات أسلحة وطباخات ومستعبدات جنسياً وسبايا. على أية حال، فإن أدوار النساء إما لم تحظَ بالاعتراف أو مُثِّلت على أنها بلا أهمية، وذلك لحماية «ذكورية» الحرب.

تدحض نسويات عديدات، في الوقت ذاته الذي يحلّلن فيه الطرق التي تُجندَر بها الحرب، وجهة النظر التي تقول إن الحرب هي كذلك «بالطبيعة». وهنّ يدحضن، على وجه الخصوص، الفكرة التي تقول إن البيولوجيا الذكرية تجعل الرجال محبّين للحرب «بالطبيعة»، ويشرن أولاً إلى كم العمل اللازم لجعل الرجال مستعدين للقتل وللمخاطرة بحياتهم. وهكذا، فالتدريب الأساسي، الذي يهدف إلى تحطيم هويات الرجال الفردية، وإعادة تشكيلها بوصفهم جنوداً؛ والتدريب والإعداد اللذان يهدفان إلى تفادي التفكير الواعي، وجعل استخدام الأسلحة عملية اعتيادية وروتينية؛ والتركيز على تشكيل وحدات مترابطة تدفع الرجال إلى القتال والقتل بدافع الحب والولاء لأصدقائهم، لا بدافع الهجمات العدائية المفترضة الموجهة نحو العدو؛ كل هذه الأمور تناقض الفكرة القائلة إن الحرب هي، على نحو ما، تطور طبيعي للصفات الذكورية.

تشير النسويات أيضاً إلى أن الكثير مما تقوم به الحرب يحتاج إلى أنشطة ومواقف بعيدة كل البعد عن صورة الذكورة العنيفة العدوانية التي تعتبر مشابهة لصورة الحرب. إذ يتعين على جنود الجيوش الحكومية أن يخضعوا لقادتهم، وأن يطيعوا أوامرهم. يجب أن يكونوا مدبّري منازلهم،

18 – لقد كانت سينثيا إينلو (1988، 1990، 1993 & 2000) رائدة في مجال إبراز مدى اعتماد الجيوش على مجموعات كبيرة من النساء. راجع أيضاً كاثي مون (1997).

أن يقوموا بكيّ ملابسهم، وخياطة أزرار قمصانهم، وتنظيف أحيائهم. يجب أن يعتني بعضهم بالبعض الآخر وأن يساعده في شبكة من الاعتماد المتبادل. وعلى الرغم من أن بعض الجنود يقومون بأدوار قتالية مباشرة، فإن الغالبية العظمى من الجنود في القوات المسلحة الحكومية يمضون أوقاتهم في الطبخ والتنظيف؛ يرتّبون المؤن، وينقلونها، ويخزنونها؛ يجمعون المعلومات؛ يصونون معداتهم؛ يتواصلون مع الآخرين؛ يرتبون ما يلزم للتسلية والاستجمام؛ وينفذون الكثير من الأنشطة العدوانية غير المكشوفة التي تحتاج إليها الجيوش لتواصل عملها. بمعنى آخر، يمكن لنشاطات كثيرة مما ينخرط به الجنود فعلياً، أن توسم ثقافياً بأنها «أنثوية»، بدلاً من أن تكون تجسيدات للعنف الذكوري، لولا أنها تجري ضمن مؤسسة توسم، هي ذاتها، بأنها مفرطة الذكورية.

عند النظر إلى ذكورية الحرب من هذا المنظور، يمكن أن نراها، لا على أنها «حقيقة طبيعية» متأصلة في الحرب، بل باعتبارها تركيبة اجتماعية مُنتجَة ومحروسة بعناية. وهذا ما عبّر عنه بوضوح الجنرال روبرت هـ. بارو، قائد سلاح البحرية الأمريكي في حينه، خلال الجدالات التي دارت حول ما إذا كان يتعين السماح للنساء بشغل مواقع قتالية:

> الحرب عمل الرجال. إن التقارب البيولوجي [أي نشر النساء] في ساحة المعركة لن يثير الاستياء، من حيث ما يمكن للنساء أن يقمن به وحسب، بل وسيكون عامل تشتيت نفسي كبير للرجل الذي يرغب في أن يفكر بأنه يقاتل من أجل تلك المرأة الموجودة في مكان ما خلفه، وليس معه في المخبأ ذاته. إذ في ذلك إهانة لأنا الرجل. عندما تقررون القيام بالحرب، يجب عليكم أن تحموا رجوليّتها»[19].

19- ظهر هذا الجزء المقتبس للجنرال بارو في مقالة لمايكل رايت (1982) حول مستقبل سلاح البحرية الأمريكي.

يمكن الجدل بأن النبرة الحادة لمعارضة فكرة السماح للرجال المثليين علناً بالخدمة في الجيش الأمريكي، تمكن رؤيتها متجذرة في الحاجة ذاتها إلى حماية «رجولية الحرب»، ومن ثم، هوية الجندي؛ إذا كان الرجال الذين لا يعتبرون «رجالاً حقيقيين» يمكن أن يكونوا جنوداً جيدين، فمعنى ذلك، أن تكون فرداً في الجيش لم يعد ضماناً للرجولة؛ والمقصود بها الذكورة (غيرية الجنس) المهيمنة (كوهن: 1998). على ضوء ذلك، بدلاً من أن تكون الرجولة شرطاً مسبقاً للجندي، يمكن أن تعتبر مكافأة له.

أي حروب؟ وأي عمليات عالمية؟

جميع الحروب مجندرة بعمق: في الاستعدادات لها، وفي أنواع الذكورات والأنوثات اللازمة لدعمها وشنّها، وفي الآثار التي تنجم عنها، وفي العمليات التي تحاول التعافي منها. وإن فهم الطرق المحددة التي يُجندَر بها أي نزاع مسلح معين، يساعدنا في فهم لا التجارب التي تمرّ بها النساء والرجال في تلك الحرب وحسب، بل وسيمكننا من فهم الحرب ذاتها فهماً أدقّ وأكثر واقعية.

يركز هذا الكتاب كثيراً على الحروب الجارية حالياً والتي جرت مؤخراً. يرى محللون عديدون أن تغيراً جذرياً قد حدث في طبيعة الحرب منذ نهاية الحرب الباردة. فقد أصبحت مصطلحات من مثل «حالات سياسية طارئة ومعقدة» أو «حالات طارئة مستمرة طويلاً» مستخدمة في منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية، وبين المختصّين في الشؤون الإنسانية، للدلالة على الكوارث المتصلة بالنزاعات المسلحة التي تستمر طويلاً ذات الأسباب المعقدة، والتي يتدخل بها الكثير من اللاعبين، والمتميزة بدرجات عالية من دمار البنية التحتية والاجتماعية، وبدرجات عالية من زجّ المدنيين (سواء أتمثل ذلك

بـ«إضرار واسع بهم نتيجة العمليات العسكرية» ضمن الانهيار العام، أو باستهدافهم، أو بمشاركتهم في ارتكاب الجرائم). وثمة تأطير مؤثر آخر لطبيعة الحروب الحالية يأتي من ماري كالدور (Mary Kaldor 1999)، التي صاغت مصطلح «حروب جديدة» (ص1) للإشارة إلى ما تؤكد أنه ثلاث طرق رئيسية تتميز بها الحروب الحالية عن الحروب السابقة. هي ترى تغيرات رئيسية في: (1) أهداف الحرب (من أهداف جيوسياسية متمركزة على الدولة، ومؤطرة أيديولوجياً على الأغلب، إلى أهداف مؤطرة أكثر على أساس سياسة الهوية الخاصة بجماعة معينة (particularistic))؛ (2) طرائق الحرب (من الاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها فعلياً بواسطة مؤسسات عسكرية مركزية قائمة في الدولة، أو بالسيطرة على «القلوب والعقول»، كما في حرب العصابات، إلى التحكم بالمنطقة عبر استخدام عنف مشهدي لخلق الخوف وعبر تدمير كل ما يجعل تلك المنطقة قابلة للعيش فيها)؛ (3) تمويل الحرب (من مركزيّ ويعتمد على الدولة، إلى لامركزي يعتمد على الموارد الخارجية، وبضمن ذلك التحويلات من بلدان المهجر، أو فرض ضرائب على المساعدات الإنسانية، أو الدعم من دول الجوار، أو التجارة غير القانونية بالأسلحة والمخدرات أو السلع الثمينة كالنفط أو الألماس أو الاتّجار بالبشر» (كالدور: 1999، ص6-10). يعكس هذا التغير الأخير دور العولمة الاقتصادية في إضعاف سيطرة أنظمة الدولة، وتسهيل تدفق التجارة المشروعة وغير المشروعة عبر الحدود.

لقد شكّك بعض الكتّاب بمدى الفائدة، على المستوى التحليلي، من التشديد على الانقطاعات بين الأشكال الحالية والسابقة من الحروب. لسبب واحد، لأن الحديث عن «الحروب الجديدة» يميل إلى تغييب وجود بعض الحروب الحالية الرئيسية، كالحرب في العراق وأفغانستان، وهي ليست الحروب التي صمِّم هذا النموذج لتفسيرها. كذلك، يعترض النقّاد

على الفكرة التي ترى أن الاستهداف الاستراتيجي المقصود للمدنيين هو، على نحو ما، جديد، ويشيرون إلى العديد من الأمثلة السابقة (وليست المجازر الاعتيادية ضد المدنيين التي قام بها جنكيز خان، وتكتيكات الصليبيين، وقصف درسدن بالقنابل الحارقة، وإلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي، سوى أمثلة بارزة عليها). ويجادل آخرون بأن تقسيم السكان إلى مدنيين ومقاتلين هو تقسيم مصطنع (سليم: 2008)، لأنه يعتمد في إنشائه وتطبيعه على الجندر (كاربنتر: 2005، 2006 أ، كينزيللا: 2006). أما دوبرافكا زاركوف (2008ب، 2008 ج) فتقدم نقداً لاذعاً، على نحو خاص، للمشكلات المفهومية والسياسية التي تلازم بعض التحليلات التي تركّز على انقطاعات الحروب الحالية عن الحروب السابقة.

دون الدخول في الجدل حول مدى جِدّة «الحروب الجديدة»، يمكن أن نركز على عدة جوانب مهمة في العديد من حروب القرن الحادي والعشرين التي تشارك فيها النساء. يتميز العديد من النزاعات المسلحة الحالية بما يأتي: غياب الخطوط بين المدنيين والمقاتلين؛ ارتفاع نسبة الإصابات بين صفوف المدنيين؛ استهداف المدنيين مباشرة؛ الاستهداف المتعمد للبنية التحتية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (ويشمل ذلك الرعاية الصحية والتعليم والنقل ونظم توزيع الغذاء)، والاستهداف الاستراتيجي لسبل الحياة والعيش الأساسية (مثل: حرق القرى والحقول، تسميم الآبار، قتل المواشي أو سرقتها). لذا، لا عجب في أن تتسبب هذه النزاعات المسلحة غالباً بنزوح جماعي. وكثيراً ما تكون فيها مستويات مرتفعة من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف المفرط والقسوة بين الأشخاص. وإننا لنخاطر بالوقوع في مطبّ شرح ما هو واضح، حين نقول إننا حين نفكر بتجارب النساء، فإن كل بعد من أبعاد الحرب هذه يسبب عدداً كبيراً من الإصابات ومعاناة هائلة.

فيما لاتزال بعض الحروب تضع جيش دولة في مواجهة جيش دولة أخرى، نجد عدداً أكبر من الحروب لا تفعل ذلك. بل تقوم على إشراك مجموعة لامركزية معقدة من الأطراف المسلحة ضمن دولة ما، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الجيوش المنظمة للدول، والقوات والجيوش التي تحارب بالوكالة، والقوات المتمردة المسلحة، والمجموعات الثائرة، والمرتزقة، والقوات العسكرية الخاصة، وتجار السلاح. وعلى الرغم من ذلك، إنه لمن الخطأ المفهومي أن ننظر إلى تلك الحروب على أنها حروب داخل الدولة فقط، وذلك لأسباب عدة. أولاً: إن عنف الحروب لا يبقى عادة محدوداً ضمن حدود الدولة؛ واللاجئون والجماعات المسلحة كثيراً ما يتدفقون عبر الحدود، مما يتسبب بضغط وعدم استقرار في دول الجوار، ويوسع نطاق انتشار العنف المسلح. علاوة على ذلك، إن حكومات دول الجوار أو حتى الدول البعيدة، قد تدعم الجماعات المسلحة مالياً ولوجستياً، وذلك لأسبابها السياسية الخاصة، حتى دون عبور الحدود فعلياً (ومن الأمثلة على ذلك: أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأريتريا والعراق والسودان).

وإنه لتبسيط خطير أن ننظر إلى تلك الحروب على أنها «داخل الدولة»، لأن ما يتسبب في إشعال فتيل تلك النزاعات، ويغذّيها، ويعمل على استمرارها هو تلك الآليات التي ليست محلية في نطاقها فحسب، بل ووطنية وإقليمية وعالمية.20 إن التشويهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنتجها التواريخ الاستعمارية، وتضخيم الدمار الناتج في الوقت الذي اعتبرت فيه النزاعات المحلية حروباً بالوكالة خلال الحرب

20- إن النقاش الوارد بعد هذا منقول عن كوبر (2002)، دوفيلد (2001)، كين (2008)، مازورانا (2005 أ)، نوردستورم (2004)، بيترسون (2008)، وزاركوف (2008 أ).

الباردة، والخرابات التي سببتها السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، خلفت وراءها ميراثاً من الفقر والتفاوت والعنف والاستغلال، والحد الأدنى من الدعم الاجتماعي، إن وجد، والدول الضعيفة التي يعم فيها الفساد. إن عولمة الإنتاج الرأسمالي وتجارته وتمويله تحرم بلداناً عديدة من القوة اللازمة لتنظيم اقتصاداتها، إلى جانب فجوات متزايدة باستمرار بين الأغنياء والفقراء، مع قطاعات كاملة من السكان المحرومين دائماً من إمكانية إعالة أنفسهم وأسرهم. وهي كذلك تحصر معظم ثروات الدول بأيدي شركات عابرة للقوميات، تعمل مع نخب محلية عميلة لضمان الاستقرار الضروري للحصول على المواد الخام والإنتاج من أجل التصدير. إلا أن ضمان الاستقرار في بيئة من الفقر المدقع والاستغلال والتدهور البيئي، وتدمير وسائل العيش التقليدية، يتطلب قمعاً تفرضه النزعة العسكرية المتزايدة باستمرار. في الواقع، وكما سبق أن جادلت باحثات نسويات، فإن الأشكال الحالية من العولمة الاقتصادية والنزعة العسكرية المتزايدة مترابطة على نحو لا تنفصم عراه (إينلو: 2007، بيترسون: 2008، زاركوف: 2008 أ).

المجموعات المتمردة، التي تسعى إلى التحول الاجتماعي أو إلى السيطرة على الدولة، تموّل نشاطاتها (بعد أن غابت الرعاية التي كانت الحرب الباردة توفرها) عبر تطوير اقتصادات الظل، والاعتماد على السيطرة على الذهب والألماس والمعادن، كالكولتان، وغيرها من الموارد الطبيعية، كالخشب، واستغلالها، إضافة إلى الاتّجار بالمخدرات والبشر. إن السيطرة على الأرض التي تحتوي على موارد طبيعية تتطلب تهجير من يعيشون هناك، وهناك طريقة سريعة ورخيصة للقيام بذلك، ألا وهي استخدام العنف المفرط والبتر، الجنسي وغيره، مما يزرع الرعب في النفوس. وهناك حاجة إلى العمل أيضاً، لذا يصبح الخطف والاستعباد

والاتّجار بالبشر جانباً آخر مهماً من جوانب اقتصادات الظل. فالثروة المنتجَة في تلك الاقتصادات تموّل لا شراء الأسلحة ودعم المقاتلين فقط، بل وتجعل عديداً من أمراء الحرب، وقادة الجماعات المتمردة، والمجرمين المنظمين أغنياء، ما يخفّض كثيراً من دافعهم لإنهاء الحرب بسرعة. إلا أن تلك الفئات ليست الوحيدة التي تغتني من اقتصادات الظل، والتي لا تستطيع أن توجد إلا بوصفها جزءاً من عمليات سياسية واقتصادية عابرة للقوميات، شرعية وغير شرعية على حد سواء، إلى جانب مشاركة الشركات متعددة الجنسيات (ومعظمها يتمركز في الشمال)، والجيوش الحكومية، والمليشيات غير الحكومية، والشركات العسكرية الخاصة التي تدعمها.

إن نظرة سريعة إلى عنصر صغير من حالة نزاع بالغ التعقيد ستوضح ذلك. لقد كان استخراج الكولتان، وهو معدن يستخدم في الهواتف الخليوية والحواسيب المحمولة وغيرها من الأجهزة الإلكترونية، مصدراً من المصادر (العديدة) لتمويل الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستفادة منها. إذ بحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام 2001 حول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية (وهو تقرير صادر عن مجلس الأمن: 2001)، كانت رواندا وأوغندا، والمليشيات التي تحارب عنهما بالوكالة، الجهات الرئيسية في استغلال كولتان جمهورية الكونغو الديمقراطية. حيث تلقت الحكومتان -إلى جانب ست حكومات من أصل الحكومات التسع التي تدخلت في الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية- دعماً عسكرياً أمريكياً على شكل أسلحة وتدريب عسكري؛ والصين وفرنسا هما ثاني أكبر مورّدي أسلحة إلى تلك المنطقة (هارتونغ & مويكس: 2000). لكنّ استغلال الكولتان يتطلب أكثر من الموارد العسكرية؛ إنه يتطلب

مشترين. يحدد تقرير الأمم المتحدة شركات متعددة الجنسيات على أنها محرك النزاع، ويدرج من بينها عدة شركات، مقراتها في الولايات المتحدة (منها كابوت كوربوريشن (Cabot Corporation)، وأو إم جروب (OM Group)، وإي في إكس (AVX)، وإيغل وينغز ريسورسز إنترناشونال (Eagle Wings Resources International)، وترينيتيك إنترناشيونال (Trinitech International)، وكيميت إلكترونيكس كوربوريشن (Kemet Electronics Corporation)، وفيشاي سبريغ (Vishay Sprague)، إلى جانب شركات مقراتها في دول أخرى مثل ألمانيا والصين وبلجيكا. وبعد أن تعالج الكولتان، تبيعه لشركات مثل ألكاتيل (Alcatel)، وكومباك (Compaq)، وديل (Dell)، وإريكسون (Ericsson)، وهيوليت-باكارد (Hewlett-Packard)، وآي بي إم (IBM)، ولوسينت (Lucent)، وموتورولا (Motorola)، ونوكيا (Nokia)، وسوني (Sony) ليستخدم في صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية[21].

حتى هذه اللقطات السريعة لعنصر واحد من العناصر الاقتصادية الكثيرة للحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية (دون التطرق لأي من السوابق التاريخية التي أدت إليها) توضح لنا على الفور حماقة التصويرات التبسيطية لهذا النزاع (أو أي نزاع) على أنه مجرد «نزاع داخل دولة، أشعلت فتيله عداوات قديمة وهويات خاصة جداً بكل مجموعة». ويفترض بهذه اللقطة أيضاً أن تصدم أياً منا نحن الذين تأتي صورتنا الأساسية عن الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التصويرات الإعلامية للأعداد المرعبة من النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب الجماعي

21- يرسم هذا التقرير الصادر عن الأمم المتحدة صورة أكثر تعقيداً للعلاقات القائمة بين الأفراد والحكومات والجماعات المسلحة والشركات بشكل لا يمكننا أن نوفيه حقه هنا، لهذا ننصح بقراءته كاملاً.

الممنهج، وعُذّبن، وبترت أعضاؤهن[22]. عموماً، صورة الرجال والذكورة التي كانت تلك التصويرات تستحضرها هي صورة عضو ميليشيا محلية: إفريقي، شاب، فقير، عنيف، متوحش، لاإنساني، غير متحضر، وربما متعاط للمخدرات، شديد الكره للنساء، بلا مشاعر. لكن، ما صور الرجال والذكورة المتضمنة في الصورة المجزأة لتجارة الكولتان الواردة أعلاه؟ إنها صور تضم رجالاً، لا من الكونغو فقط، بل أيضاً من رواندا وأوغندة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا؛ رجال أعمال متوسطب العمر من الطبقة الوسطى وموظفون حكوميون لم تتلوث أيديهم (فعلياً) بالدماء، وهم أعضاء بارزون في مجتمعاتهم، بعضهم أبطال عسكريون وبارعو شركات ومن سادة العالم التقانيين الذي يحظون بإعجاب ثقافي على نطاق واسع جداً. إنهم ليسوا ذلك النوع من الرجال الذين نربط عادة بينهم وبين الاغتصاب الوحشي غير المفهوم الذي «يجري هناك». لكن، إن لم نفهم العلاقات المتبادلة لكل تلك الذكورات وغيرها، فلن نستطيع، في الواقع، أن نفهم تلك الاغتصابات.

بالمختصر، إذا أردنا أن نفهم علاقات المرأة المتعددة مع الحرب، فيجب أن نطرح دائماً السؤال الآتي: ما هو السياق الذي تجري فيه الحرب، والذي يحارب الناس فيه، ويعانون، وينجون، ويتعافون؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتطلب الانتباه إلى خصوصية التواريخ المحلية والعلاقات الجندرية قبل الحرب فقط، بل تتطلب أيضاً تحليل السيرورات العالمية - التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية- التي تندرج فيها. ذلك أن السيرورات المتشابكة لإعادة الهيكلة الاقتصادية الليبرالية الجديدة،

22- لقد كان الرجال والصبيان ضحايا للعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يحدث في أي حرب أخرى، بالرغم من أن أعداد الضحايا بين صفوفهم كانت أقل، إلا أن هذه الحقيقة قد أغفلت وجرى التقليل من شأنها في معظم الروايات التي وردت في وسائل الإعلام.

وعولمة الإنتاج والتجارة والأسواق المالية، وزيادة العسكرة ستفعل جميعاً فعلها؛ ولا بد لنا من تعقب تعقيدات أدوارها بوصفها الدوافع المحركة لنزاعات معينة وعناصر تشكيلها، وهذا التعقب يشمل آثارها المتغيرة (وأحياناً المتناقضة) في النساء والرجال والعلاقات الجندرية في المناطق المتأثرة بالنزاع، والتي تذكي أيضاً نار ديناميكيات الحرب. وكما ناقشنا أعلاه، يجب فهم تلك الآثار ليس ببساطة على أنها آثار ثانوية وملازمة للعمليات والمؤسسات ذاتها الخالية من الجندر، بل على العكس من ذلك، فالمؤسسات التي تشكل تلك العمليات - سواء أكانت جيوشاً أم ميليشيات أم شركات عسكرية وأمنية خاصة، أم منتجي أسلحة أو متاجرين بها، أم شركات عالمية، أم مؤسسات مالية دولية، أم متاجرين مجرمين بالمخدرات والبشر، أم أجهزة تنظيم التجارة الدولية- هي ذاتها مجندرة بعمق. ذلك أنها تقوم على أفكار معينة عن الذكورات والأنوثات، وتنتجها في الآن ذاته، لتؤدي عملها، وإعلاؤها للأشخاص والأفكار والمصالح والأولويات والممارسات المرتبطة بالذكورة فوق تلك المرتبطة بالأنوثة له آثار أساسية في مهماتها وممارساتها التنظيمية، وتأثيرات في النساء والرجال والمجتمعات والاقتصادات والطبيعة ذاتها.

تجارب النساء في الحرب من منظور التحليل الجندري

جميع البشر مستضعَفون أمام الحرب. ما من أحد يدخل حرباً محصّن الجسم والعقل والعائلة والمجتمع بدرع منيع. إن الشرط الإنساني في القرن الحادي والعشرين -المتسم بهشاشة أجسادنا أمام القوة التدميرية لأسلحتنا، وأمام قدرة مؤسساتنا على حشد الهويات والأيديولوجيات، وتركيبها والتلاعب بها- هو الذي يجعلنا مستعدّين لإلحاق أشدّ أنواع الأذى بغيرنا من البشر، أو لجعل الآخرين يقومون بذلك باسمنا.

تبدو فكرة استضعاف المرأة في الحرب وكأنها تحجب، في بعض الأحيان، تلك العمومية. إنها تتكرر على مر القرون والثقافات في قصص الحرب القديمة عن رجال أبطال يقاتلون دفاعاً عن النساء والأطفال المستضعفين وعن الوطن. ويتردد صداها في غرف النخب التي تضع السياسات الدولية، وهي تعرب عن التزامها بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بالنساء والسلم والأمن. كذلك، ترتفع بها أصوات الناشطات والباحثات النسويات اللواتي يُلحِحْنَ على أننا يجب أن نعير اهتمامنا لآثار الحرب الكارثية في النساء، حتى ونحن نرى أيضاً تلك القوة والبراعة والشجاعة، بل والبطولة الصامدة، التي تحتشد النساء يومياً في خضمّها.

لا يمكن أن نفهم استضعافات المرأة، وكذلك استضعافات الرجل، دون الانتباه إلى العمليات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحددة التي تشكل نزاعاً مسلحاً معيّناً، ومواقعهن فيه. ذلك أن كل تلك العمليات لا تنفصل عن الجندر، ولا تتقاطع معه، لكنها مجندرة بذاتها بطرق مادية ورمزية في آن، ولها جميعاً آثار عملية.

كذلك، لا يمكن أن نفهم استضعافات المرأة، وكذلك استضعافات الرجل، دون التحليل الجندري المتعدد المستويات، وهو تحليل ينقلنا من الافتراضات الوجودية المُهمِلة حول النساء، بوصفهن جماعة مستضعفة «طبيعياً»، إلى تقييم واضح الرؤية للطرق المتعددة الطبقات التي يتجلى فيها الجندر في الواقع المتجسد، فيما هو يتقاطع مع بنى السلطة الأخرى ويتغير عبرها - على نحو يزيد استضعافات البعض، ويقلل استضعافات الآخرين.

عندما نفهم أن الجندر هو طريقة لتنظيم القدرة المتفاوتة على الوصول إلى السلطة والموارد والقوة، يغدو واضحاً لنا أنه لا يمكن فهم أي جانب

من جوانب تأثير الحرب في المرأة، أو تأثير المرأة في الحرب، أو حتى الحرب ذاتها، أو تغييره، دون القيام بتحليل جندري. إذ حتى الأشياء التي قد تبدو للوهلة الأولى بيولوجية حتمياً -تعرّض المرأة للاغتصاب خلال الحرب مثلاً- تتشكل على نحو عميق ومتعدد بفعل الجندر، بحيث لا يمكن لأي محاولة لمعالجتها دون القيام بتحليل جندري متعدد الجوانب إلا أن تكون ناقصة وغير كافية بالمطلق.

على امتداد هذا الفصل، وفيما استكشفنا بعض العناصر المتعددة التي تشكل الجندر تفاعلياً، بوصفه علاقة سلطة بنيوية، تشمل الذوات/ الهويات، وأدوار/ تقسيمات العمل، والأيديولوجيات، والخطابات، والمعاني الرمزية، والممارسات، والمؤسسات المجندرة جميعها، واجهنا بعض أبعاد الجندر التي تشكل استضعاف المرأة في الحرب. ومرة أخرى، إن الطرق التي تتجلى بها عناصر الجندر تلك ستكون خاصة بسياق معين، وستكون نساء الطبقات المختلفة والأماكن الجغرافية المختلفة، على سبيل المثال، مستضعفات بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة. لكن، يجدر أن نعيد التركيز على أن بعض الطرق الشائعة التي تكون فيها علاقات السلطة المجندرة، بكل تعقيدها وتعدّد أبعادها، هي التي تكمن في لبّ استضعاف المرأة في الحرب، وذلك يشمل الآتي:

- أدوار العمل وتقسيماته المجندرة: بما أن «عمل المرأة» من جمع الحطب وجلب الماء يجعل المرأة الريفية في المناطق التي تعصف بها النزاعات، منعزلة ومعرضة للهجوم؛ و«عمل المرأة» من عناية بالأطفال والمرضى وكبار السن يتركها أكثر استضعافاً لأنها تكون مكبلة جداً على نحو يمنعها من الهرب بسرعة.
- إن الافتراضات البطريركية المسبقة التي تنظر إلى المرأة على أنها ملْكٌ للرجل، بحيث يحق للرجل السيطرة على نسائه، باعتبار ذلك دليلاً

على رجولته، وإلى «عفّة» المرأة الجنسية على أنها محور شرف العائلة البطريركية، تؤدي إلى اعتبار اغتصاب امرأة وسيلة لمهاجمة الخصوم الذكور، وهذا يجعل النساء أهدافاً أثمن.

- إن التأطير الرمزي للمرأة على أنها مستودع الهويات الجماعية الإثنية أو القومية أو الدينية أو غيرها، وعلى أنها تعيد إنتاج تلك الهويات -وفي الوقت ذاته، اعتبار نظام النسب الأبوي المرأة غير قادرة على توريث أطفالها هوية الجماعة التي تنتمي إليها- يجعل من اغتصاب المرأة وسيلة لتقويض أركان شعب، أو «تطهيره عرقياً» أو ارتكاب إبادة جماعية بحقّه.
- إن هذه التركيبات المجندرة ذاتها تجعل المرأة لا أكثر عرضة للهجوم فحسب، بل وتزيد أيضاً من استضعاف المرأة بعد تعرضها لاعتداء جنسي للمرة الأولى. إذا كانت الهوية الذكورية، أو شرف العائلة أو الجماعة، لا تحتمل فكرة الاعتداء الجنسي على نسائها، أو فكرة أن تلد نساؤها أطفال «العدو»، فيرجح أن تنبَذ النساء، وأن يخسرن حماية العلاقات العائلية والاجتماعية والاقتصادية. وإذا لم يكن لدى المرأة مكان يؤويها، ولا مصدر رزق، ولا سيما إذا كانت قوانين الميراث البطريركية لا تسمح للنسوة بالتملك، فيرجح أن تقع تلك المرأة فريسة مزيد من الاعتداءات الجنسية العنيفة أو العلاقات الاستغلالية.
- إذا كانت المعاني المجندرة السائدة تتضمن تفسيرات للميول الجنسية الذكورية على أنها غيرية الجنس، وعلى أنها قوة غامرة ثابتة يجب «بشكل طبيعي» أن تجد لها منفذاً - وإذا ارتبط ذلك بالنظر إلى المرأة على أنها موضوع للرغبة الذكورية، لا على أنها ذاتٌ لها رغبتها الخاصة، وبالاعتقاد النمطي الذي يرى المرأة على أنها كائن أقل شأناً

من الرجل- يصبح أسهل على الرجل أن يشعر بأن له الحق في القيام بتصرفات عنيفة جنسياً.

- إذا كانت الجيوش والجماعات المسلحة المتمردة مؤسسات مجندرة، تستند إلى أفكار تقوم على تثمين الذكورة والحط من قيمة الأنوثة لتكون قادرة على العمل، فستجتذب، وتنتج في الآن ذاته، رجالاً يكرسون طاقات وجهوداً كبيرة لسلوكياتهم «الرجولية»، ولعدم الظهور بمظهر الذكور الضعفاء، المؤنثين، الخاضعين. وإذا كان الجندر يقوم على «القيام بالفعل» لا على «الوجود/ الكينونة»، وإذا كان إنجازاً خاصاً بسياق معين، لا إنجازاً تحقق مرة وللجميع وإلى الأبد، فإن سياق الاغتصاب الذي تقوم به جماعة عسكرية أو شبه عسكرية سيكون ذلك الذي تتعرّض فيه للخطر المكانةُ الذكورية المهيمنة لرجل لا يشارك في الاغتصاب. وهذا أيضاً يزيد احتمال أن تكون النساء ضحايا العنف الجنسي.

كان من الممكن لهذه القائمة أن تكون أطول بكثير؛ فهذه ليست سوى أمثلة قليلة منتقاة. إلا أنها تبدأ بإيضاح أهمية التحليل الجندري المتعدد المستويات لفهم، لا استضعافات المرأة فقط، بل وخبرتها وقوتها فيما هي: تتحمل، وترتكب أحياناً العنف المفرط؛ تواجه النزوح؛ تشارك في القوات المقاتلة؛ تنظم العمل السياسي أو تقوم به؛ تعمل من أجل التعافي من نزاع مسلح، وتصنع السلام وتبنيه وتحافظ عليه.

دليل إلى فصول الكتاب

تهدف المجموعة الأولى من فصول هذا الكتاب إلى تزويد القارئ بفهم أساسي لما يحدث للنساء خلال الحروب: آثار عنف الحرب

واضطرابها في الحياة اليومية للنساء، وكيف تتكيف النساء مع الظروف المتغيرة. وكما أكدنا في هذه المقدمة، وسنؤكد في امتداد الكتاب، حتى نفهم حقاً ما يحدث للنساء، وما الخيارات المفتوحة أمامهن، يجب أن ننتبه دوماً إلى السياق المحدد لأي حرب، وأثر الحرب في العلاقات الجندرية الناشئة. ما تهدف الفصول الثلاثة الأولى إلى فعله هو رسم معالم بعض القضايا والعمليات والآليات الأساسية التي يمكن تعقبها بمزيد من الخصوصية عند النظر إلى الحروب كلٍّ على حدة. مثلاً، للحروب عادةً آثار في سبل الرزق، أي في الطرق التي يكسب بها الناس عيشهم، ويعيلون أنفسهم وأسرهم (الفصل الثاني)، وفي صحة المرأة (الفصل الثالث)، وفي المكان الذي يعيش فيه الناس وكيف يعيشون، لأن النزوح سمة شائعة لمعظم الحروب (الفصل الرابع).

كما سبق أن أكدنا، إن الكيفية التي يؤثر بها كل من تلك العوامل في النساء لا تتوقف على العلاقات الجندرية الموجودة مسبقاً فقط، بل وعلى العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع التي تنشب الحروب نتيجتها وتزدهر فيها. في الفصل الثاني، «المرأة والاقتصاد السياسي للحرب»، تناقش أنجيلا رافين- روبرتس أهمية وضع الحروب في العلاقات الاقتصادية والسياسية المعولمة التي تشكل أسباب النزاعات المسلحة المعاصرة ونتائجها. وهذه المقاربة تساعدنا على الانتقال من النظر إلى الحروب على أنها انفجارات منعزلة للعنف المسلح، إلى أن نغدو أقدر على تحليل الديناميكيات التي تقود الحروب وتديمها؛ وهذا، بدوره، يمكّننا من تعميق فهمنا للطرق المحددة التي تضطرب بها العلاقات الجندرية وتتحول. تركز رافين- روبرتس على الآثار الجندرية للطرق التي يخلخل بها اندلاع الحرب الاقتصادات الرسمية ونظم كسب الرزق، واستضعافات النساء وفرصهن في النظم الاقتصادية غير المشروعة

وغير الرسمية، فضلاً عن دور عسكرة أسباب الرزق في تغيير الذكورات.

في الفصل الثالث، «العنف الجنسي وصحة المرأة في الحرب»، تناقش باميلا ديلارجي حدوث الاغتصاب في زمن الحرب، والأشكال الأخرى من العنف والاستغلال الجنسيان. وهي تتناول كلاً من تفسيرات العنف الجنسي ونتائجه، فتنظر في تأثيراته على المدين القريب والبعيد، لا في النساء فقط، بل وفي مجتمعاتهن أيضاً. وبما أن العنف الجنسي في زمن الحرب أصبح مؤخراً موضع اهتمام عالمي متزايد، فإن ديلارجي تنظر في تطور سياسات الاستجابة والوقاية ضمن الأوساط الدولية التي تعنى بالصحة وحقوق الإنسان والأمن، كما تنظر في بعض التحديات غير المتوقعة والنتائج غير المقصودة لإجراءات تلك الأوساط. ثم يستعرض الفصل بعض الأخطار الصحية المهمة الأخرى التي تواجه النساء في الحرب، ويركز بشكل خاص على الصحة الإنجابية.

ينظر الفصل الرابع، «نساء أجبرن على الهرب: اللاجئات والنازحات داخلياً»، بقلم وينونا جيلز، في عمليات النزوح في زمن الحرب، وفي تجارة النساء اللاجئات والنازحات داخلياً والنازحات في المناطق الحضرية. يدرس الفصل قضية من أُجبِرن على الهرب من ديارهن وأسباب ذلك، ويبحث في الأسباب العميقة للنزوح، وبضمن ذلك استخدام النزوح تكتيكاً من تكتيكات الحرب. وهو يتفحص الأسباب الجندرية للنزوح والمنفى وتجاربهما بالنسبة للنساء والفتيات، مع التركيز خصوصاً على النزوح الطويل الأجل والنزوح الداخلي وإعادة التوطين والإعادة إلى الأوطان؛ ويستكشف الفصل أيضاً فشل منظمات المساعدة الإنسانية في الاستجابة للأبعاد الجندرية للاحتياجات والقدرات في تلك الأوضاع المختلفة. ثم تصف جيلز المقاربات النسوية لتطوير نظام حماية اللاجئين منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن.

وكما سيتضح عند قراءة المجموعة الأولى من الفصول، من المهم جداً أن نحترس من تصنيف النساء على أنهن إما ضحايا أو فاعلات خلال الحرب؛ فذلك تقسيم خاطئ ذو آثار بالغة الضرر. ففي الوقت الذي يصح فيه القول بأن الحرب تفرض تجارب سيئة للغاية على بعض النساء (أي يمكن أن يكنّ «ضحايا»)، فإنه صحيح بالمثل القول بأن تلك النساء، أنفسهن، سيستفدن من المصادر الداخلية والخارجية التي يتعين عليهن التعامل معها لمحاولة تحسين أوضاعهن (أي لديهن «فاعلية»)؛ هكذا، ليست المسألة مسألة إما/ أو.

فكرياً، إذا لم نفهم ذلك تماماً، وبقينا ننظر إلى النساء على أنهن مجرد ضحايا سلبيات، فإن ذلك سيعيق جهودنا لتخيل حيوات النساء المتأثرات بالحرب. وسياسياً، حين يفشل صنّاع السياسات في فهم ذلك، فإنهم يضعون سياسات أبوياتية تدين العنف الجنسي، لكنها غالباً ما تفشل في التعامل مع النساء بجدية، بوصفهن فاعلات سياسياً. أما عملياً، فحين تفشل المنظمات الإنسانية في فهم ذلك تماماً، فإن ذلك يؤدي إلى تدخلات دولية تجعل النساء متلقيات سلبيات للسلع والخدمات، لكنها تفشل في الاستفادة من نقاط قوة النساء وقدراتهن لإيجاد حلول مستدامة طويلة الأمد.

عموماً، يفضل أن ننبذ ثنائية الضحية/ الفاعلة تلك، وأن نفكر، بدلاً من ذلك، في كل من التحديات والفرص التي تواجه النساء، وفي القوة التي يمتلكنها، والقيود التي يواجهنها في ردّهن على تلك الأمور. ربما يكون هذا مهماً، على نحو خاص، حين ننتقل إلى المجموعة التالية من الفصول التي تناقش النساء اللواتي يقمن بدور سياسي، فيدعمن الحرب والعسكرة، أو يقاومنها، والنساء في الجيوش الحكومية أو في الجماعات المسلحة المعارضة غير الحكومية. على الرغم من أن شخصاً ما مؤيداً

لثنائية الضحية/ الفاعلة يمكن أن يرى، بكل سهولة، أن الفصول الثلاثة السابقة تتحدث عن النساء بوصفهن ضحايا، وأن يرى الفصول الثلاثة التي تعقبها على أنها تتحدث عن النساء بوصفهن فاعلات، فإن ذلك خطأ. إذ، في الحقيقة، بعض النساء في هذه الفصول اللاحقة هنّ مثل أولئك اللواتي قابلناهن في الفصول السابقة، بمعنى أنهن كن سيخضن تجارب مشابهة؛ فمثلاً، المرأة التي تقرر الانضمام إما إلى جماعة مسلحة متمردة- أو إلى منظمة سلام نسائية، يمكن أن تتخذ ذلك القرار لأنها قد تعرضت لعنف جنسي على يد رجال في جيش حكومي. ولهذا، يجب علينا أن نحافظ في قراءتنا لهذه الفصول، كما في سائر فصول الكتاب، على نوع من الرؤية المزدوجة، فنبحث عن العدد الوافر من العوامل البنيوية والفردية التي تشكل تجارب النساء فتفتح خياراتهن أو تقيدها، ويجب علينا، في الوقت ذاته، أن نهتم بفاعلية النساء وهنّ يتّخذن القرارات حول كيفية التعامل مع اليد التي مُدّت لهن.

في الفصل الخامس، «المرأة والنشاط السياسي في مواجهة الحرب والعسكرة»، تستكشف كارول كوهن وروث جاكوبسون الأشكال المختلفة من عمل النساء الجماعي المنظم ردّاً على حروب معينة وعلى العسكرة ونظم الحرب على نحو أوسع، معاً. يجادل هذا الفصل بأن أعمال النساء لا توجد، على نحو ما، بذاتها ومن ذاتها، بوصفها تصرفات سياسية لمواطنين (محايدين جندرياً)، بل ينظر إليها دوماً، وتُقدَّم من خلال سياق عقلاني يشمل التعابير المجازية السائدة عن «سلمية النساء» و«الحُماة والمحميين». وهو يستكشف أيضاً الآثار السياسية لتلك التعابير المجازية، إضافة إلى الطرق التي توظفها بها الناشطات ويقوضنها. في هذا السياق، ينظر الفصل في: العمل السياسي الأمومي، سواء في دعم الحروب أم في معارضة الحروب والأنظمة القمعية؛ والتنظيم السياسي النسوي العابر

للقوميات ضدّ العسكرة والأسلحة النووية؛ وعمل النساء السياسي رداً على النزاع القومي.

يبدأ الفصل السادس، «المرأة والقوات العسكرية الحكومية»، بقلم جينيفر ماذرز، بالإشارة إلى أن وجود النساء في الجيوش الحكومية يزعزع الروايات التقليدية عن الحرب. ذلك أن وجود النساء في الجيوش يتحدى الفرضيات المتعلقة بالأدوار الملائمة للرجل والمرأة في مجتمع معين وبطبيعة الذكورة والأنوثة. يستكشف هذا الفصل بعض العلاقات الأساسية بين النساء والرجال والجيوش والمجتمعات والجندر. وينظر في دور الجيوش في تكوين أفكار حول الجندر، وفي جندرة المؤسسات العسكرية ذاتها، وبضمن ذلك السجالات الدائرة حول النساء المقاتلات. ويدرس هذا الفصل أيضاً تجارب النساء اللواتي يخدمن جنديات في الجيوش الحكومية، ويستكشف قضايا تشمل تجنيدهن، والطرق التي يناقشن بها هوياتهن المتضاربة بوصفهن نساء وجنديات، والتمييز وسوء المعاملة اللذين يتعرضن لهما من جانب الجنود الذكور. هكذا، يمضي التحليل أبعد من النساء في الجيوش ليستكشف النساء والجيوش، أي أنه ينظر في بعضٍ من الطرق العديدة التي يمكن أن تتأثر بها حيوات النساء المدنيات بكلٍّ من الجيوش نفسها وبعمليات العسكرة.

على الرغم من أن ضم أعداد كبيرة من النساء إلى الجيوش الحكومية يعتبر ظاهرة حديثة نسبياً، فإن أعداداً مهمة من النساء والفتيات قد شاركت منذ زمن بعيد في التمردات المسلحة وحروب التحرير الوطني.

يستكشف الفصل السابع، «النساء والفتيات والجماعات المسلحة المعارضة غير الحكومية»، بقلم دايان مازورانا، أمثلة من أنحاء العالم على مشاركة النساء والفتيات في تشكيلة من أنواع الجماعات المسلحة غير الحكومية، وبضمن ذلك الانضمام إلى قوات التحرير الوطنية والجماعات

المسلحة المعارضة والمجموعات الإرهابية. يركز هذا الفصل على التحليل الجندري لكل من: كيف تُدفع المرأة للانضمام إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية أو تختار الانضمام إليها، ولماذا؛ الأدوار المتنوعة للمرأة ضمن تلك الجماعات، وآثار مشاركة المرأة في المرأة نفسها، وفي تكتيكات تلك الجماعات وأيديولوجياتها، وفي البنى الاجتماعية والسياسية الأوسع للمجتمع عند انتهاء النزاع المسلح. ويناقش هذا الفصل تشكيلة الأدوار التي تؤديها النساء في البنية التراتبية للجماعات المسلحة غير الحكومية، ويتتبع كيف تغيّر استخدام النساء والفتيات في الثورات والعصيانات بمرور الزمن ولماذا. أما الأهم فهو أن الفصل يبيّن كيف أن تلك الجماعات واعية لموضوع الجندر وتسعى إلى التلاعب به (سواء الأنوثة والذكورة) في محاولة لتقوية صراعها المسلح ضد الدولة.

تتطرق الفصول الثلاثة الأخيرة من الكتاب إلى بعض العمليات التي تعمل على إنهاء فترة العنف المسلح الحاد والبدء بالعمل الصعب والناقص دائماً والمتمثل بالسعي إلى سلام مستدام. هذه مرحلة حاسمة للنساء وللعلاقات الجندرية. بينت الفصول السابقة طرقاً عديدة تضغط بها الحروب على العلاقات الجندرية الموجودة مسبقاً، وتنهكها، وتخلخلها، فترهق، في أوقات، النساء بالحاجة إلى تسلّم أعمال «الرجال» أو بجعل أجسادهن الأرض التي تدور عليها الحرب، لكنها أيضاً تقدّم لهنّ، في أوقات أخرى، المرونة والقلق حتى يقمن بأدوار أصبحت ممكنة لهن حديثاً، ويخلقن معانيَ جديدة للذات. عندما تضع الحروب أوزارها، تعود النساء والرجال إلى مجتمعاتهم، أو ينتقلون إلى مجتمعات جديدة، وتتخذ دول ما بعد الحرب أشكالاً جديدة. وفي كل خطوة من خطوات تلك العمليات، تتخذ قرارات؛ يتخذها الجميع، من أقوى المؤسسات الدولية إلى أدنى عامل مساعدات إنسانية محلي أو عضو مجلس محلي.

تستكشف الفصول التالية بعض تلك العمليات المجندرة بعمق، وتأثير ذلك في المرأة.

في الفصل الثامن، «المرأة وعمليات السلام»، تحلل ملاذي دي ألويز وجولي ميرتوس وتازرينا سجّاد مشاركة المرأة في كل من عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية، والعلاقة بين العمليتين (أو غياب تلك العلاقة). تجادل الباحثات أننا لكي نفهم عمليات السلام، يجب أن يكون تركيزنا أوسع بكثير من طاولة السلام، مكانياً وزمانياً على حدّ سواء؛ يجب ألا نكتفي بدراسة العمليات الرسمية وغير الرسمية التي تؤدي إلى المفاوضات الرسمية، بل أيضاً الأسباب العميقة للنزاعات، وما الرهانات السياسية الفاعلة فيها، وأدوار الأطراف المتعددة إلى جانب «أطراف النزاع» المباشرة، وبضمن ذلك دول الجوار، والتحالفات الإقليمية، والهيئات الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة. أما فيما يخص مشاركة المرأة، فإنهن يبيّنّ أهمية تجاوز أسئلة لماذا ندخل المرأة وكيف؛ إذ يجب علينا أيضاً أن ندرك أن الطرق الخاصة بالعمليات المؤسسية، التي تقرر من سيشارك، وكيف تصاغ اتفاقات السلام، وماذا تحتوي، وكيف تُحترم وتُراقَب، وتطبق، هي نفسها مجندرة أصلاً. إن الهدف من قرار مجلس الأمن رقم 1325، وما تلاه من قرارات، هو أن تكون أدوات للتدخل في تلك العمليات؛ تتفحص الكاتبات قدرة تلك القرارات على القيام بتغيير فعال، ويسلّطن الضوء على معضلات تمثيل النساء وفعاليتهن.

أحد الأجزاء الحاسمة في الانتقال من الحرب إلى السلم هو نزع السلاح، وحلّ الجماعات المسلحة، وإعادة دمج المقاتلين في الحياة المدنية. في الفصل التاسع: «النساء والفتيات ونزع السلاح والتسريح من الجيش وإعادة الدمج»، تستكشف دايان مازورانا وليندا إيكيربوم كول مسألة سبب تركيز عمليات نزع السلاح والتسريح من الجيش وإعادة الدمج

تقليدياً على حاجات المقاتلين السابقين الذكور البالغين وأمنهم، وإهمال النساء والفتيات. يبدأ الفصل بإلقاء نظرة على السياق الاجتماعي السياسي الذي يحصل فيه العديد من برامج نزع السلاح والتسريح من الجيش وإعادة الدمج، ويطلع القارئ على ما تنطوي عليه تلك العمليات الرسمية والفاعلين التي يقومون بتنفيذها. ثم يبحث متى، وأين، ولماذا تستبعد النساء والفتيات غالباً من تلك البرامج، وكذلك لماذا يمكن أن يختار بعضهن عدم المشاركة فيها. يستكشف الفصل أيضاً التحديات المرتبطة بالجندر التي تواجهها النساء والفتيات خلال مفاوضات السلام، وفيما هنّ يحاولن إعادة الاندماج في الحياة المدنية. أخيراً، يُعرض دور الفرضيات المجندرة، ضمن الجماعات المسلحة المعارضة وبين مخططي ومبرمجي عمليات نزع السلاح والتسريح من الجيش وإعادة الإدماج، على حد سواء، على أن له آثاراً حاسمة في مشاركة النساء والفتيات في عملية نزع السلاح والتسريح من الجيش وإعادة الدمج.

أما الفصل العاشر، «المرأة بعد الحرب» بقلم روث جاكوبسون، فيتبع الخطوط الموضوعية والتجريبية التي اتبعتها الفصول السابقة، مستكشفاً مسائل من مثل ما الذي يحدث عندما تعود النساء اللواتي أجبرن على الهرب (انظر الفصل الرابع) إلى ديارهن، أو كيف يؤثر النموذج المحدد من الديمقراطية الليبرالية، الذي يدافع عنه المانحون الدوليون، في النساء اللواتي صار لهن صوت عام أو سياسي من خلال تجربة النزاع المسلح المريرة؟ هكذا، يستعرض الفصل طيفاً من المؤسسات التي تشكل حيوات النساء والفتيات بعد الحرب، من المؤسسات المالية العالمية، إلى المؤسسات الإقليمية والوطنية والمحلية جداً في المجتمع الذي تأثر بالنزاع. وهو يبدأ بإلقاء نظرة على التحديات التحليلية والمنهجية لمناقشة المجتمعات «بعد النزاع»، ويتبعها بالنظر في بعض العناصر

المجندرة الأساسية لبيئة «المرحلة الأولى»، مثل عمليات دعم السلام، وعودة النازحين. وبعد ذلك، يركز على دور المؤسسات الدولية، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، التي تتمتع بالقدرة على تشكيل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعات ما بعد الحرب، وذلك بفرض سياسات على الدول القومية التي تكون غالباً ما تكون عند نهاية الحرب بحاجة ماسة إلى التمويل الدولي. يدرس هذا الفصل أيضاً التحولات السياسية بعد الحرب، التي تعرف بـ«التحول الديمقراطي» الذي يوضح طريقة أخرى يؤثر المجتمع الدولي بها في شكل الدولة بعد الحرب. يسلّط شرح جاكوبسون لتلك العمليات الضوء على الطرق التي يكون تأثيرها غالباً تهميشياً، أو حتى مُضعِفاً للنساء نفسهن اللواتي حافظن على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتهن في أثناء النزاع. لسوء الحظ، لقد تعرّضت النساء أيضاً للتهميش في مجال آخر من مجالات التعافي بعد الحرب -ألا وهو المطالبة بالعدالة- بحسب ما تكتشف جاكوبسون عند دراسة الأشكال المتنوعة من لجان الحقيقة. أما القسم الأخير من الفصل، فيركز على ظاهرة «ردّ الفعل العنيف» ضد النساء بعد الحرب، ومن ثم على فعالية النساء، على الرغم من كل التحديات، في بناء سلام مستدام.

الفصل الثاني

المرأة والاقتصاد السياسي للحرب

أنجيلا رافين- روبرتس

في ذروة الحرب الأهلية في ليبيريا في عام 2003، بدأت امرأتان، إحداهما مسيحية والأخرى مسلمة، بتنظيم سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات اليومية أمام السفارة الأمريكية في مونروفيا، بالقرب من القصر الرئاسي لتشارلز تايلور. كان الغرض من تلك الاحتجاجات إحراج أمراء الحرب المتحاربين، ولفت الانتباه إلى الأثر الباهظ الثمن لاقتتالهم في سائر الجماعات في ليبيريا، ولا سيما في النساء والأطفال، الذين كانوا يعانون من الفظاعات المريعة والاغتصاب والعنف ومن فقدان التعليم ومصادر الرزق، بسبب الانهيار العام لسائر قطاعات المجتمع الليبيري. ازدادت احتجاجات المرأتين حجماً وعدداً، مما أجبر المتمردين والحكومة أخيراً على التوصل إلى اتفاق سلام، وتشكيل حكومة انتقالية استعادت السلم ونظمت انتخابات. وكانت النتيجة انتخاب ناشطة سلمية ليبيرية معروفة جداً، هي إيلين جونسون سيرليف (Ellen Johnson Sirleaf) التي أصبحت أول رئيسة لليبيريا.

تتسبب النزاعات المسلحة، في كل عام، بقتل آلاف الأشخاص وإصابة آلاف أيضاً، وتدمر أنظمة معيشة مئات الآلاف غيرهم ومجتمعاتهم. تدمر الحروب أواصر الثقة بين الأفراد وضمن المجتمعات التي تطورت على مر الأيام، وتترك المجتمعات مدمرة سواء على نحو مباشر، في المجتمعات التي «مزقتها الحرب»، أو غير مباشر، حين «تنساب» آثار الحرب والنزاع من مراكز الاقتتال على شكل اضطرابات اقتصادية، وتدفقات للاجئين، ودمار للبنى التحتية، وزعزعة سياسية. إن الطرق التي تؤثر بها الحرب

والنزاع في سبل الرزق والرعاية الصحية والعنف الأسري والاستقرار الأسري والعلاقات بين الأشخاص وغيرها الكثير من التجارب اليومية، لم تنل حظاً وافياً من البحث في الدراسات التقليدية عن الحرب والعنف، مع أن الحرب تتغير في القرن الحادي والعشرين.

إلا أننا بدأنا نعرف المزيد، وباضطراد، عن الآثار الجندرية للحروب. نحن نعرف، مثلاً، أن النساء يمُتن بمعدلات أعلى من معدلات الرجال نتيجة الآثار غير المباشرة للحرب في الصحة والخدمات الاجتماعية؛ في الواقع، تظهر دراسات دقيقة حول تأثير النزاع المسلح في العمر المتوقع بأنه: «طيلة فترة النزاع بأكملها، تؤثر الحروب بين الدول والحروب الأهلية في المتوسط سلبياً في النساء أكثر من تأثيرها في الرجال....[وبين] الحروب الأهلية، نجد أيضاً أن الحروب الإثنية والحروب في الدول «الفاشلة» أكثر ضرراً بالنساء من بقية الحروب الأهلية» (بلومبر & نيومایر: 2006، ص723). ونحن نتعلم المزيد عن الطرق التي تختبر بها المرأة الحرب على أساس الجندر، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر: تحمّل زيادات في العنف الجنسي؛ التعامل مع التحديات البدنية والعاطفية والاقتصادية الناجمة عن الترمل؛ المعاناة من التغيرات الاقتصادية والبطالة بدرجة أحدّ من معاناة نظرائهن الذكور؛ معالجة الضرر أو الدمار اللاحقين ببنى المجتمع المحلي وشبكاته الداعمة التي تعتمد عليها حياتهن وحياة أسرهن؛ تحمّل التهديدات للصحة والأمن البدني على أساس الجندر. كثير من الطرق التي تختبر بها النساء (ولا سيما المدنيات) الحرب، على نحو مختلف عن الرجال، تزاح من «ساحة الحرب» التقليدية مادياً وزمانياً في بعض الأحيان. وعندما نعرف ذلك، يجب أن ننظر في آثار الحرب على نحو أوسع مما هي عليه الحال في كثير من النصوص الأخرى، إذا أردنا أن نعرف ما يحدث للنساء في الحروب.

وبالطبع، نحن لا نريد أن نعرف ما يحدث للنساء خلال الحروب فقط، بل وأن نفهم فهماً أعمق لماذا يحدث لهن ذلك. هناك، في كل المجتمعات، طيف من السلوكيات والأدوار وعلاقات السلطة والأيديولوجيات المجندرة التي تقام اجتماعياً، وتبني الحيوات اليومية للرجال والنساء، وهذه تتحول عبر الفئات الاجتماعية الأخرى كالإثنية أو العرق أو الطبقة أو الطائفة الاجتماعية أو الدين أو العمر. إن الاختلافات في الطريقة التي يختبر بها الأشخاص الحرب تتصل بموقعهم الاجتماعي، أي بين الرجال والنساء، وكذلك فيما بين بعضهم بعضاً. لذا من المهم أن نفهم البنى الاجتماعية الضمنية - أي كيفية تنظيم مجتمع ما- قبل الحرب، حتى نفهم أثر الحرب في الناس في أثنائها وبعدها. وليس ذلك ناجماً فقط عن أن مواقع الناس الاجتماعية يرجح أن تشكل علاقاتهم بالحرب (فمثلاً، في الولايات المتحدة الأمريكية، احتمال انضمام طالب من الطبقة العاملة، لا يملك المال لدفع الرسوم الجامعية إلى الجيش أعلى من احتمال الطالب من الطبقة الوسطى لديه مجموعة أوسع من الخيارات الاقتصادية)، بل أيضاً عن أن العلاقات الاجتماعية، وبنى السلطة، وتقسيمات العمل، والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل شروط حيوات الناس، كلها يحتمل أن تتغير. ذلك أن النزاعات المسلحة لا تتغذى فقط على بنى السلطة والتفاوتات الموجودة في المجتمعات، بل وتؤثر أيضاً في بنى السلطة على مستوى المجتمع والعائلة والأسرة المعيشية، وتعيد تشكيلها أحياناً.

لكي نفهم الآثار المجندرة للحرب، وبضمن ذلك الطرق التي تطول بها، على نحو غير متساوٍ، النساء والرجال الذين يشغلون مواقع مختلفة، لا بدّ لنا من فهم العلاقات والأيديولوجيات المجندرة و(ارتباطها الوثيق) بالبنى الاجتماعية الأخرى التي كانت سائدة قبل الحرب. ويتعين علينا

أيضاً أن نفهم طبيعة الحرب ذاتها - والعلاقات السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية التي ترسم أشكالها الخاصة من العنف. ومن ثم سيركز هذا الفصل على بعض تجارب النساء الأساسية مع الحرب، والطرق التي تقوم الحروب عبرها بتضخيم التفاوتات الجندرية وإعادة تشكليها. لكنه سيفعل ذلك بينما يضع تلك الحروب في سياق العلاقات السياسية والاقتصادية المعولمة، التي تحدد أسباب نزاع مسلح معاصر ونتائجه.

سيستعرض هذا الفصل القضايا المحورية ضمن التحليل الحالي للنزاعات المعاصرة. وسيستكشف كيف يمكن لمقاربة من مقاربات الاقتصاد السياسي للحرب أن تعمّق فهمنا للآثار المجندرة للحرب، والطرق الخاصة التي تشارك بها النساء، بوصفهن عناصر فاعلة مثلما هنّ ضحايا، وبوصفهن رابحات مثلما هنّ خاسرات، في مسارات الحرب والعنف المعقدة.

أين هي المرأة؟

لقد اجتذبت دراسة النزاعات المسلحة المعاصرة والعنف السياسي مجموعة واسعة من التخصصات التي تحاول تحديد سمات الحرب وشرح أثرها ونتائجها على المدى البعيد، وتشكلت بها أيضاً. إذ إضافة إلى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فإن دراسة النزاعات المسلحة والسلام والمواضيع ذات الصلة هي موضع اهتمام علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس ودراسات التنمية والجغرافية والدراسات البيئية والصحة العامة والعلوم الطبية، فضلاً عن القانون الدولي والأمن والدراسات الثقافية.

ولقد كانت دراسات الحرب أيضاً محل اهتمام الباحثات النسويات. فخلال السنوات العشرين الأخيرة، ظهرت مجموعة كبيرة من الأدبيات

والتحليلات النسوية التي تنتقد النظريات النمطية عن الحرب. كما قدمت شرحاً أكثر دقة للكيفية التي يشكل بها العنف المسلح الرجال والنساء والذكورات والأنوثات، وللكيفية التي يستجيبون بها للنزاع ويتعاملون مع نتائجها. تشارك النسويات أيضاً في محاولة تكوين أطر تحليلية لفهم واستخلاص «منطق» اقتصادات الحرب وأثرها في تعقيدات العنف والتعذيب القائمين على أساس الجندر في أوضاع النزاع (انظر المربع النصّي رقم 2-1).

هناك، كما يصور هذا الكتاب، مقاربات متنوعة ضمن التحليل النسوي ذاته تقدم طيفاً من المنظورات لتحليل الحرب. بما أن غالبية النزاعات تقع في مناطق جنوب العالم، فإن مساهمات نسويات ما بعد الاستعمار في غاية الأهمية، ذلك لأنها اهتمت بمراجعة ديناميكيات العلاقات الاستعمارية وتأثير الإمبريالية في المناطق المختلفة المتأثرة بالحرب. وفي الوقت ذاته، من المهم أيضاً أن نفكر في تطور عمليات العسكرة والأيديولوجيات الجندرية ضمن مناطق «المتروبول» أو مراكز الاقتصاد العالمي.[23] ما يهمّنا هو الطرق التي تتمكّن بها خطابات النسويات، اللواتي يحلّلن المؤسسات والأيديولوجيات الغربية، من التفاعل أو الاحتكاك مع تلك التي تراجع المحليات الجغرافية المعينة. وإنه لمُهمّ، على نحو خاص، أن نتفادى إضفاء طابع جوهري واحد على تجارب «نساء العالم الثالث»، وننظر إليها باعتبارها فئة متجانسة دون اعتراف بالاختلافات والتطلعات القائمة على الطبقة والعرق والتاريخ والموقع.

إن السؤال الموضوع عنواناً لهذا القسم -«أين هي المرأة؟»- هو سؤال لطالما طرحته سينثيا إينلو عند بحث مسألة الحرب والعسكرة، ودفعت

23- وفي ذلك دراسة للعناصر الجديدة الفاعلة في عملية العولمة مثل الصين والهند التي لا بد من تحديد مصيرها.

نسويات أخريات لطرحه. تناقش إينلو، في أحدث كتاب لها بعنوان: حرب نيمو، حرب إيما: فهم المنطق النسوي لحرب العراق (Nimo's War, Emma's War: Making Feminist Sense of the Iraq War) (2010)، ثماني نساء (نيمو ومها وصفاء وشذا وإيما ودانييل وكيم وتشارلين) في الحرب بين الولايات المتحدة والعراق، وتدرس الطرق المختلفة التي اختبرت بها تلك النساء الثماني الحرب. بين النساء العراقيات، شذا مشرّعة عراقية تستكشف التحديات الشرسة السياسية والاقتصادية المحلية والدولية؛ أما نيمو فتدير داراً للتجميل حيث الحرب شأن مادّيّ واقتصاديّ دائم، إضافة إلى أنها موضوع محادثة؛ مها تتعامل مع حقيقة أن الحرب رمّلتها؛ وصفاء تستكشف بلوغ سن الرشد في مجتمع يعصف به النزاع بعد النجاة من مجزرة.

المربع النصي 2-1:
تعاريف العنف على أساس الجندر والعنف الجنسي

العنف على أساس الجندر

في عام 1993، قدم إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة أول تعريف رسمي للعنف على أساس الجندر. تنص المادة الأولى من الإعلان على أن العنف على أساس الجندر أو «العنف ضد المرأة» هو «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية وبضمن ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة». (الأمم المتحدة 1993).

بينما تنص المادة الثانية على أن تعريف العنف على أساس الجندر يجب أن «يشمل، على سبيل المثال لا الحصر: (أ) أعمال العنف البدني والجنسي والنفسي التي تحدث في الأسرة، وبضمن ذلك الضرب، والاعتداء الجنسي على الأطفال الإناث في الأسرة المعيشية، وأعمال العنف المتصلة بالبائنة/ المهر، واغتصاب الزوجة، وختان الإناث وغير ذلك من التقاليد الضارة بالمرأة، وأعمال العنف بين غير المتزوجين، وأعمال العنف المتعلقة بالاستغلال. (ب) أعمال العنف البدني والجنسي والنفسي التي تحدث داخل المجتمع بوجه عام، وبضمن ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والتخويف في مكان العمل، وفي المؤسسات التعليمية، وفي أماكن أخرى، والاتّجار بالنساء والإكراه على البغاء. (ج) أعمال العنف المدني والجنسي والنفسي التي تقترفها الدولة أو تتغاضى عنها، أينما وقعت». (الأمم المتحدة 1993).

توسع إعلان ومنهاج عمل بيجين، في عام 1995، في هذا التعريف، محدداً أنه يشمل: انتهاكات حقوق المرأة في حالات النزاع المسلح، وبضمن ذلك الاغتصاب المنظم، والرق الجنسي، والحمل القسري، والتعقيم القسري، والإجهاض القسري، والاستخدام الإكراهي لوسائل منع الحمل، وانتقاء جنس المولود، ووأد الإناث. وتعترف هذه المادة أيضاً بالاستضعافات الخاصة بالنساء اللواتي ينتمين للأقليات؛ والمسنّات والنازحات؛ واللواتي ينتمين إلى السكان الأصليين واللاجئات والمهاجرات؛ والنساء اللواتي يعشن تحت وطأة الفقر في مناطق ريفية أو نائية، أو المحتجزات (الأمم المتحدة 1995).

العنف الجنسي

«العنف الجنسي مصطلح شامل يستخدم ليصف «أي عنف سواء أكان جسدياً أو نفسياً، يتم بوسائل جنسية أو باستهداف الجنسانية» يشمل العنف الجنسي الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب، وأي تصرف يقوم على إجبار شخص على التعري من ملابسه أمام الملأ، أو إرغام ضحيتين على القيام بأفعال جنسية اتجاه بعضهما بعضاً أو إيذاء بعضهما الآخر بطريقة جنسية، أو تشويه أو بتر الأعضاء الجنسية للشخص، أو ثديي المرأة، أو الاستعباد الجنسي» (هيومان رايتس ووتش، 2003، ص2).

ومن بين النساء الأمريكيات تواجه إيما، وهي أم جندي ومجند محتمل في الجيش، تناقضات التجنيد العسكري؛ ودانييل تخدم جندية في الجيش؛ وكيم «تخوض حربها الخاصة» في البيت، فتدير أسرتها فيما زوجها غائب، وتقدم الدعم لعائلات عسكريين أخرى؛ أما تشارلين فترتب الأمور عندما تتركها الحربُ الوحيدةَ التي تكسب دخلاً لأسرة معيشية من ثلاثة أجيال، وراعية لابنها، وهو محارب سابق مصاب.

إن طرح سؤال: «أين هي المرأة؟» لا يساعدنا على رؤية خصوصية حيوات النساء المختلفات في ظل الحرب فحسب، بل ويكشف أيضاً أننا بحاجة إلى النظر إلى الحرب بصورة مختلفة حتى نرى سماتها وآثارها المجندرة. كثيراً ما تنظر دراسات الحرب فقط إلى عملية صنع القرار السياسي الذي يبدأ الحروب وينهيها، وإلى ما يحدث على أرض المعركة بين المقاتلين الذين يحملون السلاح.

المربع النصي 2-2:
تغيير الأدوار الجندرية في أفغانستان

في المجتمع الأفغاني، كان التقليد يقوم على أن الرجل هو المعيل الأساسي للأسرة وحاميها، وأن المرأة تعمل في البيت وترعى الأطفال. ومرت فترة ما بين الأربعينيات والسبعينيات من القرن الماضي شُجّع فيها تعليم المرأة، وتمتعت المرأة بحرية الحركة والعمل. إلا أن ذلك تغير بعد إسقاط النظام الشيوعي، وتحت الحكم المتشدد لحركة طالبان، التي فرضت قوانين تقييدية على النساء، فأجبرتهن على ارتداء البرقع، وحرمتهن من العمل خارج البيت، أو حتى التنقل في الأماكن العامة دون مرافقة أحد المحارم من الذكور. كذلك تحكمت طالبان بالرجال، ففرضت بعض القيود على حركتهم، إضافة إلى ملبسهم، وطول شعرهم، وأنشطتهم الترفيهية، والموسيقا والرقص من بين أنشطة أخرى، وهكذا فرضت عموماً حكماً قائماً على الخوف على أي شخص يبدو أنه يخرق (تفسير طالبان) للشريعة. حالياً، تتغير الأدوار مرة أخرى، مع محاولات المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التنموية لاستهداف التعليم والفرص الاقتصادية للنساء لمواجهة التمييز السابق ضدهن. إلا أنه لم يتم تأمين فرص مماثلة للرجال، الذين أصبحوا الآن مدبري المنازل، ويشعرون بالاستياء وفقدان القوة، فيسعون لتأكيد حسهم بالذكورة عبر العنف الأسري أو الانضمام إلى الجماعات المقاتلة من جديد.

إن البحث عن النساء في الحرب يعني أننا يجب أن ننظر إلى الحرب بوصفها حدثاً لا يجري في أثناء الأعمال العدوانية المسلحة فقط، بل

وضمن إطار زمني أوسع من ذلك بكثير؛ إذ يجب أن نحلل الديناميكيات والتفاوتات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تسبق اندلاع الحرب، وآثارها اللاحقة التي يمكن أن تحتاج إلى أجيال لتنتهي. وهو يعني أيضاً أننا بحاجة إلى إطار مكاني أوسع؛ إذ يجب علينا أن نبحث في طيف واسع من الأماكن: من الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والشركات والبلدات والمدن والبلدان والمناطق، وصولاً إلى العمليات السياسية والاقتصادية التي يشار إليها بمصطلح «العولمة»، أي الطرق الكثيرة التي تؤثر بها العمليات الاقتصادية والسياسية الدولية المشتركة في الدول (راجع المربع النصي 2-2). في القسم الآتي، سننتقل إلى الاقتصاد السياسي بوصفه أداة مفيدة في بحثنا لتطوير هذه المقاربة الأشمل.

الاقتصاد السياسي بوصفه مقاربة لفهم الحرب والجندر

تسعى مقاربةٌ للنزاع من منظور الاقتصاد السياسي إلى فهم العلاقة بين العنف وعمليات السلطة السياسية والاقتصادية. والقيمة المضافة لهذه المقاربة هي أنها تسعى إلى توسيع سياق أزمة معينة أبعد من سببها المباشر لتعميق فهمنا لمن قد يكون مستفيداً من العنف، وكذلك تقديرنا الأعمق للطرق المحددة والمتنوعة التي يتأثر بها أولئك الذين يستهدفهم العنف. من منظور جندري، يمكن لهذه المقاربة أن تساعد في تصعيد الطرق الخاصة التي تتشكل بها أنماط التفاوت في البنى والمؤسسات السياسية والاقتصادية، وتتفاقم في أثناء النزاع المسلح، وكيف يمكن أن تتأثر قدرة المرأة على الوصول إلى السلطة والموارد. وهي، في الوقت ذاته، تساعد في شرح الكيفية التي تتشكل بها التركيبات الاجتماعية للهوية، ولا سيما أشكال الذكورة والأنوثة وسِماتهما، وتتجسد في تفاعل عمليات العسكرة والتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

هكذا، تحاول مقاربة الاقتصاد السياسي الواعية للجندر أن تقدم رؤية شاملة لترابط العمليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتشابكها. إنها مقاربة تحاول أن تحيط بشمولية سياق الحرب؛ فتجمع العوامل والأسباب التاريخية والمعاصرة معاً، وتضع سياقاً أفضل لأسباب أعمال العنف المنطقية ودافعها، أو أعمال الإرهاب الفردي، أو الذي ترعاه الدولة. ويمكن لمقاربة الاقتصاد السياسي أيضاً أن تساعد في شرح كيف يمكن أن يكون للحرب ذاتها مبررات اقتصادية وسياسية، وأن تستخدم لخلق مكاسب اقتصادية ودعم السلطة السياسية (كريمر: 2006، ص329). ويمكن لهذه المقاربة أيضاً أن تساعد في توسيع الروابط بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، وتشابكاتها مع العمليات الدولية والعالمية. وهذه القضية ذات صلة خاصة بفهم العديد من النزاعات الحالية التي غالباً ما يختصر تفسيرها على أنها إما ناشئة عن «أحقاد قبلية أو إثنية» محلية، أو نتيجة سلوكيات وتصرفات غير عقلانية من مجموعات وجماعات ساخطة مُقصَاة اجتماعياً، كفئة الشباب المهمشين.

إن كثيراً من الحروب التي سنستعرضها في هذا الفصل، وفي الكتاب عموماً، هي حروب وقعت بعد نهاية الحرب الباردة. إذ شهدت تسعينيات القرن الماضي تصعيداً في النزاعات المسلحة و«الدول الفاشلة». يمكن أن يعزى ذلك، في جزء منه، إلى عقدين من «تفريغ الدولة»، الناجم عن إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة لاقتصادات الجنوب، وبوجه خاص ربما الآثار المضعِفة لبرامج التكيّف البنيوي في الدول الإفريقية[24]. (للاطلاع على نقاش أكثر تفصيلاً للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة وآثارها، انظر الفصل العاشر). أما في أوروبا، فكان العامل السببي الرئيسي في صعود

24- ثمة نقاشات مفيدة حول هذه النقطة نجدها لدى فيديريشي (2000)، فيرغوسون (2006)، مارشاند ورانيان (2010).

النزاعات المسلحة هو سقوط الاتحاد السوفياتي والتوترات الناتجة عن التنافس بين النخب الجديدة في الدول الناشئة المنفصلة عن الإمبراطورية السوفياتية السابقة.

في فترة ما بعد الحرب الباردة، اتسم العديد من المناطق المتأثرة بالنزاعات بالعنف الذي استهدف المدنيين ونظم معيشتهم، وبالانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وبتوفر عرض ثابت من الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وباستخدام تكتيكات متطرفة لتهجير الجماعات ونهب ممتلكاتها، وبظهور اقتصادات موازية معقدة أو «اقتصادات حرب» (كالدور: 1999، دافيلد: 2008، كين: 2008). وقد فسر بعض الباحثين سبب ظهور تلك البنى الموازية بأنها مقاربة عقلانية للعسكرة وآثارها التي تسببت بها العولمة، وبسبب زوال مؤسسات الرفاه والحماية الرسمية ذات النظام الحكومي. إذ استعيض عنها بنظم غير رسمية في الحكم مبنية حول تحالفات من الشبكات الإجرامية (الوطنية والمحلية)، والمتاجرين بالبشر والمرتزقة والميليشيات بل حتى وكالات الإغاثة الدولية، من غير قصد منها، إذ يمكن سلب ممتلكاتها لدعم تلك المنظومة. يمكن لتلك الكيانات، الموسومة بأنها: «تجمعات سياسية ناشئة» (كنوع من الطباق مع تعاريف الوكالات الإنسانية للـ«حالات الطارئة السياسية المعقدة») (دافيلد: 2001)، أن تتحكم بالمجموعات السكانية وبأقاليم شاسعة غنية بثرواتها، وأن تربطها بالسوق الدولية عبر شبكاتها الإجرامية لتحافظ على نفسها.

تعطيل الحرب لنُظُم اكتساب الرزق

إن دراسة الاقتصادات السياسية للحرب تبين أن أحد أكثر جوانب الحياة المجتمعية تأثراً هو الضرر الذي تسببه الحرب لنظم اكتساب الرزق

(يشير مصطلح: «نظم اكتساب الرزق» إلى الطرق المتنوعة التي يكسب بها الناس قوتهم؛ فمثلاً، يشمل اكتساب الرزق في الريف طرائق كالزراعة أو صيد الأسماك أو العمل في مزارع البن والشاي بصفة عمال). يمكن أن تتعرض نظم كسب الرزق إما لتدمير غير مقصود بسبب النزاع أو، وهو الأكثر شيوعاً، يمكن أن تكون هدفاً لتخريب متعمد و«سلب للممتلكات»، أي سرقة موارد الناس بواسطة وسائل منها حرق محاصيلهم وسرقة مواشيهم وتحطيم أدوات عملهم. وغالباً ما يتم تحطيم وتخريب نظم التسويق والنقل. ويجبَر الناس على التنقل باستمرار لمنعهم من العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم. وتجبر الأسر على التفرق والتشتت والدخول إلى مخيمات اللاجئين أو النازحين داخلياً وعلى إيجاد طرق بديلة لكسب معيشتهم، وهو ما قد يتسبب بنتائج وعواقب غير صحية.

للدمار الواقع على نظم كسب الرزق آثار مجندرة كثيفة، لأن كسب الرزق مجال تكون فيه العلاقات والأيديولوجيات المجندرة بارزة جداً على المستوى المجتمعي والأسري والشخصي. هناك، في مجتمعات كثيرة، تقسيمات جنسية واضحة للعمل ضمن الأسرة أو ما يعرف بالاقتصاد «المنزلي» أو «التوالدي»[25]. على سبيل المثال، ثمة تقسيم واضح للعمل على أساس الجنس في كثير من نظم الإنتاج الزراعي، حيث يقوم الرجال بالحراثة، بينما تتولى النساء أمر الحيوانات الحلابة؛ وتذهب النساء إلى السوق عندما يكون الأمر روتينياً مملاً، في حين يذهب الرجل حين يكون الأمر امتيازاً؛ يمكن أن تقوم النساء بالعمل الزراعي المساعد، بينما يستطيع الرجال أن يشاركوا في البذر والحصاد. وفي أغلب الأحيان، الرجال فقط هم من يستطيعون تملّك الأراضي، وهم فقط من يستطيعون وراثة ممتلكات الأسرة كالحيوانات والأدوات الزراعية، وهم فقط من

25- راجع تصورات ف. سبايك بيترسون (2003 أ) حول «الاقتصاد التوالدي».

يستطيعون الحصول على قروض من المؤسسات الحكومية، وهم فقط من يستطيعون تمثيل «العائلة» حين يتعلق الأمر بالحصول على المعونات والمواد الإغاثية. يبدو هذا التقسيم الجنسي للعمل واضحاً تماماً في المجتمعات الرعوية، ويشمل تخصيصات واضحة لأدوار العمل، تمتد إلى الأطفال: حيث الصبيان يساعدون في العناية بالحيوانات الصغيرة، ويمكن إرسال المراهقين الذكور بعيداً عدة أشهر إلى «مخيمات رعي الماشية» أو إلى المراعي الموسمية، حيث يقيمون ويشرفون على قطعان العائلة. أما الفتيات فيعتنين أيضاً بالحيوانات الصغيرة، لكنهن يساعدن أيضاً في حلب الحيوانات، وصناعة اللوازم المنزلية من المنتجات الحيوانية، مثل غزل الصوف وخياطة الأحذية الجلدية.

في زمن الحرب، يتعطل التقسيم العادي للعمل ضمن الأسرة بحدّة، ويزيد الأعباء الملقاة على عاتق كل فرد من أفراد الأسرة (انظر المربع النصي 2-3). حيث يمكن إجبار الأطفال على القيام بأدوار إنتاجية أكثف، أو يمكن أن يتعرضوا للخطف، أو أن يباعوا في سوق النخاسة للحصول على المال من أجل العائلة أو لتسديد الديون؛ ويمكن أن تجبر الفتيات على الزواج للسبب ذاته. ويمكن إكراه الرجال على الهجرة أو الانضمام للميليشيات، فتتحمل النساء العبء الإضافي المتمثل بالقيام بأعمالهم. وإذا غاب رب الأسرة الذكر أو قُتل، ولم تستطع زوجته اقتراض المال، أو لم تستطع تدبير أمر أن يقوم ذكور آخرون بحراثة الأرض، فإن حظوظها وحظوظ أسرتها في البقاء تصبح قليلة. مثلاً، في النزاع الذي دار في البوسنة في تسعينيات القرن الماضي، وجدت نساء كثيرات أنفسهن فجأة على رأس أسرهن الزراعية، بسبب فقدان أزواجهن، إما مؤقتاً حين يصبحون جنوداً، أو دائماً، بوصفهم ضحايا حرب. هكذا توجب على عديد من أولئك النسوة أن يُدِرن مزارع العائلة، على الرغم من خسارة بيوتهن،

وتضرر البنية التحتية الذي جعل بيع السلع الزراعية أصعب بكثير، وزرع الألغام الأرضية في أراضيهن رغماً عنهن، وإبادة أكثر من نصف مواشيهن ودواجنهن. وقد تفاقمت تلك المصاعب لأن عائلات كثيرة تبنت أطفالاً يتّمتهم الحرب، مما زاد من حدة الضغوط العقلية والاقتصادية على أسرهن. ورزحت أسر كثيرة أخرى على رأسها نساء تحت وطأة الضغوط الاقتصادية المزدوجة للحرب والتفاوت الجندري.

المربع النصي 2-3:
أعباء العمل المزدوجة

نتيجة النزاع المسلح وخسارة الرجال بسبب ذهابهم إلى جبهات القتال أو بفعل الموت، يتعين على النساء أن يعملن في البيت للقيام بأود العائلة، وأن يبحثن أيضاً عن عمل خارج البيت لتأمين دخل. في بلدان مثل أوغندة والسودان والصومال، يتعين على النساء أن يقمن بأعمال يقوم بها الرجال عادة، كالزراعة والتجارة وصناعة الأشغال اليدوية بهدف البيع. يمكن لهذه الأدوار غالباً أن تعطيهن إحساساً بالقوة والاستقلالية. إلا أنهن سرعان ما يفقدن ذلك عندما يعود الرجال إلى البيوت ويستعيدون تلك الأعمال. أما إذا توفي الذكر المسؤول عن الأسرة، فيُسحب الأطفال من المدرسة ليشاركوا في العمل، ما يؤدي إلى تهميش الأطفال وحرمانهم من الإمكانيات التعليمية.

في الوقت ذاته، يمكن أن تؤدي التغيرات في تقسيمات العمل الصارمة السابقة إلى استفادة النساء من الأوضاع الجديدة. إذ يمكن لامرأة، على سبيل المثال، أن تغدو قادرة على امتلاك القدرة على الوصول إلى الموارد التي كانت محرومة منها سابقاً، ثم تستخدمها لضمان قرض صغير لتبدأ

عملاً صغيراً يدرّ عليها الدخل، ويمكنها أن تعمل بالتجارة أو أن تدخر مالاً لنفسها دون أن تضطر لاقتسامه مع رب الأسرة أو تقديمه له. وغالباً ما تتمكن النساء من الاضطلاع بأعمال كانت في الماضي تعتبر «عملاً رجالياً»، كتأسيس مشروع تجاري صغير مثلاً.

ثمة ناحية أخرى من نواحي نظم كسب الرزق يمكن أن تتعطل بسبب النزاع المسلح والنزوح، لها عواقب جندرية مهمة، وهي ما يعرف بـ «الضمان الاجتماعي»، أو استراتيجيات التأقلم العائلي. وهي نظم طوّرتها الأسر مع مرور الزمن للتعامل مع أوضاع الأزمات. على سبيل المثال، في عديد من المجتمعات الزراعية في إفريقيا، هناك نظم لاقتراض المال والعمل وحيوانات العمل من أفراد العائلة الآخرين أو من شبكات القرابة الأوسع. ويمكن للأشخاص في تلك الشبكات أيضاً أن يساعدوا في دعم آخرين، عبر تقديم الإقامة لهم في أثناء النزوح وتبادل المعلومات حول مصادر التوظيف وغيرها من الخدمات المفيدة التي تذهب لمساندة بقاء العائلة. لكن في زمن الحرب، كثيراً ما تعاني الأسر والأصدقاء الذين قد تعتمد المرأة عليهم أو تقترض منهم من مشكلات تشبه مشكلاتها. ذلك أن المدّخرات وغيرها من أشكال الثروة المتراكمة، كالأراضي ومزارع الفواكه وقطعان الحيوانات، غالباً ما تُستهدف، وإما أن تسرق أو تخرب، وهذا ما يزيد في تآكل قدرة العائلة على البقاء والصمود في وجه الأزمة. وخسارة الدخل والممتلكات يعني عدم توفر أي شيء يمكن اقتسامه، وعدم القدرة على تسديد الديون أو ردّ الجميل. في تلك الحالات، التي يمكن للرجال فيها، دون النساء، تقليدياً أن يصلوا إلى تلك الشبكات، تتعرض النساء أكثر لخطر الفقر المدقع في أثناء حالة النزاع.

تستنزف الحرب لا الممتلكات التي تعتمد عليها تبادلات تلك الشبكة فحسب، بل إن زمن الحرب يجعل من الصعب المحافظة على شبكات

الدعم تلك. قبل النزاع، تُحفظ تلك الشبكات بفضل تعاملات النساء الاجتماعية، غير أن هذه الأخيرة يمكن أن تُقيَد بشدة من جانب أفراد العائلة الذكور (أو حتى الإناث الأكبر سناً) في أزمنة الحرب، عندما يرجّح احتمال ازدياد القمع الأسري، ويرجح أن تصبح الأسر أكثر حذراً في تعاملاتها لئلا تتعامل مع أسرة أخرى تمثل تهديداً لها. أما النزوح فيخلق تعطيلات أشدّ في العلاقات المجتمعية المستقرة منذ زمن بعيد. على سبيل المثال، تشير المنظمات العاملة مع النساء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى أن أحد أكثر آثار إعادة توطين العائلات الفلسطينية تأثيراً فيها هو تدمير شبكات الدعم الخاصة بها، التي سمحت للعائلات والمجتمعات في السابق بأن تتمتع بمستوى من الضمان الاجتماعي في الأوقات الصعبة. تجد العائلات التي أعيد توطينها، من لبنان، إلى تايلاند، إلى أيسلندا، مشكلة في إعادة إنشاء تلك الشبكات التي كان لها دور أساسي في السابق في بقاء تلك الأسر والعائلات.

سبل كسب الرزق المجندرة في اقتصادات الحرب غير الرسمية وغير المشروعة

غالباً ما تُستشعَر الآثار الاقتصادية للحرب بأشدّ قسوتها عند هوامش الحياة الاجتماعية والسياسية، لأن كثيرين من أفقر الناس في المجتمعات التي تعصف بها النزاعات لا يتمتعون إلا بالقليل من المهارات المطلوبة في السوق والتي يستطيعون استخدامها في مجالات أخرى حين تواجههم أزمة ما. وفي الوقت ذاته، يمكن لغياب التعليم الرسمي أن يحد من قدرة الناس على الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها للبقاء، كالمعلومات المتعلقة بالأماكن التي يمكن الحصول منها على مصادر الإغاثة، أو المعلومات المتعلقة بأوضاع السوق والأسعار، والأهم من ذلك المعلومات المتعلقة بحقوقهم وفرصهم للمطالبة باستحقاقاتهم قانونياً.

تستشعَر التأثيرات في نظُم كسب الرزق، بأقصى قوتها، على مستوى العائلة، نتيجة تآكل الاقتصادات الرسمية الذي ينشأ عن النزاعات المسلحة. والبنية التحتية ضحية من ضحايا الحرب. وبعض دمار البنية التحتية يحدث بالمصادفة، إلا أن معظمه مقصود. تُضرَب نظم النقل، وتتضرر الموانئ والسكك الحديدية والطرق والجسور والمستودعات، أو تُدمّر. وتستهدَف نظم الرعاية الصحية والتعليم والمرافق والاتصالات، وتفقد القدرة على القيام بمهماتها. وفي النتيجة، تغلق الشركات الصغيرة والكبيرة، أو تغادر البلد، ويميل النظام الاقتصادي الرسمي نحو الانهيار، مخلّفاً مئات العمال في فقر مدقع ودون أي مصدر للرزق. كذلك تستهدف البنية التحتية للمجتمعات المحلية عمداً، إذ يمكن للميلشيات أن تقطع الطرق وأن تصادر المواد الأساسية، وقد تتأخر المساعدات الإنسانية الخارجية، أو تتعرض للسلب والتدمير هي الأخرى.

لذا، في أثناء الحرب وبعدها، يضطرّ الناس للاعتماد على استراتيجيات بديلة، كالتجارة الصغيرة أو حتى المقايضة وتبادل البضائع والخدمات فيما يعرف بـ«الاقتصاد غير الرسمي». وقد تشتمل نشاطات كثيرة على أعمال شبه قانونية. أما اقتصاد السوق السوداء المعولمة فيلتحم مع ما تبقى من الاقتصاد الرسمي، ويخلق ظروفاً يأتي كثير من الناس إليها ليكسبوا قوت يومهم. تشكل تلك النشاطات جزءاً مما أطلق عليه فوكو اسم: «مخالفات مسموح بها»[26] إذ يجبَر الناس على ممارستها، وتعتبَر مقبولة اجتماعياً بوصفها استراتيجيات بقاء ضرورية.

26- يُسمَح بتلك المخالفات لأن الدول في تلك الأحوال تصبح شريكة في الأشكال المشروعة وغير المشروعة للأنشطة الاقتصادية الانتقالية بل وتعتمد عليها أيضاً، كما أنها تعتبر متواطئة مع حالة التقسيم الدولي الاستعماري الحديث للعمل، وهي حالة تعتمد على التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي، كما تتصف بأنها حالة عنصرية (فوكو: 1995).

تعتبر هذه الاقتصادات غير المشروعة مهمّة لا للمتاجرة بالموارد كالخشب والياقوت والألماس والكولتان والذهب والبشر فقط، بل ومن أجل بقاء المدنيين أنفسهم من يوم ليوم أيضاً. المدنيون، الذين يجدون أنفسهم عالقين في مناطق النزاع، دون أن تتوفر لهم أية فرصة للعمل في الاقتصاد الرسمي، يتعين عليهم أن يتدبروا أمور كسب رزقهم، وأن يضعوا استراتيجيات لذلك وسط تلك الاقتصادات الناشئة الموازية وغير المشروعة. غير أن مشاركتهم تتذبذب سواء من حيث نوعها وتأثيرها في الحروب والنزاعات. على سبيل المثال: يقدر أن 30 في المئة تقريباً من قوة العمل في المكسيك تعمل في القطاع غير الرسمي، ونسبة كبيرة من أولئك الأشخاص يعملون في اقتصادات غير مشروعة، كتجارة المخدرات، والاتّجار بالبشر، ونسخ مواد حاصلة على حقوق الملكية الفكرية وسرقتها، وصناعة الجنس. إن انخراط قطاع كبير من الاقتصاد في الاقتصادات غير المشروعة هو، في الآن ذاته، نتيجة للنزاع وسبباً له، ولا سيما في المناطق التي تصارع الحكومة للسيطرة عليها.

لسوء الحظ، وهذا أمر ذو أهمية خاصة للعلاقات الجندرية، فإن سمة رئيسية للاقتصادات المشروعة هي إعادة تسليع النساء والأطفال، بوصفهم «موارد» يُتّجر بها وتُستغَلّ. وهم يسلّعون بعدة طرق، منها تحويلهم إلى خدم يعملون بالسخرة، وعمال يقدمون خدمات جنسية. إلا أن تعرض النساء، على الأخص، لهذا النوع من التسليع ليس حقيقة «طبيعية»، بل حقيقة اجتماعية متجذرة في البنى الاقتصادية والاجتماعية المجندرة التي تسبق النزاع نفسه، إضافة إلى الأيديولوجيات المجندرة المرتبطة بالعسكرة.

من الناحية الاقتصادية، حين تندلع الحرب تكون النساء أصلاً في وضع محفوف بالمخاطر. وحتى قبل إضعاف الحرب للاقتصادات

الرسمية، فإن قدرة المرأة على الوصول إليها في معظم الأماكن تميل إلى أن تكون محدودة أكثر بكثير من تلك التي للرجل. وفيما يخص المدى الذي تستطيع النساء به الوصول إلى الاقتصاد الرسمي، فإن عملهن يتركز غالباً في وظائف القطاع الحكومي وقطاع الخدمات المدعوم حكومياً، في مجالات كالتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. وبما أن تلك القطاعات هي القطاعات التي تقلّصت أو فُكِّكت في ظل برامج التكيّف الهيكلي) (structural adjustment programs) (راجع الفصل العاشر)، فإن عديداً من النساء اللواتي كنّ موظفات في السابق قد خسرن وظائفهن مع بدء الحرب، كما خسرن القدرة على الوصول إلى الموارد التموينية المالية والاجتماعية التي كانت، على قلّتها، توفّر لهن المزيد من الخيارات.

ثانياً، إلى الحد الذي تشكل فيه النساء جزءاً من الاقتصادات الأسرية مع تقسيم العمل والقدرة على الوصول إلى الموارد على أساس الجندر، فإن غياب الرجال – لأنهم هربوا بحثاً عن الأمان، أو لمحاولة إيجاد عمل، أو لأنهم انضموا إلى جماعة مسلحة قسرياً أو طوعياً، أو لأنهم قتلوا- يترك النساء وعائلاتهن في وضع أخطر. ويزداد الوضع سوءاً بفعل أنواع مختلفة من حالة التفاوت الجندري. على سبيل المثال، إذا كانت المرأة محرومة من حق امتلاك الأرض وغيرها من أشكال الملكية، ومن القدرة على الوصول إلى الائتمان أو التعليم أو وسائل النقل، فإن الموارد التي يمكن أن تتدبرها تصبح مقيدة بصورة مؤلمة. ويصبح إيجاد مصادر دخل من وضع تابع سياسياً واجتماعياً في اقتصاد مزقته الحرب أصعب بسبب عوائق البنية التحتية؛ مثلما يحدث، على سبيل المثال، عندما تبحث المرأة عن مصادر جديدة للدخل والدعم، فتقابل مدناً وقرى وطرقاً مدمرة بسبب النزاع؛ أو عندما تكون نظم الرعاية الصحية قد دمرت، وتتطلب العناية بفرد مريض من أفراد العائلة وجود امرأة قربه على نحو دائم.

إن زيادة صناعات الجنس في اقتصادات الحرب يزيد أيضاً من استضعاف النساء. إذ في حين تعتبر النساء (الزوجات) والأطفال في ثقافات عديدة كما لو كانوا «موجودات» في اقتصاد الأسرة، أصبحوا الآن «مطاليب» معرضة للاختطاف والاستغلال الجنسي. إن التوفر السهل للأسلحة التي تتدفق في الاقتصادات غير المشروعة وتغمرها، يجعل مخاطر الأمرين أشدّ. على الرغم من أن وجود وكالات دولية في مناطق النزاع يمكن أن يؤمن المساعدة، فإن أثرها لا يمثل فائدة خالصة للنساء، لأن تلك الوكالات والعاملين فيها، هم أنفسهم، يصبحون عوامل جذب للمتعاملين في السوق السوداء، وللمتاجرين بالمخدرات وبالبشر الراغبين ببيع موادهم.

أخيراً، إن تسليع المرأة يتزايد بفعل الأيديولوجيات الجندرية التي تمثل وجود النساء والفتيات المستعدات لمبادلة الجنس بالمال على أنه «طبيعي». هكذا، يبدو أن الجنود وأعضاء قوات حفظ السلام والعاملين الإنسانيين المكلفين بمهمة حماية المدنيين لا يعتبرون أعمالهم، حين يشترون الخدمات الجنسية أو يقايضون عليها، خرقاً لتلك المهمة.

كثير من الأشخاص الذين يفكرون في الحرب يرون تجارة الجنس والاتّجار بالبشر، إلا أنهم يعتبرون ذلك منتجاً ثانوياً وطبيعياً من منتجات صناعة الحرب وخوضها. أما في الواقع فليس منتجاً طبيعياً ولا ثانوياً، بل حلقة أساسية في سلسلة الاقتصاد السياسي المجندر الذي ينتج الحرب والنزاع، ويبقيهما، ويكون منتجهما في الآن ذاته. على سبيل المثال، في كشمير التي مزقتها الحرب، لم تتحول النساء الكشميريات إلى صناعة الجنس في ظل غياب الفرص الاقتصادية الأخرى، بل إن الجيش الهندي المحتل استورد بغايا إلى كشمير لتلبية ما يعتبرونه «حاجات حقيقية وطبيعية» لدى الجنود الهنود، بغية الحد من معدل حوادث العنف بين

الجنود، ومن الاختلال العقلي والانتحار بين صفوفهم (صحيفة ديلي ميل [باكستان] 2009). بعبارة أخرى، لا ينظر الجيش الهندي إلى الخدمات التي تقدمها النساء، بوصفهن بغايا، على أنها طبيعية وحسب، بل وعلى أنها مفيدة للصحة العقلية والبدنية لدى الجنود الذين يخدمون في منطقة النزاع. حتى يتبنى الجيش الهندي هذه الفكرة، لا بد له من النظر إلى الاستعباد الجنسي على أنه غير عنيف بذاته، ولا بد له من النظر إلى انخراط النساء في البغاء في فترة الحرب على أنه جزء طبيعي من الاقتصادات السياسية للحرب، وجزء لا يتجزأ من عملية القتال.

جنّد الجيش الهندي بغايا محترفات من أجل الجنود، واعتبرهن أفراداً في الجيش، وقدم لهن تدريباً عسكرياً أساسياً، وأخضعهن لنظام دقيق وصارم من الفحوص الطبية للتأكد من بقائهن سليمات صحياً. حين نفهم الأمر على هذا النحو، نجد أن تجارة الجنس في زمن الحرب ليست شاذة، أو أثراً من آثار الحرب، بل جزءاً أساسياً من الإنتاج السياسي والاقتصادي والجنسي للنزاع.

إلا أنه من الخطأ أن ننظر إلى النساء على أنهن مجرد ضحايا سلبيات حتى أمام هذا التسليع مفرط الشدة في الاقتصادات غير المشروعة. ذلك أن النساء يسعين دائماً لاكتشاف كيف يمكنهن أن يتدبرن أمورهن ويتخذن أفضل القرارات والخيارات الممكنة وهنّ تحت قيود مشددة، وغالباً في ظل ظروف مرعبة. على الرغم من أن خيارات النساء يمزقها التمييز على أساس الجندر، وتصوغها الطبيعة المجندرة لصناعة الحروب وخوضها وتمويلها، فإن أحد القرارات التي يتعين عليهن اتخاذها أحياناً هو المشاركة في الاقتصادات غير المشروعة. وعلى الرغم من وجود تهديدات سياسية واقتصادية ووجودية تنشأ عن المشاركة في تلك الاقتصادات، فإن النساء (والرجال) الذين ينخرطون في تلك النشاطات يرجح أن تكون معاناتهم

الاقتصادية في الحرب أقل من أولئك الذين لا يتمكنون من الدخول في تلك الاقتصادات أو لن يدخلوها.

تتخذ النساء أيضاً قرارات تتعلق بتوزيع الموارد النادرة بين أفراد أسرهن، أو يقررن البقاء في بيوتهن في مناطق النزاع، أو الهرب إلى مخيمات اللاجئين أو دول الجوار. فيما تختار بعض النساء التعاون مع الجماعات المتمردة لأسباب تتراوح من الالتزامات السياسية والأيديولوجية إلى تقديراتهن الشخصية القائمة على أن التعاون هو أفضل طريقة لضمان أمنهنّ وأمن أطفالهن البدني. وقد أصبحت بعض النسوة زوجات بالإكراه (وهو ما يعرف أيضاً بـ«السبايا») في تلك الجماعات، في محاولة لتجنب المزيد من العنف الجنسي الوحشي في زمن الحرب (انظر المربع 2-4).

المربع النصي 2-4:
التحول إلى زوجة بالإكراه في سيراليون

كانت فاطماتا جالّوه إحدى تلك الزوجات بالإكراه في سيراليون. وهي تتذكر أنها كانت فتاة يافعة تبيع الفطائر على جانب الطريق لتساعد أهلها في تأمين دخل، عندما هدّد جندي متمرد بقتلها إذا لم توافق على الذهاب معه كـ«زوجة». وهكذا، قضت السنتين التاليتين أمَةً منزلياً وجنسياً لـ«زوجها»، فكانت تطبخ له، وتنظّف بيته، بينما كان هو يحميها من النزاع، ويقدم لها الطعام والمأوى. تشرح فاطماتا الآن أنه كان من المستحيل أن تترك «زوجها»، لأنه كان على الأرجح سيقتلها، وحتى لو لم يفعل، لم يكن بمقدورها أن تحصل على الطعام أو المأوى، وكانت ستتعرض للخطر من مقاتلين آخرين. في ردة الفعل على قصص فاطماتا وأمثالها، حكمت المحكمة الخاصة

بسيراليون بأن الزواج بالإكراه هو، بحد ذاته، جريمة حرب (إلى جانب الاغتصاب في زمن الحرب الذي يحدث ضمن الزواج بالإكراه)، لأنه لا ينطوي على الجنس فقط، بل وعلى خدمات أخرى أيضاً، ويجمع بين الاغتصاب في زمن الحرب والاستعباد بقصد السخرة (راجع: مور- 2008).

أن تتحول المرأة إلى زوجة بالإكراه أو تقيم طريقة تعاون اسمي أخرى للتعامل مع الرجال الذين يخوضون الحروب، ليست آلية التأقلم الوحيدة التي تستخدمها النساء. إذ يرى بعضهن أن العمل في التجارة الجنسية هو السبيل الوحيد لإعالة أنفسهن وعائلاتهن. كما يجد بعضهن طرقاً للاستفادة من هشاشة اقتصادات الحرب وانفتاحها؛ إذ يمكن، مثلاً، أن تساعد الفرص الجديدة للتجارة عبر خطوط القتال النساء على بيع المنتجات وتولي أنشطة اقتصادية كانت تقليدياً حكراً على الرجال. بعض النساء يصبحن جنديات في الجيش الحكومي أو في الميليشيات. وهنّ ينضممن إليها لأسبابٍ عديدة: وطنية، أو قومية، أو ضمان الاستقرار الاقتصادي الذي تؤمّنه رواتب الجنود أو الأمان الشخصي (النسبي) الذي تؤمّنه حيازة سلاح، وحماية بقية الجيش الحكومي، أو الرغبة في تغيير أوضاعهن عبر المنافع التعليمية والموارد التي يؤمنها التدريب العسكري، أو الرغبة المهنية في أن تصبح جندية. (للاطلاع على نقاش أكثر تفصيلاً حول تجارب النساء في الجيوش الحكومية، راجع الفصل السادس).

تنضمّ النساء أيضاً إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية في أوقات النزاع، بوصفهن مقاتلات أو عناصر داعمة. وفي حين قد تنضم النساء بدافع الإكراه إلى هذه الدرجة أو تلك، فإن الانضمام ربما يؤمّن لهن جماعة بديلة (و/ أو أسرة) عن تلك التي دمرها النزاع، ومصدراً مشتركاً للدخل

والطعام، ومستوى من الحماية لا توفره لهن الحيادية. إضافة إلى ذلك، فإن الكثير من النساء ينضممن إلى تلك الجماعات لأنهن يناصرن القضايا السياسية لتلك الجماعات، ولا سيما حين تتضمن برامج الجماعات دعوة رسمية لتحقيق المساواة الجندرية، وتقدم لهن الأمل بمستقبل جديد من المساواة في دولة مؤسسة حديثاً. لهذا، فالنساء اللواتي قاتلن في النضالات التحررية في بلدان مثل نيكاراغوا وإريتريا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تمتّعن بوضع مختلف على نحو ملحوظ عما كان عليه في السابق، حين كنّ مهمّشات؛ لقد قاتلن على قدم المساواة إلى جانب الرجال، وحققن مراكز ومراتب عسكرية رفيعة. (للاطلاع على نقاش أكثر تفصيلاً حول تجارب النساء مع الجماعات المسلحة غير الحكومية، انظر الفصل السابع). لكن، بعد الحرب، اكتشفت كثيرات من أولئك النسوة، أنفسهن، أنهن عدن إلى وضعهنّ السابق، لأن الرجال، في خضم المنافسة على الوظائف في الدول الجديدة التي حاربن بضراوة لقيامها، هيمنوا مرة أخرى على المجال الاقتصادي، وكان المتوقع من النساء أن يعدن إلى ممارسة أدوارهن قبل الحرب.

باختصار، في حين تنضم بعض النساء إلى الجماعات المسلحة الحكومية أو غير الحكومية باعتبار ذلك وسيلة للتأقلم أو ملاذاً أخيراً يلجأن إليه، فإن نساء أخريات ينضممن إليها (على الرغم من بنياتها المجندرة بشدة) لأسباب سياسية أو اقتصادية، بحثاً عن سبل بديلة للرزق ضمن ظروف تتسم بندرة الموارد. مع ذلك، لا يمكن فهم تلك القرارات على أنها محايدة جندرياً (أي أنها بالضبط مثل تلك القرارات المشابهة اسمياً والتي يتخذها الرجال)، لأنها تحدث دوماً ضمن قيود البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المجندرة، وضمن نزاعات مجندرة.

من الضروري، عند هذه النقطة، أن نبيّن على نحو أكثر صراحة شيئاً ما

ورد ضمنياً في القسم الوارد أعلاه. مثلما هو واضح حين ننظر إلى العديد من الأشكال التي يمكن للمرأة أن تجد فيها طريقة للبقاء ضمن الاقتصادات السياسية للحرب، من المهم أن نفهم أن تلك الخيارات المعيشية، فضلاً عن أنها غير مشروعة أو غير رسمية، فإنها مُعَسكَرة بشدّة أيضاً.

العسكرة وأرض الجندر المتغيرة

لا يمكن لأي دراسة للاقتصادات السياسية المجندرة للحرب أن تكتمل دون دراسة تأثيرات عمليات العسكرة وهي تتطوّر وتتحوّل أو تتغيّر من عمليات ومؤسسات تتم على المستوى الدولي الرسمي، إلى عمليات ومؤسسات غير رسمية تتم على المستوى المحلي. لقد وصفت سينثيا إينلو (2000) العسكرة بأنها: «عملية تجري خطوة خطوة ليصبح من خلالها شخص أو شيء ما تحت سيطرة الجيش تدريجياً، أو يصبح معتمداً في رفاهه على الأفكار العسكرياتية» (ص3). يُعَدّ كتاب إينلو أساسياً في رسم الروابط المجندرة والمؤقتة التي ربطت بين المشاريع الصناعية والتجارية من دول مثل الفلبين واليابان وجنوب أفريقيا والمجمعات العسكرية-الصناعية في الولايات المتحدة.

وقد طُوّر هذا المفهوم أكثر ليصف الطُّرُق التي قامت بها القيم والأولويات العسكرياتية بتشكيل الاستراتيجيات الفعلية ووسائل كسب العيش في أثناء النزاع. أول من طرح مصطلح «عسكرة كسب الأرزاق» هي لاوتزي (2008) (Lautze) في وصفها لنظم كسب الرزق للجنود النظاميين في الجيش الأوغندي. أشارت لاوتزي إلى وجود تناقضات اقتصادية معقدة في المناطق التي مزقتها الحرب، حيث يعيل الجنود عائلاتهم، ويحتاجون إلى دعمها؛ وحيث لا توجد مصادر الدخل الثابتة غالباً إلا في الجيوش؛ وحيث تنشر علاقات الرعاية العنف، حتى عندما

ينتج أسلوب الحياة المتنقل للجنود والضغوط الناجمة عن التنقل المتكرر لعائلات العسكريين علاقة متميزة ومسؤوليات اجتماعية وصحية ومالية. النقطة المهمة هنا هي أنه من خلال التركيز على الطرق التي تشكل بها العسكرة سائر العناصر الفاعلة في منطقة نزاع، من المتمردين والجنود والمدنيين، إلى سائر أفراد مجتمعهم، إضافة إلى أولئك المشاركين في عمليات التدخل الإنساني وحفظ السلام، يمكن للمرء أن يتعقب العمليات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التدريجية التي تصيب الحياة الاجتماعية واليومية على المستوى المحلي.

في سياق المؤسسات المدمرة أو المختلة وظيفياً، تصبح العسكرة المبدأ الأساسي الذي يحكم السياسة على المستوى المحلي، والاقتصاد المحلي، وحتى الثقافة المحلية. تنشئ العسكرة نُظُماً مترابطة، تتفاعل فيما بينها، ويستجيب بعضها لبعضٍ آخر. هكذا، يندفع الناس إلى المليشيات أو يصبحون جنوداً بحثاً عن الحماية أو لكسب قوت يومهم، وكذلك ربما للانتقام أو الثأر من مظالم سابقة. إن كلاً من نظام الجيوش النظامية وغير النظامية ونظام المليشيات يقدّم مجموعات متسقة من التنظيم والتراتبية والشعور بالانتماء إلى شيء ما. وكلاهما يوفّر روابط زمالة معينة، وهوية مشتركة، وتقديراً عالياً للذات، وهذا أهم شيء للأشخاص في أزمنة النزاع أو الاضطراب. وكذلك، فإن تأثير هذين النظامين يمتد عميقاً في المجتمع، لأن بقية مناحي الحياة تتشكل عبر استراتيجيات العمليات المعسكَرة ونتائجها.

إن المليشيات والمتمردين والجيوش في مجاهل غابات جنوب شرق آسيا، أو في جبال القوقاز أو في جزر المحيط الهادي أو في مناطق النزاع في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، مرتبطة بشبكات مع الاقتصاد العالمي عبر الاتّجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة (أي البنادق وغيرها من الأسلحة

التي يمكن حملها وإخفاؤها بسهولة، وهي سهلة الاستخدام، لا للكبار فقط، بل وللأطفال والشباب أيضاً). وهي من الممكن أن تعيش في دول فاشلة دون منفذ إلى الأسواق الدولية للحصول على المواد التجارية الرسمية، لكن العولمة تؤمن الصلة الوحيدة بين تلك الجماعات المحلية والعالم الأوسع عبر الاتّجار بالأسلحة والمخدرات وأجهزة الاتصالات، والأهم منها جميعاً، السلع الثقافية العابرة للقوميات مثل الأقراص المضغوطة والمدمجة وأفلام الفيديو. لقد وجد باحثون أن هذه التبادلات والتأثيرات الثقافية قد أدت دوراً أساسياً في تكوين الأشكال الجديدة من الشباب والهويات المعسكرة، وربما تؤدي أيضاً إلى تمجيد العنف والسلوك المعادي للنساء (رينو: 1998، ص257).

وإنه لفي هذه السلسلة المترابطة – من إعادة صياغة الأدوار والهويات المذكرة والمؤنثة والهويات التي تشكل دائماً جزءاً من الحرب؛ والمؤسسات والعمليات المعسكَرة التي حلّت محلّ مؤسسات الدولة الفاشلة؛ والتشبيك الاقتصادي والعسكري والثقافي للمجموعات المحلية في الاقتصاد العالمي- يمكن للمرء أن يضع ربما العمليات البطريركية الناشئة الجديدة، ولا سيما: «البطريركية السلّابة». والبطريركية السلّابة ليست إعادة صياغة للهويات المذكرة والمؤنثة فحسب، بل، وهو الأهم، إعادة تركيب للذكورات المملوءة بالعنف والعدوان والمركّبة من خلالهما. ذلك أن تلك التركيبات تشوّه الصور التقليدية للهوية المذكّرة وتُبطِلُها وتستبدل بها صوراً غيرها، وكذلك تفعل مع القيم التقليدية التي تحكم العلاقات بين الرجال والنساء، بل حتى بين الأجيال.

على سبيل المثال، أدت عمليات العسكرة بين أفراد شعب الدينكا في جنوب السودان إلى تغيرات عميقة في العلاقات بين الأجيال واحترام كبار السن، والالتزام بالقوانين المتعلقة بمعاملة غير المقاتلين في أثناء النزاع،

وحتى في مؤسسة الزواج ذاتها (جوك: 2001، ص15، 211). هكذا، باتت الجماعات المسلحة تنظر إلى النساء، لا على أنهن عاملات فقط، أو مستعبدات جنسياً أو خادمات، بل أيضاً على أنهن «رحم» جماعي لإعادة إنتاج الجماعة نفسها، وضمان استمراريتها، وإنجاب محاربين آخرين. وهذا التغير في النظرة إلى النساء يمكن أن يعلل زيادة العنف ضدهن، سواء من داخل الجماعة، وخاصة من أعداء شعب الدينكا الذين يهاجمون نساء الدينكا، لا بوصفهن أفراداً فحسب، بل وبصفتهن ممتلكات عسكرية ورموزاً لـ «شرف» العدو المحارب. وما ذلك إلا مثال واحد على ما بات نمطاً مألوفاً. وفي الحروب التي تنشب بناء على ما يعتبر فروقات إثنية وعرقية ودينية وقومية، فينظر إلى النساء، على نحو متزايد، على أنهن المنجِبات البيولوجيات والاجتماعيات لأفراد الجماعة اللازمين للدفاع عنها، وعلى أنهن دالّات على هوية الجماعة، وعناصر قوة في صراعات الهوية السياسية (بيترسون: 1999).

لقد أصبحت الهوية الذكورية، حسبما شكّلها النزاع الممتد طويلاً -أو، بدقة أكبر، هويّات الشبّان في دول الجنوب- موضع اهتمام سياسي وفكري في الآونة الأخيرة. ثمة، في كل بقاع العالم، قلق حول طبيعة عنف الشبان، ولا سيما العنف الذي يمتد إلى أفراد الجماعة الداخليين، إضافة إلى الأعداء. إن انجذاب ميليشيات الشباب إلى نماذج الأدوار العنيفة في أفلام هوليوود، أو مطربي الراب الذين يتحدثون عن «العصابات»، أو «الفتيان الوقحين» الذين يعزفون موسيقا الريغي، قد تعرّض لكثيرٍ من التعليقات، وعُزي لانتشار تقنيات الاتصال الجديدة والثقافة الشعبية المعولمة (ريتشاردز: 1996). وفي الوقت ذاته، هناك نوع جديد من التحليل يساوي بين تلك التصرفات و«أزمة الذكورة»، وهي أزمة تنشأ من الأزمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعكسها، وقد ظهرت

في مناطق كثيرة من العالم، أولاً في ظل الاستعمار، ثم بسبب إعادة هيكلة الاقتصادات على أساس الليبرالية الجديدة[27].

تقع قضية «أزمة الذكورة» في قلب دراسات الذكورة، وتعتبر فرعاً من فروع دراسات الجندر، الذي لفت الانتباه إلى أثر التاريخ والتغير الاجتماعي على تعاريف الذكورة والأنوثة (ديش: 2000). يتصل ذلك اتصالاً وثيقاً بتلك المجتمعات التي عانت من الخضوع الاستعماري. هكذا سيكون للاستعمار والعولمة والنزاع المعاصر آثار بالغة في تجليات الذكورة وأدوار الهوية في المجالين العام والخاص (فلاسيتروت & فان آكر: 2000، دولان: 2002). وعليه، فإن تحليل العنف الجنسي المتفشي في مجتمع معين يتطلب تتبّع السياقات الأقدم عهداً من العلاقات الجندرية بين الرجال والنساء في ذلك المجتمع، والطرق التي يجري بها التعبير عن الذكورة والأنوثة وتعريفهما في فترات سابقة. إن تعقّب ظهور الذكورات السلّابة أو المضرّة، شأنه في ذلك شأن تعقب عمليات العسكرة، ينطوي أيضاً على مراجعة تأثير العوامل الداخلية والخارجية في عمليات التنشئة الاجتماعية للشباب، في ظل أشكال معينة من الإضعاف السياسي والاقتصادي. إن التأمل في الأفكار المتغيرة عن الجنسانية ذاتها من الضروري أيضاً أن يدخل عاملاً في تلك النقاشات[28]. وفي الوقت ذاته، ومع تعقبنا لتلك العمليات الاجتماعية الواسعة النطاق، فإنه من المهم، مع ذلك، لكل من يرغب في فهم ظهور الأشكال الخبيثة من الذكورة أن يبحث في الأسباب التي تجعل بعض الرجال قادرين على المقاومة، ولا يمارسون ذكورة عنيفة نموذجية، أو يُبدونها.

لقد زوّدتنا أبحاث جديدة من جمهورية الكونغو الديمقراطية (باز &

27- لقراءة تقديم حول هذا الأثر، راجع بيترسون (1997) ومورغان (2006).
28- راجع على سبيل المثال باز وستيرن (2009).

ستيرن: 2008، 2009، ميرجر: 2010)، ومن أوغندة الشمالية (فينستروم: 2008، كوفتري: 2011)، بمعلومات مفيدة حول الطرق المعقدة التي ردّ بها السكان المحليون أول مرة على تأثير الاستعمار، الذي أثّر في امتلاك الأراضي ونظم الحكم المحلية، وردّهم، بعد ذلك، على نظم الرعاية التي فرضها قادة ما بعد الاستعمار، والتي أدت إلى ظهور نخب جديدة ورجال أعمال جدد تلاعبوا بالقدرة على الوصول إلى الحكم ونظم الإنتاج بما يتناسب مع مصالحهم. إذ بعد سقوط الرئيس موبوتو[29] في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظهرت جماعات قوة أجدد لتملأ فراغ الحماية والحكم استناداً إلى ولاءات إثنية فعلية أو أُعيدَ تركيبها. وقد أثّرت هذه الأنواع من العمليات التاريخية في العلاقات بين الأجيال وتركيبات الطفولة والذكورة والأنوثة، وكذلك في التوقعات والآمال الناشئة منها. وقد أدى انخراط الشبان في صفوف الميليشيات الجديدة إلى إعادة صياغة المكانة والسلطة ضمن العائلة، فقد أطاح الأبناء بالآباء، وشُرعِن استخدام العنف لفرض السلطة والسيطرة والهوية الذكورية سواء ضمن نطاق الأسرة أو المجتمع ككل.

يمكن أن يساعد التحليل الجندري، الذي يتقاطع مع تساؤلات تاريخية وأنثروبولوجية وسياسية اقتصادية، في تفسير المعدّلات المتفاوتة للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. يمكن لهذه الأنواع من التحليل أن تساعد أيضاً في تفادي بعض الروايات العنصرية حول الشباب والنزاعات العنيفة، خاصة في إفريقيا. أخيراً، يمكنها أن تسهم في تطوير طرق أكثر إبداعاً للتعامل مع أفراد الميليشيات الشبان المتهمين بالعنف؛ والاستجابات، التي

29- حكم الرئيس موبوتو سيزي سيكو جمهورية الكونغو الشعبية لمدة 32 عاماً عقب نيل الكونغو لاستقلالها من بلجيكا.

يمكن أن تدخل عاملاً في دراسة عمليات إضعافهم، وكيف أصبح هؤلاء الشبان يمثلون أشكالاً خبيثة من الذكورة، يمكن أن تكون أكثر فعالية من المقاربات العقابية فقط، والتي يمكن أن تحرض على المزيد من العنف والاستياء.

لكن، ثمة خطر قائم هنا أيضاً. إذ في الوقت الذي تركز فيه أدبيات «أزمة الذكورة» على العنف الذي يمارسه الشبان بوصفه تهديداً لاستقرار الدولة، فإنها تميل إلى إبداء اهتمام أقل بآثاره في النساء والفتيات، أو في الشابات عموماً. وفوق ذلك، إذا صورت «أزمة الذكورة» على أنها مشتقّة من عدم قدرة الشباب الذكور على الوصول إلى أشكال التمكين والموارد التي حدّدت تقليدياً الأدوار الذكورية، فمن الممكن النظر إلى «الحل السياساتي» ببساطة على أنه إيجاد طرق لإعادة تمكين الرجال. وفي حين يمكن أن يؤدي ذلك إلى استقرار أكبر للدولة، فهل من شأنه أن يعيد «الأنظمة البطريركية السلّابة» إلى أشكال بطريركية أقل عنفاً وضرراً نوعاً ما؟ وحتى لو فعلت، فلصالح مَن بالضبط سيكون ذلك الحل؟

خاتمة

بدأ هذا الفصل بقصة عن كيف تستطيع النساء، اللواتي تأثرن كثيراً بالحرب، رغم كل شيء، أن يحشدن طاقاتهن ويلفتن الانتباه إلى مصيبتهن، وكيف يبذلن قوتهن الاجتماعية والسياسية لإحداث تغيير، وخلق السلام، وإخراج بلد من دوامة العنف. فالنساء، كما يوضح هذا الفصل، لسن مجرّد ضحايا حرب، بل هنّ مقاتلات أيضاً: صحيح أن الحرب تضربهن بقوة اقتصادياً واجتماعياً وبدنياً ونفسياً، لكنهن يجب أن يتصرفن؛ تواجههن مصاعب جوهرية، لكنهن يحظين ببعض الفرص أيضاً. ويجب عليهن أن يستكشفن أثر الحرب في اقتصاد الأسرة وكذلك

في الاقتصاد الرسمي، وهنّ يسعين للتكيف مع التغيرات والاستفادة من أي فرص تأتي مع تلك التغيرات.

الرسالة الأساسية في هذا الفصل هي أنه سيكون من الخطأ أن نفكر بأن النساء يختبرن الحرب بالطريقة نفسها التي يختبرها بها الرجال، وأن نستخلص أن التحليل المحايد جندرياً هو أداة مفيدة وملائمة. إذ لا بدّ من فهم النساء بوصفهن مشاركات، ومحتجّات، وفاعلات يستخلصن أفضل ما يمكن من أسوأ الظروف، حتى وهنّ ضحايا الحرب. وفي الوقت ذاته، تُغيّر الحرب أدوار الرجال وهوياتهم وتتحدّاها، وهذا، بدوره، يؤثر تأثيراً عميقاً في علاقتهم بالنساء، وبضمن ذلك علاقاتهم الزوجية والمشاركة في تحمّل أعباء الأسرة، والطريقة التي ينظر بها كل منهما إلى الآخر للقيام بأدوار الرعاية والحماية ضمن العائلة أو ضمن روابط مجتمعهم وثقافاته.

لذلك، حين نسأل: «أين هي المرأة» في الحرب؟ فإن ذلك يقودنا إلى معاينة كثير من الأمور التي تتعامى عنها المفاهيم التقليدية عن الحرب وتجارب النساء والرجال مع الحرب. وهو يدفعنا لندرك أن الحروب ليست عسكرية فقط، بل وسياسية واقتصادية، وأن الاقتصادات السياسية للحرب تتخطى غالباً الأمكنة والأزمنة المباشرة للقتال التي تعتبر عادة على أنها هي التي تحدد أين تقع الحرب، ومتى تبدأ ومتى تنتهي. إن التركيز، على نحو خاص، على أثر الحرب في المرأة، ودورها وهويتها، يمكّن المرء أيضاً من أن يفكّك ويتعمّق أكثر في أثر الحرب في الرجال. والنتيجة هي فهم أعمق لجسامة العنف عموماً، وللطرق التي يتحدى بها النزاعُ المسلّحُ القواعدَ الاجتماعية والثقافية، ويُسهم في تغييرها وتشويهها. وعلاوة على كل ذلك، فإن تلك الرؤية الأوسع للحرب وآثارها توضح ضرورة منع الحروب.

أسئلة للمناقشة

1. قابل وقارن بين بعض الطرق الأساسية التي تؤثر بها الحرب في الرجال والنساء، بدنياً وعاطفياً واقتصادياً.

2. كيف تمكنت المرأة من الاستجابة للتغيرات والتحديات الناجمة عن النزاع والنزوح؟

3. ناقش لماذا تعتبر «الهويات الذكورية» مهدّدة حين تتولى النساء أدوار الرجال عند ذهابهم بعيداً إلى المعارك. ولمَ يسبب ذلك توتراً ضمن العائلات حين يعود الرجال من الحرب؟ وكيف تجب معالجة هذه التوترات، برأيك؟

مقترحات لقراءات إضافية

Clarke, Yaliwe (2008) «Security Sector Reform in Africa: A Lost Opportunity to Deconstruct Militarised Masculinities?» *Feminist Africa* 10: 49–66.

Federici, Silvia (2000) «War, Globalization and Reproduction.» *Peace & Change* 25(2): 153–65.

Marchand, Marianne H., and Runyan, Anne Sisson (eds) (2011) *Gender and Global Restructuring: Sightings, Sites and Resistances*, 2nd edn. New York: Routledge.

Morgan, David (2006) «The Crisis of Masculinity,» in Kathy Davis, Mary Evans, and Judith Lorber (eds.), *Handbook of Gender and Women's Studies*. London: Sage, pp. 109–24.

Peterson, V. Spike (1999) «Sexing Political Identities/Nationalism as Heterosexism.» *International Feminist Journal of Politics* 1(1): 34–65.

Shepherd, Laura J. (2008) *Gender, Violence and Security: Discourse as Practice*. London: Zed Books.

الفصل الثالث

العنف الجنسي وصحة المرأة في الحرب

باميلا ديلارجي

في حين يمكن للنزاعات أن تسبب الضرر لأي شخص، يمكن أن يواجه الرجال والنساء والفتيات والفتيان مخاطر مختلفة جداً. للحرب أخطار على صحة النساء والفتيات وسلامتهن، ويعود ذلك لعوامل اجتماعية وبيولوجية. وحين تورّط النزاعات المدنيين (أو حتى تستهدفهم)، فإن تلك المخاطر يمكن أن تزداد. فقد تُقتلَع جماعات كاملة من جذورها، وتجبَر على ترك بيوتها وممتلكاتها بحثاً عن ملاذ آمن. وحسب نوع الحرب، قد تضطر للهرب عدة مرات، دون أن تتمكن من إعادة إقامة الاستقرار ضمن العائلة، أو أن تنخرط في سبل كسب الرزق العادية. وغالباً ما ينتهي بها المطاف في بيئات مزدحمة وغير صحية وغير آمنة، تفتقر حتى إلى الخدمات الأساسية.

تتحمل النساء والفتيات عبء انعدام الأمن وفقدان القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية بطرق يحتمل أن تكون لها مضامين مباشرة وطويلة الأجل. ويمكن أن تكون لنقص الرعاية الصحية الإنجابية آثار مدمرة على الحوامل، ويؤدي إلى العدوى بأمراض منتقلة جنسياً غير قابلة للعلاج (ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب) أو عدم القدرة على الوقاية من الحمول غير المرغوبة. وانعدام الأمن الأساسي يوفر بيئة مناسبة للعنف الجنسي، ذات آثار صحية ونفسية مباشرة وطويلة الأمد. في معظم المجتمعات، النساء والفتيات هنّ من يقدم الرعاية لكل من المسنين وصغار السن؛ وهذا يمكن أن يجعل من الصعب عليهن أن يهربن من بيئة تكون حياتهن فيها مهددة، ويمكن أيضاً أن يضيف

ضغطاً بدنياً ونفسياً كبيراً في أثناء الأزمة. حتى إذا لم تكن حيوات الفتيات مهدّدة، فإن النزوح يمكن أن يحرمهنّ من اللوازم الأساسية للطمث، وأن يعرّضهن لسوء التغذية (ما يؤدي لاحقاً لإصابتهن بفقر الدم ومضاعفات الحمل)، أو يعرّضهن للاستغلال الجنسي على يد أولئك الذين يقدمون المواد الإغاثية.

بالطبع، تختبر المرأة الحرب بطرق مختلفة، بناء على نوع النزاع وشدته، إضافة إلى أدوارها المتغيرة، ووضعها الاجتماعي، وعلاقاتها. على سبيل المثال، في أثناء حرب عام 2011 في ليبيا، ربما كان عامل بنغالي زائر يملك من المال ليهرب من حرب المدن أقلّ مما تملك امرأة ليبية من الطبقة الوسطى تمكنت عائلتها من المضيّ بسيارتها إلى الحدود؛ ومع ذلك فربما تعرضت لخطر خاص متمثل بالهجوم عليها نتيجة إثنيتها أو ارتباطها السياسي. لكن، على الرغم من تلك الاختلافات، عانت النساء من عدد من المخاطر المشتركة. يحدد هذا الفصل تلك المخاطر وما تعنيه على المديين القريب والبعيد للمرأة ومجتمعها. نبدأ الفصل بدراسة العنف الجنسي- باعتباره يمثل تهديداً جدياً لصحة النساء والفتيات ورفاههن؛ ويعتبر مدمراً للثقافات والمجتمعات؛ وباعتباره قضية من قضايا السلام والأمن. وسنصف أيضاً الاهتمام العالمي المتزايد بالعنف الجنسي في الحروب، وما يرافقه من تطور في سياسات الاستجابة والوقاية ضمن الجماعات الدولية المعنية بالصحة وحقوق الإنسان والأمن. وسنلخص أيضاً بعض أصعب تحديات فهم العنف الجنسي والرد عليه. ثم يستعرض الفصل بعض الأخطار الصحية المهمة الأخرى التي تطول المرأة خلال الحرب، ولا سيما أخطار الصحة الإنجابية.

العنف الجنسي خلال الحرب:
مشكلة قديمة موضع اهتمام معاصر

«لم أسمع بحياتي، ولم أقرأ عن مثل هذه الوحشية. اغتصاب! اغتصاب! اغتصاب! نقدّر أن هناك ما لا يقل عن 1000 حالة في الليل وحالات عديدة في النهار. وفي حال المقاومة، ثمة طعنة بحربة أو رصاصة. تمكّنّا من توثيق مئات الحالات يومياً...».

من مذكرات مبعوث أمريكي إلى نانجينغ في الصين (مكالوم 1937، كما ورد في هو 2000).

«إن الأعمال الوحشية التي عانت منها تلك النسوة تحفل بالشر في أشد أشكاله انحطاطاً... إن الولايات المتحدة تدين تلك الهجمات وكل من يرتكبها ويساعد على ارتكابها. ونحن نقول للعالم إن أولئك الذين يهاجمون السكان المدنيين مستخدمين الاغتصاب المنهجي مذنبون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية».

وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في حديث إلى نساء كونغوليات، 11 آب، 2009 (كلينتون 2009).

«لاقى الاغتصاب خلال الحروب في إفريقيا الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة، إلا أنه ليس مشكلة إفريقية فحسب. صحيح أن النزاعات التي اتسمت بمعدلات اغتصاب عالية بين عامي 1980 و2009 كانت كثيرة في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، إلا أن الثلث فقط من بين الحروب الأهلية الثماني والعشرين التي جرت جنوب الصحراء الكبرى شهد أسوأ معدلات الاغتصاب، بالمقارنة مع نصف الحروب الأهلية التسع التي جرت في أوروبا الشرقية. ولم يخلُ أي جزء من العالم من تلك الآفة».

صحيفة ذا إيكونوميست، «ضحايا الحرب المُغفَلين» (ذا إيكونوميست 2011).

يبدو أن العنف الجنسي ضد النساء خلال الحروب قد وُجد منذ أن بدأ البشر شنَّ الحروب بعضهم ضد البعض الآخر. كانت سوزان براونميللر (Susan Brownmiller)، في كتابها الصادر في عام 1975 بعنوان: ضدّ إرادتنا (Against Our Will)، أول من أورد دليلاً على الاغتصاب في ملاحم هوميروس، وفي كتابات عن الحروب الصليبية، والثورتين الأمريكية والفرنسية، وصولاً إلى حرب فيتنام. في الحقيقة، نُظر إلى تلك القضية على مدى قرون بأنها ظاهرة مؤسفة لكنها محتومة، ولا تستحق الكثير من الاهتمام. ولم يُنظَر إلى عمليات خطف عشرات الآلاف من النساء واغتصابهنّ، في أثناء تقسيم الهند وباكستان في عام 1947، إلا بوصفها «أضراراً جانبية» في ذلك النزاع. وفي عام 1971، حدث اغتصاب عدد أكبر من النساء خلال حرب استقلال بنغلاديش عن باكستان، ومرة أخرى لم يكن هناك سوى القليل من صرخات الاحتجاج في العالم.

لكن التاريخ يبيّن أن الاغتصاب في زمن الحرب ليس بالأمر المحتوم؛ ذلك أنه سائد في بعض الحروب، لكنه ليس كذلك في حروب أخرى. بعض الجماعات المسلحة تتغاضى عن العنف الجنسي، وبعضها لا. وحتى ضمن جماعة مسلحة واحدة، أو وحدة مقاتلة معينة، ثمة مقاتلون يرتكبون العنف الجنسي، وآخرون لا[30]. في الواقع، ثمة أدلة تاريخية أيضاً على عقوبات على من يقوم بالاغتصاب في زمن الحرب، تتراوح بين عقوبة الموت، التي فرضها ريتشارد الثاني ملك إنكلترا على مرتكبي الاغتصاب في عام 1325، وصولاً إلى قيام القوات المسلحة الثورية في كولومبيا بإعدام أفراد منها ارتكبوا الاغتصاب في كولومبيا في عصرنا الحالي (انظر الفصل السابع من هذا الكتاب).

30- أصبحت مسألة التفاوت في درجة شيوع العنف الجنسي المرتبط بالحروب وأسبابه موضع اهتمام متزايد على الصعيد البحثي. راجع على سبيل المثال وود (2006، 2009)، باز وستيرن (2009)، كوهن (2010)، نوردوز (2011).

أما اليوم، فلم يعد القبول الضمني بالعنف الجنسي خلال النزاعات يمثل ردة الفعل المعتادة. إذ تغيرت التصورات تغيّراً كبيراً على مدى العقدين الأخيرين؛ ذلك أن الاغتصاب الممنهج واسع النطاق في دول البلقان، والاعتداء الجنسي على نحو ربع مليون امرأة رواندية أرعب المجتمع الدولي. وبعد ذلك جاءت كوسوفو وتيمور الشرقية وليبيريا وسيراليون ودارفور، التي استخدم العنف الجنسي في جميع نزاعاتها بصورة ممنهجة بوصفه تكتيكاً حربياً. إلا أن التغطية الإعلامية الدولية المعاصرة والمشاركة المتنامية لناشطين من المشاهير قد أسهمتا في رفع الوعي حيال المستويات المرعبة من العنف الجنسي والتعذيب التي عانت منها النساء والفتيات في شرق الكونغو. يتحدث الأمين العام للأمم المتحدة، على نحو متكرر، عن الوضع، وأقامت الحكومة الأمريكية برنامجاً ضخماً للمساعدة الخارجية، وذلك لمساعدة الناجيات من الاغتصاب هناك، ولتعزيز الأمن للنساء (كيلي: 2009). هكذا، بدأ صنّاع السياسات وناشطو حقوق الإنسان ومقدمو الرعاية الصحية والقادة العسكريون والزعماء الدينيون جميعهم بالاهتمام بتلك القضية. وقد أصدر مجلس الأمن قرارات مهمة (انظر المربع النصي 3-1) حول العنف الجنسي خلال الحرب بوصفه قضية من قضايا الأمن، وانخرطت الوكالات الإنسانية في عشرات المبادرات للتوعية حول تلك القضية، على أمل حماية النساء في مناطق الحروب، ووضع نهاية لإفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب.

ولكن، ما المقصود بالعنف الجنسي خلال الحرب بالضبط؟ إذ يمكن أن يعني أموراً عديدة، بناء على نوع النزاع وأنماط العنف التي تمارس فيه. يمكن أن يعني الاغتصاب، سواء أجاء مصادفة، كما يحدث في قرية حيث لا حماية للفتيات، أو عمداً بوصفه تكتيكاً حربياً ممنهجاً، مصمّماً لإضعاف الروح المعنوية لجماعة بأكملها، أو لإرهاب الناس ودفعهم

لترك أرضهم، أو لإذلال الرجال بإثبات أنهم غير قادرين على حماية عائلاتهم. ويمكن أن يعني التعذيب الجنسي، باعتباره وسيلة لترهيب جماعة ما لإخضاعها أو لانتزاع المعلومات. ويمكن أن يعني الاستعباد الجنسي، من مثل اختطاف النساء أو الفتيات وإجبارهن على الطبخ وتقديم خدمات جنسية ضمن جماعات مسلحة غير حكومية، أو اختطاف النساء لإجبارهن على تقديم خدمات جنسية للجنود في الجيوش الحكومية، كما في الحالة المعروفة بـ «نساء المتعة» في الحرب العالمية الثانية (انظر المربع النصّي 3-2). ويمكن أن يعني الاستغلال الجنسي، كالضغط على النساء من أجل مبادلة الجنس بمواد الإغاثة الإنسانية أو بالحماية. ويمكن أن يعني الحمل القسري، باعتباره وسيلة لـ«إضعاف» الأنساب والهوية الإثنية للعدو. ويمكن أن يعني الإجهاض أو التعقيم القسريين لمنع تناسل جماعة معينة من السكان. ويمكن أن يعني الاغتصاب أو التعذيب الجنسي للفتيان والرجال لإذلالهم وكسر روابطهم مع الجماعة أو مع المقاتلين الآخرين[31]. في بعض النزاعات، يمكن أن توجد كل أشكال العنف الجنسي هذه في وقت واحد؛ وفي نزاعات أخرى، يمكن أن تظهر تجليات مختلفة

31- إن موضوع العنف الجنسي الذي يمارَس على الرجال والفتيان خلال الحروب، بالرغم من أنه خارج اهتمامنا في هذا الفصل، إلا أنه يعد مجالاً مهماً للبحث لم يحظَ بما يكفي من الاهتمام على صعيد الأبحاث والمجالات الإنسانية حتى فترة قريبة. ومع ندرة الإحصائيات التي وردت فيها نسب العنف الجنسي الذي يمارس على الرجال والفتيان خلال الحرب، ومع الآثار النفسية والاجتماعية لتلك الممارسات التي تستمر لفترة طويلة، أظهرت بعض الأبحاث والتقارير الإخبارية التي أجريت مؤخراً أن هذه الظاهرة منتشرة بشكل يفوق كل التوقعات. ولقراءة تقارير إخبارية حديثة حول هذا الموضوع، نقترح على سبيل المثال: الجزيرة (2011)، ستور (2011). ولقراءة أبحاث اهتمت بهذا الموضوع، ننصحكم بقراءة بحث كاربنتر (2006 ب) على سبيل المثال، سيفاكوماران (2007)، روسيل (2008)، جونسون وآخرون (2010).

في مراحل النزاع المختلفة. وعلى الرغم من أنه ليس كل نزاع يتضمن عنفاً جنسياً واسع الانتشار، فإن الكثير منها يتضمن. ويمكن لديناميكية العنف الجنسي نفسها أن تطيل أمد النزاع فعلياً، لأنها تمسّ الأفكار ذات الأهمية الكبيرة حول شرف العائلة واستقامتها، وغالباً ما تؤدي إلى انطلاق حلقات من الثأر والانتقام.

المربع النصي 3-1:
قرارات مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن[32]

لقد تبنّى مجلس الأمن منذ شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2000، خمسة قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي حين تناول القرار الأول - رقم 1325 - مجموعة من القضايا بدءاً من العنف الجنسي إلى منح النساء دوراً أكثر تكافؤاً مع دور الرجال في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنع النزاعات وحلّها، وفي عمليات السلام، وبناء السلام، وفي الحكم أيضاً، فإن ثلاثة من القرارات التي أعقبت القرار الأول ركزت على العنف الجنسي. ويربط قرار سادس، هو القرار رقم 1983 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، بين الجهود المبذولة لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة والحملات المناهضة للعنف الجنسي والمطالبة بحقوق المرأة.

- كان القرار رقم 1325 (2000) أول قرار صادر عن مجلس الأمن يربط النساء بجدول أعمال السلام والأمن. وهو يعترف بأن النساء

32 - نُقلت هذه المادة من الموقع: www.womenwarpeace.org، وكذلك من موقع: www.unwomen.org (وقد سُجِّل الدخول إلى هذين الموقعين لآخر مرة في شباط من عام 2012).

يتأثرن بالنزاع أكثر من غيرهن، ويدعو إلى مشاركتهن الفعالة على كل مستويات اتخاذ القرار بشأن منع النزاعات، وحلّها، وفي عمليات السلام، وإرساء حالة السلم بعد النزاع، وكذلك لمشاركتهن في الحكم. كما دعا هذا القرار أيضاً إلى حماية المرأة بشكل فعّال، من العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر في بيئات النزاع، ودعا أيضاً إلى دمج المنظور الجندري في كل نواحي عمليات السلام، وإلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

- كان القرار رقم 1820(2008) أول قرار صادر عن مجلس الأمن يعترف بالعنف الجنسي في النزاع المسلح على أنه قضية تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وهو يدعو جميع الأطراف المسلحة إلى وقف ممارسة العنف الجنسي ضد المدنيين لتحقيق غايات سياسية أو عسكرية، ويدعو سائر الأطراف في نزاع ما إلى الحيلولة دون إفلات مرتكبي العنف الجنسي من العقاب، وتأمين حماية فعالة للمدنيين. ويطالب أيضاً الأمم المتحدة وعمليات السلام بوضع آليات لمنع العنف الجنسي والاستجابة له، وبضمن ذلك تدريب العاملين، وتوظيف المزيد من النساء في عمليات السلام، وتنفيذ السياسات بلا تسامح وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية.
- القرار رقم 1888 (2009) يدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1820 عبر وضع آليات دعم فعالة. وهو يدعو إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام لتنسيق جهود الأمم المتحدة لمعالجة العنف الجنسي في النزاعات، وكذلك إلى إيفاد فريق خبراء على وجه السرعة للوقوف على الحالات التي تشكل مصدر قلق. ويدعو القرار أيضاً إلى إدخال قضية العنف الجنسي في مفاوضات السلام،

وتطوير نهج لمعالجة آثار العنف الجنسي، وتحسين الرقابة وعملية رفع التقارير حول النزعات التي تسود أي نزاع، وكذلك حول مرتكبي تلك العمليات.

- القرار رقم 1889 (2009) يعالج العوائق التي تقف في وجه مشاركة المرأة في عمليات السلام وبناء السلام، كما ورد في قرار مجلس الأمن رقم 1325. ويدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يرفع إلى مجلس الأمن مجموعة من المؤشرات لاعتمادها على المستوى العالمي لتتبّع تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325.
- القرار رقم 1960 (2010) يوفر نظام مساءلة لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 1820 و1888. ويفوّض الأمين العام بأن يدرج في مرفقات بالتقارير السنوية قوائم بالأطراف التي يوجد من الأسباب ما يكفي للاشتباه في ارتكابها أعمال العنف الجنسي أو اعتبارها مسؤولة عنها في حالات النزاع المدرجة على جدول أعمال المجلس. ويمكن أن تتخذ لجان الجزاءات ذات الصلة إجراءات ضد الأطراف المدرجة على تلك القائمة. ويدعو القرار أيضاً إلى إنشاء ترتيبات للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي في النزاعات المسلحة.
- القرار رقم 1983 (2011) يعتمد على أول إجراء اتخذه مجلس الأمن بشأن مرض الإيدز، أي القرار رقم 1308 (2000). فهو يعالج برامج الإيدز ضمن عمليات حفظ السلام في سياق إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح من الجيش وعمليات إعادة الدمج، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والفتيات. ويدعو إلى ربط الجهود الرامية لمكافحة مرض الإيدز بالحملات المناهضة للعنف الجنسي والمطالبة بحقوق المرأة.

المربع النصي 3-2:

العبودية الجنسية: «نساء المتعة» في الحرب العالمية الثانية

في أثناء الحرب العالمية الثانية اختطف الجيش الإمبراطوري الياباني آلاف النساء من الصين وكوريا والفيليبين، وحبسهن في حالة من العبودية الجنسية في مخيمات لخدمة الجنود اليابانيين. ومع ذلك لم تشمل المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى، التي انعقدت في عام 1946 للتحقيق في جرائم الحرب وإصدار أحكام فيها، ذلك الانتهاك. وعلى مدى خمسين سنة تقريباً، لم تحظَ الناجيات من «نساء المتعة» بأي اعتراف رسمي بالجرائم التي ارتكبت بحقهن. لكن، في عام 2001، أدت حملة استمرت عشر سنوات، قام بها المجتمع المدني في دول حول العالم، إلى إقامة محكمة دولية نسائية بشأن جرائم الحرب الخاصة بالاسترقاق الجنسي الذي اقترفه الجيش الياباني، جمعت شهادات من الناجيات ومن ضباط الجيش السابقين وغيرهم، وأثبتت أن استعباد النساء كان سياسة منسقة من الحكومة اليابانية وأنه انتهاك للقانون الدولي. أوصى الحكم بأن تعترف اليابان رسمياً بمسؤوليتها وأن تعوّض الناجيات. هذه القضية مهمة لأنها أدخلت لغة العبودية الجنسية إلى المداولات القانونية اللاحقة حول السلوك الجنائي الدولي وقانون الحرب. لكنها حظيت بالشهرة أيضاً لأنها منحت أخيراً أولئك اللواتي عانين إحساساً بالعدالة.

القانون الدولي

يطبّق القانون الإنساني الدولي في حالات النزاع المسلح لحماية الناس ولتنظيم وسائل الحرب. أهم تلك القوانين هو ما يُعرَف باتفاقيات جنيف

لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية[33]. وهذه الاتفاقيات ملزمة لكل من الحكومات والأطراف غير الحكومية، وتتطلب أنه يتعين على الأطراف الداخلة في نزاع مسلح أن يميّزوا بين المدنيين والمقاتلين، وأن يتخذوا احتياطات لحماية المدنيين. تتفق اتفاقيات جنيف على الوضع الخاص للنساء والحماية المتعلقة بدورهن في إنجاب الأطفال وحاجتهن إلى الخصوصية، وهي كذلك تحظر العنف الجنسي الذي بات يعتبر جريمة حرب. إلا أن أول محاكمات لعمليات اغتصاب على أنها جريمة حرب لم تتم إلا بعد إنشاء المحاكم الدولية عقب الحروب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا[34]. إن النص المحدد على العنف الجنسي في القانون الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كان محطة بارزة على طريق الاعتراف بالاغتصاب على أنه جريمة جسيمة (إينغل: 2005). في عام 1996، أصدرت المحكمة الدولية حول يوغوسلافيا السابقة أول لائحة اتهام جنائية دولية بخصوص العنف الجنسي ضد النساء. وفي الوقت ذاته تقريباً، شملت المحكمة الجنائية الدولية حول رواندا

33- تمثل اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها معاهدات حول معاملة المدنيين وأسرى الحروب (POWs) والجرحى والمرضى من الجنود وغيرهم من الفئات أثناء «سائر حالات الحرب المعلنة أو أي نزاع مسلح آخر» (اتفاقيات جنيف، المادة الثانية، 1949)، وإن أشهر ما يميز هذه الاتفاقيات هو شروطها حول حماية تلك الفئات من أي معاملة غير إنسانية، ويشمل ذلك: «الهجوم، والإعدام بدون محاكمة، والتعذيب، والتعدي على الكرامة الشخصية» (اتفاقيات جنيف، المادة الثالثة، 1949). لمزيد من المعلومات والروابط حول النص الكامل لتلك الاتفاقيات والبروتوكولات راجع: http://topics.law.cornell.edu/wex/geneva_conventions (سُجِّل الدخول إلى الموقع في شهر شباط من عام 2012).

34- لمزيد من المعلومات حول المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) والمحكمة الجنائية الدولية المختصة برواندا (ICTR) راجع كامبانارو (2001).

الاغتصاب والتعذيب لأول مرة ضمن «الجرائم ضد الإنسانية»، وهو مصطلح استخدم لأول مرة في اتفاقية لاهاي لعام 1907.[35] وكذلك طرح الاغتصاب الجماعي لأول مرة بوصفه أحد عوامل الإبادة الجماعية في المحكمة الجنائية الدولية المختصة برواندا، وذلك عندما حكم القاضي بأن العنف الجنسي يمكن أن يشكل إبادة جماعية إذا ارتكب بنيّة تدمير جماعة معينة كلياً أو جزئياً. وفي محاكمة عمدة قرية صغيرة اسمه جان-بول آكيسيو؛ لاحظت المحكمة أن اغتصاب نساء التوتسي لم يؤدِّ فقط إلى تدميرهن بدنياً ونفسياً، على المستوى الفردي، بل وإلى تدمير عائلاتهن ومجتمعاتهن[36].

وفوق ذلك، صنّفت المحكمة الجنائية الدولية، التي تأسست في عام 1998، والتي أصبحت سلطتها نافذة في عام 2002، الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على أنه جرائم دولية، ووضعت إجراءات خاصة لحماية الضحايا والشهود في أثناء المحاكمات (بارك: 2007). في أثناء تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، لم يكن محتوماً أن يشمل ما يعرف بنظام روما الأساسي (الذي أنشأ المحكمة) الاهتمام بالاغتصاب، غير أن جماعات نسائية من مختلف بقاع العالم نظمت حملة مناصرة عالمية ناجحة لضمان قيام المحكمة بملاحقة الجرائم الجنسية وحماية من يدلي بشهادته فيها.

على الرغم من أن القانون الدولي اليوم واضح جداً في إعلانه الاغتصاب في أثناء الحرب جريمة جسيمة، فإن تطبيق ذلك القانون

35- تشير اتفاقيات لاهاي إلى معاهدتين دوليتين ظهرت الأولى منهما عام 1899 والثانية عام 1907. وتمثل هاتان المعاهدتان بعضاً من أوائل الجهود التي بُذلت لتطوير قوانين الحرب ولتحديد جرائمها.

36- للوصول إلى نسخ عن سائر الجلسات ومجرياتها ووثائقها، راجع الموقع الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية المختصة برواندا على: www.unictr.org.

لايزال إلى حد بعيد غير مضمون. كذلك، لا يحتل القلق بشأن القانون الدولي موقع الصدارة في أذهان المقاتلين أو قادتهم، ولم توافق جميع الدول على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. فمثلاً، لم توقع الولايات المتحدة عليها. وهناك دول أخرى موقعة على المحكمة، لكنها لم تلتزم دوماً بقرارتها؛ فمثلاً، لم يعترف السودان بشرعية اتهام المحكمة الجنائية الدولية للرئيس عمر البشير، ورفضت دول الجوار التي زارها تسليمه. ويشعر العديد من أعضاء الاتحاد الأفريقي بأن المحكمة الجنائية الدولية قد ركزت على القادة الأفارقة على نحو مجحف، على الرغم من الانتهاكات المماثلة في مناطق أخرى.

في حين تبدو دول عديدة، خرجت لتوها من حرب كان الاغتصاب فيها سائداً (البوسنة مثلاً)، وكأنها تريد أن تنكر وجوده، فإن دولاً أخرى أدركت أنه لا بد من التعامل معه بصراحة كجزء من عملية التعافي وبناء السلام. حكمت المحكمة الخاصة بسيراليون -التي تأسست عقب الحرب لملاحقة الفظاعات التي ارتكبت فيها- في عام 2008 بأن اختطاف النساء والفتيات ضمن ما يعرف بـ«السبايا» للمقاتلين كان جريمة ضد الإنسانية. وفي ليبيريا، أسّست محكمة خاصة لمعالجة المستويات المرتفعة والمستمرة من العنف ضد النساء، وتضمنت بنداً يمكّن الناجيات من الشهادة دون أن يراهنّ المتهمون بارتكاب تلك الجرائم.

وتؤمّن صكوك واتفاقيات أخرى، ينظر إليها على أنها «قوانين ناعمة»، أساساً لحقوق النساء والفتيات بالحماية من العنف الجنسي. الأبرز بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979، التي تشمل العنف على أساس الجندر على أنه شكل من أشكال التمييز. وينص إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993) على حظر خاص لتشكيلة واسعة من أنواع العنف ضد المرأة، وبضمن ذلك الاغتصاب

والاعتداء الجنسي، والاتّجار بالنساء، وختان الإناث. وعلى الرغم من أن الاتفاقية والإعلان غير ملزمين قانونياً، فإنهما يمثلان قاعدة أخلاقية متينة لمساءلة الدول الموقّعة عليهما. في عام 1994، أنشأت الأمم المتحدة منصب المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، ليراقب تنفيذ هذين الصكّين. أما ما أولي من اهتمام مؤخراً لقضية العنف الجنسي على جدول أعمال مجلس الأمن (انظر المربع النصي 3-1) فقد حسّن تحسيناً كبيراً الوعي بالمشكلة، ووضع آليات جديدة للإبلاغ والمساءلة. لكن يبقى علينا أن نرى التأثير الذي سيكون لذلك في حيوات أولئك اللواتي يتحولن إلى ضحايا كل يوم في أنحاء العالم.

محاولة لشرح تفشّي العنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة

إن كلاً من منع العنف الجنسي في أثناء النزاع وتقديم رعاية ملائمة للناجين منه يتطلبان فهماً سليماً لأسباب العنف الجنسي في أثناء النزاع ونتائجه. إذ من المستحيل، في أي نزاع، أن نفهم العنف الجنسي في أثناء النزاع فهماً تاماً دون الاهتمام عن كثب بالتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعين والمجندر للسياق الذي ظهر النزاع فيه. وفي الوقت ذاته، يبدو أن المستوى الحاد من تفشّي العنف الجنسي عبر النزاعات يستدعي القيام بتحليل نظري أوسع لأسسه وركائزه. وفي السنوات الأخيرة، سعى كثير من الدارسين والباحثين إلى تقديم تفسيرات للعنف الجنسي في زمن الحرب. فقد حاول بعضهم تقديم شروحات عالمية، بينما ركز آخرون على أنواع محددة من بيئات النزاع. وفي بعض الحالات، تتداخل تحليلاتهم مع تحليلات البعض الآخر، أو تكملها، وأحياناً تتناقض معها وتنافسها، ويعود ذلك في جزء منه إلى أن تلك الشروحات مأخوذة من فروع دراسية مختلفة، وتستخدم منهجيات مختلفة جداً. في محاولة

لتبسيط مجموعة من النظريات التي تبدو مربكة أحياناً، فإننا نلخص أدناه بعض المدارس الفكرية، مع التنبيه إلى أنه، في معظم النزاعات، توجد عوامل عديدة مؤثرة، ولا يوجد شرح واحد ملائم لها جميعاً.

الاعتداء الجنسي الذي تحرّكه دوافع بيولوجية

الفكرة الشعبية التي سادت طويلاً عن الاغتصاب باعتباره منتجاً ثانوياً حتمياً من منتجات الحرب غالباً ما تعكس النظرية التي ترى أن الاعتداء الجنسي أمر بيولوجي، أي شيء داخل في تركيبة ذكور الأنواع، وأن الرقابة الاجتماعية والمحرمات الثقافية هما فقط ما يكبح هذا الدافع في زمن السلم.[37] بحسب وجهة النظر هذه يؤدي انهيار الضوابط الاجتماعية في حالة النزاع الفوضوية إلى ازدياد عدد حالات الاغتصاب. وفي حين قد يروق التبسيط والحتمية البيولوجية الكامنان في هذه الفكرة للبعض، فإنها تعجز عن شرح تلك الظاهرة شرحاً وافياً. إذ لا تقدم أيَّ شيء يساعدنا على فهم الاستخدام المتعمد والمنظم للاغتصاب بوصفه سلاحاً في الحرب. ولا يمكنها أن تشرح لنا لماذا تتفاوت مستويات العنف الجنسي إلى هذ الحد مع اختلاف الأزمان والأماكن وأنواع النزاع؛ أو لماذا، مثلاً، لم تتورط الجماعات المتمردة في سريلانكا وإريتريا وغواتيمالا والسلفادور بالعنف الجنسي، في حين تورطت به الجيوش الحكومية في تلك النزاعات ذاتها؟ وهي لا تساعدنا في فهم لماذا تُستهدَف مجموعة ما بالاغتصاب دون مجموعة أخرى. ولا لماذا تحجم أغلبية كبيرة من الرجال عن الاغتصاب، حتى في الحالات التي لا تفرض فيها عقوبات على ذلك. باختصار، هذا التفسير لا يفيدنا في فهم تعقيدات هذه القضية.

37- راجع غوتشيل (2004) للاطلاع على رأي مؤيد للتفسير الحيوي- الاجتماعي لعملية الاغتصاب خلال فترة الحرب.

يركز بعض المحللين في تفسيرهم للعنف الجنسي خلال الحرب على العلاقات الجندرية البطريركية[38]. تتسم الثقافات البطريركية بكرهها للنساء، وبالنظر إلى النساء على أنهن ملك للرجال، وبخضوع المرأة التام داخل العائلة؛ ومقابل ذلك الخضوع، يفترض أن تحصل المرأة على حماية ذكور العائلة. في هذا التحليل، يؤدي الاعتقاد بأن النساء أدنى منزلة من الرجال، وبأنهن يجب أن يخضعن لهم، إلى أن يشعر الرجال بأن من حقهم اغتصاب النساء. علاوة على ذلك، فإن النظرة البطريركية إلى المرأة على أنها ملك الرجل تعزز فكرة أن الاغتصاب جزء من غنائم الحرب المشروعة: إذ يُنظَر إلى الرابحين بأن لهم الحق في أن «يأخذوا» نساء أعدائهم، تماماً مثلما يسلبون الممتلكات الأخرى.

وفي حين يمكن أن يسلط هذان التفسيران الضوء على الاغتصاب الذي يحدث حين تسنح الفرصة، فإن الاستخدام المنظم للاغتصاب بوصفه تكتيكاً حربياً يمكن أيضاً أن ينظر إليه على أنه يستمد قوته من البيئات الجندرية البطريركية. بما أن جانباً مهماً من الأدوار الذكرية البطريركية يتمثل بحماية الرجال لنسائهم، يمكن استخدام الهجوم على نساء العدو بوصفه هجوماً «بالوكالة» على رجال العدو، ودليلاً توضيحياً على ضعف هؤلاء الرجال وذلّهم وتجريدهم من رجولتهم. بعبارة أخرى، إن اغتصاب النساء لا يتخذ هذا المعنى المحدد (باعتباره سلاحاً ضد الرجال) إلا ضمن سياق من العلاقات الجندرية البطريركية. على الرغم من أن البطريركية، بهذا المعنى، تبدو وكأنها تقدم لنا أفكاراً مفيدة لفهم بعض أنواع الاغتصاب خلال الحروب، فإنها لا يمكن أن تفسر لنا الاختلافات؛ لأن البطريركية هي، وإلى حد بعيد، النمط السائد من العلاقات الجندرية

38- راجع براونميللر (1975) للاطلاع على نص أساسي يعمل على نشر هذا التحليل.

في العالم، وبضمن ذلك معظم حالات النزاع، فإنها لا تستطيع، بذاتها، أن تفسر تفشّي الاغتصاب في زمن الحرب وأنماطه المختلفة جداً.

العسكرة

تربط مدرسة فكرية أخرى العنف الجنسي بالعسكرة ذاتها. إذ في سائر الثقافات، ينشأ الناس اجتماعياً على قبول الآخرين وحل النزاعات اليومية بطريقة غير عنيفة، وثمة محرمات قوية على العنف المفرط، ولا سيما ذاك الذي يزهق الأرواح. إلا أن تلك القيم والسلوكيات تتناقض مع أهداف جيش أو مجموعة متمردة في وقت الحرب، حيث لا يعتبر الجرح أو القتل مقبولاً وحسب، بل ومصدر إعجاب أيضاً أحياناً. هكذا، تعيد معظم الجماعات المسلحة تنشئة أفرادها اجتماعياً، على نحو تحطم فيه قصداً المواقف والسلوكيات المدنية، لتغرس مكانها القيم والقناعات والمواقف المطلوبة للقتال. لهذا لا بد من تغيير الأفكار القديمة حول المستويات المقبولة من العنف؛ إذ لا ينبغي أن يكون المقاتلون مستعدين للمخاطرة بحياتهم فحسب، بل وللقتل أيضاً. يجب أن تطمس الهويات القديمة، وأن تخلق مكانها هوية الجندي أو المقاتل الجديدة. على مر الزمن، وفي مختلف بقاع العالم، كان المقاتلون في أغلبيتهم الكاسحة ذكوراً، وكانت عملية إعادة التنشئة الاجتماعية تتم، في جزء منها، عبر تكوين هويات «مفرطة في ذكوريتها»، مبرزةً سمات العدوانية والتنافسية وكراهية النساء والعنف والسيطرة.

ثمة استراتيجية شائعة أخرى لدفع المقاتلين إلى المخاطرة بحياتهم، والاستعداد لإزهاق أرواح الآخرين، تتمثل بتصوير العدو دائماً على أنه أدنى من إنسان وأنه يمثل خطراً على المجتمع و/ أو الثقافة و/ أو الدين و/ أو الأمة. إن تصوير العدو على أنه خطر يمكّن المقاتلين من تبرير العنف

بوصفه فعل دفاع عن النفس أو حماية، وتجريد العدو من إنسانيته يساعد الجنود على التغلب على أي إحساس بتأنيب الضمير حيال ذلك العنف.

جانب آخر مهم من جوانب التدريب العسكري هو خلق روح التضامن والولاء ضمن الجماعة. إذ يقاد المقاتلون لتكون الرابطة فيما بينهم قوية جداً ويتعلموا أن ولاءهم الأسمى يجب أن يكون لوحدتهم؛ وهذا يعزز قوة ضغط الزملاء وتضامن الجماعة، إضافة إلى استعداد المقاتل للقتل لحماية رفاقه. هكذا يمكن لتضامن الجماعة الذي يتمتع بقيمة كبيرة في الثقافة العسكرية أن يؤدي دوراً إشكالياً. إذ يمكن لضغط الزملاء أن يجعل سائر المجموعة تتبع قيادة عدد قليل من أعضائها، ولا سيما حين يترجم الرفض على أن صاحبه «ليس رجلاً حقيقياً»، فإن الدوافع السيئة لدى قلّة من الأفراد يمكن أن تؤدي إلى الاغتصاب الجماعي والعنف. حتى حين تفرض عقوبات على سلوك من ذلك القبيل، فإن الولاء للجماعة يمكن أن يؤدي إلى عدم الإبلاغ عن الزملاء الذين يخرقون القواعد.

تتحقق سائر جوانب العسكرة هذه -إعادة تعريف العنف على أنه شيء مقبول، بل ومرغوب، وتجريد العدو من إنسانيته، وإنشاء روابط متينة بين أفراد الجماعة- من خلال عمليات مجندرة، ويمكن أن تتجلى جميعاً في عنف جنسي إذا سنحت ظروف مناسبة. يبدو مزيج العوامل هذا مهماً لفهم العنف الجنسي في زمن الحرب، بل يمكن أن يعتبر أفضل تفسير، على سبيل المثال، لمهاجمة النساء في تيمور الشرقية، بعد التصويت من أجل الاستقلال في عام 1999، كانت الميليشيات الإندونيسية غاضبة عند جلائها بسبب إحساسها بذلّ الهزيمة، فكانت الاغتصابات آخر محاولة للتنفيس عن غضبها، ولإظهار ازدرائها للتيموريين (بويل: 2006).

مع ذلك، للتفسير على أساس العسكرة حدود. إذ في حين هناك جوانب متعددة في العسكرة يمكن أن تفضي إلى العنف الجنسي

والإفلات من العقاب، هناك جيوش وجماعات ثورية لا تتورط في سلوك كهذا، ولا تتساهل معه، وتعاقب مرتكبيه، ويعتبر احترامها المدنيين قيمة دافعة، أو على الأقل، استراتيجية لاكتساب الدعم السياسي من المجتمع. من الواضح إذاً أن العسكرة لا تستطيع، بذاتها، أن تفسّر تفاوت مستويات العنف الجنسي خلال النزاع المسلح؛ لهذا، يجب أن ندرس ديناميكيات تاريخية واجتماعية وثقافية أخرى.

الاغتصاب بوصفه استراتيجية حربية

ركزنا، حتى الآن، أساساً على الدوافع والمواقف والهويات المنشأة، وعلى عمليات العسكرة التي يمكن أن ينجم عنها عنف جنسي. إلا أن هذه الدوافع الفردية أو الجمعية ليست عموماً ما يحوّل الاغتصاب إلى استراتيجية فعلية للحرب. ذلك أن ما حدث في دول البلقان ورواندا لم يكن مجرد أفعال مبنية على دوافع جمعية أو فردية، بل الاستخدام المقصود والمتعمد للعنف الجنسي الجماعي بوصفه استراتيجية حربية (ألين: 1996). إذ في تلك النزاعات وغيرها، استخدم الاغتصاب على نحو متعمد لترهيب الجماعات المدنية وإضعاف روحها المعنوية في محاولة للضغط عليها للتوقف عن دعم الجماعات المتنافسة، أو لإجبارها على إخلاء منطقة ما. يمكن أن يكون الاغتصاب العام والواسع النطاق وسيلة ناجعة للغاية لإجلاء سكان منطقة ما، حين يكون الهدف المطالبة بالحق في تلك المنطقة. يبدو هذا وكأنه أحد العوامل المحركة في ارتكاب العنف الجنسي الواسع في شرقي الكونغو، وكان، بالدليل القاطع، جزءاً من استراتيجية القوات العسكرية الليبية ضد الثوار الليبيين أيضاً.

إلا أن هناك ارتباطاً أكبر من ذلك بين الاغتصاب الجماعي والنزاعات المرتبطة بشدة بجماعة مشتركة أو القائمة على أساس إثني؛ حيث لا

تعود الحرب بين جماعات من المقاتلين المسلحين، بل تُشن تحديداً على السكان المدنيين من جماعة العدو المكروهة[39]. في تلك الحالات يصبح الاغتصاب لا مجرد عنف ضد فرد معين، بل يصبح كذلك فعلاً شديد الرمزية ضد مجموعة بأكملها، يخطَّط له ويغَضّ النظر عنه ضمن مجموعات من القوات المسلحة، وليس فعلاً يمارسه فرد أو مجموعة صغيرة من المقاتلين. تفضي تلك الحالات إلى اغتصابات على يد عصابات أو اغتصاب متعمد على مرأى من الناس. كان اغتصاب آلاف النساء الهنديات والباكستانيات خلال حرب التقسيم في عام 1947 وكأنه تكتيك من تكتيكات الحرب -الهدف منه إضعاف الروح المعنوية لشعب بأكمله ومعاقبته وإذلاله- وكذلك ضمانُ عدم عودة أولئك الذين هربوا من المنطقة مطلقاً. وبما أن الأمر ذاته تكرر في عام 1971 حين انفصلت بنغلاديش عن باكستان، فإنه تبقى هناك نظرية واحدة ترى أن الاغتصاب قد يتفشّى، على نحو خاص، خلال النزاعات الإثنية التي تنطوي على تقسيم فعلي لمنطقة؛ وهو بذلك نوع من أنواع العنف الذي يهدف إلى ضمان أن الانفصال لا عودة عنه (هايدن: 2000).

الاغتصاب باعتباره «تطهيراً عرقياً»

في الحالات التي تكون فيها المنافسة الإثنية والعداء على أشدهما؛ يتخذ الاغتصاب بعداً آخر، فهو يستخدم أداة من أدوات «التطهير الإثني». خلال حرب البلقان، كان الصرب يغتصبون، على نحو متكرر، النساء البوسنيات الأسيرات في «مخيمات الاغتصاب» الشهيرة، إلى أن يحملن، ثم يحتجزونهن إلى أن تفوتهن فرصة الإجهاض. كان الهدف إجبارهن على حمل أطفال ذوي إثنية مختلطة، وبذلك يضعفون الأنساب ويدمرون

39- راجع أيضاً على سبيل المثال: ألين (1996) ولينينغ وجينجيريتش (2004).

الهوية الإثنية البوسنية. حقق الاغتصاب الممنهج هدفين عسكريين في آن واحد: إذلال العدو والتدمير الإثني (انظر، على سبيل المثال، ألين: 1996، فيشر: 1996، سالزمان: 1998، لينتين: 1999). ولا شك في أن الإبادة الجماعية في رواندا تمثل هذه الاستراتيجية بأبشع صورها؛ حيث اغتصبت آلاف النساء التوتسيات على يد المهاجمين الهوتو، وكثيراً ما كان الاغتصاب يجري على يد عصابات، وأحياناً قام به رجال يحملون فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك بهدف نقل المرض للضحايا، وكان كل ذلك جزءاً من هدف واضح يتمثل بإبادة شعب برمته. هكذا أصبح القانون الدولي ينظر إلى استخدام الاغتصاب على نطاق واسع بوصفه استراتيجية للتطهير الإثني على أنه دليل ممكن على الإبادة الجماعية (راجع النقاش السابق حول المحكمة الجنائية الدولية المختصة برواندا).

يرتبط استخدام الاغتصاب استراتيجيةً للتطهير الإثني ارتباطاً واضحاً بنقاشنا السابق للثقافة البطريركية. حيث يحدث الاغتصاب، بوصفه جزءاً من التطهير الإثني، في المجتمعات التي ينظر فيها إلى قيمة المرأة أساساً من حيث دورها الإنجابي، بوصفها حاملة الثقافة، وحيث سيطرة الرجل على السلطة الإنجابية في عائلته محورية لحماية شرف العائلة والجماعة الأوسع. في تلك المجتمعات، تهاجَم نساء «العدو»، ويُستهدَفن بالضبط لأنهن يمثلن شرف الجماعة، ويعدن إنتاج الثقافة. علاوة على ذلك، بما أن هوية الطفل الإثنية في مجتمع بطريركي تتحدد بإثنية أبيه، فإن الطفل الذي أبوه مهاجم من جماعة أخرى، سينتمي إلى جماعة المهاجم، وليس إلى جماعة الأم، وهكذا يخلق الحمل أزمة اجتماعية وثقافية لجماعتها بأكملها. في تلك النظم الثقافية، لا ينظر إلى الطفل، الذي يأتي نتيجة الاغتصاب على يد العدو، على أنه تذكير دائم بإهانة الجماعة فحسب، بل أيضاً على أنه «عدو في البيت» بفعل الأبوّة. لذا، لا عجب أن تحاول

النسوة في معظم تلك الحالات أن يجهضن. وإذا ولدت امرأة مغتصبة طفلاً، فليس نادراً أن يُهجَر أو يهمَل عقب ولادته، وليس نادراً أن توصم الأم والطفل بالعار، وأن يُنبَذا من جماعتها[40].

العنف الأسري

إن الاستخدام المتعمد للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بوصفها تكتيكات حربية هو أمر فظيع على نحو خاص، ولهذا حظي عن جدارة بكثير من الاهتمام العام. لكن من المهم أن نتذكر أن أكثر أشكال العنف ضد المرأة تفشياً في مختلف بقاع العالم، سواء وقت السلم أم في وقت الحرب، هو العنف الأسري[41]. بداية، يبدو أن ضغوط النزاع الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في حالات النزوح وفقدان مصدر الرزق، يمكن أن تزيد من احتمالات مختلف أشكال العنف الأسري. في فلسطين، مثلاً، حدثت زيادة ملحوظة في حالات العنف الأسري في فترات اشتداد التوتر في الأراضي المحتلة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2005 ب، ص١ و10، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة 2010، الانتفاضة الإلكترونية 2010). كذلك جرى توثيق أنماط مشابهة في مناطق أخرى كثيرة من العالم.

في عديد من النزاعات المسلحة، حين يمضي الرجال بعيداً للقتال، تتغير الأدوار الجندرية. تبدأ النساء بالاضطلاع بمسؤوليات اقتصادية واجتماعية أكبر، وقد يشمل ذلك أحياناً أدواراً تعتبر محظورة على

40- أجرى شارلي كاربنتر بحثاً موسعاً حول تلك اللعنة التي تصيب هؤلاء الأطفال، لذا يمكنك أن تراجع مثلاً كاربنتر (2000 & بدون تاريخ).

41- راجع على سبيل المثال فريدمان (1992)، أسطة وفارفر وزين (2008)، آنا وبراير (2010).

المرأة في الظروف الطبيعية. في الواقع، جرى تمكين النساء في بلدان عديدة نتيجة غياب الرجال في مجتمعاتهن. يمكن أن تكون لذلك فوائد إيجابية للجميع على المدى البعيد. إلا أنه يمكن أيضاً أن يصبح مشكلة للعلاقات بين الرجال والنساء عندما يعود الرجال إلى مجتمعاتهم بعد أن ينتهي النزاع، أو عندما ينهون خدمتهم العسكرية. هكذا، ارتفعت معدلات العنف الأسري في تيمور الشرقية، على سبيل المثال، بعد الحرب ارتفاعاً كبيراً عندما عاد الرجال ليجدوا أنفسهم بلا عمل، وليجدوا زوجاتهم أو أخواتهم يتخذن القرارات المتعلقة بالعائلة. وهكذا، كان للوضع المحبط من حيث التشغيل، مترافقاً مع ردود الفعل العنيفة التي تطورت عند الرجال خلال السنوات العديدة التي قضوها مقاتلين في حرب الاستقلال، عواقب سلبية على المرأة (صندوق الأمم المتحدة للسكان: 2005 ج؛ الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية: 2008). وكان على الدولة المستقلة حديثاً أن تعمل بسرعة على إعداد تدريب خاص لقوات الشرطة للتعامل مع العنف الأسري، وبضمن ذلك الاغتصاب (تقرير الأمين العام: 2002؛ وحدة الأشخاص المعرضين للعنف التابعة لشرطة تيمور الشرقية وآخرون: 2002). كذلك تحولت مستويات العنف الأسري داخل عائلات الجنود الأمريكيين العائدين من العراق وأفغانستان إلى قضية خطيرة للجيش الأمريكي (مارشال، بانوزيو، تافت: 2005).

وفي حين يمكن أن يتضمن العنف الأسري العنف الجنسي، ثمة أيضاً دافع غريب، وربما مفاجئ، للاغتصاب الزوجي في سياق الحرب، ألا وهو إجبار الزوجة أو الشريكة على الحمل رغماً عنها. تشير دراسة أجريت في جنوب السودان إلى النساء اللواتي «يخشين الاغتصاب على يد المليشيا، وعلى يد الرجال الذين يوزعون المساعدات مقابل الجنس، وعلى يد أزواجهن الذين يطالبونهن بتعويض الأبناء الذين ماتوا...»

(ماكلين: 2004). عامل «التعويض» هذا مهم أهمية خاصة في بيئات ما بعد النزاع، حيث يمكن أن يكون لدى الجماعات دافع لزيادة أعدادها، إما لأسباب تتعلق بالأمن، أو لبقاء الجماعة الإثنية أو القومية. غير أن أيديولوجيا التعويض ليست على مستوى العائلة أو الجماعة فقط، بل من الشائع جداً في البلدان الحديثة الاستقلال أو في البلدان التي تشهد حرباً، أن تتبنى سياسيات رسمية تشجّع الحمل، وبضمن ذلك فوض قيود على وسائل منع الحمل.

نتائج العنف الجنسي

على الصحة الجسدية

للعنف الجنسي، وخاصة الاغتصاب، نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية للناجيات. تشمل النتائج الجسدية الجروح والعدوى بالأمراض وحدوث حمل غير مرغوب، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. كذلك، يمكن أن تكون التأثيرات على الصحة العقلية خطيرة. وهي تشمل القلق واضطرابات الكرب ما بعد الصدمة والاكتئاب وحتى الانتحار. وعلى الرغم من أن الوعي بالعنف الجنسي في العديد من حالات النزاع في ازدياد، وعلى الرغم من أنه توجد الآن بروتوكولات معيارية لرعاية الناجيات[42]، فإن قلة قليلة من النساء تحصل فعلًا على ما

42- ويشمل ذلك بروتوكول اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الذي يحمل عنوان: «إرشادات لتدخلات خاصة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضمن البيئات الإنسانية»، وهو موجود على الرابط الآتي:
www.humanitarianreform.org /humanitarianreform /Portals /1 / cluster%20approach%20page /clusters%20pages /Gender /tfgen-der_ GBVGuidelines2005.pdf
وكذلك البروتوكول الذي نشرته منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة=

تحتاج إليه من رعاية طبية فورية. يمكن أن يتضمن الاغتصاب ضرراً جدياً لجسم الفتاة أو المرأة، وبضمن ذلك سحجات وتمزقات قد تحتاج إلى خياطة. والمضادات الحيوية لازمة للوقاية من العدوى بالأمراض. ويمكن لوسائل منع الحمل الخاصة بالحالات الطارئة، إذا ما قُدّمت في غضون 72 ساعة، أن تمنع حدوث الحمل. كذلك، يمكن للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بعد التعرض له، بعلاج يستمر 28 يوماً بالعقاقير المضادة للفيروسات القهقرية، أن تمنع الإصابة بهذا المرض. إلا أن كل تلك المعالجات تستلزم أن تتمكن الناجية من الوصول إلى عيادة صحية عاملة، تتوفر فيها المعدات والمواد الضرورية والكادر المدرب. لكنّ فرص ذلك في المناطق المنعزلة في البلدان الفقيرة التي مزقتها الحرب قليلة. حتى البلدان الأغنى، كالبوسنة، عانت من انهيار شبه كامل في الخدمات الصحية في أثناء الحرب. وبالنتيجة، فإن العديد من الناجيات يبقَينَ بلا معالجة، ويعانين جسدياً إضافة إلى الضغط النفسي الكبير الذي يتحمّلنه (جانسن: 2006). حتى في الأماكن التي تتوفر فيها تلك الخدمات، تشعر بعض الناجيات بعارٍ يمنعهن من طلب الرعاية، أو لا يتمكنّ من الحصول على مساندة أهاليهن للحصول على تلك الرعاية. وربما يعتقدن، واقعياً، بأن خياراتهن الحياتية المستقبلية يمكن أن تصبح محدودة جداً إذا علم الناس بأمر اغتصابهن.

في أبشع حالات الاغتصاب على يد عصابة والتعذيب الجنسي، يمكن أن تحتاج المرأة أو الفتاة إلى جراحة متخصصة لإصلاح ما تهتّك من جسدها (انظر المربع النصي 3-3).

= للسكان والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والذي يحمل عنوان: «الإدارة السريرية للناجيات من الاغتصاب»، وهو موجود على الرابط الآتي: http://whqlibdoc.who.int/publications/2004/924159263X.pdf (سُجِّل الدخول إليه في شهر شباط من العام 2012).

المربع النصي 3-3:
ناسور الولادة والناسور الناجم عن الاعتداء

من النتائج المحزنة لعدم توفر الرعاية الصحية في أثناء الولادة ظهور ناسور الولادة، وهو عبارة عن شقٍّ بين المثانة والمهبل، أو بين المستقيم والمهبل، يحدث بسبب عملية مخاض عسيرة استمرت ساعات طويلة دون تلقّي الرعاية التوليدية المناسبة لحالات الطوارئ. في تلك الحالات، على الأغلب لا ينجو المولود، وتترك الأم مصابة وتعاني من سلس البول بقية حياتها إذا لم تتوفر لها معالجة جراحية ترميمية. وينتهي الأمر عادة بتلك النسوة منبوذات وتلاحقهن وصمة العار، بل إن كثيرات منهن ترفضهن أسرهن بسبب روائحهن الكريهة وعدم قدرتهن على القيام بأدوارهن العادية. في جنوب السودان، أقام الصليب الأحمر وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مباشرة عقب توقيع اتفاق السلام مع الشمال، برنامجاً للعلاج الجراحي لمعالجة الناسور. قدمت النسوة، اللواتي سمعن عن هذا البرنامج من المذياع، من مختلف أنحاء المنطقة، حتى إن بعضهن جئن سيراً على الأقدام على مدى أيام، على أمل أن يصبحن قادرات على العودة إلى الحياة الطبيعية مرة أخرى. لقد كنّ يعشن في بؤس على مدى سنوات دون أدنى فرصة بالعلاج. إلا أن الجراحة غيرت حياتهن؛ فهنّ الآن يمكن أن يرجعن جزءاً من مجتمعاتهن من جديد. لقد نجون، على الأقل، في مكان خال من الرعاية التوليدية الطارئة، والولادة المتعسرة كثيراً ما تعني وفاة الطفل والأم.

ويمكن للاغتصاب أو لإدخال أجسام غريبة في المهبل أن يسببا ظهور ناسور ناجم عن اعتداء. لكنّ هذه الأنواع من الناسور أندر عادة

من ناسور الولادة، إلا أنه يمكن أن يكون خطيراً في الحالات التي يكون فيها الاغتصاب والتعذيب الجنسي متفشياً، كما هي الحال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد كان مستشفى بانزي في بوكافو بجمهورية الكونغو الديمقراطية ومستشفى هيل آفريكا في غوما متخصصين سابقاً بالرعاية التوليدية الطارئة وغيرها من العمليات الجراحية النسائية، إلا أنهما مشهوران الآن بتقديم الرعاية لضحايا معظم الأشكال العنيفة من الاغتصاب والتعذيب، وقد قدما العلاج لآلاف النساء والفتيات اللواتي اغتصبن خلال الحرب الطويلة التي اجتاحت المنطقة (لونغومبي وكلود ورومينجو: 2008). تلك الآفة منتشرة جداً في تلك المنطقة حتى إن هذين المستشفيين درّبا مئات الكوادر الطبية لتلبية احتياجات الناجيات من الاغتصاب في عيادات صغيرة في عموم المنطقة.

على الصحة النفسية

يمكن أن يتسبب العنف الجنسي بإضعاف الصحة العقلية أيضاً، لا سيما إذا ترافق الاغتصاب مع عنف مفرط أو تعذيب، أو إذا جرى الاغتصاب أمام أفراد العائلة أو الجيران، كما يحدث في بعض النزاعات. في سيراليون، مثلاً، كان نمط شائع من الهجوم يتضمن إرغام الأبوين أو الأبناء على مشاهدة اغتصاب نساء وفتيات من أسرتهم أو قريتهم ذاتها، أو حتى المشاركة فيه. وكان ذلك يجري بوصفه طريقة لترهيب الجماعة ولإيقاع صدمة قصوى على أفراد الأسرة (هيومان رايتس ووتش: 2003). وفي دارفور، كذلك الأمر، كانت الهجمات على القرى تتضمن اغتصاب النساء والفتيات أمام الملأ، وذلك بهدف الإذلال وإلحاق العار بهن (لينينغ

& جينجيريتش: 2004). إذا حدث الاغتصاب علناً، وترافق مع إذلال شديد، فعندئذٍ يكون علاج الصدمة صعباً على وجه خاص. وعلاوة على أنها صدمة شديدة وطويلة الأمد للفرد، فإنها أيضاً تؤثر في علاقة المرء بمجتمعه، وهو ما يعتبر حاسماً للتعافي من تلك الأزمة (هاجين & يوهاني: 2010). أما إذا ترافقت صدمة العنف الجنسي مع حمل غير مرغوب، أو خوف من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، فعندئذٍ يصبح تعافي الضحايا وتعاطيهم مع الحياة اليومية أكثر صعوبة حتى. لا بد لنا من أن نتذكر أن بعض الناجيات من الاغتصاب قد يكنّ الناجيات الوحيدات من هجوم ما، قُتل فيه باقي الضحايا الذين وقع عليهم الاعتداء. وفي تلك الحالات، يمكن أن يكون العنف الذي عانين منه أقل إثارة للخوف من ذعر مشاهدة الأحباء وهم يعانون، ويموتون أمام أعينهن.

إن ما يعتبر أكثر عوناً لنا في تقديم الدعم النفسي لضحايا العنف الجنسي يختلف من ثقافة إلى أخرى. في الثقافات الغربية، يُعتقد عموماً أن الضحايا الأفراد يستفدن من المشورة النفسية، وبأن حديثهن عن تجربتهن يمكن أن يساعدهن في التغلب على الصدمة. أما في ثقافات أخرى، فإن هذا النوع من العلاج قد لا يكون ملائماً قط، بل وقد يكون مؤذياً. مؤخراً، بات هناك التزام أكبر بدعم الأساليب المحلية في العلاج، التي أثبتت فعالية أكبر من الأسلوب الغربي في العلاج في سياقات عديدة. في ليبيريا، على سبيل المثال، قدمت بعض الجمعيات النسائية التقليدية طقوساً تطهيرية شعائرية، بدا أنها ساعدت الناجيات، ويسّرت إعادة دخولهن في مجتمعاتهن في الآن ذاته[43]. كذلك، يمكن أن يمثل الدعم الروحي مصدراً مهماً للعلاج، وتصبح الجماعات الدينية عناصر مهمة في الاستجابة للعنف الجنسي. الشيء الذي يبدو أنه يساعد الناجيات من الاغتصاب

43- باميلا ديلارجي، عمل ميداني في مونروفيا بليبيريا، آب 2003.

في أي ثقافة هو فرصة الحصول على دعم اجتماعي من نساء أخريات، سواء أكان ذلك الدعم يركز خصوصاً على تجربة العنف الجنسي أم لا. إن فرصة الانخراط في نشاطات منتجة ووجود توجه مستقبلي يبدو أيضاً أنهما يسهّلان الشفاء. في الحقيقة، ركّز العديد من المختصين في الصدمة على الأهمية الحاسمة لأن يكون لدى الضحية شيء ما تفعله، أو شخص تعتني به؛ لأن ذلك يؤمّن لها شيئاً ما تركّز عليه بدلاً من الاستغراق في الماضي، ويبدو أنه المحدد الأهم في التعافي (هوبفول وآخرون: 2007). وقد بدأ هذا الفهم في التأثير في برامج المساعدة الإنسانية بطرق تركز على تمكين من يتلقى المساعدة، ودعم سبل كسب الرزق، إضافة إلى تقديم اللوازم والخدمات الأساسية ببساطة.

أثر الإنكار ولوم الضحية ووصمها بالعار

«عندما هرب بعضنا من الثوار، وعدنا لإيجاد عائلاتنا، أصابتنا الخيبة. شتمنا أفراد عائلاتنا. وقالوا إننا قذرات، وإنهم لم يعودوا يريدوننا. فما الذي كان بوسعنا أن نفعله؟ كان علينا أن نعيش، فذهبنا إلى فريتاون وبعنا أنفسنا فقط لنعيش. ألم نعانِ بما يكفي في السابق؟ لمَ يتعين علينا القيام بذلك الآن؟ ما الخطأ الذي ارتكبناه؟ الله وحده يمكن أن يساعدنا الآن»[44].

شابة اختطفتها الجبهة الثورية المتحدة في الحرب في سيراليون

ينشأ العديد من الآثار الطويلة الأجل للعنف الجنسي في زمن الحرب من الطرق التي تبدي بها العائلات والجماعات ردّة فعلها نحو الضحايا. في زمن الحرب، كما في زمن السلم، تتهم النساء غالباً بالتواطؤ في

44- باميلا ديلارجي: مقابلة مع امرأة رفضت ذكر اسمها كانت الجبهة الموحدة الثورية قد اختطفتها، فريتاون، سيراليون، 14 أيلول 2004.

اغتصابهن، فتوصم الناجيات من العنف الجنسي بالعار، وينحى باللائمة عليهن لأنهن جلبن العار لعائلاتهن وجماعاتهن، فيعاملن معاملة سيئة أو ينبذن (سالزمان: 1998، خوسيه: 2010، ماكينزي: 2010). لا يتحمل رجال كثيرون، في مجتمعات في شتى بقاع العالم، فكرة أن يعرف رجل آخر شريكته معرفة حميمة، ولا إحساسه بالمذلة لأنه لم يتمكن من حمايتها أو دفع ذلك العار عن عائلته. وتتمثل ردود الفعل الشائعة بإنكار الحادثة أو بإلقاء اللوم على الضحية. وفي تلك الحالات، يصبح الاغتصاب أكثر من مجرد حادثة رضّيّة في حياة المرأة، ويصبح منعطفاً يحدد مسار حياتها من تلك اللحظة فصاعداً.

إذا وُصمت ضحايا الصدمة بالعار من جانب عائلاتهن ومجتمعاتهن، فقد لا يتمكنّ من الوصول إلى الرعاية الطبية والنفسية حتى حيث تكون متوفرة، فيعانين من ذلك معاناة مضاعفة. وعندما تُهمّش المرأة أو الفتاة المغتصَبة من جانب عائلتها ومجتمعها؛ فهي تفتقد لا الدعم الاجتماعي الذي تحتاج إليه لتشفى فقط، بل وقد تخسر الدعم الاقتصادي، وفرصة استكمال تعليمها، أو حتى فرصة أن تتزوج في يوم من الأيام. هكذا، تصبح الضحايا، في كثير من الحالات، فقيرات فقراً مدقعاً، وليس أمامهن سوى خيارات قليلة للبقاء، فيما عدا الدعارة أو غيرها من أشكال العلاقات الجنسية الاستغلالية التي تعرّضهن لمزيد من العنف أو خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. أما أولئك اللواتي يخترن الانتقال إلى مكان لا يعرف أحد فيه شيئاً عن تاريخهن، فيصبحن هدفاً أول للاتّجار بالنساء. وإذا أنجبت المرأة طفلاً نتيجة الاغتصاب، فقد تجبَر على القيام بخيار مأساوي بين الاحتفاظ بطفلها أو البقاء مع العائلة.

ليس مفاجئاً أن مستوى الوصمة التي تلتصق بالاغتصاب، في بعض الحالات، يمنع الناجيات منه من إخبار أي أحد بوقوع الاغتصاب؛ وفي

حالات أخرى، يكون أفراد العائلة هم من يتجاهلونه أو ينكرونه. وهذا ما حدث مع زوج امرأة كوسوفية أسيئت معاملتها على يد ميليشيا صربية، إذ قال لأحد المراسلين، حين سئل عن الاغتصاب: «كلا، زوجتي بالتأكيد لم تُغتصَب حين كانت محتجزة. ولو أنها اغتُصبت، لما تمكّنت من تركها تعود إلى البيت، وتعتني بالأطفال، وتكون زوجتي»[45]. في هذه الحالة، دفع اهتمام الزوج بأسرته إلى إنكار الوقائع، تماشياً مع ثقافة تنظر إلى المرأة المغتصبة على أنها تجلب العار للعائلة. وفي حالة كهذه، يتعين على الزوجة أن تنسى، أو تخفي أي جهود تبذلها للحصول على معالجة طبية أو مشورة نفسية، وسيكون عليها أن تتظاهر طيلة حياتها بأن الاغتصاب لم يقع. إن توفر الدعم الاجتماعي، وبضمن ذلك الدعم القائم على الإيمان، يساعد في التخلص من وصمة الاغتصاب، كما حدث في ليبيريا وسيراليون وفي بعض أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المربع النصي 9-3). إلا أنه يتعين علينا أن نتعرف على المزيد حول قضايا مثل: لماذا تكون وصمة الاغتصاب شديدة الوطأة في بعض الحالات وأقل وطأة في غيرها؟ ولماذا يبدو أن بعض الرجال والعائلات والمجتمعات قادرون على تقبّل النساء اللواتي عانين من الاغتصاب ودعمهن، في حين لا يستطيع غيرها فعل ذلك؟ عموماً، إن وصمة الناجيات من الاغتصاب هي مجال بحاجة إلى المزيد من التقصي والبحث.

إن تحدي الأعراف التقليدية وتغيير المواقف الاجتماعية والثقافية يتطلب عملية طويلة من التعليم ورفع الوعي وحشد الزعماء المجتمعيين والدينيين. هذا النوع من التغيير الاجتماعي صعب التحقيق حتى في أفضل الظروف. أما في حالات النزاع، حيث يمكن أن تجعل الفوضى الاجتماعية الناس يتمسكون أكثر من ذي قبل بتقاليدهم، فإن تغيير المواقف ذك يمكن

45- دومينيك سيرانو، مقابلة لم تنشر، ألبانيا، 1999.

أن يغدو ضرباً من المستحيل، إلا أن أوقات الأزمة يمكن أيضاً أن تقدم فرصاً لديناميكيات اجتماعية جديدة.

الاستجابات للعنف الجنسي

على مدى السنوات العشرين الأخيرة، قامت المنظمات النسائية المحلية والمجتمع الإنساني الدولي بحشد الرأي حول مشكلة العنف الجنسي. واليوم، بات مزيد من الدعم متوفراً للناجيات، وازدادت المحاولات الرامية لمنع ذلك العنف، ومعاقبة المسؤولين عنه. سنلقي، في هذا القسم، نظرة على بعض تلك الاستجابات.

التوثيق والبحث

إلى جانب الأبحاث الأكاديمية حول أسباب العنف الجنسي في أثناء النزاع، كانت هناك أيضاً جهود كثيرة لتوثيق التجارب في نزاعات معينة، ولتسجيل الأنماط والاتجاهات فيها، مع التركيز على الخروج ببرامج استجابة مناسبة. وقد سعت منظمات حقوق الإنسان إلى توثيق العنف الجنسي على أنه انتهاك لحقوق الإنسان ولاستخدام ذلك التوثيق في ملاحقة المرتكبين. وألزمت قرارات حديثة صادرة عن مجلس الأمن كل بعثات حفظ السلام بالإبلاغ دورياً عن أنماط العنف الجنسي واتجاهاته، مما أدى إلى زيادة في الجهود المبذولة لجمع البيانات حول مدى وقوعه وتفشّيه في منطقة البعثة. ونظراً للصعوبات الجسيمة التي تواجه عملية جمع البيانات حول هذه القضية الحساسة جداً وتحليلها (وهو ما يعود، في جزء منه، إلى أن نسبة ضئيلة فقط من حوادث الاغتصاب يجري الإبلاغ عنها عادة)، فإن معظم التقارير الكمية ليست ببساطة مؤشرات موثوقة. غير أن منهجيات جديدة لجمع البيانات تظهر بسرعة، وهي تدمج إحصاءات

الخدمات الصحية وسجلات الشرطة وبيانات المسح وغيرها من المصادر لتقييم الاتجاهات والأنماط. مع ذلك، يبقى هذا المجال فرعاً علمياً غير دقيق لأسباب عديدة، وقد شكّك بعض الناشطين باستخدام الموارد النادرة لتطوير منهجيات التوثيق، مجادلين بأن من الأفضل استخدام تلك الموارد لمعالجة الناجيات. ثم إن استخدام البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي في أثناء النزاعات يتأثر كثيراً بالسياسة؛ إذ كما أشار بعض الفقهاء القانونيين، فإن أطرافاً، من جميع الجهات، لها دائماً مصالح مختلفة في تشويه البيانات (أرانبورو: 2010).

الرعاية والمعالجة: ما الذي يمكن القيام به للناجيات؟

كان هناك إجماع، على مدى سنوات، حول الاحتياجات الصحية للناجيات. وقد تلقى العاملون الصحيون في مختلف بقاع العالم تدريباً على بروتوكولات الرعاية الطبية، كما بُذلت جهود منسَّقة لضمان توفير اللوازم الضرورية في الحالات الإنسانية التي يتسبب بها النزاع.[46] حالياً تقدم منظمات محلية ودولية عديدة، إضافة إلى الخدمات الصحية الحكومية، الرعاية الطبية والاستشارات والملاذ الآمن للناجيات. لكن الدعم المالي المخصص لتأمين تلك الخدمات محدود للغاية، والوصول إليها يتطلب أن يكون لدى الناجيات موارد كافية، وأن يتمكنّ من الوصول إليها بأمان. وحتى لو سمحت الموارد والوضع الأمني بذلك، فإن ضمان السرية لأولئك اللواتي يخضعن للمعالجة يشكل أحياناً تحدياً، كما حدث

46- راجع إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول إدارة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوساط التي تحتاج إلى مساعدات إنسانية وذلك عبر الرابط:

www.humanitarianinfo.org /iasc /pagelaoder.aspx?page=content-subsidi-tf_gender-default

في دارفور، حيث كان القانون السوداني يفرض على العمال الطبيين أن يعدوا تقارير للشرطة عن تلك الحالات. كذلك، يحتاج العمال الصحيون إلى تدريب خاص للتعامل مع هذه القضية الحساسة؛ إذ يتطلب الأمر منهم لا اكتساب مهارات جديدة في الرعاية الصحية فحسب، بل وأن يتمتعوا بحساسية أكبر نحو الناجيات. وهذا تحدٍّ كبير للعاملين الصحيين الذين قد تكون لديهم مواقف وحساسيات راسخة نحو القضايا الجنسية.

الحماية والوقاية

ثمة طرق متعددة تمكن بها حماية النساء والفتيات خلال النزاعات والأوضاع الإنسانية. إذ يمكن لزيادة اهتمام قطاع الأمن، كأن تقوم الشرطة بجولات في الأحياء، أن يحسّن جانب الأمان، وأن يسهل على النساء والفتيات القيام بنشاطاتهن اليومية بثقة. ويمكن لقيام الوكالات الإنسانية بتوفير الحطب والمياه أن يريح النساء من خطر مغادرة المخيم أو الجماعة والسير مسافات طويلة في مناطق غير آمنة لجمع تلك المواد. وفي الأماكن التي يتم فيها الطبخ على مواقد الحطب، يمكن لتأمين مواقد أكثر كفاءة في استهلاك الوقود أن يقلل من الحاجة إلى الحطب، ما يعني تقليل اضطرار النساء والفتيات إلى الذهاب لجمع الحطب في أماكن خطرة. وبالمقابل، يمكن تأمين مرافقين أمنيين للنسوة اللواتي يخرجن لجمع تلك اللوازم، مثل أولئك الذين أمّنتهم في بعض المواقع قوات حفظ السلام في العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. حالياً، يتضمن تصميم مخيمات اللاجئين والنازحين، على نحو شبه دائم، اعتبارات السلامة كضمان ألا تكون المراحيض في أماكن منعزلة، وأن تكون المخيمات مضاءة جيداً (اللجنة النسائية للاجئين من الأطفال والنساء: 2006). ويمكن لدرجة تحسّس المجتمع للأخطار التي تحيط

بالنساء والفتيات أن تحسّن السلامة والأمن، كما يمكن أن تساعد حملات التوعية في الحد من الوصمة. وحين تضع الحرب أوزارها، فإنّ الحماية والوقاية من العنف الجنسي تعتمد على سرعة إعادة تأسيس القوى الأمنية، مثل قوات الشرطة المدربة والتي تقوم بوظيفتها على أكمل وجه. ويجب أن تكون تلك القوى الأمنية سريعة الاستجابة للتهديدات الخاصة بالعنف والاستغلال الجنسيين. في سيراليون، مثلاً، أنشأت الشرطة وحدات حماية الأسرة، وهي مخافر شرطة خاصة، فيها كوادر مدربة على التعامل مع الخلافات الأسرية والجرائم بحق الأطفال والعنف الجنسي.

التعويض القانوني وإنهاء الإفلات من العقاب

من أهم وسائل الوقاية من العنف الجنسي هي ضمان أن يعرف مرتكبه المحتمل أنه سيعاقب. إلا أن إلقاء القبض على مرتكب تلك الجريمة ومعاقبته ينطويان على تحدٍّ أكبر مما تبدو عليه المسألة للوهلة الأولى؛ ذلك لأن الأمر يتطلب وجود قوانين ملائمة تجرّم العنف الجنسي، وقطاع أمني يعمل جيداً (شرطة وسجون)، ونظام قضائي يستطيع أن يدير المحاكمة. ولسوء الحظ، كان عدم توفر تلك الأشياء في أماكن كثيرة السبب الرئيس الذي أسهم في اندلاع الحرب. وفي مواقع نزاع أخرى، دمرت الحرب تلك المؤسسات وبناها التحتية. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلاً، لا يوجد في معظم المقاطعات سجن. وفي بلدان كثيرة، حتى بعدما تضع الحرب أوزارها، وحتى حين يتوفر للناجية الدعم المالي والاجتماعي للسير بقضيتها عبر النظام القانوني، ليس ثمة سوى فرصة ضئيلة لإحقاق العدالة لضحايا العنف الجنسي. واستجابة لذلك، بدأ المجتمع الدولي بضمان تضمين ملاحقة تلك الجرائم في الدعم المقدم لبرامج إعادة الإعمار الوطنية.

ويمكن أيضاً أن يقف الفساد حجر عثرة في طريق الملاحقة: فإذا كان رجال الشرطة أو القضاة أو حراس السجون لا يحصلون على رواتب تكفي لسد احتياجات المعيشة، كما هي الحال في كثير من الدول الفقيرة بعد النزاع، عندئذٍ يصبح من السهل على مرتكبي تلك الجرائم أن يحرفوا سير القضية مقابل مبلغ زهيد نسبياً من المال[47]. في إحدى القضايا التي وقعت في كيفو في شرقي الكونغو، على سبيل المثال، مكّن تدريب الشرطة والقضاة وإصلاح القوانين، إضافة إلى توعية المجتمع، السلطات وإحدى الناجيات من الاغتصاب، مكّن من ملاحقة المعتدي، واعتقاله ومحاكمته. وأُثبت أن المرتكب مذنب، وحُكم عليه بالحبس لمدة طويلة، وأرسل إلى السجن الوحيد الموجود في البلاد. لكن، لسوء الحظ، لم يكن حراس ذلك السجن يحصلون على رواتب تكفي لتأمين معيشتهم، فكانوا يعتمدون على الرشا بانتظام. هكذا، تدبّر الرجل أمره بالرشوة ليخرج من السجن مقابل مبلغ زهيد، وسرعان ما عاد إلى المجتمع[48]. هذا مثال توضيحي على الكيفية التي تجب بها استعادة المكونات المتعددة لنظام العدالة بأكمله عقب الحرب حتى يسود حكم القانون. يجب أن تكون كل قطعة من قطع لعبة الأجزاء التركيبية في مكانها، إلا أن استعادة سائر المكونات قد تتطلب استثمار موارد مالية وفنية ضخمة، يصعب على معظم الدول تأمينها. وهكذا، فإعادة بناء الأمن والعدالة وحكم القانون في مجتمع ما بعد النزاع هي مهمة طويلة الأجل؛ لا تستطيع المساعدة الإنسانية أن تقوم بهذا العمل، كما أن معظم المانحين الدوليين ليست لديهم نظم تدعم عملية التعافي على المدى البعيد.

47- لقراءة مناقشة حول مشكلات نظام المحاكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية راجع كارلسين (2009).

48- باميلا ديلارجي، مقابلات أجريت في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشرين الأول 2007.

نتائج غير مقصودة لفعل حسن النية: بعض الاعتبارات الخاصة حول العنف الجنسي في أثناء النزاعات

مع تنامي الوعي العام بالآثار المريعة للعنف الجنسي المتفشي في أثناء النزاعات، تنامت أيضاً ضغوط الجماعات النسائية وجماعات حقوق الإنسان للاستجابة لها. لكن، لسوء الحظ، لم تكن الاستجابات الناتجة أحياناً غير فاعلة وحسب، بل ومؤذية في بعض الحالات. ذلك أن العنف الجنسي في أثناء الحرب قضية اجتماعية وثقافية ونفسية معقدة، بحيث أن الاستجابة لها مليئة باحتمالات ارتكاب أخطاء في وضع السياسات والبرامج. لقد تعلمنا دروساً كثيرة خلال العقد الأخير حول ما الذي يجب **ألا** نقوم به لمساعدة الناجيات؛ مثلاً، نحن نعرف الآن أن البرامج حسنة النية لمعالجة الناجيات، التي لم تحترم الخصوصية والسرية، تسببت بحالات قتل، بسبب انتقام المتهمين بالضلوع في تلك الجرائم.

هناك أيضاً دليل متراكم على ما يعتبر فعالاً، وما ليس كذلك، لإنهاء الإفلات من العقاب. إذ في حين قد تروق لنا فكرة «تسمية المجرم باسمه وفضحه»، فإنها يمكن أيضاً أن تسبب انتقاماً فردياً أو مجتمعياً. إذ في البيئات التي أُسِّس فيها الحكم بعقوبة قاسية على جريمة الاغتصاب على افتراض أن من شأن تلك العقوبة أن تردع المنتهكين، ثمة مخاوف من أن ذلك يدفع المغتصبين إلى قتل ضحاياهم لتجنّب التعرف عليهم. من الواضح إذاً، أنه ثمة مسائل ومعضلات عديدة تبقى عالقة فيما يتعلق بكيفية إعداد سياسة وبرنامج الاستجابة الأكثر فعالية في التعامل مع تلك القضية. من المهم لأولئك العاملين في هذا المجال أن يبقوا منتبهين للنتائج غير المقصودة للنوايا الحسنة، ولا سيما حين تعدّ البرامج دون اهتمام كافٍ بالثقافة المحلية وبالديناميكيات الاجتماعية والسياسية.

ولعل أهم درس هو أن التعميم في هذه القضية خطير؛ لأن كل حالة

مختلفة، مع مزيج مختلف من الأسباب والنتائج، ولذا، يجب أن تكون كل استجابة منسجمة مع الحالة المعنية. قد يبدو ذلك منطقياً، لكن، في عالم من الموارد المحدودة، ثمة نزعة قوية لإيجاد صيغة والتمسك بها، سواء من جهة المعنيين بالقضايا الإنسانية أو ناشطي حقوق الإنسان أو المانحين. إلا أن التعامل مع نتائج الاغتصاب بوصفه تطهيراً عرقياً، مثلاً، يتطلب بوضوح استراتيجية مختلفة عن التعامل مع الاغتصاب العرضي المتكرر. إذ في الحالة الأولى، وبالضبط بسبب ديناميكيات وصمة العار، يجب أن تكون المحافظة على الخصوصية وحماية سرية الناجيات (حتى عن أهاليهن) أمراً أساسياً.

لكن، ثمة تحديات خاصة أخرى تتعلق بوضع السياسات والبرامج للتعامل مع العنف الجنسي في أثناء النزاعات، وهي تشمل:

- يعتبر العنف الجنسي مكوناً واحداً من مكونات مخزون أكبر من العنف في أثناء النزاع المسلح. لذلك فإن التعامل معه على نحو منفصل عن الأنواع الأخرى من العنف التي يواجهها الرجال والنساء يخاطر بالمساهمة في إلصاق الوصمة، وفي تحديد الناجيات حسب جانب واحد فقط من جوانب تجربتهن الحياتية.
- مهما بلغت فظاعة بعض أشكال العنف الجنسي، فإن أشكالاً أخرى من العنف يمكن أن تكون بالقدر نفسه من أهمية معالجتها، وربما أكثر. إن التركيز على شكل واحد من العنف يخاطر بالتقليل من أهمية الأنواع الأخرى، ويمكن أن يؤدي إلى ردة فعل عنيفة من جانب أولئك اللواتي يرين أن معاناتهن تتعرض للإهمال.
- وُضعت البرامج المصممة خصيصاً للناجيات من العنف الجنسي لسبب وجيه؛ ألا وهو الإهمال الكلي لاحتياجات الناجيات من العنف الجنسي في أثناء النزاع في البرامج الصحية أو الاجتماعية الأوسع.

إلا أن هذا النوع من البرمجة الموجهة يمكن ألّا يكون الطريقة الأنجع لدعم الناجيات أو لمنع المزيد من العنف. إذ لو منحت البرامج الناجيات من العنف الجنسي امتيازات خاصة، كالرعاية الطبية المجانية أو المساعدة القانونية المجانية، فيمكن أن يسبب ذلك استياء بين الأخريات في المجتمع. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يدفع البعض إلى الادعاء بأنهن ضحايا اغتصاب، في حين أنهن لسن كذلك، وذلك لأنهن بحاجة ماسة إلى تلك الخدمات. لذا، يجب توفير الخدمات الاجتماعية والصحية لسائر الأشخاص المتضررين من الحرب، ما أمكن ذلك.

- من المرجح أن تنطوي تجربة الحرب على صدمات عديدة؛ كموت الأحباء أو الافتراق عنهم، أو خسارة بيت أو جماعة، أو صدمة مشاهدة فظائع أو معاناتها، أو المرض والإصابة، أو الفقدان التام لسيطرة المرء على حياته. أما فيما يخص امرأة تعرضت للاغتصاب، فإن إيجاد مصدر رزق يمكّنها من إعالة أولادها، يمكن أن يمنحها راحة بال أكبر بكثير مما يمكن لأي إرشاد حول الاغتصاب أن يفعل. وإن تعريفها، لأغراض الاستجابة الإنسانية، على أنها أساساً ناجية من العنف الجنسي، يخاطر بوضعها في فئة لا تعرّف نفسها بها. وهذا، بذاته، إنكار أساسي لقوّتها وأولوياتها، ويمكن أن يشكل فرضاً ثقافياً).
- من المعروف أن البيانات المتعلقة بالاغتصاب والعنف الجنسي لا يمكن الوثوق بها حتى في زمن السلم وفي الدول الغنية التي يسهل فيها الوصول إلى نظم الرعاية والنظم القانونية والاجتماعية المتطورة. في بيئة فقيرة بالموارد، فيها نزاع دائر ونزوح وقليل من الخدمات، يكاد التوصل إلى صورة شبه دقيقة حول عدد حالات العنف الجنسي وأشكاله يكون شبه مستحيل. ذلك أن كثيراً من الناجيات لن يبلغن

أعضاء أسرهن بما وقع لهن، فما بالك بالسلطات. والبيانات التي تُجمع في العيادات، حيث تعالج الناجيات، ليست صحيحة إلا لتلك القلة القليلة ممن يطلبن العلاج أو يحصلن عليه. أما في المناطق المنعزلة التي لا توجد فيها تلك الخدمات، فقد لا يكون هناك أي معلومات على الإطلاق. إضافة إلى ما تقدم، كثيراً ما تُسيّس البيانات المتعلقة بالاغتصاب تسييساً كبيراً، لأن لبعض الجهات (الجماعات المتهمة بارتكاب ذلك العنف أو المتسترة عليه) مصلحة قوية في تقليل الأعداد، في حين يسعى آخرون (كالجماعات السياسية أو الإثنية المتضررة، أو حتى ناشطي حقوق الإنسان) إلى تهويل الوضع. إن التوصل إلى أرقام موثوقة، في تلك الحالات، مستحيل. حتى في الحالات غير العادية التي تتوفر فيها بيانات ملائمة، لا تحكي الأرقام، ببساطة، كامل القصة. وكما هي الحال مع البيانات المتعلقة بتفشي فيروس نقص المناعة البشرية (وهي قضية حساسة أخرى)، فإن زيادة الحالات التي يتم الإبلاغ عنها يمكن أن يدل على زيادة في تفشي العنف، لكنها يمكن أن تشير أيضاً إلى أن برامج الاستجابة أصبحت أقوى، وأن نظام الإبلاغ في تحسّن.

- البحث في العنف الجنسي مشحون بتعقيدات أخلاقية ومنهجية. ذلك أن جمع المعلومات حول تلك القضايا الحميمة والحساسة يحتاج إلى دقة كبيرة، ومن المتفق عليه عموماً ألا تستجوب أي ضحية إلا إذا توفرت الخدمات. لكن ماذا إذا لم تتوفر؟ إن الاهتمام العالمي بهذه القضية وزيادة فرص ملاحقة قادة جرائم الحرب دولياً دفع أيضاً بعض السلطات إلى إنكار تلك الحوادث وإلى الضغط على الجماعات والناجيات لمنعهن من الحديث عن العنف الجنسي. في بعض الأحيان، قد يعرض طرح أسئلة عن العنف الجنسي الباحث

ومن يجيبون على أسئلته للأذى. إلا أن فهم أنماط العنف الجنسي مهم جداً لتصميم برامج وقاية واستجابة فعالة.

- ثمة توتّر بين الحق في السرية وإحساس الناجية بالطمأنينة، من جهة، والضغط الذي يمارس على الناجيات للمطالبة بالعدالة من جانب أولئك الساعين وراء الهدف الأكبر المتمثل بإنهاء الإفلات من العقاب. هكذا يتعين على عاملي المساعدة القانونية أن يتخذوا قرارات قاسية حول أخلاقيات تشجيع متابعة قضية قانونية ضد الجاني حين يكون من الممكن لتلك القضية ألا تنجح لأية أسباب كانت، وعندها يمكن أن تعاني الناجية من الوصمة، بل وقد تتعرض لمزيد من الخطر.
- ثمة معضلات مشابهة تتصل باستخدام الوسائل التقليدية لتسوية الأمور. ففي بعض المجتمعات، جرت العادة أن يتم التعامل مع الاغتصاب عن طريق التفاوض بين عائلة الضحية وعائلة المغتصب لدفع تعويض، أو حتى ترتيب تزويج الضحية من المغتصب إن كانت غير متزوجة. وفي حين قد تبدو هذه الطرق صادمة لكثير من الناس، لا بد من الاعتراف أن اللجوء إلى المنظومة القانونية الحديثة يمكن أيضاً أن تكون انعكاسات سلبية على بعض الناجيات (هنري: 2010). ومرة أخرى، يمكن للحلول التي تجري محاولة لتنفيذها أن تعطي عواقب غير مقصودة. ففي دارفور، حين طلب من العاملين الصحيين الذين يعالجون الناجيات من الاغتصاب، رفع تقارير إلى الشرطة، الذين كانت تحوم حولهم الشكوك حينذاك بأنهم يتحرشون بتلك النسوة، أدان ناشطو حقوق الإنسان وأصحاب حملة «أنقذوا دارفور!» ذلك الطلب المتمثل بما بات يعرف الآن باسم: «الاستمارة رقم 8»، متهمين الحكومة باضطهاد ضحايا الاغتصاب. ومع ذلك، ضغطت الحركة النسائية السودانية على مدى سنوات من أجل ذلك الطلب الذي رأته

طريقة لتجريم الاغتصاب وإدخاله في منظومة العدالة الرسمية، بدلاً من السماح للعائلات بتزويج فتياتها، اللواتي تعرضن أصلاً للصدمة، عن طريق تسوية تقليدية.

- ثمة خيط رفيع بين التوعية حول العنف الجنسي في أثناء النزاعات بطريقة مسؤولة، والتهويل بشأنه. إذ تكاد بعض التغطية الإعلامية تطابق الهوس المرضي بالموضوع، وتنتهك خصوصية الناجيات وكرامتهن وكرامة عائلاتهن، دون تقديم تحليل مناسب للوضع أو للاستجابات المطلوبة. كذلك، تهوّل بعض المنظمات في الأمر لأغراض تتصل بجمع الأموال لبرامج مشكوك بها. وحتى المنظمات ذات الحس العالي بالمسؤولية غالباً ما تناضل للوصول إلى التوازن الصحيح بين كرامة الناجيات والحاجة إلى إثارة الصدمة عبر عرض العواقب الوخيمة، بحيث يستجيب المانحون.

بالمختصر، عند الاستجابة للعنف الجنسي، فإن أفضل قاعدة جيدة يمكن الاعتماد عليها هي تلك المقولة القديمة عن «عدم التسبب بالأذى». إلا أن معرفة كيفية تحقيق ذلك غالباً ما يكون مهمة صعبة ومعقدة.

الآثار الصحية الأخرى للحرب في النساء والفتيات

يترتب على الحروب، بطبيعتها، إصابات وضحايا بين المقاتلين المسلحين على أرض المعركة والمدنيين المستهدفين قصداً أو الذين تصادف مرورهم في المكان. فالناس يُقتلون، أو يصابون، أو يجرحون بسبب العنف المسلح مباشرةً؛ وغالباً ما يتعرض الرجال، الذين يشكلون النسبة الأعلى بين صفوف المقاتلين، لعدد أكبر من الإصابات المباشرة بسبب السلاح، بينما تعاني النساء أيضاً من الجروح والإصابات نتيجة الأسلحة الصغيرة، إضافة إلى الألغام الأرضية (في أثناء النزاع وبعده)،

لأنهن غالباً من يقمن بالزراعة وجمع الحطب وجلب الماء في المناطق المزروعة بالألغام. إلا أن النتائج غير المباشرة للحرب غالباً ما تؤدي إلى حالات وفاة ومعاناة. إذ يقدّر أنه في النزاعات التي قامت في أفريقيا خلال العقد الماضي كان هناك تسع وفيات غير مباشرة مقابل كل وفاة مباشرة[49]. وعدد الوفيات الفعلي لا يقارن بأعداد من يعانون من الأمراض والإصابات الناجمة عن النزاع. وفوق ذلك، تتفشى الأوبئة حين تنزح أعداد كبيرة من السكان، وفي حين يتأثر الجميع، فإن النساء أكثر عرضة للعديد من الأمراض المعدية، كالحصبة والالتهاب الرئوي، لأنهن من يعتنين بالأطفال في أغلب الأحيان.

الآثار الصحية العامة

في أي نزاع كبير تقريباً، يفقد الناس القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب الضرر أو الدمار الذي يصيب المرافق الصحية، ونقص العاملين الصحيين، أو نتيجة نزوحهم. إذ في أماكن مثل رواندا وتيمور الشرقية، دُمّرت جميع المرافق الصحية تقريباً. وفي حروب أخرى، كتلك التي وقعت في السلفادور، استُهدف العاملون الصحيون وخُطفوا واغتيلوا. وفي ليبيريا وسيراليون، هرب جميع الكادر الصحي المدرب من البلاد في أثناء الحرب، مخلّفين ما تبقى من عيادات بلا عاملين. إن لفقدان الرعاية الصحية الأساسية نتائج مباشرة ونتائج بعيدة الأمد: إذ لا يمكن معالجة الجروح والإصابات معالجة صحيحة؛ ولا يتوفر تطعيم للوقاية من الأمراض؛ وتبقى الأمراض المعدية بلا معالجة، فتتفشى بسرعة؛ ويبقى

49- كثيراً ما يتم الاستشهاد بعمل كوبلاند وكورفر (1991) بوصفه مصدر تلك الإحصائية، إلا أن هذا العمل الذي قدماه لا ينظر إليه على أنه عمل لا جدال فيه، إذ قام موراي وآخرون (2002) بانتقاد كوبلاند وكورفر وذلك لعدم إيرادهما لبيانات تجريبية تدعم ما قاما بطرحه.

الأشخاص الذين يعانون من حالات مزمنة، كالسكري وأمراض القلب، بلا رعاية. وحتى حيث لا تكون المرافق الصحية مدمرة، فإن تحويل الموارد إلى غير المنظومة الصحية يمكن أيضاً أن يسبب هبوطاً في توفر الخدمات وجودتها، مع عواقب خطيرة على صحة السكان. وقد تستمر تلك العواقب طويلاً بعد حلول السلام.

الآثار في الصحة الإنجابية

تواجه النساء مخاطر صحية تتعلق بصحتهن الإنجابية. مثلاً، يترتب على فقر الدم الناجم عن سوء التغذية آثار خطيرة في صحة الفتيات والنساء. وقد تتسبب الصدمة والتوتر في حالات إجهاض تتطلب معالجة للوقاية من خمج الدم. كذلك يصبح الحمل والولادة، التي يمكن أن تكون خطيرة حتى في أفضل الظروف، محفوفين بالمخاطر. إذا ما أخذنا في الحسبان أن خُمس حالات الحمل تقريباً (في أية بيئة) ستعاني من مضاعفات تتطلب رعاية ولادية طارئة لحماية حياة الأم والوليد وصحتهما، فإن عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية يمكن أن يكون أشبه بحكم بالإعدام. في الواقع، إن خطر وفاة الأم في البلدان التي تعاني من نزاعات مسلحة دائرة أو حديثة، أعلى بمرتين تقريباً مما هو عليه في البلدان الآمنة. أما أعلى معدلات وفيات الأمهات فهي في بلدان مثل أفغانستان وسيراليون وجمهورية جنوب السودان، وجميعها أماكن عانت من نزاعات طويلة أعاقت تطورها، وحيث لاتزال المجتمعات تواجه مصاعب شديدة في الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية.

حين تعطّل الحروب الخدمات الصحية، أو تترك النساء دون قدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية، فلا بد أن ينجم عن ذلك عدد من العواقب على الصحة الإنجابية إلى جانب مضاعفات الحمل. إن الفشل في تأمين

وسائل تنظيم الأسرة أو الخدمات المتعلقة بذلك يترك النساء والفتيات تحت خطر وقوع حمل غير مرغوب فيه، في وقت يكدن فيه لا يستطعن تدبّر أمر الحمل أو رعاية مولود جديد. بما أن الإجهاض غير ممكن غالباً أو مكلف أو غير قانوني، تلجأ نساء كثيرات إلى وسائل تقليدية وغير آمنة لإنهاء الحمل. والإجهاض غير الآمن سبب رئيسي من أسباب وفيات الأمهات في مختلف أنحاء العالم، حتى في البيئات الآمنة. أما في وسط النزاع، أو في حالة اللجوء، فإن الرغبة اليائسة في إنهاء حمل سيّئ التوقيت، يدفع النساء إلى جميع أشكال إسقاط الحمل التي يمكن أن تهدد حياتهن (ليمان: 2002). إن توثيق وفيات الأمهات الناتجة عن إجهاض غير آمن في مخيم كبير للاجئين في كينيا، في ثمانينيات القرن الماضي، كان عاملاً أساسياً في المبادرة التي أطلقتها مجموعة من الوكالات الإنسانية لمناصرة وضع معايير للرعاية الإنجابية للاجئين، وبضمن ذلك تنظيم الأسرة. لقد أصبحت خدمات الصحة الإنجابية اليوم جزءاً لا يتجزأ من المعايير المقبولة على نطاق واسع للاستجابة الإنسانية (الفريق العامل المشترك بين الوكالات: 2010).

يبقى تقديم خدمات إجهاض آمنة لضحايا الاغتصاب قضية صعبة جداً ضمن المجتمع الإنساني. إذ على الرغم من أن بعض الأحكام القانونية توصلت إلى أن إنكار الإجهاض على ضحايا الاغتصاب يمثل تعذيباً ومعاملة وحشية ولاإنسانية، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تبقى الحقيقة أن الكثير من النساء والفتيات اللواتي يرغبن بإسقاط حمل قسري لا يملكن القدرة ولا الوسائل اللازمة للقيام بذلك. إن الوكالات الإنسانية الرئيسية، التي توفر الرعاية الصحية في أثناء النزاعات، لا تشمل الإجهاض ضمن خدماتها. ثم إن الإجهاض يعتبر، في بعض الحالات، غير قانوني في الدولة المضيفة (على الرغم من أن

معظم البلدان تبيح الإجهاض القانوني في حالات الاغتصاب). وبعض المنظمات الإنسانية تقوم على أسس إيمانية ولا تسمح بالتغاضي عن الإجهاض لأي سبب كان (ليمان: 2002). وفي حالات أخرى، حتى حين يكون الإجهاض قانونياً، لا يتمكن العديد من المنظمات الإنسانية غير الإيمانية من توفير الإجهاض أو حتى إحالة المريضات للقيام بالإجهاض، بسبب القيود التي يفرضها عليها المانحون الكبار، كالولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية على مستوى العالم، وجميع المساعدات الخارجية، وبضمنها المساعدات الطارئة، تخضع لتعديل هيلمز (الذي كان برعاية جيسي هيلمز (Jesse Helms) وهو عضو محافظ في مجلس الشيوخ من شمال كارولينا) الذي يمنع متلقي الأموال من المشاركة حتى في «برامج المعلومات أو التعليم أو التدريب أو التواصل... التي تتعلق بالإجهاض» (مركز العدالة الدولية: 2010).

العدوى بالأمراض المنتقلة جنسياً، وبضمنها فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

إن مكوناً مهماً من مكونات الصحة الإنجابية هو الوقاية من الأمراض المنتقلة جنسياً ومعالجتها، وبضمن ذلك مرض نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز. وإن معظم الأمراض المنتقلة جنسياً الشائعة تمكن معالجتها بسهولة إذا توفرت الخدمات الصحية الأساسية. إلا أن تركها بلا معالجة يمكن ليس فقط أن يسبب ازعاجاً شديداً، بل ومشكلات صحية خطيرة، بما فيها العقم. كما أن الإصابة السابقة بمرض ينتقل جنسياً تزيد خطر الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية في حال تعرضت المرأة أو الفتاة للفيروس. وتزداد المخاطر في أوضاع التمزق الاجتماعي، حيث يمكن أن

يتغير السلوك الجنسي لأسباب عديدة. إذ يمكن أن يبدأ الشباب بممارسة الجنس في عمر أبكر من العمر العادي لذلك، إما بسبب غياب قدوة لهم بين البالغين أو غياب الإشراف عليهم، أو بسبب الملل الشديد وقلة التعليم أو الأنشطة الترفيهية، كما يحدث في بعض مخيمات اللاجئين أو النازحين. وقد تتورط الفتيات والنساء في علاقات جديدة بحثاً عن الأمن، أو لأسباب مادية، أو حتى للتمكن من الحصول على الطعام والمأوى. والجنس القسري أمر شائع في تلك الحالات، سواء أكان اغتصاباً على يد الميليشيات أو على يد نازحين آخرين، أو إكراهاً من جانب رجال الأمن أو غيرهم من أصحاب السلطة، أو العاملين في تقديم المساعدات الإنسانية. ولا شك في أن النزاعات والنزوح تسبب زيادة التعرض للأمراض المنتقلة جنسياً. ومعالجة تلك الأمراض تعتبر الحد الأدنى المقبول لرعاية الصحة الإنجابية في الحالات الطارئة، إلا أن الموارد والكوادر لا تكفي في كثير من الحالات للقيام بتلك المعالجة.

إذا كان مرض نقص المناعة البشرية متفشياً بين السكان النازحين أو في الأماكن التي يهربون إليها، فهناك أيضاً خطر زائد لأن تصيبهم العدوى عبر التعرض لدم ملوث أو أدوات طبية ملوثة في أماكن المعركة، أو لانتقال المرض جنسياً من شخص مصاب. النساء أكثر عرضة بيولوجياً للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الرجال. إذ تجد النساء والفتيات عموماً أن من الصعب مناقشة مسألة الجنس الآمن حتى في العلاقات الرضائية حين تتوفر وسائل الوقاية من العدوى كالواقيات الذكرية مثلاً. أما في أوضاع الحرب، فتحرم النساء غالباً من الحصول على معلومات حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والخدمات المتعلقة به، وبضمن ذلك الواقيات الذكرية، كما إنهن معرضات أكثر لخطر الجنس بالإكراه، الأمر الذي يزيد من خطر الإصابة كثيراً. ويتعاظم خطر العدوى عند ضحايا الاغتصاب في حال حدوث رضّ في أنسجة العضو التناسلي، مما يزيد من

فرصة انتقال الفيروس (كلوت & ديلارجي: 2007). في أوضاع النزاعات التي تمتد طويلاً، وحيث يصعب إجراء فحص للكشف عن وجود فيروس نقص المناعة البشرية، فإن أولئك المصابين أصلاً قد لا يكونون على علم بذلك، وربما يستمرون في نقل العدوى دون قصد منهم. على عكس قناعات سابقة، يبدو أن ليس ثمة رابط عام وواضح بين النزاع وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية؛ إذ أبطأت بعض أنماط النزاعات من تفشي الوباء عبر عزل مناطق جغرافية، بينما يبدو أن نزاعات أخرى قد فاقمت الوباء (دو وال وآخرون: 2009). لكن، هناك شيء واضح، وهو أنه في كل مكان من العالم تقريباً، فإن النساء أكثر عرضة للعدوى من الرجال، لأسباب بيولوجية واجتماعية، وينطبق الأمر ذاته على أوقات الحروب أيضاً.

أما بالنسبة لمن يحملون فيروس نقص المناعة البشرية، فإن المراقبة الدورية والمواظبة على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات القهقرية حاسمان لمنع تطور المرض إلى الإيدز، وللوقاية من أشكال العدوى الأخرى التي كثيراً ما تصاحب العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، كالسل مثلاً. كذلك تعد التغذية المناسبة عاملاً مهماً جداً للمحافظة على الصحة لمن يحملون الفيروس. ويمكن أن ينقطع العلاج بسبب الضرر الذي يلحق بالمرافق الصحية والنزوح بسبب الحرب، كما يمكن أن تظهر حالات سوء التغذية، وفي ذلك ما يهدد حياة الإنسان. ترغب النساء اللواتي يحملن فيروس نقص المناعة البشرية في تجنب الحمل، ويحتجن إلى خدمات تنظيم الأسرة؛ أما من تحمل منهن، فتحتاج إلى مراقبة ورعاية خاصتين طيلة فترة الحمل، وإلى عناية خاصة عند الوضع، لمنع انتقال الفيروس إلى المولود. إلا أن جميع تلك الأمور قد لا تتوفر في أثناء النزاعات.

فيما يخص أثر الحرب في الصحة، ثمة تقدّم فعلي في الاعتراف

المتزايد بالاحتياجات الصحية الخاصة بالنساء، وفي تحسّن القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية الملائمة ضمن البرامج الإنسانية. ويعود الفضل في ذلك، وإلى درجة كبيرة، إلى أكثر من عقد من الجهود الحثيثة التي بذلتها مجموعة من الناشطين والوكالات الإنسانية والمانحة، إلى جانب باحثين، إذ اجتمع أولئك للمرة الأولى في عام 1994 للدفاع عن قضية الصحة الإنجابية للاجئين، ثم عملوا معاً، منذ ذلك الحين، من أجل وضع معايير للرعاية الصحية الإنجابية في الأوضاع الإنسانية، وتوثيق أثر النزوح في الصحة، ودفع جداول أعمال الجوانب الإنسانية وحقوق الإنسان لتشمل صحة النساء. وقد أثمرت جهودهم حالياً بحيث أن الصحة الإنجابية للنساء والرجال تشكل جزءاً راسخاً من المعايير المقبولة للاستجابة الإنسانية[50].

خاتمة

استعرضنا في هذا الفصل عدداً من الطرق التي تقدم فيها الحرب أخطاراً خاصة بصحة النساء والفتيات وسلامتهن، مستمدةً من عوامل اجتماعية وبيولوجية معاً. من الواضح أن العنف الجنسي، وعلى الأخص الاغتصاب، ليس رضّاً جسدياً فقط وذا عواقب ممكنة على الصحة العقلية والجسدية، بل يمكن أيضاً أن يكون حدثاً يغيّر جذرياً حياةَ من تتعرض له، وذلك بسبب التركيبات الاجتماعية للجندر. إذ يسبب العنف الجنسي عدة أشكال من الضرر، لا للأفراد فحسب، بل ولمن حولهم أيضاً، ولزمن طويل أحياناً. وفي حين كان هناك تطور في الاعتراف العالمي بالمشكلة، وفي الاهتمام بها ضمن القانون الدولي، وفي طرق المعالجة والرعاية، يبدو

50- للاستزادة حول الموضوع وما يتعلق به من وثائق، راجع موقع مجموعة العمل بين الوكالات المختصة بالصحة التناسلية في أوقات الأزمات: www.iawg.org

أن نسبة النجاح ضئيلة جداً فيما يتعلق بالوقاية من العنف الجنسي أو إنهائه في أثناء النزاعات في عديد من مناطق العالم. هناك أيضاً شوط طويل لا بد من قطعه للتخلص من الوصمة التي تواجهها معظم الناجيات. وقد ألقينا نظرة أيضاً إلى بعض التحديات التي يواجهها صنّاع السياسات والباحثون والعاملون في مجالَي الصحة وحقوق الإنسان، فيما هم يحاولون وضع سياسات الوقاية والرعاية وبرامجها، وتطبيقها. ما لم نفهم السياق المعين للعنف الجنسي في أثناء النزاع فهماً أفضل -أي لماذا يظهر وكيف- فإن جهود الاستجابة للمشكلة محكوم عليها بأن تبقى أقل فاعلية مما يمكن أن تكون عليه. والأسوأ من ذلك، أنه يمكن للجهود المبنية والموجهة على أسس خاطئة أن تسبب أذى حقيقياً لأولئك الذين كان يفترض بها مساعدتهم.

أما الجانب المشرق فهو أن معظم الاستجابات الإنسانية الجادة تتضمن اليوم الاهتمام بصحة المرأة، وعلى الأخص صحتها الإنجابية. إلا أن دراسة أجريت مؤخراً كشفت أن تمويل المانحين للصحة الإنجابية في أفقر البلدان المتأثرة بالنزاع، حيث الحاجة إليه في أقصاها، ضئيل على نحو باعث على اليأس (غي وآخرون: 2008). وليست مصادفة أن تقع أسوأ معدلات وفيات الأمهات في مناطق ذات تاريخ طويل من النزاعات والحكم الفقير، كما هي الحال في أفغانستان وسيراليون وجمهورية جنوب السودان. تلحق الحرب الدمار بالخدمات الصحية مباشرة، وفي الوقت ذاته، تحوّل الموارد الوطنية (البشرية والمالية)، التي يمكن أن تستخدم لتحسين الصحة، إلى استخدامات أخرى. حتى عندما تنتهي النزاعات، يحتاج التعافي إلى استثمارات من الأموال والمهارات والطاقة أكبر مما هو متوفر في معظم بيئات بعد الحرب. في حالة العنف الجنسي، وفيما يخص صحة المرأة، تكلفة الحرب مدمرة وتدوم طويلاً.

أسئلة للمناقشة

1. لمَ جرى التعامل، حتى الآن، مع العنف الجنسي بمعزل عن الأشكال الأخرى من العنف في أثناء النزعات؟ هل يجب أن يكون الأمر كذلك؟ ولماذا في الحالين؟

2. كيف تنعكس الأدوار والمواقف الجندرية في زمن السلم في حالات النزاع؟ وكيف يمكن أن تمثل أوضاع التعافي بعد النزاع فرصة لتغيير تركيبات الجندر، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي؟

3. هل يجب أن تقوم البرامج التي تدعم الناجيات، وتساعد في التعويض القانوني، على مفاهيم حقوق الإنسان العالمية، أم على قيم ثقافية محلية؟ وإذا كان هذان الأمران مختلفين، فاذكر بعض الطرق التي يمكن بها جمعهما؟

4. كيف يمكن استخدام التحليل الشامل لأنماط العنف الجنسي وأنواعه في أثناء النزاع لإعداد برامج الوقاية أو الاستجابة؟

مقترحات لقراءات إضافية

Baaz, Maria Eriksson, and Stern, Maria (2009) «Why do Soldiers Rape? Gender, Violence and Sexuality in the Armed Forces in the Congo (DRC).» *International Studies Quarterly* 53(2): 495–518.

Bartels, Susan, VanRooyen, Michael, Leaning, Jennifer, Scott, Jennifer, and Kelly, Jocelyn (2010) «*Now, The World is Without Me*»: *An Investigation of Sexual Violence in Eastern Democratic Republic of Congo*. Cambridge, MA: Harvard Humanitarian Initiative and Oxfam International.

Leaning, Jennifer, and Gingerich, Tara (2004) *The Use of Rape as a Weapon of War in the Conflict in Darfur, Sudan*. Prepared for the Program on Humanitarian Crises and Human Rights. Cambridge, MA: Harvard School of Public Health.

Moore, Jina (2010) «Confronting Rape as a War Crime: Will a New UN Campaign Have Any Impact?» *Congressional Quarterly Global Researcher* 4(5): 105–30.

Sivakumaran, Sandesh (2007) «Sexual Violence against Men in Armed Conflict.» *European Journal of International Law* 18(2): 253–76.

Wood, Elisabeth Jean (2009) «Armed Groups and Sexual Violence: When is Wartime Rape Rare?» *Politics and Society* 37(1): 131–61.

الفصل الرابع

نساء أُجبرن على الهرب: اللاجئات والنازحات

وينونا جيلز

يمكن أن يحدث نزوح المرأة من بيتها أو حيها أو بلدها نتيجة الحرب، أو نتيجة كارثة بيئية أو كارثة سببها مشاريع التنمية، أو نتيجة الاتّجار بها. وفي بعض الأحيان، يتداخل بعض هذه الحوادث الكارثية الأربع، أو كلها، فتتفاقم تحديات النزوح، كما نرى في قصة حليمة:

حليمة فتاة في العشرين من عمرها تنتمي لقبيلة الداجو، وهي من القبائل الإفريقية السوداء التي تعرضت لمذبحة على يد ميليشيات عربية مدعومة من الحكومة السودانية، وتعرف باسم الجنجويد. بدأت الهجمات منذ ثلاث سنوات... وفي شهر آذار(مارس) من هذا العام، عبرت مذبحة دارفور الحدود، ووصلت إلى مسقط رأس حليمة في تشاد. قتل الجنجويد الكثير من الرجال، وخطفوا عشر نساء وفتيات، بينهن حليمة وأختها الصغيرة سعدية. تقول حليمة إن الجنجويد، الذين كان عديد منهم يرتدون البزّات العسكرية السودانية الرسمية، شتموا النسوة بأوصاف عنصرية ضد السود، وضربوهن بالعصي، واغتصبوهن جميعاً اغتصاباً جماعياً. تقول حليمة، التي كانت حينذاك حاملاً في الشهر الرابع، إن ثلاثة رجال اغتصبوها، وإنها رأت رجلين يغتصبان سعدية التي لم تكن وقتذاك تتجاوز العاشرة من العمر. وبعد يومين من التعذيب، أطلق الجنجويد سراحهن. وتتذكر حليمة ما جرى: «إلا أن سعدية رفضت التخلي عن حمارها، فأطلقوا عليها النار. كنت معها. ماتت على الفور». قطعت الناجيات رحلة طويلة وشاقة إلى قرية فقيرة خارج غوز بيدا. في البداية، كان المكان آمناً، ووضعت حليمة ابنة. لكن، منذ شهرين

أخذ الجنجويد يهاجمونهن عندما يتركن المخيم لجمع الحطب... (كريستوف: 2006)[51].

ربما تجد المرأة نفسها نازحة داخل وطنها، أو مجبَرة على عبور حدود بلادها. وفي الحالتين، تدمغ بهوية عامة جديدة بوصفها: نازحة. وهذا ليس مجرد وصف، بل دمغة تتحول إلى هوية في أعين الآخرين، ومجموعة من الشروط المشبعة بعلاقات السلطة المجندرة. لقد شهدت حليمة العنف والمأساة واختبرتهما بما يفوق تصورنا. وقد أُجبرت على الهروب من بيتها وقريتها وعائلتها، شأنها في ذلك شأن كثيرات ممن جئن من مناطق طالتها الحرب، وهي تعيش الآن في المنفى في بلدها نفسه. وهكذا، فهي واحدة من 27.5 مليون شخص نازح داخلياً في العالم اليوم (مركز مراقبة النزوح الداخلي IDMC: 2010)، والنساء والأطفال يمثلون 80 في المئة تقريباً من النازحين داخلياً (بوشر & ماكينسون: 2006، ص15). إضافة إلى ذلك، كان هناك 16.2 مليون شخص آخر (اعتباراً من عام 2009)، يتمتعون بصفة اللاجئ أو طالب اللجوء بموجب اتفاقية اللاجئين، ممن هربوا خارج حدود بلادهم (اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين: 2009، ص32)، نصفهم من النساء (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: 2009، ص3).

سنستعرض، في هذا الفصل، محنة هذا العدد الصادم من النازحين داخلياً واللاجئين. يبدأ الفصل بنظرة على مصطلح النزوح، المربك أحياناً، ويعقب ذلك نقاش حول من يجبَرون على الهرب من أوطانهم، ولماذا يهربون. تأخذنا هذه الأسئلة إلى الحديث عن الأسباب العميقة والمباشرة للنزوح، فنغوص في عمق التاريخ وصولاً إلى زمننا الحالي

51- يمكن مشاهدة فيلم عن حليمة عبر الموقع التالي: http://video.nytimes.com/timesselect/1194817120983/halima-needs-your-help.html/19/11/video/2006 (سُجِّل الدخول إليه في شهر شباط من العام 2012).

بحثاً عن أجوبة. وستتفحص الأسباب المجندرة المحددة للنزوح والمنفى، وتجارب النساء والفتيات معهما، وهذا يقودنا إلى استكشاف أربعة مجالات مجندرة للنزوح: (1) النزوح الطويل الأمد، (2) النزوح الداخلي، (3) إعادة التوطين، (4) العودة إلى الوطن. وبعد إرساء بعض الأدوات المنهجية لفهم علاقات النزوح الجندرية، سنستكشف المقاربات النسوية الرامية إلى تطوير نظام حماية اللاجئين من سبعينيات القرن الماضي حتى اليوم.

مصطلحات النزوح

يمكن للحديث عن النزوح أن يكون مربِكاً، وأحد أسباب ذلك هو أن أشخاصاً مختلفين يستخدمون المصطلحات بطرق مختلفة. في الاستخدام العامي، غالباً ما تستخدم مصطلحات: «لاجئون» أو «مهجّرون» أو «نازحون»، أحدها محل الآخر، للإشارة إلى الأشخاص الذين أجبروا على ترك ديارهم وطلب اللجوء في مكان آخر. لكن، في المجال القانوني والإنساني الدولي، ثمة فروقات مهمة بين الأشخاص النازحين قسراً الذين يبحثون عن ملجأ في مكان آخر داخل بلدهم، والذين تطلق عليهم تسمية: **الأشخاص النازحين داخلياً**، وبين أولئك الذين يعبرون الحدود المعترف بها دولياً لدولة ما، وهؤلاء يطلق عليهم اسم **اللاجئين**.

علاوة على ذلك، في حين قد يستخدم أشخاص، كالسياسيين والصحفيين، كلمة «لاجئ» للإشارة إلى أي شخص يعبر الحدود بحثاً عن ملجأ في دولة أخرى -في الحقيقة، هذه هي الطريقة التي يستخدم بها المصطلح غالباً في هذا الكتاب- فإن للكلمة معنى محدداً وأضيق في القانون الدولي. فبحسب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والبروتوكول الملحق بها، فإن اللاجئ هو:

كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني (يناير) 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته[52]، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد (المعتادة) السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR:2007).

بعبارة أخرى، تحدد الاتفاقية مجموعة فرعية من المهاجرين عابري الحدود الذين يعتبرون مؤهلين للحصول على وضع لاجئ رسمياً، ويقصد بذلك الأشخاص الذين أجبروا على الهجرة لأن حيواتهم أو حريتهم مهددة في حال بقائهم في بلدهم الأصلي، ولا يشمل ذلك الأشخاص الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية مثلاً. وهكذا، فإن الدول الأطراف في الاتفاقية ملزمة بحماية أي شخص يعتبر مؤهلاً للتمتع بوضع اللاجئ رسمياً وبعدم إجباره على العودة إلى بلاده. إن وضع اللاجئ بموجب الاتفاقية يمنح اللاجئ الحق في الحصول على مساعدات إنسانية عاجلة، ويشمل ذلك الطعام والسكن والخدمات الصحية وبعض التعليم والبطاقة الشخصية والحق في الحماية. وللتمييز بين اللاجئين الذين حصلوا على هذا الوضع القانوني وما يوفره من حماية لهم، والأشخاص الذين يشار إليهم عموماً باللاجئين، فإن هذه الفئة من الأشخاص يطلق عليها اسم: **اللاجئون بموجب اتفاقية اللاجئين**.

أما مصطلح **طالبي اللجوء** فيشير إلى الأفراد الذين أصبحوا خارج

52- تركز اللغة المستخدمة في اتفاقية عام 1951 على الذكور، وقد بقي الوضع على ما هو عليه منذ ذلك الحين.

بلدانهم الأصلية، ويسعون إلى اكتساب وضع اللاجئ بموجب الاتفاقية، إلا أنهم لم يُمنَحوا ذلك الوضع رسمياً بعد. إذ حتى يحصل الكثيرون من طالبي اللجوء، على وضع اللاجئ بموجب الاتفاقية، يجب عليهم أن يمروا بإجراء قانوني يقرر البلد المضيف بموْجبه ما إذا كان الشخص يستوفي المعايير المطلوبة ليحصل على وضع لاجئ بموجب اتفاقية عام 1951 والبروتوكول الملحق بها (اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين: 2010). تجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن معظم الأشخاص الذين يهربون عبر حدود الدولة لا يُعترَف لهم أبداً بوضع اللاجئين رسمياً بموجب تلك الاتفاقية.

أما الأشخاص النازحون داخلياً، فهم أشخاص هربوا من بيوتهم بحثاً عن ملاذ آمن، لكنهم، بخلاف اللاجئين، لم يعبروا الحدود الدولية. وحتى لو هرب النازحون داخلياً لأسباب مشابهة لأسباب اللاجئين (نزاع مسلح، عنف شامل، انتهاكات حقوق الإنسان) فإنهم يبقون ضمن بلدانهم. وعليه، فإن اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لا تشملهم، وهم يبقون قانونياً تحت حماية حكومة بلدهم - مع أن أفعال تلك الحكومة ذاتها (أو عدم قيامها بفعل أو عجزها عن ذلك) هي غالباً دافعهم إلى الهروب- ولهذا فإنهم لا يملكون القدرة على الوصول إلى المساعدات الإنسانية الخاصة بالطوارئ، ولا على الحماية القانونية الممنوحة للاجئين بموجب الاتفاقية[53]. حالياً، تفوق أعداد النازحين داخلياً أعداد اللاجئين خارجياً بالملايين، ويستمر عدد النازحين داخلياً بالازدياد بمعدل يبلغ

53- ثمة مصدر مناسب للحصول على معلومات حول عملية النزوح الداخلي ويتمثل بموقع مركز مراقبة حركة النزوح الداخلية: www.internal-displacement.org، وللحصول على معلومات تركز على المرأة النازحة داخلياً يمكنكم البحث تحت عنوان: «الموضوع»

ضعفَي معدل ازدياد عدد اللاجئين بموجب الاتفاقية (مركز مراقبة النزوح الداخلي: 2006 ب).

أما **الأشخاص المتّجر بهم** فهم الرجال والنساء والأطفال الذين أجبروا على الهجرة، أو خدعوا ليهاجروا إلى مكان ليعملوا فيه، في شروط من السخرة بوصفهم عمالاً يقدمون خدمات جنسية أو خدم في البيوت أو في عمل قمعي آخر. النساء والفتيات والفتيان هم من الأشخاص الأكثر عرضة للاتّجار بهم في العالم. تساعد الحروب والنزاعات الإثنية والتفاوت بين الجنسين على الاتّجار بالبشر. واللاجئات هن غالباً ضحايا الاتّجار بالبشر؛ وكثيراً ما تترك عملية الهجرة القسرية النساء والفتيات عرضة للاستعباد في تجارة الجنس، أو يجبرن على التحول إلى «عرائس حسب الطلب بالبريد». ويزيد النزاع المسلح أيضاً من استضعاف الفتيات والفتيان الذين يُستعبدون ويُنتهكون ويجبَرون على أن يصبحوا جنوداً بعيداً عن ديارهم في ظل شروط معيشية مرعبة. أعداد الأشخاص الذين يتّجر بهم كبيرة، إلا أن الطبيعة السرية لهذا النوع من الهجرة القسرية يجعل من تجميع إحصاءات دقيقة عنها ضرباً من المستحيل.

عديمو الجنسية: وهؤلاء قد يكونون نازحين أو غير نازحين، لكن لا تعتبرهم أي دولة مواطنين. وبما أن «حيازة جنسية أمر أساسي للمشاركة الكاملة في المجتمع وشرط لازم للتمتّع بكامل طيف حقوق الإنسان»، فإن عديمي الجنسية، الذين يقدّر عددهم باثني عشر مليوناً في أنحاء العالم، يعيشون في حالة من النسيان، غير قادرين على الحصول على وثائق سفر، أو الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية أو التعليم أو غيرها من خدمات الرفاهية أو ممارسة الحقوق السياسية الأساسية (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: دون تاريخ).

بما أننا نبحث في كلمة النزوح، فمن المهم أن نتذكر أن هذه الفئات

المستمدة من أطر تحليلية قانونية وسياسية، وهي أطر تحاول أن تحدد معنى اللاجئ والنازح داخلياً وغيرهم من الرجال والنساء النازحين، لكن مازال يتعين عليها أن تعالج الأسباب العميقة للنزوح.

المربع النصي 4-1:
اتفاقيات حقوق إنسان أخرى تتصل بحقوق المهاجرين قسراً

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

من المهم أيضاً أن نتذكر أنه في حين يسهل علينا أن نحيط بهويات الناس ظاهرياً عندما نشير إليهم بأنهم لاجئون أو نازحون داخلياً، فإن هذين المصطلحين لا يشيران إلى سمات متأصلة في الأشخاص، بل هما توصيفان قانونيان ينطويان على علاقات اجتماعية وسياسية معينة، لها تأثير كبير على أنواع المساعدة والحماية التي يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يحصلوا عليها. أخيراً، حتى بالنسبة لتلك الفئات من المهاجرين قسراً الذين يتمتعون بأفضل حماية، بفضل الاتفاقيات الدولية، فإن من الصعب

الحصول على حقوقهم. إن عدداً كبيراً من المهاجرين قسراً يُحتجزون في مخيمات أو مستوطنات منفصلة، ويحرَمون من الحقوق في الطعام والأمن الصحي، وحرية التنقل، وكسب الرزق، والتعليم. وفي حين هناك، إلى جانب اتفاقية عام 1951، عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان التي يمكن الاعتماد عليها للدفاع عن حماية المهاجرين قسراً وحقوقهم، فإنها قلما تستخدَم من جانب الأطراف الدولية، ولا يملك النازحون القوة لتفعيلها، كما أن دولاً عديدة لم تصادق عليها (راجع المربع النصي 4-1).

من يُجبَر على الهروب؟ ولماذا؟

باتت ساحات المعارك في يومنا هذا تصل إلى المدن والقرى والبلدات، ونحو 60-90 في المئة من الإصابات والوفيات تقع بين صفوف المدنيين من الرجال والنساء والأطفال، بالمقارنة مع العسكريين. ويمكن أن تكون تلك النزاعات متصلة بظهور قوميات إثنية، أو صراعات على الأرض والثروات المعدنية، أو صراعات القوى العالمية من أجل السيطرة. وفي تلك الأوضاع، لا يُستهدَف الناشطون السياسيون فقط، بل إن عائلاتهم وأصدقاءهم يمكن أيضاً أن يتعرضوا للخطر. ويمكن حرق المنازل وأماكن العمل لأن من ينتمون إلى جماعة إثنية أو دينية أو إقليمية معينة يكونون محاطين بآخرين يملكون قوة السلاح أو القوة العسكرية، وربما يرغبون بمعارضتهم وترويعهم. هكذا، تختبر النساء عنف الحرب على نحو يختلف عن الرجال، كما تبين فصول أخرى من هذا الكتاب. ذلك أن المرأة هي عادة مقدمة الرعاية الأساسية في البيت، خاصة إذا كان زوجها عسكرياً، أو إذا قُتل أو أُسر على يد الأعداء، أو هرب حفاظاً على حياته.

أحياناً، تكون الطريقة الوحيدة للهرب من ويلات الحرب هي هرب

المرء من بيته، ومسؤولية المرأة عن الأطفال القاصرين والمسنين غالباً ما تخلق حاجة ماسّة للهرب بأسرع ما يمكن، حتى حين تعيق تلك المسؤولية الهرب.

إلا أن الحاجة إلى الهرب لا تسببها الحروب فقط، بل والكوارث البيئية أيضاً كالأعاصير والفيضانات والزلازل والأمواج التسونامية. كذلك تدفع الكوارث التي تسببها مشاريع التنمية الناس للهرب، كما يحدث عند إغراق الأراضي بالمياه نتيجة تشييد سدود ضخمة، أو خسارة المزارع والأراضي الزراعية لمد خط أنابيب نفط، أو لتطوير منجم معدني، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى نزاع عسكري بين من دعوا إلى قيام المشاريع التنموية (كالدولة و/ أو الشركات)، والسكان المحليين. هكذا، حين تدمر البنية التحتية بفعل الحرب أو الكوارث البيئية أو التي تسببها التنمية، وحين تختفي التجارة في الأسواق والمتاجر والمصارف، وحين تكون حيوات الناس معرضة للخطر عندما يغامرون بالخروج لإيجاد الطعام، أو ليداوموا في المدارس، أو ليزوروا أصدقاءهم، يصبح الخيار الوحيد أمامهم هو الهرب، مع أنه خطير أيضاً. وفوق ذلك، يمكن أن تؤدي جميع أسباب النزوح هذه إلى الاتّجار بالأشخاص على هيئة عمّال بالسخرة في صناعة الجنس العالمية وفي المعامل، وعلى هيئة جنود. وبما أن النساء والأطفال عرضة للاتجار على نحو خاص، يصبح الاتّجار سبباً آخر للهرب بحثاً عن الأمان.

عملياً، غالباً ما تتداخل الأنواع المختلفة من الحوادث الكارثية التي تسبب النزوح، وتتضاعف التحديات. مثلاً تجد حليمة نفسها نازحة نتيجة الكوارث المتداخلة في بلدها تشاد، وفي السودان المجاور. حيث اختُطفت في البداية، وأُجبرت على عبور الحدود إلى منطقة دارفور في السودان، حيث اختلطت حرب أهلية للسيطرة على الموارد بنزاع إثني؛

لكنها تدبرت فيما بعد أمر عودتها إلى مخيم في تشاد، وهي هناك الآن نازحة داخلياً. ثمة مثال آخر من سريلانكا، حيث تعرضت مجموعات من السكان، كانت أصلاً قد نزحت داخلياً بسبب الحرب، لصدمة كبيرة حين دمرت موجة تسونامية من المحيط الهندي في عام 2004 المواقع التي لجؤوا إليها (هيندمان: 2011).

الأسباب العميقة لمشكلة النزوح

إلى جانب خسارة المهجرين بيوتهم ومجتمعاتهم وأفراداً من أسرهم أحياناً، فإنهم يشتركون في صفة أخرى، ألا وهي أن بلدانهم الأصلية تقع، في معظمها، في دول الجنوب (التي يشار إليها أيضاً بـ«المناطق النامية» أو «العالم الثالث»). البلدان التي يهرب منها معظم اللاجئين في العالم هي بلدان فقيرة جداً بالمقارنة مع البلدان التي تقع في الشمال (مثال كندا وأوروبا الغربية وأستراليا والولايات المتحدة). أما البلدان التي يتجهون إليها فهي دول الجوار الفقيرة أيضاً اقتصادياً. وبالنتيجة، فإن الأثر الاقتصادي المترتب على استضافة اللاجئين يتجلى، في معظمه، في دول الجنوب. في عام 2008، استضافت مجموعة الدول التي يقلّ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي عن 2000 دولار نصف مجموع اللاجئين في العالم (اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين: 2009، ص31)، وهذه البلدان تكاد لا تستطيع إعالة مواطنيها، لذا فإن تدفّق اللاجئين يشكل عبئاً ثقيلاً، ولذا فإن تلك البلدان «المضيفة» تريد غالباً عودة اللاجئين إلى ديارهم بأسرع وقت ممكن. يمكن لتلك الدول الفقيرة اقتصادياً أن تتحمل اللاجئين (بمساعدة المجتمع الدولي عبر المساعدات الإنسانية)، غير أنها لا ترحب باستقرارهم فيها دائماً.

المربع النصي 4-2:
مصطلحات أساسية: المساعدة الإنسانية مقابل المعونة التنموية

المساعدات الإنسانية أو الإغاثة: هي مساعدات تهدف إلى تلبية احتياجات الأشخاص في أوضاع الطوارئ. وهي تُمنح من الحكومات الأجنبية ووكالات الإغاثة الدولية، مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبرنامج الغذاء العالمي.

المعونة التنموية الطويلة الأمد: تشير إلى تحويل الأموال والموارد من مناطق غنية في العالم، عبر وكالات دولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى مناطق فقيرة بهدف التنمية المستدامة بعيدة المدى. وتهدف تلك البرامج إلى جعل الناس والجماعات والبلدان مستقلة ومعتمدة على ذاتها.

حتى نفهم سبب وجود تلك الأعداد الهائلة من النازحين في العالم اليوم، يجب علينا أن نتجه إلى دراسة المشكلات البنيوية الموجودة بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة في العالم. معظم الحروب المعاصرة في الجنوب سبقتها تاريخياً نضالات عنيفة في القرنين التاسع عشر والعشرين لنيل الاستقلال عن القوى الامبريالية. وهكذا، تحولت الحروب الاستعمارية إلى النزاعات التي نشهدها اليوم، وإلى حالات نزوح بشري هائلة سببها العنف الإثني والصراعات المسلحة على الموارد الشحيحة، وصارت الكوارث البيئية أسوأ بفعل الفقر المدقع. معظم الاعتداءات العسكرية في الحروب العالمية والإقليمية تحدث في مناطق الجنوب، ومعظم المتضررين بها مدنيون من الرجال والنساء والأطفال (راجع المربع النصي 4-2).

إن قرارات دول الشمال المتعلقة بنوع المساعدات التي ستقدمها كان لها أثر أيضاً. ففي تسعينيات القرن العشرين، زاد **حجم المساعدات الإنسانية العاجلة** إلى مناطق النزاع خمسة أضعاف فوصل إلى خمسة مليارات دولار سنوياً، لكن، خلال الفترة ذاتها، هبطت **المساعدات التنموية الطويلة الأمد** إجمالاً، واستمر هذا النمط حتى يومنا هذا.

كانت نتيجة هذا التركيز على المعالجة (بالإسعافات الأولية) لحالات الهجرة القسرية التي من المفترض أن تكون مؤقتة (مثلاً، وجود أعداد كبيرة من اللاجئين عديمي الجنسية داخل المخيمات وخارجها) أن تحولت إلى أساليب حياة دائمة، يعيشها ملايين البشر كما لو كانت حالات طارئة طويلة الأمد. بعبارة أخرى، إن امرأة مثل حليمة، التي اضطرت للهرب من بيتها وحيّها إلى المنفى في منطقة أخرى، يمكن أن تظل نازحة داخلياً على مدى عقود قادمة، وأن تربي طفلتها على المعونات التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي، عاجزة، ومحرومة غالباً، عن كسب رزقها بنفسها في المنفى، وغير قادرة على الحصول على تعليم يتجاوز التعليم الابتدائي الذي تؤمنه الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية في مخيم النازحين الذي تعيش فيه، سواء لها أو لطفلتها.

لقد تفاقمت حدة مشكلة النزوح الطويل الأمد نتيجة سياسات إعادة التوطين الممكنة في دول الشمال التي لم تفعل سوى إغلاق أبوابها أمام معظم اللاجئين والنازحين داخلياً، على الرغم من أن العديد من تلك الدول منخرطة في نزاعات عسكرية تسبب حالات نزوح قسرية هائلة. لقد أسهمت مشاركة كندا وأمريكا في الحرب في أفغانستان، مثلاً، في وصول ما يزيد على 900 ألف لاجئ أفغاني إلى إيران؛ كما أسهم تورط أمريكا في العراق في لجوء 1,6 مليون عراقي إلى الأردن وسورية (اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين: 2009، ص33). أما في بلدان الشمال، فقد زادت

أحداث 11 أيلول (سبتمبر) من شدة الخوف المتنامي أصلاً من الأجانب والحط من قدرهم، فحصنت نفسها ضد دخول جميع اللاجئين، باستثناء أعداد قليلة منهم. إذ في عام 2008، على سبيل المثال، بلغ العدد الإجمالي للاجئين في العالم 13.599.900 شخصاً (ويشمل ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء). ومن أصل هذا العدد كله، أعادت كندا توطين 10.804 أشخاص (0.08 في المئة من العدد الإجمالي)، أما الولايات المتحدة فأعادت توطين 60.191 شخصاً (0.44 في المئة من العدد الإجمالي)، وأستراليا 8.742 شخصاً (0.06 في المئة من العدد الإجمالي)، أما أعلى ثلاث دول أوروبية غربية في إعادة التوطين (السويد والنرويج وفنلندا) فأعادت مجتمعة توطين 3.869 شخصاً (أي 0.02 في المئة من العدد الإجمالي) (اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين: 2009، ص29). ولم تقم جميع الدول المعروفة بالدول الغنية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا بإعادة توطين إلا ما يعادل 0.6 في المئة من العدد الإجمالي للاجئين في العالم بحلول نهاية عام 2008.

الأسباب العميقة لاستضعاف النساء والفتيات المهجّرات قسراً

إن الخبرات المجندرة للنساء والفتيات قبل الحرب أو غيرها من الكوارث التي تؤدي إلى الهرب، ستؤثر فيما يحدث لهن في أثناء النزوح وما بعده. إذ قبل الهرب، تكون النساء، في شتى أنحاء العالم، أقل حركة وامتلاكاً للمال من الرجال. أما مسؤولياتهن المجندرة عن رعاية الأطفال وغيرهم من المتكلين عليهن فتعيق قدرتهن على الهرب. أما حصولهن على الموارد التي يمكن أن يحملنها معهن، كالمال مثلاً، فيتوقف على دخولهن السوق ومشاركتهن فيه، وعلى ما إذا كن يستطعن الوصول، كما الرجال، إلى أموال الأسرة. بحسب الوضع الاجتماعي الثقافي المعين، يمكن ألا

يتمتعن بسيطرة تذكر على حركتهن، خاصة إن كنّ يعتبرن مستودع ثقافة الجماعة وشرفها. فمثلاً، المرأة المحجّبة[54] (ويقصد بذلك تلك الممارسة التي تعمد إلى إخفاء النساء أو عزلهن عن الرجال أو الغرباء، إما بواسطة الثياب أو بالاعتماد على درجات متفاوتة من العزل) مقيّدة جداً في حركتها، وتعتمد اعتماداً كلّيّاً على حماية الرجل للحركة خارج بيتها. يخلق المنفى مخاطر خاصة للنساء إذا قتل أزواجهن أو الذكور في عائلاتهن، أو سجنوا، أو لجؤوا إلى مناطق أخرى.

وتضع عملية الهرب ذاتها تحديات جندرية خاصة أمام المرأة. ذلك أن اجتياز الحدود (سواء أكانت حدود البلد أو حدوداً إثنية داخل بلد المرء ذاته)، غالباً ما يكون أخطر وأعقد للمرأة منه للرجل. وإذا كانت بلا موارد مالية، خصوصاً، فقد تضطر للانخراط في «الجنس مقابل البقاء» أو في البغاء مقابل الطعام أو المأوى أو الحماية، وهذا قد يتسبب في تعرضها لمزيد من الاتّجار مقابل الجنس، أو لأن تصبح عاملة بالسخرة.

ويمكن أيضاً أن تتغير العلاقات الجندرية في الأسرة خلال فترة الطوارئ تلك وبعدها، خاصة إذا كان الرجل غائباً لأداء واجبه العسكري أو لأسباب أخرى. فمثلاً، قبل الهرب، ربما يتعين على النساء أن يعملن بدل الرجال في مزرعة العائلة، أو ربما يتعين عليهن القيام بأعمال التسويق لإعالة أسرهن. وحين يجدن أنفسهن في المنفى، فربما يحتجن إلى استكمال المعونات الغذائية الأسرية الطارئة عبر الانخراط في أعمال تسويقية أو زراعية أو غيرها من أنواع جمع الموارد (كالطعام والحطب) كلما كان ذلك ممكناً. وفي حين يمكن أن ترفع تلك التغيرات مكانة المرأة في أسرتها ومجتمعها، مؤقتاً على الأقل، فإنها تتحدى أيضاً التوقعات

54- ورد في النص الأصل: «المرأة التي ترتدي بردة»، إلا أن المعنى المقصود يدل على المرأة المحجبة. (المترجمة).

المجندرة التقليدية، وتعرِّض النساء لخطر الأشكال المجندرة من العنف عندما يغادرن مخيماً للنازحين أو للاجئين، ليعملن في أراض زراعية معزولة أو في أدغال بعيدة أو في السوق. لا شك في أن العلاقات الجندرية لحيوات النساء والفتيات النازحات قبل الحرب أو غيرها من الحالات الطارئة هي في أساس استضعافهن المفرط خلال الحرب، وفي أن ذلك الوضع يتضافر مع دورهن بوصفهن معيلات الأسرة وعمادها.

ثمة أيضاً خطر آخر تواجهه النساء في المنفى، ألا وهو عدم رؤية عاملي المساعدات الإنسانية لهن (كالمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية)، وذلك بسبب الافتراضات المجندرة لدى هؤلاء العاملين. إذ حين لا ينظر إلى المرأة إلا بوصفها عالة، فالنتيجة هي غالباً أن يصبحن غير مرئيات؛ إن غياب المواقف والمهارات التي تراعي الجندر بين العديد من عاملي تلك الوكالات يعني إمكانية إغفال وجود النساء والفتيات واحتياجاتهن. (البشرى: 1995، ص84)، ولعل أبلغ مثال على ذلك هو حالة «الفتيات المفقودات» في السودان.

في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، كانت الفتيات والفتيان في جنوب السودان يجبَرون على الانخراط في القوات المسلحة وهم أطفال. قصة «الفتيان المفقودين» في السودان معروفة أكثر من قصة الفتيات اللواتي كنّ أيضاً جزءاً من الرحلة من جنوب السودان. ذلك أن هرب هؤلاء الفتيان والفتيات والرحلة الطويلة الشاقة التي امتدت سنوات عبر شرق أفريقيا بحثاً عن الحماية، قادهم إلى مخيم كاكوما للاجئين في شمال غرب كينيا. وهناك، في حين وضع الفتيان في بيوت جماعية مع الحد الأدنى من إشراف الراشدين، وزِّعت الفتيات، وخُبِّئن في أُسر في أنحاء المخيم بهدف «حمايتهن». تركت هذه السياسة المجندرة الفتيان في مجموعات أكثر استقلالاً وتمايزاً، ونتج عنها أن الفتيان كانوا ملحوظين أكثر لعاملي

البعثات الإنسانية المعنية بإعادة التوطين. وهكذا، حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، بإعادة توطين 3.700 طفل سوداني ضمن برنامج «الفتيان المفقودين»، لم يكن بينهن سوى 89 فتاة (ماك كيلفي: 2003، كما ورد لدى نيولاند: 2004، ص10). أما فيما يخص «الفتيات المفقودات»، فإن النظرة إلى الإناث على أنهن معتمدات ومتكلات على عائلات جعلتهن ضائعات مرتين، إذ حجبتهن عن الأنظار، وحرمتهن من فرص إعادة التوطين.

تشير دراسة هذه الحالة عن المعاملة المختلفة التي يتلقاها اللاجئون الذكور والإناث، والتي تقوم على افتراضات مجندرة عن النساء والفتيات بوصفهن «لا حول لهن ولا قوة» وبحاجة إلى حماية. ترى هذه الأنواع من الافتراضات المسبقة أن النساء والفتيات يجب ألا يسيطرن على مصائرهن، وأن الشبان يمكن أن يكونوا خطرين إن لم يكونوا تحت الإرشاد والرعاية، وأن من الأفضل للشابات أن يعشن لدى عائلات غريبة على أن يقمن مع صديقاتهن اللواتي يعرفنهن حق المعرفة. مع ذلك يبقى هناك سؤال. مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين، كانت الأبحاث النسوية عن العلاقات الجندرية المتفاوتة، وعن تجارب النساء المهجّرات متاحة، فلماذا إذن لم يتمكن عاملو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية من إيجاد «الفتيات المفقودات» اللواتي وُزّعن على الأسر الراعية وغيرها من المواقع المجندرة الأقل انكشافاً للعلن؟ إذاً، لا يتعين علينا أن نفهم العلاقات الجندرية الخاصة باللاجئين وغيرها من حركات الهجرة القسرية فقط، بل يجب علينا أيضاً أن نجابه العلاقات الإنسانوية المجندرة التي تُضعِف احتمال حصول النساء والفتيات على الحماية والمساعدة التي يحتجن إليها، وهي حقٌّ لهن.

تجارب التهجير القسري ومجالاته المجندرة

ندرس الآن أربعة مجالات وتجارب مجندرة للنزوح، هي:

(1) أوضاع النزوح أو اللجوء الطويل الأمد؛ (2) النزوح الداخلي؛ (3) إعادة التوطين؛ (4) العودة إلى الوطن. لكن، قبل تناول كل واحد منها على حدة، ثمة نقطتان مهمتان لا بد من مراعاتهما. أولاً: هي أن الأنواع المختلفة من النزوح القسري متشابكة في معظم الأحيان. على سبيل المثال، لا يمكن فصل تأثيرات التسونامي الذي حدث في عام 2003 (وهو كارثة بيئية) في شعب سريلانكا، عن تأثيرات النزاع الإثني-القومي في ذلك البلد (الذي أدى إلى نزوح داخلي ولجوء خارجي). أثر التسونامي والحرب الأهلية في كثيرين من هذا الشعب؛ إذ يفاقم أحد أشكال النزوح آثار النزوح الآخر، ويؤدي إلى التجارب ذاتها من الفقر المدقع وعزل المرء عن مجتمعه الأصلي. كذلك، لا يمكن غالباً الفصل بين النزوح الداخلي والخارجي فصلاً جليّاً. فالأشخاص النازحون ضمن حدود وطنهم يمكن أن يهربوا عبر الحدود إلى بلد آخر. ويمكن أن يقطعوا الحدود سراً جيئة وذهاباً حتى يعيلوا أفراد أسرهم الموزعين بين البلدين، أو ينخرطوا في أعمال اقتصادية في البلدين. وقد يضطر اللاجئون العائدون إلى أوطانهم إلى العودة إلى المنفى في بلد آخر، إذا استمر القتال والعنف أو استُؤنفا في وطنهم. هذا ما حدث مع كثير من اللاجئين الأفغان الذين عادوا إلى أفغانستان من إيران وباكستان، ليجدوا أن وطنهم مازال مطحوناً بالحرب والانعدام التام للأمن.

ثانياً، من المعروف والموثّق جيداً أنه حين تزداد توترات الحرب، فإن العنف الجنسي يزداد أيضاً. وبالمثل، غالباً ما تصبح الذكورات عنيفة أو ذات طابع عسكري في أوقات الكوارث، مثل تسونامي المحيط الهندي في عام 2004 أو إعصار كاترينا. في هذا الصدد، تشير سينثيا كوكبيرن

(Cynthia Cockburn) (2004) إلى: «الترابط بين أنواع العنف وحالات ظهوره»، إذ «يبدو أن أحدها يفضي إلى الآخر، كما لو كانت جميعاً سلسلة متصلة» (ص43). والاتّجار بالبشر جزء من هذه السلسلة العنيفة. إذ كما سترى أدناه، فإن الاتّجار بالنساء والفتيات واستغلالهن جنسياً كثيراً ما يرافق الحروب والكوارث والمنفى. والعنف الجنسي والاتّجار بالنساء والفتيات استراتيجيتان من استراتيجيات الحرب تُستخدمان لإقلاق جماعة من اللاجئين أو عدوّ، وتهديدهما أو الهيمنة عليهما، ولإجبار الجماعات على مغادرة أرضها. والنساء والفتيات النازحات معرّضات كثيراً لخطر «الاختطاف والاستخدام مقاتلات أو عاملات أو جاسوسات أو مدربات أو مستعبدات جنسياً» (مارتن & كولاواي: 2008، ص27) لأن احتمال أن يكنّ دون موارد اقتصادية أعلى من احتمال الرجال، ولأنهن أكثر عرضة للعنف الجندري دون حماية شبكاتهن الاجتماعية التقليدية.

وفيما نضع في الذهن هاتين النقطتين الأساسيتين -الترابط بين الأشكال والمجالات المختلفة من النزوح والزيادة الشائعة في العنف الجنسي الذي يصاحب النزوح- سنستكشف الآن تجارب النزوح ومواقعه المحددة بعمق أكبر.

(1) أوضاع النزوح أو اللجوء الطويلة الأمد

«يتفشّى العنف الجنسي والعنف على أساس الجندر في المخيمات، حيث تختطف نساء وفتيات لم يبلغن التاسعة من العمر على نحو روتيني على يد قرويين محليين، ويجبرن على ما يسمونه زواجاً، ثم يعيدونهن إلى المخيمات عندما يحملن. ثمة تقارير عن فتيات صغيرات وشابات اختُطفن واتّجر بهن في سوق الجنس بالقرب من بازار كوكس وتشيتاغونغ، وكذلك عن دعارة الأطفال المنظمة في

المخيم. تحدثت النساء عن خوفهن من الذهاب إلى المرحاض، ومن اضطرارهن لجمع الحطب أو الأوراق الخضراء من أجل الطعام من الغابة المحلية».

إيلين بيتاواي، «لاجئو الروهينغيا في بنغلاديش: فشل لنظام الحماية الدولي» (بيتاواي: 2008، ص91).

لقد عاشت أعداد كبيرة من لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش منذ عام 1991. ذلك أن لاجئي الروهينغيا، المحرومين من المواطنة ومن ملكية الأرض، الذين يواجهون الاضطهاد في بورما، عانوا من التهجير القسري داخل بورما وخارجها. إنهم ضحايا السياسة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، وهم الآن أشخاص عديمو الجنسية، غير قادرين على العودة إلى بورما، وغير مرغوب بهم في بنغلاديش (بيتاواي: 2008، ص86). ثمة ما يقارب 28 ألف لاجئ روهينغي يتمتعون بحماية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، يتوزعون على مخيمين، إلى جانب 150–200 ألف ممن لا يتمتعون بأي وضع قانوني، ويعيشون في قرى خارج هذين المخيمين (إذاعة آسيا الحرة: 2010).

شعب الروهينغيا من بين الملايين الستة في العالم (باستثناء حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم أربعة ملايين) الذين يعيشون خارج أوطانهم، فيما يسمى «أوضاع اللجوء الطويلة الأمد». مازال هؤلاء اللاجئون يعيشون في المنفى داخل المخيمات وخارجها منذ ما لا يقل عن خمس سنوات. بحسب ما أوردته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ثمة ما يزيد على ثلاثين وضعاً من هذا القبيل في مختلف بقاع العالم، يتركز معظمها في مناطق فقيرة من إفريقيا وآسيا. وعلى الرغم من أن المفوضية قد تحدثت عما أشارت إليه بـ«حلول دائمة» للاجئين، فإن الكثير من اللاجئين «علقوا» في منفى طويل الأمد لعدم توفر أيٍّ من تلك «الحلول

الدائمة» لهم: إذ لا يمكنهم العودة إلى الديار إذا لم تكن الديار آمنة؛ ولا يمكنهم الاستقرار في بلد المنفى المضيف لأن ذلك البلد أفقر من أن يعينهم بصفتهم مواطنين جدداً، أو لأسباب سياسية أخرى؛ ولا يمكنهم أن ينتقلوا إلى بلدان أغنى لأنهم لا يعتبرون مواطنين مقبولين في تلك البلدان. وهكذا، فهم يعيشون على المساعدات الإنسانية أو الطارئة، التي تقدم لهم عبر مخيمات اللاجئين أساساً، على مدى سنوات وعقود أحياناً.

هكذا، ينتهي المطاف بهؤلاء اللاجئين إما للعيش في مخيمات أنشأتها مفوضية اللاجئين، أو غيرها من الوكالات الدولية، أو يعيشون مجهولين في قرى ومدن يسهل عليهم فيها الحصول على عمل، لكنهم يفتقدون حماية الوكالات الدولية ودعمها. يختلف تنظيم المخيمات والدعم المقدم لها كثيراً. إذ بعضها يبدو كسجن، بينما يشبه البعض الآخر مدن الصفيح الآيلة للسقوط، وبعضها يبدو كقرى أو بلدات صغيرة. وهي غالباً تقع في أسوأ المناطق للعيش وأكثرها عزلة داخل البلد المضيف، حيث الأراضي الصالحة للزراعة نادرة، ولا توجد خدمات سوى تلك التي تقدمها الوكالات الإنسانية. يعمل برنامج الغذاء العالمي مع مفوضية اللاجئين وغيرها من الوكالات لتوزيع الغذاء ومواد السكن وتأمين الخدمات الصحية والتعليم والبطاقات الشخصية. غير أن معظم اللاجئين في تلك المخيمات سيخبرونك أن الكثير من تلك الخدمات غير كافية، وأنه غير مسموح لهم العمل لاستكمال حاجاتهم وحاجات عائلاتهم، وبضمنها الطعام. وثمة اتفاق عام بين الباحثين في شؤون اللاجئين ومفوضية اللاجئين على أن المخيمات والمستوطنات المعزولة ليست حلاً مفضلاً لمن يعيش في المنفى.

مخيمات اللاجئين أماكن تتخذ فيها العلاقات الاجتماعية شكلاً معيناً، بناء على ثقافة النساء والرجال الموضوعين فيها وتاريخهم، وكذلك بناء

على آثار الحرب في المنطقة (مثلاً، وضع جماعتين إثنتيين مختلفتين، وربما متحاربتين، في المخيم)، وتأثير المساعدات الإنسانية في العلاقات الاجتماعية لأسر اللاجئين وجماعاتهم. كثيراً ما تقوم المساعدات الإنسانية بتحديد النساء والفتيات والعلاقات الجندرية في مخيم ما بطرق متجانسة بوصفهن مستضعفات وضحايا. مثلاً يمكن تحديد النساء على أنهن الوحيدات اللواتي يقدمن الرعاية في الأسرة، على نحو يقصي الرجال من ذلك، ويمكن افتراض أدوار جندرية تقليدية معينة، فتسهم بذلك في التفاوتات الجندرية و/ أو تعززها في مخيمات اللاجئين. إلا أن اللاجئات لسن دوماً أو لسن فقط مقدمات رعاية، ولسن فقط مستضعفات أو «معرّضات للخطر». إذ صحيح أن النساء والرجال يمكن أن يضطلعوا بعديد من المسؤوليات الجندرية الجديدة داخل المخيم، لكن ليس مفيداً أن نفترض أن اللاجئات لا يمكنهن أن يتحدثن نيابة عن أنفسهن حول حاجاتهن ورغباتهن.

إن للاعتماد الطويل على المساعدات الإنسانية آثاراً محددة في النساء والعلاقات الجندرية لأسر اللاجئين. إن الضغط على الأسر والعائلات في تلك الأوضاع كبير جداً، لأن اللاجئين يحاولون التأقلم على مدار سنوات طويلة مع القيود المفروضة على عملهم وحركتهم، فيما هم يحاولون البقاء على صدقات إنسانية غير كافية. إن إحساس الرجال بالإحباط والغضب وفقدان احترام الذات يزيد من تعرض المرأة للعنف الأسري والجنسي خلال أوضاع اللجوء طويلة الأمد. كذلك النساء هنّ الأهداف التي تنصبّ عليها نقمة المجتمع المضيف وعنفه، حين يغادرن المخيم لجمع الحطب وغيره من الموارد اللازمة لبقائهن وبقاء عائلاتهن (لويشر & ميلنر: 2008، ص31).

حتى أولئك الذين يشغلون مواقع في السلطة، والذين يفترض أن

يحموا اللاجئين ويدعمونهم، تبين أحياناً أنهم يمثلون خطراً كبيراً على النساء والفتيات. إذ بحسب ما تشير إليه فيريس (2008)، حين تكون فرصة الأهل في تعليم أولادهم قليلة أو معدومة، وحين لا يكون لديهم دخل، تصبح «العملة» الوحيدة التي تملكها الفتيات في أوضاع اللجوء الطويلة والميئوس منها هي أجسادهن. يدرك العاملون في تقديم المساعدات وقوات حفظ السلام، وقادة المجتمع ما لديهم من سلطة على اللاجئين، ولقد استغل كثيرون منهم اللاجئات الشابات والفتيات جنسياً في المخيمات في أنحاء العالم (فيريس: 2008، ص89).

(2) النزوح الداخلي

تجبر المجموعات السكانية النازحة داخلياً صناع السياسات والباحثين على التفكير «خارج صندوق» اتفاقيات الأمم المتحدة وسياساتها. إذ تتألف تلك المجموعات من نساء وفتيات وفتيان ورجال هربوا من النزاعات أو من انتهاكات حقوق الإنسان، لكنهم، بخلاف اللاجئين المعرّفين قانونياً الذين يتمتعون بحماية المفوضية، لم يعبروا الحدود الدولية، ولذا لا يستطيعون طلب الحماية الدولية بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967. ولذلك فهم يحصلون على كميات من الغذاء ومستويات من التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية أدنى من تلك التي يحصل عليها اللاجئون المعرّفون قانونياً. وكثيراً ما يعلقون في تقاطع نيران الحرب الأهلية في مناطق منعزلة من بلدهم، أو يفرّون من المناطق المنكوبة. لقد نزح ملايين البشر في بلدان الجنوب داخلياً من أماكن سكناهم وبيئاتهم وسبل رزقهم نتيجة المشاريع الكبرى لتطوير البنية التحتية، التي بدأت بترحيل الناس من مزارعهم وقراهم في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، ومازالت مستمرة حتى

يومنا هذا (فاندرجيست وإيداهوزا وبوز: 2007، ص3). في الحقيقة، يمكن أن يصبح هؤلاء أشخاصاً غير مرغوب بهم في بلادهم، لأنهم ينظر إليهم على أنهم ينتمون إلى جماعة إثنية أو إقليمية معينة تبغضها الدولة أو تكرهها الجماعات الأخرى. لذا يمكن تجريد هؤلاء من حقوق المواطنة، ويواجهون أوضاعاً شديدة الخطورة لا يتمتعون معها إلا بالقليل من الحماية الإنسانية، إن وجدت.

على الرغم من أن أعداد النازحين داخلياً تفوق أعداد اللاجئين بموجب الاتفاقية بمقدار الضعفَين، فإن مصيبتهم لا تلقى من الاهتمام الدولي سوى القليل. في عام 2010، كان هناك 27.5 مليون شخص نازح داخلياً بسبب النزاعات في 52 دولة على الأقل (مركز مراقبة النزوح الداخلي: 2010)، وهذه الأوضاع تتفاقم عدداً وحدّة (مركز مراقبة النزوح الداخلي: 2008). وقد كان السودان وجمهورية جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكولومبيا والعراق مواقع حديثة للنزوح الداخلي الكثيف. وغالباً ما ينفصل النازحون داخلياً عن أعمالهم أو وسائل رزقهم، شأنهم في ذلك شأن اللاجئين؛ إذ يضطرون للهرب من بيوتهم التي يمكن أن تدمَّر؛ ويمكن أن يفترقوا عن أفراد عائلاتهم؛ ويمكن أن يعيشوا في مخيمات أو يحاولوا الاندماج في مجهول المناطق الحضرية، حيث يمكن أن يكون إيجاد عمل أسهل. وبخلاف اللاجئين بموجب الاتفاقية، فإن قدرتهم على الحصول على الدعم والحماية الإنسانيين أقل، ودون هذه الأخيرة، فإنهم يواجهون مخاطر كبيرة بأن يتعرض لهم الأعداء (سواء أكانوا دولة أو إثنية). وهكذا، «في أثناء الهرب»، في بلدهم الأم، يمكن أن تتعطل الدراسة والرعاية الصحية ولا يمكنهم الحصول عليهما من أي مصدر.

وكما هي حال حالات التهجير الأخرى، فقد دفع الفقر كثيراً من

النساء النازحات داخلياً إلى البغاء، أو أوقعهن ضحايا الاتّجار بهن، أو إلى «الجنس من أجل البقاء»، أو إلى «عقد صفقات جنسية» للحصول على المساعدات الإنسانية، وبضمنها الغذاء (مركز مراقبة النزوح الداخلي: 2006 ب، ص68). وبحسب ما أورده مركز مراقبة النزوح الداخلي الذي مقره في جنيف، وهو الهيئة الدولية الأساسية في مراقبة النزوح الداخلي بسبب النزاع في أنحاء العالم؛ فإن العنف الجنسي القائم على الجندر يعتبر أحد أكثر انتهاكات حقوق النساء والفتيات انتشاراً خلال النزاعات المسلحة والنزوح (مركز مراقبة النزوح الداخلي: 2006 أ).

(3) إعادة التوطين

إن متوسط طول نزاعات الحروب الأهلية يبلغ حالياً ثماني سنوات؛ ولذا، فقد ارتفع متوسط طول وضع اللجوء طويل الأمد إلى من تسع سنوات في عام 1993 إلى أكثر من عشرين سنة في عام 2010 (ميلنر & لويشر: 2011، ص3). وثمة عشرات حالات اللجوء والنزوح الداخلي الطويلة الأمد في أنحاء العالم، ومنها تلك التي في كينيا وتنزانيا وتايلاند وباكستان وإيران وبنغلاديش والسودان والهند وإسرائيل/ فلسطين[55]. وبالنسبة لعديد من المجموعات السكانية النازحة، فإن إعادة التوطين في بلد جديد هو الأمل الوحيد للخروج من ذلك الوضع.

وهنا، أيضاً، تجربة التهجير مجندرة. ذلك أن إعادة التوطين من العالم الثالث إلى دول الشمال كانت متاحة للنساء بأقل مما هي متاحة للرجال، لأن النساء لا يملكن المال اللازم للتنقل؛ وربما لا ينظر إليهن على أنهن

55- تعتبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) مسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا أطول حالة لجوء طويلة الأمد على مستوى العالم.

يحملن المؤهلات الأكاديمية اللازمة أو مؤهلات التشغيل الكافية؛ و/ أو لأنهنّ مسؤولات عن إعالة آخرين في الأسرة. وهكذا، فهن أقل جاذبية من الرجال الذين يعتبرون مهاجرين وحيدين ومتنقلين وليس هناك ما يعيقهم. وعندما تنجح اللاجئات في إعادة التوطين في دول الشمال، فإنهن يروين أن الطلبات البيروقراطية الكثيرة التي يعانين منها غالباً ما تذكّرهن بالعنف الذي يحطّ من الإنسانية الذي اختبرنه في بلدهن قبل الهرب منه. هناك نوع من الارتباط العابر للقوميات بين تجاربهن في أثناء الهرب والمنفى، وهو ينتقل إلى الثقافة البيروقراطية المحلية المؤسسية التي يجب على النساء أن يفهمنها وأن يناقشنها في بلدهن الجديد (تشامبون: 2008، ص106-107).

لقد نوقش تحوّل الهوية في المنفى كثيراً في الأدبيات المتعلقة باللاجئات، وتتعلق بتاريخ المرأة الشخصي، وتجربتها مع الصدمة، ومرونتها، ومستوى دعم عائلتها ومجتمعها لها، ومكان إعادة التوطين. في البحث الذي أجرته هايوورد وأخريات (2008) حول اللاجئات السودانيات اللواتي أعيد توطينهن في كندا، حددن أربع تجارب أثرت في هوية تلك اللاجئات وصحتهن العقلية، وهي: الفقدان، والعيش في حالة انتقالية، والمصاعب الاقتصادية، وتربية الأولاد في كندا (ص200).

- **الفقدان**: جميع اللاجئات اللواتي وصلن إلى دول الشمال فقدن أولادهن أو أزواجهن أو آباءهن وأمهاتهن أو أصدقاءهن، في ظل ظروف عنيفة غالباً. وربما طلبت منهن دولة إعادة توطينهن ترك بعض أفراد العائلة خلفهن في مخيمات اللجوء، وغالباً ما فقدن فرص تحديد أماكن العائلة أو الأصدقاء ممن تركن خلفهن. وقد فقدن أيضاً سبل الرزق والعمل والبيوت والممتلكات. ومن الصعب التغلب على هذا التجريد من الملكية.

- **العيش في حالة انتقالية:** تعيش اللاجئات حياة من الانتظار: أولاً في المخيمات، أو غيرها من أوضاع انعدام الجنسية، ثم في إعادة التوطين، حيث تمر ملفاتهن عبر إجراءات البيروقراطية. وصفت اللاجئات اللواتي أعيد توطينهن، واللواتي أجرت أدريان تشامبون (Adrienne Chambon) معهن مقابلات، الطلبات البيروقراطية الكندية في حياتهن بأنها «تعذيب»، لأنها «تذكّر بالإجراءات الروتينية المتبعة لدى الأنظمة والديكتاتوريات العسكرية التي تصرّ على أن الأفراد يجب أن يخضعوا دائماً للتحقيق والتوثيق والمراقبة» (تشامبون: 2008، ص106).
- **المصاعب الاقتصادية:** إن الصعوبات في حصول اللاجئات على أعمال تتناسب مع إمكاناتهن ومؤهلاتهن التعليمية، وارتفاع تكاليف الدراسة الجامعية في بلدان الشمال، تترك كثيراً من اللاجئات يزاحمن للحصول على أعمال غير آمنة وقليلة الأجر لإعالة أسرهن. هكذا تستمر تجربتهن المجندرة في المنفى معهن في بلد إعادة التوطين، حيث يمكن تصنيفهن «مُعالات» من الرجال، فلا يوجّهن بذلك «للدخول في قوة العمل». في بعض دول إعادة التوطين، مثل كندا، يعيق هذا وصولهن إلى برامج تعلّم اللغة وبرامج التدريب وتطوير المهارات المصممة لمن يعتبرون كاسبي أجر للأسرة أو عمالاً.
- **تربية الأولاد:** إن وجود نظام مدرسي جديد وغير مألوف، واختلافات ثقافية في ممارسات تربية الأولاد، إلى جانب الحياة العملية ذات الإيقاع السريع، وعدم القدرة على الوصول بسهولة إلى وسائل النقل، كل ذلك يترك اللاجئات تحت وطأة شعور بأنهن مسحوقات. ويزيد سوءُ الفهم الذي يبديه موظفو المدارس والشرطة وعاملو مساعدة الأطفال المواقفَ الحساسة سوءاً. تصف هايوورد وأخريات (2008)

حالة أم شابة وصلت حديثاً من الاغتراب عبر سلسلة من مخيمات اللجوء. أبعد مولودها الجديد وأبناؤها الآخرون على يد العاملين الاجتماعيين الذين لم يفهموا الممارسات المختلفة في تربية الأطفال. أعيد الأولاد أخيراً، ولكن ليس قبل أن تجتاز الأم اليائسة، التي كانت خبرتها بالنظام القانوني قليلة أو معدومة، النظام القضائي. وقد تحدثت عن ذلك لاحقاً بالقول: «في بلادنا، الجيش هو من يخطف أولادنا. جئنا إلى هنا على أمل أن نجد الأمان لهم، إلا أنهم يُختطَفون هنا على يد المنظمة التي يفترض أن تحميهم» (هايوورد وآخرون: 2008، ص203).

(٩) العودة إلى الوطن

يشير هذا المصطلح إلى عودة المرء إلى وطنه الأم. وتصرّح مفوضية شؤون اللاجئين بأن هذه العودة يجب ألا تكون قسرية، أي بعبارة أخرى: كل من يرغب في العودة إلى مجتمعه الأصلي، ينبغي ألا يقوم بذلك إلا حين تكون الظروف في البلد الأم مواتية ومقبولة، وأن يعود بملء إرادته. (يشار عموماً إلى العودة القسرية أو غير الطوعية بالإعادة القسرية).

لكن مدى تمكّن المرأة من أن تختار بحرّيّة العودة إلى الوطن هو قضية مجندرة. إذ من جهة، قد يتعين على النساء، اللواتي لا يرغبن في العودة لأنهن يشعرن بأنهنّ أكثر أمناً وتحقيقاً لذواتهن في بلد المنفى، أن يعُدن إذا كان القرار بيد أزواجهن. ومن جهة ثانية، قد لا تتمكن النساء المعرضات لخطر الاستغلال وسوء المعاملة في بلد اللجوء الأول من العودة إلى بلادهن بمفردهن، بالسهولة ذاتها التي يستطيع بها الرجال فعل ذلك، خاصة إن كنّ أزامل، أو دون رفيق ذكر، الأمر الذي يجعلهن عرضة للعنف.

وفي حين يحيق الخطر باللاجئات والنازحات من النساء والفتيات اللواتي يحاولن الرجوع إلى ديارهن، أو يسافرن، فعلاً، وحدهن إلى أي مكان، تشعر كثيرات، في الوقت ذاته، بحاجة ملحة إلى الهرب من الحياة في مخيم. تصف قصة منشورة في صحيفة تورنتو ستار (Toronto Star) بقلم ميشيل شيفرد (Michelle Shephard) حول محاولة عودة لاجئة صومالية تبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً إلى الصومال، كم يمكن أن تكون رحلة العودة مهلكة للنساء والفتيات. أخبرت آشو، التي ولدت وترعرعت في مخيم داداب للاجئين في شمال شرق كينيا، صديقاتها في المدرسة بأنها ترغب جداً بزيارة جدّتها الموجودة في وطنها الصومال، وهو بلد لم تتمكن من زيارته على الإطلاق. وذات يوم، اختفت آشو، من الواضح أنها ذهبت سيراً على الأقدام، ثم أخبر والداها أنها وجدت طريقها إلى الحدود الصومالية، على بعد 80 كلم عن المخيم. افترض أهلها أنها قد اختُطفت في مكان ما على الطريق إلى الحدود الصومالية. ثم تبيّن أن آشو لم تختطَف فحسب، بل وهوجمت واغتصبت بوحشية، ثم جرّتها ميليشيا الشباب لتمثل أمام محكمة شرعية في مدينة كسمايو الصومالية، حيث «أدينت» بالبغاء، ورجمت بالحجارة حتى الموت أمام حشد من المتفرجين، الذين حاول بعضهم أن يتدخل دون جدوى، حتى إن بعضهم أصيب أو قتل. وحول ذلك كتب ديفيد كوبمان (David Copeman)، المشارك في حملة منظمة العفو الدولية حول الصومال، قائلاً: «لم يكن ذلك عدلاً، ولم يكن إعداماً.... عانت تلك الطفلة من موت مريع، بأمر من الجماعات المسلحُة المعارضة التي تسيطر حالياً على كسمايو [الصومال]...» (شيفرد: 2008). إننا بإعادة سرد تجربة آشو، نؤكد أننا مازلنا نسمع صوتها باحترام حول الأخطار التي تنتظر اللاجئات من النساء والفتيات اللواتي يحاولن العودة إلى ديارهن، أو أن يسافرن، فعلاً، وحدهن إلى أي مكان،

ليس هذا فحسب، بل ونؤكد الحاجة الملحّة، في الآن ذاته، التي تجعلهن يشعرن بالرغبة في الهرب من الحياة في المخيم. وهي تذكّرنا أيضاً بأهوال الأصولية الإثنية والدينية، والحاجة التي يجب أن نحس بها جميعاً إلى مواجهة العنف المجندر ومعالجته بكل ما نستطيع من طرق.

استجابات النسويات لمقاربات الحماية والمساعدة

مازالت النسويات يعرّفن القضايا المتصلة بالعلاقات الجندرية للمنفى والنزوح، ويعِدن تعريفها، ويعالجنها منذ ثمانينيات القرن الماضي. لقد كانت لهذا العمل آثار مهمة مباشرة وغير مباشرة في الطريقة التي تنبّهت بها الوكالات الدولية والحكومات المضيفة ودول إعادة التوطين إلى العلاقات الجندرية للتهجير، وعالجتها.

قبل ثمانينيات القرن العشرين، كان موضوع اللاجئين يناقش ويحلّل على أنهم «صور نمطية بلا جندر»؛ وهذا واضح في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 بشأن وضع اللاجئين، فهُما لم يأتيا على ذكر النساء، ولم يبديا أي اهتمام بالأشكال المجندرة من العنف أو الاضطهاد. يمكن تعقّب الاهتمام بالعلاقات الجندرية للتهجير إلى أوائل الثمانينيات، أي بعد عقد من بدء البحث في العلاقات الجندرية للتنمية. وفي الحقيقة، جاءت نسويات كثيرات، ممن أصبحن مهتمات بهذا الموضوع، من خلفية الجندر والتنمية، حيث كن يدرسن أصلاً العلاقات المجندرة للفقر بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال. هكذا، ظهرت مقاربات دراسة المرأة في الهجرة القسرية، والجندر والهجرة القسرية، بالتوازي مع المقاربات الأبكر حول المرأة في التنمية، والمرأة والتنمية، والجندر والتنمية التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وإن تأخرت عنها قليلاً.

من النساء في الهجرة القسرية إلى الجندر والهجرة القسرية في ثمانينيات القرن العشرين

تهتم مقاربة المرأة والهجرة القسرية باللاجئات اللواتي ينظر إليهن على أنهن بحاجة إلى الحماية، وعلى أنهن مرتبطات بأسرهن وأولادهن: النساء والأطفال[56]. هذه المقاربة، التي تمدّ جذورها في تربة إطار تحديثي[57] لا يواجه البنى القائمة أو الأسباب العميقة للاضطهاد والنزاع والهرب إلى المنفى، هذه المقاربة تغاضت عن التنمية الطويلة الأمد في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين، معطية الأولوية للمساعدات الإنسانية التي تأتي على شكل مؤونات غذائية وحماية أساسية. وهي لم تعالج التبعية المجندرة التي تعاني منها لاجئات و/ أو نازحات كثيرات في بلدانهن الأم أو في بلدان المنفى، داخل أسرهن وخارجها، وخارج ارتباطاتهن العائلية.

جاء أحد دوافع الاهتمام والفعل النسويين، في ذلك الحين، من

56- قمت في هذا الفصل باستخدام مصطلح إينلو: النساء والأطفال (إينلو: 1990 أ)، وذلك للإشارة إلى الطريقة التي على أساسها تُقسَم النساء إلى مجموعات مع أولادهن ضمن الإحصائيات، وبحسب هذا التصميم المخصص لتقديم الخدمات وفي وضع السياسات. إلا أن النساء والأطفال يختلفون بطبيعتهم تمام الاختلاف من حيث الحاجات والهويات، لذا الأجدر بنا ألا نصنّف هاتين الفئتين ضمن مجموعة واحدة وكأن هاتين الفئتين تمثلان فئة واحدة متماثلة.

57- يعتمد إطار التحديث على المقاربة التي ترى أن المجتمعات تتطور وتتقدم بمرور الوقت: تكون أقل «تحضّراً» فتصبح أكثر «تحضّراً»، ويتمثل المجتمع الأكثر تحضّراً من خلال نظم اقتصاد السوق الغربية الموجودة في الدول المتقدمة، أما المجتمع الأقل تحضّراً فنجده في الدول الواقعة في المناطق والأقاليم الفقيرة في العالم. ويعتمد المؤيدون لهذا الإطار على مقاربة لاتاريخية تتجاهل تأثير الإمبريالية والعولمة على الأقاليم والمناطق الفقيرة في العالم، ولا تعترف بالعلاقات الاستغلالية غير المتكافئة المتداخلة بين البلدان المتخلفة والدول المتطورة.

تجارب النساء في الهند الصينية. إذ ما بين ستة وسبعة في المئة من اللاجئات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الحادية عشرة والأربعين، ممن وصلن إلى تايلاند في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، أبلغن أنهن قد تعرّضن للاغتصاب (كيلي: 1989). وقصصهن المؤلمة عن العنف الجنسي والتعذيب فتحت الباب لنقاشات حول الأشكال المجندرة من العنف ضد المرأة في الحرب، في المؤتمر العالمي الثاني للأمم المتحدة المعني بالمرأة في كوبنهاغن، والذي انعقد في عام 1980، وكذلك في ورشة العمل التي عقدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عام 1981 حول لاجئي الهند الصينية. وقد شغلت حماية اللاجئات تفكير المشاركين في هذين التجمعين، أكثر من تحديد الأسباب العميقة للنزوح القسري. كذلك سلطت عدة مؤتمرات ومناسبات دولية أخرى في مطلع ثمانينيات القرن العشرين على حماية اللاجئات وتناولت العنف المتصل بالجندر[58].

لاحظ المشاركون في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة المعني بالمرأة، والذي انعقد في نيروبي في عام 1985، الأهمية المتزايدة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في منتدى للمنظمات غير الحكومية، جرى بالتوازي مع مؤتمر الأمم المتحدة الرسمي. كان مندوبو المنظمات غير الحكومية في نيروبي واللجنة الفرعية للمنظمات غير الحكومية المختصة باللاجئات والمهاجرات سبّاقين في إقامة صلات بين نقد للفصل بين «العام» و«الخاص» في حيوات النساء. ورأوا أنه كانت هناك علاقة بين

58- تمت مناقشة موضوع حماية اللاجئات خلال ثمانينيات القرن الماضي في المواضع التالية: اللجنة الحكومية الدولية للهجرة (ICM) عام 1983، ومؤتمر نساء في التنمية (WID) الذي انعقد في هارفارد عام 1984، واجتماع الجمعية الهولندية للاجئين (DRA) المخصص للمنظمات غير الحكومية، واجتماع الطاولة المستديرة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول اللاجئات (باينيز: 2004، ص25-26).

الأشكال المجندرة من العنف التي تعاني منها المرأة في أسرتها وبيتها (ضمن ما يعرف بـ«المجال الخاص»)، وتواطؤ الدولة (ضمن ما يعرف بـ«المجال العام»). مثلاً: من المعروف أنه حين تشتد كثافة العنف الحربي العسكري في بلد أو منطقة ما، يزداد أيضاً العنف المنزلي فيما يعرف بالمجال الخاص للبيت؛ وفي تلك الحالة، تتجاهل سلطات الدولة والزعماء في مجتمعات اللاجئين عادة العنف الأسري. ورأت المنظمات غير الحكومية في مؤتمر نيروبي أن الحكومات تتجاهل حقوق المرأة في القانون الدولي، وتتجاوزها، وبضمن ذلك قانون اللاجئين. ولهذا قررت المنظمات تغيير ذلك الوضع.

المربع النصي 4-3:
استنتاج المفوضية السامية لشؤون اللاجئين رقم 39 بشأن اللاجئات والحماية الدولية

«للدول، في أثناء ممارستها لسيادتها، حرية تبني التفسير الذي يقضي بأن طالبات اللجوء اللواتي يتلقّين معاملة قاسية أو لاإنسانية بسبب انتهاكهن للتقاليد والأعراف الاجتماعية للمجتمع الذي يعشن فيه، قد يُنظر إليهن على أنهن يمثّلن: «مجموعة اجتماعية خاصة» ضمن المعنى الوارد في المادة 1 أ (2)، من اتفاقية 1951 بشأن اللاجئين». (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: 1985).

بما أن مندوبي المنظمات غير الحكومية قد تأثروا بوضوح بخطاب الجندر والتنمية، واستفادوا منه، وهو الخطاب الذي ساد في تلك المرحلة التي ميزت مؤتمر نيروبي، فقد وسعوا نقاشاتهم حول العلاقات الجندرية للهجرة القسرية من «المرأة في الهجرة القسرية» إلى خطاب أكثر تقدماً هو

الجندر والهجرة القسرية. وقد شهدت تلك الفترة ظهور أوّل النقاشات المتعلقة بإدخال الأشكال الجندرية من الاضطهاد في اتفاقية عام 1951 بشأن اللاجئين، والتي قادت إلى الاستنتاج رقم 39 بشأن اللاجئات والحماية الدولية (راجع المربع النصي 4-3). المهم في الأمر، أن هذا القرار يعكس انتقادات المنظمات غير الحكومية للنسبية الثقافية (التي ترى أن الثقافة المحلية يجب أن تكون لها أسبقية على الحقوق)، وينشر الفكرة التي توجب حماية النساء من أشكال العنف الجندرية، حتى في الأماكن التي تتغاضى فيها الأعراف الثقافية عن العنف ضد المرأة.

متخلفاً عن سياسات منتدى المنظمات غير الحكومية، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرسمي في نيروبي مقاربةً ركّزت على ضعف اللاجئات وحساسيتهن، وحاجتهن إلى الحماية والمكانة في مجال العائلة والأسرة (الخاص) (باينيز: 2004، ص27). إلا أن زخم منتدى المنظمات غير الحكومية دفع مجموعة العمل الدولية فيما يتعلق بالنساء اللاجئات، التي أنشئت في منتدى نيروبي للمنظمات غير الحكومية، إلى تنظيم أول مؤتمر تشاوري دولي حول اللاجئات في جنيف، في تشرين الثاني(نوفمبر) 1988. لكن، مرة أخرى، لم ترد الأسباب العميقة إلا لماماً في المؤتمر، فيما جرى التركيز الأكبر على الأمور الإنسانية (كالحماية ومقاربات الحالات الطارئة). عكست نتائج المؤتمر مقاربة ليبرالية جديدة[59] كانت «تروق للحساسيات الاقتصادية لصنّاع القرار الغربيين والعاملين الإنسانيين»

59- تؤيد المقاربة الليبرالية الحديثة الليبرالية الاقتصادية التي تتجه نحو التنمية الاقتصادية للملكية الخاصة وحرية السوق في تحديد الأسعار بنفسه. فيما يرى معارضو فكرة الليبرالية أنها فكرة استغلالية، وأنها ترتبط بأسوأ جوانب العولمة. ويرى إنديربال غريوال (2005) أن «حقوق الإنسان أصبحت حالة أساسية تمكنت من خلالها تقنيات الحكومة أن تظهر، وذلك من خلال النقاشات الدائرة حول الديمقراطية الليبرالية بوصفها مصدر الحرية». (ص125).

(باينيز: 2004، ص31). خفت خطاب الجندر والتنمية النسوي الأكثر نقداً وتقدماً، والذي كان قد بدأ بالظهور منذ منتدى نيروبي للمنظمات غير الحكومية، في هذه المحاولة المشتركة بين المنظمات غير الحكومية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بعد مؤتمر نيروبي. وهكذا، كان نمط معين يتطور، وفيه ستحتل المنظمات غير الحكومية النسوية موقعاً متقدماً فيما يتعلق بقضايا المرأة والهجرة القسرية، ثم دُفِعت إلى موقع «أنعم» على يد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الأقوى منها بكثير.

إضافة «المساعدة» إلى «الحماية» في تسعينيات القرن العشرين... ثم خلطهما

في تسعينيات القرن العشرين وضعت بلدان عديدة من بلدان إعادة التوطين فئات خاصة يمكن الاعتماد عليها خصوصاً لمعالجة الحالات الطارئة للاجئين المستضعفين على نحو خاص، إحدى تلك الفئات هي تلك التي سميت «النساء المعرّضات للخطر». لم تؤخذ المجموعات النازحة داخلياً في الاعتبار بعد، ولم تعالج احتياجاتهم عبر أدوات الحماية القانونية تلك. وخلال تلك الفترة، امتزجت مقاربة المرأة والهجرة القسرية المعنية بالحماية، مع بعض المحاولات للمضيّ أبعد من المقاربات «التقليدية» التي كانت تنظر إلى النساء على أنهن لا يرتبطن إلا بالمجال «الخاص» للأسرة. هكذا، أدّت مجموعة العمل الكندية الخاصة بالنازحات، والتي شُكّلت في أواسط ثمانينيات القرن العشرين، دوراً مهماً في تشجيع الحكومة الكندية على تبني برنامج النساء المعرضات للخطر التابع للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتطبيقه (انظر المربع النصي 4-4). دمج هذا البرنامج كلاً من حماية مجموعة سكانية مستضعفة (أي النساء المحتاجات للخروج الفوري من وضع خطر)، مع المساعدة عبر

دمجهن في بلد من بلدان الشمال (أي حيث سيحظين بالمساعدة لتحقيق مصدر رزق مستقل). كانت كندا أول دولة تنشئ فئة «النساء المعرضات للخطر» ضمن اللاجئين في عام 1988، وتبعها عدد من الدول الأخرى، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وأستراليا وبنين وبوركينا فاسو وتشيلي وأيسلندا ونيوزيلندا. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه حتى تصبح امرأة مؤهلة للحصول على وضع اللاجئة، يتعين تعريفها على أنها «بحاجة»، ومن ثم معتمدة على الآخرين في بقائها. مثلاً، يمكن إدراج النساء اللواتي فقدن أزواجهن أو عائلاتهن و/ أو شبكاتهن الاجتماعية، فأصبحن بلا حماية رجل أو أسرة أو جماعة ضمن «النساء المعرضات للخطر». لكن، وكما أشارت نيولاند (2004)، عن حق، فإن تحديد النساء على أنهن معتمدات على غيرهن في هذا البرنامج، يتجاهل حقيقة أن النساء، في حالات كثيرة، قد يكنّ عرضة للخطر بسبب عائلاتهن أو جماعاتهن. وهي تجادل بأنه: «يجب التفكير في إعادة توطين النساء بناء على استضعافهن لأي سبب كان». (نيولاند: 2004، ص9).

المربع النصي 4-4:
تعريف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
لـ«النساء المعرضات للخطر»

بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن «النساء المعرضات للخطر» هن:

«أولئك النساء اللواتي يعانين من مشكلات تتصل بحمايتهن، ويرأسن أسرهن بمفردهن، أو يرافقهن ذكر بالغ لكنه غير قادر على إعالة الأسرة والاضطلاع بدور رب الأسرة. ويمكن أن يعانين من

مجموعة واسعة من المشكلات، منها: الطرد والإعادة القسرية، وغيرها من التهديدات الأمنية والتحرش الجنسي والعنف وسوء المعاملة والتعذيب وأشكال مختلفة أخرى من الاستغلال. ويمكن أن تنبع مشكلات إضافية تواجهها تلك النساء من الاضطهاد، وكذلك من مصاعب معينة مستمرة إما في بلدهن الأصلي، أو في أثناء هربهن، أو في بلد اللجوء. إن صدمة اقتلاع النساء من جذورهن، وحرمانهن من الدعم الأسري والاجتماعي الطبيعي أو من الروابط الثقافية، والتغير المفاجئ في الأدوار والأوضاع، فضلاً عن غياب رب الأسرة الذكر البالغ، يجعل بعض النسوة، تحت ظروف معينة، أكثر حساسية وضعفاً من غيرهن». (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: 2002، ص13).

بدأت الباحثات النسويات، تدريجياً، وصولاً إلى تسعينيات القرن العشرين، بتقسيم مراحل حياة اللاجئة المختلفة بعد الحرب (لكن دون إغفال ما يربط بينها)، ومعالجة تلك المراحل، كل واحدة على حدة: الحوادث المفجعة المؤدية إلى الهرب؛ التجارب القاسية للهرب ذاته؛ الطريقة التي يعاد بها تنظيم الهويات الجندرية والعمرية عندما يتأقلم الرجال والنساء والأطفال مع الحياة في مخيمات اللاجئين أو في أماكن أخرى في المنفى. وكان هناك اعتراف بأن الآثار الخاصة لإعادة التوطين القسرية في النساء قد أهملت، وأنه لا بد من إجراء مزيد من الأبحاث حول العلاقات الجندرية لإعادة التوطين.

وفي تلك الفترة أيضاً، جرى الطعن بالتعاريف القانونية المتعلقة بوضع اللاجئ من منظورات جندرية. إذ أشارت النسويات إلى أن التعاريف القانونية للاضطهاد قد أقيمت على حيوات الرجال، وليس على حيوات النساء، فتدخّلن بطرح المبادئ التوجيهية حول الاضطهاد الجندري

(Gender Persecution Guidelines) (مجلس الهجرة واللاجئين في كندا: 1996). وهذا مهم أهمية خاصة، وذلك لأن منح وضع اللاجئ بموجب الاتفاقية يقوم على أن الشخص معرض للاضطهاد. لكن النسويات لم يرتضين قطّ بالتصنيف النمطي «اللا جندري» الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والبروتوكول التابع لها. لكن، ومهما كانت الأسباب، فإن همة النسويات على فتح سجال حول الأمر أُثبطت على يد أولئك الذين جادلوا بأن فتح منتدى لتغيير الاتفاقية قد يؤدي إلى اتفاقية أكثر إقصاءً من الاتفاقية الموجودة أصلاً.

إن المبادئ التوجيهية حول الاضطهاد الجندري هي نتيجة النظر إلى التعريف الوارد في اتفاقية اللاجئين بعدسات نسوية، فالاتفاقية جاءت في الأصل باعتبارها وثيقة تتعهد بالحماية العالمية للاجئين بعد الحرب العالمية الثانية. والإرشادات التوجيهية المبنية على الاستنتاج رقم 39 المتعلق بالانتماء إلى جماعة اجتماعية معينة (انظر المربع النصي 4-3) تثير النقاط الآتية: (1): تقوم التعاريف القانونية للاضطهاد أساساً على تجارب الرجال، ولم ينطبق تعريف اتفاقية اللاجئين للاضطهاد على تجارب النساء على نطاق واسع إلا مؤخراً، ويشمل ذلك وأد البنات، وتشويه الأعضاء التناسلية، وحرق العروس، والزواج بالإكراه، والإجهاض بالإكراه، والتعقيم القسري، والعنف الأسري. (2): صحيح أن بعض أشكال الأذى، مثل العنف الجنسي والأسري، قد يكون مقبولاً في بعض الثقافات، إلا أن ذلك ليس ذا صلة لدى تقرير ما إذا كانت تلك الجرائم المتعلقة بالجندر أشكالاً من الاضطهاد أم لا. لهذا تناهض تلك المبادئ التوجيهية النسبوية الثقافية في تعريف الحالات التي تشكل عنفاً ضد المرأة.

تعود أصول العملية التي جعلت تلك المبادئ التوجيهية تبصر النور إلى النسويات الهولنديات وأنصارهن في المجلس الهولندي للاجئين،

حيث كنّ/ كانوا أول من اعترف رسمياً بالعنف المتصل بالجندر بوصفه شكلاً من أشكال الاضطهاد، وكان ذلك في عام 1988. ثم اتبعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الخطوة الهولندية الرائدة في عام 1991، فوضعت نسختها الخاصة من المبادئ التوجيهية حول حماية اللاجئات[60] وذلك للفت الانتباه إلى خصوصيات العلاقات الجندرية في الهجرة القسرية.

وبعد عامين، في عام 1993، كانت الحكومة الكندية، بضغط من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وصناع السياسات النسوية في كندا، أول حكومة، على المستوى الوطني، تضع المبادئ التوجيهية بشأن الاضطهاد الجندري وتصادق عليها. وسرعان ما تبعتها دول أخرى: الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والسويد والمملكة المتحدة. والهدف من تلك المبادئ هو مساعدة من يدرسون حالات طالبات اللجوء اللواتي يهربن من بلد تتساهل حكومته وشرطته مع العنف ضد المرأة.

لكن، مازالت المبادئ التوجيهية أو ما يتصل بها من تشريعات وقوانين، حتى يومنا هذا، تطبّق أساساً على حالات طالبي اللجوء الذين يتمكنون من الوصول إلى الحدود الكندية أو الأمريكية أو الأسترالية أو السويدية أو البريطانية، وللأسباب المجندرة التي ناقشناها أعلاه، فإن أعداد النساء اللواتي يتمكّنّ من ذلك أقل بكثير من أعداد الرجال. أما المدى الذي تطبّق به المبادئ التوجيهية لدى انتقاء اللاجئين في الخارج (في بلد اللجوء الأول)، حيث تستطيع اللاجئات أن يقدّمن بسهولة أكبر (مع أن ذلك يبقى أقل من الرجال) طلب الحصول على وضع اللاجئ وإعادة التوطين في

60- راجع المبادئ التوجيهية المعنية بحماية اللاجئات، التي قام مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بوضعها، وذلك في جنيف، في شهر تموز من عام 1991، وهي موجودة على الرابط الآتي:
http://www.unhcr.org/publ/PUBL/3d4f915e4.pdf.

بلد ثالث، مثل كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا، مازال ذلك المدى غير معروف. كذلك، إن الوصول إلى إجراءات اللجوء في بلد اللجوء الأول (وهو عادة أحد بلدان الجنوب) أصعب على النساء منه على الرجال، نتيجة التوزيع الجندري المتعارف عليه للموارد والمسؤوليات الذي ناقشناه سابقاً. مثلاً، تجد المرأة السفر إلى المكاتب المعنية أصعب عليها من الرجل، لأنها لا تملك الموارد اللازمة، ولأنها مسؤولة غالباً عن الأطفال وكبار السن. وفوق ذلك، احتمال أن يكنّ أميات أعلى من احتمال أن يكون الرجال كذلك (حسب بلدهن الأم)، ولذلك، فاحتمال حصولهن على معلومات حول المبادئ التوجيهية أقل، وربما معدوم. إضافة إلى ذلك، فإن النساء قد لا يتمكنّ من التواصل مع الغرباء نتيجة القيود الثقافية. وكما سبق أن أسلفنا، كثيراً ما تهمل النساء بوصفهن صاحبات طلب اللجوء، بل يعتبَرن معتمدات على أزواجهن أو على قريب ذكر. لذا فإن قلة من اللاجئات يتمكنّ من تقديم طلب الحماية في بلد ثالث من بلدان إعادة التوطين مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأستراليا.

هل انحسرت النظرة المجندرة في القرن الحادي والعشرين؟

ابتداء من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد في بكين في عام 1995، حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أجبرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على تجاوز خطاب «النساء» و«النساء والأطفال» باتجاه استخدام «الجندر» و«الإدماج الجندري»[61]. إلا أن محاولات تغيير الممارسات

61- تصف باينيز (2004) المحاولات الرامية «لتعميم المساواة بناء على النوع الاجتماعي» داخل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة =

والسياسات المجندرة داخل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واجهت بعض المقاومة، مما أبطأ تقبّل المفوضية لفكرة أن الحالات الإنسانية الطارئة المعقدة على الأرض هي حالات مجندرة، وأن الاستجابات لها يجب أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار.

تجادل إندرا (1999) بأن مقاربة الجندر والهجرة القسرية يمكن أن تؤدي إلى فهم جندري أفضل وإلى نقد بنّاء للحجج النسبوية الثقافية، إضافة إلى خطاب الجهات الدولية (ص19). يتضمن هذا النوع من المقاربات الانتباه إلى البنى المجندرة وغيرها من بنى السلطة القائمة بين أولئك العاملين في وكالات الإغاثة وأولئك المتلقّين للمساعدات الإنسانية. ولذلك، فإن هذا الإطار ينطوي على تحديات كبيرة لتلك الأطراف (إندرا: 1999، ص20)، وللطرق التي أسست فيها تاريخياً أدوار اللاجئات والعلاقات الجندرية للاجئين والهجرات القسرية. إن هذا النوع من العلاقات يتطلب أن يتفاعل الوكالات والمستفيدون ويتحاوروا على قدم المساواة، فهل هذا ممكن؟

لقد تعرّضت مقاربات الجندر والهجرة القسرية للنقد من جانب أولئك الذين يرون أن البقاء يأتي في المقام الأول، ثم يأتي الجندر. فمن وجهة نظرهم، إن الجندر قضية أساسية، لكن أهم وأول ما يجب التعامل

= UNHCR بأنها كانت محاولات مربكة ومضللة، وهي ترى أن «غياب الوضوح في الاستراتيجية الشاملة لتعميم المساواة بين الجنسين ساعدت على ظهور تخبّط في هذا المجال، فقد استمرت «مشاريع النساء والمبادرات الخاصة بهن» دون الاعتراف في معظم الأحيان بالسياسات الجديدة المتعلقة بتعميم النوع الاجتماعي» (ص69). وقد ظهر مصطلح تعميم النوع الاجتماعي في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR لأول مرة في مطلع تسعينيات القرن الماضي وذلك من خلال مقاربة أطلق عليها: «التخطيط الموجّه للشعوب» (POP) وذلك على يد المنسق السامي لقضايا المرأة (راجع هيندمان: 2000، ص73 ن، باينيز: 2004، ص44 ن).

معه هو الحالة الطارئة، ولا يمكن، إلا بعد ذلك، أن نفكر بقضايا التفاوت الجندري. ولقد أشارت النسويات العاملات في الأوضاع التي عُرّفت على أنها أزمات إنسانية، إلى ذلك بـ«عذر الطوارئ»، حيث وُضع الجندر، مرة تلو المرة، على الموقد الخلفي، وأعطيت الأولوية لـ«الحالات الطارئة» (هيندمان & دي ألويز: 2003، ص214). لكن، كيف نعرّف الحالات الطارئة من منظور نسوي ومجندر؟

تحثّنا هيندمان ودي ألويز على المضيّ أبعد من مقاربة الجندر والهجرة القسرية. وتردّان بحجة لصالح مقاربة نسوية للتنمية أو للأزمات الإنسانية، وفيها لا تعطى الأولوية للجندر، بل ينظر إليه على أنه مجرد جزء من تحليل متعدد الجوانب، يجري فيه تحليل التاريخ والمكان والسياسة ودمجها (هيندمان & دي ألويز: 2003، ص219). إننا بحاجة إلى ما هو أكثر من «تفسير معين» للأبعاد الجندرية والطبقية والعرقية لكل كارثة (هيندمان & دي ألويز: 2003)؛ نحن، بالأحرى، نحتاج إلى فهم تشابك تعدّد الهويات والاختلافات التي تشمل السكان في كارثة إنسانية، وبضمن ذلك العرق والطبقة والجندر والطائفة الاجتماعية والإثنية والعمر والدين. ولكن، هل يمكن لهذا النوع من التحليل أن يحدث فرقاً في حياة اللاجئات؟ في مواجهة عجز المنظمات الإنسانية والدول عن حل وضع لجوء يتسع باضطراد، حيث بات فيه العدد الإجمالي للاجئين والنازحين داخلياً أكبر من عدد سكان ولايتي كاليفورنيا وأوريغون مجتمعتين، ومساو تقريباً لعدد سكان السويد والدنمرك والنرويج وفنلندا وهولندا معاً، فربما حان الوقت لمنح النسوية فرصة! وربما حان الوقت لتطبيق مقاربة نسوية من ما يعرف بـ«الحالات الطارئة»!

خاتمة

يمكن أن تخسر المرأة التي أُجبرت على الهجرة كلَّ شيء. في الواقع، في حين يمكن أن تحصل النساء على مكاسب قليلة في أثناء عملية النزوح والمنفى (كالتعليم والخدمات الصحية التي لم يكن في مقدور النساء أن يحصلن عليها في بلدانهن الأصلية، خاصة إن كن فقيرات)، فبالنسبة للأغلبية العظمى من النساء، هذه المكاسب تقابلها خسارات هائلة تفوقها وزناً بكثير. يجادل بعض الباحثين بأن التجارب «التمكينية» التي تكسبها النساء في مخيمات اللجوء يقابلها عموماً كمٌّ هائل من الأسى والحرمان اللذين تعاني منهما النساء في تلك الأمكنة. يبدو لعشرات الملايين من النساء في دول الجنوب، أن دخولهن في التجربة المعاصرة لاقتصاد السوق والرأسمالية لا يأتي إلا عبر جحيم الحرب والموت والفقدان والاغتصاب والعنف والتشرد وانعدام الجنسية. إن الحروب التي تفرضها دول الشمال ودول الجنوب، وتنخرط فيها، تؤدي إلى تقويض حيوات أعداد هائلة من الرجال والنساء وسبل رزقهم، وتدميرها في بلدان الجنوب، فيجبَرون على النزوح لفترات طويلة. والعلاقات الجندرية التي ترافق اللاجئين من بلدانهم الأصلية تتفاعل مع علاقات الجندرية للمنظمات الإنسانية والاتفاقيات والصكوك القانونية للمجتمع الدولي. واليوم، يتوقف المكان الذي ينتهي مطاف المرأة النازحة عنده، بدرجة كبيرة، على المكان الذي تبدأ منه رحلتها، وَأدوات الحياة ومهارات البقاء التي أفلحت في مراكمتها قبل أن تبدأ طريقها إلى المنفى، وفي أثناء ذلك، بل إن ذلك يعتمد بشكل كبير، ولسوء الحظ، على حظها. مازال ما سيحدث غداً أمراً عائداً لها... أما اليوم، ومع ازدياد معرفتكم بمأساتها، فإن ذلك متوقف، أكثر من أي وقت مضى، عليكم.

أسئلة للمناقشة

1. لماذا تعتبر إمكانية التحرك قضية جندرية بالنسبة للمهاجرين قسراً؟ وكيف؟ اذكر مثالين من هذا الفصل و/ أو من تجربتك الشخصية لتوضح إجابتك.

2. تخيّل أن مهمة إعادة تصميم المقاربة التي يتعين على وكالة إنسانية أن تتبناها لمساعدة النازحين فور وصولهم إلى مخيم اللاجئين قد أوكلت إليك. تحدث عن ثلاث أو أربع خطوات يجب على الموظفين العاملين لديك في المجال الإنساني أن يقوموا بها لمعالجة المخاوف الجندرية للعائلات التي تصل إلى المخيم بعد عدة أيام من السير على الأقدام هرباً من الكارثة: (أ) حدّد أربعة مخاوف جندرية يمكن للأسر أن تعاني منها؛ (ب) تخيّل ثلاث أو أربع طرق مبتكرة لمعالجة تلك المخاوف.

3. ما هي «الحلول الدائمة» الثلاثة للاجئين بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؟ وما هي فرص النساء في تحقيق أي من تلك الحلول؟ تحدث عن العلاقات الجندرية لكل حل من تلك الحلول مع إيراد أمثلة.

4. اذكر بعض «الأسباب العميقة» للنزوح. وكيف تأثرت النساء بتلك الأسباب؟

مقترحات لقراءات إضافية

Giles, Wenona, and Hyndman, Jennifer (2004) *Sites of Violence: Gender and Conflict Zones*. Berkeley: University of California Press.

Giles, Wenona, Moussa, Helene, and Van Esterik, Penny (eds.) (1996) *Development and Diaspora: Gender and the Refugee Experience*. Dundas: Artemis Enterprises. ON, CAN. http://sitc.ebrary.com/lib/celpublicpolicy/docDetail.action?docID=10360646&p00=wenona%20giles

Hajdukowski-Ahmed, Maroussia, Khanlou, Nazilla, and Moussa,

Helene (eds.) (2008) *Not Born a Refugee Woman: Contesting Identities, Rethinking Practices*. New York: Berghahn Books.

Indra, Doreen (ed.) (1999) *Engendering Forced Migration: Theory and Practice*. New York: Berghahn Books.

Korac, Maja (2009) *Remaking Home: Reconstructing Life, Place and Identity in Rome and Amsterdam*. New York: Berghahn Books.

Martin, Susan Forbes (2004) *Refugee Women*, 2nd edn. Lanham, MD: Lexington Books.

الفصل الخامس

المرأة والنشاط السياسي في مواجهة الحرب والعسكرة

كارول كوهن وروث جاكوبسون

مقدمة

كيف تبدو النساء في سياسة الحرب؟ ما هي الصور التي تتبادر إلى الذهن؟ لعلها قليلة جداً، إذا ما كانت ذاكرتك مستقاة في معظمها من وسائل الإعلام أو دروس العلوم السياسية التقليدية. لكنك قد تتذكر، حسب موقعك، صوراً كصورة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون وهي تعلن بدء العملية العسكرية في ليبيا، أو صورة رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر وهي تأخذ بريطانيا إلى الحرب مع الأرجنتين في جزر فوكلاند/ مالفيناس؟ أو ربما تفكر في النساء الأفغانيات ببراقعهن الزرق وهنّ يرفعن رؤوس أصابعهن الملطخة بالحبر الأرجواني بعد الإدلاء بأصواتهن في الانتخابات الرئاسية في عام 2009؟ أو بالنساء الأمريكيات وهن يعقدن شرائط صفراء على الأشجار في أفنية منازلهن رمزاً لدعمهن للقوات العسكرية الأمريكية؟ أو ربما صورة الأمهات الأرجنتينيات في ميدان بلازا دي مايو وهن يحتججن على «الحرب القذرة» التي شنّتها الحكومة الأرجنتينية ضد شعبها؟ أو صور النساء الليبيريات العاملات في السوق وهنّ مصطفّات على جانبي الطريق الذي يسلكه الديكتاتور المجرم تشارلز تايلور يومياً إلى عمله، ويهتفن: «نريد السلام.. أوقفوا الحرب!»، أو لعلك لم تسمع، قبل منح جائزة نوبل للسلام لعام 2011 للناشطتين الليبيريتين ليما غبوي وإيلين جونسون سيرليف، وللناشطة اليمنية توكل كرمان، عن نشاط المرأة السياسي في ليبيريا، وفي «الربيع العربي»، وفي جميع أنحاء العالم حيث تدور الحروب؟

تنخرط النساء في أشكال متعددة من العمل السياسي المتعلق بالحرب، بعضها صريح جداً، كما في الأمثلة التي أوردناها آنفاً. وتتضمن الأعمال السياسية الأخرى، التي يعترف بها تقليدياً بوصفها «سياسية»، نساء يخترن الانضمام إلى الجيوش الحكومية أو إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية، بهدف دعم أيديولوجية أو قضية سياسية معينة (انظر الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب)، أو نساء يشاركن في عمليات السلام (انظر الفصل الثامن). ربما لا «تبدو» الأشكال الأخرى سياسية دائماً حتى بالنسبة للنساء أنفسهن. إذ في عالم تُحشَد فيه الهويات -كالهوية الجندرية والدينية والعرقية والوطنية- لأغراض الحرب، وتبنى أثناء عمليات العسكرة، يمكن أن تكون الأعمال اليومية وظيفياً إما متواطئة مع الحرب والعسكرة، أو مقاومة لها (إينلو: 2000، 2004). فعلى سبيل المثال، عندما تشتري أم أمريكية لعبة على شكل مسدس، أو أحدث ألعاب الفيديو العنيفة لابنها، أو أحدث الأزياء المموهة لابنتها، فربما تعتبر أنها ببساطة تلبي طلبات طفلها، بدلاً من أن ترى أنها تساعد في إعادة إنتاج النظم الاجتماعية المجندرة التي تسهّل نشوب الحروب. وربما تكون أرملة رواندية تبنّت طفلاً يتّمته الإبادة الجماعية في عام 1994، متجاوزة الانقسامات العرقية، قد فعلت ذلك لأسباب شخصية محضة، لكن عملها أيضاً شكل من أشكال المقاومة التي تقوّض سلطة أولئك الذين يريدون استخدام الهويات المبنية على أساس عرقي لتأجيج العنف السياسي.

وكما ستُبيّن هذه الأمثلة، رفضت الناشطات والمنظّرات النسويات على مدار العقود الأخيرة المفاهيم التقليدية المتعلقة بـ«السياسية» و«العمل السياسي»، مما عقّد ووسّع نطاق مفاهيمنا عما يمكن أن تعنيه هذه المفاهيم. ومع رفض النسويات قبول بنية التقاليد الليبرالية الغربية للحياة الاجتماعية بوصفها تنقسم إلى مجالين - مجال الإدارة العام

المذكر «السياسي»، والمجال المنزلي «الخاص» المؤنث «غير السياسي». لقد أصرّت النسويات منذ أواخر ستينيات القرن العشرين على فكرة أن «الشخصي سياسي»، بمعنى أنه حتى أكثر تجاربنا وعلاقاتنا الشخصية حميميةً هي علاقات مشبعة بعلاقات السلطة المنهجية، ومشكّلة عبر الطرق المتعددة التي نظمتها السلطة في المجتمع، وكذلك عبر أعمال المؤسسات الحكومية والاقتصادية والثقافية والدينية («الشأن العام»).

أين يكمن «العمل السياسي» إذاً؟ هل هو في التوصل إلى فهم علاقات السلطة تلك وفضحها داخل ما كان سابقاً يعتبر ببساطة تجارب شخصية؟ أو في بناء ما يبدو ظاهرياً خيارات «خاصة»؟ أو في المحاولات الفردية أو الجماعية للتأثير في مؤسسات «الشأن العام» في حدود شروطها الخاصة؟ أو في الطعن في تلك الشروط؟ أو في الإصرار على أن يكون لما يسمى بالاهتمامات والقيم «النسوية» التي نحيت إلى المجال «الخاص» مكانة مشروعة فعلياً في تقرير القيم والأعمال الحكومية؟ أو في زعزعة استقرار وتغيير ليس فقط الهياكل السياسية، بل أيضاً هوياتنا الخاصة التي بنيت بوصفها جزءاً من علاقات السلطة المنهجية التي نعيش داخلها؟ أو في فهم المعاناة «الشخصية» بوصفها سياسية، وفي اعتبارها الأساس اللازم لنوع من الحراك السياسي؟

هذه الأسئلة هي من بين الأسئلة المقترحة في تحقيق نسوي عن «المجال السياسي»[62] ومن البحث في أعمال النساء المتعلقة بالحرب.

62- هذه الأسئلة مقتبسة من عمل المنظرات النسويات اللواتي قدمن شرحاً لما هو «سياسي» أوفى مما يمكن أن تقدمه هذه الفقرة المقتضبة. انظر مثلاً لاكلاو وموفي (1985)، باتلر (1992، 2004)، باتلر وسكوت (1992)، تشاترجي (1997، 2001 & 2004)، مينون (2004)، بن حبيب وآخرون (1995)، موفي (2005)، دي ألويز (2012)، ووكر (قريباً).

وهذه الأسئلة تفتح الطريق إلى رؤية أن عمل المرأة السياسي في مواجهة الحرب هو، بمعنى من المعاني، أمر واضح على امتداد هذا الكتاب برمته.

تتبدى هذه الأسئلة جلية أيضاً في هذا الفصل الذي يركز، في المقام الأول، على عمل النساء الجماعي السياسي المنظم في مواجهة الحرب والعسكرة. وكما أكدنا في مجمل هذا الكتاب، يقتضي هذا البحث نبذ التعميمات المريحة من قبيل: «النساء أكثر سلمية من الرجال»، والبحث، بدلاً من ذلك، في الطرق التي شكلت فيها الاختلافات بين الحروب والاختلافات بين النساء مواقفهن وأعمالهن السياسية المتباينة. لذا سوف تعكس أمثلتنا طائفة من الحروب، تتدرج من النزاعات بين الدول وداخلها إلى الحالات التي تشن فيها الأنظمة الحاكمة، فعلياً، حرباً على شعوبها (على سبيل المثال، الأنظمة الاستبدادية في دول أمريكا اللاتينية في عقود حديثة نسبياً). وسوف تعكس النساء اللواتي نتناولهن مجموعة متنوعة من المواقف التي تتخذها النساء؛ فبعضهن يرتبن لدعم العنف المسلح؛ وبعضهن يقبلن ما يعتبرنه ضرورة الحرب والعسكرة عموماً، ويعتقدن بإمكانية وجود «حروب عادلة»، لكنهن يعارضن قيام حرب معينة – سواء على أراضيهن، أو العنف الذي يمارسه جيش بلادهن على أراض أجنبية؛ وبعضهن سلميّات جداً، ويناهضن الحروب كلها؛ وبعضهن لا يعارضن عنف الحروب السياسي والمادي فحسب، بل وما يعتبرنه العنف الاجتماعي والاقتصادي اللازم لخلق مجتمع يكون فيه نشوب الحرب مادياً وسياسياً ممكناً، والتي تدعم فيه الهويات والأفكار الجندرية العسكرة بحد ذاتها. مع الأسف، لا يمكن لفصل واحد الشروع في تمثيل واف لجميع المواقع في العالم التي تنظم فيها النساء العنف المسلح أو يناهضنه، ولا تغطية مجموعة المواقف السياسية التي تتخذها النساء. بل المقصود من أمثلتنا، وهي عينة من مجموعة غنية من المواد النظرية

والميدانية، تقديم أفكار معينة وأسئلة تحليلية يمكن الاستفادة منها فيما بعد عندما تقرأ أعمال النساء السياسية في سياقات أخرى.

السياق المنطقي (الاستدلالي)

«الرجال بطبيعتهم عدوانيون وعنيفون ومحاربون، بينما النساء سلميات بطبيعتهن».

«يجب على الرجال المخاطرة بحياتهم في المعركة لحماية النساء والأطفال في الوطن».

«لا تهتم النساء بتكديس السلطة السياسية قدر اهتمام الرجال؛ فهن لا يُرِدْنَ سوى التمكّن من خلق بيئة آمنة وراعية لعائلاتهن».

إن تصريحات مثل هذه هي أكثر من مجرد مجموعة من المعتقدات حول السياسة المجندرة للحرب، وحول المكان «الطبيعي» المناسب أخلاقياً للرجال والنساء داخلها؛ ولا بد من فهمها بوصفها جزءاً من السياق المنطقي الذي يجري فيه عمل المرأة السياسي. بعبارة أخرى، لا يمكن أن توجد أعمال النساء في مواجهة الحرب على أنها في حد ذاتها أعمال سياسية لمواطنين (محايدين جندرياً)؛ إنما تُعرّف وتُمثل دائماً من خلال مجموعة من المعاني الواسعة الانتشار حول الجندر والحرب، ينظر إليها على ضوء فرضياتها. تؤيد بعض النساء كلياً روايات مجتمعهن السائدة حول الجندر والحرب؛ وتحاول أخريات مقاومة هذه الروايات أو تقويضها؛ وتوظف بعض النساء عن وعي تلك الروايات بوصفها مصدراً لمعلوماتهن، ويعدّلنها وفق غاياتهن الخاصة؛ وتجمع العديدات خليطاً مما سبق. وعلى الرغم من وجود بعض التباينات في روايات الحرب المجندرة المتقاطعة ثقافياً، فإن ما يبقى صحيحاً في كل سياق نعرفه هو

الوجود الحتمي لذلك التعقيد الرمزي والمادي للحرب والجندر الذي يشكل معنى عمل المرأة السياسي - أو تقاعسها- في مواجهة الحرب.

أو لنفكر في الموضوع بطريقة مختلفة قليلاً، تخلق روابط الحرب والجندر المتشابكة وضعاً تكون فيه علاقة المرأة بالحرب، بمعنى من المعاني، سياسية بطبيعتها دائماً - وذلك سواء اعتبرت النساء أنفسهن عن وعي عناصر سياسية فاعلة أم لا. إذ يُحدد موقع النساء سياسياً عن طريق خطابات الحرب، وتُسيّس أعمالهن عن طريق حكايات الحرب، مثلاً حكايات الحرب التي تمجّد الأمهات الوطنيات اللواتي يضحين بأبنائهن طواعية في سبيل الوطن؛ وعن طريق المخطّطين العسكريين الذين يروّجون لمعايير محددة ويعتمدونها لما يمكن أن تعنيه عبارة زوجة عسكري «صالحة»؛ وعن طريق السياسيين الذين يتذرعون بالحاجة إلى حماية النساء والأطفال حتى يبرروا الحشود العسكرية، أو حروباً معينة، أو أمن الدول الفاشية. لذلك فيما لو (أو سواء) اتخذت أي امرأة قراراً واعياً «بالاضطلاع بعمل سياسي»، فالنساء «عوامل سياسية» أصلاً في الحرب، وفي الأيديولوجيات والمؤسسات وفي عمليات العسكرة التي تهيىء إمكانية نشوب الحرب.

اقتران الرجل بالحرب والمرأة بالسلم

يبدو أن للموضوعات التي تشكل سياق معاني عمل النساء السياسي، وإن لم تكن موحدة تماماً عبر الزمان والمكان، بعض العناصر الأساسية المنتشرة بالقدر الكافي لاعتبارها موضوعات مع وجود اختلافات. والموضوع الرئيسي الطاغي هو فكرة أن الرجال «بطبيعتهم» عدوانيون وعنيفون ومولعون بالحرب، بينما النساء «بطبيعتهن» سلميات، يقدّرن نعمة الحياة والمحافظة عليها(انظر: الفصل الأول، ص12). يسيطر هذا

الموضوع لدرجة يبدو فيها أنه لا يحتاج إلى إثبات في شكل السلوك الفعلي للرجال والنساء - في الواقع، يبدو وكأنه محصّن ضد الأدلة المضادة. إذ يبدو أن الارتباط بين الرجال والذكورة والحرب لا يتأثر، فعلى سبيل المثال، من واقع خبرتنا بطائفة الذكورات الواسعة التي يمثلها رجال مختلفون في حياتهم اليومية، ربما عدد قليل منها فقط تنطبق عليه صورة الذكورة النمطية التي ينظر إليها بوصفها مرتبطة بالحرب[63]. ولا يقل ارتباط المرأة بالسلمية إشكالية عن ذلك، كما تقول سارة روديك:

لا تقل سلمية المرأة أسطورية عن أسطورية عنف الرجل، إذ لم تنأَ المرأة

63- في الحقيقة، ليس فقط الرجال المدنيون هم الذين يقرون الخصائص الذكورية المتعددة، يتطابق بعض منها مع الذكورة العدوانية العنيفة المرتبطة بصناعة الحرب. صحيح أيضاً أن الكثير من خصائص الذكورة سنّها رجال في الزي العسكري بعيدون جداً عن تلك الصورة. ففي الوقت الذي ينخرط فيه بعض العسكريين بعمليات القتال المباشرة، لابد أن تحتاج الحرب إلى رجال يقومون بالطهي والتنظيف والأعمال المكتبية وتقديم الاستشارات ومعالجة المرضى، والحفاظ على المعدات، والتحديق في الشاشات طيلة الوقت، والجلوس بالبزة الرسمية خلف المكتب، والقيام بعمليات التخطيط ووضع الاستراتيجيات. ولقراءة المزيد حول موضوع خصائص الذكورة المتعددة التي تتطلبها عملية صناعة الحرب؛ راجع مثلاً روديك (1989)، إينلو (1990 ب، 1993)، كوهن (1998). أما بالنسبة للرجال الذين ينخرطون بعمليات القتال والالتحام المباشر، فقد أشار بعض الباحثين إلى أن الأمر يحتاج إلى جهد هائل حتى يبدي الرجال والفتيان رغبة بالقتال في الحروب، ويشمل ذلك جملة أمور منها التدريب المكثف، ونشر الأفكار والدعايات، وعمليات التلقين التي تهدف لتفتيت الهوية وخلق هوية جديدة، وإيجاد بنى تعتمد على التسلسل الهرمي والحفاظ عليها، وخلق أواصر ضمن مجموعات صغيرة، والاعتماد على الاستهزاء والسخرية والتهديد والإكراه الذي يعتمد على التمييز بناء على النوع الاجتماعي، إضافة إلى الاستعانة بالمخدرات والعقوبات ونظم المكافآت والمثوبات. (مثال: غولدشتاين: 2001، ص253، وايتوورث: 2008، ص114). وللاطلاع على تقييم شامل ومتوازن حول الجدل المتعلق بالعلاقة القائمة بين الذكورة والعدوانية والحرب، راجع غولدشتاين (2001).

بنفسها قطّ عن الحرب. فأينما تخاض المعارك وتسوّغ، سواء كانت في سبيل أنبل القضايا أو أدناها وضاعةً، تدعم النساء على جانبي خط المعركة الانخراط العسكري لأبنائهن، وعشاقهن، وأصدقائهن وأزواجهن. ويزداد افتخارهن في القتال جنباً إلى جنب مع إخوانهن وبالضراوة نفسها، وفي أي معركة تجندها فيها دولتها أو قضيتها... فالحرب مثيرة؛ والنساء كما الرجال ضحية الحماس الذي يولده العنف ووعود المجتمع. تمنح الحرب فرصة المغامرة الشخصية ونيل المزايا الاقتصادية للرجال والنساء. لكن ربما تنعش الحرب النساء، على وجه الخصوص، لمجرد كونهن مقيّدات تقليدياً بالتوقعات العائلية في زمن السلم. تبرر النساء عادة نزعتهن الحربية كما يبررها الرجال، من ناحية الولاء والوطنية والحق. وحتى النساء المحبات للسلام.. يدعمن العنف المنظم، على الأقل في «حالات الطوارئ». ومثل بعض الرجال، تكون بعض النساء شرسات ومشربات بالروح العسكرية الحماسية؛ وترى بعضهن الحرب مثل ما يراها بعض الرجال بوصفها كارثة طبيعية، لكنهن يتواطأن معها، ويفوّضن القادة القرارات العسكرية والسياسية التي لا يعتزمن فهمها. وتعتقد معظم النساء، مثلما يعتقد معظم الرجال أنه يجب مقابلة العنف بالعنف، وأن فضيلة قضية ما تبرر الأهوال التي ترتكّب باسمها (روديك: 1989، ص154).

مهما كانت إشكالية الاقتران الرمزي بين الرجال والرجولة بالحرب، والنساء بالسلم، عندما ننظر إلى الأعمال الفعلية للرجال والنساء، يكون لها آثار سياسية مهمة. فكيف تؤثر إشكالية هذا الاقتران على صورة النساء بوصفهن عناصر سياسية فاعلة في مواجهة الحرب؟ أولاً، على مستوى سياسة الدولة: تشكّل مفهوم (عدم) الرغبة بوجود قادة نساء للدول من افتراض أنه على رئيس الدولة أن يكون قادراً ومستعداً لقيادة بلاده إلى الحرب، وهذه خاصية تعني الرجولة. ويظهر هذا التأطير في اللغة العامية

في كل مكان، من الكاريكاتير السياسي إلى عناوين الصحفيين، إلى خطاب كل من النخب العسكرية والأمن القومي (كوهن: 1993). كما أنه افتراض ضمني في طروحات العديد من علماء السياسة، على الرغم من أنه لا يظهر صراحة إلا في بعض الأحيان فقط، كما هو الحال في تأكيد فرانسيس فوكوياما أن النساء بطبيعة الحال أكثر سلمية من الرجال، وهذا، كما يقول، يجعلهن غير مؤهلات لشغل السلطة السياسية في سياق دولي مليء بالقادة الذكور العدوانيين (فوكوياما: 1998، تيكنر: 1999). يزيد هذا التأطير الضغوط على النساء اللواتي يرغبن تبوّؤ مناصب عامة لإثبات أنه باستطاعتهن أن يكنّ قاسيات، وعدوانيات، ومولعات بالحرب مثل الرجال تماماً، لذا لم يكن مستغرباً أن نجد من بين عدد رئيسات الدول العصريات، القليل نسبياً، قيادة بعضهن للحروب، وعلى رأسهن مارغريت تاتشر، وإنديرا غاندي، وغولدا مائير. مع ذلك، وبدل أن تبطل أعمالهن فكرة اقتران الرجال بالحرب والنساء بالسلم، تؤخذ عادة لإثبات أن عدداً قليلاً من النساء الاستثنائيات يستطعن أن يكنّ قاسيات مثل الرجال.

تتفاوت آثار اقتران الرجل بالحرب والمرأة بالسلم في ميادين العمل السياسي النسائي الشعبي، وفي المجتمع المدني النسائي العابر للحدود الوطنية، وفي البحوث النسوية، كما بينت دونا بانكهيرست (2004):

هناك موجة من الاهتمام الدولي بـ«المرأة السلمية»، تظهر أيضاً في الكثير من الكتابات عن المجتمعات التي مزقتها الحروب.... ويبدو أن هذا حدث جزئياً بوصفه نفوراً من عنف الحرب، وعلى أمل أن يكشف تركيز الاهتمام على النساء الطريق نحو عالم أكثر سلاماً وأقل عنفاً. (ص20-21).

من المؤكد أيضاً وجود الكثير من الناشطات المناهضات للحرب في جميع أنحاء العالم، وبسببهن يتخذ اعتقاد أن النساء أكثر سلمية من الرجال

نوعاً من المصداقية، ويجدون فيه أساساً قوياً وفعالاً للتنظيم ضد الحرب. في كثير من الحالات لا يُرجعون هذه الرغبة في السلم إلى بيولوجية المرأة، بل إلى مجموعة من العوامل، منها الطرق التي تجعل فيها الحرب «عمل المرأة» - من رعاية الأطفال، وكبار السن، والحدائق، والحقول، والحيوانات، والمنازل، والجماعات، والأسواق - مستحيلاً. وفي الوقت نفسه، يرون أنه ليس لدى الرجال الأقوياء البعيدين كل البعد عن تحديات أعمال الرعاية اليومية أيّ حافز يذكر لإنهاء الحروب، خاصة بالنظر إلى المكاسب السياسية والاقتصادية التي يحصدها هؤلاء الرجال من استمرار العنف. فعلى سبيل المثال، عندما اجتمعت نسوة من ليبيريا وسيراليون وغينيا في عام 2000 لتشكيل شبكة المرأة للسلام التابعة لاتحاد نهر مانو، قررن تركيز جهودهن الأولية على دفع القادة الذكور ليكونوا أكثر جدية بشأن مسألة إنهاء العنف؛ وأطلقن مبادرات ناجحة لإقناع قادة بلادهن بالتفاوض والتعاون فيما بينهم، وعلى حمل الحكومة والفصائل المتمردة في ليبيريا على التوصل إلى اتفاق سلام (انظر الفصل الثامن)[64].

الحرب والأمومة ومطالبات المرأة بصوت في القضايا العامة

على الرغم من أن المرأة تؤسّس نشاطها المناهض للحرب في عدة أبعاد مختلفة من هويتها وتحليلها السياسي، غالباً ما يعزى الجزء الأكبر من سلمية المرأة إلى الأمومة - القدرة على الولادة، وتنشئة حياة اجتماعية- الموضوع الذي يستحق البحث بمزيد من العمق. فهو موضوع قديم قدم تاريخ العالم، سواء في أوروبا الغربية (إيلشتين: 1987)، أو في جنوب آسيا (جيفري & باسو: 1998). ويتكرر كثيراً في سياق التنظيم النسائي

64- مقابلات أجرتها كارول كوهن مع عضوات في شبكة نهر مانو النسائية للسلام ما بين عامي 2001 و2005.

المناهض للحرب والعنف، وتحدد العديد من الناشطات أنفسهن الأمومة بوصفها السبب وراء رغبتهن بممارسة العمل السياسي، و/ أو بوصفها الهوية التي تسهّل حشد نساء أخريات حولها، أو بوصفها تضفي الشرعية على مطالبهن لتصبح جزءاً من عمليات السلام (انظر الفصل الثامن). والأهم من ذلك، أنهن وجدن في تأطير أعمالهن القائمة على اهتماماتهن بوصفهن أمهات (جزئياً على الأقل) طريقة مقبولة بالنسبة لهن لممارسة العمل السياسي المعارض. إضافة إلى ذلك، يخفف العمل تحت راية الأمومة إلى حد ما من خطورة التعبير عن المعارضة في ظل الأنظمة الاستبدادية والقمعية جداً.

يوضح ذلك مثال أمهات ميدان بلازا دي مايو، إذ خلال ما يعرف بـ«الحرب القذرة» في الأرجنتين (1976-1983)، قامت الحكومة العسكرية باختطاف ما يقارب 30000 شخصاً وصفتهم بالمخرّبين، وتعذيبهم، وقتلهم. وفي معظم تلك الحالات، «اختفى» هؤلاء الأشخاص دون أي أثر أو وثيقة عن مصيرهم. ومن تجاسر على الاحتجاج على ذلك السلوك الإرهابي للدولة عرّض حياته للخطر. ولكن في عام 1977، وبعد محاولات مستميتة للحصول على معلومات من المسؤولين العسكريين حول مكان وجود أبنائهن من دون نتيجة، تجمّعَت مجموعة من أمهات «المفقودين» في ميدان بلازا دي مايو، الساحة الرئيسية العامة في بوينس آيرس، للمطالبة بعودة أبنائهن. سرن حول الميدان عصر كل خميس لمدة عشر سنوات، مع أسماء أبنائهن المفقودين مطرزة على أوشحة رؤوسهن (بعد حظر الحكومة حمل الصور واللافتات). اقتصرت الاحتجاجات على العنصر النسائي فقط، لكن في الحقيقة لم تقتصر على الأمهات الفعليات، نظراً لوجود نساء أخريات من الأسرة مثل العمات والخالات.

ما من شك في درجة الشجاعة اللازمة لبدء حراك من هذا النوع

والمواظبة عليه؛ إذ في الحقيقة، اختطفت القوات شبه العسكرية اثنتي عشرة أماً على الأقل في عام 1977، ولم يظهرن بعد ذلك على الإطلاق، لكن الأمهات لم يتوقفن. كانت احتجاجاتهن هي المظاهرات الشعبية الأولى، ولفترة طويلة، المظاهرات الوحيدة ضد وحشية النظام العسكري. ما نراه هنا قوة إسناد التنظيم السياسي على الهوية الأمومية، لاسيما في ظل نظام سياسي قمعي حيث لا يكون أي شكل من أشكال المعارضة السياسية آمناً. وتعود هذه القوة في جزء منها إلى التقدير والسلطة الأخلاقية الممنوحة لرابط الأمهات بأبنائهن. لكن في الوقت ذاته، ترجع في جزء منها إلى نقص الإجلال أو الاحترام الممنوح للأمهات في الحياة الاجتماعية والسياسية البطريركية. ففي حين تكرم الأمهات من جهة، يُنظر إليهن من ناحية أخرى، في عالم السياسة الواقعية (الذكوري) بوصفهن لا ينتمين شرعياً إلى المجال السياسي العام على الإطلاق - وبالتالي ما من مبرر لأخذهن على محمل الجد بوصفهن يشكلن خطراً سياسياً. في الواقع، كان رد فعل النظام في الأرجنتين متجاهلاً (مستخِفّاً) في بداية الأمر - كنّ -في أحسن الأحوال- نساء مفرطات العاطفة، أو أمهات مجنونات؛ ولم يدرك النظام قوة احتجاجهن إلا فيما بعد. تشير جورجينا وايلين (2000)، وهي باحثة مختصة بالحركات النسائية في أمريكا اللاتينية، إلى أن الأمهات كن «قوة مهمة أدت إلى «وضع حد للخوف» في ظل الحكم الديكتاتوري، ونزع الشرعية عن الحكومة العسكرية على الصعيد الدولي، وذلك من خلال حملة مطالبتهن بعودة أبنائهن المفقودين. كان طابع مطالب الأمهات الرمزي والأخلاقي غير الخاضع للتفاوض فعّالاً في بيئة سياسية المفاوضات فيها مستحيلة (ص772). لكن من المهم أن نتذكر أن أنواعاً مختلفة من الحروب في سياقات مختلفة تسفر عن نتائج مختلفة: فعلى سبيل المثال، يتناقض القمع العنيف لـ«حركة الأمهات» في يوغوسلافيا

السابقة تناقضاً صارخاً مع الحماية النسبية للهوية الأمومية التي مُنحت للأمهات في الأرجنتين (كوراك: 2003).

تشكل الأمومة ضمن الكتابات النسوية عن السلام والنزعة العسكرية والحرب موضوعاً رئيسياً لكنه موضع خلاف كبير. يتمثل أحد أوجه القلق من التركيز على الأمومة بوصفها الأرضية التي تقوم عليها مناهضة النساء للحرب في أنه لا يفسح أي مجال لمنظمة سياسية في أوساط النساء غير الأمهات، أو اللواتي يبنين مواقفهن المناهضة للحرب على نوع مختلف من التحليل السياسي كما سنرى لاحقاً. ثمة قلق آخر يتمثل في أن السياسة الأمومية قد تعتمد على مفهوم الأمومة المختصر والعالمي من الناحية البيولوجية. على الرغم من أن سارة روديك (1989)، إحدى المنظرات النسويات البارزات في هذا المجال، تذهب إلى القول بأنه ليس بالضرورة أن تقتصر «الأمومة» على الأمهات البيولوجيات أو حتى على النساء، وأنه يمكن لأي شخص أن يضطلع بهذه المهمة، ذكراً كان أم أنثى، وأن يتبنى هذا الموقف، وأن مفهوماً ينظر إلى الأمومة من منظور بيولوجي يحظى بانتشار واسع في الأوساط الثقافية وتؤيده بعض الناشطات والكاتبات النسويات (على سبيل المثال: كالديكوت 1985). وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعميم المزاعم بشأن الأمهات التي لا تستوعب بسهولة الوعي بالاختلافات فيما بين النساء عبر الطبقة، أو العرق/ الإثنية، أو الدين، أو الثقافة، أو المكانة. في الحقيقة، تؤكد بعض النسويات ضرورة فهم صورة «السلمية الأمومية» (المفترضة) بدقّة أكبر بوصفها انعكاساً للصورة المثالية الغربية الخاصة عن الأمومة تاريخياً (على سبيل المثال: موكتا: 2000، شيبير-هيوز: 1992، 1996).

تتعلق المسألة الثالثة بمدى التغيير السياسي الذي يمكن للسياسة المناهضة للحرب القائمة على هوية أمومية شاملة أن تحققه. فعلى سبيل

المثال، تقول وايلين (2000): نجحت الأمهات في الأرجنتين في ممارسة ضغط ما على النظام ما بعد العسكري، لكن أنشطتهن لم تتصدَّ لركائز التحيز الجندري الأوسع، خاصة فيما يتعلق بالطبقات. مثال آخر هو جبهة الأمهات في سريلانكا، وهي مبادرة حاولت الجمع بين السنهاليات والتاميليات، غير أنها انهارت في نهاية المطاف لأنها فعلاً لم تتمكن من مواجهة الإثنية (دي ألويز: 1998).

تتعلق القضية الرابعة في مسألة ما إذا كان يمكن بالفعل للسياسة الأمومية تقويض النظم التي تسبب الحرب. فبالنسبة للنسويات اللواتي يعتبرن أن بنى الأنوثة والذكورة التقليدية هي الركائز الأساسية للنزعة العسكرية والحرب، تبعث درجة تجذّر السياسة الأمومية في أدوار الجندر التقليدية على القلق: فإذا لم تتحدَّ حركة الأمهات البنى الجندرية التقليدية تلك، فكيف لها أن تقوّض البنى الأساسية للحرب نفسها؟ لا شك أن السؤال عن مدى تجسد الدور الجندري في السياسة الأمومية تقليدياً سؤالٌ معقّد؛ ففي حين يوجد بعض الإفراط بشأن تركيز الأمهات على حبهن لأولادهن وحقهن في حمايتهم، فإن فعل التأكيد هذا بحد ذاته هو ما يهم في المجال العام، والزعم بأنه يوازي في ثقله مجال الأمن الوطني الذي يعطي قيمة عالية للذكورية، ينتهك بشدة «مكانة المرأة» وربما يعمل على تحويلها. لكن حتى مفهوم الأمومة المتحول إلى حد ما ليس بالضرورة أن يكون ضد الأعمال العسكرية في جوهره. إذ توجد بعض الحالات التي تطورت فيها الجماعات الأمومية مع مرور الوقت، فانتقلت من سياسة تأكيد الحماية الأمومية للأطفال خلال حرب معينة، إلى تحليل أوسع مناهض للأعمال العسكرية، ولجنة أمهات الجنود في روسيا هي أحد الأمثلة (انظر المربع النصي 5-1).

يتعلق مجال آخر من مجالات الخلاف النسوي الأخرى بشأن السياسة

الأمومية في ادّعاء «السلمية الأمومية» بحد ذاته. تقول سارة روديك (1989) بأنه ليس بالضرورة أن تكون الأمهات غير عنيفات أو سلميات، بل ترى الممارسات الأمومية بوصفها الأساس لتطوير أساليب تفكير قد تكون مصادرَ لسياسة السلام، غير أنها لا تدّعي أن الأمهات بالضرورة يطبّقن أساليب التفكير تلك على التزاماتهن أو أعمالهن السياسية، فمثلاً: «حتى لو أن بعض الأمهات محكومات عملياً في بعض الممارسات بـ [مُثُل اللاعنف]...، فلا يوجد دليل على أن الأمهات يعكسن إلى حد ما تلقائياً مثلاً عليا وطنية عن اللاعنف للعموم» (ص176).

كما تؤكد روديك، أن ثمة جوانب أساسية معيّنة للممارسات الأمومية يمكنها أن تفضي إلى دعم العنف العسكري، وهنا سنختار ثلاثة من تلك الجوانب فقط. الجانب الأول: استثمار الأمهات في ضمان القبول الاجتماعي لأبنائهن (روديك: 1989، الفصل الخامس)، إلى جانب المعادلة الاجتماعية المُعدّة بعناية لربط الخدمة العسكرية بالرجولة، يدفع بالعديد منهن إلى تشجيع أبنائهن على الانخراط في صفوف القوات المسلحة. الجانب الثاني، كما وجدت نانسي شيبير- هيوز (1996) في بحثها الذي أجرته في إحدى القرى البرازيلية الفقيرة، أن هناك العديد من السياقات تكون فيها الأمومة مليئة بالخسارة بصورة يمكن التنبؤ بها، كالفقر، وسوء التغذية، وانتشار الأمراض التي من الممكن الوقاية منها، وعدم توفر مياه نظيفة و/ أو هزيمة العنف المتفشي، حتى إنها تمنع أي شيء يمكن أن يطلق عليه «الحب الحامي» الأمومي[65]. في تلك الحالات، تزرع العديد من الأمهات «فكرة الموت الواجب والمقبول والهادف» (ص354)، التي تتناسب تماماً مع البنية العسكرية للأمومة الوطنية. في الحقيقة، ليس سياق الفقر المدقع فقط هو ما استطاع فيه الزعماء

65- «الحب الحامي» مصطلح لروديك (روديك: 1989، الفصل الثالث).

السياسيين تحويل الحزن والغضب الأمومي حول خسارة أبنائهن وبناتهن في القتال إلى دعم من أجل مواصلة الحرب، حتى لا يذهب موت أولادهن «سدى»، كما أوضحت لورين بايارد دو فولو (1998، 2004) في دراستها للمنظمات التي تعنى بالأمهات في الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا. الجانب الثالث: يمكن ربط رغبة الأمهات بحماية أولادهن بـ«أشكال مميزة وخبيثة من الكراهية والخوف المبرر من الغريب، ينجم عنه في بعض الأحيان حالة عنصرية تغذي العنف وتتغذى به». (روديك: 1989، ص177). ونظراً لأن جميع الحركات القومية-الإثنية، والأصولية والدينية، والشيوعية، إضافة إلى أي تعبئة من أجل الحرب، ترتكز كلها على تركيبة «الآخر» الخطير. ينبغي ألا يثير الاستغراب إذاً إمكانية توظيف الهوية الأمومية في الجهاد والمشاعر المناصرة للحرب[66]. وبالعودة إلى «حركة الأمهات» في يوغوسلافيا السابقة مثلاً، فعلى الرغم من تنظيم النساء الكرواتيات والصربيات على اختلاف انتماءاتهن الإثنية للاحتجاج ضد حشد أبنائهن خلال مرحلة الاستعداد للحرب، نجد أن ذلك التحالف سرعان ما انهار عقب بدء مرحلة القتال، وذلك تحت وطأة القوميات المتنازعة (نيكوليتش-ريستانوفيتش: 1998).

المربع النصي 5-1:
لجنة أمهات الجنود في روسيا: من «الروح الأمومية» إلى مناهضة الروح العسكرية؟

تأسست لجنة أمهات الجنود في روسيا في عام 1989 على يد 300

66- حول الأمومة المعسكرة؛ يمكنك أن تراجع نقاش الباحثة إينلو في كتاب مناورات (2000)، مع الاهتمام بشكل خاص بملاحظاتها الختامية الموسعة والقيّمة.

أمٍّ من أمهات الجنود، انصبّ هدفها الأولي على تنظيم حملة لتسريح أبنائهن المبكر من الخدمة العسكرية بغية متابعة دراستهم، ونجحن في إعادة ما يقارب 180 ألف شاب إلى البلاد. تمكنت تلك الأمهات، من خلال عملهن، من معاينة الظروف المروعة في القوات المسلحة، ومنها الضرب، وسوء المعاملة، وإذلال المجندين، ونقص الطعام، وتفشّي الفساد (جائزة رايت ليفليهوود: 1996). دفعهن هذا إلى توسيع أهدافهن، متجاوزات ما يمكن اعتباره الهدف الأمومي «الخاص» في السعي لتحسين حياة أبنائهن، إلى الأهداف «العامة» من إصلاح الهياكل العسكرية على أساس ديمقراطي، وتأسيس رقابة مدنية فعالة على الجيش، وإصدار تشريعات لتوفير بدائل عن الخدمة العسكرية. اندلعت في شهر تشرين الثاني من عام 1994، مرحلة جديدة من مراحل الحرب في الشيشان، «فانتهى بذلك «وقت السلام للجنة» (لجنة أمهات الجنود في روسيا 2011). عارضن الأساس المنطقي الذي استندت إليه الدولة لخوض الحرب، واعتبرن (وقتئذ) الموقف العسكري للرئيس بوتين بوصفه تهديداً للديمقراطية الروسية التي لا تزال هشّة (ليبوراكينا: 1996). ومع استمرار تنظيم الحملات من أجل التغيير في النظم القانونية والسياسية، حرّضن على المزيد من النشاطات الدراماتيكية المناهضة للحرب. وفعلاً ذهبت مئات الأمهات ممن نظمتهن لجنة أمهات الجنود في روسيا إلى الشيشان لانتزاع أولادهن من الحرب. تفاوضن مع الجيش الشيشاني وتوصلن إلى إطلاق سراح المجندين الأسرى. وفي الوقت نفسه بدأن حملة لتشجيع الأمهات على دعم حق أولادهن في رفض الخدمة العسكرية - الأمر المثير جداً للجدل ضمن سياق التاريخ السوفيتي (والروسي) (جائزة رايت ليفليهوود: 1996). كما نشرن

آثار انتهاكات حقوق الإنسان على يد القوات الروسية، وآثاره على النساء الشيشانيات (ليبوراكينا: 1996).

في عام 1996 خلصت مارينا ليبوراكينا، رئيسة قسم الأبحاث النسوية في المعهد الروسي للأبحاث الثقافية إلى:

«عموماً، لم تتحدّ الحركة النسائية المناهضة للحرب السلطات فحسب، بل تحدّت أسطورة «أم البطل» بكاملها الشائعة جداً في الثقافة السوفيتية. شُجّعت أمهات الجنود الذين قتلوا في أفغانستان [في سبعينيات القرن العشرين] على إلقاء خطب حول التضامن الدولي، وألا يظهرن بمظهر الباكيات أمام الناس. لم يفسح بيان «أم البطل» مجالاً للمشاعر الإنسانية الطبيعية من الحزن، أو الأسى أو الغضب. والآن بعد أن أصبحت النساء حرّات في التعبير عن مشاعرهن علانية، استخدمن هذه القوة لدفع الحركة المناهضة للحرب من تركيزها الضيق في البداية على الحقوق الأمومية، إلى دعوة واسعة النطاق من أجل حقوق الإنسان». (ليبوراكينا: 1996).

وهكذا، في الوقت الذي استخدمت فيه النساء هوية الأم بوضوح في التنظيم ضد الحرب والعنف، اعتمدن عليها أيضاً لدعم الأيديولوجيات العسكرية وحروب بعينها. لذلك من الضروري فهم «السلمية الأمومية» بوصفها «حقيقة تحت الطلب» (روديك: 1989، ص160)، وخياراً سياسياً محدَّداً، ومشاركة وتحويلاً للأفكار عن النزعة الأمومية والنزعة العسكرية، وليست منتجة حتمية للإنجاب وتربية الأولاد (انظر المربع النصي 5-2).

المربع النصي 5-2:
الممارسة الأمومية بوصفها مصدراً محتملاً لسياسة السلام

«على الرغم من أن الأمهات لسن سلميات في جوهرهن، غير أن الممارسة الأمومية «مصدر طبيعي» لسياسة السلام. فلأسباب عميقة وعادية يهمّ ما تقوله الأمهات وما يفعلنه. لقد خدمت النساء، وربما الأمهات بوجه خاص، العنف وباركْنه، منكِراتٍ في الوقت ذاته طابع العنف الذي يخدمنه. أمل صانع السلام هو خوف المحارب: أي يمكن أن ينقلب خطاب الأمومة وعاطفتها على القضية العسكرية التي تعتمد عليه... والسؤال الذي يواجه صناع السلام هو كيف يمكن تحقيق «السلمية» الكامنة في الممارسة الأمومية، ومن ثم عكسها في العمل العام، بحيث يتحول الالتزام بالمحافظة على الأجساد والعقول المعرضة للخطر إلى مقاومة للعنف الذي يهددها». (روديك: 1989، ص157).

بعض الآثار السياسية التي تترتب على ربط الرجل بالحرب والمرأة بالسلم

مع أنه غالباً ما يمكن أن يكون تشاطُر شعور واسع النطاق بأن النساء أكثر سلمية من الرجال مصدر قوة غنيّاً في التنظيم النسائي، لكن المفارقة أنه بإمكانه تقويض قوة النساء أيضاً. فبمقدار افتراض السلمية النسائية بوصفها «طبيعية»، يواجه العمل النسائي المناهض للحرب خطر الرفض بوصفه «ليس سياسياً بحقّ»، أو ليس بالأمر الذي يحتاج لأن يحسب

حسابه سياسياً. أي أنه سواء اعتبرت النساء أنفسهن وأعلنّ عن سياستهن بوصفها نابعة من هوياتهن كنساء أم لا، فإن مجاز: «سلمية النساء» يحدد سياسة الحرب والسلم بالنسبة لهن بوصفها متجذرة في هويتهن. وإذا اعتبرت النساء أنهن اتخذن موقفاً معيناً لأنهن نساء أو أمهات، أي مجرد نتيجة انعكاسية لوضعهن الاجتماعي أو البيولوجي (والعواطف المرافقة له)، يصبح التفكير والتحليل العقلاني الذي أدى إلى مواقفهن السياسية مشوّشاً ومهملاً.

لا يقتصر نزع الصفة السياسية عن سياسة المرأة على كونه مهيناً، بل يترتب عليه آثار سياسية وخيمة. أولاً: يسهّل على من هم في السلطة عدم اتخاذ عمل المرأة السياسي بجدية بالغة – على سبيل المثال، الانتقاص من شأنه بوصفه «مجرد ردة فعل طبيعية للمرأة تجاه الحرب، فهن منشغلات جداً في الاهتمام بأفراد أسرهن لدرجة لا يتمكنّ معها من لحظ القضايا السياسية الكبرى. ثانياً: يسهل على أهل السلطة استبعاد النساء من عمليات السلام وهياكل سلطة الدولة معاً بعد انتهاء الحرب. أي أنه، بقدر ما ينظر إلى نشاط المرأة بوصفه شيئاً متأصلاً في هويتها ذات الطابع الخاص، وليس في فكرها وتحليلها ومصلحتها السياسية، يسهل تصور أنه ينبغي عليهن – وسوف يرغبن – بالعودة إلى «مكانهن المناسب» في الأسرة، والمنزل، وبجانب الموقد، وما يسمى «المجال الخاص»، عندما تنتهي الحرب. لذلك، وعلى سبيل المثال، يسهل على الزعماء الذكور تسويغ إقصاء النساء من عمليات السلام بفكرة: «إن أرادت منا نساء السوق هؤلاء التوصل إلى اتفاقيات سلام لأنهن تعبن من القتل، ومن الطرق التي جعلت بها الحرب عملهن المتمثل برعاية الأسرة والمجتمع أمراً مستحيلاً، إذاً ينبغي أن يعيدهن وقف إطلاق النار إلى بيوتهن؛ ولا يوجد سبب يدعو للاعتقاد بأن يكنّ مهتمات في تحديد بنود الدستور أو في شكل الحكم ما

بعد الحرب، ولا في المفاوضات بشأن تقسيم السلطات عقب الحرب، أو في أي دور آخر ضمن «المجال العام».

أن نشير إلى آثار عدم التسييس المحتملة لهذا المجاز لا يعني أن ننكر أن الكثير من النساء -والرجال- يتوقون إلى شيء أكثر من التمكن من العودة إلى حياة عائلية هادئة بعد انتهاء الحرب. ولكن كما هو واضح في جميع فصول هذا الكتاب، لا يعدو افتراض عودة النساء ببساطة وسعادة إلى إطار عائلي دافئ كونه وهماً مريحاً. الكثيرات لا يستطعن العودة إلى البيت أو الأسرة التي يعرفنها: فأحباؤهن إما قتلوا، أو أصيبوا، أو تعرّضوا لصدمات نفسية، أو أنهم أصبحوا مضطربين أو عنيفين؛ وهنّ نبذتهن أسرهن ومجتمعاتهن بسبب تعرّضهن للاغتصاب، وإنجابهن أطفال «الآخر»، أو ارتكبن الأعمال الوحشية بأنفسهن، أو بسبب دمار منازلهن وموارد رزقهن؛ أو ربما سلمت بيوتهن أو أراضيهن، لكن باعتبارهن أرامل فلا حقّ لهن في الملكية، وبالتالي ما من طريقة لمواصلة العيش. هناك العديد من النساء الأخريات، حتى لو كان بإمكانهن العودة إلى حياتهن السابقة، لا يرغبن في ذلك: على الأرجح، انطوت تجاربهن في زمن الحرب على أدوار جندرية أكثر مرونة، وأشعرتهن بالقوة بطرق جديدة، و/ أو حمّلتهن أفكاراً جديدة حول معنى الإنصاف، والمساواة، والعدل. لذا تصبح العودة مستقبلاً إلى ما كانت عليه الأمور مرعبة أكثر منها مرغوبة. على أي حال، سوف تعود بعضهن إلى تلك الحياة، إما لأنهن مثقلات بمسؤولية رعاية الآخرين، أو بسبب انعدام الموارد والخيارات. وبعضهن سوف يصنعن حياة جديدة، وسوف ترى بعضهن أن المشاركة السياسية في إعادة بناء أوطانهن خيار حاسم لخلق مجتمع أكثر عدالة وديمقراطية وسلمية وإنصافاً للجندر، مجتمع يرغبن في العيش فيه. غير أنه بالنسبة للرجال القابضين على مقاليد السلطة ولا يرغبون في مشاركتها مع أحد، يسهّل عليهم مجاز: «السلمية

الفطرية» للنساء التقليل من شأن عملهن السياسي خلال الحرب، وتبرير استبعادهن من العملية السياسية خلال الحرب وبعد انتهائها.

قد يتوقف المرء عند هذه النقطة ليتساءل منطقياً عمّا إذا كان لعملية الربط بين الرجل والحرب، وبين المرأة والسلم أثر من عدم تسييس مماثل لعمل الرجل السياسي أيضاً. مع ذلك، إذا كنا نناقش بأن هذا المجاز ينتهي إلى وضع النساء ضمن خانة معينة بوصفهن يتخذن موقفاً معيناً لأنهن نساء، ونتيجة «طبيعتهن» وليس انعكاساً لمعرفتهن بالقضايا السياسية، ألا يؤثر ذلك المجاز على الرجال بالطريقة نفسها؟ إن الجواب معقّد. إذ بقدر ما يعزو أي شخص، سواء كان رجلاً أم امرأة، مناصراً للقضية النسوية أم لا، عدوانية الرجل ورغبته في القتال ببساطة إلى بيولوجيته و/ أو إلى وضعه الاجتماعي كرجل، أو إلى عدائيته «الكبرى طبيعياً»، يمكن اعتبار هذا أن المجاز ينزع الطابع السياسي عن عمل الرجال بالطريقة نفسها. ولكن في الوقت ذاته، يبدو أن نسبة اختزال مواقف الرجال السياسية حيال الحرب إلى هوياتهم الجندرية أقل بكثير مما هي الحال حيال النساء. وعلى الرغم من أنه لم يكن مستغرباً في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، سماع تعليقات من قبيل: «هل تريدون أن تمسّ إصبع امرأة زرّ [النووي]؟ وماذا لو كانت تحيض؟»، لم يكن هناك خطاب سياسي شعبي موازٍ يوحي بعدم منح الثقة للرجال بوضع أصابعهم على الزر، بسبب «حكمهم المشوه بفعل هرمون التستسترون الذي يحفز العدوانية»، لماذا يجب أن يوجد هذا الاختلاف؟ لماذا تؤدي الفرضيات المتعلقة ببيولوجية المرأة دوراً أكبر مما تؤديه في بيولوجية الرجل؟ إنه يعود في جزء منه إلى فكرة «المنظمات الجندرية» التي وردت في الفصل الأول. في مؤسساتنا السياسية الجندرية، الرجال هم الافتراض الأصلي؛ والذكورة تتجسد في النماذج (ما يفترض أنها موضوعية) التي تصنع قائداً

جيداً، لذلك فإن عدم وجود الرجولة الكافية، وليس وجود الرجولة بحد ذاتها، هو ما يُنظَر إليه على أنه المشكلة. وفي هذه الحالة يصبح السؤال: «هل هو رجل بما يكفي ليذهب إلى الحرب؟»، وليس: «هل حقيقة أنه رجل ترشحه للذهاب إلى الحرب؟». جزئياً، يمكن إيجاد الجواب أيضاً في القوالب النمطية الجندرية التي تختزل المرأة إلى جسدها وعواطفها، في حين ترى أن الرجل لا يقيّده جسد ولا عواطف. كثير من المجتمعات تعتبر أن المرأة يحكمها جسدها وهرموناتها وعواطفها وارتباط خاص بالآخرين بطريقة ليست موجودة عند الرجال. وبالمقابل، ينظر إلى الرجال أنهم أكثر قدرة على التصرف بهدوء وعقلانية واتخاذ القرارات بناء على مبادئ عامة مجردة (مثل الشرف والوطنية)، وليس بناء على أغلال العلاقات الشخصية - على سبيل المثال، «أحب ابني، لكني مستعد للتضحية به دفاعاً عن بلدي، أو لإعلاء كلمة الله، إن لزم الأمر». لذلك، بقدر النظر إلى أن هدوء الرجل وعقلانيته المزعومة تمكّنه من تجاوز التعقيدات العاطفية للجسد المادي، لن تختزل معظم نظم المعتقدات الجندرية السائدة سياسة الرجل إلى هويته المكتسبة؛ وبالتالي، لا يتسبب حتى الاعتقاد بأن الرجال محبّون للحرب «بطبيعتهم» وأن النساء مسالمات «بطبيعتهن» بانتقاص قيمة أعمال الرجل أو تجريدها من السمة السياسية، كما هو الحال بالنسبة للمرأة.

الحامي والمحميّ وتبرير الحرب

«تقليدياً، في معظم الحضارات، كان نصيب الرجال القتال فيما النساء يراقبن، ويعانين ويصفقن، ويصلحن، ويغفرن... دموع إعجابها تسهل قتاله؛ وتهديدها من قبل العدو يجعل قتاله ضرورياً» (روديك: 1989، ص143).

إن النتيجة الطبيعية الضمنية لفكرة أن الرجال بطبيعتهم عنيفون، وعدائيون، ومحاربون هي فكرة أن المرأة بحاجة إلى رجالٍ يحمونها من رجالٍ (آخرين). لذلك فإن ذكورية المحارب تتطلب وتشكل ذكورية إضافية- ذكورية الحامي. بشكل ما، قد يبدو ذلك متناقضاً؛ كما تعبر عنه إيريس ماريون يونغ:

«إذاً، يتضمن منطق الحماية الذكورية صورة المعتدي الأناني الذي يرغب في غزو ممتلكات السيد وقهر نسائه جنسياً. هؤلاء هم الرجال السيئون. أما الرجال الطيبون فلا يظهرون إلا من خلال طيبتهم، إذا افترضنا بأن القابع خارج الأسوار العائلية الدافئة هم المعتدون الذين يرغبون في مهاجمتهم. وبهذه الطريقة تشكل الذكورية التسلطية الذكورية الحامية بوصفها آخرَها». (يونغ: 2003، ص5).

غير أنه من المهم أيضاً معرفة أن الذكورية العنيفة وذكورية الحماية لا تنقسمان بدقة على أساس: «الرجال السيّئون» مقابل «الرجال الطيّبون». في الواقع، قد يكون من المفيد أن نرى هاتين الذكوريتين بوصفهما جانبين مزدوجين للذكورية العسكرية، يتّحدان في شخص واحد. أي أنه، بدلاً من استخدام نداء العدوان، يستخدم غالباً نداء حماية (النساء والأطفال والأمة) لتعبئة الرجال للانضمام إلى الجيوش والجماعات المسلحة؛ ثم يؤطّر تدريبهم اللاحق في العنف والعدوان باعتباره أداة تمكّنهم من أن يكونوا حماة. ومن المفارقات، أنه قد يحتفى باستخدامهم اللاحق للعنف، كأنْ يَجرحوا أو يعذِّبوا أو يَقتُلوا أو يَغتصِبوا، ليس باعتبارها (أو ليس فقط باعتبارها) أعمال عنف، بل بوصفها أعمال حماية.

لقد بحثت منظرات نسويات، مثل سينثيا إينلو (1990 ب، 2007) وجوديث ستيم (1982) وآن تيكنر (1992، 2001) وإيريس ماريون يونغ (2003) استخدام مجاز «الحامي والمحمي» الجندري باعتباره

مسوغاً للحرب، ولقمع الدولة لشعبها أيضاً. اكتشف القادة العسكريون والسياسيون، على مدى قرون، مدى جدوى وفعالية حشد التأييد الشعبي للحروب، وولاء الرجال للقوات المقاتلة عن طريق النداء إلى الحاجة لحماية النساء والأطفال والأمة - سهّل هذه المهمة الإدغامُ الرمزي للنساء والأمة، كما ذكرنا في الفصول السابقة. ويمكن القول إن هذه عملية «ترويج» أسهل من تقديم حجج من قبيل: «ينبغي علينا خوض حرب للحصول على الموارد» أو «لإقامة نظام سياسي صديق لمصالح شركاتنا الاقتصادية». في بعض الأحيان تصوّر حماية النساء علانية بوصفها السبب الصريح للحرب. وفي أحيان كثيرة، تكون أقل مباشرة إلى حدٍّ ما - على سبيل المثال، يجب علينا أن نقاتل لحماية طريقة حياتنا، وحريتنا، وأمتنا من الكفار، وقبيلتنا من قبيلتهم، والعالم من الشيوعية، و«نحن» من كل ما يسمى «هم»- لكنها تكون ضمنية دائماً، وصريحة في بعض الأحيان، إنهم النساء والأطفال العزّل في الوطن هم مَن على الجنود حمايتهم من هؤلاء الجلادين. لكن يوجد اختلاف أيضاً حول هذا الموضوع. إذ على الرغم من أنه عادة تكون نساؤنا هنّ من تجب حمايتهن، فقد صيغت أحياناً حروب الاستعمار والغزو الإمبريالي على أنها «الرجال البيض ينقذون النساء السود من الرجال السود»، في عبارة غاياتري سبيفاك الشهيرة (سبيفاك: 1988، ص297). ويتردد صدى هذه الصياغة أيضاً في الكثير من الخطابات الحالية حول «الحرب العالمية على الإرهاب» (انظر المربع النصي 5-3).

عندما تطرح الحرب بوصفها مسألة متعلقة بحماية النساء، يمكنها أن تكون وسيلة لإثارة كل من الخوف وبعض أكثر دوافع البسالة والشرف التي يحملها الرجال والنساء. ففي حالة الغزو الأمريكي لأفغانستان، صاغته إدارة بوش على أنه من أجل إنقاذ الأفغانيات مما تفعله طالبان، في الواقع،

هذا نداء للعديد من النساء الأمريكيات، فقد أدى ببعض المنظمات النسائية الأمريكية، وتحديداً مؤسسة الأغلبية النسوية، إلى دعم تلك الحرب. لكن كثيراً من النساء الأمريكيات والمنظمات النسائية الأخرى انضممن إلى نساء في العديد من البلدان الأخرى لمعارضة الحرب بشدة. ولم يعتبرن هذا التأطير سوى انتهازية وضيعة، في إشارة إلى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الطويل في ربط حقوق المرأة بأجندات سياسية أخرى، وعلى وجه الخصوص بمليارات الدولارات التي ضختها وكالة الاستخبارات الأمريكية لخلق الجماعات الإسلامية ودعمها في أفغانستان، ومن بينها طالبان، خلال فترة الاحتلال الروسي (ويفر: 2000، روي: 2001)، وإلى حقيقة قمع طالبان للنساء، كما كشفت عنه منظمة الاتحاد الثوري للنساء في أفغانستان، الذي تجاهلته تماماً الإدارات الأمريكية لسنوات. لقد رفض الاتحاد الثوري للنساء في أفغانستان نفسه فكرة خوض تلك الحرب، أو فكرة أنها تحمي النساء الأفغانيات بأي شكل من الأشكال، وانشق عن منظمة الأغلبية النسوية بسبب دعمها للغزو (روسو: 2006).

المربع النصي 5-3:
لورا بوش تتحدث عن الحرب الأمريكية في أفغانستان

وظّفت إدارة جورج دبليو بوش، بهدف تعزيز الدعم الشعبي لحربها على أفغانستان، مجموعة متنوعة من البيانات الاستراتيجية، أحدها الاستشهاد بمجاز: «الحامي والمحمي»، فطرحتْ التدخل العسكري الأمريكي بوصفه وسيلة لحماية النساء الأفغانيات. وقدمت لورا بوش هذه الرسالة في17 تشرين الثاني، 2001، في بيان إذاعي:

«صباح الخير. أنا لورا بوش، أقدم البيان الإذاعي لهذا الأسبوع

للبدء بحشد جهد عالمي للتركيز على الوحشية التي تمارس ضد النساء والأطفال على يد تنظيم القاعدة الإرهابي ونظام الحكم الذي يدعمها في أفغانستان، حركة طالبان... إذ إن قمع النساء الوحشي هدف أساسيّ للإرهابيين. قبل وقت طويل من بدء هذه الحرب الدائرة جعلت حركة طالبان وحلفاؤها الإرهابيون حياة الأطفال والنساء في أفغانستان مزرية... فالإرهابيون وطالبان فقط يحرمون النساء من التعليم. والإرهابيون وطالبان فقط يهددون باقتلاع أظافر النساء بسبب طلاء الأظافر. إن محنة النساء والأطفال في أفغانستان تنـمّ عن قسوة إنسانية متعمدة يمارسها من يسعون إلى التخويف والسيطرة...

أصبحت الشعوب المتحضرة في مختلف بقاع العالم تتحدث برعب - ليس فقط لأن قلوبنا تنفطر على النساء والأطفال في أفغانستان، بل أيضاً لأننا نرى من خلال أفغانستان العالم الذي يريد الإرهابيون فرضه علينا... يجب إيقافهم. فالكفاح ضد الإرهاب هو أيضاً كفاح من أجل حقوق المرأة وكرامتها». (بوش: 2001).

في الحقيقة، لقد طمست ما سُمِّي «الحرب على الإرهاب» التاريخ السياسي المتنوع للمرأة لصالح رواية عنصرية عن الاضطهاد الإسلامي، وعن «الإنقاذ» على يد قوى الحداثة التي يمثلها الغرب (باتاشاريا: 2008). وفي بلدان أبعد من أفغانستان والعراق، وجدت الأنظمة القمعية أنه من المناسب إعادة تصنيف حركات المقاومة الطويلة الأمد على أنها «حركات إسلامية إرهابية»، مبررة بذلك المزيد من القمع، وجمع مزيد من المساعدات العسكرية الأميركية. ومن الأمثلة على ذلك التمرد في إقليم ميندناناو في الفلبين. حيث أطلقت المنظمات النسوية الفلبينية، مثل

منظمة غابرييلا، حملة ضد انتهاك الدولة لحقوق الإنسان للنساء والرجال في تلك المنطقة ولمدة طويلة من الزمن. مع ذلك، منذ عام 2002، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية قوات عسكرية «لمساعدة» الجيش الفلبيني، مع ورود العديد من التقارير عن استمرار الانتهاكات (هيومان رايتس ووتش: 2010)[67].

لقد جرت النزاعات القومية والقومية العرقية أيضاً في الأماكن التي برزت فيها «ضرورة حماية النساء»، ليس بوصفها تبريراً للحرب فحسب، إنما في الاستراتيجيات المستخدمة لتعبئة كل من الرجال والنساء لدعم الحرب؛ فعندما تصور المرأة بوصفها رمز الوطن، ويصور الوطن بوصفه امرأة تتعرض للتهديد، تكتسب النساء معانيَ سياسيةً باعتبارهن هدفاً، و«حماية الشعب» تردد صدى حافز شخصي عميق بأساليب جندرية تحديداً. ويوجد الآن مجموعة كبيرة من الأدلة والتحليلات حول مدى عمق المعاني الجندرية اللازمة في الخطابات القومية وفي النزاعات القومية والقومية العرقية[68]. ضمن هذه الأدبيات، تتزايد الأبحاث حول مدى دعم المرأة للحركات القومية- العرقية، والطائفية والمذهبية العنيفة، غالباً حول مشاركتها في العنف بنفسها، وكذلك حثّ الرجال على المزيد من العنف، وبضمنه العنف الجنسي ضد نساء أخريات[69].

67- للاطلاع على أشمل وأحدث تقييم لتأثير الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على الإرهاب على النساء وعلى الأقليات الجنسية، راجع شينين (2009)، CHRGJ (2011).

68- راجع على سبيل المثال جاياواردينا (1986)، يوفال- ديفيس وأنثياز (1989)، يوفال- ديفيس (1997)، بيتمان (1996)، كوكبيرن (1998)، أناند (2010)، دكوستا (2010).

69- راجع على سبيل المثال باسو (1993)، مينون وباسين (1998)، موكتا (2000)، بوتاليا (2001)، باكيتا وباور (2002)، أليسون (2007)، سيوبيرج وجينتري (2007)، ماكيفوي (2009)، إضافة إلى الفصل السابع من هذا الكتاب.

نقيض الحماية: تسليط الضوء على أضرار الحرب والعسكرة

في الوقت الذي يقدم فيه مجاز «الحامي والمحمي» تبريراً طنّاناً قوياً لدعم الحرب، يفتح مجالاً قوياً لمقاومة الحرب. أي أنه بقدر ما يمكن تعبئة دعم الرجال والنساء السياسي للحرب عبر استثارة الرغبة في حماية النساء، يمكن أن يكون إظهارُ أن للحرب أثاراً عكسية وسيلةً فعّالة لحشد معارضة ضدها. وفي الحقيقة ثمة مجموعة واسعة من التنظيمات النسائية المناهضة للحرب تقصر نشاطاتها على ذلك. فقد وضعت المنظمات والشبكات النسائية المناهضة للحرب، من المجموعات النسائية المحلية التي تعارض الحروب الدائرة في بلادها، إلى شبكة الدفاع الدولية، والتي اتحدت حول تمرير وتنفيذ قرارات مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن (انظر مربعي النص 3-1 و8-3)، إظهار الطرق التي تضحي بها الحرب-بالنساء إحدى استراتيجياتها الأساسية. وهي استراتيجية تنبثق مباشرة من تجارب النساء في المناطق المتأثرة بالحرب؛ كما أنها تعمل على تقويض رواية الحماية التبريرية للحرب بحد ذاتها.

تقريباً بشكل دائم، عند إشارة الناشطات المناهضات للحروب إلى الأذى الشديد الذي تلحقه الحرب بالنساء، إنما يفعلن ذلك ضمن سياق مطالب العدالة، ووضع حد للحصانة من العقاب، وحق المرأة في المشاركة في عمليات السلام الرسمية، والحكم وإعادة الإعمار ما بعد الحرب، ومنع نشوب النزاعات المسلحة. كماعبرت عنها النساء في منظمة تضامن النساء الإفريقيات لبناء القدرة والدعوة في منطقة نهر مانو: «قررت مجموعة من النساء الإفريقيات العمل معاً لتعزيز مشاركتهن في عملية منع النزاعات وإدارتها واستعادة السلام في إفريقيا، وكونهن يشكّلن مع أطفالهن الضحايا الرئيسيين للصراعات، يجب أن يكون لهن رأي في

القرارات التي تُتّخذ بشأن هذه الصراعات» (MARWOPNET) 2005). هكذا، بدلاً من أن يكون إيذاء النساء قائماً بذاته، يقترن بالمصلحة السياسية النسائية وبعملية تحويل هياكل السلطة الجندرية القائمة. للأسف، لغاية الآن، يولى مزيد من الاهتمام للعنصر النسائي بوصفه ضحية في المحافل الدولية مثل مجلس الأمن، ويقلل من طلب سلطة نسائية أكبر في صنع القرار في المؤسسات السياسية (كوهن: 2008). ولعل هذا مثال جيد على نقطة أثارتها المنظرات النسويات بشأن مجاز «الحامي والمحمي»: سواء في الأسرة أو في السياسة، يضع دور الحامي الذكوري أولئك المحميين - النساء والأطفال ومواطني الدول الأخرى- في وضع التبعية؛ وفي مقابل الحماية، يتوقع منهم طاعة الحامي والتنازل عن مصلحتهم الخاصة.

لا يقتصر تحليل الوعد بالحماية أثناء الحرب على استراتيجية الناشطات اللواتي يعارضن حرباً معينة؛ فبعض الناشطات يركزن أكثر على الأذى الناجم عن العسكرة نفسها، وعلى العمليات والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والرمزية الجندرية القائمة التي تسهل نشوب الحرب. تصر تلك الناشطات على ألا ننظر فقط في حالة الحرب، والتعقيد والعمق المؤلم لتكاليفها بالنسبة للنساء فحسب، بل على تكاليف العيش داخل منظومة حرب. وعلى الرغم من أن هؤلاء الناشطات ربما يخترن -وربما لا- وصفهن بكلمة «نسوية»، فالعديدات منهن لا يدفعهن فقط التكلفة البشرية والاقتصادية والبيئية المباشرة للعسكرة، إنما أيضاً، وعلى وجه الخصوص، الطرق الخبيثة التي تستند فيها العسكرة على العلاقات الجندرية وتبنيها على حد سواء. تعتبر منظمة أكاديمية المرأة الحرة التركية أحد الأمثلة على المجموعات التي لم توافق على فكرة أن «النساء هن أكثر من يعاني بسبب الحرب»، من أجل التركيز بصورة أكثر مباشرة على الصلة الوثيقة بين العسكرة وتبعية الجندر. «وجّهن نشاطهن النسوي ضد القوة

العسكرية لأنها «مثل القومية وكراهية المثلية الجنسية، آلية يتم من خلالها إنتاج الذكورية»»[70].

ربطت العديد من الشبكات النسائية العابرة للحدود، والواسعة النطاق، معارضتها لنظم الحرب والعسكرة صراحة بنقد منهجي للعلاقات الجندرية أيضاً. إذ لدى الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، التي أسستها 1300 امرأة من أوروبا وأمريكا الشمالية في عام 1915، فروعاً في إفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، والأمريكتين، وأوروبا؛ وأدّى مكتبها في الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325[71]. تحولت منظمة السيدات المتشحات بالسواد، التي بدأت في إسرائيل في عام 1987 بوصفها مجموعة من النساء، للاحتجاج على الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، إلى شبكة عالمية من النساء اللواتي ينخرطن في العمل اللاعنفي المباشر لمناهضة العسكرة، والقومية، والحرب، والعنف ضد المرأة[72]. أما شبكة المرأة الدولية لمناهضة العسكرة، وهي «شبكة من الأفراد والمنظمات في كوريا الجنوبية والفلبين وأوكيناوا واليابان وبورتوريكو وهاواي وغوام والولايات المتحدة القارية يقومون بالتنظيم ضد الآثار الضارة للقواعد

70- هذا الاقتباس مأخوذ من مقابلة لسينثيا كوكبيرن مع إحدى عضوات منظمة أمارجي كادن أكاديميسي (كوكبيرن: 2007، ص207).

71- لمزيد من المعلومات حول الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPF) راجع: بيركمان (1990)، ألونسو (1993)، كوهن، كينزيللا & جيبينغز (2004)، كوكبيرن (2007).

72- يمتاز تنظيم نساء بالسواد بموقع إلكتروني غني بالمعلومات، ونجده على الرابط: http://womeninblack.org، ولمزيد من المعلومات حول هذا التنظيم في فلسطين وفي يوغوسلافيا السابقة راجع أيضاً: زايوفيتش (1992)، سفيرسكي (1996)، كوراك (1998)، شادمي (2000)، ملاديينوفيتش (2003)، كوكبيرن (2007).

العسكرية الأمريكية، والميزانيات العسكرية، والعمليات العسكرية»[73]، وبضمن ذلك دعم الولايات المتحدة الأمريكية للأنظمة اليمينية القمعية، والتفاوت الاقتصادي المتزايد، والتلوث البيئي، والبغاء العسكري، والأعداد الكبيرة من الأطفال التي خلّفها الجنود الأمريكيون. وهي صريحة في انتقادها للمفاهيم العسكرية بشأن الجندر: «تُحدد الرجولة في العديد من البلدان، وبضمنها الولايات المتحدة، من منظور عسكري. نحن بحاجة إلى إعادة تعريف الرجولة، والقوة، والسلطة، والمغامرة؛ ووضع حدٍّ للّعب الحربية وتمجيد الحرب والمحاربين» (الشبكة: 2002، كما ورد في كتاب كوكبيرن: 2007، ص68). وتكرر تحليلها الجندري المتعدد الأبعاد عن آثار العيش في ظل المظاهر السياسية، والمؤسساتية والمادية لنظام الحرب، من قبل الناشطات النسويات المناهضات لاستخدام الأسلحة النووية، كما سنرى في القسم التالي.

رفض الوعد بـ«الحماية»: الاحتجاج النسائي على استخدام الأسلحة النووية

ركزت الناشطات النسويات المناهضات لاستخدام الأسلحة النووية أيضاً على التناقض بين وعد الحمايةِ المعسكَر وواقع الأضرار اليومية. إذ يفترض في حالة امتلاك الأسلحة النووية أن تكون الحماية المزعومة على شكل «ردع»- نظرية أنه إذا ما امتلكت دولة ما السلاح النووي، سوف

73- أطلق في السابق على الشبكة الدولية للمرأة المناهضة للنزعة العسكرية (IWNAM) شبكة المرأة في شرق آسيا والولايات المتحدة وبورتوريكو المناهضة للنزعة العسكرية. أما العبارة فمقتبسة من الموقع الموجود ضمن الرابط التالي: www.genuinesceurity.org /aboutus /index.html. ولمزيد من المعلومات حول هذه الشبكة راجع: كيرك & أوكازاوا- راي (1998)، كيرك & فرنسيس (2000).

يرتدع خصومها عن مهاجمتها بالسلاح النووي والتقليدي في كثير من الحالات. نزعت الناشطات النسويات المناهضات لاستخدام الأسلحة النووية إلى عدم التركيز على السؤال (الإلهي إلى حدٍّ كبير) عمّا إذا كانت أعمالاً ردعية أم لا. بل ركزت الكثيرات على التدمير غير المفهوم إطلاقاً الناجم عن استخدام الأسلحة بحد ذاتها، ما وحّد الناشطات النسويات المناهضات للأسلحة النووية عبر القارات انتباههن للتكلفة الجندرية، والمادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، والأخلاقية الناجمة عن امتلاك الأسلحة النووية وتطويرها، حتى لو لم تستخدم مطلقاً مرة أخرى في هجوم (كوهن: 1987، 1993، كوهن & روديك: 2004، كوهن وأخريات: 2005).

على سبيل المثال، ركزت النسويات الهنديات المناهضات لاستخدام الأسلحة النووية على التكلفة الاقتصادية والاجتماعية:

إن التكاليف الاجتماعية للتسليح النووي في بلد لم تُلبّ فيه الحاجات الأساسية من مأوى وطعام وماء وكهرباء وصحة وتعليم، واضحة... حيث تلقي معايير الأسرة البطريركية مهمة الاهتمام بحاجات الأسرة اليومية على عاتق المرأة بشكل أساسي، وبشكل دائم يؤثر شحّ الموارد على النساء بشكل أشد. فكمية أقل من الطعام للأسرة تعني حتماً حصة أقل للنساء والأطفال الإناث، تماماً مثلما يؤدي نقص المياه إلى ازدياد جهد النساء اللواتي يتوجب عليهن إنفاق مزيد من الوقت والطاقة لإحضار المياه من أماكن بعيدة في أوقات غريبة من اليوم (سنجاري وآخرون: 2001، ص48).

ولفتن الانتباه أيضاً إلى أن حيازة الهند للأسلحة النووية التي اعتُبرت «رجولة» وطنية أنتجت قبولاً اجتماعياً لازدياد معدلات العنف (سنجاري

وآخرون: 2001، ص48). ودرسن أيضاً أثر الأسلحة النووية على جندرة الفكر الأخلاقي وبالتالي على الحياة السياسية:

لا يحيّد الطابع الغريب لسياسات صنع القرار الخاصة بالأسلحة النووية القضايا الأخلاقية والأدبية فحسب، بل يجندرها أيضاً. تصبح هذه النخبة تُمثّل بوصفها عقلانية، وعلمية، وعصرية، وبالطبع ذكورية، بينما تصور القضايا الأخلاقية، القضايا التي تتعلق بالتكلفة الاجتماعية والبيئية بأنها عاطفية، ومخنثة، ورجعية وغير عصرية. قد ينجم عن هذه الطريقة الخطرة في التفكير، والتي توحي بأن القضايا المتعلقة بحياة البشر ورفاهيتهم هي بطريقة ما قضايا ليست عصرية وليست ذكورية كما يجب، أو أنه ليس للرجال قدرة أو اهتمام بالسلام والأخلاق، قد ينجم عنها عواقب وخيمة على الرجال والنساء على حد سواء (سنجاري وآخرون: 2001، ص48).

المربع النصي 5-4:
معسكر السلام للنساء في غرينهام كومون

في عام 1981 بدأت الاستعدادات لوصول 96 صاروخاً من صواريخ توماهوك كروز الأمريكية إلى قاعدة غرينهام كومون الجوية جنوب إنكلترا. حمل كل صاروخ نووي قوة تدميرية تعادل 50 ألف طن من مادة تي ن تي، أي أربعة أضعاف القوة التدميرية للقنبلة الذرية التي طمست هيروشيما. في الوقت نفسه، بدأ عدد قليل من النساء بالقلق حيال مواقع التخلص من النفايات النووية التي حددت بالقرب من منازلهن، وعلى نطاق أوسع حول مبدأ «الأمن القومي» من خلال الأسلحة النووية. نمت فكرة معسكر السلام للنساء من بدايات صغيرة

جداً - من 36 امرأة، وعدد قليل من الرجال والأطفال، ساروا مسافة 120 ميلاً، من كارديف إلى غرينهام كومون. وعلى الرغم من أنه لم يكن مقرراً في الأصل أن يكون احتجاجاً نسائياً فقط، فقد أصبح كذلك بحسب معظم السجلات عندما اندلعت الخلافات بين الرجال الحاضرين في المعسكر حول تكتيكات اللاعنف - وحول من يقوم بغسل الصحون! على الرغم من أن هذا سبب بعض الاحتكاكات، فقد كان هناك على الدوام بعض الدعم من طرف الزملاء الذكور وغيرهم من الرجال[74].

جرى حشد 35 ألف امرأة لتطويق تسعة أميال من الأسلاك الشائكة حول المعسكر عبر شبك الأيدي والأذرع، تلك كانت أكبر مظاهرة نسائية في التاريخ الحديث، وصورة طافت حول العالم. تسلقت النساء السياج في عدة مناسبات، وتمكنّ من تسلق قمة أحد صوامع الصواريخ. أعرب عن جزء كبير من المقاومة النسائية في أشكال أكدت الحرص على رفاه الأطفال والأسر؛ فعلى سبيل المثال، وضعت المتظاهرات اللواتي يطوقن سياج القاعدة مواد مثل ألعاب الأطفال. لكنهن ركّزن باستمرار على التكلفة الاقتصادية المترتبة على المملكة المتحدة والترسانة النووية الأمريكية، وآثار ذلك على العاملين في الصناعة النووية، والقضايا ذات الصلة. وعلى الرغم من فشل المتظاهرات في نهاية المطاف في منع نقل صواريخ الكروز من القاعدة وإليها، ثمة توافق عام في الآراء بين خبراء الدفاع، مثل دان بليش، مؤسس مجلس الأمن البريطاني الأمريكي، على أن «متظاهرات غرينهام رمزاً لحركة جماهيرية دولية أوسع بكثير»، وأن

74- روث جاكوبسون، ملاحظة شخصية.

لهذه الحركة «تأثيراً حاسماً في منع قيام حرب نووية، والمساعدة على تخفيف التوتر كي تنتهي الحرب الباردة بسلام»[75].

وعلى نحو مماثل رفضت ناشطات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فكرة «الحماية» من خلال الأسلحة النووية، وسلّطن الضوء على العديد من تكاليفها المدمرة. في ستينيات القرن العشرين، أحضرت بعض المنتسبات إلى مجموعة إضراب النساء من أجل السلام عربات أطفال إلى الكونغرس الأميركي ضمن حملتهن المناهضة لإجراء تجارب الأسلحة النووية فوق الأرض، مؤكدات أن التجارب قد أدت إلى ظهور عنصر السترونتيوم - 90 المشعّ في حليب الأمهات، وكذلك في حليب البقر. ترى آمي سويردلو، وهي مؤرخة وعضوة في مجموعة إضراب النساء من أجل السلام، أن هذه المجموعة مثال عن الحركات النسائية التي تستحضر الأدوار الجندرية التقليدية وتوظفها عن وعي بغرض تقويض الثقافة الأبوية ذات الطابع العسكري التي تنتج تلك الأدوار وتعتمد عليها. استخدمت الناشطات المناهضات لاستخدام الأسلحة النووية اللواتي أسسن معسكرات السلام في المنشآت النووية توظيفاً مماثلاً استراتيجية التقويض خلال ثمانينيات القرن العشرين، أثناء الذروة الخطابية للحرب الباردة حول خوض الحروب النووية و«الانتصار» فيها. (انظر المربع النصي 5-4).

السياسات النسوية المتقاطعة في مواجهة القومية العرقية العنيفة

ارتبطت النساء بعلاقات سياسية متنوعة مع مختلف أنواع المشاريع

75- دان بليش كما ورد في كتاب فيرهول (2006).

القومية. وثمة تاريخ طويل عن دعم النساء لحركات التحرر الوطنية المناهضة للاستعمار، ولعل ذلك يعود بشكل أساسي إلى أن أيديولوجيات حركات التحرر الوطنية كانت تتضمن غالباً دعم حقوق المرأة وتغيير بعض الممارسات الأبوية الفاضحة. وجدت كوماري جاياواردينا (1986) لدى بحثها في الصراعات المناهضة للإمبريالية في فترة أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في تركيا، ومصر، وإيران، وأفغانستان، والهند، وسريلانكا، وإندونيسيا، والفلبين، والصين، وفيتنام، وكوريا، واليابان، أن بعض النساء رأين ولفترة طويلة في الصراعات القومية وسيلة للنهوض بحقوق المرأة، وفي بعض الحالات، من أجل تغييرات نسوية أعمق في العلاقات الجندرية (لمزيد من الأمثلة حول الحروب المناهضة للاستعمار في أمريكا اللاتينية وإفريقيا انظر الفصل السابع). لكن، عندما تنجح حركات الاستقلال، نادراً ما تتحقق تلك المكاسب النسوية في الدولة المستقلة حديثاً، وتحول تركيز التحليل والنقد النسوي في العقود الحديثة إلى جندرات القومية نفسها، إضافة إلى الطرق التي تعتمد عليها كل من عمليات بناء الدولة والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول للتكوينات الخاصة للذكورة والأنوثة. أثبتت الخطابات القومية التي تصور المرأة باعتبارها المنجبة البيولوجية والاجتماعية للأمة، ورمز الهوية الوطنية والشرف الاجتماعي ضررها بالنسبة للمرأة، وعملت على إضفاء الشرعية على السيطرة على حياة المرأة وجسدها، وتحويل الاغتصاب والحمل القسري إلى أسلحة للصراعات القومية - الإثنية، وبناء المرأة والشعب بوصفهم ضحايا سلبيين بدلاً من شركاء سياسيين في الدولة الذكورية - حتى في الوقت الذي دعمت فيه المرأة مجموعة واسعة من المشاريع القومية، من مناهضة الاستعمار إلى الإبادة الجماعية[76].

76- انظر الملاحظات 7 و8 أعلاه.

إنه سياق النزاعات القومية والعرقية، والمجتمعية، والطائفية العنيفة الذي يصنع تصنيفات الهويات القوية على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو القبيلة، ما نجد فيه شكلاً من أشكال النضال الذي يسترشد به الفكر النسوي المناهض للحرب صراحة، شكلاً يمكن اختصاره بوصفه سياسة شاملة لمناهضة الحرب. ينطلق هذا النهج من المعاناة التي تتعرض لها المرأة أثناء الحرب، لكنه يضع هذا ضمن تحليل أوسع للطبيعة الجندرية للنزعة القومية العرقية العنيفة، ويدمج بين الحاجة إلى التحليل المتعدد الجوانب (كرينشو: 1991، يوفال- ديفيس: 2006)، ودراسة الطريقة التي تتفاعل فيها الأشكال المختلفة لتحديد الهوية والتمييز على مستويات متعددة، وغالباً بشكل متزامن، وكيفية إسهامها في تحقيق نتيجة اللامساواة الاجتماعية المنهجية. تهدف السياسة الشاملة لمناهضة الحرب إلى تمكين «الحوار الذي يعترف بالظروف الخاصة للذين يشاركون فيه، إلى جانب الاعتراف «بالمعرفة الناقصة» التي يمكن أن يقدمها كل ظرف من هذه الظروف القائمة» (يوفال- ديفيس: 1997، ص130)، وقد وضعت تلك السياسة موضع التنفيذ من قبل أحد أقسام الحركة النسائية المناهضة للحرب من أجل تمكين الحوار مع النساء المتضررات من النزاعات عبر انقسامات الدين أو الإثنية أو العقيدة السياسية.

كتبت سينثيا كوكبيرن حول المنظمات النسائية التي تبنّت ذلك النهج في ثلاثة سياقات: أيرلندة الشمالية، والبوسنة والهرسك، وإسرائيل/ فلسطين. ففي حالة البوسنة والهرسك، ارتبط العمل بمركز العلاج الطبي النسائي الذي تأسس في مدينة زينيكا في عام 1992، خلال أسوأ مراحل المشروع القومي الصربي لتأمين مأوى للنساء (كوكبيرن: 1998، ص174). نتيجة أنشطتهن، تمكنت شبكة الدعم السياسية الدولية من استخدام خبر تجربة البوسنيات «ليس لمأسسة النساء بوصفهن ضحايا، ولا لتحريض الرجال

على المزيد من المذابح، بل لتوضيح كيفية اعتماد صناع الحروب مجدداً على أفكار معينة عن الذكورة» (إينلو: 1994، ص220، كما ورد في كتاب كوكبيرن: 1998، ص223). استطاعت الناشطات النسويات في بلغراد (صربيا) الاعتماد على هذا النوع من النشاط أيضاً في رؤيتهن للمستقبل البديل. وساهم هذا النوع من التحليل والنشاط النسوي في التغيرات الكبيرة التي حصلت في القانون الإنساني الدولي ممثلاً في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وبالانتقال إلى أيرلندة الشمالية، فقد مكّن عمل شبكة دعم المرأة في بيلفاست النساء من تجاوز خطوط التقسيم فعلياً ومجازياً (بين الكاثوليك والبروتستانت، والجمهوريين والموالين)، دون الشعور أنهن يتنازلن عن هوياتهن الخاصة. وإلى جانب العديد من المبادرات الأخرى، وبضمنها تحالف نساء أيرلندة الشمالية، أدّى هذا النوع من النشاط دوراً مهماً في تفكيك «سياسة الخوف»، كما شكّل عنصراً حاسماً في الأجواء السياسية التي أدت إلى اتفاق الجمعة العظيمة التاريخي في عام 1998 (جاكوبسون: 2000). لم تكن النساء المشاركات في كلا البلدين «على وجه العموم دعاة سلام. ما بحثن عنه هو الانفتاح على العدالة بحيث يمكن للكلمة أن تحل محل السلاح بأسرع ما يمكن» (كوكبيرن: 1998، ص8).

خاتمة

كما رأينا، تتخذ النساء مجموعة واسعة من المواقف السياسية المتعلقة بالحرب، فيمكن أن نجدهن في أي مكان وفي كل مكان في سلسلة متصلة، من محرّضات متشدّدات ومناصرات لعنف الحرب، إلى معارضات سلميات حازمات لاستخدام القوة المسلحة تحت أي ظرف. ومن بين اللواتي يتخذن موقفاً مناهضاً للحرب، تدفع بعضهن الرغبة

لمنع وقوع حرب معينة أو إنهائها، سواء في بلادهن أو خارجها؛ وتوسِّع أخريات تحليلهن ونشاطهن ليشمل عسكرة المجتمع ككل الكامنة وراء أنظمة الحرب الدولية، وكذلك العمليات الجندرية واللامساواة التي تعتمد عليها وتخلقها.

لقد بحث هذا الفصل في ضرورة فهم مجازي الرجل/ الحرب، المرأة/ السلم، و«الحامي/ المحمي» بوصفهما أفكاراً فعالة سياسياً في تعبئة المجتمعات لدعم الحرب والعسكرة. كما أنهما يشكلان الفضاء السياسي الذي تعمل فيه النساء، والطرق التي يُنظر إلى عملهن بها. فبينما تجد بعض النساء أن هذين المجازين يتلاقيان مع مفاهيمهن ويعتمدن عليهما بوصفهما مصدراً من مصادر تنظيمهن السياسي، تحاول أخريات تقويض هذين المجازين عمداً، ولاتزال أخريات يعملن على الطريقتين معاً. لكن مهما كانت درجة قبول امرأة معينة أو منظمة نسائية معينة، أو رفضها، لفكرة أن المرأة أكثر سلمية و/أو بحاجة إلى حماية رجال مسلحين؛ يمكن أن يكون هذان المجازان بمثابة مرشِّح يُنظر إلى أعمال النساء من خلاله، ووسيلة للانتقاص من أعمالهن السياسية.

تعيش السياسة النسائية المناهضة للحرب، والتي تريحها انقسامات وأدوار الجندر المسموح بها، في حالة من التوتر: فعلى الرغم من أن الأدوار والثنائيات نفسها تشكل جزءاً مهماً من البنى الكامنة وراء أنظمة الحرب البطريركية وعمليات العسكرة، بيد أن هؤلاء النساء، بحكم عملهن السياسي، يقاومن ويقوّضن أيضاً بعض المفاهيم نفسها لأدوارهن الكامنة في مجاز «سلمية المرأة» - إلى حد ما على الأقل. تعتبر النسويات، اللواتي ينزعن لاتخاذ موقف أوسع لمناهضة العسكرة، الحربَ نتيجةً لعدة طبقات متداخلة من العمليات الجندرية والعسكرية التي هي بحد ذاتها مدمرة جداً - الاقتصادات والعمليات الديمقراطية، والبيئة، وحقوق الإنسان والعدالة

الاجتماعية والأفكار المتعلقة بالذكورة، والأنوثة وعلاقات القوة بين الرجل والمرأة - وبالتالي يعتقدن أن تحدّياً لكامل الرابط بين العسكرة/ الجندر هو أمر أساسيّ لمنع الحرب. مع ذلك، أياً كانت سياستهن الخاصة، فعندما تضطلع المرأة بعمل سياسي مناهض للحرب، يمكن أن يكون ثمن نشاطها هائلاً؛ فقد تعرضت الكثيرات للضرب، السجن، التعذيب، وطردهن أزواجهن، ونبذتهن مجتمعاتهن، واختفين وقتلن لأنهن تجرأن على التحليل والكتابة والتنظيم والاحتجاج والتكلم دون خوف. لكن على نحو متزايد، تعمل الشبكات والتنظيمات النسائية والنسوية العابرة للحدود الوطنية، والناشطات، والمهنيات، والباحثات، على جعل نضالهن أكثر علانية، ساعد في ذلك تقديم الدعم الأخلاقي والمالي، وعززته أنواع التبادل بين الأقاليم للخبرات والأفكار والتحليلات التي تنشط وتعزز عمل المرأة السياسي في مواجهة الحرب.

أسئلة للمناقشة

1. حسب تجربتك الخاصة، ما هو نوع التصريحات الأكثر استخداماً لدعم الحجة القائلة بأن النساء «بطبيعتهن» أكثر تأييداً للسلم من الرجال (وبضمن ذلك مصادر من وسائل الإعلام)؟ وهل تعتبر أن هذه التصريحات تمثل دليلاً سليماً؟

2. ثمة العديد من الاختلافات في الطرق التي تنتظم فيها النساء لمواجهة الحرب، منها: تختار بعضهن العمل ضمن مجموعة فيها خليط من الجنسين، بينما تفضل بعضهن العمل ضمن مجموعات تضم نساء فقط؛ وتختار أخريات العمل بوصفهن «نساء»، أو «أمهات» أو «نسويات»، بينما تقلل أخريات من دور الجندر، ويؤثرن التصرف بوصفهن «مواطنات». ما هي مواطن الضعف والقوة من وجهة نظرك لكل خيار من تلك الخيارات؟

3. هل تعتقد أن التحليل الجندري النسوي أمر بالغ الأهمية في سياسة مكافحة الحرب؟ لماذا؟ وإذا كان الجواب بالنفي لماذا لا؟

مقترحات لقراءات إضافية

Bayard de Volo, Lorraine (1998) «Drafting Motherhood: Maternal Imagery and Organizations in the United States and Nicaragua,» in Lois Ann Lorentzen and Jennifer Turpin (eds.) *The Women and War Reader*. New York: New York University, pp. 140–253.

Cockburn, Cynthia (2007) *From Where We Stand: War, Women's Activism and Feminist Analysis*. London: Zed Books.

Cohn, Carol (2008) «Mainstreaming Gender in UN Security Policy: A Path to Political Transformation?» in Shirin M. Rai and Georgina Waylen (eds.), *Global Governance: Feminist Perspectives*. London: Palgrave Macmillan, pp. 185–206.

Enloe, Cynthia (2007) *Globalization and Militarism: Feminists*

Make the Link. Lanham, MD: Rowman & Littlefi eld Publishers.

Gbowee, Leymah, and Gautam, Shobha (2006) *A Conversation with Women Peacebuilders*. Talk given at The Boston Consortium on Gender, Security and Human Rights. The Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University, March 8, 2006.

www.genderandsecurity.umb.edu/Leymah%20Gbowee%20and%20Shobha%20 Gautam%203-8-06.pdf (accessed December 24, 2011).

Jayawardena, Kumari (1986) *Feminism and Nationalism in the Third World*. London: Zed Books.

هذا الكتاب مترجم إلى العربية بعنوان: النسوية والقومية في العالم الثالث، وقد صدر عن دار الرحبة في عام 2016.

Ruddick, Sara (1989) *Maternal Thinking: Towards a Politics of Peace*. Boston: Beacon Press.

الفصل السادس

المرأة والقوات العسكرية الحكومية

جينيفرج. ماذرز

مقدمة

بحسب المؤرخ العسكري البارز جون كيغان (John Keegan):

> الحرب هي... النشاط الإنساني الذي لطالما بقيت المرأة بعيدة عنه وفي كل مكان، مع استثناءات تكاد تكون بلا أهمية.... فالنساء... لا يقاتلن... ولا يقاتلن الرجال، بأي معنى عسكري للكلمة. فإذا كانت الحرب قديمة قدم التاريخ، وشاملة لكل الجنس البشري، يجب علينا اليوم أن ندخل التحديد الفائق الأهمية للحرب بأنها نشاط ذكوري خالص (كيغان: 1993، ص76).

ليس كيغان سوى واحد من بين دارسين كثيرين ممّن تجاهلوا، أو رفضوا احتمال أن يكون للمرأة علاقات مهمة بالحروب والجيوش. وفي الحالات التي يُعترف فيها بوجود المرأة في الحرب، فإنها تصور حصرياً على أنها معارضة للحرب أو ضحية لها. لكن، في حين تعارض نساء كثيرات الحرب، ويعانين بسبب الدمار الذي تخلفه الحروب، لا تقف المرأة «بعيداً» عن الحرب في نواح أخرى، بل على العكس، فقد كشف بحث أجرته باحثات نسويات أن الجيوش تعتمد على النساء في سائر مجالات وجودها. إذ يديم عمل المرأة، المأجور منه وغير المأجور، القوات المسلحة في بقاع العالم، ولقد فعل ذلك على مدى أجيال.

إلا أن الجيوش لا تعتمد على النساء فحسب، بل وتعتمد على الجندر أيضاً. ذلك أنها تنشئ قناعات حول الجندر، وتعتمد عليها، وتعمل على تأبيدها، وتعتمد على قبول النساء والرجال لتلك المعتقدات وتمثّلها

والتصرف على أساسها. وهذا يعني أن المرأة والرجل، كليهما، يجب أن لا يعتقدا بأن المرأة والرجل لهما سمات وسلوكيات مختلفة «طبيعياً» فحسب، بل يجب أيضاً أن ينظرا إلى التنظيمات العسكرية والحرب ذاتها على أنها مجندرة على نحو متأصل، وعلى أنها ذكورية «طبيعياً»، بحيث تعتبر المرأة جوهرياً غير مناسبة للجندية والحرب.

يمتد رفض الاعتراف بالطرق العديدة التي ترتبط فيها المرأة بالجيش على نحو لا تنفصم عراه ليطول النساء اللواتي ينضممن إلى الجيوش الحكومية. إذ غالباً ما يُستخَفّ بالجنديات بوصفهن عناصر رمزية ضئيلة. والحق يقال، فالجنديات غائبات تماماً عن بعض الجيوش، ولا يمثلن سوى جزء صغير للغاية من القوات المسلحة التي يوجدن فيها. ويبدو أن القيود التي تفرضها الجيوش على المناصب التي يمكن أن تشغلها المرأة تضيف مبرراً آخر للنظر إلى الجنديات على أنهن عناصر ثانوية. غير أن النسب الضئيلة للنساء اللواتي يخدمن في الجيش، والمجال الضيق من الأعمال التي يؤدّينها، ليسا أموراً عارضة. إذ تفترض حقيقة أن الدول تكرس اهتماماً كثيراً لوضع حدود وسياسات لخدمة المرأة في الجيش، أن الجنديات أهم بكثير مما تشير إليه أعدادهن.

إن وجود النساء في الجيوش الحكومية هو مسألة مقلقة، وتثير أسئلة مزعجة للجيوش والسياسيين والحكومات والمجتمعات. وهو يتحدى الافتراضات المتعلقة بالأدوار الملائمة للرجال والنساء في مجتمع ما، وبطبيعة الذكورة والأنوثة. وكما ترى أنيكا كرونسيل (Annica Kronsell) (2005)، فإن وجود حتى عدد ضئيل من النساء في جيش ما «يتحدّى القواعد الذكورية المهيمنة، ويضع الجيش بأكمله على المحك» (ص286). تساعد درجة التحدي تلك في تفسير سبب تصوير الخدمة العسكرية للمرأة على أنها أمر استثنائي في أغلب الأحيان، وعلى أنها

غالباً إجراء قد يكون ضرورياً في زمن الحرب، لكن لا بد من عكسه في أسرع وقت ممكن حالما تمر الأزمة المباشرة. حتى تقتنع المجتمعات بأن من الطبيعي والعادي أن تشكل أفعال النساء وقناعاتهن الجيوش، وأن تتشكل بها، لا بد من أن تخاطر بزعزعة الأساس ذاته الذي تعمل عليه تلك الجيوش، وسيكون لذلك، حينئذٍ، تبعاتٌ خطيرة على الطرق التي نفكر فيها بمعنى أن يكون المرء امرأة أو رجلاً.

يستفيد هذا الفصل من أمثلة تاريخية ومعاصرة لاستكشاف بعض الصلات المعقدة بين النساء والرجال والجيوش والمجتمعات والجندر. من المهم أن نبدأ بإدراك أن الجيوش الحكومية تختلف بعضها عن البعض الآخر، وعلاقات النساء مع الجيش تتنوع تبعاً لطبيعة الجيش. إن قوة مؤلفة بأكملها من المتطوعين، ويجب أن تتوجه للنساء كما للرجال ليكونوا مجندين محتملين، لا بد أن تشكل طيفاً من الروابط مع النساء أوسع من ذاك الذي يقيمه جيش مؤلف بالكامل من مجندين ذكور. وإن جيشاً يخضع لسلطة مدنية يرجح أن يلتزم بالأعراف والقوانين الاجتماعية، من مثل ما يتصل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، أكثر من التزام قوة مسلحة يسيطر قادتها على النخب السياسية المدنية، أو حلّوا محلها في بلدهم. وإن جيشاً يعتبر مصدراً لوظائف ذات رواتب عالية، أو حيث تمثل الخدمة العسكرية جواز سفر إلى السلطة السياسية، قد يكون أكثر مقاومة لقبول النساء جنديات فيه، أو للسماح لهن بالوصول إلى مراتب رفيعة، بالمقارنة مع قوة مسلحة تشغل موقعاً هامشياً في مجتمع بلدها. يركّز كثير من البحث الذي يدرس الصلات بين النساء والجيوش الحكومية على أمريكا الشمالية وأوروبا، لكن، عند إضافة هذه المصادر إلى العدد المتزايد من المنشورات التي تدرس هذه الديناميكية في أجزاء أخرى من العالم؛ من الممكن رسم صورة للطرق التي تعمل بها الجيوش بوصفها مؤسسات

مجندرة، وهذا ما يتطلب منها غالباً أن تقصي النساء وتعيد استيعابهن في الوقت ذاته، وأن تستفيد من الأفكار السائدة حول الجندر وتعيد تشكيلها في آن.

الجيش والجندر والمجتمع

أشرنا في الفصل الأول إلى أن الجيوش مؤسسات مجندرة. فهي تستفيد من الافتراضات التي ترى أن النساء والرجال لا يستطيعون أن يقوموا بأدوار مختلفة فحسب، بل ويجب أن يفعلوا ذلك أيضاً، وأن الموقع الذي يعتبر من الصحيح والملائم أن يشغله الرجال يتفوق على الموقع الذي تشغله المرأة، ولا يقتصر الأمر على الاستفادة من تلك الافتراضات فحسب، بل إن الجيوش تعتمد عليها وتعمل على تأبيدها. هذه الفكرة عن تراتبية ما أو عن تمييز (ما ينظر إليه على أنه) مذكر على (ما ينظر إليه على أنه) مؤنث، هي فكرة مهمة، لأنها تساعد في تفسير سبب حاجة الجيوش إلى الحفاظ على مكانتها بوصفها مؤسسات ذكورية صرفة، أي أنها أماكن يمارس فيها أهم الأشخاص (الرجال) أهم الأعمال (الذكر رجولة). لكن، لكي يتمكن جيش ما من الحفاظ على مكانته الرفيعة، لا بد لتميّز المذكر هذا على المؤنث من أن يظهر أيضاً في مجتمع المدنيين. وهذا يعني وجود علاقة معقدة بين تكوين القناعات عن الذكورة في الجيش وفي المجالات المدنية، والمحافظة عليها؛ حيث يشكّل كل منهما الآخر بفعالية، ويعتمد عليه، ويدعمه (إينلو: 1988، ص212).

إنه لمن الصادم أن الجيش، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالذكورة، هو غالباً أقوى مؤسسة من مؤسسات الدولة. وتتجلّى قوّة الجيش بوضوح في قدرته على استخدام القوة المدمّرة والقاتلة لدعم سياسات الدولة، ومسؤوليته عن ذلك. إلا أن الجيش قويّ أيضاً بالمقارنة مع المؤسسات

الأخرى، مثل تلك المسؤولة عن قطاعات أكثر «أنثوية»، كالتعليم والرعاية الصحية. وتنعكس قوة الجيش أيضاً على الناحية الاقتصادية. ذلك أن معظم الدول تعطي أولوية كبرى لقواتها العسكرية حين يتعلق الأمر بوضع الموازنات وتوزيع إيرادات الدولة على المصالح العديدة المتنافسة. وأخيراً، قوة الجيش واضحة من الناحية السياسية. إذ في بعض الدول، مثل بورما، قوة الجيش جليّة، وكبار ضباط الجيش يتبوّؤون رسمياً المناصب السياسية والحكومية. وفي دول أخرى، مثل باكستان، يمارس الجيش نفوذاً كبيراً على صنع السياسات، بحيث يصعب الحديث عن سيطرة مدنية ذات معنى على القوات المسلحة. وحتى في الدول التي يخضع فيها الجيش للسلطة المدنية بوضوح، كما هي حال الولايات المتحدة، يعامل الزعماءُ السياسيون القادةَ العسكريين باحترامٍ كبير، ولآراء هؤلاء الأخيرين وزنٌ في أمور السياسة الخارجية والأمن القومي أكبر ربما من آراء المستشارين المدنيين. ولذلك يمكن عادةً أن تمارس الجيوش وقادتها نفوذاً كبيراً على سياسات الدولة وأولوياتها.

إن الترابط بين الذكورة والجيش واضحٌ لا على المستويين الاجتماعي والسياسي فقط، بل وعلى مستوى الجندي (الذكر) الفرد أيضاً. ففي بعض الحالات، على سبيل المثال، في زمن الحرب أو في تلك المجتمعات التي تعتمد على التجنيد لتأمين العناصر لقواتها المسلحة، يُطلب كل ذكر في سن معين إلى الخدمة العسكرية، ما لم يكن يعتبر غير مؤهّل لها. (لا يوجد سوى عدد قليل جداً من المجتمعات التي تجند النساء للخدمة العسكرية). وحتى في البلدان التي لا يؤدي الخدمة العسكرية فيها سوى عدد قليل من الرجال، يعتبر عادة من الطبيعي أن ينخرط الرجال فيها، وأن تعتبر اختباراً نهائياً لذكورتهم، وطقس الانتقال من اليفاعة إلى الرجولة. إن الصفات الإيجابية التي ترتبط بالجنود، كالقوة البدنية والتضحية بالنفس والشجاعة

والشرف ترتبط عادة بنوع مثالي من الذكورة، يطمح سائر الذكور في المجتمع لبلوغه، ويقاس جميع الرجال على أساسه.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الذكورة تعمل في الجيش على نحو مختلف قليلاً عنها في مجتمع المدنيين، من حيث أنه يتوقّع من الجندي أن يتصرف بطرق معينة ترتبط بالنساء أكثر منها بالرجال. مثلاً، يطلَب من الجنود أن يطيعوا أوامر رؤسائهم، وأن يبدوا اهتمامهم بصالح زملائهم الجنود، ولا سيما أولئك الذي يخدمون معهم في القطعة ذاتها. على الرغم من أن مدنيّاً ذكراً يتصرف على نحو خانع وتربويّ يمكن أن يخاطر بوضع ذكورته (وجنسانيته) على المحكّ، فإن الجندي يمكن أن يقوم بتلك المهمات دون أن يثير أيّ دهشة، لأن ذكورته المهيمنة مضمونة بحكم عضويته في الجيش؛ وهو مؤسسة تعتبر ثقافياً مولِّدة ومنتِجة للذكورة (كوهن: 1998، ص130).

إن الصلات بين الذكورة والخدمة العسكرية متينة للغاية حتى في تلك المجتمعات التي تضفي قيمة على المساواة بين الجنسين. فالسويد، مثلاً، لديها تاريخ عريق في كل من النشاط السياسي النسائي والحيادية في أزمنة الحرب. ويمكن أن نتوقع أن تضعف تلك العوامل الروابط بين الخدمة العسكرية وتركيبة الذكورة، إلا أن أبحاثاً أجرتها نسويات سويديات تكشف أن الأمر ليس على ذلك النحو. على العكس، يضفي الرجال السويديون، الذين يخدمون في القوات المسلحة لبلدهم، قيمة كبيرة على الطبيعة الذكورية لجيشهم، وقد قاوموا دمج النساء فيه لحماية تلك الطبيعة. وقد عبّر جندي سويدي عن ذلك بالقول: «سيتهاوى كلّ شيء إذا انضمّت النساء.... تكفي رؤية امرأة لتحطيم الألعاب الذكورية التي تجري هنا» (كرونسيل & سفيدبيرغ: 2001، ص163).

وهناك مسألة مركزية في الصلات بين الرجال والذكورة المهيمنة

والجيش، ألا وهي الفهم الأيديولوجي للجيش (المؤلف من رجال ذكوريين) على أنه حامي المجتمع، ولا سيما تلك الفئات التي هي أضعف وأكثر هشاشة من أن تحمي نفسها (وهي أساساً النساء والأطفال). في مقالة مؤثرة نشرت في عام 1982 لفتت جوديث هيكس ستيم (Judith Hicks Stiehm) (1982) الانتباه إلى هذه الآلية وإلى الطبيعة المجندرة للجيوش الحكومية، وفيها ينظر إلى الرجال وحدهم على أنهم يقومون شرعياً بدور الحامي، وتوضع النساء في دور تابع بوصفهن محميات (ص367). وقد طورت فكرة هذه الثنائية المجندرة المعززة على نحو متبادل، على يد جين بيثك إيليشتان (Jean Bethke Elshtain) (1987)، التي استخدمت مصطلحَيْ «محاربون عادلون» و«أرواح جميلة» لوصف هذين الدورين، وكثيراً ما استشهدت بها باحثات نسويات منذ ذلك الوقت (مثل يونغ: 2003، وكرونسيل: 2005). إن استخدام صور النساء في حملات التجنيد العسكري، التي انتشرت على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الأولى، أثار فكرة الرجال الذين يذهبون إلى الحرب لحماية النساء. إذ في بريطانيا، صوّر ملصق شهير امرأة وأطفالاً يلوحون لمجموعة من الجنود يسيرون مبتعدين، تحت عبارة: «نساء بريطانيا يقلن: هبّوا!»، في حين كانت النساء في الولايات المتحدة يصوّرن على أنهن ضحايا وبحاجة إلى إنقاذ من براثن عدو متوحش لاإنساني (غرايزيل: 2002، ص9-21).

إن الجيش لا يكتفي برفعه من قيمة الرجال والذكورة فقط، بل ويمنحهما امتيازات، وهذا ما يمكن أن نراه في الربط بين المواطنة والالتزام بالخدمة العسكرية للدولة، وهو تقليد قديم يرجع إلى أيام الإغريق (هارتسوك: 1984). كان الاستعداد للقتال والموت في سبيل حماية الدولة هو ما يُكسب الشخص حقوق المواطنة وامتيازاتها كاملة. وبموجب هذا المعيار، لم يكن ينظر إلى المرأة إلا بوصفها مواطنة من الدرجة الثانية، لا

يحقّ لها الحصول على الامتيازات أو السلطة السياسية ذاتها التي يحصل عليها الرجل، ذلك أنها، حتى فترة قريبة، لم يكن مسموحاً لها، إلا في حالات نادرة، أن تصبح جندية في الجيوش الحكومية، ومن ثم لم يسمح لها إلا بأدوار محدودة ومؤقتة. في العقود الأخيرة، كثر الحديث عن هذه الصلة بين الخدمة العسكرية والمواطنة بين صفوف الدارسات والناشطات النسويات. إذ رأى بعضهن أنها الأساس لدعم ليس فقط حق النساء بالخدمة في القوات المسلحة، بل وفي التجنيد العام أيضاً، ودافعن عن ذلك بأنه فقط حين تخضع النساء للواجبات العسكرية ذاتها التي يخضع لها الرجال، سيُعترَف بهنّ مواطنات على قدم المساواة (سنايدر: 1999، سولارو: 2006). إلا أن معظم النسويات، ممن كتبن عن هذا الموضوع، ينتقدن الفرضية القائلة إن المواطنة - سواء للذكور أو للإناث- يجب أن تقوم على الخدمة العسكرية، أو تُبرّر بها. إنهن ينتقدن عسكرة المواطنة، ويتحدّين الفكرة القائلة إنه يجب تقدير الخدمة العسكرية أكثر من الأنواع الأخرى لخدمة الدولة. إن فكرة المواطنة القائمة على أداء مهمات مرتبطة بالرجال تقليدياً (كالقتال مثلاً) تستدعي إطالة أمد التمييز الحاد بين المجالين العام والخاص، والذي يجعل من الصعب اعتبار المرأة مواطنة كاملة (إينلو: 1992، فينمان: 2000، جاغار: 2005، ص4-7).

عسكرة حياة المرأة

لقد تطلبت صورة الجيوش الحكومية على أنها مؤسسات ذكورية بالضرورة تغييب حقيقة مهمة لفترة طويلة من الزمن: إذ إضافة إلى الاعتماد على أفكار معينة عن الذكورة والأنوثة، ونشرها، فإن الجيوش تعتمد أيضاً على النساء، حتى لو لم يكنّ فيها جنديات. هكذا، في فصل عن المرأة والجيوش الحكومية، من المهم أن نلقي نظرة ليس فقط على المرأة

التي ترتدي البزة العسكرية، بل أيضاً على المرأة المدنية التي قامت هذه المؤسسة المجندرة بتشكيل حياتها بدرجات مختلفة من امرأة إلى أخرى.

ليس من الضروري أن تكون المرأة جندية، أو حتى على معرفة بجندي، حتى تسهم أفعالها وقناعاتها في قيام جيش بعمله؛ بعبارة أخرى: أن تكون مُعسكَرة. استناداً إلى أستاذة العلوم السياسية النسوية سينثيا إينلو (2000)، فإن مصطلح «عسكرة» يشير إلى «عملية تدريجية يصبح من خلالها شخص أو شيء خاضعاً لسيطرة الجيش تدريجياً، أو يصبح معتمداً في رفاهه على الأفكار العسكرية» (ص3). إن عملية العسكرة دقيقة غالباً، وتحدث من خلال العديد من القرارات، التي تبدو غير مهمّة من حيث الظاهر، والتي يتّخذها مدنيّون عاديّون، إضافة إلى الزعماء السياسيين وأفراد القوات المسلحة. لقد كان بحث إينلو مهمّاً في لفت الانتباه إلى الطرق العديدة التي تعتمد بها الجيوش على النساء، وتسعى، بالنتيجة، إلى السيطرة على قناعاتهنّ وسلوكهنّ. إذا فشلنا في النظر إلى العلاقات بين الجيوش الحكومية والنساء المدنيات بجدية، فلن نتمكن من تقدير مدى اعتماد الجيوش على قناعات عن الجندر، أو المدى الذي تؤثر به الجيوش في الحياة اليومية للناس العاديين.

تعتمد الجيوش، في الأساس، على استعداد النساء للسماح لأزواجهن وأخوتهن وأبنائهن بأن يصيروا جنوداً، أو لتشجيعهم على ذلك، وهذا يعتمد على أن تنظر النساء، وكذلك الرجال، إلى الخدمة العسكرية على أنها نشاط ضروري، أو حتى مرغوب، حتى ينخرط الرجال فيه. يمكن أن نرى أهمية جعل النساء يدعمْن قيام الرجال بالخدمة العسكرية، نقول أهمية ذلك للجيش، حين نفكر بما يمكن أن يحدث حين ترفض النساء التعاون. في روسيا، على سبيل المثال، نظمت مجموعات نسائية نفسها في شبكة واسعة معروفة باسم لجنة أمهات الجنود في عام 1989، للضغط،

مبدئياً، على القيادة السياسية السوفييتية لإنهاء الحرب التي كانت تخوضها حينئذ في أفغانستان، حتى يعود أبناؤهن إلى ديارهم. وسرعان ما تطورت المنظمة، ووسعت نشاطاتها لتشمل مساعدة الشباب على إيجاد طرق قانونية لتجنب الخدمة العسكرية الإجبارية، وقد كانت أعمال اللجنة من العوامل الرئيسية في انهيار نظام التجنيد الإجباري في روسيا. وخلال أول حرب خاضتها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ضد الشيشان في أواسط تسعينيات القرن العشرين، نظمت اللجنة العديد من الرحلات لأمهات روسيات إلى الشيشان للبحث عن أبنائهن الجنود المفقودين، وللقاء أمهات شيشانيات لمناقشة رغبتهن المتبادلة بالسلام. وقد ساعدت الدعاية التي صاحبت تلك الرحلات في لفت الانتباه إلى وحشية النزاع، وأسهمت في كره المجتمع الروسي لتلك الحرب (زوفليسكي: 2006، ص228-240).

زوجات الجنود عناصر أساسية في تشغيل الجيوش الحكومية بطرق متعددة. ذلك أنهن يقدّمن لا الدعم العاطفي والعملي لأزواجهن فحسب، بل ويتوقع منهن أن يخلقن حياة منزلية مستقرة للعائلة، ويحافظن عليها، وأن يتقبّلن، عن طيب خاطر، غياب الجنود عند انتشار قطعاتهم. وهذا يساعد الجندي على تكريس كلّ اهتمامه لواجباته العسكرية، دون أن يتشتت انتباهه بالأمور المنزلية. الزوجة «الصالحة» تضع احتياجات عمل زوجها قبل احتياجاتها (إن كان لديها احتياجات أصلاً)، وتشارك في مجتمع زوجات الجنود وأسرهم الذي تنتمي إليه. ويتوقع من زوجات الضباط، على نحو خاص، أن يكرّسن جزءاً لا بأس به من وقتهن واهتمامهن للقيام بأعمال طوعية ضمن مجتمع العسكريين، وتنظيم مناسبات اجتماعية، ورعاية زوجات العساكر ذوي الرتب الأدنى. يمكن، في حالات كثيرة، أن يكون لسلوك زوجة الجندي أو الضابط أثر في مدى تقدم زوجها في

مسيرته المهنية، حتى ولو لم يكن سلوكها رسمياً جزءاً من معايير ترقية الزوج (فينشتاين & ميديرير: 1997، ص8-14)، إذ إن زوجة العسكري الصالحة تحصل على مكافأة على تضحياتها عبر رفع مكانتها حين يتقدم زوجها في مسيرته المهنية. تعرف الجيوش أن الزوجة التي ترفض أن تتوافق مع نموذج زوجة العسكري الصالحة يمكن أن تسبّب مشكلات مهمة للقوات المسلحة، وذلك عبر التشكيك، على سبيل المثال، بالطريقة التي تجري بها الأمور، والشكوى من المتطلبات الإضافية المفروضة عليها، وحتى عبر تشجيع زوجها على ترك مهنته العسكرية.

ثمة طريقة أخرى تشارك بها زوجات الجنود وأمهاتهم وشقيقاتهم وحبيباتهم في دعم الجيوش الحكومية، وهي حين يصاب الجندي جسدياً أو عاطفياً في أثناء تأديته لواجبه. إذ يتوقع من قريباته أن يؤدّين دوراً أساسياً في شفائه وفي رعايته خلال فترة الإعاقة الطويلة. هذه تجربة مألوفة جداً لقريبات الجنود الأمريكيين (ذكوراً وإناثاً) الذين تعرضوا لإصابات خطيرة في النزاعات التي أعقبت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) في أفغانستان والعراق. فالسرعة لتي يمكن بها نقل الجنود إلى مركز الرعاية الطبية، إضافة إلى التقدم الحاصل في التقنيات الطبية، يعنيان أن الكثير من الجنود ينجون من إصابات مريعة، لكنهم يحتاجون إلى دعم ورعاية كثيفين على مدى سنوات بعد الإصابة، وهو ما قد يمتدّ طيلة حياتهم في بعض الحالات.

ثمة فئة أخرى من النساء يعتبر وجودها مكملاً لتشغيل معظم الجيوش الحكومية، هي فئة العاملات في الجنس. على الرغم من وجود تاريخ طويل من الارتباط بين الجيوش والعاهرات، فإن عدداً قليلاً من الباحثين غير النسويين قد أظهروا فضولاً حيال هذا الموضوع. وبدلاً من ذلك، هم ينبذون عادة النساء المعنيات على أنهن يستنزفن الجيش، وينشرن الأمراض بين الرجال ويقوّضن النظام. وعلى مدى سنوات، بقي مصطلح

«تابعة المعسكر» يستخدم للتعبير عن الاحتقار، وباعتباره مرادفاً لكلمة عاهرة، إلا أن بحثاً أجراه المؤرخ جون لين (John Lynn) (2008) كشف أن الأدوار التي أدّتها نساء المعسكرات تضمن أكثر بكثير من مجرد العلاقات الجنسية مع الجنود. إذ كانت أعداد كبيرة من النساء ترافق على نحو اعتيادي الحملات العسكرية في أوروبا قبل منتصف القرن السابع عشر، لأنهن كنّ يقمن بدور اقتصادي محوري؛ ففي وقت كان الحكام فيه يستأجرون مرتزقة ليقاتلوا في حروبهم، دون أن يكونوا قادرين على دفع رواتب نظامية لهم، كانت النساء هنّ من يحولن البضائع والأشياء التي ينهبها الحكام أو جنودهم إلى طعام وكساء ومال. وفيما بعد، عندما بدأت الدول بتعزيز سلطتها، وإنشاء جيوشها الخاصة، والاضطلاع بالمهمات التي كانت نساء المعسكرات يقمن بها في السابق، هبطت أعداد النساء اللواتي كان يسمح لهن بمرافقة الجيوش إلى الحروب في أوروبا هبوطاً كبيراً (لين: 2008، ص215–231).

أدّت النسويات دوراً أساسياً في كشف أن العلاقة بين الجيوش الحكومية والبغاء ليست عَرَضية أو «طبيعية» على نحو ما، أو مجرد شيء تحمّلته الجيوش؛ بل على العكس، تشجّع الجيوشُ، بفعاليةٍ، البغاءَ، وترتّبه، وتسعى إلى ضبطه. وعلى النحو الموصوف في المربع النصي 3–2، فإن القوات المسلحة اليابانية كانت تنظّم البغاء بين العسكريين على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية، مجبِرةً نساءً من الصين وكوريا والفيليبين على التحوّل إلى إماء. كثيرات ممن كان يشار إليهن مجازاً بمصطلح: «نساء المتعة»، كنّ، في الواقع، مراهقات احتُجزن في ظروف من العبودية، وتعرّضن للاغتصاب على نحو وحشي ومتكرر (إينلو: 2000، ص79–89). وخلال الحرب الكورية وبعدها، دخلت حكومتا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في مفاوضات لضمان تزويد الجنود

الأمريكيين بالنساء البغايا (مون: 1997). وفي بحث آخر حول البغاء في الحانات التي تحيط بالقواعد العسكرية الأمريكية في جنوب آسيا، أظهر هيوز وتشون وإيليرمان (2007) أنه بموجب تلك الترتيبات التي اتُّفق عليها في المفاوضات، لم يكتفِ الجنود الأمريكيون باستخدام أكثر من مليون امرأة كورية بصفة عاهرات، على مدار العقود الستة الأخيرة وحسب، بل وانخرطوا أيضاً بفعالية في عمليات الاتّجار بالنساء الكوريات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

المرأة في الجيوش الحكومية

بالنظر إلى الجهود التي تبذلها الجيوش لإنشاء قناعات حول الطبيعة الذكورية للجيوش والجنود الذين يخدمون فيها، والعمل على تأبيد هذه القناعات، فمن المنطقي أن نسأل لماذا تسمح الجيوش الحكومية للنساء بدخول القوات المسلحة أصلاً. الجواب المختصر هو أن هناك حالات تحتاج فيها الجيوش الحكومية إلى نساء يخدمن فيها جنديات، ويكون ذلك أحياناً نتيجة نقص الرجال القادرين أو الراغبين في أن يصبحوا جنوداً، أو بسبب التزام النخبة الحاكمة بتحقيق مساواة جندرية أعلى في المجتمع. لكن، كما سنرى، فإن الجيوش تحتفظ دوماً تقريباً بجانب من نشاطها -جانب يوسم عادة بأنه «قتاليّ»- للرجال فقط، وذلك لحماية المماثلة بين الجيش والرجال والذكورة (انظر الجدول 6-1).

من النادر أن تقوم دولة ما بتوسيع نطاق الخدمة العسكرية الإلزامية لتشمل النساء، حتى في أوقات الحرب والطوارئ الوطنية حين تشجَّع النساء على الاضطلاع بأنواع أخرى من العمل الحربي، أو يُطلب منهن ذلك، ومن الأمثلة على ذلك صنع الأسلحة وتمريض الجنود الجرحى. في تلك الحالات التي تُجنّد فيها النساء في صفوف القوات المسلحة

الحكومية، يكون العامل المحفّز على ذلك إما الحاجة الملحّة (نقص شديد في الرجال الملائمين لملء الصفوف) أو لموقف أيديولوجي من جانب القيادة السياسية للدولة.

الجدول 6-1:

نسبة النساء اللواتي يخدمن في الجيوش الحكومية حول العالم[77]

أفغانستان**	% 0.3
أستراليا**	% 15.7
بنغلاديش*	% 0.4
البرازيل*	% 3.5
كندا**	% 14.5
ألمانيا**	% 8.9
غانا*	% 8.7
نيبال*	% 3.8
نيوزيلندا**	% 16.5
بيرو*	% 4.7
بولندا**	% 1.8
سويسرا*	% 0.5
المملكة المتحدة**	% 13.6
*إحصاءات تعود لعام 2008	
**إحصاءات تعود لعام 2010	

في حالة ليبيا، التي كانت الفتيات فيها يخضعن للتدريب العسكري

77- الإحصاءات في هذا الجدول مأخوذة من كتاب صدر عن معهد أبحاث وتعليم المرأة WREI بعنوان: المرأة في الجيش: أين موقعها؟ (الطبعة السادسة، 2008، الطبعة السابعة 2010).

الإجباري، كان العاملان موجودين؛ إذ بعد الانقلاب العسكري الذي أتى بالعقيد معمر القذافي إلى سدّة الحكم في عام 1969، قام الأخير بطرح فكرة الخدمة العسكرية للشابات بوصفها خطوة ضرورية لتحديث المجتمع، إلى جانب كونها عنصراً من عناصر تعبئة المواطنين للدفاع عن بلدهم ضد القوى المعادية، كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (غريف-واسينك: 1994، ص137-140). أما في إريتريا، التي نالت استقلالها عن إثيوبيا في عام 1993، فقد شاركت نساء كثيرات في قوات التحرير الوطنية، واستمرت القوات المسلحة للدولة الجديدة بتجنيد النساء إلى جانب الرجال؛ يبدو هذا القرار قائماً على مزيج من النزعة العملية (تأمين ما يكفي من العساكر في بلد صغير داخل في نزاع مستمر تقريباً) وشيء من الالتزام بمبدأ المساواة بين الجنسين. وتجنيد النساء في جيش الدفاع الإسرائيلي يعتبر سياسة تربط بين الخدمة العسكرية والمواطنة، ويشار إليه غالباً بوصفه مثالاً على المساواة الحقيقية بين النساء والرجال، مع أن النظر إليه على هذا الأساس مضلّل، كما سنكتشف لاحقاً في هذا الفصل. ويبدو أن الدول الأخرى التي تجنّد النساء في الخدمة العسكرية، مثل كوريا الشمالية، مدفوعة أساساً بحاجتها إلى ملء صفوفها في غياب عدد كاف من الرجال.

خلال الحرب العالمية الثانية، لم يجنِّد سوى عدد قليل من الدول المتصارعة النساء، لكن، حتى في تلك الحالات التي كانت فيها الجيوش الحكومية بحاجة ملحّة إلى عساكر لملء صفوفها، بُذل اهتمام كبير لتقييد شروط خدمة المرأة. أدخلت بريطانيا تجنيد النساء على مضض في كانون الأول(ديسمبر) من عام 1941، أي بعد دخول البلد الحرب بأكثر من سنتين، لكن حتى في ذلك الحين، لم يسمَح للنساء بالخدمة إلا في مؤخرة الجيوش، وليس على الخطوط الأمامية. أما أقرب موقع تمكنت

المرأة البريطانية من الوصول إليه للمشاركة في القتال فكان على بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات، لكن لم يُسمَح لهنّ بإطلاق النار، إذ كان كلّ طاقم مضادة للطائرات يجب أن يضم رجلاً واحداً على الأقل، وكان عمله أن يضغط على الزناد (نواكيس: 2006، ص115-120).

على الرغم من أن دولاً قليلة تجبر النساء على الانضمام للجيش، فإنه أكثر شيوعاً لدولة ما أن تسمح للمرأة بدخول الجيش جنديةً، ولا سيما خلال وقت الحرب. لكن، حتى خلال الحالات الطارئة الوطنية، تقاوم الدول والمجتمعات غالباً دخول النساء في صفوف الجيش بأعداد كبيرة. إذ خلال الحرب العالمية الأولى، التي كانت بالتأكيد فترة طوارئ وطنية لعديد من البلدان المتصارعة، ثمة سجلات لعدد قليل من النساء اللواتي قاتلن كأفراد في الجيوش الوطنية، من أمثال: فلورا ساندیز (Flora Sandes) في صربيا، وإيكاترينا تيودوروي (Ecaterina Teodoroiu) في رومانيا، ووانداجيرتز (Wanda Gertzowna) في بولندا، لكن عدداً قليلاً فقط من الدول المتحاربة جندت النساء بفعالية في الخدمة العسكرية. وفي روسيا، سمحت الحكومة المؤقتة، التي وصلت إلى السلطة نتيجة ثورة شباط (فبراير) من عام 1917، بتشكيل كتائب نسائية، وكان ذلك، في جانب منه، محاولة لإحراج الجنود الذكور، الذين كانوا يتركون الجيش بأعداد كبيرة، وحثهم للقيام بمآثر وبطولات. وكانت أشهر كتيبة نسائية هي تلك التي قادتها ماريا بوشكاريفا (Maria Bochkareva) الرهيبة. تمتدح الروايات حول كتيبة بوشكاريفا في الميدان النساء على أدائهن لواجباتهن، غير أن وجود النساء في صفوف المقاتلين أثار السخرية والازدراء من جانب زملائهن الذكور، الذين استخلصوا أن حظوظ روسيا في كسب الحرب يجب أن تكون معدومة إذا كانت قد بدأت بإرسال النساء إلى القتال. بريطانيا أيضاً جنّدت النساء في الخدمة العسكرية خلال الحرب

العالمية الأولى، لكن، في حين كانت النساء يرتدين الزي العسكري الرسمي، فإنهن لم يخدمن ضمن القوات المسلحة المعتادة، بل أنشئت خدمات خاصة لهن، مثل فيلق الجيش النسائي الرديف، الذي صُمم صراحةً لتمكين النساء من القيام بأدوار مساندة، بما يسمح للرجال بالقتال على الجبهات (غرايزل: 2002، ص54-56). أما الإمبراطورية العثمانية، التي أصبحت فيما بعد الدولة التركية الحديثة، فشكلت وحدة نسائية خاصة في عام 1917، وقامت بمهمات منها شق الطرق والزراعة والخياطة. وكما في حالة بريطانيا، سُمح للنساء العثمانيات بالانضمام إلى الجيش، لكن أدوارهن كانت مقيدة بمساندة الجنود الذكور، وبقين بعيدات عن المعارك (ألتيناي: 2004، ص49).

يمكن أن يؤدي نقص عدد المجندين الذكور في وقت السلم أيضاً إلى إدخال النساء في القوات المسلحة (أو إلى زيادة مهمة في أعدادهن في تلك الدول التي توجد فيها المرأة في الجيش أصلاً). وغالباً ما تحدث تلك الحالة عندما تقرر الدولة أن تستعيض عن الخدمة العسكرية الإجبارية بقوة طوعية، أو أن تكملها بها، كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع سبعينيات القرن العشرين، حين أسهم الرفض الشعبي للحرب في فيتنام في قرار الحكومة الأمريكية بإنهاء التجنيد. إذ أدركت القيادة العسكرية الأمريكية أنها تحتاج إلى تقديم الخدمة العسكرية على أنها خيار جذاب للنساء إن كانت تريد أن تجنّد ما يكفي من المتطوعين، وهكذا، أطلقت حملة دعائية منفصلة، ركزت على فرص المرأة في الحصول على تدريب ووظيفة عبر الخدمة في القوات المسلحة (براون: 2006). وفي روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، طرحت فكرة التطوع أو الخدمة بموجب عقد في أوائل ثسعينيات القرن العشرين، حين تبين للحكومة أن أعداداً كبيرة من الشبان كانوا مستعدين لاستخدام أي وسيلة قانونية (وحتى

غير قانونية) للتملص من الخدمة في القوات المسلحة. لكن تجنيد النساء في الجيش في الحالة الروسية لم يكن جزءاً من خطة محسوبة من جانب وزارة الدفاع، التي من الواضح أنها فوجئت بعشرات الآلاف من الشابات اللواتي تقدمن للخدمة بموجب عقد. وهذا ما دفع المسؤولين العسكريين الروس للبدء ببذل جهودهم لجعل الخدمة العسكرية أكثر جاذبية للمرأة، وكان ذلك أساساً عبر رعاية مسابقة سنوية لاختيار ملكة جمال المجندات (ماذرز: 2006، ص216–217).

إن توسيع نطاق التجنيد العسكري ليشمل النساء يمكن أن يخدم هدفاً أيديولوجياً وعملياً. وخير مثال على ذلك تجنيد النساء البيضاوات في صفوف جيش الدفاع الجنوب إفريقي في مرحلة الفصل العنصري. إذ على الرغم من أن النساء البيضاوات خدمن في جيش الدفاع الجنوب إفريقي خلال الحرب العالمية الثانية، فقد سُرّحن جميعاً بعد الحرب، ولم يشكلن أي جزء من القوات المسلحة الحكومية حتى سبعينيات القرن العشرين، حين فتحت الخدمة العسكرية أمامهن مرة أخرى. وكان ذلك في الوقت الذي استشعرت فيه الحكومة أن سياستها القائمة على الفصل العنصري وعلى تفوق العنصر الأبيض، تتعرض للتهديد بفعل الاحتجاجات والنشاط السياسي داخل البلاد، إلى جانب ظهور حركات التحرر الوطني في دول مجاورة مثل أنغولا (أنترهولتر: 1988، ص101–117). لكن في حين كان تجنيد النساء البيضاوات لدعم النظام الحاكم عبر تقديم استعراض لوحدة البيض السياسية، عجزت الحكومة عن توسيع الخدمة العسكرية الإلزامية لتشمل النساء، بسبب تخوّفها من أن ذلك سيكون سيئاً للروح المعنوية وعلامة على اليأس. وكذلك انصبّ اهتمام كبير على تحديد المناصب وأنماط السلوك الملائمة للمجندات الجديدات. هكذا حُظر على الجنديات الخدمة الفعلية، وتركزن في مناصب ومجالات ثانوية كالإدارة

والاتصالات والأمور اللوجستية والطب والتعليم. أما تدريبهن، الذي كان يجري على نحو منفصل تماماً عن تدريب الجنود الذكور، فتضمن تعليمات تتعلق باستخدام مواد التجميل (كوك: 1994، ص155–157).

وإلى جانب دراسة الأسباب التي تدفع الجيوش لتجنيد النساء بين صفوفها، يجب علينا أن نسأل لماذا تختار المرأة أن تصبح جندية بدلاً من اختيار نوع آخر من العمل. وإنه لمن المهم أن ندرك أن دوافع النساء للانضمام إلى الجيوش تتنوع بتنوع النساء أنفسهن، بل وبتنوع الرجال الذين يخدمون إلى جانبهن. بعض الجنديات ينضممن إلى الجيوش الحكومية لأن لديهن إحساساً عميقاً بالوطنية والولاء لبلدهن، ويرغبن بالدفاع عنه ضد الأعداء، لاسيما في زمن الحرب، أو حين تهدد الحرب البلد. وبعض النساء ينظرن إلى الخدمة العسكرية على أنها تقليد عائلي، ويرغبن بالسير على خُطا آبائهن وأجدادهن (أو أمهاتهن وجداتهن). وبعض النساء تجذبهن فرصة الحصول على خبرات أو تأهيل ليس متاحاً أو متوفراً بسهولة في الحياة المدنية، مثل السفر إلى الخارج أو تعلّم قيادة الطائرة أو الحوامة. وعند بعض النساء، تكمن الجاذبية في فرصة الهرب من التوقعات التقليدية المجندرة فيما يخص حياة المرأة. وفي حالات كثيرة، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة، يكون دافع المرأة الأساسي اقتصادياً. أما في المجتمعات التي مزقتها الحروب، حيث تنقطع أسباب الرزق، أو حيث لا يكون أمام النساء سوى القليل من الخيارات الاقتصادية، فإنّ الخدمة العسكرية توفّر الأجر والمكانة، وأحياناً المأكل والملبس، مما لا يمكن توفيره بطريقة أخرى. مثلاً: خلال الحرب في سيريلانكا بين عامي 1983–2009، وجدت بعض النساء السنهاليات أن الانضمام إلى الجيش هو السبيل الوحيد للحصول على المزايا الاقتصادية والحركية الاجتماعية التي فُتحت أمامهن (سويسا: 2011). حتى في البلدان التي ليست في

حالة حرب، يمكن أن يبدو الانضمام إلى الجيش وكأنه يوفر أفضل فرصة للحصول على التأهيل والمهارات والوظيفة للنساء اللواتي تكون الخيارات أمامهن محدودة بفعل عوامل تتصل بطبقتهن الاجتماعية أو خلفيتهن العرقية أو الإثنية. لقد كانت الخدمة العسكرية في الصين، مثلاً، خياراً مهنياً رائجاً للشابات اللواتي نظرن إلى جيش التحرير الشعبي على أنه يؤمّن فرصاً للتعليم والتدريب ووظائف أفضل من تلك التي يمكنهن الحصول عليها في الاقتصاد المدني (لي: 1993، ص70-74). أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد وجدت كثيرات من النساء الأمريكيات من أصل إفريقي في الخدمة العسكرية وسيلة للحصول على التعليم والتدريب وفرص العمل والأمن الاقتصادي، وهو ما لم يكن متوفراً لهن بسهولة في مجتمع مدني يبلغ فيه احتمال أن يعاني الأمريكي من أصل إفريقي البطالة ضعفَي احتمال الأمريكي من أصل أوروبي (مور: 1996، ص118، 124، 127-128).

لقد خلق دخول النساء إلى الجيوش الحكومية ردود فعل متضاربة بين النسويات. ترى بعض النسويات أن خدمة النساء العسكرية هي خطوة ضرورية نحو تحقيق المساواة الكاملة في المجتمع، وأن النساء يستطعن من خلال وجودهن في القوات المسلحة (لاسيما في الرتب العالية) أن يغيّرن الجيش نحو الأحسن (باركالو: 1990، كاتزينشتين: 1990). وفي حين تدعم بعض النسويات تكافؤ الفرص للمرأة في سائر مجالات المجتمع، فإنهن يرين تناقضاً متأصلاً بين الروح العسكرية والقيم النسوية. وهنّ يجادلن بأن النساء حينما ينضممن إلى القوات المسلحة، فإنهن يعززن الثقافة العسكرية السائدة، ويكرسنها، بدلاً من أن يقوضنها، وأن وجودهن يشرعن العسكرة ويسهم فيها (داميكو: 1998، إينلو: 2000، فينمان: 2000). وينظر إلى قيام الولايات المتحدة بإنشاء «الفرق القتالية

النسائية» في محاولة منها لتحسين العلاقات مع المدنيين في أفغانستان والعراق، مثلاً، على أنه مثال على هذه العملية. إذ يطلب من الجنديات أن يزرن النساء المحليات في بيوتهن، ويكسبن ثقتهن عبر توزيع الغذاء عليهن والتحدث إليهن حول عائلاتهن، وفي قيامهن بذلك يقدمن صورة أقل تهديداً وأكثر إنسانية لاحتلال بلدهن (ريكس: 2009). لكن هذه الصورة «الألطف والأنعم» لا تغيّر طبيعة الوجود العسكري الأمريكي في هذين البلدين ولا آثاره (ذلك أن الولايات المتحدة مستمرة في استخدام القوة الفتاكة).

مناقشة الهويات المتنازعة

يخضع كل من ينضم حديثاً إلى الجيوش الحكومية لعملية إعادة تأهيل اجتماعي؛ وهدف هذه العملية هو تحطيم الهوية المدنية الفردية للمجندين الجدد، وبناء هويات جديدة بوصفهم جنوداً. والأهم هنا هو أن نشر الأفكار حول الذكورة والأنوثة هو غالباً جزء أساسي من هذه العملية. وفي حين يتضمن جزء من التدريب الأولي الذي يتلقاه المجندون الجدد التلاؤم مع البزة العسكرية، والخضوع للتدريب البدني، وتعلُّم إطاعة الأوامر دون اعتراض، فإن عنصراً مهماً أيضاً يتمثل بخلق حسّ الوحدة والرفاقية بين الجنود، وغرس حسّ بالولاء داخل كل جندي نحو زملائه الجنود وقطعته وجيشه. من بين الطرق المتبعة لتعزيز هذا النوع من الارتباط هي الطرق التي تركز على الاختلافات بين الجنود والآخرين. لكن «الآخر» الذي يشجع الجنود الجدد على وضع أنفسهم بالتعارض معه ليس، في حالات كثيرة، مجتمع المدنيين عموماً، ولا فكرة ما عن عدو ما، بل النساء. توثّق عالمة الفولكلور كارول بيرك، في دراستها للثقافة العسكرية الأمريكية مثلاً، استخدام الأناشيد العسكرية، في أثناء التدريب

الأساسي، التي تحطّ من قدر المرأة، وتصف اغتصابها وإصاباتها العنيفة أو موتها على يد الجنود. كذلك وجدت بيرك أن عدداً كبيراً من مرادفات كلمة «فتاة» يستخدم بطريقة مهينة ضد الجنود الذين يخفقون في تحقيق المعايير المطلوبة لأداء مهمة ما (بيرك: 2004، ص28-30، 45). كذلك وُثّق استخدام هذه الأنواع من الأساليب المبغضة للمرأة في التدريب في تركيا (ألتيناي: 2004)، وفي بريطانيا[78]، وجنوب إفريقيا تحت حكم الأبارتيد (كوك: 1994)، لكن لم يجر سوى القليل من البحث نسبياً حول هذا الموضوع، مع أن هذه الممارسة أوسع انتشاراً بكثير مما تفترضه هذه الأمثلة القليلة.

إن الاستخدام المتكرر للتعليقات السلبية حول النساء في أثناء التدريب يعزز أكثر في أذهان المجندين الجدد فكرة أن الجندي المثالي هو جندي ذكر. ذلك أن أي علامة على الضعف أو الفشل ذات صلة بالفتيات والنساء والأنوثة، ويقضى عليها بلا شفقة إذا كان للجندي المتدرب أن يستكمل التدريب الأولي بنجاح، وأن يُقبَل عضواً كامل العضوية في الجيش. وهكذا تواجه المرأة التي تنضم إلى الجيش ورطة مستعصية. إذ حتى تصبح «جندية حقيقية» يتعين عليها أن تكبت تلك الجوانب في مظهرها وسلوكها التي تميّز أنوثتها؛ ويجب أن تصبح تقليداً للرجل قريباً منه قدر المستطاع. بعبارة أخرى، يجب أن تناضل لتصبح «العامل الافتراضي» الذي أشرنا إليه في الفصل الأول، والذي يعتمد على السمات الجسدية والاجتماعية للرجل (غيريّ الجنس). لكنها في الوقت ذاته، يجب أن تكون «امرأة حقيقية»؛ فالمؤسسة العسكرية ذاتها التي تصرّ على أن كل جندي يجب أن يكون ذكراً، تصر أيضاً، من نواح أخرى، على ألا ينظر إلى

78- جينيفر ماذارز، تواصل شخصي من طالبات مجهولات الاسم في فيلق تدريب الضباط البريطاني، آذار 2009.

الجندية بالطريقة ذاتها التي ينظر بها إلى الجندي. وفي الواقع يتوقع من الجنديات أن يبدين نوعاً من الأنوثة العسكرية التي، حسب كلمات لورا سيوبيرغ (2007)، «تتوقع من الجندية أن تتمتع بقدرات مساوية لقدرات الجندي، وأن تكون هشّة هشاشة امرأة مدنية» (ص93). وهذا يخلق توتراً بين الهويات المتنازعة التي يجب على الجندية في الوقت ذاته أن تناقشها وتعيد مناقشتها على الدوام.

لعل الدور العسكري الوحيد الذي يسمح للمرأة بتأديته دون أن يطلب منها في الوقت ذاته أن تتصرف «كرجل» مع استمرارها بأن «تكون امرأة» هو الطب العسكري، ولا سيما التمريض. لكن، في حين يُنظَر إلى التمريض في الجيش على أنه مهنة مجندرة شرعاً، فليس من الضروري أن تحظى الممرضات العسكريات بوقت سهل فيه. فإلى جانب قيامهن بعمل ذي مهارة فائقة ومعقد ومتطلب جداً، غالباً ما يُطلَب من الممرضات أن يؤدين واجباتهن قرب خطوط الجبهة، ولهذا يتعرضن لأخطار جسيمة. وعلى الرغم من أن الممرضات قد يتعرضن لتحديات أقل من حيث النقاشات المتعلقة بالجندر مقارنة بالنساء العاملات في تخصصات عسكرية أخرى، فإنهن، حين تنتهي خدمتهن العسكرية، قد يجدن بأنهن لم يكنّ «جنديات حقيقيات». وهذا ما حدث مع ليندا فان ديفانتر، التي عملت ممرضة في فيتنام. إذ بعد عودتها إلى الولايات المتحدة مُنعت من المشاركة في مسيرة نظمها المحاربون القدماء في فيتنام ضد الحرب على أساس أنها لم تكن «تبدو كمحاربة قديمة» (فان ديفانتر: 1984، ص272).

المرأة وبقاء القتال حكراً على الرجال

إن المرأة التي تدخل الخدمة العسكرية، وتُقبَل فيها بوصفها جندية، حتى بناء على كفاءتها، تجد نفسها دوماً تقريباً مقيّدة بمجموعة محدودة

من الوظائف في مجالات مثل الإدارة والاتصالات واللوجستيات والطب. وليست مصادفة أن هذه الأدوار التي تؤديها المرأة في الجيش تشبه إلى حد كبير الأدوار التي تؤديها المرأة في الأسرة وفي العمل المدني. وبما أن وجود الجنديات يصبح مكرساً أكثر في الجيش الحكومي، ثمة نزعة لفتح مجموعة أوسع من المناصب أمام المرأة بالتدريج، على الرغم من أنه من النادر إزالة كل القيود المفروضة على أدوار النساء (أو عدم وجود تلك القيود أصلاً). إذ هناك دائماً تقريباً مجموعة من الأدوار المحفوظة للجنود الذكور فقط، وتلك الأدوار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقتال.

يعتبر القتال النشاط المركزي للجيوش؛ المكان الذي تحدث فيه الحرب الحقيقية، وجوهر واجب الجندي. هذه النظرة هي أساس الممارسة الواسعة الانتشار بين الجيوش الحكومية، والتي تحصر الترقية إلى المراتب العالية في الجيش بأولئك الذين سبق أن خدموا في المعارك؛ وهي أيضاً تحرم المرأة من شغل المواقع القيادية العليا في كثير من الجيوش الحكومية. إن حماية مجال معين من عمل الجيش من وجود المرأة فيه عامل مهم في المحافظة على الصلة بين الخدمة العسكرية والذكورة. ذلك أنه إذا سمح للنساء بالانخراط في القتال، واعتُرف بأنهن قد أبلين بلاء حسناً بوصفهن نساء، بدلاً من أن يعتبرن مجرد أفراد استثنائيين (أو حتى عجيبين)، فمن شأن ذلك أن يقوض أساساً مهماً للحجة القائلة بأن الرجال والجيوش مخوّلين بالوصول إلى المراكز ذات الامتيازات في الدولة والمجتمع.

تفسر أهميةُ استبقاء مكان في الجيش الحكومي محجوزاً حصراً للرجال الفكرةَ الإبداعية الموظفة لضمان أن «القتال يكون حيث لا تكون نساء»، أي لدى تعريف القتال وإعادة تعريفه بحيث تستمر أفعال

الجنديات ووجودهن في الوقوع خارج ذلك التعريف. وهي تشرح لنا أيضاً التناقضات التي تظهر بين التعاريف الرسمية للقتال وحقائق الحرب المشوشة. بوسعنا أن نرى مثالاً على ذلك النوع من التناقضات حين ندرس تجارب العسكريات الأمريكيات اللواتي خدمن في الحروب التي قامت بعد 11 أيلول (سبتمبر) في أفغانستان والعراق. إذ على الرغم من أنه ليس مسموحاً للجنديات الأمريكيات أن يخدمن في الوحدات التي يعتبر القتال البري مهمتها الرئيسية، فإن كثيرات منهن تعرضن لمخاطر الإصابة والموت المترافقة تقليدياً مع القتال بسبب ظروف تلك النزاعات، كما ردت كثيرات منهن على هجمات العدو عليهن وعلى زملائهن بإطلاق النار، فتصرفن بذلك كجنود مقاتلين في كل شيء ما عدا الاسم. وفي الحقيقة حصلت امرأتان خدمتا في هذين النزاعين (هما الرقيب لي آن هيستر واختصاصية الجيش مونيكا لين براون) على وسام النجمة الفضية، وهو ثالث أعلى وسام عسكري يمنح من أجل الخدمة في القوات المسلحة الأمريكية، وهو يمنح تكريماً «للبسالة» التي تعرّف على أنها بطولة استثنائية عند مواجهة العدو.

يمكن أن يختلف التعريف الرسمي للدور القتالي اختلافاً كبيراً من مجتمع إلى آخر، وهذا يعتمد غالباً على جغرافيا الدولة وعلى قرب أعدائها المحتملين وإمكانياتهم. أما عملياً، فيمكن أن يعني ذلك أن الأدوار المفتوحة للنساء في جيش دولة ما، موصدة بشدة بوجههن في جيش دولة أخرى. على سبيل المثال بدأت القوات المسلحة في سنغافورة تجربة في عام 2004، سُمح فيها للنساء بقيادة فصائل آلية ضمن وحدات المشاة. يمكن أن توحي هذه المعلومة بأن القوات المسلحة في سنغافورة متقدمة على نظيرتها في الولايات المتحدة في فتح الأدوار العسكرية غير التقليدية للنساء، لكن الحالة ليست كذلك. إذ من جميع النواحي الأخرى

يمكن القول بأن مدى مشاركة المرأة في القوات المسلحة في سنغافورة وطبيعتها تتوافق مع النمط المعتاد لعدد قليل نسبياً من الجنديات فيها، والذي ينحصر أساساً في الأدوار الداعمة، مع وصول عدد ضئيل جداً من النساء إلى مراكز رفيعة في هيكل القيادة العسكرية. ويمكن، بدلاً من ذلك، أن نجد تفسير ذلك في الوضع الخاص لسنغافورة؛ فهي تشغل كتلة برية صغيرة نسبياً، وتحيط بها المياه من كل جانب، وتفصل بينها وبين أعدائها المحتملين مسافات كبيرة، ولهذا فأي قتال تنخرط فيه القوات المسلحة في سنغافورة يرجح أن تقوم به القوات الجوية أو البحرية، وليست مصادفة أن تتمتع هاتان الخدمتان بأعلى مكانة، وأنهما تفرضان أشد القيود على أدوار المرأة فيهما. وعلى العكس، تعتبر قوات المشاة أدنى مكانة من البحرية والجوية، وتسعى لتجنيد رجال مؤهلين تأهيلاً مناسباً في مراكز الضباط فيها (وولش: 2007، ص265-285).

ويحتدم الجدل حول ما إذا كان يجب السماح للمرأة بالخدمة في الأدوار القتالية في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، حيث تقوم بعض الحجج المناهضة لهذا الاتجاه على ادعاءات باختلافات بين الرجال والنساء، توصف بأنها «طبيعية»، ولذا يفترض أنها ثابتة. مثلاً، جرى جدل بأن النساء لا يملكن قوة بدنية في الجزء العلوي من أجسامهن، ولا القدرة على تحمّل قسوة السير مسافات طويلة وهنّ يحملن أمتعة ثقيلة، ولا القدرات الجسدية والعاطفية للتعامل مع الأوضاع التي يطلب منهن فيها أن يقاتلن ويقتلن جنود الأعداء من مسافات قريبة. وتستند حجة أخرى إلى حالات افتراضية، وتفترض أن سلوك النساء والرجال في شروط القتال لا بدّ أن تمليه الأعراف الاجتماعية للمجتمع المدني وليس التدريب العسكري. مثال على هذا النوع من التفكير هو الحجة القائلة إن وجود النساء في الوحدات المقاتلة من شأنه أن يزعزع تلاحم القوة

المقاتلة وروابطها، وأن يشتت انتباه الجنود عن أداء واجباتهم، وذلك لأن النساء سيطلبن مساعدة الرجال لتنفيذ المهمات الأساسية، أو لأن الرجال سيسعون، في سعير المعركة، إلى وقاية رفيقاتهم وحمايتهن بدلاً من قتال العدو. كذلك طرحت فكرة أن الجنود الشباب الذين يتمتعون بصحة جيدة من شأنهم أن يستثاروا جنسياً بوجود أجساد النساء قربهم؛ وبالطبع، تفترض هذه الحجة الأخيرة أن النمط المثالي للجندي المقاتل هو الرجل غيريّ الجنس، وأن من شأنه أن ينجذب للنساء وليس لزملائه من المقاتلين الذكور (سكين: 2011، ص56-66).

تشير تجربة أجراها الجيش الأمريكي على القطعات المختلطة خلال الحرب العالمية الثانية إلى أن القرار بإبقاء النساء بعيدات عن «المناصب القتالية» (إن لم يكن بعيداً عن القتال الفعلي نفسه) لا يقوم على قدرات النساء، بقدر ما يقوم على نظم المعتقدات المجندرة. تلك التجربة، التي سعت لتقرير ما إذا كان بإمكان الوحدات المضادة للمدفعية التي تضم نساءً ورجالاً أن تؤدي أدواراً قتالية بفعالية، كشفت بأن الوحدات المختلطة تفوقت فعلاً في أدائها على الوحدات التي تضم ذكوراً فقط. وعلى الرغم من أن عدداً من المسؤولين العسكريين الكبار كانوا متحمسين لاحتمال إدخال تلك الوحدات الأكثر كفاءة إلى الميدان، فإن وزارة الحربية رأت أن خدمة المرأة ستكون مفيدة أكثر في وظائف أخرى مكتبية وإدارية بالدرجة الأولى، وأن الرأي العام الأمريكي لم يكن على استعداد لتقبّل خدمة المرأة في القتال. أنهى رئيس أركان الجيش الجنرال جورج سي مارشال التجربة بسرعة، وأمر بأن تبقى نتائجها سرية (كامبيل: 1993، ص302-306).

الجدول 6-2

أمثلة على الدول التي يمكن للمرأة أن تخدم فيها في بعض الأدوار القتالية على الأقل[79].

بعض البلدان التي يمكن للمرأة فيها أن تقود طائرة حربية	أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، تشيلي، الصين، الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، الهند، إسرائيل، اليابان، كينيا، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، باكستان، البرتغال، روسيا، سنغافورة، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، سريلانكا، تايوان، تركيا، المملكة المتحدة
بعض البلدان التي يمكن للمرأة فيها أن تخدم على متن سفن حربية	أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، الدنمرك، فرنسا، ألمانيا، إسرائيل، إيطاليا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، تونس، تركيا، المملكة المتحدة
بعض البلدان التي يمكن للمرأة فيها أن تخدم في العمليات القتالية البرية	بلجيكا، كندا، الدنمرك، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، إسرائيل، هولندا (باستثناء جنود البحرية)، نيوزيلند، النرويج، البرتغال (باستثناء جنود البحرية والغواصين المقاتلين)، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، السويد.
بعض البلدان التي يمكن للمرأة فيها أن تخدم على متن غواصات	أستراليا، كندا، النرويج، إسبانيا، السويد.

79- إن الإحصائيات في هذا الجدول مأخوذة من كتاب صدر عن معهد أبحاث وتعليم المرأة WREI بعنوان: المرأة في الجيش: أين موقعها؟ (الطبعة السابعة 2010).

حتى الحالات التي سُمح فيها للمرأة بالقيام ببعض الأدوار القتالية لم تفعل سوى القليل لتغيير فكرة القتال على أنه الجوهر الذكوري المحدّد للجيش، مع ما يستتبع ذلك من امتيازات ورفع لقيمة الذكورة. هناك الآن عدد من البلدان في مختلف أنحاء العالم تسمح للمرأة بالخدمة في بعض الوظائف القتالية على الأقل، سواء أتى ذلك نتيجة اعتراضات قانونية كما في كندا، أم نتيجة التزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال كما في النرويج، أم لأسباب أخرى، كنقص عدد الرجال (راجع الجدول 6-2). إن المعلومات المفصلة حول نسبة النساء اللواتي يخدمن في تلك المواقع ليست متوفرة دوماً، لكن الأبحاث التي أجريت حول الخدمة العسكرية للنساء في بعض تلك البلدان أوضحت أن عدداً ضئيلاً من النساء يخدم في وظائف قتالية. إذ على الرغم من أنه قد يسمح للمرأة نظرياً بأن تخدم في دور عسكري، فإن ثقافة الجيش الذي تخدم فيه، أو المجتمع الذي تعيش فيه المرأة، قد تمنعها من مجرد التفكير بممارسة حقها القانوني في القيام بذلك. على سبيل المثال، تتمتع المرأة في النرويج بالفرص ذاتها التي يتمتع بها الرجل لأداء الخدمة العسكرية وذلك منذ عام 1984، إلا أن عدداً قليلاً من النساء النرويجيات يخترن الانضمام إلى القوات المسلحة، ويشير البحث الذي قامت به سكيلزبيك وترايجيستاد (2009) إلى أن الثقافة العسكرية في البلد مازالت محدّدة بممارسة تجنيد الذكور في النرويج. أما في كندا، فقد فُتحت سائر المهن العسكرية أمام المرأة منذ عام 1989 (باستثناء الخدمة في الغواصات التي فتحت للنساء منذ عام 2000)، وتصل نسبة النساء في الجيش الكندي إلى 13 في المئة تقريباً، إلا أن نسبة النساء في القوات القتالية النظامية الكندية تبلغ 2 في المئة فقط (سكين: 2011، ص95). كما يعاني الجيش الكندي من نسبة استنزاف عالية بين صفوف الجنديات فيه، وهي نقطة ربما يجب ربطها بالمزاعم المستمرة

حول التحرش الجنسي ضمن القوات المسلحة (زيغلر & غاندرسون: 2005، ص84-89).

إسرائيل نموذج عن بلد مازالت النساء فيه يواجهن عوائق رسمية وغير رسمية أمام المساواة الكاملة في القوات المسلحة، على الرغم من أنه يفرض على المرأة أداء الخدمة العسكرية وفتح بعض الأدوار القتالية أمام المرأة في السنوات الأخيرة. أقرت الخدمة العسكرية العامة بموجب قانون خدمة الدفاع لعام 1949، الذي جاء بتأثير فكرة رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون القائلة إن الجيش يجب أن يكون أداة لبناء الأمة (ساسون-ليفي: 2007، ص484-485). لكن بدءاً من أوائل سنوات التجنيد الإجباري، عومل الرجال والنساء بطريقتين مختلفتين. إذ كانت النساء المتزوجات والأمهات يعفين من الخدمة العسكرية الإلزامية على أساس أن الواجب الأساسي للمواطنة في إسرائيل هو إنجاب الأطفال. وإنه لمن السهل نسبياً على المرأة غير المتزوجة أن تحصل على إعفاء من الخدمة العسكرية، استناداً إلى اعتراضات دينية مثلاً. وحتى عام 1995 كانت جميع الجنديات الإسرائيليات يخدمن في فيلق نسائي منفصل يعرف باسم «تشين» (وهي كلمة عبرية تعني السحر)، وكنّ محرومات من الأدوار القتالية. بدءاً من عام 1995، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي بإدخال النساء إلى بعض الأدوار القتالية، لكنهن بقين محرومات من تلك المجالات التي تعتبر لب القتال (قطعات المشاة، والمدرعات، والاستطلاع) وكذلك من الوظائف التي كانت تعتبر تقليدياً السبيل للترقية إلى الرتب الرفيعة داخل الجيش (ساسون- ليفي & عمرام- كاتز: 2007، ص106-114).

التمييز وسوء المعاملة

بعض أشدّ العوائق التي تواجه المرأة في الجيوش الحكومية وأكثرها

فاعلية هي تلك العوائق غير الرسمية وغير المرئية. وهي تتراوح من الافتراضات المجندرة التي يمكن أن تمنع الجنود والضباط من إدراك (وبدرجة أقل بكثير من مكافأة) ما تبديه المرأة من كفاءات، مروراً بالافتراءات والتلميحات المؤذية، ووصولاً إلى الاعتداء الجنسي العنيف والإساءات من جانب الزملاء الجنود.

إن الافتراضات المجندرة حيال قدرات المرأة أو الموقف من مسؤولياتها المهنية يمكن أن تجعل الناس يرون أنها أقل ملاءمة من زملائها الذكور للقيام ببعض الوظائف العسكرية، أو كلها، وتخفي الدليل على العكس. فمثلاً: وجدت دراسة على الطلاب العسكريين في جامعة تكساس ايه & إم أن الطلاب من النساء والرجال قد أعطوا الرجال درجات أعلى مقابل الصفات اللازمة للأداء والقيادة العسكريين، على الرغم من عدم وجود أي فرق بين نتائج الطلاب من الإناث والذكور في الاختبارات الموضوعية المصممة لقياس تلك الصفات بالتحديد (بولدري، وود & كاشي: 2001، ص689-705). كذلك غالباً ما تكتشف أولئك اللواتي هن بين أوائل النساء اللواتي تبوّأن مناصب كانت حكراً في السابق على الرجال بأن قدراتهن ومؤهلاتهن موضع شكّ. ففي عام 1994، لقيت واحدة من أوائل النساء المؤهلات للعمل طيّارة حربية في سلاح البحرية الأمريكي، هي الملازم أول كارا هالتغرين، حتفَها وهي تحاول أن تهبط بطائراتها على حاملة طائرات. وعلى الرغم من أن نتائج تحقيق رسمي قد وجدت أن سبب تحطم الطائرة يعود لعطل في المحرك، فإن الإشاعات، وهي إشاعات انتشرت من داخل الجيش، بدأت تظهر في الإعلام مفترضة أن هالتغرين لم تكن مؤهّلة تماماً، وبأنها حصلت على ترقية تفوق إمكاناتها، لأن البحرية أرادت أن تظهر أنها كانت تفتح المجال أمام النساء لشغل المزيد من المناصب (سبيرز: 1998، ص273-291). ويمكن أن نرى

رفضاً لتقبّل المرأة بوصفها محترفة مؤهلة في عالم الطيارين الحربي هذا التنافسي، الذي يهيمن عليه الذكور في الهند أيضاً، حيث وصف نائب قائد القوات الجوية المارشال بي. كي. باربورا تدريب النساء على قيادة الطائرات الحربية بأن له عائداً ضعيفاً على استثمار الدولة من الوقت والمال (سينغ: 2010).

وكثيراً ما تتعرض الجنديات لافتراءات وتلميحات مهينة تتصل بأخلاقهن الشخصية وجنسانيتهن لا لشيء إلا لأنهن جنديات. كثيراً ما يفترض المدنيون وكذلك زملاؤهنّ من الجنود الذكور أن أيّ امرأة تختار الانضمام إلى هذه المؤسسة التي يسيطر عليها الذكور لا بدّ أنها فعلت ذلك كي تتصيّد رجلاً (أو أكثر من رجل). انتشرت شائعات ملحّة خلال الحرب العالمية الأولى بأن نساء الفيلق الرديف للجيش النسائي البريطاني أظهرن سلوكاً غير أخلاقي. إلا أن تحقيقاً عاماً أكد أن تلك الإشاعات ليس فقط لم يكن لها أصل، بل وتتبّع مصدرها إلى رسائل كتبها جنود ذكور استاؤوا من نقلهم من الواجبات غير القتالية إلى الخنادق نتيجة وصول أولئك النسوة (نواكس: 2006، ص75–81). وقد انتشرت شائعات مماثلة (ذات أصل مشابه أيضاً) حول العسكريات الأمريكيات خلال الحرب العالمية الثانية (كامبيل: 1990، ص115).

ومؤخراً، نقلت عالمة الاجتماع ميليسا هيربرت ما تصفه العسكريات الأمريكيات بأنهن علقن فيما أسمته: لغز «السحاقيات أو العاهرات». فإذا اختارت جندية أن تقيم علاقات جنسية مع زميل لها أو أكثر، فربما يُنظر إليها على أنها امرأة سائبة الأخلاق بوسعها أن تنام مع أي رجل. وبالمقابل، إذا رفضت عروض الذكور الجنسية، فربما تجد نفسها موسومة بأنها سحاقية، بغضّ النظر عن ميولها الجنسية. وتشير هيربرت إلى أن تلك الاتهامات الجاهزة تستخدم أيضاً على أنها شكل من أشكال العقاب للعسكريات

اللواتي يرى الجنود الذكور أنهن ينتهكن القواعد الجندرية، ولذلك فربما لا يكون لها أي علاقة بالسلوك الجنسي للمرأة المعنية (هيربرت: 1998، ص55-80). يمكن النظر إلى معاملة العسكريات على هذا النحو، في جزء منها، على أنها نتيجة منطقية للأساليب القائمة على كره النساء التي تستخدم في تدريب المجندين الجدد في الجيش. إذ عندما يُعلّم الجنود الذكور أن ينبذوا المرأة عموماً، وأن ينظروا إليها على أنها كائن تافه وحقير، فسيكون أسهل عليهم بكثير أن يتعاملوا مع الجنديات على أنهن مواضيع جنسية حصراً، لا على أنهن بشر مثلهم.

يمكن أن يكون من الصعب جداً التعامل مع هذا النوع من التحرش اللفظي الذي تطرقنا إليه أعلاه بصورة يومية. إلا أن الأسوأ من ذلك هو سوء المعاملة الجنسية المتواصل الذي تعانيه العسكريات من زملائهن الجنود الذكور، والذي يتراوح من التلميحات الجنسية المتكررة وغير المرغوبة إلى الاعتداء الجنسي العنيف.

المربع النصي 6-1:
«الأزمة المزدوجة» للعسكريات الأمريكيات

كشف تقرير صدر في عام 2003، وموّلته وزارة الدفاع الأمريكية أن ثلث عيّنة تقريباً على امتداد البلاد من المحاربات القديمات المطالبات بالرعاية الصحية عبر وزارة شؤون المحاربين القدماء الأمريكية، قلن إنهن تعرضن للاغتصاب أو لمحاولة الاغتصاب خلال فترة خدمتهن. ومن تلك المجموعة، قال 37 في المئة منهن إنهن تعرضن للاغتصاب عدة مرات، كما صرح 14 في المئة منهن أنهن تعرضن لاغتصاب جماعي. وتفترض دراسة موحية بالكثير

موّلتها وزارة شؤون المحاربين القدماء الأمريكية عقب حرب الخليج أن معدلات التحرش والاعتداء الجنسيين قد ارتفعت خلال فترة الحرب. كما أشار الباحثون الذين قاموا بتلك الدراسة إلى انتشار أعراض اضطراب كرب ما بعد الصدمة -وبضمن ذلك حالات الارتجاع والكوابيس والخدر الانفعالي والقلق على مدار الساعة- كما وجدت أن النساء اللواتي تعرضن لاعتداء جنسي كنّ أكثر عرضة لظهور أعراض اضطراب الكرب التالي للصدمة من أولئك اللواتي تعرضن للقتال.

تقول باتريسيا ريسيك، مديرة دائرة العلوم الصحية النسائية لدى المركز الوطني لاضطراب الكرب التالي للصدمة في وحدة بوسطن لشؤون المحاربين القدماء إنها تخشى من أن النزاع في العراق يخلف أعداداً كبيرة من النساء المعرضات لاحتمال هذه «الأزمة المزدوجة» المتمثل بالصدمة الجنسية العسكرية والتعرض للقتال. وهي تقول: «ستتعرض نساء كثيرات للأمرين معاً».

«إن التعرض لاعتداء جنسيٍ على يد جندي زميل قد يثبت أنه يزيد من الصدمة، لأنه يمثل خرقاً في قانون التلاحم العسكري المقدس - وهو مفهوم تسرب إلى نفوس معظم المجندين منذ اليوم الأول الذي قضوه في مخيم التدريب. وحول ذلك تقول سوزان أفيلا - سميث - مديرة برنامج (نساء ينظمن نساءً)، وهو برنامج مناصرة مصمم لمساعدة النساء اللواتي تعرضن للصدمة على استكشاف نظام الرعاية الصحية الواسع لوزارة شؤون المحاربين القدماء والمنافع التي يقدمها: «إنه لأمر مثير جداً للقلق أن ينقلب عليك شخص، يفترض فيه أن ينقذ حياتك ويحمي ظهرك، ويقوم بأشياء من ذلك القبيل. أعرف أنك لا تريدين أن تصدقي أن ذلك يحدث بالفعل. وأنك لا

تريدين أن تضطري إلى التعامل معه. ولا العائلة تريد أن تتعامل معه، ولا المجتمع يريد التعامل معه أيضاً»» (كوربيت: 2007).

أما النتائج فيمكن أن تشمل صدمة جسدية ونفسية قاسية، وبضمن ذلك اضطراب الكرب التالي للصدمة، والإنهاء المبكر لمسيرة المرأة المهنية العسكرية، وتقويض الثقة والتلاحم في الوحدة العسكرية ذاتها.

لقد هزت فضائح متتابعة الجيش الأمريكي، اشتملت على التحرش الجنسي المنتظم واغتصاب الجنديات. وهذه الفضائح تشمل: فضيحة مؤتمر تيلهوك (Tailhook Convention) في عام 1991، حيث أساء طيارو سلاح البحرية الذكور معاملة الضابطات في فندق في لاس فيغاس، وفضيحة مركز آبردين بروفينغ غراوند أورديانس في عام 1997، حيث قام المدربون باغتصاب المتدربات. ومؤخراً أبلغت أعداد هائلة من العسكريات الأمريكيات اللواتي خدمن في أفغانستان والعراق أنهن كن ضحايا الاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية التي ارتكبها زملاؤهن الجنود، وأنه غالباً ما كان لذلك آثار رضّية شديدة (راجع المربع النصي 6-1).

لقد لقي سوء المعاملة هذا ضمن القوات المسلحة الأمريكية نصيباً وافراً من الاهتمام منذ إنشاء مؤسسة مايلز، وهي منظمة مكرسة للأبحاث حول هذه الجرائم ونشرها على الرأي العام ومواجهتها (جيفريز: 2007، ص20). في عام 2010، نشرت وزارة الدفاع الأمريكية إحصائيات أظهرت زيادة بنسبة 11 في المئة في معدلات الإبلاغ عن الاعتداء الجنسي في الجيش مقارنة مع السنة السابقة، وهو ما مثّل ما يربو على ثلاثة آلاف حالة فردية، مع زيادة بنسبة 16 في المئة في حالات الاعتداء المبلغ عنها في مناطق القتال (أساساً في العراق وأفغانستان) (بوميلر: 2010). وعلى

الرغم من أن ما يزيد على ثلاثة آلاف حالة اعتداء جنسي تحدث في سنة واحدة في جيش واحد هي أرقام صادمة، فإن وزارة الدفاع الأمريكية ذاتها تعترف بأن معظم الاعتداءات الجنسية في الجيش الأمريكي لا يبلّغ عنها، أما تلك المبلّغ عنها فتمثل نسبة صغيرة فقط من الظاهرة (بوميلر: 2010).

ليس من الصعب فهم الأسباب الكامنة وراء عدم الإبلاغ عن الاعتداءات الجنسية ضمن الجيش. إذ تدرك العسكريات اللواتي تعرضن للاعتداء بأنهن إذا اتهمن من هاجمهن، فيحتمل أن يواجهن الأنواع ذاتها من ردود الفعل التي تواجهها ضحايا الاغتصاب في المجتمع المدني؛ وحسب المجتمع الذي تعيش فيه، فإن ذلك يمكن أن يتراوح من «إلقاء اللوم على الضحية»، إلى صعوبة إثبات الاعتداء في الإجراءات القانونية، إلى وصمها بالعار على نحو يجعلها غير مرغوبة للزواج (انظر المربع النصي 6-2). لكن العسكريات يواجهن أيضاً ضغوطاً إضافية خاصة بالقوات المسلحة. إذ قد تجعل البيئة العسكرية، بما تتسم به من تراتبيات صارمة ومن تسلسل في القيادة، قيام المرأة برفع شكوى والحصول على المساعدة الطبية والنفسية التي تحتاجها أمراً أكثر صعوبة، لأن السبل التي يمكن لها أن تسلكها، في حال رفَضَ رؤساؤها أخذ اتهاماتها على محمل الجد، (أو، في الحقيقة، إن كان الضابط الذي يرأسها هو من اعتدى عليها)، قليلة جداً. وكثيراً ما تتعرض النساء اللواتي يبلغن عن سوء معاملة لضغوط من جانب الجنود الآخرين ليسحبن الاتهام، تجنباً لتشويه سمعتها ومسيرتها المهنية كـ«جندية صالحة»، أما من تصرّ على رفع شكوى فيرجح أن تجد نفسها منبوذة من زملائها، ومحرومة من الترقية، وأن مسيرتها المهنية انتهت فعلياً.

مثال على العقبات التي يمكن أن تواجهها الجندية في هذه ظروف هو ما تقدمه تجربة جاكلين أورتيز، وهي جندية احتياطية في الجيش الأمريكي

مختصة بالهندسة، كانت في صفوف الجيش في عمليتي «درع الصحراء» و«عاصفة الصحراء» في أوائل تسعينيات القرن الماضي، وأجبرها الرقيب المسؤول عنها على ممارسة الجنس الفموي في خيمته. وحين حاولت أورتيز أن تبلغ عن الاعتداء، منعت من الحصول على المعالجة الطبية، واتهمها رؤساؤها بتقديم اتهام باطل. وبعد مناشدة لعضو الكونغرس الذي يمثلها، وبعد ثلاث سنوات من التأجيل، أُعلن أخيراً أن مهاجم أورتيز مذنب، وسُرّح من الجيش. كانت تجربة أورتيز غير عادية فقط من حيث الدعاية التي نالتها، ولأن مهاجمها عوقب في نهاية المطاف. خلال الحروب التي أعقبت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) في أفغانستان والعراق، كثيراً ما وجدت العسكريات الأمريكيات اللواتي حاولن الإبلاغ عن اعتداءات جنسية أنهن مهددات بالعقوبة أيضاً؛ فمثلاً، حين أبلغت الرقيب مارتي ريبيرو بأن زميلاً لها في الخدمة اغتصبها وهي تقوم بواجب الحراسة في أفغانستان، فإنها هُدّدت بالمحاكمة أمام محكمة عسكرية لأنها تركت سلاحها وراءها في أثناء الاعتداء الجنسي (بينيديكت: 2009).

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول القليلة التي يقوم الجيش فيها بجمع إحصائيات حول الاعتداءات الجنسية التي تحدث في صفوف القوات المسلحة ونشرها. أما في معظم الدول الأخرى، فيجب أن نعتمد على المعلومات المتفرقة التي توفرها القصص والتقارير الإخبارية التي تظهر بين الفينة والأخرى بفضل جماعات حقوق الإنسان، للتعرف بعمق على هذا الجانب من حياة النساء العسكريات. لقد كشفت تلك التقارير عن وجود اعتداءات جنسية بين صفوف القوات المسلحة لدول من ضمنها إريتريا (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة: 2009)، وكندا (ديفيس: 1997، ص186-191)، والهند (سينج: 2010)، وإسرائيل (جاكوبي: 2010)، وجنوب إفريقيا (بيس وومن:

2010)، وكوريا الشمالية (يونغ-هين: 2011)، وروسيا (ماذرز: 2006، ص211-212) (راجع المربع النصي 6-2).

المربع النصي 6-2:
الاعتداء وسوء المعاملة الجنسيان في جيش كوريا الشمالية

«كشف تحقيق أجرته مجموعة حقوق الإنسان الكورية الجنوبية أن النساء المدنيات والعسكريات، على حد سواء، في كوريا الشمالية يتعرضن للعنف الجنسي على يد الجنود الذكور. وكثيراً ما تتعرض النساء العاملات بالتجارة في الأسواق الخاصة للبلاد للضغط لتقديم خدمات جنسية للجنود، وذلك لتفادي الاعتقال بسبب انخراطهن في نشاطات غير قانونية. وكذلك تتعرض النساء اللواتي ينضممن إلى الجيش، والكثير منهن على أمل كسب الاحترام والمكانة الاجتماعية، لخطر سوء المعاملة الجنسية الشديد. وفي الوقت ذاته، ينظر إلى العذرية عند المرأة على أنها أمر بالغ الأهمية بحيث أن أي امرأة تبلغ عن تعرضها للاغتصاب، ستخسر سمعتها، وفرصتها في الترقية، إضافة إلى خسارة أي فرصة في الزواج وتكوين أسرة. وقد أدلى الجندي الكوري الشمالي كيم يونغ- أوك بشهادة جاء فيها: «حين تتعرض الجنديات الشابات للاغتصاب، لا يمكنهن الإبلاغ عن ذلك لأي جهة... وتجبر ضحايا العنف الجنسي أو الجسدي على محاولة إخفاء ما جرى لهن، لأن التصور العام هو أن أي عنف جنسي تتعرض له المرأة فإنها هي من يشجع عليه». (يونغ-هين: 2011).

على الرغم من وجود عوائق هائلة أمام استخدام العلاجات القانونية،

حيث توجد، فإنه من المهم الإشارة إلى أن تلك الإجراءات تغيب عن كثير من الجيوش. فالدولة القادرة على فرض حكم القانون على سائر مواطنيها، والتي تحافظ على السيطرة المدنية على القوات المسلحة هي أكثر ترجيحاً بأن يكون لديها آليات قانونية وإجرائية للتعامل مع هذه الأنواع من سوء المعاملة في الجيش. كما أنها أكثر ترجيحاً بأن يكون لديها نوع من الوعي الجندري في تدريب جنودها وضباطها، وأخيراً، هي أكثر ترجيحاً بأن تجمع المعلومات وتنشرها حول أشكال سوء المعاملة تلك والتي يبلغ عنها عبر القنوات الرسمية. إلا أن النساء اللواتي يخدمن في جيوش الدول الأقل ديمقراطية فليس لديهن سوى القليل من تلك البنى لدعمهن، هذا إن وجدت أصلاً، حتى إنه قد لا ينظر إلى قيام الجنود الذكور بإساءة معاملة زميلاتهم جنسياً أو الاعتداء عليهن على أنه مشكلة بحاجة إلى حل، بل على أنه أمر يقع ضمن طيف السلوك الطبيعي الذي يبديه جندي ذكر. لكن في حين هناك منافع جلية للوصول إلى وسائل التعويض الرسمية، توضح تجربة الجنديات الأمريكيات أنه على الرغم من وجود مجموعة واسعة من الآليات الهادفة إلى منع سوء المعاملة الجنسية أو التعامل معه في حال وقوعه، فإن سوء المعاملة المتفشي مازال يقع، ونادراً ما يحال مرتكبوه إلى القضاء.

خاتمة

بدأ هذا الفصل باقتباس من جون كيغان، جادل فيه بأن النساء لا شأن لهن بخوض الحروب على أرض الواقع. وكثيراً ما تمر مزاعم كيغان دون دحض على يد الباحثين غير النسويين، ويعود ذلك بالضبط إلى الطريقة التي تعتمد بها الجيوش على النساء وإلى أن القناعات المتعلقة بما يعنيه أن يكون المرء امرأة أو رجلاً هي عادة قناعات مخفية عن الرأي العام. إن

الأفكار المتعلقة بالذكورة والأنوثة تنشأ وتتعزز على يد الدول والمجتمعات والجيوش ضمن تشكيلة واسعة من الطرق الدقيقة والمتبادلة. إن تقبّل الأفكار التي ترى أن الجيوش هي كيانات ذكورية بامتياز، وأن لا شأن للنساء فيها، وأن من الطبيعي أن يصبح الرجل جندياً، هي فكرة تسهّل تقبّل الامتيازات التي تحظى بها الذكورة والرجال على حساب الأنوثة والنساء في المجتمع عموماً. تكرس الدول والجيوش اهتماماً وجهوداً لا يستهان بها لتجنيد النساء المدنيات، بينما تحدّ في الوقت ذاته من أعداد النساء اللواتي يخدمن في الجيوش وفي الأدوار الاحترافية التي يسمح لهن بشغلها. وحتى لو كان أداء الجندية يضاهي أداء زملائها الذكور في اختبارات اللياقة البدنية والتمارين التدريبية، أو عند مواجهة العدو في الظروف القتالية، فإن تلك التجارب يمكن أنأنبذها أو تجاهلها أو تفسيرها خارج ذلك الإطار، لكن لا يعترف بها قط تقريباً دليلاً على أن المرأة يمكن أن تصبح جندية «حقيقية»، وهذا ما عبرت عنه الباحثة سينثيا إينلو (1998) بقولها: «قد تخدم النساء الجيش، ولكن لا يمكن أن يسمح لهن بأن يكنّ الجيش» (ص15).

أسئلة للمناقشة

1. ما الشيء الذي يجعل من الخدمة العسكرية موقعاً مهماً لتشكيل الذكورة؟

2. ما مدى انتشار عسكرة النساء المدنيات؟ هل بوسعك أن تذكر أمثلة على تلك العملية في مجتمعك؟

3. ترى بعض النسويات أنه إذا انضمّت النساء إلى القوات المسلحة بأعداد كافية، ووصلن فيها إلى رتب رفيعة بما يكفي، فلا بد من أن تتغير طبيعة المؤسسة العسكرية نتيجة وجودهن وأفعالهن فيها، بحيث تصبح أقل ذكورية. بينما ترى نسويات أخريات بأنه حين تنضم النساء إلى القوات المسلحة فإن المرأة الجندية هي التي تتغير على يد تلك المؤسسة. أي من هذين الموقفين يقنعك أكثر؟ ولماذا؟

مقترحات لقراءات إضافية

Altinay, Ayşe Gul (2004) *The Myth of the Military-Nation: Militarism, Gender, and Education in Turkey*. New York: Palgrave Macmillan.

Benedict, Helen (2009) *The Lonely Soldier: The Private War of Women Serving in Iraq*. Boston: Beacon Press.

Cock, Jacklyn (1994) «Women and the Military: Implications for Demilitarization in the 1990s in South Africa.» *Gender & Society* 8(2): 152–69.

De Groot, Gerard J., and Peniston-Bird, Corinna (1999) (eds.) *A Soldier and a Woman: Sexual Integration in the Military*. London: Longman.

Enloe, Cynthia (2000) *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Herbert, Melissa S. (1998) *Camouflage Isn't Only for Combat: Gender, Sexuality, and Women in the Military*. New York: New York University Press.

الفصل السابع

النساء والفتيات والجماعات المعارضة المسلحة غير الحكومية

ديان مازورانا

شابّ يرتدي ثياباً رثّة، ويمسك سلاحاً أوتوماتيكياً بجرأة- هذه هي غالباً الصورة التي تحضر في الذهن مع كلمات: «ثائر» أو «متمرد مسلح»، أو «إرهابي» أو «مناضل من أجل الحرية». بينما صور النساء والفتيات التي تحضر في سيناريو كهذا، ربما تكون صورة الأم الثكلى، أو الأخت، أو ضحية عنف الرجال. لكن هذه الصور تناقض حقيقة أن النساء والفتيات يعملن داخل معظم الجماعات المعارضة المسلحة، لأن وجودهن أساسيّ لتمكين حركات التمرد ودعمها.

استناداً إلى النزاعات المسلحة الدائرة حالياً، وتلك التي شهدها الماضي القريب، سوف يرتكز هذا الفصل على تحليل جندري نسوي، لفهم الطريقة التي تعتمد عليها الجماعات المسلحة، وتستخدمها، وتحاول من خلالها عسكرة الذكورة والأنوثة والبطريركية للقيام بحركات التمرد المسلحة. ولفعل ذلك، سوف نولي اهتماماً خاصاً لدور النساء والفتيات داخل حركات التمرد. على أحد الصعد، يعرّف هذا الفصل القارئ بحقيقة وجود النساء والفتيات في المجموعات المسلحة غير الحكومية ومشاركتهن فيها. وعلى صعيد آخر، غرض هذا الفصل التحليلي هو أن يبدأ القارئ في إدراك حجم الجهود المتضافرة المطلوبة، وكيف تُستخدم السلطة في هذه الجهود، لبناء الهويات المعسكرة والمجندرة، وتعبئتها، وحجم الوعي، وكمّ الإجراءات اللازمة لتأسيس حركة تمرد والحفاظ عليها. كما أننا نستخدم تحليلاً نسوياً خاصاً بالنساء والفتيات داخل المجموعات المعارضة المسلحة، لكشف دور السلطة داخل

المجموعات وضمن المجتمعات التي تعتمد عليها هذه المجموعات في تقديم الدعم. ما عرفناه هو أن لا شيء من هذه التلاعبات أو عمليات بناء الهوية والأيديولوجيا والأعمال التي تعتبر ضرورية للإبقاء على التمرد يحدث دون أن تولي المجموعات اهتماماً كبيراً للهويات الجندرية داخل مجموعاتهم أو خارجها على حد سواء. وعرفنا أيضاً أن لا شيء من هذا يدوم دون أن يكون محل جدال (ربما داخل المجموعات المسلحة نفسها بصورة خاصة) ويتحول مع مرور الوقت.

كمقدمة، نستعرض في هذا الفصل كيفية انضمام النساء والفتيات إلى المجموعات المعارضة غير الحكومية وأسبابه، وأدوارهن وتجاربهن داخل تلك المجموعات، وكيف يغيّر وجودهنّ تكتيك المجموعات وأيديولوجيتها. ثم نبحث في كيفية اختلاف تجارب النساء والفتيات داخل هذه المجموعات. وبعد ذلك، سوف تساعدنا سلسلة من دراسة الحالات في رصد كيفية استخدام حركات التمرد للنساء والفتيات وأسبابها، وكيفية تغير ذلك مع مرور الوقت؛ وفي إدراك معنى الجندر في استراتيجيات تجنيدهن؛ وفي فهم ازدياد أعمال العنف العلنية التي مارستها النساء والفتيات ضمن المجموعات المتمردة على مدى العقد الماضي. وسوف نتقصّى عن المجموعات المسلحة التي تتعمد إبقاء النساء والفتيات بعيداً عن الأنظار. أثناء القيام بذلك، سوف نستخدم دراسة حالات لتسليط الضوء على الأسباب الجندرية لاستخدام الجماعات المعارضة المسلحة غير الحكومية النساء والفتيات بطرق معينة أو عدم استخدامها لهن، والنزاع بشأن ذلك.

ثمة ملاحظة موجزة عن بعض المصطلحات التي نستخدمها في هذا الفصل، فقد استخدمنا مصطلحات: «المجموعات المعارضة المسلحة» أو «حركات التمرد المسلحة» أو «حركات التمرد المسلحة غير

الحكومية» للإشارة إلى مجموعات منظمة غير حكومية حملت السلاح لتحدّي الدولة، أو تحدّي مجموعة مسلحة أخرى من أجل السيطرة، أو تحدي محاولة الدولة أو أي مجموعة مسلحة أخرى احتكارَ السيطرة على الموارد السياسية أو الاقتصادية أو الطبيعية أو الإقليمية أو البشرية. وأحجمنا عن استخدام مصطلح: «إرهابي» للتعريف بأي من المجموعات التي نناقشها، لأن هذه التصنيفات تكون بدرجة كبيرة ذات طابع سياسي، ويزداد استخدامها كطريقة للتقليل من شأن الفكر المتشدد ولتخفيف الفضول حول معرفة مجموعة ما وتاريخها ومطالبها. وليس غريباً، أن ترفض تلك المجموعات المعارضة المسلحة بشدة وصفها بالـ«إرهابية»، لأن كثيرين من أعضائها انضموا إليها نتيجة عنف الدولة الممارس عليهم وعلى عائلاتهم ومجتمعاتهم، ولأنهم رأوا فيها وسيلة لتحريرهم وتحرير الآخرين من هذا العنف.

نذكر أيضاً عند مناقشة المجموعات المعارضة المسلحة أيضاً النساء والفتيات على وجه التحديد، وهذا التفريق مهمّ لأن الجماعات المعارضة المسلحة غالباً تجند الفتيات، وتثمّنهن، وتستخدمهن بشكل مختلف عما تفعل مع النساء - أو الفتيان والرجال (ماكاي & مازورانا: 2004). على سبيل المثال، عندما تختطف المجموعات المتمردة إناثاً، تكون الفتيات، وليس النساء، الهدف الأساسي لعمليات الخطف. ويعود السبب جزئياً إلى صغر أعمارهن ونموّهن الجسدي والعقلي، الأمر الذي يمكّن المتمردين غالباً من التأثير في أفكارهن وسلوكهن بسهولة أكبر (انظر على سبيل المثال: أنان وآخرون: 2008). وفي المجموعات التي تُقدم فيها المخطوفات كهدايا للقادة مكافأة لهم، ويستخدمن للقيام بوظائف الدعم للمجموعة، تفضَّل أيضاً الفتيات على النساء البالغات، طمعاً في عذريتهن وانخفاض خطر التعرض للإصابة بالأمراض الجنسية.

لمحة عامة عن وجود النساء والفتيات داخل المجموعات المعارضة المسلحة

تعود أقدم الأدلة على مشاركة النساء في النزاعات المسلحة إلى السلتيين والرومان القدماء، أما الروايات التاريخية حول مشاركة الفتيات الفعلية فتعود إلى القرن الخامس على الأقل (مازورانا وآخرون: 2002). وكما لوحظ في الفصل الأول، حدثت تحولات مهمة في كيفية وأسباب اندلاع الصراعات خلال العقود الماضية، وبضمن ذلك طريقة حشد النساء والفتيات للمشاركة في الحروب ودعمها. تنتفض المجموعات المتمردة لأسباب عديدة مختلفة؛ على الرغم من أن جميع الحروب لها سياقاتها الخاصة والتاريخية، فقد اشتعلت العديد منها بوجه عام في أمريكا اللاتينية خلال ستينيات القرن العشرين وحتى يومنا هذا، بوصفها انتفاضات شعبية عامة ضد السياسيين اليمينيين (وسياساتهم) والجيوش التي ساعدتهم على البقاء في السلطة وقمعت الحقوق المدنية. أدت النساء والفتيات في جميع الحروب التي قامت في أمريكا اللاتينية خلال تلك الفترة أدواراً حاسمة ضمن المجموعات التي حملت السلاح في وجه عنف الدول اليمينية (لوسياك: 2001). وفي إفريقيا، من ستينيات القرن العشرين إلى تسعينياته، خاضت الشعوب حروب استقلال ضد القوى الاستعمارية وعملائها المحليين، وفي سائر تلك الحروب شاركت النساء والفتيات بشكل كبير. مع نهاية الحرب الباردة، وجدت بعض المجموعات المتمردة التي كانت تعتمد على دعم القوى العظمى بأن مصادر تمويلها تنفد، وبدلاً من التخلي عن نزاعاتها، حولت تركيزها لتوسيع الموارد الطبيعية واستخدمت اقتصادات الظل لتوليد الدعم الذي تحتاجه لمواصلة نزاعاتها (بل حتى توسيعها)، وبناء أشكال جديدة من الثروة وأنظمة الوصاية والمحافظة عليها (دوفيلد: 2001، نوردستورم: 2004)، كما شوهد في

جميع الحروب في إفريقيا، وآسيا الوسطى، وكولومبيا في تسعينيات القرن العشرين وخلال القرن الحادي والعشرين. وشهدت الحروب الأخيرة في العراق، وإلى حد أقل بكثير في أفغانستان، تأهّب النساء والفتيات لمحاربة ما يعتبرنه قوات احتلال. وفي إفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، تحركت المجموعات المسلحة في محاولة للإطاحة بأنظمة الدولة وإحلال أنماط الحكم والحكومة الخاصة بها محلّها. وفي جميع تلك الحالات، كانت النساء والفتيات عناصر أساسية في تعبئة المجموعات المعارضة المسلحة، وصونها، وتمكينها.

على مدى العقدين الماضيين، انتسبت عشرات الآلاف من النساء والفتيات إلى المجموعات المعارضة المسلحة، وشاركن في الصراعات المسلحة في 59 دولة (انظر الجدول 7-1). وفي الوقت الذي يكون لدى حركات التمرد أهدافٌ عامة وأجندات خاصة (كما سبق أن أشرنا)، تشارك النساء والفتيات في النزاعات المسلحة لأسباب كثيرة؛ إذ تنضم بعضهن طوعاً، وتنضم أخريات عندما يشعرن بعدم وجود خيارات أخرى متاحة لتأمين الحماية والإعالة لأنفسهن، وثمة أخريات مخدوعات ومرغمات. في حالات كثيرة، تقرر النساء والفتيات الالتحاق بهذه المجموعات لمجموعة من الأسباب، منها الحماية، أو الانتقام، أو الأيديولوجيا السياسية. وفي مقابلات أجريت مع نساء قادة من ثماني عشرة مجموعة معارضة مسلحة مختلفة في جميع أنحاء العالم، ذكرت بعضهن أنه قبل انضمامهن رسمياً إلى المجموعة المعارضة المسلحة، كنّ قد اعتُقلن بوصفهن فتيات من قبل القوات الحكومية بتهمة انتمائهن أو انتماء أفراد من عائلاتهن للمعارضة. امتدت فترة اعتقالهن من أيام إلى أشهر، تعرّضن خلالها للضرب، والاعتداء الجنسي، والتعذيب على يد قوات الشرطة أو الجيش أو الميليشيا. وذكرت النساء أنه، في بعض الحالات، علّموا

أجسادهن أو أجساد غيرهن بوشم أو نقش كطريقة لتعريف عائلاتهن ومجتمعاتهن بوضعهن كضحايا للاعتداء الجنسي، مما أدى إلى طلاق بعض النساء. وزعمت بعضهن أن الحكومات تستخدم عمداً عساكر معروفين بإصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليقوموا باغتصابهن ونقل العدوى إليهن. فيما شهدت أخريات إعدام أشقائهن أو شقيقاتهن أو آبائهن أو أمهاتهن على يد القوات الحكومية التي أخبرتهن أن دورهن آتٍ في الإعدام. في معظم تلك الحالات، سارعت النساء بعد إطلاق سراحهن للبحث مباشرة عن مجموعة معارضة مسلحة للالتحاق بها؛ إذ تصورن أنها الطريقة الوحيدة أمامهن الآن لحماية أنفسهن (مازورانا: 2004، ص28). لكن قرار الانضمام إلى مجموعة مسلحة معارضة ليس بتلك السهولة؛ فحالما تنضمّ امرأة أو فتاة لإحدى تلك المجموعات، يكون من المستبعد جداً أن يسمح لها بالمغادرة مادام النزاع دائراً.

الجدول 7-1:
النساء والفتيات ضمن صفوف المجموعات المعارضة المسلحة ما بين عامي 1990-2011

إفريقيا	الأمريكيتان	آسيا	أوروبا	الشرق الأوسط
الجزائر	كولومبيا	أفغانستان	فرنسا	إيران
أنغولا	السلفادور	كمبوديا	أيرلندة (الشمالية)	العراق
بوروندي	غواتيمالا	الهند	مقدونيا	إسرائيل
جمهورية إفريقيا الوسطى	هايتي	إندونيسيا	مونتينغرو	الأردن

تشاد	هندوراس	ماينمار	روسيا	لبنان
ساحل العاج	المكسيك	نيبال	صربيا	سورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيكاراغوا	باكستان	إسبانيا	تركيا
إريتريا	بيرو	بابوا غينيا الجديدة	يوغوسلافيا السابقة	اليمن
أثيوبيا		الفلبين		
ليبيريا		سريلانكا		
ليبيا		تايلاند		
موريتانيا		تيمور الشرقية		
المغرب		أوزبكستان		
موزمبيق				
رواندا				
سيراليون				
الصومال				
جنوب إفريقيا				
السودان				
أوغندة				
زيمبابوي				

تلتحق العديد من النساء والفتيات طوعاً بالمجموعات المعارضة المسلحة لأسباب أيديولوجية وسياسية، كما لوحظ في حركات التمرد

المسلحة في ثمانينيات القرن العشرين في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وأكثر ما يلاحظ ذلك اليوم في النزاعات الدائرة في الشيشان وكولومبيا والعراق ونيبال وتركيا وسريلانكا وفي الصراع العربي-الإسرائيلي. حسب ما ذكرته إحدى القياديات في الجيش الشعبي لتحرير السودان (يومذاك): «الصعوبات الاجتماعية داخل الأنظمة البطريركية هي أحد أسباب ذهاب الناس إلى الحرب. وتحدثت حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان عن إقامة العدالة للجميع، وأن الالتحاق بها في معركتها هو أحد سبل القضاء على الأنظمة الظالمة... تناضل النساء من أجل العدالة، وهذا هو المكان الذي شعرن فيه أن بإمكانهن الحصول على حقوقهن»[80].

العنف والظلم الذي تمارسه القوات الحكومية والنخب المسيطرة، فضلاً عن انعدام الأمن، والخوف على حياتهن، هي أيضاً من بين الأسباب الرئيسية وراء انضمام النساء والفتيات إلى المجموعات المسلحة. وصفت قيادية في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/ قوات الدفاع عن الديمقراطية المتمرد (آنذاك) في بوروندي عملية انضمامها إلى المجموعة المتمردة بعد اغتيال الرئيس المنتخب وملاحقة أنصاره وقتلهم، فقالت:

انتخبت الرئيس الذي قُتل بعد فوزه... كنت أقيم في بوروندي، لكني هربت مع زوجي وطفلي بعد تدمير منزلنا [على يد قوات الجيش]. قُتل خمسة عشر شخصاً من أقربائي. كان الجيش يلاحقنا. وارتكبت مجزرة في القرية التي كنا نختبئ فيها، فقررنا أنه لم يعد بإمكاننا البقاء هناك. وفي عام 1996 اتخذت قرار الالتحاق بالمجموعة المسلحة[81].

80- ديان مازورانا، مقابلة مع قيادية لم تكشف عن اسمها من جيش التحرير الشعبي في السودان، المكان غير معلوم، آب(أغسطس) 2004.

81- ديان مازورانا، مقابلة مع قيادية لم تكشف عن اسمها من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/ قوات الدفاع عن الديمقراطية، المكان غير معلوم، آب(أغسطس) 2004.

العنف الجنسي الذي تقترفه القوات الحكومية سبب شائع آخر. فعلى سبيل المثال، قالت قائدة كتيبة الأرامل في حركة آتشيه الحرة إن الغالبية العظمى من النساء والفتيات اللواتي انضممن إلى مجموعتها هن ضحايا اغتصاب على أيدي الجيش الإندونيسي- الذي يقاتلن ضده- وكن هناك جزئياً من أجل الانتقام تحديداً[82]. كما قد تسهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وبضمنها الحصول على الغذاء، والمأوى، والتعليم، والانتقام، والهروب من الزواج القسري، أو العلاقات العائلية المسيئة، في انضمام النساء والفتيات إلى المجموعات المسلحة.

وفي حين تلتحق بعض النساء والفتيات بحركات التمرد طواعية، لا يكون التحاق بعضهن خياراً في حالات أخرى. ففي النزاعات المسلحة الدائرة، وتلك التي جرت في الماضي القريب، اختطفت بعض النساء والفتيات، وأُرغمن على المشاركة في المجموعات المسلحة. حدث هذا في أنغولا، وبوروندي، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وموزمبيق، ونيبال، ورواندا، وسيراليون، والصومال. اختُطفن لعدة أسباب، أهمها افتقار بعض المجموعات المعارضة المسلحة للدعم الشعبي، إذ تقوم النساء والفتيات المختطفات بأدوار حيوية لاستمرار عمل تلك المجموعات (مازورانا وآخرون: 2002).

تقوم غالبية النساء والفتيات في المجموعات المسلحة بأعمال الطهي، والسلب، وغسل الثياب، وبمثابة حمّالات لإحضار الماء والحطب. تشمل أدوارهن الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، قادة، ومقاتلات في الخطوط الأمامية، وجاسوسات، وضباط مخابرات، وتاجرات أسلحة، ومراسلات، ومجندات، وخبيرات استراتيجيات سياسيات. وقلما يوجد

82- ديان مازورانا، مقابلة مع قيادية لم تكشف عن اسمها من كتيبة الأرامل التابعة لحركة إتشيه الحرة، المكان غير معلوم، آب/ أغسطس 2004.

تقسيم واضح للأدوار بالنسبة للنساء والفتيات داخل جماعات المعارضة المسلحة، فمن الممكن أن تؤدي واحدة منهن العديد من المهام، ذلك على الرغم من أن معظمهن يتلقّين بعض التدريب العسكري وتشارك كثيرات منهن في القتال (مازورانا وآخرون: 2002، مازورانا: 2004، ماكي & مازورانا: 2004، مازورانا: a2005). فعلى سبيل المثال، خلال النزاع المسلح الذي نشب في نيبال بين الماويين والدولة، تلقت الأعضاء الماويات تدريباً عسكرياً، وكنّ يُستدعَين للقتال أو تقديم الدعم للمجموعة في أي وقت، وذلك بغض النظر عن جناح الحزب الذي انضممن إليه (بمعنى الجناح الطلابي، أو النسائي، أو الثقافي).

على الرغم من الكلام الكثير الذي يتناول النساء والفتيات داخل المجموعات المسلحة بوصفهن «رقيق جنس»، فإن هذا التصنيف لا ينطبق إلا على بعض الإناث ضمن عدد قليل من المجموعات المتمردة على مدى السنوات العشرين الأخيرة. ذلك لأن جميع المجموعات المسلحة لها قواعدها (بدرجات صرامة متفاوتة) حيال العلاقة الجنسية للنساء والفتيات داخل المجموعة المسلحة. ففي جيش الرب للمقاومة في أوغندة، المعروف بالوحشية وعمليات الخطف واسعة الانتشار، وضعت القيادة العليا لهذا الجيش ضوابط صارمة للعلاقة الجنسية، يتعرض من ينتهكها لخطر الموت. وفي حالات أخرى، قد تُختطَف النساء والفتيات ويُغتصَبن بشكل جماعي كما فعلت الجبهة الموحدة الثورية في سيراليون، السيئة السمعة، على الرغم من وجود هرمية واضحة للحصول على تلك الإناث. ثمة مجموعات أخرى، مثل مجموعة الماويين في نيبال، تكون فيها معظم العلاقات الجنسية رهن إرادة الإناث، ويتعيّن على الشاب والفتاة رفع التماس (خطّي) للهيئة الماوية الأعلى رتبة بهدف السماح لهما بالبقاء معاً على أنهما زوجان. أما ضمن المجموعات المعارضة

المسلحة اليسارية وبعض المجموعات القومية، فغالباً ما تكون حياة النساء والفتيات الجنسية بلا قيود داخل تلك المجموعات، ويعود ذلك في جزء منه إلى الآراء المعلنة لتلك المجموعات الخاصة بحقوق المرأة. من المهم هنا الانتباه لوسائل الإعلام والتقارير الأخرى التي تبث تعميمات حول الاستخدام الواسع الانتشار للإناث داخل المجموعات المعارضة المسلحة بوصفهن «رقيق جنس».

عندما يجري التوصل إلى اتفاقيات السلام ووقف إطلاق النار، تُستبعَد النساء والفتيات المرتبطات بالمجموعات المسلحة من البرامج الرسمية الحكومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة متكررة. وثمة نساء وفتيات كثيرات لا يرغبن في أن تُعرَفَ مشاركتهن مع القوات المسلحة خشية الوصم والنبذ من جانب عائلاتهن ومجتمعاتهن. وفي معظم الحالات، تواجه النساء والفتيات اللواتي تركن الجندية بأنفسهن وعدن إلى المجتمعات المدنية تحديات كثيرة، كما هو وارد في الفصل التاسع.

سلطت اللمحة العامة الآنفة الضوء على بعض النماذج الشائعة بين النساء والفتيات المرتبطات بالمجموعات المعارضة المسلحة. لكن ينبغي ألا يغيب عن البال أن سياق الصراع مهم دائماً؛ فالطرق التي تعاني فيها النساء والفتيات من مفاهيم وممارسات الذكورة والأنوثة والبطريركية، فضلاً عن العرق والطبقة والطائفة في المجموعات المعارضة المسلحة، وما يترتب عليها من نتائج، متفاوتة إلى حدّ كبير. ولتوضيح مدى أهمية الناحية التاريخية والسياقية لمعرفة مجموعة معارضة مسلحة غير حكومية، سوف نلقي نظرة متعمقة على مشاركة النساء والفتيات في إحدى المجموعات المعارضة، وهي جبهة تحرير نمور تاميل إيلام في سريلانكا[83]. تهدف

83- تأسست جبهة تحرير نمور تاميل إيلام في عام 1976 وشنّت حملة انفصالية =

دراسة الحالة هذه إلى مساعدة القارئ على التعرف بشكل أفضل على الأدوار المختلفة التي تؤديها الذكورة والأنوثة والبطريركية والعسكرة في تشكيل أيديولوجيات المجموعات المسلحة وممارساتها، إضافة إلى الدوافع والأدوار والتجارب وموقع النساء والفتيات ضمن المجموعة.

جبهة تحرير نمور تاميل إيلام.. وطيور الحرية

في عام 1976، شدّد برنامج الجبهة السياسي الأساسي الأولي على القيم التاميلية التقليدية التي لا تسمح للنساء والفتيات الاضطلاع بأعمال غير تقليدية مثل القتال. لكن بعد مرور عقد من الزمان، بدأت الجبهة بإدخال النساء والفتيات من أجل القيام بأدوار غير تقليدية، وشرعت باقتباس الأفكار من الأيديولوجية اليسارية والنسوية لوضع أنظمتها وأساطيرها الخاصة لتبرير هذا الإجراء.

وفي عام 1986، أنشأت الجبهة جناحاً عسكرياً جميعه من الإناث، عُرف باسم «طيور الحرية»، وبدأت بإدماج النساء والفتيات في سائر مجالات المجموعة (ستاك أوكونر: 2007).

في الغالب، دفعت عدة اعتبارات عملية قيادة الجبهة لاتخاذ قرار توسيع دور النساء والفتيات فيها؛ أولاً: جعلت بنى الجندر التاميلية والسنهالية - المتعلقة بأفكار المرأة عن نفسها، والعلاقات اللائقة بين الرجل والمرأة - من النساء والفتيات عناصر فعالة جداً بالنسبة لأغراض الجبهة. إذ تستطيع النساء والفتيات التاميليات التنقلّ بسهولة في جميع

= عنيفة تطورت إلى واحدة من أطول الحروب الدائرة في آسيا. هُزمت الجبهة عسكرياً في عام 2009. لكن لاتزال الشبكة الدولية التي حافظت على التمرد على حالها، على الرغم من تصدعها بشكل كبير بسبب وجود ثلاثة قادة مختلفين في مناطق مختلفة من العالم، وكل منهم يسعى للاستئثار بالسلطة.

أنحاء سريلانكا، لأن قوات الأمن لن تنظر إليهن بوصفهن مصدر تهديد. كما أن الحساسيات الثقافية حول لمس الرجل للأنثى تقلل من احتمال تفتيشهن على الحواجز. وبالتالي، فمن الأسهل بالنسبة للنساء والفتيات الاقتراب من الشخصيات السياسية، الأمر الذي يعتبر ضرورياً في قدرة الجبهة على تنفيذ عمليات عسكرية.

قدمت الضغوط الديموغرافية في ثمانينيات القرن العشرين دافعاً آخر للجبهة للسماح للنساء والفتيات الاضطلاع بأدوار قتالية. إذ تشير بعض التقديرات إلى أن جبهة تحرير نمور تاميل إيلام خسرت 8 % من أعضائها، ما بين عامي 1982 و1987، بسبب استياء سكان التاميل من ممارسات الجبهة ومطالبها السياسية. كما انخفضت نسبة الرجال الراغبين والقادرين على الانضمام إلى الجبهة بسبب الهجرة والاعتقال والموت. وبالمقابل، كانت النساء والفتيات متحمّسات للانضمام إلى الحركة. وهكذا، مكّن السماح للنساء والفتيات الانضمام إلى الجبهة من زيادة عدد أفرادها وتعزيز قوتها.

كذلك كان إشراك النساء والفتيات بمثابة أداة لبناء علاقات عامة قوية، لاسيما في المنافسة على الشرعية بين جماعات التاميل، على اعتبار أن نمور التاميل تتنافس مع مجموعات تاميلية مسلحة أخرى لتكون الممثل الوحيد للحركة لإقامة دولة التاميل. فعلى المستوى الشعبي، عزز إدخال النساء وقضايا المرأة في القتال قدرة الجبهة على القول بأنها تمثل الشعب التاميلي وتطرح رؤية تقدمية للمستقبل. كما كان استخدامهم للنساء ضرورياً لتمكين الجبهة من اجتذاب تغطية إعلامية خارجية متعاطفة. إذ غالباً ما يركز الصحفيون عموماً، لدى إجراء المقابلات مع النساء، على القصص الفردية التي تتضمن عادةً المعاناة الشخصية والإيذاء وعدم وجود فرصة خارج الجبهة. (أليسون: 2003، ستاك-أوكونر: 2007).

دوافع انضمام النساء والفتيات إلى جبهة تحرير نمور تاميل إيلام

بدأت جبهة نمور تحرير تاميل إيلام تجنيد الإناث بصورة نشطة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وانضمت النساء والفتيات إلى الجبهة للأسباب نفسها التي ينضم من أجلها الرجال والفتيان، ولأسباب تخصّهنّ أيضاً. وعلى غرار الرجال والفتيان، ذكرت المنتسبات إلى الجبهة أن رغبتهن الوطنية في إقامة دولة تاميل حرة وحق تقرير المصير بوصفها أحد الأسباب المهمة لالتحاقهن بالجبهة. ترتبط هذه المشاعر، في بعض الحالات، بتجربة شخصية، وفي حالات أخرى، تكون جزءاً من رواية جماعية كبيرة عن المعاناة والظلم. فقد ذكرت النساء والفتيات أنهن انضممن إلى تلك الحركة نتيجة الغضب الذي اجتاحهن لِفَقْد أحبائهن الذين قُتلوا على يد رجال الشرطة أو الجيش السريلانكي، وتشريد عائلاتهن وجماعاتهن. كما ذكرت عدة نساء في مقابلات مع الكاتبات أن الانقطاع عن التعليم نتيجة النزوح كان وراء قرار انضمامهن إلى جبهة النمور.

في حين أن جميع أسباب الانضمام المذكورة آنفاً تتأثر بالجندر وتتحدد من خلاله، ترتبط بعض الدوافع بكونهن إناثاً تحديداً. إذ تحدثت النساء والفتيات عن خوفهن واستيائهن من العنف الجنسي، بوصفه أحد دوافع انضمامهن إلى الجبهة. ورأت بعضهن في القتال من أجل حرية التاميل السبيل الوحيد لاستعادة كرامتهن بعد الاغتصاب (كاتر: 1998، جانز: 1998). ودفعت الأفكار المتعلقة بتحرّر المرأة وزيادة فرصها الحياتية أيضاً النساء والفتيات إلى الالتحاق. ذلك أن أيديولوجية الجبهة تؤكد أنه لا يمكن للنساء تحقيق المساواة إلا من خلال الحركة الوطنية. صاغت ذلك آديل آن، وهي زعيمة سابقة للكتيبة النسائية في الجبهة على النحو التالي: «قدّم ظهور حركة نمور التاميل على الساحة السياسية الوطنية فُرَصاً، وفتح آفاقاً أمام النساء لم تكن تخطر ببالهن منذ عقد من الزمن. إذ

كانت الشابات عادة تحت سيطرة الأب والأخ» (آن: 1993، ص16-17). وهكذا، انضمّت بعض النساء والفتيات إلى الحركة لتقرّبهن من تحقيق هدفَيْ النسوية والقومية في آن واحد. باختصار، راق الانضمام إلى الجبهة النساء والفتيات أيضاً لأنهن اعتبرنها وسيلة لكسر المحرمات الثقافية، كما اعتقدن بأن مشاركتهن تفيدهن في المستقبل (شاك: 1994، أليسون: 2010).

أدوار النساء والفتيات ضمن جبهة نمور تحرير تاميل إيلام وأثر مشاركتهن فيها

في بداية الأمر، قامت النساء والفتيات بالأدوار الداعمة في أعمال الدعاية، والإدارة، والرعاية الطبية، وجمع المعلومات، وجمع الأموال، والتجنيد. لكن في غضون عامين، بدأن التدرب على المشاركة في القتال، وخضن معركتهن الأولى ضد الجيش السريلانكي في تموز(يوليو) من عام 1986. استمرت القوة النسائية في النمو، فأصبحت قوة الجبهة البحرية - نمور البحر- نسائية بالدرجة الأولى، وضمت الفرقة الانتحارية المعروفة باسم النمور السود عدداً كبيراً من الإناث. وقد نفذت نساء فرقة النمور السود حوالي 30 في المئة من العمليات الانتحارية الخاصة بالفرقة، واشتهرن بعد اغتيالهن الزعيم الهندي راجيف غاندي مع ستة عشر رجلاً آخر في تجمّع حاشد في ولاية تاميل نادو الهندية (أليسون: 2003، ستاك-أوكونر: 2007). وتشير التقديرات إلى أن نسبة النساء تتراوح بين 15-30 في المئة من القوة القتالية الأساسية لجبهة نمور تحرير تاميل إيلام يقمن بأدوار مختلفة. في حين لم تُمنع النساء والفتيات من القيام بأي دور داخل الجبهة، لا تزال بعض الأدوار مثل التمريض والعمل الاجتماعي تعتبر «أعمالاً نسائية»، وهي غير متاحة للرجال (ستاك-أوكونر: 2007).

ذكرت المنتسبات إلى الجبهة بأنهن استطعن، بانضمامهن إلى تلك الحركة، تحقيق الاستقلال عن أنماط الحياة التقليدية التي تحصر المرأة والفتاة التاميلية في المنزل. كما ذكرن أنهن شعرن بالقوة من خلال مساهماتهن في تحرير المرأة وفي القضية التاميلية (جوردان & دينوف: 2007). مع ذلك، من غير الواضح إلى أيّ مدى تمكّنت النساء والفتيات من تحقيق أية مكاسب دائمة. الهدف الأساسي للجبهة هو دولة إيلام المستقلة، ومن المفترض أن يتحقق تحرير المرأة تلقائياً من خلال النصر القومي. لكن الأدلة المستمدة من حركات التحرر المسلحة الأخرى تبين أنه حالما تضع الحرب أوزارها، يتوقع من النساء في المجموعات والقوات المسلحة استئناف أدوارهن التقليدية، أو الاقتصار على الأدوار الداعمة في المجال العام. وفي ضوء الهزيمة العسكرية المنكرة التي منيت بها الجبهة (على الأقل في الوقت الحاضر)، وزيادة عسكرة سريلانكا في أعقاب ذلك، لا نرى أي مؤشر على أن الحكومة تتصدّى لمعالجة مخاوف المرأة التاميلية الاجتماعية جذرياً، ومن غير المحتمل على الإطلاق تعزيز أية مكاسب حققتها النساء والفتيات داخل الجبهة خلال الحرب في فترة ما بعد النزاع الحالية.

يتضح من خلال مثال جبهة تحرير نمور تاميل إيلام، أن هناك جهوداً مهمّة تبذلها المجموعات المعارضة المسلحة من أجل عسكرة الجندر، والعرق، والقومية، ومن أجل الاستفادة من النساء والفتيات، والمساعدة على قولبة كيفية فهم النساء والفتيات لمشاركتهن واختبارها. كما توضح دراسة الحالة هذه أيضاً أنه في هذه الحالات الخلافية (الخلافية حتى ضمن المجموعة والمجتمعات نفسها)، سوف تتحول هذه العوامل وتتغير مع مرور الوقت.

عندما تفكر المجموعات المسلحة غير الحكومية بديناميكيات قوة الجندر، والعنف القائم على الجندر والتجنيد

يتعين على المجموعات المسلحة غير الحكومية أن تكون على دراية جيدة بالمجتمعات التي تعيش فيها، والمجتمعات التي تتلقى الدعم منها، والمجتمعات التي تحاربها. وهذا يحتم عليها معرفة ديناميكيات الجندر في تلك المجتمعات جيداً. لماذا؟ لأنه لا يمكن لأي مجموعة مسلحة غير حكومية الاستمرار من دون دعم المجتمعات المحلية، مع أن درجة اعتمادها على الدعم الذي تمنحه لها المجتمعات بملء حريتها مقابل درجة اعتمادها على إرغام تلك المجتمعات على ذلك تختلف مع مرور الوقت. حتى عندما تتمكن المجموعات المسلحة غير الحكومية من الاستعانة بمقاتلين أجانب للدفاع عن قضيتها، تأتي قواتها الأساسية عادة من المجتمعات المحلية في المناطق التي تسعى لإقامة قواعد أو امتلاك أراض أو موارد فيها. وفي بعض الحالات، يتوصلون إلى معادلة، فيحاولون التقرب من هذه المجتمعات لاختبار عقائدهم الأيديولوجية، مع الاعتماد عليها، في الوقت نفسه، في الحصول على الدعم المادي اللازم وبوصفها قواعد للتجنيد. إن الحصول على دعم المجتمع والمحافظة على هذا الدعم، ومحاولة تعزيزه، ليس بالأمر الهيّن، ولهذا يصبح جزء كبير من القوة على المحك خلال تلك المناورات. لهذا السبب، تولي المجموعات المسلحة غير الحكومية اهتماماً، في الحد الأدنى، لتقسيمات العمل الجندرية، والعلاقات الجندرية، والعنف الجندري، والفروق الجندرية، والمظالم القائمة على الجندر، لتساعدها في كسب تأييد شرائح مهمّة من السكان المحليين. تقدم القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي (الفارك) الموجودة منذ فترة طويلة دراسة حالة غنية لما تبدو عليه بعض تلك الديناميكيات، وما تكشفه المجموعة المسلحة نفسها.

القوات المسلحة الثورية الكولومبية -الجيش الشعبي (الفارك)[84]

تأسست الفارك في عام 1964 بهدف إقامة دولة تضمن المساواة الاجتماعية والاقتصادية لجميع الكولومبيين. وعلى الرغم من أنه لم يُشَر إلى المساواة الجندرية صراحة في أهداف المؤسسين، بيد أن الفارك تطورت لتشملها في برنامجها الخاص بالتغيير الاجتماعي والسياسي (ستانسكي: 2006). ويبدو أن هذا التطور قد بدأ في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، عندما بدأت مجموعة حرب العصابات تواجه مصاعب متزايدة في التجنيد، وفي المحافظة على الدعم الشعبي، وفي مقاومة المعارضة المسلحة للقوات شبه العسكرية الموسعة المدعومة من الحكومة. على الرغم من أن النساء أدّيْنَ دوراً في نضال الفارك منذ تأسيسها في عام 1964، فقد اقتصرت معظم أدوارهن على مهام الدعم مثل الطهي والتنظيف، ومُنع عليهن القتال المباشر والمواقع القيادية (أورتيز: 2006). وتعين الانتظار حتى عام 1985، ليكفل النظام الداخلي مساواة النساء مع زملائهن الرجال، لدرجة بدأت فيها الفارك بتجنيد النساء والفتيات بهدف القتال تحديداً (هيريرا & بورش: 2008). استمر هذا الاتجاه في تجنيد الإناث بالنمو في مواجهة المعارضة العسكرية المتزايدة من جانب القوات الحكومية وغير الحكومية، وتشير التقديرات إلى أن نسبة النساء ارتفعت من 20 في المئة تقريباً ضمن صفوف الفارك في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لتصل إلى 40-50 في المئة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (بريتين: 2010).

تعتمد الفارك اعتماداً كبيراً على دعم السكان المحليين وتعاونهم في معظم مناطق عملها في الأرياف. ولهذا، تستخدم مجموعة من الوسائل

84- سوف نستخدم (الفارك) للإشارة إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية- الجيش الشعبي (المدققة).

الإيجابية والقسرية لتساعدها على ضمان جاذبيتها لدى السكان المحليين، وعلى تنفيذ أولوياتها الأيديولوجية على الصعيد المحلي، وعلى الحفاظ على قدرتها العسكرية والأمنية. إحدى الطرق التي تساعد على معرفة الكيفية التي تحاول فيها المجموعة التعايش مع السكان المحليين واستقطاب المجندين منهم، هي التركيز على الطريقة التي تستخدم فيها الفارك المعايير الجندرية والأيديولوجيات وتستغلها وتدرجها ضمن استراتيجياتها. نتناول فيما يلي أحد الأمثلة عن كيفية إيلاء الفارك الاهتمام بالعنف والمظالم القائمة على الجندر في استراتيجيات تجنيدها.

العنف الجسدي والجنسي داخل الأسرة ضد الفتيان والفتيات والنساء أمرٌ شائع في كولومبيا، وهو أحد أعراض الشعور الراسخ ثقافياً بالفوقية والهيمنة الذكورية، أو «التباهي بالرجولة» الذي ينتشر في العلاقات الاجتماعية. لذلك تسعى القوات المسلحة الثورية في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى فرض المساواة الجندرية وتعزيزها، وحظر الاعتداء الجنسي والجسدي. وبمجرد وصولها وبسط سيطرتها على منطقة ما، تعرّف الفارك السكان بقواعدها وطريقتها في التعامل مع التظلمات والعقوبات المقابلة لها. أما في حالات العنف داخل الأسرة، فيوجد عادة نظام عقوبات من ثلاثة مستويات، يصل المستوى الثالث حد الإعدام. وفي حال ثبوت العنف الجنسي، تكون النتيجة هي الإعدام الفوري للطرف المذنب على يد أعضاء الفارك. لكن، قد لا تتمكن الفارك من فرض هذه القواعد على الدوام، وذلك حسب مستوى سيطرتها وانتظامها في إقليم محلي ما. مع ذلك، تُظهر قوانينها وسلطتها من خلال مثال عام في حال وجودها، وفي كثير من الأحيان، بعد عودتها عن الأفعال التي ارتكبت في غيابها[85]. وبهذه

85- جيرمي هاركي، مقابلة مع منظمة حقوق الطفل، لم يكشف عن المكان، كولومبيا، تموز (يوليو) 2010.

الطريقة، تسعى الفارك لتعزيز مكانتها بين شرائح السكان بوصفها زعيماً أيديولوجياً، ووسيطاً اجتماعياً، وسلطة مسؤولة. وفي حالة التغاضي عن العنف داخل الأسرة، وبضمن ذلك العنف الجنسي، تحاول الفارك التأثير في رأي شرائح معينة من السكان بطريقتها التي تراعي «الاعتبارات الجندرية».

وتتخذ الفارك في بعض الحالات نهجاً تعليمياً، مثل عقد ورشات عمل عامة حول المساواة الجندرية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية (بريتين: 2010). لكن تتجلى جهودها الأكثر انتظاماً لضمان المساواة الجندرية في حظرها الانتهاكات الجسدية والعنف الجنسي ضمن الأسرة أو داخل المجتمع ومعاقبتها عليها. وتعتبر الفارك الاعتداء الجنسي على القاصرين من بين أسوأ الجرائم.

تدرك الفارك مستويات الاعتداءات الجسدية المرتفعة التي تمارَس على الفتيان والفتيات في بيوتهم، وفيما يبدو هذه ممارسة أثيرة بالنسبة للفارك من أجل جذب الفتيات والفتيان الذين يعانون من الانتهاكات الجسدية والجنسية للانضمام إلى صفوفها. حيث يأخذ نهجهم الجندر بعين الاعتبار؛ فبالنسبة للفتيات، يمضي أعضاء مجموعة العصابات وقتاً طويلاً في إقناعهن بأنهن سيكُنّ أكثر أماناً وأفضل حالاً في المجموعة المسلحة. وقد يكون التودّد أحد أساليبهم، كأن يقيم الشبان الأكبر سناً في مجموعة حرب العصابات علاقات عاطفية مع شابات صغيرات بهدف خدمة أجندة التجنيد. وبالنسبة لفتاة تعاني سوء المعاملة وفرصتها في النجاة ضئيلة، ربما يكون ذكر لطيف ودمث وداعم - وقد يكون الذكر الوحيد في حياتها اليومية- مقنعاً للغاية. يُستخدم هذا التكتيك على الرغم من حقيقة أن الفتاة لن تنضمّ إلى المجموعة في نهاية المطاف بوصفها شريكة العضو الذي جندها، بل بوصفها مقاتلاً إضافياً؛ ويخضع الأعضاء الجدد لقواعد الفارك الخاصة بالعلاقات تماماً مثل الذكور والإناث الآخرين. أحياناً تغادر الفتاة

عاصية أهلها إلى الفارك بشكل نهائي، مما يكشف أن المجموعة قد وضعت استراتيجية التجنيد هذه لاستهداف الفتيات الصغيرات، ويكون التعرض لخطر رفض أحد الذكور البالغين في أسرتها أو غضبه إحدى النتائج التي تكون الفارك مستعدة لقبولها، لأنها على ما يبدو تحتاج إلى الصغار أكثر من الكبار لبناء قاعدتها المقاتلة والمحافظة عليها. وفي حالات أخرى، كما في ظروف الفقر أو سوء المعاملة داخل الأسرة، يمكن تجنيد الفتاة بموافقة العائلة، على اعتبار أن تجنيدها يعني أنها تصبح مسؤولة من الفارك مالياً وتربوياً. وثمة طرق أخرى تربط بقوة بين الاعتداء الجنسي والتجنيد. وفي أحد الأمثلة على ذلك، ردت الفارك على ادعاء الاعتداء الجنسي بقتل الجاني المزعوم (الأب) وأخذت الفتاة إلى المجموعة[86].

يبدو أن ثمة خيطاً رفيعاً بين جهود الفارك للقضاء على الانتهاكات الجسدية والجنسية في المجتمعات التي تسعى إلى السيطرة عليها، والاستفادة من هذه الحقائق في مساعي التجنيد التي تقوم بها. إذ في حين تستخدم الفارك التجنيد الإجباري (على الرغم من التزامها العام بالقضاء على هذه الممارسة)، تتم غالبية حالات التجنيد بشكل طوعي ومن الصغار (مع أن التجنيد الإجباري وتجنيد القاصرين غير قانوني في كولومبيا). لتوضيح ذلك، أظهرت دراسة أجريت في عام 2005 حول تسريح القاصرين أن متوسط عمر التجنيد 12.6 سنة، وأن 85.4 في المئة انضم طوعاً (مكتب أمين المظالم في كولومبيا: 2006)؛ ووجدت دراسة سابقة أجريت في عام 2001 حول القاصرين في الفارك أن متوسط عمر التجنيد أعلى بقليل 13.8 عاماً (مكتب أمين المظالم في كولومبيا: 2001). من اللافت في الدراسة التي أجريت في عام 2005، تصريح 20.8 في المئة

86- جيرمي هاركي، مقابلة مع منظمة حقوق الطفل، لم يكشف عن المكان، كولومبيا، تموز(يوليو) 2010.

أن الدافع وراء انضمامهم هو الهروب من الإساءة الجسدية في منازلهم.

من غير الواضح ما إن كانت فعالية الفارك المحدودة في ضبط الاعتداءات الجسدية والجنسية ومنعها داخل المجتمع تعكس حدود سلطتها بالفعل، أم أنه قرار استرتيجيّ واعٍ في السماح بمستويات معينة من سوء المعاملة والسخط من أجل تعزيز مصادر تجنيدها. إذ لا تمارس الفارك عن طريق تجنيد الشباب الذين يقعون ضحية الانتهاكات الجسدية والجنسية سلطتها الأيديولوجية والعسكرية فحسب، بل تواصل أيضاً عملية تعويض النقص بين صفوفها بأفراد أصحاء جسدياً يكون ولاؤهم الأيديولوجي قوياً للفارك استناداً إلى موقفها المناهض للانتهاكات الجسدية والجنسية.

ومع ذلك، فإن حاجة الفارك إلى التعايش مع السكان المحليين، إضافة إلى دفعها باتجاه المساواة الجندرية وتحرير النساء من العنف الجنسي بوصفه إحدى وسائل التجنيد، قد تضعها في موقف هشّ عندما تثور المجتمعات ضد أفعالها. لذلك ربما تكون الفارك حساسة جداً في التعامل مع مطالب السكان في المناطق الاستراتيجية بالنسبة لها، وهنا أيضاً يؤدي الجندر دوراً كبيراً. قد تضطر الفارك في بعض الحالات إلى تصحيح أخطائها أو التراجع عن قراراتها استجابة لاحتجاجات السكان المحليين القوية، سواء إقراراً منها بخطئها الأيديولوجي، أو في سبيل إقامة علاقات عملية. وأحد أمثلة ذلك، إنفاذ قوانين الفارك الخاصة في حظر الاغتصاب من قبل أعضائها. ففي حال ارتكب أحد أعضاء مجموعة حرب العصابات عملية اغتصاب محرمة[87] بحق أحد أفراد المجتمع، يمكن

87- بينما يبدو الأمر نادراً ظاهرياً، فإن الفارك معروفة أنها تقوم بالاعتداء الجنسي على بعض النساء قبل قتلهن. جيرمي هاركي، اتصال شخصي مع منظمة حقوق السكان الأصليين، آب(أغسطس) 2010.

للفرد أو المجتمع بأكمله التبليغ عن تلك الحادثة إلى قائد مجموعة الفارك المحلي. وإذا ثبتت صحتها، بعد إجراء «محاكمة حربية» داخل الفارك تقوم بإعدام المسؤول علناً وأمام الضحية، الأمر الذي يعزز أيديولوجيتها، و«احترامها» أمام المجتمع المحلي، وسلطتها المطلقة والنهائية. من ناحية أخرى، يمكن التراجع حتى عن الأفعال الواقعة ضمن نطاق الأنشطة العادية المقبولة داخلياً للفارك، كالتجنيد الإجباري للقاصر، فإذا قوبل باحتجاجات شديدة من قبل نسبة كبيرة من المجتمع المحلي، يعاد الفتى أو الفتاة[88]. لكن، يبدو أن مثل هذا التراجع نادر الحدوث، وعلى الأرجح أنه يحدث ضمن المجتمعات المنظمة تنظيماً جيداً مثل محميات السكان الأصليين التي تستطيع بسهولة تعبئة مجموعات من الأفراد للوقوف في وجه الفارك. في حين تتبع المجتمعات تكتيكات مختلفة حسب سياقها المحلي وعلاقاتها السابقة مع مجموعة حرب العصابات، من اللافت أن هذه الجهود تبدو في بعض الحالات أكثر فعالية عندما تبادر نساء ذلك المجتمع باتخاذ إجراءات تحدياً للفارك. ويعود ذلك إلى أنه في سياق العلاقات المجربة والحساسة بين الفارك والمجتمع، النساء أقل احتمالاً من الرجال لأن تعتبرهن الفارك خصوماً أيديولوجيين أو سياسيين. إضافة إلى ذلك، قد تتمتع النساء بقدر من التأثير في التعبير عن مطالبهن بسبب مكانتهن «المكرمة» بوصفهن أمهات داخل المجتمع الكولومبي[89].

تبين دراسة الحالة هذه أن المجموعات المسلحة غير الحكومية تولي اهتماماً بديناميكيات الجندر داخل مجتمعاتها في حالات النزاع المسلح،

88- جيرمي هاركي، مقابلة مع منظمة حقوق السكان الأصليين، لم يكشف عن المكان، كولومبيا، تموز(يوليو) 2010.

89- جيرمي هاركي، مقابلة مع منظمة التنمية والجندر، لم يكشف عن المكان، كولومبيا، تموز(يوليو) 2010.

وتبحث في الكيفية التي تمكّنها من استخدام هذه الديناميكيات أو تعديلها لتلبي حاجاتها. لكن لا يمكن للمجموعات المسلحة غير الحكومية تحقيق توازن دقيق في جهودها الرامية إلى تعزيز قضية أيديولوجية. وكما يمكن لمبدأ من مبادئ عمل المجموعة دعم هدف من أهدافها بشكل مباشر مثل تحقيق المساواة الجندرية، يمكن للأولويات الأخرى أن تسعى صراحة لاستغلال اللامساواة الجندرية لخدمة المهام العملية الأساسية الأخرى (على سبيل المثال، التجنيد، كما تبين حالتنا الدراسية). تبين دراسة حالة الفارك أيضاً أنه حتى ضمن صفوف المجموعة المسلحة غير الحكومية قد لا يتمكن القادة والأعضاء من صياغة المساواة الاجتماعية التي يسعون لتحقيقها في برنامجهم من أجل المجتمع. وأخيراً، وكما ظهر في الحالات التي تثور فيها النساء للمطالبة بعودة الأطفال المجندين، تبين دراسة حالة الفارك أنه حتى المجموعات المسلحة غير الحكومية القوية تخضع لديناميكيات قوة الجندر في المجتمعات التي تعيش فيها وتتفاعل معها، ويمكن أن تستفيد المجتمعات نفسها، في بعض الأحيان، من هذه الديناميكيات لمقاومة مطالب الفارك.

الانتحاريات

نطلع في هذا القسم على دور الانتحاريات في المجموعات المعارضة المسلحة. غالباً ما تغالي وسائل الإعلام في تناول موضوع العمليات الانتحارية التي تنفذها النساء، فهذه ممارسة نادرة ولا تمثل دور المرأة النمطي ضمن المجموعات المسلحة غير الحكومية. لكننا أدرجناها في هذا الفصل لإجراء مزيد من التحليل لأعمال العسكرة والجندر والبطريركية الخلافية غالباً وغير المستقرة أبداً داخل بعض المجموعات المسلحة غير الحكومية.

يخصص العمل الانتحاري النساء والفتيات عادة في أماكن القتال العامة، مسنداً إليهن مهمة قتل أهداف بالغة الأهمية أو أكبر عدد ممكن من الناس - أي يضعهن في مجالات وأدوار مخصصة للذكور عادة وترتبط بالشجاعة الذكورية. وفي تجاوز القواعد الجندرية بهذه الطريقة، قد تزيد العمليات الانتحارية النسائية من حدة التوتر فيما بين المجموعات المتمردة وداخلها، وفيما بين مقاتليها وأعضائها، وفيما بين المجتمعات المحلية التي تعمل فيها، وقد تزعزع استقرار المجموعة ما لم تتعامل القيادة بحذر مع كيفية تشكيل هذا الدور وكيفية استغلاله وكيفية فهمه. بعبارة أخرى، لا يزعزع الثقافات والمجتمعات والعائلات والأفراد ولا يهدد استقرارها - سواء داخل حركات التمرد أم خارجها- قيام المرأة بدور طباخة أو مراسلة أو عميلة للمخابرات أو داعمة لحركة متمردة مسلحة ما، لكن لا يمكن أن يقال الشيء نفسه عن أعمال التفجير العنيفة والراديكالية التي تقوم بها المرأة، والتي يقوم فيها المرء بقتل نفسه والآخرين. ولأن جميع الحركات المتمردة تعتمد على دعم المجتمعات التي تقيم فيها، فهي لا تستطيع التفريط بتلك المجتمعات ولا بالمقاتلين الذكور الذين جلبتهم إلى الحركة. ومن هنا، يكون دور النساء في المواقع الانتحارية من الأدوار التي يتحتم على قادة المجموعات المعارضة المسلحة التعامل معه بالحذر المطلوب، وعلى هذا النحو، يفتح أمامنا، نحن المحللين، نافذة للتعرف على المزيد من ديناميكيات الجندر الداخلية لهذه المجموعات.

في عام 1985، عندما فجّرت سناء محيدلي نفسها بالقرب من موكب عسكري إسرائيلي في لبنان لصالح الحزب السوري القومي الاجتماعي، أصبحت بذلك أول انتحارية في تاريخنا المعاصر (بلوم: 2005). وكانت الانتحاريات اللواتي تبعنها على مدار السنتين التاليتين عضواتٌ علمانيات في الجناح الشيوعي للحزب السوري القومي الاجتماعي. وبدأت الموجة

التالية من العمليات الانتحارية النسائية بتاريخ 21 أيار 1991 عندما اغتالت إحدى أعضاء جبهة تحرير نمور تاميل إيلام رئيس وزراء الهند الأسبق راجيف غاندي. ومنذ ذلك الحين تعتمد جبهة تحرير نمور تاميل إيلام على الانتحاريات أكثر من اعتمادها على أي مجموعة مقاتلة أخرى (بورتون & ستيوارت: 2007). وعلى مدى السنوات العشرين التي أعقبت تلك العمليات، نفذت أعداد متزايدة من النساء عمليات انتحارية، وصلت نسبتها في إحدى الإحصائيات إلى 25 في المئة من مجموع العمليات الهجومية المماثلة (بلوم: 2005). وقد اعتمدت بعض المجموعات المعارضة المسلحة على الانتحاريات مؤخراً لكن بشكل طفيف، ولم تلجأ إليها مجموعات أخرى على الإطلاق، بينما دربت مجموعات أخرى العشرات ونشرتهن.

أدخلت جبهة تحرير نمور تاميل إيلام وحزب العمال الكردستاني عدداً كبيراً من النساء (40 في المئة و65 في المئة على التوالي) في عملياتها الهجومية الانتحارية خلال تسعينيات القرن العشرين (فوريست: 2006). وفي الشيشان نفذت النساء عدداً من الهجمات القاتلة ضد الروس منذ عام 2000 (سيوبيرغ & جينتري: 2007). وأصبحت كتائب شهداء الأقصى أول مجموعة معارضة مسلحة معاصرة تستخدم انتحارية في كانون الثاني (يناير) من عام 2002 في هجوم داخل إسرائيل (زيداليس: 2004). على الرغم من تردد المجموعات المعارضة المسلحة الأكثر تديناً العاملة في إسرائيل في استخدام النساء في العمليات الانتحارية، لكن العمليات الناجحة التي نفذتها كتائب شهداء الأقصى باستخدام النساء سرعان ما أدت بحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وحركة حماس لأن تحذو حذوها وترسل انتحارياتها (فوريست: 2006). وبالمثل، حيث أحجم تنظيم القاعدة عن إرسال الانتحاريات فيما مضى، لم يتردد في فعل ذلك في العراق ضد

قوات التحالف بعد غزو العراق في عام 2003 (بلوم: 2005)، فخلال عام 2008 وحده، نُفذ 39 هجوماً على يد انتحاريات (بيسين: 2009)، عمر أصغرهن 13 عاماً (حيدر: 2008).

لماذا تستخدم النساء والفتيات كانتحاريات؟

نحتاج إلى فضول نسوي حيال موضوع المقاومة التقليدية لاستخدام النساء والفتيات كانتحاريات، وأسباب زيادة استخدامهن في هذه الأدوار من قبل بعض المجموعات المسلحة غير الحكومية. ثمة عدد من الأسباب التي قد تدفع المجموعات المعارضة المسلحة لاختيار استخدام النساء لتنفيذ عمليات انتحارية، يتعلق معظمها بتحسين فرص نجاح المهمة من خلال الاعتماد على أفكار تتعلق بالجندر. كتبت ديبرا زيداليس (2004): «يعتمد نجاح العمليات الانتحارية إلى حد كبير على المفاجأة وإمكانية الوصول إلى الهدف. واستخدام النساء يحقق كلا الشرطين» (ص1). فعلى سبيل المثال، تستطيع الانتحاريات إخفاء عبوة ناسفة تحت ملابسهن، والتنكر في زي الحمل في بعض الأحيان. وبسبب الحساسية التقليدية حيال جسد المرأة والقيود المفروضة على الذكور للوصول إليه أو لمسه، تضعف فرص تفتيش المرأة تفتيشاً جسدياً عادة (أو تفتيشاً دقيقاً)، أو خضوعها لإجراءات أمنية شديدة، وهذه حقيقة استغلها حزب العمال الكردستاني لفترة طويلة (شاي: 2004).

لا تزال المجموعات المعارضة المسلحة المتدينة تاريخياً حتى اليوم أقل تقبّلاً لفكرة استخدام الانتحاريات من المجموعات المسلحة غير الحكومية الأكثر علمانية. في الحقيقة، رفضت حركة حماس في بادئ الأمر استخدام النساء كانتحاريات لأسباب دينية. إذ استنكر الشيخ أحمد إسماعيل ياسين، مؤسس الحركة، في كانون الثاني (يناير) 2002 دور النساء

هذا، لأنه يرى أن دورهن المناسب في الجهاد يتمثل في تقديم الدعم للمقاتلين الذكور، وتربية أولادهم ليخلفوهم في النضال. ولكن بعد مرور عامين على كلامه، رشدت حركته على ما يبدو مشاركة النساء بغرض تسهيل العمليات، وأرسلت حماس أولى انتحارياتها (بلوم: 2005).

تعمل قوة الجندر هنا بطرق متعددة، إذ تحدّ الأفكار المتعلقة بالنساء، بما فيها اعتبارهن أقل ميلاً للقيام بأعمال عنيفة، والأفكار المتعلقة بحشمة المرأة والعلاقات المناسبة بين الرجال والنساء، من احتمال الاشتباه بالمرأة أو تفتيشها. كما تمكّن الأفكار المتعلقة بالجندر المجموعات المسلحة أيضاً من استغلال عمل النساء بوصفهن انتحاريات كأداة لتسليط مزيد من الضوء على المجموعة المسلحة في الصحافة، ولتحفيز المقاتلين الذكور. وتستطيع بعض المجموعات المسلحة غير الحكومية، من خلال استخدام النساء في العمليات الانتحارية، حشد صورة النساء وهن يقاتلن باستماتة لأن الرجال تهيبوا الإقدام - وهكذا، يحرضون الرجال على الانضمام إليها من خلال اللعب على مفاهيم الحاجة الماسّة لبسالة الذكر (حديد: 2008).

المعلومات المتوفرة بشأن دوافع الانتحاريات محدودة، لكن بعض الأبحاث تشير، بطرق عديدة، إلى أن مواصفات المرأة أو الفتاة الانتحارية لا تختلف كثيراً عن مواصفات الانتحاريين الذكور؛ فجميعهن صغيرات، ومررن بتجربة الفقد المؤلم لأحبائهن بسبب الصراع، وعرضة لإغراءات التجنيد التي تستهدف جنسهن، أو عمرهن، أو حماستهن، أو وطنيتهن، أو دينهن أو رغبتهن في الانتقام. فعلى سبيل المثال، يقال إن بعض المقاتلات والانتحاريات في الشيشان فعلن ذلك ثأراً لمقتل أزواجهن أو أقاربهن الذكور (تشارني: 2007)، واحتجاجاً عنيفاً على ممارسات قوات الأمن الروسية لطلبها فدية مقابل تسليم جثث أحبائهن (بلوم: 2005).

وتعتبر الأيديولوجيات الدينية، وتلك المناهضة للإمبريالية العسكرية عاملين آخرين يدفعان النساء والفتيات، مثل الرجال والفتيان، إلى القيام بمهمات انتحارية.

ثمة حافز مهم آخر بالنسبة لبعض النساء والفتيات فيما يبدو هو الرغبة في إثبات قدراتهن، أو تحقيق مكانة متساوية مع الرجال داخل مجتمعهن، ويدرك قادة بعض المجموعات المعارضة المسلحة هذا المطلب ويستغلونه، كما هو الحال مع جبهة تحرير نمور تاميل إيلام. تشغل النساء في المجتمع الكردي التقليدي مواقع تابعة، ويعاملن بوصفهن ملكاً للرجل، لكنهن في قوات المشاة التابعة لحزب العمال الكردستاني، يتلقّين التدريب نفسه ويقاتلن جنباً إلى جنب مع الرجال، الأمر الذي دعا بعض المجندات في حزب العمال الكردستاني للقول إن ذلك مخرج مثير من حياة القرية القمعية (رويتر: 2004). تستطيع النساء في حزب العمال الكردستاني ممن يصبحن انتحاريات استخدام القيم التركية الأبوية المحافظة ضد الدولة، على اعتبار أن جنسهن يكسبهن سبقاً في تنفيذ المهمات الانتحارية (شاي: 2004).

تقترن رغبتها في تقدير إمكاناتها الخاصة وقيمتها مع توقع الحصول على الإعجاب بها وبأسرتها. ولعله من المفارقات، أنه قد يُنظر إلى التفجير الانتحاري بوصفه طريقاً لتحقيق المساواة الجندرية، وأن يكون موضع تقدير بوصفه مؤنثاً. وبالطريقة نفسها التي يشاد بها بالانتحاريين الذكور وتمجّد مساهماتهم البطولية في سبيل القضية، تكافأ النساء والفتيات أيضاً. فتعتبر جبهة تحرير نمور تاميل إيلام الانتحاريات بطلات مثل الانتحاريين وتكرمهن بمواكب تشييع مظفرة وأضرحة كبيرة (رويتر: 2004). ويعرب حزب العمال الكردستاني عن إعجابه واحترامه للمهاجمات الانتحاريات عن طريق إرسال الرجال لاصطحابهن إلى موقع الهدف (شاي: 2004). وفي بعض الحالات، يعتبر الهجوم الانتحاري الذي تنفذه امرأة أشد تأثيراً

من الهجوم الذي ينفذه رجل، تحديداً بسبب النظرة التقليدية إلى المرأة بوصفها مهمّشة وتابعة (بيركو & إيريز: 2007).

قد تشعر بعض النساء والفتيات ممن التحقن بمجموعة مسلحة معارضة بالعزلة عن مجتمعهن -منبوذات أو موصومات اجتماعياً- أو ربما لا يشعرن بذلك كأنهن بلا عائلة أو مجتمع يعدن إليه، كما لوحظ لدى بعض النساء في حزب العمال الكردستاني (شاي: 2004). وفي حالات أخرى، تعرضت النساء والفتيات من مجتمع الجماعة المسلحة المعارضة للاغتصاب أو غيره من أشكال الإساءة على يد من من يقاتلون ضدهم، ويسعين للانتقام منهم. إذ إنه في العديد من الثقافات، يعتبر أن الاغتصاب والأنشطة الجنسية الأخرى التي لا تقرّها الأسرة (على سبيل المثال، عن طريق الزواج) لا تلحق الأذى بالأنثى فحسب، بل تجلب عاراً رهيباً لشرف العائلة ومكانتها. في مثل هذه الحالات، ربما يبدو المجد والاحترام الذي يغدق عليهن عبر استشهادهن أكثر جاذبية بكثير من البديل (بلوم: 2005).

على الرغم من أن الظروف الاقتصادية والعاطفية والأيديولوجية قد تدفع النساء والفتيات ليصبحن انتحاريات، لكن هذا لا يعني أن انخراطهن يكون طوعياً دائماً. ففي بعض الأحيان تجند النساء والفتيات بالقوة ويدربهن أزواجهن أو أقاربهن أو «الأمراء» المحليون، وهو اسم آخر يستخدمه قادة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين (التقارير الدولية لمحطة الإذاعة البريطانية BBC 2008، زافيس: 2008). ويمكن أن تشمل هذه العملية، على سبيل المثال، تعرّض النساء الصغيرات في السن لاعتداءات جنسية وجسدية متكررة على يد أزواجهن الأكبر سناً، الذين يجبرونهن في نهاية المطاف على تنفيذ عمليات انتحارية (فرايد: 2008). وتجبر النساء، في بعض الحالات النادرة، على ارتداء أحزمة ناسفة أو نقل قنابل دون معرفة أن القنبلة تنفجر بالتحكم عن بعد (فرايد: 2008، كينغزبيري: 2008).

ما نتعلّمه من الانتحاريات

نتعلم العديد من الدروس المهمة من خلال مناقشتنا للانتحاريات. أولاً، يختلف الدور المتصور للانتحاريات فيما بين المجموعات المعارضة المسلحة، وداخل المجموعات نفسها مع مرور الوقت. ثانياً، عززت المجموعات المسلحة القائمة على أسس دينية الدور المعسكر الداعم التقليدي للمرأة الجهادية، حتى وهي تبارك استخدام الانتحاريات. ثالثاً، تجندر هوية أي انتحاري إلى حد كبير، إذ تقع التضحية العنيفة بالذات في النزاعات المسلحة، وفي معظم الثقافات، ضمن المجال الذكوري بوضوح. وعندما تشارك النساء والفتيات في التفجيرات الانتحارية، فهن ينخرطن بقوة في أعمال مجندرة ومعسكرة تسعى في جزء كبير منها إلى كسب الاحترام في عيون المجتمع الذي يدعم المجموعة المسلحة. لكن قد يزيد إشراك النساء والفتيات بوصفهن انتحاريات من تعقيد الأساليب التي تعسكر بها المجموعة المسلحة نسخة الذكورة الخاصة بها، وفي الواقع، يضعفها جداً. تحاول أحياناً بعض المجموعات التصدي لهذه الإشكالية عن طريق التضحية بالنساء والفتيات اللواتي خرجن عن نطاق المجال الأنثوي المثالي (على سبيل المثال، اللواتي أهانت أعمالهن شرف العائلة)؛ وعن طريق الإبقاء على دور الذكر الحامي المهيمن (على سبيل المثال، مرافقة الذكور للانتحاريات إلى المكان المقصود)، وعن طريق تشبيه تضحية المرأة بحياتها بشمائل المرأة المثالية (على سبيل المثال، تأطير العمليات الانتحارية على أنها تماثل التضحيات التي تقدمها المرأة بوصفها زوجة أو أماً). أخيراً، ما يحاول تحليلنا تسليط الضوء عليه هو تعقيد العمليات المعسكرة والمجندرة التي تتشكل من خلالها علاقات الرجال بقادتهم الذكوز، وعلاقات النساء بنظرائهن الذكور، وعلاقات المجتمع بالمجموعة المسلحة وكيف يعاد تشكيلها، وكيف تتم مواجهتها.

عندما تتنازع المجموعات المسلحة داخلياً بشأن استبعاد النساء والفتيات من الأدوار العامة ومن الانضمام إلى صفوفها

ثمة أشياء مهمة يمكن أن نتعلمها ليس فقط من خلال إيلاء الاهتمام للمواقع التي تبرز فيها النساء والفتيات داخل المجموعات المعارضة المسلحة، بل أيضاً من خلال المواقع التي يحجبن فيها عن الأنظار. سوف نستخدم في هذا القسم سلسلة من دراسة حالات موجزة لاستكشاف أسباب إبقاء النساء بعيدات عن الأنظار داخل بعض المجموعات المسلحة غير الحكومية.

أوضحت كتابات سينثيا إينلو على مدى السنوات الثلاثين الماضية كيفية اعتماد جيوش الدول والمجموعات المسلحة على الإناث في الحفاظ على قواتها وفي خوض حروبها (انظر على سبيل المثال: إينلو: 2000). وبناء على ذلك، نحن نعرف أن إقصاء النساء والفتيات عن المشاركة المباشرة والعلنية في المجموعات المعارضة المسلحة قرار واع أيضاً يستند إلى قيم الجندر ودوافع المجموعة وأهدافها العسكرية الأساسية. لذا فعندما نرى مجموعة مسلحة غير حكومية واجهتها العامة ذكورية بالكامل، ولا نستطيع «العثور» بسهولة على النساء والفتيات اللواتي نعرف تمام المعرفة أنهن لا بد يدعمنهم بطريقة ما، ينبغي أن يعترينا الفضول على الفور. ما الذي يشي به غياب الإناث الواضح في مجموعة ما عن كيفية طرح هذه المجموعة لنفسها، وعن كيفية اتخاذ القرارات بشأن من يُظهر (الذكور) ومن يحجُب (الإناث)؟ وعن كيفية تصوير نفسها داخل المجتمعات التي تسعى لتمثيلها وتلك التي تحتلها؟ ومن هم الذين ترغب بجذبهم وتجنيدهم؟ وعلى الرغم من أن بعض المجموعات التي شملتها دراسة الحالات الآتية تعتمد على تفسيرات دينية متماثلة لمعارضة وجود الإناث ضمن صفوفها الظاهرة، وجميعها بطريركية صراحة، فهذه الحركات غير

متجانسة، وتطلعنا العوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية البارزة عن الطريقة التي تنتهجها المجموعات في إشراك النساء والفتيات.

بسبب الطبيعة المغلقة والسرية للكثير من المجموعات المسلحة غير الحكومية، تأتي الكثير من المعلومات بشأن قرارات استخدامها للنساء والفتيات واعتمادها الواضح عليهن من خلال تصريحات تنشرها المجموعات نفسها. وتكشف الخيوط المشتركة داخل هذه البيانات والتغيرات الواضحة في مشاركة النساء والفتيات عن تحولات مهمة. إذ إن المجموعات التي سبق أن منعت النساء والفتيات من الانضمام بشكل علني إلى صفوفها، تشركهن الآن على نحو متزايد، وغالباً ما تقوم بذلك لضرورات تكتيكية. حين تتطلب طبيعة المقاومة المسلحة المتغيرة أساليب يمكنها التغلب على ازدياد الأمن واستغلال سمات «الإرهابي» المجندرة. فعلى سبيل المثال، توصلت مجموعات من أمثال حماس والقاعدة وطالبان إلى أساليب توفق بين المعتقدات الأبوية الذكورية العسكرية، والاعتماد على النساء في خوض صراعاتها المسلحة، ذلك مع استخدام طالبان أقل قدر من الإناث، بينما استخدمهن تنظيم القاعدة في أحيان كثيرة. لكن الأمر الأكثر أهمية، عند إشراك النساء، هو استمرار الطريقة التي يحدث بها ذلك في عكس السيطرة الذكورية ودعمها في أغلب الأحيان.

سوف نلقي نظرة موجزة على ثلاث مجموعات مسلحة مختلفة (حركة الشباب المجاهدين، وحركة حماس، والقوات الموحدة للدفاع عن النفس في كولومبيا) وذلك من أجل فهم الدوافع وراء استبعاد النساء والفتيات من الانضمام الظاهر إلى صفوفها، والعوامل الكامنة خلف إشراكهن في الأدوار العامة عندما يحدث (إن حدث أصلاً). أول مجموعتين ضمن دراسة الحالة التي نبحث فيها إسلاميتان، مع ذلك، فهما تختلفان في

استخدامهما العلني للنساء. نحن نفترض أن هاتين المجموعتان ممنوعتان من استخدام النساء والفتيات بشكل علني ومتكرر بسبب البنى الثقافية الخاصة بالأنوثة، والمجال المنزلي الخاص الذي يجب حصر النساء فيه (الأمر الذي يحد من تحركهن في المجال العام وبين الرجال الذين لا يمتّون إليهن بصلة قربى)، وبسبب دور الذكور بوصفهم المعيلين والحماة المهيمنين.

ونعتقد أنه في الوقت الذي تراقب فيه هذه المجموعات المجموعات المسلحة الأخرى غير الحكومية وهي تستخدم العناصر النسائية بنجاح، لا تستطيع المجازفة بوضع الإناث في مجالات أكثر علنية للقيام بأنشطة عنيفة، لأنه من المحتمل أن يقوض ذلك بعض الأيديولوجيات الجندرية الأساسية الخاصة بمجموعاتها، وأن يهدد الدعم الذي تتلقاه من المجتمعات التي تحتضنها والتي تجند المقاتلين الذكور منها. وفي الوقت ذاته، أثارت حماس (شأنها في ذلك شأن القاعدة) مناقشات داخلية وخارجية بشأن استخدام النساء في العمليات القتالية، وحاولت تبرير استخدامها للمقاتلات أمام مناصريها، في ذلك مثال لافت عن الطريقة التي تحاول بها المجموعات المسلحة غير الحكومية التلاعب بعلاقات وأدوار الجندر وعسكرتها.

تأتي المجموعة الثالثة التي نبحث فيها من كولومبيا، وهي تمثل مجموعة في منتهى العنف والذكورية، وندرج هذا المثال لنوضح أنه ليست جميع المجموعات التي تحجب النساء عن أعين العامة تفعل ذلك لأسباب دينية أو لأسباب تتعلق بدعم المجتمع. إذ بالنسبة للبعض، تكون الهوية الذكورية لمقاتليها الذكور أساسية جداً في المجموعة لدرجة لا تستطيع فيها تحمل وجود النساء على أي مستوى من مستويات المساواة.

حركة الشباب المجاهدين (الشباب)

يُعتقد أن حركة الشباب الإسلامية في الصومال تقودها مجموعة من أمراء الحرب الصوماليين والمقاتلين الأجانب، وتتكون في معظمها من رجال تتراوح أعمارهم بين 20-30 عاماً. وبرزت على مدى السنوات الخمس الماضية كواحدة من أقوى المجموعات المسلحة في الحرب الدائرة في الصومال. تزعم هذه المجموعة بأنها تجاهد ضد أعداء الإسلام (وبضمنهم الحكومة الانتقالية الصومالية، والاتحاد الإفريقي، وبعثة الأمم المتحدة في الصومال، وغيرها).

لا تُمنح النساء أي دور علني ضمن حركة الشباب، على الرغم من أنها تجندهن من أجل جمع الأموال، وتجنيد أعضاء جدد، وتقديم الدعم للمجموعة. كما تجندهن أيضاً للعمل كزوجات للمجندين والمقاتلين فيها. وبحسب ما ذكرته زوجة شابة لأحد المقاتلين، يتحدث من يقوم بتجنيد الفتيات إلى الأهل قائلاً لهم: «قبل أن يحصل الرجل على بندقية، يجب أن يحصل على امرأة، حتى يتمكن من ترك أثر يخلده»، ويقول للشابة نفسها: «لا حاجة لك في المنزل. تزوجي من مجاهد يقاتل على الجبهات» (بولدوف & محمد: 2010).

أي تفسير يعلل رفض حركة الشباب لقيام النساء والفتيات بأدوار علنية بأيديولوجيتها الإسلامية سيكون في منتهى التبسيط. فكما أكدنا في هذا الفصل وفي مجمل هذا الكتاب، إن خصوصية سياق الصراع أمر في غاية الأهمية للفهم. وفي هذه الحالة، يعود استبعاد النساء من المواقع العلنية، في جزء منه، إلى رد فعل على عقود من الحرب الداخلية في الصومال غيّرت أساساً التطلعات الاقتصادية والاجتماعية المعلقة على النساء والفتيات، وبالتالي تحدت الأفكار الصومالية البطريركية عن الذكورة والرجولة. إذ خلال النزاع الوحشي وفترة المجاعة التي اجتاحت الصومال

خلال أوائل تسعينيات القرن العشرين، خسر معظم الرجال الصوماليين فرص الحصول على عمل؛ وفي ظل غياب الدخل، دخلت أعداد كبيرة من النساء والفتيات الأكبر سناً قوة العمل لإعالة أسرهن، وبضمنها الأزواج، والآباء، والأقارب الذكور. وبحلول عام 1998 قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن 90 في المئة من القوى العاملة في الصومال كانت من النساء. عدلت هذه التغيرات الجندرية ديناميكيات العمل في الأسرة والمجتمع جذرياً؛ وفي بعض الحالات، كان الرجال الصوماليون يضطرون للتشاور مع النساء بشأن الأمور المالية أكثر فأكثر، وبما أن الرجال «فقدوا سلطة اتخاذ القرار على مستوى الأسرة، فقد استبعدوا أيضاً من عملية صنع القرار في المجتمع» (البشرى & سهل: 2005، ص55). وخلال عملية إعادة تأسيس نظام اجتماعي يضع النساء والفتيات في المنزل وتحت سيطرة الرجال، سعت حركة الشباب إلى إسقاط سلطة المرأة وقوتها، كما استخدمت هذ الحركة في الماضي العنف ضد النساء اللواتي تعتقد أنهن يتحدين سلطة الذكور على الإناث (هانسن: 2008).

حركة حماس

تؤكد حماس في ميثاقها التأسيسي في عام 1988 أهمية مشاركة المرأة في الجهاد، مشيرة إلى أن الجهاد واجب على كل مسلم ومسلمة. لكن تعريف جهاد النساء يختلف كثيراً عن جهاد الرجال. إذ يُفترض بالنساء الجهاد عن طريق غرس القيم الإسلامية في أطفالهن، في حين يدعو الجهاد الرجال بصورة متزايدة لحمل السلاح (زمكاني: 2008). يقدر هذا التفسير إمكانيات المرأة المنزلية ويحيلها إلى الحيز المنزلي، لكن ذلك ليس أمراً مسلماً به أبداً. وإذ عارض مؤسس حركة حماس وزعيمها الروحي في

البداية مشاركة النساء في الجهاد العنيف، بحجة أن هناك ما يكفي ويزيد من الرجال المستعدين لتنفيذ العمليات الانتحارية (ديكي: 2005). لا يقلل مبرره من الثقة بمشاركة المرأة، لكنه يؤكد ويركّز على أسبقية مشاركة الرجل. عارض قادة آخرون من حماس تلك الفكرة، مدّعين أن مشاركة النساء والفتيات أهم «سلاح استراتيجي» للمقاومة الفلسطينية، وأنه لا ينبغي أن تكون الهجمات الانتحارية «حكراً على الرجال» (نيس: 2008، ص27). غير أن هذه الآراء كانت ثانوية لأن مشاركة النساء والفتيات اقتصرت على دعم الرجال. لكن حماس كانت تحيل النساء اللواتي يبدين رغبة قوية في تنفيذ عمليات انتحارية إلى منظمات أخرى داعمة لأهدافها (نيس: 2008).

وعلى الرغم من كل ذلك، أرسلت حماس أولى انتحارياتها في كانون الثاني(يناير) في عام 2004. بعد ذلك، عدل بعض الزعماء الدينيين الداعمين للنضال الفلسطيني مواقفهم السابقة، مشيرين إلى أنه يسمح للمرأة القيام بعملية انتحارية شرط أن يرافقها وصي ذكر (بلوم: 2005). ومنذ ذلك الحين، تواصل حماس إضفاء الشرعية علناً على قيام النساء بمهمات انتحارية، مستشهدة على ذلك بأمثلة تاريخية عن المقاتلات، وبحجة أن الحرب الحالية ضد إسرائيل تتطلب أساليب مبتكرة. يبدو أن قادة حماس قرروا بأن المنافع التكتيكية من استخدام النساء أمر ضروري، وبالتالي لا بد من إيجاد وسائل مبتكرة لإعادة تفسير المحرمات الدينية أو الثقافية ضد مشاركة المرأة في الجهاد الأكثر عنفاً.

القوات الموحدة للدفاع عن النفس في كولومبيا

القوات الموحدة للدفاع عن النفس في كولومبيا[90] هي المنظمة

90- ليست القوات الموحدة للدفاع عن النفس في كولومبيا مجموعة معارضة مسلحة =

الجامعة للمجموعات شبه العسكرية اليمينية الإقليمية العاملة في كولومبيا. كان الهدف أصلاً من تأسيس مختلف القوات شبه العسكرية المختلفة هو حماية القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية المختلفة ومصالحها من خلال قمع المتمردين في مناطقهم. يعتقد بأن عدد مقاتليها تجاوز 20 ألف مقاتل في أوج مجدها. جندت القوات الموحدة للدفاع عن النفس في كولومبيا النساء والفتيات للقيام بأدوار الدعم، لكنها استبعدتهن من القتال الفعلي أو الخطاب السياسي. ويعكس جمود الأدوار الجندرية ضمن هذه القوات المؤسسات الجندرية التقليدية في كولومبيا ذات التشعب الشديد لأدوار الذكور والإناث مع عناصر التبعية النسائية القوية. في كولومبيا، ينطوي الاسترجال أو تقديس الذكورة على «عدوانية وتعنت مفرطين في العلاقات الشخصية بين الرجل والرجل وعلى غطرسة وعدوان جنسي في علاقات الرجل بالمرأة» (ستيفينز: 1973، ص91، كما ورد في بحث بانستير: 1993، ص100). لا يمكن أن يوجد الاسترجال من حيث التعريف دون الإشارة إلى النساء (مثلاً، الأنوثة التقليدية)، لكن ممارسته مهددة بأي عمل من شأنه أن يقوض سلطة الرجال البطريركية أو الأعمال التي تؤكد وتركز على المساواة بين الرجال والنساء.

كان إعادة تشكيل النظام الأبوي الذكوري المعسكر داخل صفوف القوات الموحدة للدفاع عن النفس في كولومبيا ضرورياً بالنسبة لمهمة المجموعة الأساسية، وشجع على ثقافة الاسترجال داخل القوات نفسها (شميدت: 2007). واستبعدت النساء والفتيات من الأدوار العامة العلنية

= من الناحية التقنية، كونها تشكلت أصلاً من قبل الحكومة الكولومبية كميليشيا لمحاربة المتمردين. ولكن بعد فترة قصيرة من تشكيلها بدأت هذه القوات تحارب كلاً من المتمردين والقوات المسلحة الكولومبية من أجل السيطرة على الأراضي بهدف تجارة المخدرات.

(وجميع الأدوار القتالية)، لأن مجموعة القوات تعتقد أن وجودهن قد يقلل من هيبة المجموعة (شميدت: 2007). وفضلاً عن استبعاد النساء من القتال، عززت القوات الموحدة للدفاع عن النفس الأفكار والمفاهيم الذكورية الشوفينية باستمرار، ومارست العنف القائم على الجندر، وفرضت قوانين اللباس، وتحديد النسل الإلزامي، وإجهاض أي حمل داخل المجموعة (شميدت: 2007).

كما توضح دراسة الحالات الثلاث الموجزة هذه، تكون بعض المجموعات المعارضة المسلحة القائمة على هويات دينية وثقافية واجتماعية عسكرية ذكورية جداً لدرجة ينبغي معها التعامل مع وجود النساء داخل صفوفها بطرق لا تزعزع استقرار مكوّن واحد من مكوناتها المتعلقة بالأيديولوجية، والتجنيد، والتنظيم، والهوية- هوية المقاتل/ المحارب/ الشهيد الذكر، الذكر القوي والمسيطر. وحيثما تخرج النساء والفتيات من أدوار الدعم للقيام بأعمال العنف المسلح أمام أنظار الناس، تكون أعدادهن قليلة، وحتى في أثناء تدريبهن واستعدادهن للاضطلاع بتلك الأدوار، تتعزز هوياتهن الجندرية، والاعتماد (القسري) على الرجال، والتبعية للرجل. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه حتى حينما يكون وجود النساء والفتيات محتوى إلى حد كبير، لايزال لا يخلو من التأثير؛ في الواقع، تبقى أدوارهن وظهورهن المحدود (أي الاحتواء) يشكل عاملاً حاسماً في تحديد المقاتلين الذكور من الداخل، وتجنيدهم، وتحفيزهم.

خاتمة

إننا نستهين بمقدار الجهد المتضافر اللازم، وكيفية استخدام السلطة في ذلك الجهد، لبناء وحشد الهويات والوعي اللازم لتأسيس حركة

التمرد والحفاظ عليها[91]. ويمكن أن يساعد تحليل نسوي جندري للنساء والفتيات داخل المجموعات المعارضة المسلحة في الكشف عن مكمن القوة المؤثرة داخل المجموعات، وبين المجتمعات التي تعتمد عليها تلك المجموعات في تقديم الدعم. من المهم أن ندرك أنه إذا لم يتم التمكن من السيطرة على النساء والفتيات بفعالية (داخل المجموعة وداخل المجتمعات على حد سواء) لأداء الأدوار المطلوبة من المجموعة المسلحة، فمن غير المؤكد إمكانية ضمان مشاركة الرجال في المجموعة.

إن العسكرة عمل جندري بدرجة كبيرة. وتجري عسكرة أي تمرد والمجتمع الذي يدعمه في جزء كبير منها من خلال الأعمال المجندرة للسلطة، وفي جزء منها من خلال هذه الأعمال التي تخلق من خلالها المجموعات المتمردة أشكالاً جديدة من السلطة والثروة والحماية والشرعية. تؤدي النساء، وإلى حد أقل الفتيات الأكبر سناً في بعض المجموعات المسلحة، دوراً مهماً ليس في توفير الدعم المادي والعمل للمجموعة فحسب، لكنهن يرمزن بوصفهن نساء عمق القوة والعزيمة لبعض المجموعات المعارضة المسلحة (على سبيل المثال، عندما «تترك» النساء أدوارهن التقليدية وعائلاتهن وينضممن للحركات المسلحة). قد تكتسب النساء أهمية خاصة أيضاً في المحافظة على مطالبات المجموعة بالشرعية، وبالتالي السلطة.

يعول قادة المجموعات المسلحة غير الحكومية على حقيقة أن قطاعات معينة من المجتمع، وهي القطاعات التي يستقطب منها مجندون

---

91 تدين هذه الخاتمة بالكثير للتحليل النسوي الذي قامت به سينثيا إينلو (2000) في محاولة لفهم جيوش الدول. اعتمدنا على المفاهيم الأساسية في عمل إينلو لتساعدنا على التفكير بذكاء أكبر حول الكيفية التي تحاول بها المجموعات المسلحة الوصول إلى السلطة وممارستها وتوطيدها.

ذكور جدد، تُعسكر بطريقة تشجع هؤلاء الذكور على الاعتقاد بأنهم حماة بواسل لعائلاتهم وثقافاتهم. بعد ذلك يصيغ هؤلاء القادة ولاء مجنديهم الذكور بدقة وبأسلوب يعزز رغبتهم في الظهور بمظهر رجولي في أعين المتمردين الآخرين، وفي أعين عائلاتهم وأحبائهم ومجتمعاتهم. وتعزز الحرب المفاهيم الذكورية من الثقة، والمعاناة، والمشقة، والقوة والعزيمة وعدم الخوف؛ وتكون مفاهيم معينة مثل الهوية الأنثوية وعلاقات الذكر/الأنثى ضرورية لإعادة تأكيد هذه المفاهيم وتعزيز قيمتها داخل المجموعة المسلحة والمجتمعات التي تدعمها. إضافة إلى ذلك، قد تعتقد بعض المجموعات أنه يمكن تحفيز الذكور أكثر على التفكير في الانضمام إلى مجموعة مسلحة لإظهار شجاعتهم إذا رأوا أخواتهم ينضممن، لأنه يمكن لأعمال أخواتهم أن تتحدى مفاهيمهم الخاصة عن معنى كونك رجلاً حقيقياً في مجتمعهم.

ينبغي على العسكرة أن تجذب أيضاً النساء والفتيات اللواتي تعتمد عليهن المجموعات المعارضة المسلحة، لذلك، يغدقون عليهن الوعود بالمساواة، والتقدير، والمعاملة بجدية، والعمل ضمن نخبة، وأنهن سيكن قوة محترمة، وتغدق عليهن كذلك وعود التعويض عن انتهاكات الماضي (الجندرية عادة)، ووعود التحرر. وهكذا، فإن علاقة المجموعات المسلحة بالذكورة والأنوثة ليست مسألة بسيطة أبداً. ويعني ضم النساء والفتيات إلى مجموعة مسلحة أنه على القادة الذكور التعامل بحذر حتى لا يختل توازن الذكورة الهشة التي ساعدوا على خلقها فيما بين قواتهم الذكورية المهيمنة.

يمكن توطيد الجهود التي تبذلها المجموعات المسلحة لعسكرة المجتمعات التي تعتمد عليها في الدعم والتجنيد أو تقويضها من خلال الطريقة التي تشكل فيها الذكورة والأنوثة داخل المجموعة المسلحة.

وحتى تتمكن هذه المجموعات من مواصلة نضالها، لابد من عسكرة الجندر داخل تلك المجتمعات. وجميع أنواع التجارب بحاجة إلى العسكرة لتشجيع الذكور والإناث المجندين للانضمام - الخطر، والإحباط، والضجر، والتحرر، واليأس، والتصميم. ولعل أهم معاناتين تحتاج المجموعات المسلحة إلى عسكرتهما وجندرتهما بطريقة تجذب الشباب إليها هي معاناة الشابات والشبان من الذل والظلم على أيدي القوات الحكومية.

تتطلب عسكرة أي قطاع من قطاعات المجتمع الكثير من الطاقة والجهد. ويسير قادة المجموعات المعارضة المسلحة في حقل من الألغام وهم يدمجون النساء والفتيات في هذا الخليط، خصوصاً مع تولي النساء والفتيات الأدوار العامة في القتال، وربما هو دور ذكوري جوهري (وبالتالي مثالي). كيف يجب أن تظهر النساء والفتيات وفي أي الأدوار هو موضع صراع على السلطة ومناقشات داخل المجموعات المعارضة المسلحة وفيما بينها.

تكون فترة ما بعد الصراع مفتوحة على كل من المخاطر والاحتمالات بالنسبة للنساء والرجال، والفتيات والفتيان الخارجين من النزاع المسلح، وهم يتصورون أنهم ربما سيعاملون بكرامة في هذه المرة، وأنه ستتاح أمامهم فرصاً أفضل لتحسين حياتهم وحياة عائلاتهم، والمزيد من الفرص لبلوغ أهدافهم. ثمة خطر فعلي في أن تقع السلطة مرة أخرى في أيدي المنتصرين» وأن تكون مجموعة «المنتصرين» التي تحصد النصيب الأكبر من السلطة صغيرة ويهيمن عليها الرجال. لكن هذا أمرٌ غير مسلم به، وما قد يبدو مستقبلاً مقرراً يمكن إعادة تخطيطه، وحتى تحدّيه. (إينلو: 2000).

أسئلة للمناقشة

1. ما هي أهم الطرق التي تحتاج فيها المجموعات المعارضة المسلحة إلى النساء والفتيات لدعم حركاتها وأعمال تمردها؟

2. ما هي تجارب النساء والفتيات التي تحتاج المجموعات المعارضة المسلحة إلى استغلالها للمساعدة في تعبئة هؤلاء النساء للانضمام إلى حركة التمرد ودعمها؟ وكيف تختلف تلك التجارب والأدوار بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي تأمل حركة التمرد بتجنيدهن لتنفيذ أعمال عنف، مقارنة مع النساء والفتيات اللواتي تأمل ببقائهن في المجتمعات لدعم نشاطاتها؟

3. ما هي الضغوط التي يتعرض لها قادة المجموعات المعارضة المسلحة داخل مجموعاتهم، وكذلك في المجتمعات الداعمة، في عملية تجنيد النساء والفتيات للقيام بأعمال عنف باسم تمردهم؟ وكيف يسعون لإدارة هذه الضغوط؟

مقترحات لقراءات إضافية

Enloe, Cynthia (2000) *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives*. Berkeley: University of California Press.

Luciak, Ilja A. (2001) *After the Revolution: Gender and Democracy in El Salvador, Nicaragua and Guatemala*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

McKay, Susan, and Mazurana, Dyan (2004) *Where are the Girls? Girls in Fighting Forces in Northern Uganda, Sierra Leone and Mozambique: Their Lives During and After War*. Montreal: Rights and Democracy.

Sjoberg, Laura, and Gentry, Caron E. (2007) *Mothers, Monsters, Whores: Women's Violence in Global Politics*. London: Zed Books.

الفصل الثامن

المرأة وعمليات السلام

ملاذي دي ألويز وجولي ميرتوس وتازرينا سجاد

نظراً لأن المندوبين إلى محادثات السلام في عام 1998 في أيرلندة الشمالية اختيروا عن طريق الانتخابات العامة، قامت مونيكا ماك ويليامز (أكاديمية نسوية كاثوليكية من جنوب بلفاست)، مع بيرل ساجار (اختصاصية اجتماعية بروتستانتية من شرق بلفاست) بتشكيل تحالف نساء أيرلندة الشمالية للضغط على الأحزاب السياسية من أجل إشراك المرأة في قوائم مرشحيها. وعندما تجاهلوه، قررن تشكيل حزب خاص بهن وخوض الانتخابات. حصّل التحالف 1.03 في المئة فقط من أصوات الناخبين، لكنه تمكن من تأمين مقعدين (من أصل 110 مقاعد)، في إطار الحصة المخصصة لأحزاب الأقليات. وبذلك تمكنت ماك ويليامز وساجار من المشاركة في المفاوضات المتعددة الأحزاب التي أسفرت عن اتفاق الجمعة العظيمة بين الإدارات الحكومية الذي عمل على نقل السلطات التشريعية إلى المجلس الوطني لأيرلندة الشمالية، كما أدى إلى انخفاض ملحوظ في درجات العنف.

خلال محادثات السلام التي جرت في الصومال في عام 2000، اقتصرت المشاركة على خمس عشائر صومالية، وبما أن العشائر تقليدياً يمثلها الرجال فقط، وجدت النساء الصوماليات أنفسهن خارج المفاوضات. فقامت مجموعة من الناشطات في مجال السلام من مختلف العشائر بقيادة عائشة حجي علمي بإعلان أنفسهن ممثلات عن «العشيرة السادسة»، عشيرة النساء، وعسكرن خارج موقع المحادثات، مطالبات بالسماح لهن في المشاركة في

عملية السلام الرسمية، وقُبلن في نهاية الأمر بوصفهن مشاركات، وفاوضن، من بين أمور أخرى، على تخصيص حصة للنساء في مقاعد البرلمان الفيدرالي الانتقالي وإنشاء وزارة للمرأة، ويعتبر الميثاق الوطني الذي ساعدن في وضع مشروعِه الأفضلَ في المنطقة.

يقدم هذان المثالان لمحة عن النضال الذي خاضته المرأة في شمال العالم وجنوبه لتُمثّل في مفاوضات السلام وتشارك بها. ففي حين خاضت النساء في أيرلندة الشمالية معركتهن عبر المؤسسات والعمليات السياسية الرسمية، وجدت النساء في الصومال وسيلة بارعة وغير رسمية للتغلب على عقبة اجتماعية – سياسية كبرى. إلا أن عمليات السلام تشمل على ما هو أكثر بكثير من مجرد الضغط والتفاوض وصياغة الاتفاقيات وتوقيعها. ولنفهم كل ذلك، علينا أن نوسع نطاق تركيزنا زمنياً ومكانياً إلى ما هو أبعد من طاولة السلام. إذ لا يهمنا فقط إيلاء الاهتمام بالعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين ممثلي الدولة، والمجموعات المسلحة والمجتمع المدني على مدى فترة طويلة من الزمن، بل علينا أن نفهم أيضاً كيف نشأت النزاعات التي يجري التفاوض بشأنها، وأنواع المخاطر السياسية المرافقة لها، والتأثير الذي تتمتع به دول الجوار، والتحالفات الإقليمية، والهيئات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة.

ومن المهم أيضاً معرفة الأطر الاجتماعية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تسعى النساء من خلالها إلى زيادة تمثيلهن ومشاركتهن في عمليات السلام، وبالتالي يتسنى لهن تكوين تصور أفضل عن التحديات والعقبات التي يواجهنها. تعتمد هوية المشاركات في محادثات السلام، وكيفية صياغة اتفاقيات السلام وما يرد فيها من بنود، وكيفية الالتزام بها وتطبيقها، إلى حد بعيد، على تلك الأطر

المجندرة أصلاً. إذ يمكن لعمليات السلام أن توفر مجالاً مهماً يمكن من خلاله إعادة تشكيل علاقات الجندر في مرحلة ما بعد النزاع، أو يمكن أن تتحول إلى مجالات ربما تخسر فيها النساء بعض المكاسب التي حققنها في زمن الحرب، أو ما ناضلن من أجله خلال الحرب. وتعتمد إمكانية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، الذي يهدف إلى تمكين إعادة بناء المجتمعات بعد النزاع على أسس المساواة الجندرية، على هذا النوع من الاحتمالات.

سنناقش في هذا الفصل بعض التعقيدات والفروق الدقيقة التي سلطنا الضوء عليها فيما سبق، مع استكشاف ماهية عمليات السلام، وتحليل بعض المعضلات التي يولّدها تمثيل المرأة وفعاليتها.

لمحة عامة عن عمليات السلام

لعل أشهر صورة يمكن أن تتبادر إلى أذهاننا عندما نفكر في عمليات السلام، هي تلك الصورة التي نرى فيها العديد من الأطراف المتحاربة التي تلتقي في دولة محايدة، وتجلس حول طاولة مستديرة، بمساعدة ممثل دولي يقوم بتسهيل عملية التفاوض، والتركيز على التوصل إلى اتفاقية من شأنها إنهاء النزاع الذي تنخرط فيه تلك الأطراف. وقد يكون معروفاً بالنسبة لكم المحادثات الشهيرة التي جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وشمال فيتنام وجنوبها في عام 1973، والتي أسفرت عن اتفاقات باريس للسلام، أو المحادثات التي جرت في عام 1993 بين إسرائيل وفلسطين، بوساطة نرويجية، وأسفرت عن اتفاقية أوسلو للسلام. نال الموقعون الأساسيون على كلا الاتفاقيتين جائزة نوبل للسلام (على الرغم من أن لو دو كثو، عضو المكتب السياسي الفيتنامي رفض قبولها). بيد أن هذه وجهة نظر ضيقة جداً عن عملية السلام، لأن عمليات السلام

تنطوي على ما هو أكثر من مجرد المحادثات واتفاقات السلام؛ كما أنها وجهة نظر جندرية للغاية، لأن معظم ممثلي الأطراف المتحاربة والوسطاء على طاولة السلام رجال. لكن، للأسف هذا هو الجزء الوحيد من العملية الذي تغطيه وسائل الإعلام غالباً.

ثمة عوامل مهمة لابدّ لنا من مراعاتها عندما نبحث في الطبيعة المعقدة لعمليات السلام. وأولها، أن عملية السلام ببساطة لا تبدأ مع جلوس الأطراف المتحاربة لإجراء محادثات السلام، كما أنها لا تنتهي مع التوقيع على اتفاق السلام.

ثانياً: أنها لا تشمل الأطراف المتحاربة والوسيطة فقط، بل تشمل أيضاً مجموعة واسعة من المؤسسات والجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وقد عمل الكثير منهم خلف الكواليس بهدف الوصول إلى تلك المحادثات على مدى فترة طويلة من الزمن، قد تستمر لعقود في بعض الأحيان. وثمة ضرورة لاستمرار مشاركتهم بعد توقيع اتفاق السلام من أجل ضمان الالتزام بما ورد فيه وتنفيذه، بما يكفل عدم رجوع الأطراف المتحاربة إلى حالة الحرب.

ثالثاً: في الوقت الذي يكون فيه الهدف الأساسي من محادثات السلام وضع حد للنزاع المسلح، تتجاوز اتفاقية السلام وقف إطلاق النار. ذلك أنها تضع أسس هيكلة مجتمع ما بعد النزاع حالما يجري التوصل إلى تسوية سياسية. وعادة تتناول الاتفاقية القضايا الملحة مثل استعادة القانون والنظام، وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم، وإعادة التوطين ونقل النازحين والمهجرين، إلى جانب وضع برامج طويلة الأمد تتعلق بكيفية نقل السلطة السياسية بين الأطراف المتحاربة، والتغييرات الدستورية المطلوبة، والتفاوتات والإقصاءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحتاج إلى تصحيح. وبالتالي توفر اتفاقية السلام فرصة مهمة لتقديم

علاقات جندرية أكثر إنصافاً، وتقاسماً أعدل للسلطة فيما يتعلق بالقضايا على المديَين القصير والطويل.

ما المقصود بعملية السلام؟

وإذا بدأنا مع تعريف أساسي بأن عملية السلام تشير إلى العمليات السياسية والاستراتيجيات لتسوية النزاع بالوسائل السلمية، يمكننا الآن أن نضيف أيضاً، استناداً إلى العناصر الرئيسية الثلاثة التي ذكرناها آنفاً، أن عملية السلام تتطلب سنوات من التمهيد قبل محادثات السلام، وتتطلب مواصلة العمل بعد المحادثات؛ وأنها تضم العديد من المؤسسات والجهات المحلية والدولية؛ وأنها توفر فرصة فريدة لإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء النزاع.

تجندر عمليات السلام إلى حد كبير، شأنها في ذلك شأن سائر العمليات الاجتماعية الأخرى، وغالباً ما تكرر التراتبيات والفوارق الجندرية والسلطوية الأخرى، ذلك في الوقت نفسه الذي تقدم فيه فرصاً للتغيير. لذلك من المهم البحث في كيفية تصور عمليات السلام، من يستطيع المشاركة فيها، بمعنى، من يدرَج فيها ومن يستبعَد عنها، ولماذا؟ من يحقّ له القيام بتلك الاختيارات؟ وما هي القضايا التي تتصدر الأولوية، ومن يحددها؟ والتدقيق في اللغة المستخدمة في عمليات السلام مكاناً صالحاً لنبدأ به، على اعتبار أن المصطلحات والأسماء والتسميات تؤدي دوراً أساسياً في تشكيل واقعنا الاجتماعي. وهذا يعني أنه إذا تمكنا من معرفة تبعات ألفاظ وتوظيفات معينة، نتمكن عندئذ من محاولة تغيير واقعنا الاجتماعي عبر تغيير تلك المصطلحات ومدلولاتها. ما يهمنا هنا بشكل خاص هو الإضاءة على الافتراضات الاستعمارية الجديدة، الجندرية الضمنية التي تدعّم لغة عمليات السلام لأنها غالباً ما تكون الأكثر تبطيناً.

ونقدم فيما يلي وصفاً مقتضباً عن بعض المصطلحات الأساسية التي تحشد في عمليات السلام.

- **حل النزاعات:** يشير إلى عملية حل النزاعات من خلال الوساطة والتفاوض والدبلوماسية. وقد أنتج أعداداً كبيرة من «الخبراء» في مجال حل النزاعات، معظمهم من الرجال الذين «هبطوا بمظلة» في البلدان التي مزقتها الحرب، من أجل «إصلاح» النزاعات. وقد نتج عن ذلك ظهور موقف أشبه بمواقف «رعاة البقر» تجاه الوساطة مع حرص على توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار ناجحة بدلاً من الوقوع في فخ التزام طويل الأمد يهدف إلى إقامة سلام مستدام92. ثم إن الفكرة القائلة بأنه ثمة مجموعة واحدة فقط من الاستراتيجيات أو هنالك نمط سهل وبسيط جداً يمكن تطبيقه على عملية الوساطة في أي نزاع يحدث في أي مكان في العالم أدت إلى ظهور هذا النوع من «الخبراء» الذين لا يمضون الوقت الكافي لدراسة تاريخ الدولة، وأسباب النزاع، وضغوط الجهات الوطنية والدول المجاورة التي استبعدت من محادثات السلام وتدخلاتها، وعما إذا كان الاتفاق. الذي أمكن التوصل إليه قابلاً للتطبيق المستدام نظراً إلى حجم المخاطر السياسية المرتبطة به.
- **تحويل النزاع:** يُعنى أيضاً بحل النزاعات، لكنه يتبع نهجاً واسع النطاق في السعي لدعم سلام أكثر استدامة عن طريق إصلاح النسيج الاجتماعي، ومصالحة الأطراف المتعادية، وتصميم مؤسسات سياسية

92- تستند هذه البيانات على ملاحظات الباحثة دي ألويز لعملية السلام في سريلانكا التي انتهت أخيراً بالحسم العسكري في عام 2009، وعلى مقابلات عديدة أجرتها الباحثة نفسها ما بين عامي 1999-2006 مع عمال الإغاثة الدوليين الذين شهدوا عمليات سلام في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك خلال بحثها المتعلق بالعمل الإنساني والنزوح.

جديدة، ودعم العمليات الديمقراطية، وتمكين تنفيذ ضمانات حقوق الإنسان. نجد أن مصطلحات مثل المساءلة، والشفافية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون هي جزء لا يتجزأ من مفردات تحويل النزاع. وتشكل إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، إلى جانب تشجيع منظمات المجتمع المدني وتمويلها، وعلى الأخص المبادرات النسائية، محوراً أساسياً. وقد شاركت بعض الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والأمم المتحدة، ومؤسسات دولية سنتحدث عنها فيما بعد (انظر «الجهات الفاعلة الدولية وقرار مجلس الأمن رقم 1325») في دعم تحويل النزاع، وسوف تناقش بعض الانتقادات لمشاركتهم بمزيد من العمق في هذا القسم. والنقطة الأساسية التي نرغب في طرحها هنا هي خطر العلاقات الاستعمارية الجديدة التي تتعزز عندما تسعى القوى الاستعمارية السابقة والوكالات والهيئات الدولية إلى فرض إطار من الديمقراطية والحكم قد لا يتناسب مع تلك الدولة، وبالتالي يكون غير قابل للبقاء. في الواقع، قد يصل الأمر إلى تنامي النزعة القومية والمقاومة.

- **خارطة الطريق**: تحدد مسار عملية السلام. وتتطلب اجتياز عدة معالم مهمة تحدد مراحل مختلفة من الرحلة: (1) مرحلة ما قبل التفاوض والتي تشتمل على اجتماعات سرية ومناورات خلف الكواليس للحصول على موافقة جميع الأطراف المتحاربة على المحادثات؛ (2) مرحلة وقف إطلاق النار عندما تطلب الأطراف المتحاربة هدنة لوقف القتال؛ (3) مرحلة التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي وصياغة اتفاق السلام؛ (4) مرحلة ما بعد النزاع حين ينفّذ اتفاق السلام وتبدأ إعادة التأهيل..
- **عقبات الطريق**: وهي العوائق التي تواجهها مثل تلك العملية، مثل

مغادرة محادثات السلام أو الانسحاب منها، وعدم الاتفاق، وانسداد الأفق أمام التوصل إلى اتفاق، والعودة إلى حالة الحرب.

- **المسار الأول**: يشير إلى أصحاب المصلحة الأساسية الذين يشاركون في محادثات السلام، ويشمل هؤلاء عادة: الأطراف المتحاربة، الدولة أو المنظمة أو الفرد الذي يؤدي دور الوسيط، مع عدد قليل من ممثلي الدول المجاورة والجهات المانحة و/ أو الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية. وعادة ما يحضر ممثلو المجموعة الأخيرة بصفة مراقب فقط، لكنهم مع ذلك قادرون على ممارسة نفوذ كبير من خلال المفاوضات والصفقات التي تُعقَد خلف الكواليس. والتصور العام السائد هو أن العمل «الحقيقي» للمفاوضات السياسية يجري ضمن هذا المجال الرسمي الذكوري حيث تناقش جميع القضايا «الشائكة».
- **المسار الثاني**: يشير إلى أصحاب المصلحة الثانوية الذين يسعون للتأثير على نتائج محادثات المسار الأول، وذلك عبر الضغط والمناصرة وإصدار البيانات والتوصيات. وغالباً ما تكون اجتماعات المسار الثاني موازية لاجتماعات المسار الأول من أجل المراقبة عن كثب والرد على ما يجري في مستوى المسار الأول. وقد يُسمح للعديد من أصحاب المصلحة ضمن المسار الثاني حضور محادثات المسار الأول بصفة مراقبين. ويُنظر إلى المسار الثاني بوصفه مجالاً أنثوياً للمجتمع المدني الذي يعنى بالقضايا الاجتماعية «الناعمة» ويعمل ضمن مستوى أقل رسمية.

إن عقد مقارنة بين عملية السلام وخارطة الطريق ذات المسارين المتوازيين يختزل ما هو واضح بأنه عملية معقدة جداً إلى سرد بياني خطي؛ كما يخفي طول الفترة الزمنية التي تحدث في إطارها عمليات السلام.

تمنح جندرة المسارين الأول والثاني الصدارة للمفاوضات السياسية الرسمية الذكورية المرتبطة بالمسار الأول، بينما تهمش وتقلل من شأن المسار الثاني الذي لا يحظى بتغطية إعلامية مماثلة، كما تهمش أعمال المجتمع المدني الأخرى غير الرسمية، وبضمنها المجموعات النسائية، حيث تدار غالباً أكثر أعمال بناء السلام موضوعية وابتكاراً. سوف نبحث في الأقسام التالية أنواع النضالات التي تخوضها المجموعات النسائية للمشاركة في عمليات المسارين الأول والثاني وخارجهما، كما سنبحث أيضاً في سبب أهمية المشاركة في عمليات السلام بالنسبة للمرأة.

لمحة عامة عن مشاركة المرأة في عمليات السلام

عند النظر في مشاركة النساء في عمليات السلام، من المهم فهم وضعهن في بلادهن وأنواع البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتعايشون معها. ففي معظم بقاع العالم، على النساء أن يناضلن ليس فقط ضد البنى الأبوية في بيوتهن وأحيائهن وأماكن عبادتهن ومدارسهن ومكاتبهن، بل هن نادراً ما يكنّ ممثّلات تمثيلاً مناسباً في الساحة السياسية كذلك. فمثلاً في سريلانكا التي أنتجت أول رئيسة دولة في العالم، وذلك في عام 1960، وحكمت فيها رئيسة أخرى لمعظم فترة التسعينيات، لم يتجاوز تمثيل المرأة في البرلمان نسبة 6 في المئة، كما بقي هذا التمثيل يراوح حول نسبة 4 في المئة على مستوى الحكومات المحلية والإقليمية، على الرغم من أن نسبة محو الأمية لدى النساء 98 في المئة، وكن يدعمن الاقتصاد الوطني بعملهن، كما أنهن ممثلات بشكل جيد في سائر مجالات الحياة الوطنية الأخرى (كوديكارا: 2010، ص12). ويرجع ذلك إلى حقيقة أن بنى الوصاية السياسية أبوية وأسرية وطبقية جداً، فضلاً عن جميع الروادع الفاسدة والعنيفة للنساء. حصلت مجموعة نسائية متعددة

الإثنيات، نافست في الانتخابات بوصفها حزباً نسائياً، على عدد ضئيل جداً من الأصوات، وذلك لأن التوجه العام في البلاد هو التصويت إما للحزبَين المسيطرَين، أو للأحزاب القائمة على أساس العرق. وقد تكرر هذا التكوين السياسي في محادثات السلام المختلفة التي جرت خلال الحرب التي امتدت لثلاثة عقود، وانتهت أخيراً بالهزيمة العسكرية لجبهة نمور تحرير تاميل إيلام في عام 2009. لم توجد سوى امرأة واحدة في محادثات السلام التي جرت في 1985، و1990 و1994، وهي أديل بالاسينغام، استرالية وزوجة كبير المفاوضين عن جبهة نمور تحرير تاميل إيلام، وكانت هناك بوصفها مراقبة وممرضة، كون السيد بالاسينغام كان يعاني من مرض السكري. وكان الاستثناء المحادثات التي بدأت في عام 2002 (راجع: «المرأة على طاولة السلام» أدناه).

لماذا ينبغي أن تكون المرأة جزءاً من عملية السلام؟

قد يحاجج المرء في أنه مادامت النساء لا يؤدّين دوراً مهماً في الحياة السياسية في معظم البلدان، فلا ينبغي أن تكون مسألة مشاركتهن في عمليات السلام مهمة حقاً. وفي الواقع، غالباً ما تستخدم الأطراف المتفاوضة هذه الحجة لاستبعاد النساء من محادثات السلام. فخلال محادثات السلام الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) التي جرت في عام 2002 في صن سيتي، جنوب إفريقيا، سعت الحكومة الكونغولية وكذلك الأطراف المتحاربة الأخرى إلى إقصاء المرأة من خلال الإصرار على أن «الحرب والسلم شأن الرجال حصراً» (مبومو: 2004، ص122). بل قالوا أكثر من ذلك: «ليس للنساء أي حق في المشاركة» لأنهن لم يكنّ مقاتلات ولم يتمتّعن بتمثيل فعال في هيئات صنع القرار على المستوى المحلي أو الوطني قبل الحرب» (مبومو: 2004، ص122). تلقّت إحدى المجموعات

النسائية التي كانت تحشد من أجل إرسال ممثلات إلى محادثات السلام في صن سيتي، وهي الشبكة النسائية للدفاع عن حقوق الإنسان والسلام، مقرها في منطقة كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تهديدات من مجموعة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية المتمردة، ونهبوا مكاتبها مراراً، وأوقفوا مسيراتها السلمية (مبومو: 2004، ص122).

وفي بداية عملية السلام في بوروندي، أصر الرجال البوروندييين المشاركين في مفاوضات على أنهم يستطيعون تمثيل مصالح النساء، لذلك ليس هناك ضرورة لحضور أي امرأة. (بيوتشغيربيل: 2005، ص5). في الحقيقة، تجاوزوا ذلك بخطوة أخرى، واقترحوا مثل نظرائهم القبرصيين، أنه على النساء الذهاب إلى المنزل ورعاية أطفالهن (سورنسن: 1998، بيوتشغيربيل: 2005، ص6). وفي غواتيمالا، تساءلت الفصائل اليمينية واليسارية عن أهمية إدراج صوت نسائي مستقل في مفاوضات السلام التي جرت في عام 1994. فاتفق الطرفان على أن الحركة النسائية «مستوردة»؛ إذ تساءل اليمين عن علاقة الحركة «بثقافة غواتيمالا»، بينما ناقش اليسار بأن قضايا الجندر سوف تشتت أنصاره في لحظة تاريخية حاسمة (بيرغر: 2003، ص202).

كثيراً ما تُتهم المجموعات النسائية بأنها برجوازية ونخبوية جداً، وبالتالي لا تمثل غالبية نساء بلادها، وغالباً يرتبط هذا الافتراض بذريعة أن الحركات النسائية «مستوردة» أو أنها «مفهوم غربي». ولكن وجهت في بعض الحالات تهمة مناقضة تماماً للمجموعات النسائية - أن وجهات نظرها ومصالحها لا تختلف عن تلك الخاصة بالرجال، لذا فمن غير الضروري منحها مقعداً خاصاً على طاولة السلام.

ربما تمانع أيضاً منظمات السلام المحلية مشاركة النساء؛ إذ تستطيع المجموعات التي يهيمن عليها الذكور - حتى تلك المكرسة للسلام - إعادة

نشر افتراضات حول الأدوار المناسبة وغير المناسبة للمرأة في المجتمع. وعلى هذا النحو، حتى لو تمكنت النساء من المشاركة في مجموعات السلام مختلطة الجنس، ربما يمنعن من الوصول إلى مواقع صنع القرار داخل المنظمات، ويُقصر دورهن على مهام «التدبير المنزلي» (أندرليني: 2000). وفي هذا الصدد، تتعرض الناشطات السلميات والمقاتلات لمعاملة مماثلة. ففي حالة النساء المحاربات، يأتي هذا الواقع المرير في شكل منعهن من المشاركة بوصفهن قياديات في مجتمعهن في عمليات بناء الدولة والأمة؛ ويعاملن في كثير من الحالات كمنبوذات ومخجلات بسبب نشاطهن خلال الحرب[93].

وقد جادل بعض صناع السياسة أن المساواة الجندرية أو «قضايا المرأة» مواضيع «غير ذات صلة»، أو «غير مناسبة» للنقاش على طاولة السلام. (أندرليني: 2000، بوتر: 2005، 2008). وحذرت بعض المنظمات الدولية من احتمال التشكيك في وجود المجموعات النسائية، التي ينظر إليها على أنها لا تشارك في النزاعات مباشرة، وتعتبر معطِّلة وحتى أنها قادرة على تهديد محادثات السلام (فيليلا أرينو: 2010، ص34-35).

ألأنهن مسالمات بالفطرة؟

في حال قبلت مشاركة النساء في محادثات السلام، حتى لو بصفة مراقب، غالباً ما يكون ذلك على أساس افتراض أن لديهن ميلاً «طبيعياً»

93- انظر عباسي ولوتجينز (2002). لم يقتصر النبذ الاجتماعي بسبب المشاركة في النزاعات المسلحة في أمريكا اللاتينية، مثل كولومبيا والسلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا، بل أيضاً عوملت المقاتلات السابقات في النزاعات الإفريقية كمنبوذات على الصعيد الاجتماعي، ومرة أخرى تطول القائمة: سيراليون وأوغندة وليبيريا، وهلمجراً. انظر هارش (2005، ص17)، وكذلك الفصل التاسع من هذا الكتاب للاستزادة من هذا الموضوع.

ليكنّ أكثر تعاطفاً وسلمية من الرجال. كما علق بورو رابا، رئيس إحدى لجان السلام المشكلة من الأعيان الذكور في أثيوبيا بقوله: «إن النساء أفضل من الرجال.... إذ يمكنهن أن يؤدّين كلا الدورين خلال النزاع: دور التصعيد ودور التهدئة، فلو شرع الرجال بنزاع وتدخلت النساء، فربما يغيّر الرجال رأيهم» (كما ورد في ماكابي: 2007). لكن هذا النوع من تأنيث السلام يعزّز أيضاً ذكورية الحرب. وكما حذرت سينثيا إينلو (2002): «إن الذكورة المعسكرة هي نموذج ذكوري يمكن تصوره في الغالب على أنه نموذج يتطلب المتمم الأنثوي الذي يستبعد النساء من المشاركة الكاملة والحازمة في الحياة العامة بعد الحرب» (ص23).

لكن المجموعات النسائية نفسها قد حشدت، في بعض الأحيان، تلك الافتراضات البطريركية لصالحها من أجل الدعوة إلى إنهاء العنف، ومن أجل اكتساب السلطة الأخلاقية، ومن أجل إدراجها في عمليات السلام. غير أن اتخاذ مثل هذا الموقف يتجاهل حالات لا تعد ولا تحصى شاركت فيها النساء، بحكم الاختيار أو الإكراه، بوصفهن مقاتلات، وجلادات ومدمرات في خطوط الحرب الأمامية، كما سبق أن تحدثنا بالتفصيل في الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب[94].

ألأن لديهن شرعية أخلاقية بوصفهن أمهات؟

عندما فجرت الحكومة الفلبينية المعسكر الرئيسي لجبهة مورو الإسلامية الثورية في عام 2003، وانسحبت بعد ذلك من محادثات السلام، أطلقت حركة أمهات من أجل السلام حملة لحث المسلحين على العودة إلى طاولة المفاوضات. وقد أثار الإعلان التلفزيوني العاطفي لهذه الحركة الذي أعيد بثّه مراراً وتكراراً قدراً كبيراً من الاهتمام والتعاطف الوطني،

94- انظر أيضاً سيوبيرج وجينتري (2007).

ويعتقد بأنه دفع جبهة مورو الإسلامية الثورية للعودة إلى طاولة التفاوض. إذ رافقت مقاطع من أغنية حزينة ثلاث صور متعاقبة، صورة شاب، وصورة مراهق، وصورة صبي: «في البداية أزواجنا»، «ثم إخوتنا» و«الآن أبناؤنا»، وتنتهي بتساؤل: «مَن أيضاً سيدافع عن السلام في ميندناو؟»[95].

هذه الأشكال من الأمومية، بمعنى التعبئة السياسية للأمومة ليست بظاهرة جديدة. فقد جرى اللجوء إليها في أنحاء مختلفة من العالم في لحظات مختلفة من التاريخ، على سبيل المثال، إضراب النساء من أجل السلام في الولايات المتحدة، إذ قامت النساء بدفع أطفالهن في العربات إلى دور البلدية والمباني الاتحادية احتجاجاً على اختبارات الأسلحة النووية في ستينيات القرن العشرين؛ ومنظمة الأمهات في الأرجنتين، حيث دارت الأمهات بصمت واستمرار حول ميدان بلازا دي مايو، ووضعن أغطية رأس بيضاء تذكّر بأقمطة الأطفال، وحملن صور أبنائهن وبناتهن «المختفين» منذ أواخر السبعينيات؛ ولجنة عمل الأقارب في أيرلندة الشمالية حيث نفذت النساء وقفات احتجاجية مع الامتناع عن الطعام، وكن يغطين أنفسهن ببطانيات، ويكبلن أنفسهن بالسلاسل للفت الانتباه إلى ظروف السجن القاسية التي يعيشها أبنائهن الذين احتجزوا في أوائل ثمانينيات القرن العشرين؛ ومنها أيضاً لجنة أمهات الجنود في روسيا التي تحدّت نيران المدفعية في غروزني بالشيشان لمنع أبنائهن من القتال في ما اعتبرنه حرباً عبثية في تسعينيات القرن العشرين؛ وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قامت المنتسبات إلى رابطة ساماج للإصلاح الاجتماعي والتنمية في سائر مانيبور، رداً على اغتصاب شابة مانيبورية على يد الجيش الهندي، بتعرية أجسادهن الهرمة أمام مقر قيادة

95- يمكن مشاهدة هذا الفيديو على موقع أمهات من أجل السلام:
www.mindanaowomen.org/mcw/?page_id=42

الجيش مطالبات باغتصابهن لأنهن جميعاً أمهات الفتاة المغتصبة[96].

تقول سيث كوفين وسونيا ميشيل (1993): «تعمل الأمومية دائماً على مستويين: تمجيد فضائل الحياة المنزلية مع شرعنة علاقة النساء العامة بالسياسة والدولة والمجتمع ومكان العمل والسوق في الوقت ذاته» (ص6) ولأن الأمومية تسعى «لاستحضار صورة تقليدية عن الأنوثة، فهي تتحدى ضمناً الحدود بين العام والخاص، وبين النساء والرجال، وبين الدولة والمجتمع المدني» (كوفين & مايكل: 1993، ص6). ففي الوقت الذي رأت فيه الانتقادات النسوية في السابق بأن الأمومية تنتج إما ضحايا أو عملاء، أو تحرم المرأة من حقوقها أو تمكنها، أقرت التشابكات مؤخراً بين النسوية والأمومية بمرونة الأخيرة ومطواعيتها وكذلك مدّها المحتمل والمعقد (دي ألويز: 2004 و2012).

ألأنهن ضحايا الحرب؟

مع أن المجموعات النسائية حشدت الأمومية بطرق مبتكرة وجذرية، لكنها نادراً ما نجحت في زعزعة استقرار المفاهيم السائدة - التي تحملها الدولة والأطراف المتنازعة الأخرى، إلى جانب المنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان- عن كون المرأة ضعيفة وضحية[97]. إذ كثيراً ما يشار إليهن بوصفهن ضعيفات وهشّات، وضحايا، وبحاجة إلى حماية، ويعتمدن على الرجال، ويقترّن دائماً بالأطفال، وأحياناً بـ «مجموعات مستضعفة» أخرى، ككبار السن،

96- اقتبست أجزاء مهمة في هذه الفقرة من عمل الباحثة دي ألويز (2012).

97- لقد حشدت النساء مثل هذا الخطاب أيضاً، وهذا ما نجده في البيان الذي قدمته الناشطة السلمية الصومالية عائشة حاجي علمي الذي ذكرت فيه: «كما يحدث في سائر النزاعات، فإن النساء والأطفال هم أول الضحايا» (كما ورد في بحث فيشر- تومبسون: 2006).

والمعوقين، والمختلين عقلياً، وغير قادرات على التعبير عن احتياجاتهن ولا يتحكّمن بحياتهن. ويتجلى هذا النوع من التفكير في قرار مجلس الأمن رقم 1470، الذي اعتمد في 28 آذار (مارس) 2003، والذي سعى لتمديد الولاية الأمنية في سيراليون، وأكد ضرورة «إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال»، وقرار مجلس الأمن رقم 1509، الذي اعتمد في 19 أيلول (سبتمبر) 2003 لتمديد الولاية الأمنية في ليبريا، الذي شدد على ضرورة أن تولي مهمة البعثة «اهتماماً خاصاً بالمجموعات المستضعفة التي تشمل اللاجئين واللاجئين العائدين والنازحين داخلياً والنساء والأطفال والجنود الأطفال المسرحين» (كما هو مقتبس في بحث بيوتشغيربيل: 2005، ص3) (انظر المربع النصي 8-1). من الأهمية بمكان عدم التقليل من أهمية حماية النساء - من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف، ومن التمييز الاجتماعي، والاستغلال الاقتصادي- ولكن كما يشير بيوتشغيربيل فإن تصوير النساء بشكل متكرر على أنهن ضحايا هشات يغيّب قوتهن وحقيقة ضرورة «إشراك النساء في تعريف الحماية، وضرورة أن يكنّ جزءاً من الحل في تعزيز آليات الحماية وكذلك في مكافحة الإفلات من العقاب» (بيوتشغيربيل: 2005، ص3).

المربع النصي 8-1:
أين ظهرت النساء في اتفاقيات السلام؟

تضمّن اتفاق لومي للسلام، الذي وقع في تموز(يوليو) 1999 لإنهاء النزاع في سيراليون، إشارة واحدة فقط للنساء في صلب النص: «بالنظر إلى أن المرأة أصيبت بالأذى بصورة خاصة أثناء النزاع، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجاتها وإمكاناتها في صياغة وتنفيذ

البرامج الوطنية للتأهيل وإعادة الإعمار والتنمية، لتمكينها من أداء دور أساسي في إعادة بناء سيراليون معنوياً واجتماعياً ومادياً». (كما ورد بتأكيد شديد لدى الباحث بيوتشغيربيل: 2005، ص2-3).

لاحظ أنه لا توجد أي إشارة إلى إمكانية أن يكون للمرأة دورٌ تؤديه في عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي للبلاد. والأهم من ذلك، يولى اهتمام خاص بهن نظراً لأنهن كنّ «ضحايا خلال الحرب».

ولم تذكر النساء أساساً في اتفاقيات السلام الخاصة بوغانفيل (2001) وأنغولا (2002) وإرتيريا وأثيوبيا (2000) وإتشيه (2005)، وساحل العاج (2003 و2007).

بما أن اتفاقات السلام سوف ترسم ملامح المجتمع الذي سيجري بناؤه في بيئة ما بعد النزاع، فمن المهم اختيار اللغة المستخدمة في تلك الوثائق بعناية، وأن تشارك المرأة في صياغة هذه الاتفاقيات، أو على الأقل منحها فرصة الوصول إلى واضعي الوثيقة.

ألأن...؟

السؤال الذي طرح كثيراً هو: «لماذا يتكون جميع أعضاء فرقة تجمّع ميندااناو الشعبي في الفريق المعني بحماية المدنيين التابع لفريق المراقبة الدولي من النساء؟ لماذا نساء؟» كان رد الفعل المرتجل، وإن كان مزعجاً: ولمَ لا؟ لماذا تكون مشاركة المرأة في أي عملية سلام رسمية أو هيكل أمني موضع مساءلة دوماً؟

بعد شرح قائمة الأسباب الطويلة حول ضرورة مشاركة المرأة في الآليات الرسمية لوقف إطلاق النار على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 1325، الموجود منذ أكثر من عشر سنوات،

كانت أسئلة المتابعة التي وجهت إلى مؤتمر شعوب ميندناو هي: «هل هؤلاء النساء مؤهلات؟ هل بوسعهن القيام بذلك؟ وهل سيكنّ فعالات؟ وهل يمكنهن إحداث فرق؟»

ولمَ يتعيّن على المرأة أن تحمل عبء تقديم أدلة على أنها قادرة على تغيير الوضع في الوقت الذي شوّه فيه الرجال الوضع الأمني بشكل كامل ولفترة طويلة؟ ومرة أخرى يمكن أن يأتي ذلك الجواب الشرير على النحو التالي: «حسناً، ليس علينا حتى إحداث فرق. نحن مثلكم، لنا الحق في أن نكون هنا. نقطة انتهى».

ماري آن أرنادو

الأمينة العامة لمؤتمر شعوب ميندناو (أرنادو: 2011)

حتى الآن، ناقشنا مجموعة متنوعة من الحجج التي تستخدم لاستبعاد المرأة من محادثات السلام، فضلاً عن العديد من الحجج التي قدمتها المجموعات النسائية وغيرها من المنظمات والمؤسسات حول أسباب ضرورة مشاركتها. وقد جوبهت الحجج الذرائعية، من قبيل أنه ينبغي إشراك النساء في محادثات السلام لأنهن أفضل في صنع السلام، بالعديد من الحجج النسوية التي تعكس مواقف أيديولوجية مختلفة ببراعة. فقد جادلت بعض النسويات بأنه ينبغي إدراج النساء في محادثات السلام لأنهن يشكلن نصف المجتمع، وأن ذلك من حقهن بوصفهن عناصر سياسية. في الحقيقة، لا يتعين على النساء أن يكنّ أفضل من الرجال أو أكثر سلمية منهم لممارسة حقهن الديمقراطي. فيما ناقشت أخريات بأنه ينبغي أن تشارك النساء في محادثات السلام لأنهن إن لم يحضرن لن تمثّل مصالحهن. ثمة افتراض يرتبط بهذه الحجة وهو أن اهتمامات النساء ووجهات نظرهن مختلفة لأن تجاربهن مختلفة عن تجارب الرجال. لكن رأت نسويات أخريات أن أنواع التحولات الجندرية التي يمكن للمرأة

تقديمها في مجتمعات ما بعد النزاع ليست مهمة بالنسبة للمرأة فقط، وإنما بالنسبة للمجتمع برمته.

تعيدنا هذه الحجج النسوية أيضاً إلى المعضلة الدائمة - التي واجهتها نضالات النساء لنيل حق الانتخاب كذلك- وهي أنه إذا كانت النساء تسعى للتمثيل في المحادثات بوصفهن نساء، حتى وإن كنّ عناصر سياسية، عليهن تحمل عبء جميع الصفات والقوالب النمطية السلبية التي أُسبغت عليهن. «هذه المفارقة - الحاجة إلى قبول «الاختلاف الجنسي» ورفضه في آن معاً- هي شرط أساسي للنسوية بوصفها حركة سياسية» (سكوت: 1996، ص3-4). ونظراً لأن من طبيعة التناقضات أنها متعذّرة الحل (سكوت: 1996، ص174)، سنبحث كيف أن مجموعات نسائية مختلفة، في مناطق مختلفة من العالم، ناضلت في ظل وجود هذه المعضلة فضلاً عن المعوقات الأخرى، عند مشاركتها في أعمال بناء السلام («المرأة وبناء السلام»)، وأثناء سعيها لتجد لنفسها مكاناً على طاولة السلام («المرأة وطاولة السلام»).

المرأة وبناء السلام

كما سلفت الإشارة، اقتصرت مشاركة المرأة في عمليات السلام، في معظم السياقات، على المستوى غير الرسمي الأنثوي قليل الشأن، حيث يكنّ غير قادرات على المشاركة الفعالة في صنع القرار. ونتيجة ذلك، «تضيع غالبية أصوات النساء هباءً في أثناء العمليات الرسمية، وبضمن ذلك: مفاوضات السلام، وعمليات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وصياغة الدستور، والانتخابات، وإعادة الإعمار، وإعادة التأهيل، والحقيقة والمصالحة، وإقامة النظام القضائي» (ديفان & بيكيريلي: 2004). بمعنى آخر، لا يعكس تركيز النساء في مجال بناء السلام

غير الرسمي ببساطة تسخير أدوارهن الاجتماعية لتتكيف مع عمليات بناء السلام غير الرسمية- إنها بحد ذاتها نتاج التهميش المنهجي والمنتظم في المجال الرسمي (انظر المربع النصي 8-2).

المربع النصي 8-2:
المرأة السودانية في عمليات بناء السلام

«لقد بذلت النساء السودانيات كل ما بوسعهن للمحافظة على تماسك عائلاتهن ومجتمعاتهن أثناء النزاعات، عبر غناء الأغاني التي تتحدث عن السلام، وعبر إقناع أزواجهن وأبنائهن وأشقائهن بالتوقف عن القتال، وعبر المخاطرة بحياتهن في الذهاب في مهمات خطرة تتعلق بالسلام ضمن المناطق التابعة للعدو، أو الزواج من أحد رجال الأعداء بهدف توحيد الجماعات المتحاربة أو مصالحتها. وثمة حالات تمكنت فيها نساء من وقف تصعيد النزاع عبر تحدّي القرارات التي يتخذها الذكور في المجتمع المتعلقة بالمضي إلى الحرب أو معارضتها. ففي إحدى الحالات قيل إن نساء ينتمين إلى جماعة من جنوب السودان هدّدن بعدم الالتزام بواجباتهن الزوجية إلى أن يتوقف أزواجهن عن قتل بعضهم البعض، في الوقت الذي هددت فيه نساء في بعض المناطق الجنوبية بكشف عوراتهن (وهذه لعنة في معظم المعتقدات العرفية السودانية) للاحتجاج على النزاع العرقي.

أدّت النساء أيضاً دوراً ريادياً في تأسيس روابط ومنتديات لتسوية النزاع العرقي، أسفرت عن العديد من اتفاقات السلام على مستوى القاعدة، كاتفاقية وينليت بين النوير والدينكا، واتفاقية ليلير بين

مجموعات النوير.... حيث وقفت النساء صفاً واحداً متماسكاً ضد مواقف أزواجهن السياسية... وذلك بعد انقسام حركة/ جيش التحرير الشعبي في السودان. إلا أن النساء من كلا الطرفين المنقسمين واظبن على تبادل الزيارات، وحافظن على قنوات الاتصال، ووفّرن منتدى لمناقشة القضايا التي تؤثر على مجتمعاتهن، وهي أمور ليس بمقدور أي رجل القيام بها.

ومن أجل التصدي بفعالية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعامة التي تواجه النساء في الحرب، نظمت العديد من النساء أنفسهن في مجموعات وشبكات ومنظمات غير حكومية من كلا طرفي الانقسام السياسي. جالت هذه الشبكات الناشطة (منها صوت المرأة السودانية من أجل السلام، واتحاد المرأة السودانية الجديدة، وجمعية المرأة الجديدة في السودان) سائر بقاع العالم تدعو إلى السلام وتلفت الانتباه إلى ما كان يشار إليه في ذلك الحين باسم: «الحرب المنسيّة».

ومن الواضح أن غياب النساء عن طاولة المفاوضات في نيفاشا أو أبوجا لم يكن بسبب انعدام خبرتهن أو قدراتهن، بل نتيجة للأفكار المرتبطة بدورهن» (د. آن إيتو، عضوة وفد حركة التحرير الشعبية في السودان لمحادثات السلام في نيفاشا (2002-2005) ووزيرة الدولة في وزارة الأحراج والزراعة لدى حكومة الوحدة الوطنية، 2006).

لكن القيادات النسائية الفعالة والمبدعة تتحدى شيئاً فشيئاً عدم تمثيل النساء/ ضعف تمثيلهن الواضح في سائر نواحي عمليات السلام الرسمية في العديد من جهود المسار الثاني في جميع أنحاء العالم. ففي ناجالاند (شمال شرق الهند) فشل النضال من أجل الاستقلال الذي

استمر خمسين عاماً في التفاوض على سلام دائم، على الرغم من أن اتفاقيتين لوقف إطلاق النار لا تزالان نافذتين. لكن المرأة الناجالية أدّت دوراً مهماً في المحافظة على حالة وقف إطلاق النار عبر التوسط لدى الفصائل وتشجيع المجتمعات والقبائل والدول المجاورة على تشكيل قاعدة واسعة لدعم السلام، فمثلاً عملت رابطة الأمهات الناجاليات مع اتحاد النساء الناجاليات في مانيبور معاً لحماية المجتمعات والحشد من أجل المصالحة، والحفاظ على حالة وقف إطلاق النار، والترويج لعملية سلام شاملة (تشينوي: 2002). كما أدت حركة أمهات من أجل السلام في ميندناو دوراً مماثلاً إلى جانب العديد من المجموعات النسائية والنسوية ومجموعات السلام الموجودة في ميندناو وفي مناطق أخرى من الفيليبين (سانتياغو: 2011).

وفي ليبيريا أتقنت النساء فن «ضغط الممرات»، فكنّ ينتظرن، بالمعنى الحرفي، في الممرات ليتحدثن إلى المفاوضين حال دخولهم وخروجهم من القاعات أثناء فترات الاستراحة خلال مؤتمر أكرا في عام 1994. كما أصدرن بيانات وصغن قرارات قدمنها للوسطاء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وخلال اتصالاتهن مع وسائل الإعلام الإقليمية، ضمنَ أن إقصاءهن من المحادثات الرسمية أصبح علنياً[98].

لكن حتى أكثر حالات الضغط مثابرة على مستوى المسار الثاني يمكن أن تسفر عن لا شيء، إذا لم تكن المرأة موجودة على مستوى المسار الأول لتمرر التوصيات إلى المرحلة النهائية. وهنا تتذكر د. آن إيتو، عضوة وفد حركة التحرير الشعبية في السودان إلى محادثات السلام في نيفاشا في عام 2002، ما حدث عندما سعت النساء في وفدها إلى اقتراح حصة لا تقل عن

98- يوثق الفيلم الوثائقي: نصلي ليعود الشيطان إلى الجحيم (2008) هذه الأنشطة بصورة واضحة.

25 في المئة لتمثيل النساء في الخدمة المدنية، وفي السلطتين التشريعية والتنفيذية على جميع المستويات الحكومية (بحسب ما نص عليه دستور حركة/ جيش التحرير الشعبي في السودان) ليقدم إلى مفاوضات المسار الأول عبر الحركة الشعبية:

> ضحك أحد كبار الأعضاء الذكور في وفد حركة/ جيش التحرير الشعبي في السودان وسألني: أين يمكننا إيجاد نساء لشغل هذه المناصب؟ في نهاية المطاف وافقوا على حصة 25 في المئة في المجموعة الأكبر، وقد كان هناك ثلاث نساء على الأقل، ولكن بعد ذلك، خفضت لجنة الصياغة، المؤلفة من الذكور فقط في حركة/ جيش التحرير الشعبي في السودان، النسبة إلى 5 في المئة. ثم رفعها رئيس الحركة الشعبية إلى 10 في المئة كحل وسط. وعلمنا لاحقاً أن تلك النسبة قد أسقطت تماماً عندما رفض مفاوضو الحكومة أي مشاركة للنساء في السلطة على أساس أنهن لم يكنّ «مقاتلات». (إيتو: 2006).

على الرغم من الاعتراف شيئاً فشيئاً بعمل النساء في المسار الثاني نتيجة ضغطهن الذي لا يعرف الكلل على وسائل الإعلام المحلية والدولية خلال محادثات السلام، والدعم الذي تتلقاه النساء من المنظمات الدولية وكذلك منظمات الأمم المتحدة وقراراتها (انظر: «الأطراف الدولية وقرار مجلس الأمن 1325»)، تبقى أعمال النساء الطويلة الأجل والأقل بروزاً، والتي غالباً ما تكون الأكثر فاعلية - بوصفهن منظِّمات شعبيات، وعناصر محفزة في المجتمع، وعناصر متفاعلة داخل المجتمع، حتى عندما يكون النزاع دائراً - بحاجة إلى الاعتراف بها والاشتراك فيها أيضاً.

تمكنت المجموعات النسائية التي أحرزت «تقدماً» في محادثات المسار الأول، أو ضغطت من أجل تنفيذ أحكام تراعي الفروق الجندرية

في اتفاقيات السلام من القيام، وتمكّنت أن تقوم بذلك بسبب انخراطها في جهود بناء السلام على المدى الطويل. فلم يكن استحداث «العشيرة السادسة» المبتكر، الذي مكّن الصوماليات من المشاركة في محادثات السلام التي أجريت في عام 2000، المذكور في بداية هذا الفصل، ممكناً لولا وجود منظمة إنقاذ النساء والأطفال الصوماليين التي وفرت الأساس «للعشيرة السادسة». إذ إن عائشة حاجي علمي، المنبوذة من عشيرتها بسبب زواجها من رجل من عشيرة أخرى، شكّلت هذه المجموعة في ذروة الحرب الأهلية في عام 1992، من أجل تقديم الدعم لغيرها من النساء وذريتهن الذين تعيّن عليهم مواجهة تجربة مماثلة. وأدّت منظمة إنقاذ النساء والأطفال الصوماليين منذ نشأتها دوراً مهماً في توحيد النساء من مختلف العشائر والانتماءات العرقية الراسخة. وبالمثل لم يكن تأسيس تحالف نساء أيرلندة الشمالية ممكناً لو لم تقم النساء بتشكيل الروابط وتعزيزها بين البروتستانت والكاثوليك، وبين الراديكاليين والليبراليين، وبين الطبقتين الوسطى والعاملة منذ بداية «الاضطرابات».

في سريلانكا، اعتمدت المجموعات النسائية على الشبكات النسوية المحلية والإقليمية (أي جنوب آسيا) والدولية العريقة للتعاون فيما بينها في إرسال بعثة نسائية رفيعة المستوى إلى المناطق المتضررة من الحرب في شمال وشرق الجزيرة لتوثيق وضع المرأة في تلك المناطق. وقدم التقرير الذي بني على هذه النتائج إلى الحكومة في سريلانكا، وإلى حركة نمور تحرير تاميل إيلام، وإلى الوسطاء النرويجيين، وإلى الجهات المانحة الثنائية الرئيسية السريلانكية كجزء من مطالب المجموعات النسائية المحلية لإدراجها في محادثات السلام التي كان من المزمع إجراؤها في عام 2002، إضافة إلى جعل قضايا المرأة واهتماماتها جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال السلام (البعثة النسائية الدولية إلى شمال شرق سريلانكا: 2003).

في غواتيمالا، ناضلت المجموعات النسائية نضالاً طويلاً وشاقاً ضد دولة قمعية جداً للضغط من أجل تنفيذ الإصلاحات التقدمية التي اتفق عليها في اتفاقات سلام عام 1996. ولم يثمر هذا النضال إلا بعد مرور 13 سنة، في عام 2009، عندما أصدر المؤتمر الوطني فرض الرقابة على العنف ضد النساء، وطالب جميع القضاة بتلقي التدريب على كيفية الاستماع لهذه القضايا في المحكمة (غودوي: 2010). ولمواصلة الضغط على الحكومة للقيام بالمزيد من الإصلاحات، نظم تحالف المجموعات النسائية «محكمة الضمير» المستوحاة من المحكمة الدولية لجرائم الحرب المتعلقة «بنساء المتعة» اليابانيات (غودوي: 2010). وقد ركزت تلك المحكمة في المقام الأول «على الجرائم الجنسية التي ارتكبها الجيش الغواتيمالي خلال الحرب الأهلية خاصة ضد نساء المايا» (غودوي: 2010)[99]. وخلال المحكمة التي انعقدت في شهر آذار(مارس) في عام 2010، تكلمت مئات من نساء المايا على الملأ لأول مرة حول جرائم التي ارتُكبت بحقّهنّ، وأصررن على محاكمة الجناة، وطالبن بدفع تعويضات (غودوي: 2010).

من السمات المميزة والمهمة لعمل النساء في مجال بناء السلام - سواء على مستوى المسار الأول أو الثاني أو على المستوى الشعبي/ المجتمعي - هو قدرة المرأة على بناء جسور عبر الحواجز السياسية والإثنية والدينية والعشائرية والطائفية الاجتماعية والطبقية، وكذلك عبر خطوط المعركة والحدود الوطنية. وغالباً ما تتبادر إلى الذهن التحالفات المبتكرة والملهمة التي قامت بين نساء إسرائيليات وفلسطينيات، أو بين

99- كان العنف الجنسي، وبالأخص الاغتصاب، سياسة ممنهجة قام الجيش الغواتيمالي بتطبيقها كاستراتيجية لمناهضة التمرد، وذلك حينما وصلت الحرب الأهلية إلى ذروتها في مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

نساء بروتستنتيات وكاثوليكيات في أيرلندة الشمالية، أو بين نساء بوسنيات وصربيات وكرواتيات، وثمة العديد من الأمثلة غير المعروفة أيضاً. فقد وحدت جماعة «التقاء الأيدي عبر خطوط التقسيم» النساء من المجتمعين اليوناني والتركي في قبرص من أجل إدماج المنظور الجندري في تحليل النزاع القبرصي إضافة إلى عملية السلام (هادجيبافلو: 2006). كما أوجدت شبكة أهوتساك (أصوات) النسائية مجالاً فريداً من نوعه لنساء الباسك اللواتي ينتمين إلى مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية (غالباً لها وجهات نظر متعارضة)، والنقابات، والمجموعات النسوية، للحوار وتبادل الآراء فيما بينها أثناء نضالها لإيجاد حل سياسي للعنف الذي يحاصر تلك المنطقة (فيليلا أرينو: 2010، ص27). وقد جمع التحالف النسائي من أجل السلام، الذي ضم حركة نساء متشحات بالسواد (صربيا)، وشبكة النساء الكوسوفيات (التي تضم 80 منظمة من مختلف أنحاء كوسوفو)، بين نساء من مختلف المشارب الإثنية والدينية وكذلك من مختلف البلدان من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام في كوسوفو، ويشمل ذلك المفاوضات المتعلقة بالوضع (فيليلا أرينو & ريدوندو دو لا مورينا: 2008) (انظر أيضاً المربع النصي 8-2).

على الرغم من أن بعض الناس يرون أن بناء الجسور هو عمل أسهل نوعاً ما بالنسبة النساء، لأنهم يعزون للنساء نزعة قومية ضعيفة، وطريقة تصالحية «طبيعية»، وقدرة على التعاطف مع «الآخر» استناداً إلى الخبرات المشتركة بوصفهن نساء. إن هذا التفسير إشكاليّ، ليس فقط لأنه يفرط في التعميم، كما يتضح من خلال تنوع علاقات النساء مع الحرب التي تحدثنا عنها في هذا الكتاب، بل لأنه يفترض أيضاً أن هذه الصفات والتصرفات «طبيعية» لدى النساء، الأمر الذي يلغي وبشكل كبير العمل السياسي الجاد الواسع النطاق المتضمن في إطلاق مثل تلك التحالفات واستمراريتها

- غالباً ما تكون كلفته تصنيفهن إرهابيات/ خائنات/ عميلات/ كافرات (كوكبيرن: 1998). تُعرّف نيرا يوفال-ديفيس (1997) هذه الأنواع من سياسات التحالف، التي «يعترف فيها بالفروقات فيما بين النساء، ويمنحن صوتاً» بأنها «سياسة متقاطعة»؛ حيث لا تعيّن الحدود «على أساس «مَن» نحن، بل على أساس ما نريد تحقيقه» (ص126).

الجهات الدولية الفاعلة وقرار مجلس الأمن رقم 1325

كما لوحظ في الأجزاء السابقة، نادراً ما تتحقق عمليات السلام من دون مشاركة عدد كبير من الجهات والمؤسسات الدولية. وسوف يكون من السذاجة افتراض أن مثل هذه التدخلات هي نتيجة الغيرية أو حسن النية، ففي ضوء التأطير التبشيري والإمبريالي والرأسمالي والأبوي لشبكات السلطة العالمية: لطالما كان الوصول إلى الموارد الطبيعية، والأسواق، والطرق التجارية، والسيطرة على الفضاء، والشعوب، والمعتقدات، والأفكار، هو المحرك وراء الحروب وعمليات السلام على حد سواء. لا يمكن فصل «الحرب من أجل السلام» في العراق، أو المخاوف الدولية بشأن النزاعات والانتهاكات المرافقة في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو سوريا عن مجموعة متنوعة من المصالح، سواء في الوصول إلى النفط أو الألماس، أو السيطرة على انتشار الشيوعية أو الأصولية الدينية، أو إرضاء رغبات المناصرين المحليين أو الحلفاء الدوليين.

لقد انتقد الباحثون والناشطون في مرحلة ما بعد الاستعمار المساعدات الإنسانية والتنموية التي تستخدم غالباً في السعي إلى تحويل النزاع، كما انتقدوا بعض الحملات النسوية الدولية (غالباً لا علاقة لها بالمنظمات المحلية) ضد أشكال العنف الثقافية تحديداً، مثل الساتي، وختان الإناث،

وجرائم الشرف، بسبب تحيزها العرقي والمسيحي والحضاري الذي يفترض أن الغرب متنور فكرياً ومتفوق أخلاقياً، وسعيها إلى تأسيس مجتمع مدني على صورته (انظر على سبيل المثال: موهانتي: 1988، مامداني: 1996، 2009، هينكل & ستيرات: 2001، جينكينز: 2001، مانجي & أوكويل: 2002). وإنه في ضوء مثل هذه الانتقادات التي حذرنا منها سابقاً تجاه الفرضيات العامة لما يعتبر ظاهرياً «مسلمات» ديمقراطية - المجتمع المدني، والحكم الرشيد، والمساءلة، والشفافية - التي قد تظهر في أشكال مختلفة جداً في مجتمعات مختلفة؛ يجري إحياء فلسفة أوبونتو، على سبيل المثال، التي تتطلع إلى بناء نظام العلاقات المتبادلة بدلاً من الحريات الفردية، في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (راموس: 1999، كروغ: 2009).

حتى الأمم المتحدة ليست فوق الشبهات، نظراً لأن حق النقض منوط بخمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا وفرنسا والصين - وبالتالي إنتاج: «المرؤوسين» ضمن منظومة الأمم المتحدة (سبيفاك: 2003)[100]. مع ذلك، لا تزال حقيقة أن الدول القومية المعترف بها ممثلة في هذه الهيئة، وأن معظم القرارات تتخذ بالإجماع، وأن قرارات الأمم المتحدة ملزمة لجميع الدول القومية، تجعل منها مؤسسة قوية قادرة على إحداث تغيير على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وفي هذا السياق، اعتبرت النسويات في مختلف أنحاء العالم أن اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 إنجازٌ تاريخيّ.

100- يسعى سبيفاك (2003) إلى إعادة توجيه خطاب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وذلك عبر الإشارة إلى تلك التقسيمات بين النخب والتابعين - التي تتخطى العرق والانقسام بين الشمال والجنوب - الأمر الذي يؤدي إلى نوع معين من الداروينية الاجتماعية حيث: «على الأقوى تحمل عبء تصحيح أخطاء الأضعف» مما أدى إلى إنشاء هيكل السلطة من القمة إلى القاعدة. (ص169).

ينص قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي اعتمد في شهر تشرين الأول(أكتوبر) في عام 2000 على إدماج المرأة في جميع مراحل عملية بناء السلام، وبضمن ذلك مفاوضات السلام. ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، يُقّر القرار 1325 بمساهمة النساء بوصفهن عاملاً من عوامل التغيير من أجل السلام، بدلاً من اعتبارهن مجرد ضحايا للنزاعات المسلحة، ومكّن المنظمات النسائية من كسب نفوذ عبر دخول مفاوضات السلام الرسمية. إلا أن هذا الإنجاز لم يأت من فراغ، إنما نتيجة جهود دعوة مكثفة من النساء المتضررات من الحرب لعدة عقود، توجت في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالمرأة في بكين في عام 1995، واجتماع لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في مدينة نيويورك في عام 1998. وفي المقابل، تلقت هؤلاء النساء الدعم من شبكة عالمية من الحركات والمنظمات والمجموعات النسائية، وكذلك من حفنة من النسويات الشجاعات الدؤوبات اللواتي يعملن في هيئات الأمم المتحدة.

يركز القرار 1325 على أربعة مجالات موضوعية: العنف القائم على الجندر، والمشاركة في صنع القرار، وفي عمليات حفظ السلام، وفي عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (انظر المربع النصي 8-3). وعلى الرغم من أن الدول القومية هي محور النص، فقد تناول هيئات الأمم المتحدة كذلك. ينص القرار 1325 بشكل ملحوظ على: «يتعين على مجلس الأمن ضمان قيام بعثات مجلس الأمن بالتشاور مع المجموعات النسائية المحلية والدولية حول وجهات نظرها المتعلقة باعتبارات المساواة الجندرية وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في مناطقها».

تؤكد ثلاثة تطورات إضافية خلال السنوات العشر التي أعقبت صدور القرار 1325 الحاجة الماسة لمزيد من الاعتراف والتعامل مع واقع تجارب النساء في النزاعات وصنع السلام. فقد أظهر قرار مجلس الأمن

1820 الذي اعتمد في حزيران(يونيو) من العام 2008 وجود صلة قوية بين العنف الجنسي والسلام المستدام والأمن؛ ويقدم القرار 1888 الذي اعتمد في أيلول(سبتمبر) عام 2009، اللبنات الأساسية للمضي قدماً في تنفيذ القرار 1820، ويشير إلى التزام سياسي قوي لمعالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بوصفه قضية سلم وأمن. ويولي القرار 1889 الذي اعتمد في تشرين الأول(أكتوبر) عام 2009 اهتماماً خاصاً بتنفيذ القرار رقم 1325 خلال مرحلة بناء السلام التي تأتي مباشرة عقب النزاع. ويولي اهتماماً أكبر لغياب النساء وإقصائهن المستمرَّين من عملية التخطيط لبناء السلام وما يترتب على ذلك من غياب لترتيب الأولويات أو التمويل الكافي للاستجابة لحاجات النساء، ويشمل ذلك أمنهن وحصولهن على الخدمات. ولعل أهم ما ورد في هذا القرار هو التزام مجلس الأمن بتطوير مجموعة متفق عليها من المؤشرات العالمية لمتابعة ورصد تنفيذ القرار رقم 1325، والدعوة لتقديم توصيات في عام 2010 حول الطريقة التي سيقوم المجلس من خلالها بتلقي معلومات حول القرار 1325 وتحليلها والتصرف بموجبها. وأخيراً يدعو القرار لإعداد تقرير حول الجندر وبناء السلام، ويشير بالتحديد إلى ضرورة مساهمة لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في هذا التقرير.

المربع النصي 8-3:
القضايا التي يتناولها قرار مجلس الأمن رقم 1325

النزوح: أكد هذا القرار حماية مستوطنات ومخيمات اللجوء ومراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة خلال فترة النزوح (الفقرة: 12).

العودة إلى الوطن وإعادة التوطين: يشترط هذا القانون أن تراعي جميع الجهات المشاركة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وما يتعلق من هذه الاحتياجات بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء النزاع؛ (الفقرة: 8أ).

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: يشجع جميع المشاركين في وضع خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على مراعاة الاحتياجات المختلفة للمقاتلين السابقين إناثاً وذكوراً وعلى مراعاة احتياجات مُعاليهم؛ (الفقرة: 13).

بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد النزاع: يتطلب إدراج المنظور الجندري، وبضمن ذلك اتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء؛ (الفقرة: 8 ج).

حفظ السلام: يتناول ضرورة زيادة دور المرأة وإسهامها في عمليات الأمم المتحدة الميدانية وخاصة بين المراقبين العسكريين والشرطة المدنية وموظفي حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية؛ (الفقرة: 4). ويعرب عن الاستعداد لمراعاة المنظور الجندري في عمليات حفظ السلام، ويحث الأمين العام على أن يكفل احتواء جميع العمليات الميدانية على عنصر جندري حيثما كان ذلك مناسباً؛ (الفقرة: 5).

تدريب قوات حفظ السلام: يقر بضرورة تطوير مبادئ توجيهية ومواد تدريبية بشأن حماية المرأة وحقوقها واحتياجاتها الخاصة وتعميم مراعاة المنظور الجندري، إضافة إلى الحاجة للتوعية بشأن مرض نقص المناعة/ الأيدز بين صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والأفراد المدنيين العاملين في عمليات حفظ السلام (الفقرة: 6).

الاغتصاب والانتهاك الجنسي خلال النزاع المسلح: يطلب إلى جميع الأطراف في النزاع المسلح وهيئات الأمم المتحدة أن تحترم احتراماً كاملاً القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن، وأن تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (الفقرة: 9). ويؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة تحمي النساء والفتيات من العنف القائم على الجندر، لاسيما الاغتصاب وغيره من أشكال الانتهاك الجنسي، وسائر أشكال العنف الأخرى التي تحدث في حالات النزاع المسلح (الفقرة: 10).

وقد ساهم قرار مجلس الأمن رقم 1325 وقرارات الأمم المتحدة الأحدث في إنشاء إطار معياري جديد، ليس فقط من خلال دمج المنظور الجندري في جميع الجوانب الحرجة لمرحلة الانتقال وإعادة الإعمار بعد النزاع، لكن من خلال تسليط مزيد من الضوء على النساء في المجالات التي ما برحت مقبولة حتى الآن بوصفها مجالات ذكورية بما لا يقبل الجدل خاصة في المستويات الرسمية لبناء السلام. فعلى سبيل المثال، تتحدى القرارات الافتراضات الشائعة حول مَن ينبغي أن يكون على طاولة المفاوضات للتداول بشأن شكل العملية الانتقالية واتجاهها. أي بمعنى آخر، أبرزت القرارات بوضوح ضرورة إيلاء الاهتمام بضرورة إشراك مفاوضات، ووسيطات، وموقعات على طاولة المفاوضات، وإشراك مزيد من النساء في عمليات صنع القرار داخل منظومة الأمم المتحدة، ووضع أحكام تتيح للمرأة المشاركة في جميع جوانب الحكم، مثل المشاركة في صياغة الدستور والقوانين الانتخابية، وفي البرلمانات، وفي أجهزة القطاع الأمني، وفي الهيئات الوطنية والإقليمية (انظر المربع النصي 8-4).

المربع النصي 8-4:
تطبيق القرار 1325: حالة أفغانستان[101]

خلال مفاوضات السلام في أفغانستان، ضغطت هيئة الأمم المتحدة على سائر الأطراف لإشراك مندوبات. فشاركت النساء كمندوبات ضمن طرفين من الأطراف الأربعة، وكمستشارات في الطرفين الآخرين. مهد اتفاق بون الناتج عن المفاوضات في عام 2001 الطريق لتغيرات مؤسسية من خلال إلغاء القيود المفروضة على المشاركة العامة للمرأة وإنشاء وزارة شؤون المرأة. أسفر ذلك عن مشاركة مئة مندوبة في مجلس اللويا جيرغا الدستوري لاحقاً، وتخصيص ثمان وعشرين في المئة من المقاعد البرلمانية للنساء، ولهن مقاعد محجوزة في مجالس المحافظات، ويحق للمرأة الترشح للرئاسة الآن.

وبعد مرور عشر سنوات على اتفاق بون، لا يزال موضع نقاش ما إذا كانت هذه التدخلات الخارجية الجذرية المتعلقة بحقوق المرأة تستطيع أن تستمر من دون دعم أساسي وكاف من القائمين على السلطة أو من داخل مجتمع مدمر، فرّ معظم مفكريه وقادته الليبراليين من تلك البلاد منذ فترة طويلة. حيث لا تزال مسألة إثبات القدرات القيادية النسائية ومناصرة حقوق المرأة تعتبر منافية للإسلام، وبأنها تقليد للقيم والتقاليد الغربية. وقد تعرضت شكرية باركزاي، وهي واحدة من حفنة النائبات في البرلمان في الجمعية الوطنية التي تدعم حقوق المرأة، للتهديد بالقتل بسبب إعرابها عن مثل هذه الأفكار.

101- يعتمد الوصف هنا على المادة التي وردت في عمل لجويا (2009) وحسن (2010).

كما أن المعاملة التي لقيتها ملالي جويا، البرلمانية الشابة البليغة التي انتقدت باستمرار وجود أمراء الحرب وأباطرة المخدرات والمجرمين في الجمعية الوطنية، كما أنها انتقدت حكومة الولايات المتحدة على دعمهم، تمثل حالة أخرى في صلب هذا الموضوع. فقد طردت جويا المعروفة الآن بوصفها «أشجع امرأة في أفغانستان»، من اللويا جيرغا في عام 2003 وتعرضت للاعتداء الجسدي واللفظي بسبب انتقادها لأعضائه، ومن ثم طردت من مجلس النواب في الجمعية الوطنية في عام 2007، على الرغم من حصولها على ثاني أعلى نسبة من الأصوات ضمن دائرتها الانتخابية في مقاطعة فرح. وتعيش الآن متخفية ولا تستطيع الخروج إلا برفقة كتيبة من الحراس الشخصيين.

استخدم القرار 1325 منذ اعتماده من قبل العديد من المجموعات النسائية المحلية والعابرة للحدود القومية والمنظمات الدولية من أجل تنفيذ عملية إدماج النساء في مفاوضات السلام وفي عملية صنع القرار في مرحلة ما بعد النزاع في مختلف بقاع العالم، وبضمن ذلك الفلبين وسريلانكا، وأفغانستان، وكوسوفو، وبوروندي، وكولومبيا. وهكذا لم تتمكن وحدات الشرطة الهندية المشكّلة من النساء فقط، والتي أرسلتها الأمم المتحدة إلى ليبيريا في عام 2007، وفقاً لهذا التكليف، من الحد من حوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي في ليبيريا فحسب، وإنما ألهمت تشكيل فيلق نسائي ضمن قوات حفظ السلام في عناصر الحماية المدنية في فريق المراقبة الدولية بقيادة ماليزيا في مينداناو، الفلبين (أرنادو: 2011). وقد أفسح هذا الفيلق النسائي أيضاً مجالاً مهماً لنساء بانجسامورو ولوماد والمستوطنات المسيحيات للعمل معاً[102].

102- تشمل أهداف وبنية عنصر حماية المدنيين (CPC) قرار مجلس الأمن رقم 1325 وكذلك القرار رقم 1820 (أرنادو: 2011).

ولكن، وكما لاحظنا في البداية، فإن تنفيذ القرار 1325، والقرارات التي بنيت عليه، مرهون بمجموعة متنوعة من العوامل، منها الحالة الاجتماعية والسياسية للمرأة، والمعتقدات الثقافية والدينية، وأنواع الأطراف المتحاربة، والمصالح السياسية المعنية، وأشكال الدعم أو الضغط التي تقدمها المنظمات الدولية. وكما لوحظ في الأقسام السابقة، لا تهتم معظم الأطراف المتحاربة بإشراك المرأة في الجوانب الرسمية لعمليات السلام لمجموعة متنوعة من الأسباب. وبالمثل، قد لا تكون الجهات المانحة الدولية، وعمال الإغاثة، وخبراء حل النزاعات، التي تكون الغالبية العظمى منهم رجالاً، داعمين بصفة خاصة، نظراً للقوالب النمطية الأبوية والإمبريالية التي ربما يحتفظون بها عن النساء بشكل عام، وعن نساء العالم الثالث بشكل خاص، بوصفهن تابعات وسلبيات وضعيفات. إن بعض المنظمات والجهات الدولية التي قد تكون داعمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لا تملك في أغلب الأحيان الشرعية للضغط من أجل اتخاذ مثل هذه التدابير لأن بلدانها قد لا تؤيد القرار 1325. سوف نركز في القسم التالي على بعض الطرق التي حاولت فيها النساء التأثير على مفاوضات السلام، ونتمعن في النتائج التي ترتبت على ذلك بغية التوصل إلى فهم أفضل لبعض التعقيدات والمعضلات التي تواجه تنفيذ القرار 1325 (انظر أيضاً المربع النصي 8-4).

المرأة على طاولة السلام

ينبغي أن يكون من الواضح بالنسبة لكم الآن أنه لا بد أن يسبق إحضار النساء إلى طاولة السلام بوصفهن مشاركات فعالات مجموعة من الأنشطة - التوعية، والتعبئة، وبناء التحالفات، وكسب التأييد، والدعوة لتطبيق الصكوك الدولية مثل قرار مجلس الأمن رقم 1325. ففي بعض

الأحيان يخصص مكان للنساء على الطاولة بوصفه مجرد رمز لاستعراض الديمقراطية والشمولية. وحتى لو كن حاضرات، قد لا يعترف بوجهات نظرهن وتجاربهن في بناء السلام والمفاوضات أو أنها لا تستخدم بشكل كامل. حتى أنهن لا يعطين فرصة التحدث في بعض الأحيان، ويحضرن على طاولة السلام بوصفهن أعضاء رمزيات فقط.

ثمة خطر حقيقي يتمثل في أنه عندما تصل المرأة إلى الطاولة، تكون أهم وأبرز القضايا قد نوقشت في مفاوضات الكواليس المقتصرة على الرجال. ففي العديد من الحالات، ضُلِّلت النساء بشأن موعد الاجتماعات ومكانها، ورُفضت تأشيرات الدخول الخاصة بهن، وحُظر عليهن دخول المفاوضات، وأُهملت اقتراحاتهن. وكما تلاحظ كريستين بيل (2005) بدقة: «من أجل التأثير في عملية التفاوض، وفي اتفاق السلام الناجم عنها وتنفيذه، على المرأة أن تجد في الوقت نفسه طرقاً للدخول إلى العملية كما جرى تصوّرها من دونها، وأن تعيد، في الوقت ذاته، صياغة القضايا التي تدخل في صميم العملية» (ص99).

لقد أكدنا طوال هذا الفصل أهمية وجود النساء على طاولة السلام، لكننا لم نناقش بعد مَن هنّ، بمعنى، مَن يمثّلن؟ حزباً سياسياً؟ أم دولة؟ أم منظمة نسائية مستقلة؟ أيَّ نوع من المواقف الأيديولوجية يطرحن بشأن مكانة المرأة في ذلك المجتمع، وبشأن مختلف القضايا التي غذّت النزاع؟ كنا قد ذكرنا في بداية هذا الفصل وجود زوجة وممرضة أحد كبار المفاوضين من حركة نمور تحرير تاميل إيلام في محادثات السلام في سريلانكا. وكانت زوجات عدة ضباط برتبة عقيد جزءاً من مجموعة مختارة من النساء البوروندیات اللواتي سُمح لهن بالمشاركة في الجولة الثالثة من محادثات أروشا في عام 1998 (انظر ص234–237). ولكن من هنّ النساء اللواتي يمثلنهن؟ وما مدى فعاليتهن؟

غالباً ما ينبغي على النساء اللواتي ترشحهن الدولة أو الأحزاب السياسية أو الحركات الثورية «الالتزام بخط الحزب». فعلى سبيل المثال، أشارت إيديتا الطاهري، المرأة الوحيدة المشاركة في المفاوضات الفاشلة مع صربيا التي سبقت قصف حلف شمال الأطلسي، إلى أن الدافع وراء دورها في الوفد الألباني في ذلك الوقت هو أجندتها القومية الألبانية، وليس أجندتها النسوية التي طورتها بعد ذلك بكثير (فيليلا أرينو: 2010، ص35). وقد اعترفت أن إسهاماتها على طاولة التفاوض ستكون مختلفة تماماً لو كانت أكثر إدراكاً بموضوع الجندر. (فيليلا أرينو: 2010، ص35)[103]. مع ذلك، تستطيع المجموعات النسائية المستقلة مواجهة أنواع مختلفة من العقبات كذلك. وبغية تحقيق فهم أفضل للسيناريوهات السياسية الاجتماعية المعقدة التي يعملن في ظلها، سوف ندرس أمثلة من ثلاث دول مختلفة بمزيد من التفصيل (انظر المربع النصي 8-4).

غواتيمالا

تعتبر عملية السلام في غواتيمالا «من أكثر عمليات التفاوض شمولية، وتشاركية، وتركيزاً على حقوق الإنسان، وساهمت النساء في كل من المفاوضات الرسمية والمفاوضات الموازية التي قادها المجتمع المدني» (ناكايا: 2003، ص463). أسس الاتفاق الإطاري الذي وُقّع في عام 1994 جمعية المجتمع المدني التي أتاحت لمنظمات المجتمع المدني تقديم توصيات إلى المحادثات بين الحكومة الغواتيمالية والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي الذي يتألف أساساً من فلاحي المايا (ناكايا: 2003،

---

103 – شغلت إيديتا الطاهري منصب وزيرة خارجية المؤسسات السياسية الكوسوفية البديلة ما بين عامي 1991و2000، كما كانت الممثلة الخاصة عن الزعيم الكوسوفي إبراهيم روجوفا وذلك ما بين عامي 1998 و2000 (فيليلا أرينو: 2010، ص35).

ص463). ويرجع العديد من الأحكام الخاصة بالجندر التي صادق عليها الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في جزء كبير منها إلى مشاركة لوز مينديز، التي شاركت في مفاوضات السلام بوصفها عضوة في وفد الاتحاد، والمرأة الوحيدة ضمن الوفد خلال السنوات الأربع الأولى. وتذكر مينديز نفسها أن عضويتها في الاتحاد الوطني للمرأة الغواتيمالية سلّحتها بالوعي النسوي للدفاع عن حقوق المرأة على تلك الطاولة[104].

كان اتفاق السلام الغواتيمالي الذي وقّع في عام 1996 رائداً في حماية المرأة وتمكينها ومشاركتها في مفاوضات السلام وفي العملية السياسية بشكل عام، وذلك قبل أربع سنوات من اعتماد مجلس الأمن القرار رقم 1325[105]. فقد دعا هذا الاتفاق إلى المساواة الجندرية في الحصول على التعليم، والأراضي، والقروض والمساعدات التنموية، والقضاء على التمييز ضد النساء من السكان الأصليين ودعم المساواة الجندرية في المنزل ومكان العمل (بيرغر: 2003، ص203). كما أنه نص على إنشاء مكتب الدفاع عن نساء الشعوب الأصلية، فضلاً عن إنشاء المنتدى الوطني للمرأة الذي عرف باسم فورو (FORO)، وتعمل من خلاله النساء ومجموعات السكان الأصليين والسلطات الحكومية باتجاه تنفيذ هذا الاتفاق. يعتبر الشجار الذي نشب بين المجموعات النسائية والدولة بخصوص السيطرة على فورو درساً في المثابرة والصبر والشجاعة من جانب جماعات نساء

104- اتصال شخصي مع كارول كوهن بتاريخ 26 أيلول 2011.

105- شاركت لوز مينديز في المناقشات التي جرت أمام هيئة الأمم المتحدة وذلك قبل المصادقة على القرار رقم 1325 كشاهدة وطرف في العملية الغواتيمالية (غودوي: 2010). كما شاركت أيضاً في المجموعة الدولية للناشطات التي التقت بالمفاوضين البوروندين في عملية السلام وذلك بغرض مشاركة آرائهن ورؤاهن وخبراتهن بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) وذلك في شهر حزيران من عام 2000.

الشعب الأصلي واللادينو. وهنا تقول بيرغر: «ساعدت الوحدة التي اكتسبتها الحركة النسائية خلال مفاوضات السلام على استمراريتها في هذه المناقشات الشاقة والمناورات السياسية العديدة» (بيرغر: 2003، ص204).

وبعد مرور خمسة عشر عاماً على توقيع اتفاقات السلام، لاتزال الصورة معقدة بالنسبة للنساء. فقد فتحت عملية السلام مساحات للمشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، لاسيما على المستوى المحلي. ولكن نسبة النساء المنتخبات إلى البرلمان انخفضت خلال العمليات الانتخابية الأربع التي جرت بعد اتفاقات السلام. ومن العوامل الرئيسية التي تعيق التمثيل السياسي للمرأة استمرار التمييز الجندري، وارتفاع مستويات الفقر، والعنصرية ضد النساء السكان الأصليين، والعنف ضد النساء، فضلاً عن بنية النظام السياسي والانتخابي نفسه. لكن المنظمات النسائية تناضل من أجل تغيير قانون الانتخابات بغية إدراج نظام العمل الإيجابي. كما تواصل هذه المنظمات نشاطها في مجالات أخرى: حق المرأة في الإفادة من الأرض، والصحة والتعليم؛ وقدرة المرأة على ممارسة حقوقها الجنسية والإنجابية، وإنهاء العنف ضد المرأة وخاصة قتل النساء، وضد الإفلات من العقاب على العنف الجنسي الذي ارتكب ضد المرأة خلال النزاع المسلح.

سريلانكا

كما لوحظ سابقاً في هذا الفصل، ضغطت المجموعات النسائية السريلانكية بنجاح على جميع الأطراف الأساسية المشاركة في مفاوضات السلام التي بدأت في عام 2002، من أجل إشراكها في المحادثات. فكانت هذه هي المرة الأولى، خلال حرب طويلة تخللتها مبادرات سلام متقطعة،

التي يعترف فيها الطرفان المتحاربان بمساهمات المرأة في عملية بناء السلام. وهكذا فتحت مساحة رسمية للمشاركة عبر اللجنة الفرعية للقضايا الجندرية التي تعقد اجتماعات مستقلة، لكنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى الهيئة العامة لمحادثات السلام. أعقب هذا النمط تشكيل عدد من اللجان الفرعية الأخرى، من بينها اللجنة الفرعية للاحتياجات الإنسانية العاجلة وإعادة التأهيل، واللجنة الفرعية للتهدئة والتطبيع، واللجنة الفرعية المعنية بالقضايا السياسية، ولم تعيّن أيّ امرأة في هذه اللجان.

تألف الوفد الحكومي المكون من خمس نساء (ثلاث سنهاليات ومسلمتان) أساساً، من باحثات وناشطات نسويات من داخل القطاع غير الحكومي ولهن تاريخ طويل في مجال بناء السلام. بينما ضم وفد حركة نمور تحرير تاميل إيلام خمس موفدات من الكوادر النسائية (التاميلية) الرفيعة[106]. وقد عُقدت اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بقضايا الجندر بوساطة الأكاديمية النرويجية، د. أستريد هايبرغ، وهذه هي الآلية الوحيدة المرتبطة بعملية التفاوض التي أعطيت حرية صياغة بنود مرجعيتها الخاصة، والتي تراوحت من الحفاظ على عملية السلام، إلى إعادة التوطين، وسبل العيش وفرص العمل، والتمثيل السياسي وصنع القرار، والمصالحة (وزارة الشؤون الخارجية الملكية النرويجية: 2003).

للأسف لم تدم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا الجندر طويلاً بسبب انهيار محادثات السلام في عام 2003، لكنها قدمت مجموعة من القضايا التحريضية للنسويات السريلانكيات للتفكير. أولاً، كانت المحادثات التي جرت خارج حدود المحادثات الرسمية حاسمة بالنسبة لبناء الثقة وتمكين تفاعل أكثر دفئاً أثناء المحادثات الرسمية، وتذكر الدكتورة كوماري

106- للأسف رفضت جبهة نمور تحرير تاميل إيلام (LTTE) أن تسمح للحكومة بتعيين أي امرأة تاميلية للمشاركة في الوفد الخاص بها.

جاياواردينا التي ترأست الوفد الحكومي: «لقد أجرينا محادثات رائعة حول الزواج، والطائفة، والمهر، بل حتى حول كيفية البقاء على قيد الحياة في الأدغال، خلال فترات الاستراحة»[107]. ثانياً، مكّن وجود اللجنة الفرعية المعنية بقضايا الجندر جميع اللجان الفرعية الأخرى من تجنب مناقشة الجوانب الجندرية لإعادة الإعمار، والتهدئة وإعادة الهيكلة السياسية، مما أدى إلى عزل مؤسف لشواغل المرأة وقضاياها، فضلاً عن التحليل الجندري. ثالثاً، لقد كان التشكيل الرسمي للجنة الفرعية المعنية بقضايا الجندر مصدر قوتها وضعفها على حد سواء. إذ بسبب وجودها الرسمي، تعين على الأطراف المتفاوضة اتخاذ توصياتها بجدية (لكن هذا لم يختبر بشكل كامل بسبب انهيار المحادثات). لكن لأن وجود اللجنة وأهميتها كان يعتمد على الإرادة السياسية للحكومة وجبهة نمور تحرير تاميل إيلام، لم يكن استمرارها ممكناً من دون وصايتهم بعد انهيار محادثات السلام الرسمية. وقد حاولت النسويات في الوفد الحكومي فعلاً مواصلة الاجتماعات مع وفد نساء جبهة نمور تحرير تاميل إيلام على المستوى غير الرسمي، لكن الأخيرات مُنعن من القيام بذلك بسبب المنظومة الهرمية للجبهة.

بوروندي

كانت عملية السلام البوروندية من أوائل العمليات التي قادتها مبادرة إقليمية أفريقية، مدفوعة بمخاوف تتعلق بطبيعة النزاع طويل الأمد، وأثره في زعزعة استقرار المنطقة. قادت تنزانيا العملية، وضمّت مشرفين إقليميين من أوغندة وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب إفريقيا فيما بعد. وجرت بوساطة يوليوس نيريري من نيسان(أبريل) 1996 وحتى تشرين

107- محادثة مع الباحثة ملاذي دي ألويز، في كولومبو، سريلانكا، تموز 2003.

الأول(أكتوبر) 1999، وبعد وفاته، تابع نيلسون مانديلا من عام 1999 إلى 2000. وجاء الدعم المالي للمحادثات من الجهات المانحة الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. اهتمت القوى الاستعمارية السابقة في المنطقة، بلجيكا وغيرها من الدول الفرانكوفونية مثل فرنسا وسويسرا اهتماماً كبيراً بالمداولات، كما اهتمت بها المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة الإشعار الدولية ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة (دالي: 2007، ص340).

أشادت النسويات بمشاركة المرأة البوروندية في عملية السلام التي استمرت طويلاً، ودعمتها بكفاءة المجموعات النسائية الإقليمية، وكذلك الجهات الدولية الفاعلة (بورك وآخرون: 2001). وفي عام 1998 اجتمع وفد نسائي من أوغندة ورواندا وتنزانيا مع الأطراف المتفاوضة الرئيسية في بوروندي للمطالبة بتفسير لاستبعاد المنظمات النسائية البوروندية من المحادثات. أدى هذا التدخل إلى تعيين ثلاث نساء لتمثيل الحكومة في المفاوضات، وتعيين ثلاث أخريات لتمثيل حزب الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي (الحزب السياسي الرئيسي المشارك في المحادثات). وقد سمح لممثلات المنظمات النسائية بالحضور، بصفة مراقبات، في تشرين الأول(أكتوبر) وكانون الأول(ديسمبر) في عام 1998 في أثناء الجولة الثالثة من محادثات أروشا، لكن لطالما كان هذا الإدراج هشّاً، لأنه لم يكن واضحاً أبداً ما إذا كن يحضرن بوصفهن ممثلات للأحزاب السياسية أو كممثلات رمزيات. كما اتهمت أيضاً بعض الوفود المشاركة بعض النساء بأنهن زوجات ضباط في الجيش، وأنهن لم يسهمن بأي شيء محدد أو فريد من نوعه في المحادثات (بورك وكلوت & بانتينغ: 2001، ص343).

وعندما رفض المفاوضون البوروندیون «بشكل قاطع» إشراك النساء

في مفاوضات السلام في عام 2000، طالب فريق الوساطة من أجل السلام برئاسة نيلسون مانديلا بضرورة أن تقوم لجنة من النشطاء في مجال الجندر من جنوب إفريقيا، وأوغندة وأريتريا وغواتيمالا بإطلاع الأطراف المشاركة في محادثات السلام البوروندية (أفريكا ريكفري: 2000). ومكنت الإحاطة التي نظمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المشاركين في اللجنة من الاستفادة من تجاربهن في حل النزاعات في بلادهن والتأكيد على الدور المهم الذي يمكن للمرأة أن تؤديه في إقامة سلام دائم.

وهكذا سعت النساء البوروندیات بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومؤسسة موواليمو نيريري إلى تعزيز قضيتهن عبر عقد مؤتمر نسائي للسلام يضم سائر الأطراف في أروشا، وذلك قبل شهر من توقيع اتفاقية السلام. «جاءت النساء البوروندیات الخمسون اللواتي شاركن في المؤتمر من جميع الفئات الاجتماعية، وبضمن ذلك مخيمات الشتات واللجوء» (دالي: 2007، ص343)، وقد استطعن التوحد على الرغم من الفوارق الإثنية والسياسية والطبقية على وضع صيغة شروط محددة تتعلق بالجندر لتدرج في اتفاقية السلام.

دفع التقاء مجموعة معقدة من المصالح في عملية السلام في بوروندي باتريشيا دالي إلى وصف اتفاق أروشا للسلام في عام 2000، الذي وقع دون وقف الأعمال العدائية بأنه: «ليس توافقياً بالضرورة أو معبراً عن تسوية من أجل السلام»، بل هو «مأزق مؤقت في لعبة القوى بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والمحلية ووجهات نظرها المتعارضة عن السلام» (دالي: 2007، ص334)، وهكذا تصفه دالي بأنه سلام «ليبرالي» أو «سلبي»، لأنه ببساطة يرسخ سيادة الدولة مع الاستمرار في تهديد أمن الناس (دالي: 2007، ص333). وتتمثل هذه الطبيعة المتناقضة لهذا السلام

في فتح مجالات سياسية للنساء وللنخب الإثنية المهمشة بينما تغلق في الوقت ذاته مجال المشاركة العامة عبر «مأسسة العنف كوسيلة للمنافسة السياسية» (دالي: 2007، ص337). وإضافة إلى ذلك: «ساهم عدم وجود فهم جندري للدولة ولطبيعة العنف في ازدياد العنف الجنسي حتى في الأماكن التي تعتبر مسالمة و«آمنة»» (دالي: 2007، ص349).

مع ذلك، هنالك على ما يبدو بعض بوادر الأمل. فمنذ إقرار الدستور الجديد بأغلبية ساحقة في شباط(فبراير) في عام 2005، أصبحت النساء يتقدمن عمليات المصالحة والحوار على مستوى المجتمع. فقد شكلت خمسون امرأة من عشر مقاطعات شبكة دوشيرهاموي، التي تعني: «دعونا نتصالح» (اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من الأطفال والنساء 2001). فعبر مجموعة من عمليات بناء الثقة والحوار بين الأعراق، عملت القياديات في هذه الشبكة مع 7500 امرأة تقريباً على مستوى المجتمع والمقاطعات. وقد أشارت منظمة الإشعار الدولية (2006) إلى أن أثر نشاطاتهن واسع النطاق يكتسب مزيداً من الاعتراف، وكثيراً ما يطلب من الأعضاء التدخل لنزع فتيل التوترات داخل المجتمعات المختلفة.

المربع النصي 8-5:

بعد اتفاق السلام: المرأة تصنع السلام في إتشيه

«إن توقيع اتفاقية السلام ليس سوى البداية؛ فالمهمة العظيمة المقبلة لجميع الناس في إتشيه تتمثل بالقيام بعملية المصالحة وإعادة الإعمار والتأهيل... ولم تجلس نساء إتشيه مكتوفات الأيدي، بل استجبن بتصميم جديد. فظلّت الشبكة السياسة النسائية (تأسّست في عام 2004) ترصد تطور وتنفيذ القانون المتعلق بإدارة إتشيه والقوانين

المتعلق بإدارة إتشيه والقوانين المحلية التي ستصدر أحكاماً تفصيلية في القانون لتشجيع الإدراج العادل لمصالح النساء. وتضم شبكة السلام النسائية (تأسست في كانون الأول(ديسمبر) 2005) 26 منظمة وتسعى لتهيئة البيئة الاجتماعية لمذكرة التفاهم ولتعزيز مشاركة المرأة في استراتيجيات بناء السلام. وقد أنشئت مجموعة عمل معنية بالجندر كمركز لرصد سياسات جميع الأطراف المشاركة في عمليات المصالحة وإعادة الإعمار والتأهيل، للتأكد من أنها تأخذ بعين الاعتبار المنظور الجندري في رسم السياسات وتطبيقها وعند وضع الميزانية. أما على المستوى الشعبي، فتولّت المجموعات النسائية التثقيف السياسي وتعزيز القدرات الفردية والتنظيمية من خلال عقد دورات تدريبية مختلفة وورشات عمل وندوات». (ثريا قمرالزمان، المديرة التنفيذية، زهرة إتشيه، 2008).

إننا على ثقة بأن هذه الأمثلة المفصلة قد أعطتكم صورة أوضح عن الطريق الشاقة التي ينبغي على المرأة اجتيازها لتمثّل، وليسمع صوتها، ولتحقق تغييراً خلال عمليات السلام وما بعدها. وكما هو الحال بالنسبة لتمثيل جميع الفئات المهمشة، فإن مجرد وجود عدد قليل من النساء على طاولة السلام لا يضمن بحد ذاته التعامل مع قضايا المرأة بجدية. ولذلك فالنساء بحاجة إلى دعم شبكات نسائية وطنية منظمة تنظيماً جيداً لدعم مطالبهن وكذلك للحفاظ عليها في جميع مراحل العملية. كما يحتجن إلى تغيير في النظرة والموقف من جانب المفاوضين الذكور. ومن الواضح أيضاً أن هذه المساعي لن تتحقق من دون التمويل والدعم الذي تقدمه الشبكات والمنظمات الإقليمية والدولية وعبر الوطنية فضلاً عن مؤسسات الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي تسعى فيه المرأة للتأثير في عمليات السلام

الرسمية وللمطالبة بأداء دور أكبر على ذلك المستوى، عليها أن تواصل النضال حتى لا تفقد استقلاليتها وهدفها. لكن التحدي الأكبر بالنسبة للمرأة هو إحداث تحولات هيكلية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال عمليات السلام، وهي المهمة التي لم تتمكن من إنجازها بنجاح كبير حتى الآن.

خاتمة

إن التحليلات النسوية مهمة جداً في إيجاد الحل لمشكلة كيفية تصور السلام وصياغته ومأسسته، والآليات التي يمكن للنساء من خلالها المشاركة في هذه العمليات. كما سبق أن أشرنا، فإن عمليات السلام مجندرة مثل الحروب. فإذا قام الرجال فقط بكتابة اتفاقيات السلام والموافقة عليها وتطبيقها، ستبقى ديناميكيات الجندر التي كانت موجودة طيلة فترة النزاع المسلح على حالها دون أي مناقشة. ومن المهم أيضاً التشكيك في الصيغ الليبرالية مثل سياسة «الاكتفاء بإضافة النساء»، التي تُقدم غالباً بوصفها رداً على الحجج التي ترى بأن المرأة يجب أن تكون شريكة على قدم المساواة في عمليات السلام، لأن هذا يقدم مقاربة مبسطة للغاية حول وضع معقد جداً شكلته المعايير التاريخية والتوقعات الاجتماعية والافتراضات المتعلقة بالمرأة وإمكانياتها وحدودها. يجب أن تشارك النساء في عمليات السلام ليس لأنهن مسالمات بالفطرة، أو لأنهن وقعن ضحية الحرب، بل لأنهن رعايا سياسية ولهن حقوق. ولا تحتاج المرأة لأن تكون أفضل من الرجل أو أكثر سلمية منه لتمارس تلك الحقوق. ثم إن إشراك المرأة ينطوي على إحضار العديد من شرائح اجتماعية أخرى إلى طاولة السلام، بما أن الجندر يتقاطع مع الإثنية والدين والطبقة والطائفة الاجتماعية والعشيرة.

ينبغي أن يعمل بحثنا في عمل المرأة في بناء السلام الذي لا يعرف الكلل، والذي يمتد إلى مناطق كثيرة في العالم، على تسليط الضوء على كيفية عدم توقف نشاط المرأة في مجال السلام. يجب أن يستمر سواء كانت عملية السلام الرسمية مستمرة أم لا، كما ينبغي أن يستمر لفترة طويلة بعد التوقيع على اتفاقية السلام. لكنهم مهما فعلت النساء، يتصرفون دائماً ضمن ميدان السلطة المجندر أصلاً، والذي يحتاج بحد ذاته إلى التغيير. ويبقى ذلك هو التحدي الأكبر أمام النساء.

أسئلة للمناقشة

1. ما هي المشكلات المرتبطة بالفكرة القائلة: «السلام والأمن يعتمدان على إشراك المرأة»؟

- كيف يمكنك أن تقرر أي فئة من النساء يجب أن تدرج؟

- أي القضايا ستعالج؟

- إن لم تؤدِّ مشاركة المرأة إلى إحلال السلام، فهل نحن بحاجة إلى إدراجها؟

2. فكر في الآثار المترتبة على زعم أن النساء «طبيعياً» أكثر سلمية من الرجال، وأنهن «يخترن بشكل طبيعي» العمل في عمليات السلام ضمن القطاع غير الرسمي.

3. ما هي مزايا الأطراف الدولية التي تدخل في عمليات السلام، وما هي عيوبها؟

4. هل يمكن اعتبار قرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات التي بُنيت عليه إنجازاً مهماً؟

5. ما نوع القضايا التي يمكن أن تواجهها النساء عندما يصلن بالفعل إلى مفاوضات السلام الرسمية؟

- أي النساء؟ وكيف وصلن إلى هناك؟ ومن اللواتي يحضرن بوصفهن (أعضاء في حزب أم ممثلات لمنظمة نسائية أو لدائرة انتخابية تضم نساءً وشقيقات وصديقات وما إلى ذلك)؟

- هل لتلك المرأة صوت؟ حرفياً، هل يحق لها التحدث؟ إن كان الأمر كذلك، هل يمكنها أن تمثل قضايا المرأة واهتماماتها، أم أنها لن تعامل بجدية إلا إذا تحدثت «كرجل» وحول قضايا الرجال؟ هل ينظر إلى قضايا المرأة على أنها ناعمة وغير ذات صلة؟

- هل تتلخص أولوية المرأة في جعل الرجال يتوصلون إلى اتفاق في نهاية المطاف، أم أنها تركز على ضمان حقوق المرأة في الدستور وفي حكومة ما بعد النزاع؟ وأي الأمرين يتصدر الأولوية، الاتفاقية أم احتياجات المرأة؟

مقترحات لقراءات إضافية

Chinkin, Christine (2003) *Peace Agreements as a Means for Promoting Gender Equality and Ensuring Participation of Women: A Framework of Model Provisions.* EGM/PEACE/ REPORT/2003. Report of the Expert Group Meeting, November 10–13, 2003, Ottawa, Canada. United Nations Division for the Advancement of Women: Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women and the Department of Political Affairs, New York. www.un.org/womenwatch/daw/egm/ peace2003/reports/Finalreport.PDF (accessed November 20, 2010).

Cockburn, Cynthia (1998) *The Space between Us: Negotiating Gender and National Identities in Conflict.* London: Zed Books.

Godoy, Julio (2010) «Guatemala: Crude Awakening in the Cradle of Resolution 1325: Interview with Luz Méndez,» *Visionews*. www.visionews.net/guatemalacrude- awakening-in-the-cradle-of-resolution-1325/ (accessed on April 16, 2011).

Itto, Ann (2006) «Guests at the Table? The Role of Women in Peace Processes.» Accord 18. www.c-r.org/our-work/accord/sudan/women.php (accessed April 12, 2011).

UNIFEM (2005) *Securing the Peace: Guiding the International Community towards Women's Effective Participation throughout Peace Processes.* New York: United Nations Development Fund for Women.

www.unifem.org/attachments/products/ Securing_the_Peace.pdf (accessed May 3, 2011).

Villellas Ariño, María (2010) *The Participation of Women in Peace Processes: The Other Tables*. ICIP Working Papers. Institut Català Internacional per la Pau, Barcelona.

الفصل التاسع

النساء والفتيات وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج[108]

دايان مازورانا ولينداإيكيربوم كول

108 – كُتب هذا الفصل بإسهامات ليزا إنكس وديميتري ليدرز وجينيفر مارون.

مقدمة

بحلول عام 1992 بدأت تنحسر الحرب الوحشية في موزمبيق، التي كانت قد اندلعت في عام 1977 بين حكومة فريليمو (جبهة تحرير موزمبيق) المشكّلة حديثاً وحلفائهامن جهة، ومتمردي حركة رينامو (المقاومة الوطنية الموزمبيقية) ومؤيديها من جنوب إفريقيا، ومن الولايات المتحدة فيما بعد، من جهة ثانية. وضع اتفاق روما للسلام الإطار السياسي للبلاد للخروج من حالة الحرب، وشمل ذلك إعداد ترتيبات خاصة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعشرات الآلالف من المحاربين و«عائلاتهم» من كلا الطرفين. لكن يبدو أن الكثير من الموظفين الدوليين المكلفين بمهمة المساعدة على تخطيط عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وتنفيذها لهؤلاء المقاتلين يجهلون تماماً ما يعرفه معظم الموزمبيقيين، ألا وهو شهرة مقاتلي حركة رينامو بعمليات خطف النساء، إذ احتجزت الكثيرات مع أطفالهن في مواقع تجميع المقاتلين ولم يفرج عنهن. وروى العاملون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكلفين بالعمليات اللوجستية المتعلقة بتسريح المقاتلين ونقلهم إلى بيوتهم مشاهد مروعة عن مقاتلين وهم يقررون أياً من الأسيرات سيعيدون معهم إلى الوطن بوصفهن أفراد عائلتهم المزعومة. كما شاهدوا المقاتلين الذكور وهم يدفعون بالأسيرات إلى الشاحنات لأخذهن معهم، في حين كانت النساء يصرخن: «لكننا نريد العودة إلى بيوتنا نحن!» (جاكوبسون: 2005، ص140). وفي الوقت ذاته، حُجبت آلاف الفتيات بطريقة ما،

سواء ممن انضممن طوعاً أو ممن غُرّر بهن واختُطفن لتجنيدهن في قوات حركتي رينامو وفريليمو، عن أعين المخططين الدوليين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ومنظمات حماية الطفل؛ وبُذلت جهود مبكرة لمساعدة الجنود الأطفال لصالح الصبيان فقط (ماكاي & مازورانا: 2004). ومع مغادرة المقاتلين الذكور البالغين المعسكرات وعودتهم إلى بيوتهم مع رواتبهم الهزيلة، يتفاقم فقر النساء والفتيات والفتيان. إذ تتوقف المساعدات النقدية عنهم لأنهم لم يعودوا مرتبطين بالمقاتلين الذكور البالغين، وقدمت الكنيسة ومنظمات الرعاية التي تعمل في المنطقة تقارير عن ارتفاع نسبة الفقر والمصاعب والبغاء فيما بينهم (جاكوبسون: 2005). وعلى الرغم من كل هذا، أعلن دولياً أن جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في موزمبيق ناجحة.

وعلى الرغم من مرور عشرين عاماً الآن، لا تزال قصة موزمبيق مناسبة حتى اليوم. وعلى الرغم من تحقيق إنجازات مهمة في كيفية إعداد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وتنفيذها، يستمر تغييب النساء والفتيات وتهميشهن في عملية إعادة الدمج. ونسعى في صلب هذا الفصل لفهم أسباب تركيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تقليدياً على احتياجات المقاتلين السابقين من الذكور البالغين وأمنهم، والتغاضي عن وجود النساء والفتيات اللواتي أدّين أدواراً متنوعة في القوات والمجموعات المسلحة. كما سنبحث أيضاً في التحديات التي تواجه النساء والفتيات خلال عملية إعادة الدمج على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وأثناء سعينا لفهم عملية إعادة دمج النساء والفتيات اللواتي عملن مع المجموعات المسلحة، ما سنحاول فهمه بدرجة كبيرة هو دور العنف المنظم المسلح المجندر في إعادة تشكيل العلاقات بين الأفراد من النساء والفتيات، وبين أسرهن وجماعاتهن ومجتمعاتهن، وما الذي يعنيه ذلك بالنسبة للحاضر والمستقبل القريب لجميع المعنيين.

سوف نبدأ في تعريف القارئ بالسياق الاجتماعي السياسي الذي تنفّذ فيه العديد من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ثم نقوم بتبيان ما يترتب على عملية الدمج الرسمية والأطراف التي تقوم بتنفيذ الوظائف المختلفة لهذه العملية. بعد ذلك، نبحث في متى وأين ولماذا يجري إقصاء النساء والفتيات في أغلب الأحيان من هذه البرامج، و/ أو أنهن يخترن عدم المشاركة في تلك البرامج. وسنبحث فيما يحدث للنساء والفتيات المرتبطات سابقاً بالمجموعات والقوات المسلحة في أثناء مفاوضات السلام، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الرسمية، وأثناء محاولتهن العودة إلى الحياة المدنية، سواء في مجتمعاتهن الأصلية أو في مناطق جديدة. وسنستعرض بعض الافتراضات الجندرية التي يحملها مخططو عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ومبرمجوها، والطرق التي تؤثر فيها تلك الافتراضات على مشاركة النساء والفتيات في البرامج الفعلية. وسنسلط الضوء على التحولات التي تحدث في مواقع السلطة حيال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بالنسبة لأعضاء المجموعات المعارضة المسلحة، وكيف ينعكس ذلك على تجاربهم في هذه العملية وما بعدها. وأخيراً، نقدم بعض الملاحظات الختامية حول ما ينبغي أن يأخذه مخطّطو عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ومبرمجوها بالحسبان عند إعداد برامجهم وتنفيذها.

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج:

التمهيد

على الرغم من احتمال توقّف العنف المسلح والمنظم الواسع النطاق مع نهاية الحرب، بيد أنه يتعين على المجتمعات التصدي للعديد من التحديات لتجنّب إعادة إشعال العنف، ولخلق ظروف أكثر أمناً لسكانها.

ومن بين هذه التحديات التعامل مع كل من أعداد المحاربين الكبيرة التي شاركت في الحرب، سواء ضمن القوات العسكرية الحكومية أو المجموعات المسلحة غير الحكومية، ومع كميات الأسلحة الكبيرة التي تدفقت إلى البلاد خلال فترة النزاع. وهكذا لابد من تسريح المقاتلين بحيث لا تتمكن المجموعات المسلحة الشروع في القتال بسهولة مرة أخرى -وبذلك يتسنى لهؤلاء الحصول على مصدر رزق بعد الحرب لا يعتمد على العنف المسلح. كما يحتاج المقاتلون إلى الخروج من البنية الاجتماعية للمجموعات المسلحة التي ينتمون إليها وإعادة الاندماج في المجتمع المدني، وأحياناً ضمن المجتمعات ذاتها التي سبق أن ارتكبوا فيها أعمال عنف خطيرة. وبما أن سبل عيشهم مستمدّة من المشاركة في المنظمات العسكرية، سوف يحتاجون الآن إلى وسائل جديدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية ولإعالة أنفسهم وعائلاتهم. فإن انضم هؤلاء المقاتلون إلى المجموعات المسلحة أو اختُطفوا لتجنيدهم فيها وهم أطفال، عندئذٍ لابد أن يكونوا قد حصلوا على بعض التعليم الرسمي، وإن كانوا قد قضوا سنوات في «كسب العيش بواسطة البندقية»، ستكون خبراتهم ضئيلة في الحصول على ما يحتاجونه دون عنف، وتكون مهاراتهم محدودة في مساعدتهم في اقتصاد ما بعد الحرب. وإذا كان هؤلاء المقاتلون لايزالون يمتلكون السلاح ويستخدمونه، سيزداد احتمال أن تصبح حياتهم اليومية وحياة كل شخص قريب منهم أكثر عنفاً، وتصبح الجرائم المنظمة وجرائم الشوارع، والعنف المنزلي، أشدّ فتكاً باستخدام هذه الأسلحة.

تظهر كل هذه التحديات وتتكشف ضمن سياقات سياسية ديناميكية أوسع. فخلال الفترة التي يجري فيها التفاوض بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، يكون هناك على الأرجح محادثات سلام جارية

تتسم بتعقيداتها وديناميكياتها الخاصة، وقد تشمل جميع المجموعات المسلحة أو لا تشملها. وفي الواقع، تضمنت معظم اتفاقيات السلام منذ الحرب العالمية الأولى برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وقد تكون هناك محاولات نشطة لإعادة التعبئة من جانب الجماعات والقوات المسلحة المختلفة، أو ربما يأخذ المقاتلون أسلحتهم وينتقلون إلى دول الجوار للانضمام إلى نزاعات مسلحة أخرى في المنطقة؛ فعلى سبيل المثال، عندما وصل النزاع في سيراليون إلى مرحلة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، قرر عدد كبير منهم أنه من الأجدى مادياً بالنسبة لهم أخذ سلاحهم والسفر إلى ليبيريا أو إلى ساحل العاج للانضمام إلى القوات المقاتلة في هاتين الدولتين. وقد يكون تسريح الميليشيات على المستوى الرسمي فقط لتعاود الظهور بوصفها عنصراً رئيسياً في الشبكات الإجرامية وعصابات المافيا الأخرى؛ وهذا ما يحدث في كولومبيا حالياً، حيث تعاود الميليشيات المدعومة من الحكومة، والتي سرحت على الصعيد الرسمي، الظهور كأطراف مسلحة أساسية ضمن شبكات الاتّجار بالمخدرات. وعلى الأرجح أن يُتداوَل الكثير من الأسلحة خلال هذه الأوقات نتيجة للحرب، فيتغلغل المقاتلون داخل التجمعات المدنية وخارجها. وقد يقوم السكان المشردون بمحاولات أولية للعودة إلى ديارهم، مما يؤدي إلى منازعات حول الأراضي والوصول إلى الموارد.

تمثل فترة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج فترة تكون فيها القوى المتمردة والميليشيات وبعض القوات المسلحة الحكومية في مرحلة انتقالية، مما يعني أن أعضاءها سيكونون في فترة استجواب عن ماهية هوياتهم ودورهم في مرحلة ما بعد الحرب. فعلى الأرجح أن تكون الذكورة والأنوثة المعسكرة التي كانت الحاجة تدعو لابقائها أثناء النزاع المسلح عرضةً للتغير، كأن تتحول مجموعة مسلحة إلى حزب سياسي،

فمثلاً: قد يجد الشبان الذين شعروا (وكانوا فعلاً) يحظون بتقدير كبير أثناء القتال أنفسهم فجأة خارج نطاق المجموعة، عندما يأتي الرجال الأكبر سناً والأكثر تمرساً (غالباً من المجتمعات الداعمة بما فيها المغتربون) لشغل المناصب في السلطة، كما يحدث الآن في أفغانستان والعراق ونيبال.

في هذه المرحلة الانتقالية، من شبه المؤكد أن تحافظ الأجنحة السياسية للمجموعات المسلحة، أي المجموعات المتمردة، على موقف أبوي عسكري في الساحة السياسية، وفي الغالب، يطرحه الرجال الأكبر سناً والأكثر تمرساً في المجموعة. ونظراً للتحول إلى توطيد المكتسبات السياسية والاقتصادية، سوف تشجع المجموعات المسلحة غالبية الذكور من الرتب المتوسطة والدنيا، وجميع النساء والفتيات المرتبطات بتلك المجموعة المسلحة، على العودة إلى الحياة المدنية بطرق تدعم سلطة المجموعة وقوتها وشرعيتها. وهذا يمكن أن يبعد هؤلاء الأشخاص من الوصول إلى أي سلطة أو ثروة حقيقية من المحتمل أن يحصلوا عليها في فترة ما بعد النزاع. إذاً فإن تلك الفئات، وعلى الأخص فئة الذكور، هي التي تستهدفها البرامج الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وهنا علينا أن نتذكر بأن نساءً كثيرات اخترن بكامل وعيهن ألا يجري التعريف بهن بوصفهن مقاتلات أو أنهن شاركن في القتال في أيٍّ من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الرسمية، كجزء من محاولاتهن تجنّب وصمة العار ومحاولة الاندماج مرة أخرى في الحياة المدنية (كما سنرى لاحقاً).

وخارج نطاق التأثير المباشر للمجموعات المسلحة، سوف يجد هؤلاء الشبان والشابات أنفسهم مرة أخرى تحت رحمة مفاهيم الذكورة والأنوثة السائدة في مجتمعاتهم، والتي قد لا تنسجم مطلقاً مع تلك الأفكار التي رغبوا فيها ورعوها داخل المجموعة المسلحة خلال فترة النزاع (هيل: 2001). مما يجعل هذه الفترة صعبة خاصة بالنسبة للنساء

والفتيات المعروف بأنهن شاركن في المجموعات المسلحة، وذلك بسبب تجاوزهن للأشكال التقليدية للأنثى المحترمة المرتبطة غالباً بالتفسيرات الأبوية للعفة والفضيلة، الأمر الذي يضعهن في موقع يتعارض مع طريقة إعادة ترسيخ الأشكال التقليدية للأنوثة خلال مرحلة ما بعد النزاع. فقد تَصِمُهنّ أُسَرُهنّ ومجتمعاتهن وينبذنهن، خاصة في بداية الأمر، وذلك عندما لا يلبّين المعايير والسلوكيات الجندرية المأمولة (فيل: 2003، مازورانا: 2004، ماكاي & مازورانا: 2004، فيرهي: 2004، كولتر: 2009).

ما هي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؟ ومن يقوم بها؟

تعرّف الأمم المتحدة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بأنها: «عملية تسهم في توطيد الأمن والاستقرار في سياق مرحلة التعافي بعد النزاع، وذلك عبر نزع السلاح من أيدي المقاتلين، وإخراجهم من الأطر العسكرية ومساعدتهم على الاندماج من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ضمن المجتمع وذلك عبر تأمين سبل عيش مدنية لهم» (وحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج: 2006 أ، ص6)[109]. قد تجري هذه العملية بوجود بعثات حفظ السلام أو بناء السلام أو من دونها، ومع قيام الأمم المتحدة بالدور الرئيسي أو من دونه. وتجري عادة عملية تحديد المعايير العامة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الرسمية في إطار مفاوضات السلام، ثم تأتي اتفاقات السلام لترسخ تلك المعايير (إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام: 1999).

تتألف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من عدد من العناصر

109 – يستند هذا القسم على عمل سابق للباحثة دايان مازورانا وكتابتها للأمين العام للأمم المتحدة (الأمم المتحدة: 2002 أ).

المتشابكة والمتعددة الجوانب. وتتخذ القرارات المتعلقة بهذه العملية في أثناء التسويات التفاوضية. وتبذل جهود لجمع الأسلحة والتخلص منها. ويجب التفاوض أيضاً بشأن القرارات المتعلقة بدور القوات العسكرية الحكومية والدولية في إدارة عمليات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم. ومن المرجح أن تكون هناك محاولات لدمج بعض المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الجديدة أو قوات الأمن الخاصة. وتبذل جهود كثيرة لنقل عدد كبير من المقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية، ويشمل ذلك بناء دعم مدني لعملية التسريح وإعادة الدمج، وذلك في أثناء عودة المقاتلين إلى مجتمعاتهم المحلية (اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، 2000).

إن أهمية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في بناء السلام موضوع مثير للجدل. إذ فيما يراها بعض الكتّاب بأنها تشكل حجر الأساس لمرحلة التعافي بعد النزاع، يرى آخرون:

ينبغي أن يكون واضحاً أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ليست هي الحل للأوضاع في مرحلة ما بعد النزاع، إنها جزء صغير لكنه بالغ الأهمية في عملية توطيد السلام. وفي الواقع، من خلال تفكيك المجموعات المسلحة وهياكل القيادة والسيطرة، تكسب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الوقت بحيث يمكن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز السلام. لا بد أن تستكمل هذه البرامج بأنشطة تعاف أخرى، بحيث يمكن لتلك الأمور مجتمعة تعزيز الأمن والاستقرار وتمهيد طريق التنمية (كوريا: 2009، ص16).

ومع هذا التحذير من تصور أن تكون برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كافية لتلبية جميع احتياجات المجتمع المعقدة خلال فترة

الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، ننتقل الآن لدراسة كل عنصر من العناصر الأساسية لهذه العملية.

نزع السلاح

ثمة اعتقاد بأن عملية نزع السلاح أمر ضروري في المساعدة على تقليص أي احتمال لعودة ظهور العنف، أو أي ازدياد في الأعمال اللصوصية والعنف الإجرامي وبين الأفراد بسبب سهولة الحصول على الأسلحة. وتُعرّف عملية نزع السلاح الرسمية بأنها: «جمع وتوثيق وضبط الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات والأسلحة الخفيفة والثقيلة من المقاتلين والمدنيين والتخلص منها» (تقرير الأمين العام: 2000، ص15). تجري عادةً عملية نزع السلاح الرسمية بعد اتفاقات السلام، والأهم من ذلك أن المقاتلين لا يسلّمون عادة غالبية الأسلحة التي يمتلكونها، وبالنتيجة، تكمن أهمية عملية نزع السلاح في رمزيتها، وليس من ناحية تطبيقها في أغلب الأحيان. فبعد الحرب في كوسوفو مثلاً، قُدّر وجود ما يتراوح بين 313 إلى 440 ألف قطعة سلاح بشكل غير قانوني في أيدي المدنيين؛ ولم ينتج عن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وقوة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، وقوات الشرطة الكوسوفية في جمع تلك الأسلحة سوى مصادرة ما يقرب من 4 آلاف قطعة منها (بيري: 2004).

تستلزم عملية التخطيط لنزع السلاح إيضاح من هي الأطراف المسؤولة عن عملية الإشراف والتنسيق بالنسبة للجوانب المختلفة من تلك العملية، ويشمل ذلك تحديد التفاصيل المتعلقة بالفترة الزمنية، والطرق والأساليب، واللوجستيات، والتمويل. وثمة شرط أساسي آخر يتمثل في إعداد تقييم دقيق حول السكان الذين سيُنزع السلاح منهم، وحول الأسلحة التي ستجمع. وإذا اقتضى الأمر، لابد من فرض حظر

دولي على الأسلحة، كما يتعين على الأطراف تحديد إجراءات للتعاون مع دول الجوار ومع مورّدي الأسلحة، وذلك لضمان إدارة عمليات نقل الأسلحة. كما ينبغي أيضاً مراقبة القوات والمجموعات المسلحة لضمان التزامها بالمعايير التي حددتها عملية نزع الأسلحة والتسريح. وأثناء تلك العملية من الضروري وضع برامج إعلامية باستخدام الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام، وبناء الثقة لدى المقاتلين فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ولدى المجتمعات التي سيعودون إليها (تقرير للأمين العام: 2000).

تسعى برامج نزع السلاح إلى دفع المقاتلين إلى تسليم سلاحهم وذخيرتهم، التي تسجل وتتلف بعد ذلك. ولأن المقاتلين، في معظم الأحيان، لا يختارون تسليم أسلحتهم طوعاً، تقدم هذه البرامج أحياناً حوافز في شكل مواد عينية أو دفعات نقدية مقابل كل سلاح يسلّم. فعلى سبيل المثال، في أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في سيراليون أنشئت مراكز استلام في العديد من المواقع في جميع أنحاء البلاد، بحيث يمكن أن يحضر المقاتلون بأنفسهم طوعاً لنزع السلاح ويسلّموا أسلحتهم وذخيرتهم. وعندما يصل الناس، يقيّم الموظفون المسؤولون ما إذا كانوا يستفيدون من البرنامج (أي هل كانوا مقاتلين حقاً)، وذلك عبر طرح مجموعة من الأسئلة عليهم، وعبر رؤية ما إذا كانوا يستطيعون فكّ البندقية وتركيبها، تكون عادة من طراز AK-47. (ورسمياً، لم يكن يطلب ممن هم دون الثامنة عشرة تقديم سلاح لدخول برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، على الرغم من عدم تطبيق ذلك على الدوام). بعد ذلك، يرسل الذين يجتازون تلك الاختبارات إلى مركز التسريح حيث يتلقون توجيهات ما قبل التسريح، وحزمة استحقاقاتهم، ومبلغاً نقدياً صغيراً لتغطية تكاليف إعادة التوطين والنقل، ثم يسرّحون. أما الأطفال (17 سنة

فما دون) فينقلون إلى مراكز استقبال مؤقتة، وهناك يمكنهم اختيار برامج تثقيفية أو تدريبية على مهارات معينة (ماكاي & مازورانا: 2004).

مع أن المسؤولية الأساسية عن مجمل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تقع على عاتق القوات والمجموعات السياسية والمسلحة التي شاركت بشكل مباشر في النزاع، يقدم المجتمع الدولي دعماً مهماً. انظر المربع النصي 9-1 للتعرف على بعض الجهات الفاعلة المتعددة التي تشارك في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

المربع النصي 9-1:

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج: من يفعل ماذا؟[110]

إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية:

- تؤمّن القيادة السياسية أثناء مرحلتي ما قبل التفاوض والتفاوض على اتفاقات السلام.
- تشرف على تنفيذ الأهداف السياسية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.
- تحدّد المقاتلين وأسلحتهم وشروط نزع السلاح (مع إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام).
- تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ عمليات التسريح.

إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام:

- تحدد المقاتلين وأسلحتهم وشروط نزع السلاح.

110- إن ما ورد في هذه الملاحظة مأخوذ من مواد للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (UNECHA) ومن وحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (UNDDR).

- تشارك في نزع الأسلحة وإتلافها.
- تسهم في إنشاء مستودعات آمنة.
- تدعم برامج نزع السلاح للمدنيين والقوات شبه العسكرية.
- تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ عمليات التسريح.
- تدعم أو تنفذ أنشطة اجتماعية واقتصادية ضمن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة:

- يقدم إرشادات تقنية وسياسية في تصميمات برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج المتعلقة بالأطفال والشباب.
- يؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ عمليات التسريح.
- يدعم أو ينفذ أنشطة اجتماعية واقتصادية ضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح:

- يدعو لنزع الأسلحة الصغيرة
- يقدّم المشورة بشأن تصميم برامج جمع الأسلحة.
- يشارك في عمليات نزع الأسلحة وإتلافها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- يشارك في نزع الأسلحة وإتلافها.
- يدعم برامج نزع السلاح المخصصة للقوات شبه العسكرية والمدنيين.
- يؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ عمليات التسريح.
- يدعم أو ينفذ أنشطة اجتماعية واقتصادية ضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

البنك الدولي

- يقدم الدعم التقني والمالي اللازم لبرامج نزع السلاح.
- يؤدي دوراً قيادياً في تنفيذ عمليات التسريح.
- يدعم أو ينفذ أنشطة اجتماعية واقتصادية ضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية

- تنفذ برامج تهدف إلى تقديم المرافق الأساسية والتدريب والتعليم وخدمات الدعم للمقاتلين السابقين.
- تدعم أو تنفذ أنشطة اجتماعية واقتصادية ضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

المنظمات الأخرى التي تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ عمليات التسريح وتدعم أو تنفذ الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
- مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة
- منظمة الصحة العالمية
- برنامج الغذاء العالمي
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- المنظمة الدولية للهجرة
- منظمة العمل الدولية
- والعديد من المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية والمنظمات الثنائية.

التسريح

التسريح هو العملية التي يجري من خلالها تقليص كامل القوات الحكومية أو/ والمعارضة أو قوات الفصائل والمجموعات المسلحة، أو تفكيكها، كجزء من عملية تحول أوسع، من الحرب إلى السلم» (إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام 1999، ص15). وتشمل عملية التسريح تحديد ووضع الترتيبات لمواقع التجميع - المواقع التي يُجمَع فيها المقاتلون. وبغية استقطاب المقاتلين إلى هذه المواقع، يمكن أن تقدم حوافز للتسريح وبرامج مساعدة لهم ولعائلاتهم. وفي هذه المعسكرات، لابد من توفير الغذاء، والمياه والصرف الصحي، والفحوص الصحية والرعاية، وبضمنها الرعاية الإنجابية. وفي بعض الأحيان، تكون الخدمات متاحة للمقاتلين السابقين المعوقين أو الذين يعانون من أمراض مزمنة أو عقلية. وهناك احتمال لدعم أسر المقاتلين السابقين، كما قد توجد تدابير خاصة بالنساء والأطفال المقاتلين. وفي أثناء فترة المعسكر، قد تجرى أحياناً مسوحات اقتصادية واجتماعية وتقييم للمهارات للمساعدة في إعداد المقاتلين السابقين على العودة إلى الحياة المدنية. وقد تنطوي عملية التسريح أيضاً على عملية إزالة الألغام من المواقع والأماكن التي سيعود المقاتلون السابقون إليها. والأهم من ذلك أن العائلات ترافق المقاتلين السابقين إلى أماكن التجمع في أغلب الأحيان، وتقيم مساكن مؤقتة حول مواقع المعسكرات، لكن في الوقت الحاضر، لا توجد سياسة واضحة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وهذه العائلات. تشمل القضايا التي تحتاج إلى معالجة: أنواع الدعم الذي ستحصل عليه الأسرة، ومعايير استحقاق الخدمات (وحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج: 2006 ب).

من المهم أن يغادر المقاتلون السابقون أدوارهم بوصفهم محاربين ويعودوا للحياة المدنية. وبرامج إعادة الدمج هي برامج مصممة لمحاولة زيادة احتمال تحول المقاتلين السابقين إلى عناصر فاعلة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ضمن المجتمعات التي يعودون إليها، ومقاومة حمل السلاح مرة أخرى (إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام: 1999). تتضمن عملية إعادة الدمج الاجتماعي بذل الجهود للمساعدة على رفع الوعي لدى المجتمعات التي يعود المقاتلون إليها، وعلى القيام بدورها في المساعدة على دمج المقاتلين السابقين مرة أخرى فيها. ذلك أن دعم المجتمع ضروري في المساعدة على تعزيز ثقة المقاتلين السابقين في قراراتهم بشأن نزع السلاح والتسريح، كما يعتبر خطوة مهمة لضمان السلام المستدام. ويمكن لعملية إعادة الناس إلى عائلاتهم، التي تعرف باسم لمّ شمل الأسرة، أن تؤدي دوراً مهماً في مساعدة المقاتلين السابقين على الاندماج. يضم القادة الرئيسيون في هذه العمليات الموظفين الحكوميين، وكبار القوم وزعماءهم، والمنظمات الدينية وزعماءها، والمنظمات غير الحكومية المحلية. كما تستلزم عملية إعادة الدمج الاجتماعي رعاية طويلة الأجل للجرحى والمعوقين والمصابين بأمراض عقلية أو مزمنة من المقاتلين السابقين، وبرامج خاصة للمجموعات الأكثر عرضة للخطر مثل الجنود والأطفال والنساء والفتيات اللواتي تعرضن للاعتداء الجنسي أو الاستعباد (تقرير للأمين العام: 2000، وحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج 2006 ب).

تعتبر عملية إعادة الدمج الاقتصادي للمقاتلين السابقين عملية بالغة الأهمية أيضاً، وتتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب يشمل تقييم المهارات والتدريب والتعليم والتوظيف، والمساعدة التي تأتي على شكل مِنَح

وقروض، وبضمن ذلك منح الأراضي. ويمكن تشجيع الحكومات الوطنية لخلق فرص عمل للمقاتلين السابقين، وغالباً ما يجري استخدامهم في عملية إعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية والتعليمية التالفة والأشغال العامة. وكثيراً ما يستخدم إنشاء وكالات الأمن الخاصة لاستيعاب أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين.

ثمة العديد من الأنشطة القصيرة المدى لإعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي. وتشمل خدمات لم شمل العائلة، من قبيل تحديد مكان الأبوين أو مقدمي الرعاية للجنود الأطفال السابقين. كما تعتبر خدمات الصحة والرعاية الطبية والإرشاد نشاطات مهمة أيضاً تساعد في عملية إعادة الدمج، وهناك أنشطة تعنى بالتعليم العام والإرشاد والترشيح للوظائف، والتدريب المهني. وتركز بعض جهود إعادة الدمج على توزيع رزم عند المغادرة تتضمن أدوات ومال وملابس وكوبونات الغذاء والطعام والسكن والمواد اللازمة للإسكان. وكثيراً ما يحتاج الأمر إلى اتخاذ إجراءات اجتماعية واقتصادية محددة بالنسبة للمجموعات الضعيفة التي تشمل المقاتلين الأطفال والأسرى السابقين والمعاقين وغيرهم.

أما المبادرات الطويلة المدى لعملية الدمج الاجتماعي والاقتصادي فتشمل الجهود الرامية لإنشاء برامج دمج للمقاتلين السابقين وإعادة اللاجئين والنازحين داخلياً. وهنالك أيضاً عدد من البرامج الاقتصادية التي تشمل برامج الائتمان ومنح الأراضي والإصلاح الزراعي، والتدريب الحرفي والمهني، والأشغال العامة، وخلق فرص عمل، وبرامج توليد الدخل، وتشجيع التوظيف، والجهود التي تساعد في تطوير الأعمال. وتستخدم الخدمات القانونية وبرامج الأطفال أيضاً في بعض المبادرات طويلة المدى.

أين النساء والفتيات في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؟

كما سبق أن شرحنا في الفصل السابع بالتفصيل، تشارك النساء والفتيات بعدد من الأدوار سواء داخل القوات أو المجموعات المسلحة أو دعماً لها، ويشمل ذلك: الطهي، وغسل الثياب، وحمل الأشياء ونقلها، وجلب الماء وجمع الحطب. كما تشغل النساء والفتيات مناصب قياديات ومقاتلات على الجبهة، وجاسوسات وضباط استخبارات، وتجار أسلحة، ومراسلات، ومجندات، ومخططات استراتيجيات سياسيات. كما يجري تدريب معظم النساء والفتيات في صفوف المجموعات المسلحة غير الحكومية على القتال، ويتوقع منهن القتال أو دعم المقاتلين عندما يطلب إليهن ذلك، وتستفيد بعض المجموعات مثل القوات المسلحة الثورية في كولومبيا (الفارك) أو الماويين في نيبال، من النساء في القتال و/ أو في مهام الدعم إلى حد كبير.

ولضمان فاعلية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، لابد من مراعاة النساء والفتيات ضمن تلك القوات والمجموعات المسلحة. تقر المعايير المتكاملة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بأوجه قصور العديد من هذه البرامج سابقاً في التعامل مع النساء والفتيات، وتدعو لإيجاد معايير موسعة من شأنها ضمان أهلية جميع الإناث المرتبطات بالقوات المقاتلة. بيد أن نظرية المعايير المتكاملة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بعيدة كل البعد عن تلك الممارسة في الماضي القريب واليوم، كما سنكتشف في هذا القسم.

وعلى الرغم من تنوع أدوار النساء والفتيات واختلاف مسؤولياتهن داخل القوات والمجموعات المسلحة، فإنهن يُقصَين غالباً من المشاركة أو المساهمة في محادثات السلام. وبدلاً من ذلك، يؤتى بالمتخصصين

في مجال التفاوض وحل النزاع من الخارج، ويركزون اهتمامهم على التوصل إلى اتفاق يكون مقبولاً للمتحاربين والحكومة الوطنية على حد سواء. وعادة تعطى الأولوية في عملية نزع السلاح والتسريح للمقاتلين الذكور، وتهمّش قضايا النساء والفتيات وحقوقهن (باري: 2005)، كما هو موضح في المربع النصي 9-2.

توضع معايير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج غالباً خلال المفاوضات، وتشمل التعريفات المتعلقة بالمقاتلين وشروط الأهلية للدخول في البرنامج. أما اختفاء النساء والفتيات من هذه البرامج فيعود غالباً للتعريف والفهم القاصر للمعايير التي تجعل الشخص «محارباً» في القوات أو المجموعات المقاتلة. إذ تركز معظم برامج نزع السلاح على الذكور البالغين الذين شاركوا فعلياً في القتال، وفي هذا توجه نحو إقصاء النساء والفتيات -والفتيان أيضاً لكن بنسبة أقل- الذين عملوا بشكل أساسي في مواقع ووظائف داعمة كانت بمثابة العمود الفقري بالنسبة للقوات المقاتلة. ينبغي على المرء التساؤل عما إذا كان يمكن بحق استبعاد أولئك الذين يقدمون وظائف داعمة من فهم ما يشكل قوة مقاتلة. فإذا ما نظرنا إلى جيش الولايات المتحدة على سبيل المثال، نجد أن نسبة العسكريين الذين انخرطوا فعلياً في القتال 15-20 في المئة فقط، بينما تعمل الأغلبية الساحقة في أدوار احتياطية ولوجستية مهمة ضمن قطعات الخدمة أو الدعم (وزارة الدفاع الأمريكية 2005). لكن سوف يُصدَم معظم الناس لو علموا أن النسبة المتبقية والتي تتراوح بين 75-80 في المئة من العسكريين لا تحظى بالاعتراف والمكانة التي يتمتع بها المنتسبون إلى الجيش الأمريكي. وبالطريقة ذاتها، فإننا نرى أنه لا معنى لتقييد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وحصرها ضمن فئة المقاتلين الذين انخرطوا في القتال.

المربع النصي 9-2:
قيادية تتحدث عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في بوروندي

إن التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج هو أمر مشكوك فيه، فهذه العملية لا تسير كما كان متوقعاً.... ومع مرور الوقت تشعر النساء والفتيات أنه جرى التخلي عنهن. على أية حال، لم تشارك النساء في وضع سياسة أو عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وبالتالي لا تستطيع هذه العملية تمثيل احتياجاتهن. والنتيجة هي وجود شروط سيئة للغاية بالنسبة للنساء في أماكن التجميع؛ إذ لم يكن هناك تغذية متوازنة، ولا ثياب مخصصة للنساء، ولا مستلزمات أو مواد صحية نسائية، أي أن النساء عوملن كالرجال، وعلى الرغم من ذلك استُبعدت الفرقة النسائية للمجموعة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وكانت هناك توقعات بأنه سيجري دمج النساء مع قوات الشرطة أو الجيش، لكن ذلك لا يحدث. حاولت الحركة الضغط على الأطراف الفاعلة المعنية لإدماج النساء، غير أن الحكومة رفضت. وذلك لأنه لم يكن لدى الجيش أو جهاز الشرطة أي مبدأ ينص على المساواة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، مُنحت المقاتلات مساحة صغيرة في أثناء فترة المعسكر أو ضمن خيارات العمل ضمن قطاع الأمن المعدل» (قيادية رفيعة المستوى تنتمي لقوات متمردة رائدة في بوروندي (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/ قوات الدفاع عن الديمقراطية، مازورانا: 2004، ص63).

شاركت النساء والفتيات ولا يزلن في معظم المجموعات المسلحة غير الحكومية، وعادة تكون نسبتهن ضمن المجموعة المقاتلة أعلى بالمقارنة مع نظيراتهن ضمن القوات الحكومية والميليشيات (انظر الفصل السابع). مع ذلك، عدم مشاركتهن في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج واضحة، خاصة في إفريقيا. ستساعدنا أربعة أمثلة من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الوطنية في إفريقيا على توضيح وجهة نظرنا. إذ أنه لم يحدد في برنامج أنغولا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، من بين القوات المتمردة لحركة الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام (يونيتا) التي قدر عددها بثلاثين ألفاً، سوى 60 امرأة أو ما يعادل 0.2 في المئة للدخول في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، على الرغم من إشارة العديد من وسائل الإعلام وتقارير حقوق الإنسان إلى وجود عدد كبير من النساء والفتيات بوصفهن جزءاً من الاتحاد الوطني.

أما في بوروندي فمن أصل 85 ألف مقاتل يعتقد بوجودهم، كان من المتوقع اجتياز 55000 منهم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الوطني. وعلى الرغم من عدم وجود أية أرقام حول مشاركة المرأة الإجمالية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الوطني، أفيد في شهر تشرين الأول(أكتوبر) عام 2005 بأنه من أصل 14000 من المقاتلين المسرحين وجد 438 امرأة أي 3 في المئة. وفي جمهورية الكونغو تكونت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من ثلاثة برامج رئيسية، حيث أعيد دمج 8.019 مقاتلاً سابقاً خلال المرحلة الأولى (من تموز(يوليو) 2000 إلى تشرين الثاني(نوفمبر) 2002)، (إلا أن أحداً لم يتتبع نسبة الذكور ونسبة الإناث ضمن ذلك العدد). ثم أتى المشروع التالي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ليمتد من تشرين الأول(أكتوبر) 2002 إلى شباط(فبراير) 2005، سجل فيه 9.884 مقاتلاً سابقاً، بينهم 297 امرأة

(أي 3 في المئة). ليعقب ذلك مشروع أصغر ومحدد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وذلك في شهر آذار(مارس) عام 2005، قدم خدماته لـ442 مقاتلاً سابقاً، بينهم سبع نساء (أي 1.6 في المئة). ونفذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الوطني في رواندا على مرحلتين، وبحلول عام 2005، شارك 54.159 مقاتلاً سابقاً في البرنامج، بينهم 334 امرأة (أي 0.06 في المئة) (البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الدمج & صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة 2005). ونظراً إلى أن وجود النساء والفتيات موثّق جيداً في كل تلك النزاعات، ينبغي أن يكون غيابهن عن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الرسمية مدعاة قلق.

تبدو حالة المرأة مع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في أمريكا اللاتينية مختلفة عنها في إفريقيا عموماً لمجموعة متنوعة من الأسباب. ففي أمريكا اللاتينية تحتوي العديد من المجموعات المسلحة على نسبة كبيرة من النساء والفتيات تصل إلى 30 في المئة في بعض الحالات، ثم إن الإناث انضممن إلى صفوف تلك المجموعات المسلحة طوعاً (بالمقارنة مع تجنيدهن قسراً)، ووجودهن أكثر وضوحاً. وأعطيت حقوق المرأة ومظالمها أولوية، ومنحت صوتاً ضمن عدد من الحركات اليسارية في أمريكا اللاتينية، لاسيما في النزاعات التي قامت خلال ستينيات القرن الماضي وسبعينياته وثمانينياته، وهذا ما دفع النساء والفتيات إلى الانضمام إلى المجموعات المسلحة. كما أن الكثيرات منهن انضممن بهدف تأمين الحماية والنجاة من العنف الذي ترعاه الحكومة. والأهم من ذلك أننا نجد في أمريكا اللاتينية نساءً وفتيات يشاركن في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بنسب تعكس نسبتهن الفعلية في المجموعات المسلحة. ويأتي ذلك غالباً نتيجة مباشرة ليس فقط لوضوح

وجود النساء والفتيات ضمن تلك الحركات فحسب، بل أيضاً لحضور النساء في مفاوضات السلام اللواتي ساعدن على إدراج آمن للنساء والفتيات في البرامج الموضوعة لصالح المقاتلين السابقين. كما سهلت هؤلاء النساء في مفاوضات السلام الاعتراف بضرورة معالجة وضع النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة ممن قمن بأعمال الدعم (لوسياك: 2001، كوناواي & مارتينيز: 2004). ففي السلفادور مثلاً، كان 29 في المئة من المقاتلين المسرّحين في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني نساء. وحضرت نساء تلك الجبهة مع نساء أخريات بوصفهن مفاوضات، وبحسب ماريا مارتا فالادارس، إحدى هؤلاء المفاوضات:

في أثناء التفاوض، عندما حان موعد مناقشة مفهوم المستفيدين، فهمنا أن النساء سوف يشاركن، لكن ذلك لم يدرَج بشكل محدد. وقد واجهنا مشاكل لأنه في أثناء صياغة القوائم وإضافة أسماء المستفيدين، لم يدون أعضاء الفريق أسماء النساء بشكل محدد. وكانت مشكلة خطيرة تلك التي واجهناها فيما بعد بسبب اعتبار الرجال وحدهم مستفيدين، وتعين علينا إعادة صياغة تلك القوائم (كما وردت هذه الفقرة في بحث لكوناواي & مارتينيز: 2004، ص15–16).

كما توضح الأمثلة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، من الضروري وجود مشاركة سياسية في مفاوضات السلام لأشخاص يدركون أبعاد الجندر وتركيبته ضمن القوات المقاتلة. ومن الضروري أيضاً أن يكون المتفاوضون واضحين بشأن حقيقة مشاركة النساء والفتيات في القوات والمجموعات المقاتلة، وأن تعترف المفاوضات التي تضع معايير برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة الإعمار بتلك الحقيقة وتظهرها.

نزع السلاح والتسريح: التحديات التي تواجه النساء والفتيات

تشكل المرحلتان الأوليان من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وهما نزع السلاح والتسريح، تحديات كبيرة أمام النساء والفتيات المرتبطات بالمجموعات المسلحة المعارضة، حتى فيما يتصل بانضمامهن إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وهذا هو الحال في إفريقيا على وجه الخصوص. كما سبق أن ناقشنا، يعود ذلك جزئياً إلى التعاريف الضيقة للمقاتلين التي تستبعد عادة النساء والفتيات، وإلى حد أقل الفتيان (برنامج التسريح وإعادة الدمج متعدد الأقطار & صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة 2005). ومن بين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في البلدان المختلفة، لا يوجد تعريف مقبول للجميع بشأن «المقاتِلة» أو «الأنثى المرتبطة بالقوات المقاتِلة»، من شأنه أن يسهّل عملية التعرف على النساء والفتيات المؤهلات لدخول تلك البرامج.

كما يمكن أيضاً جندرة معايير الانتقاء لدخول عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بأساليب أقل صراحة لكنها تمييزية بالقدر نفسه. ومع أن تلك المعايير تختلف من دولة إلى أخرى، كانت الاستراتيجية المشتركة لها سابقاً: «شخص واحد، سلاح واحد» (إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام 1999، وحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج 2006 ب). ففي سيراليون على سبيل المثال، حددت أهلية دخول برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في البداية بناءً على حيازة البندقية، عادة من طراز AK-47، والقدرة على استعمالها، وهذا يعني إقصاء عدد كبير من النساء والفتيات، لأنهن لا يملكن أي سلاح في أغلب الأحيان. إلا أن هذا المعيار تغير لاحقاً إلى نزع سلاح المجموعة، بمعنى، استخدم سلاح واحد لعدة أشخاص للسماح بدخول البرنامج.

لكن لم يطبق المسؤولون عن عملية نزع السلاح هذا التغيير دائماً، كما لم يعلن عنه كما يجب بين أوساط المشاركين المحتملين، مما أدى إلى مواصلة تطبيق قاعدة: «شخص واحد، سلاح واحد»، وكذلك استمرار إقصاء غالبية النساء والفتيات (مازورانا & كارلسون: 2004).

ثمة تحدٍّ كبير آخر أمام النساء والفتيات خلال مرحلتي نزع السلاح والتسريح هو الخدمات اللوجستية والتواصل مع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. إذ تمر معظم الاتصالات عبر قادة المجموعات المعارضة المسلحة، وتعتمد هذه البرامج على هؤلاء القادة للحصول على المعلومات المتعلقة بأعداد الجنود وتركيبة تلك القوات، وكميات الأسلحة وأفضل الطرق لجمعها. وغالباً ما يدفع ذلك القادة للتحكم بشكل كبير فيمن يعتبرونهم مؤهلين لتلك البرامج، وبذلك يصبح الفساد والخداع الذي يمارسونه مدمراً (مازورانا: 2004، 2005 أ). إذ ذكرت نساء وفتيات أن أسماءهن ألغيت من القوائم لصالح القادة وأقربائهم. وعلاوة على ذلك، في البرامج التي يقايض فيها السلاح بالمال، ويستخدم كدليل على المشاركة في المجموعات المعارضة المسلحة، كثيراً ما تُخدَع النساء والفتيات ويسلّمن أسلحتهن للقادة قبل الأوان.

قد تؤثر المسلمات الجندرية التي يحملها المسؤولون في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج - سواء بشأن هوية المقاتلين (من المفترض أن يكونوا ذكوراً) وما الذي يحتاجونه من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، تأثيراً سلبياً جداً على النساء والفتيات. فإذا كان هؤلاء المسؤولون يعتقدون أن النساء والفتيات لم يشاركن في القوات والمجموعات المقاتلة، فسوف يستبعدونهن ببساطة عن جهود نزع السلاح والتسريح. ولتوضيح هذه النقطة، سألت الكاتبة الرئيسية خلال مقابلات أجرتها مع موظفين في أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة

الدمج في سيراليون عن سبب عدم مشاركة أعداد كبيرة من النساء والفتيات اللواتي شاركن في ميليشيا وقوات الدفاع المدني في تلك العملية، فأعرب الموظفون بزهو عن رأي جرى تبنّيه على نطاق واسع دولياً (على الرغم من افتقاره للدقة) في ذلك الحين، إذ قالوا: «أجل، لقد رأينا مئات من النساء والفتيات اللواتي أتين وادّعين أنهن انضممن إلى قوات الدفاع المدني، إلا أننا كنا نعرف أن تلك القوات لا تشتمل إلا على رجال، ولهذا قمنا بأخذ أسلحتهن وطردهن جميعاً»[111]. وحتى عندما تدرج أسماء بعض النساء والفتيات ضمن تلك البرامج، يصعب عليهن المشاركة في البرامج التي تتطلب فترات طويلة من السفر أو الإقامة (قد تصل أحياناً إلى عدة سنوات) داخل المعسكرات، بسبب مشاكل النقل ورعاية الأطفال. وعلاوة على ذلك، قد تغادر النساء والفتيات اللواتي يرغبن في الدخول إلى مواقع التسريح ويحاولن المطالبة ببعض استحقاقاتهن بعد فترة قصيرة من وصولهن، بسبب افتقار تلك المواقع للرعاية الصحية (لاسيما النسائية منها) وللوازم الخاصة بالإناث، ولعدم تأمين حمايتهن من العنف الجنسي والاستغلال التحرش من مقاتلين آخرين تجمعوا هناك (مازورانا: 2004، مازورانا & كارلسون: 2004، وحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج 2006 ب).

حقائق وتحديات حول عملية إعادة الدمج

سواء عاد الأمر إلى الإقصاء أو الاختيار الشخصي، فإن الغالبية العظمى من النساء والفتيات الناشطات سابقاً ضمن القوات والمجموعات المسلحة

---

111 – مازورانا، مقابلة مع موظفين عاملين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الوطنية في فريتاون، سيراليون، آب 2002.

لن يدخلن في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الوطنية، ولن يحصلن على مزاياها أو دعمها، وسوف تندمج معظمهن ذاتياً. كما تعتبر الظروف التي تشكل تجارب إعادة الإندماج على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لدى الفتيات والنساء معقدة وذات سياق خاص. إذ تُظهر التحليلات المتعلقة بتجاربهن عدة عوامل تؤثر في قدرة النساء والفتيات على العودة إلى المجتمعات التي سيعشن ويشاركن فيها، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الطريقة التي انضمت فيها تلك النسوة إلى القوات المقاتلة (رين & سيرليف: 2002، مازورانا & كارلسون: 2004، فيرهي: 2004)، وما إذا كانت القوات التي انضممن إليها قد «كسبت» أو «خسرت» النزاع (بارث: 2002، فار: 2002)، ومدة غيابهن عن المجتمع (فيرهي: 2001، فيل: 2003)، وهل انضممن إلى تلك القوات المقاتلة في مرحلة الطفولة (فيل & ستافرو: 2003، هوبسون: 2005)، ومن الأمور المهمة أيضاً مسألة تعرضهن أو عدم تعرضهن لانتهاكات جنسية، وإن حدث أن تعرضن، فمن هي الجهة التي قامت بذلك (تومبسون: 1999، سيوونيت & تاوتي-تشيريف: 2004، فيرهي: 2004، منظمة الأمم المتحدة للطفولة 2005)، وإذا عدن حوامل أو معهن أطفال (فيرهي: 2004، ماكاي وآخرون: 2006)، ودرجات قبول المجتمع بعد أن تكسر المقاتلات القواعد والمحرمات الاجتماعية (بروكس: 2005، هوبسون: 2005، ماكاي وآخرون: 2006). كما تؤدي معدلات البطالة والفقر ضمن المجتمعات التي تعود إليها تلك النسوة دوراً رئيسياً في ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة لمواقف الحكومة تجاه أدوار النساء والفتيات ومشاركتهن في النزاع المسلح، وكيف يترجم ذلك ضمن مشاركتهن السياسية والاقتصادية في المراحل التي تأتي بعد النزاع (شرويدر: 2003، فيل: 2003)، فعلى سبيل المثال، لدى النساء اللواتي شاركن في حرب التحرير

الإريتيرية ضد إثيوبيا تجارب إعادة دمج مختلفة، وذلك بناء على هويتهن السياسية وأماكن استقرارهن. فبعض المجتمعات تنظر إليهن بوصفهن قمن بعملية التحرير، ولذلك تقدر هذه المجتمعات مشاركتهن في تلك الحركة، الأمر الذي يسهل عملية إدماجهن. أما في المناطق الأخرى التي تسودها حالة من الكره تجاه الحكومة الحالية فينظر إلى تلك النسوة بعين الشك والريبة (فيل: 2003).

تواجه الكثير من النساء والفتيات المرتبطات بالقوات المقاتلة مصاعب اقتصادية خطيرة عند سعيهن لإعادة بناء حياتهن. ففي معظم مجتمعات ما بعد النزاع، تقل العمالة الرسمية، وفي حال توفرها، يعطى الرجال الأولوية غالباً، سواء من قبل الحكومات أو من قبل أرباب العمل في القطاع الخاص. قد يضاعف عجز النساء والفتيات عن كسب الدخل من تعرضهن لصدمات إضافية أو نفقات غير متوقعة، وخاصة خطر العوز. وهذا ربما يعني أن الحصول على الرعاية الصحية، والقدرة على المشاركة في التدريب والتعليم أو إرسال الأطفال إلى المدارس قد يتأثر إلى حد كبير. وقد ينجم عن ذلك أيضاً عدم قدرة المرأة على المشاركة في مجموعات الادخار الشعبية، أو الدخول في محاولات تحتاج إلى تمويل أولي، كالزراعة أو التجارة، أو الأعمال التجارية الصغيرة. قد تؤدي المصاعب الاقتصادية وبالنسبة لبعض النساء والفتيات، إلى سلوكيات بالغة الخطورة مثل إقامة علاقات مسيئة لهن أو الانخراط في أعمال خطرة أو مهينة في محاولة لتلبية احتياجاتهن الأساسية. وهكذا يتضافر التهميش وتناقص الرأسمال الاجتماعي والقيود الاقتصادية لترك عدد قليل من الفرص المتاحة أمام تلك النساء والفتيات لخلق سبل عيش مستدامة.

ربما ترفض النساء والفتيات بشدة التصريح بمشاركتهن في القوات والمجموعات المقاتلة خشية التصاق وصمة العار بهن وبالتالي نبذهنّ

من عائلاتهن ومجتمعاتهن. لذلك من المهم أن نفهم تجربة وصمة العار المعيشة وآثارها من ناحية تأمين سبل العيش الآمنة للإنسان. إذ كثيراً ما تنقطع علاقات النساء والفتيات اللواتي لحقت بهن وصمة العار من الشبكات الاجتماعية لمجتمعاتهن؛ وهذه مسألة بالغة الأهمية في بيئة ما بعد النزاع، إذ تكون الدولة في كثير من الأحيان غير قادرة أو غير راغبة في تقديم الرعاية والخدمات الأساسية، لذا يترك الإقصاء الاجتماعي النساء والفتيات من دون أي شكل من أشكال الدعم أو الحماية الأساسية. وقد يعني الإقصاء حرمان المرأة من رعاية طفلها أيضاً، فيمكن ترك الطفل وحيداً مستغلاً، أو ملاماً على أي شيء يسير على نحو خاطئ. وقد تعني حالة الإقصاء عدم قدرة المرأة على اقتراض الطعام من أحد الجيران إذا جاع أطفالها، وعدم قدرتها على اقتراض المال أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية كالزراعة على نطاق ضيق وبسيط. وهكذا لا بد أن يدلنا استيعابنا لآثار وصمة العار على التفسير المناسب لحساسية النساء والفتيات وضعفهن، كما يساعدنا في التعرف على الاستجابات الرامية إلى معالجتها. وفي جميع الحالات، يجب أخذ أطفالهن بعين الاعتبار أيضاً، وذلك لأن وجود الأطفال يؤثر بشكل كبير على قدرة الأم على إعادة الاندماج اجتماعياً، وعلى المشاركة في التعليم والتدرب على المهارات وخيارات سبل عيش مستدامة. ويوضح لنا المثال المستقى من سيراليون في المربع النصي 9-3 بعض هذه التحديات، وكيف سعت النساء للتغلب عليها خارج إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الرسمية.

كما تعني إعادة الدمج الاجتماعي أيضاً الاندماج في عالم مجندر بطريقة تختلف عن عالم المقاتلين السابق الذي يغادرونه. ففي معظم الحالات التي تقوم فيها النساء والفتيات «بتسريح أنفسهن» للعودة إلى المجتمعات المدنية، يتعرضن لضغوط شديدة في العودة إلى الوضع

المجندر القائم واتخاذ مكانهن «الصحيح» داخل أسرهن وبنية المجتمع (مازورانا: 2004، 2005 ب، كولتر: 2009). وفي الوقت الذي قد يبدو فيه ما يسمى بـ«العودة إلى الحياة الطبيعية» أمراً جذاباً لبعض النسوة، ربما لا يكون كذلك بالنسبة للأخريات. على الرغم من أن تجارب الكثير من النساء والفتيات خلال النزاع المسلح كانت سلبية للغاية، فثمة أوقات استطاعت النساء والفتيات الوصول إلى مواقع سلطوية ومساواة جندرية ربما أفضل مما حققنه سابقاً في مجتمعات ما قبل النزاع، وذلك خاصة في حركات التحرر الوطنية. (بارث: 2002، الأمم المتحدة (UN): 2002 ب، بوتا: 2005).

المربع النصي 9-3:
حركة نساء في أزمة: ردّ على تحديات إعادة الدمج

خلال عقد كامل من الحرب الأهلية، شهد خلاله الشعب في سيراليون أسوأ ما يمكن للحرب أن تأتي به. إذ تسببت الهجمات الشرسة على القرى والبلدات في فرار عشرات الآلاف من السكان إلى الدول المجاورة، وإلى تشريد أكثر من نصف سكان البلاد. كما قتل آلاف من الناس، وتعرض آلاف ممن نجوا للتعذيب، وبضمن ذلك تقطيع الأوصال، وتعرض آخرون لصدمات عند إرغامهم على مشاهدة تعذيب أفراد عائلاتهم أو حتى المشاركة فيها، أو قتلهم. كان الاغتصاب والتعذيب الجنسي أسلوباً شائعاً للإرهاب. واختطاف النساء والفتيات ليكن بمثابة «سبايا» للمتمردين، يعني أن الكثيرات فقدن كل اتصال، طوال فترة الحرب، مع عائلاتهن، وأصبحن جزءاً من مجتمع المتمردين من أجل البقاء على قيد الحياة. ثم إن الكثير

منهن أنجبن أطفالاً خلال تلك السنوات. وحينما حل السلام، وعاد اللاجئون إلى ديارهم وسعت المجتمعات إلى التعافي، جرى التعريف بهؤلاء النساء والفتيات بوصفهن كن مع المتمردين، أو بوصفهن «منحلّات» بالنسبة للمجتمع الطبيعي، وواجهن الرفض من قبل مجتمعاتهن، بل حتى من قبل أسرهن. بالنتيجة، بات يلقى اللوم عليهن كما لو أنهن السبب في مصيبتهن. أما الأطفال الذين أنجبتهن تلك النسوة خلال فترة الأسر فوصموا مرتين. وهكذا لم يجلب السلام الراحة للكثير من النساء، وذلك لأنهن لم يكنّ متعلمات، ولم يتقنّ أي مهارة أو حرفة، ولم يعد لديهن عائلات يمكنهن العودة إليها.

بدأت جوليانا كونتي، مديرة حركة نساء في أزمة (WICM) تنتبه لتلك النسوة في حيّها، فأخذت تساعدهن في توفير الطعام لأولادهن، ثم جمعتهن معاً للحديث عن الوقاية من فيروس الإيدز. ثم تفاوضت مع منظمات غير حكومية لتوفير رعاية صحية مجانية. وفي نهاية الأمر، قامت بإنشاء مدرسة ومركز اجتماعي تحت أغطية وأقمشة من المشمع، حيث تتمكن تلك النسوة من المجيء وتناول وجبة معاً، وتعلّم القراءة، ورعاية أولادهن، وطرح مشاكلهن، وممارسة صلواتهن والغناء معاً. وبدعم من الأمم المتحدة على مدار سنوات، تطور ما بدأ تحت خيمة إلى مؤسسة تلبي احتياجات آلاف من النساء والأطفال في سيراليون - فهناك ثلاثة مراكز للتدريب المهني، ومدرسة لأطفال المتدربات، وعيادة، ومراكز للتوعية داخل المجتمعات في مختلف أنحاء البلاد. وقد ساعد برنامج الائتمان مئات الخريجات على تأسيس مشاريع تجارية صغيرة. وفي جميع مؤشرات القياس، نجحت حركة نساء في أزمة - في مساعدة النساء على إيجاد سبل

عيش بديلة، وفي الوقاية من مرض نقص المناعة، وفي الحفاظ على صحتهن، وفي تحسين وضعهن التعليمي ومهاراتهن الحياتية، وساعدتهن في مجال رعاية أولادهن أيضاً، الأمر الذي لابد أن يكسر قيود الفقر. إلا أن أهم جانب من جوانب تلك الحركة برأي بعض النساء اللواتي انضممن إليها، كان ذلك الجانب الذي لا يمكن قياسه.

تقول فيوليت وهي من أوائل الطالبات، وأصبحت الآن معلمة في برنامج الحياكة: «لقد منحتني حركة نساء في أزمة عائلة ومكاناً أشعر فيه بالأمان، مكان مرت فيه الفتيات الأخريات بالمشاكل نفسها، لذلك لم يحاكموني. كنا نشعر باليأس، نشعر بأننا مثل القمامة، نعيش يوماً بيوم، دون أن نقوم بأي شيء للحصول على الطعام، كما لو لم يكن لنا أي مكان في هذا العالم الواسع. أما الآن فقد أصبحنا نشعر بأن الغد يمكن أن يكون أفضل، وأصبح بمقدورنا أن نعتني بأطفالنا، وأصبح بوسعهم أن يتعلموا، وهكذا أصبحنا نتطلع إلى المستقبل. فالقس يذكرنا بأن الله معنا، وماما جوليانا أثبتت لنا أن لنا مستقبلاً، وهكذا تمكنّا معاً من بناء شيء جميل لغيرنا من الفتيات اللواتي عانين في حياتهن. وعندما نغني معاً، ننسى آلام الماضي، وكل ما نحس به حينئذٍ هو الأمل وحسب».

ثمة دروس كثيرة ينبغي استخلاصها من برنامج حركة نساء في أزمة. فهي ليست من تصميم خارجي من جانب «خبراء» أو مخططين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ بل تطورت بشكل أساسي من حاجات النساء والفتيات اللواتي عانين خلال فترة الحرب. كما كانت حركة شاملة، إذ قامت بالجمع بين التدريب على المهارات والرعاية الصحية والإرشاد والدعم الروحي. خلقت

المجتمع المحلي والتضامن. وبالنسبة للنساء اللواتي تعرضن لصدمات، واللواتي تقدم لهن هذه الحركة ولا تزال تقدم الكثير، يمكن القول بأن أهم ما قدمته لهن هو الأمل[112].

وفي الحالات التي تقدم فيها المجموعة المسلحة مزايا وخدمات لأعضائها، كما هي حالة جماعة الماويين في نيبال، ثمة احتمال كبير أن ترفض النساء عملية إعادة الدمج، وتفضيل المكانة التي حصلن عليها بصفتهن جزءاً من المجموعات المسلحة التي حولت نفسها بنجاح إلى أحزاب سياسية، أو لمواصلة القتال، كما هو الحال في كولومبيا.

قد تكتسب النساء والفتيات من خلال مشاركتهن في النضال المسلح الثقة بالنفس، والإحساس بالتحرر بسبب تحديهن معايير الجندر القائمة التي تقيد تصرفاتهن في الأحوال العادية (مازورانا: 2004). لكن نادراً ما تترجم هذه التجارب والخبرات إلى تحرر المرأة عندما تضع الحرب أوزارها. على سبيل المثال، خلال حروب التحرير الوطنية في كل من موزمبيق وإريتريا، شجع الزعماء السياسيون والقادة العسكريون النساء والفتيات على الانضمام إلى القتال، وكان هناك اعتقاد ضمني أنهن سيكُنّ جزءاً من عملية خلق مجتمع جديد قائم على المساواة. ففي جبهة التحرير الشعبية الأريتيرية، تقاسم الرجال والنساء المهام على قدم المساواة، وشاركت النساء والفتيات في الأنشطة القتالية والزراعية. كما اضطلعت بعضهن بأدوار قيادية ضمن جماعتهن، حيث قمن بقيادة أفواج وفيالق، كما عملن على إقامة العدل (ميهريتيب: 2002، فيل: 2003) لكن واقع ما بعد النزاع كان مختلفاً جذرياً: إذ وضعت الحكومة الجديدة حقوق المرأة

112- لمزيد من القصص حول حركة نساء في أزمة (WICM) راجع ووكر (2005) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

وأولوياتها في موضع ثانوي بالنسبة لعملية إعادة الإعمار الوطنية التي أصبحت أولوية رئيسية. وهكذا عادت النساء والفتيات اللواتي شاركن في القوات المقاتلة في إرتيريا إلى مجتمع لم يكن مستعداً، ولم يتم تشجيعه لقبول هذا النوع من المساواة الذي عاشته النساء والفتيات خلال مرحلة القتال. وبالتالي، عانت أعضاء جبهة التحرير الشعبية الأريتيرية صعوبات في التكيف مع معايير الجندر التقليدية، والاندماج مرة أخرى في مجتمعات غير مستعدة لقبول نساء أكثر تحرراً، أو لم تصمد المساواة الجندرية التي تحققت في زمن الحرب، لتبقى في زمن السلم (هيل: 2001، بارث: 2002).

واجهت الكثيرات من النساء والفتيات العائدات من القوات والمجموعات المقاتلة صعوبة في الزواج، الأمر الذي قد يكون له عواقب اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد في مجتمعات تعتبر الزواج هو المعيار، ويشكل أساس الشبكات الاجتماعية والحصول على الموارد. وهكذا فقد تتأثر فرص الزواج نتيجة تغير قواعد المرأة وتوقعاتها بشأن الجندر، وأيضاً بسبب وصمة العار وضغط أسرة طالب الزواج (الخطيب) المحتمل. وبالنسبة للنساء والفتيات اللواتي انضممن طواعية لقوات مسلحة حققت النصر، تقتصر أفكار المجتمع حول تلك النساء بوصفهن أصبحن أكثر ذكورية، وأنهن لا ينتمين إلى المفاهيم الثقافية عن الأنوثة، وهذا بدوره يمكن أن يتسبب في رفضهن من قبل أهل أزواجهن أو من يتقدم لخطبتهن (فيل: 2003). فعلى سبيل المثال، واجهت المقاتلات في إريتريا صعوبات في الزواج، وذلك بسبب المعايير الجندرية التي تماهين معها خلال زمن الحرب، وبسبب التصورات بأنهن عنيدات للغاية وغير «محتشمات» (ميهريتيب: 2002). وشهدت الزيجات التي عُقدت بين نساء أو فتيات مقاتلات ورجال مقاتلين خلال الحرب مستويات عالية من الطلاق بعد

النزاع، وذلك بسبب رغبة الأزواج بالتزوج من نساء مدنيات اعتبرنهن أكثر أنوثة وأشبه بـ«دمى ناعمة» (هيل: 2001، ميهريتيب: 2002).

أما الانتهاك الجنسي، أو تصور أن المرأة أو الفتاة قد «استغلت» جنسياً، فيرسم جذرياً شكل تجارب الإناث في عملية إعادة الدمج. على سبيل المثال، تعتبر النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلا أي قيمة إذا كان لهن علاقة جنسية مع رجل خارج إطار الزواج المقبول رسمياً، وذلك بصرف النظر إن تمت العملية الجنسية طوعاً أو اغتصاباً. (فيرهي: 2004). وفي كثير من المجتمعات ينظر إلى النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب على أنهن «بضائع معيبة»، ويعتبرن بلا قيمة لأنهن كسرن قواعد السلوك الاجتماعية والأخلاقية (فار: 2002، فيرهي: 2004). وتتفاقم تلك المشكلة في بعض البيئات والأوساط عند قيام بعض المجموعات المسلحة بوضع وشم أو نقش على جلد المرأة من أجل ربطها بتلك المجموعة بشكل دائم. فعلى سبيل المثال، كانت الجبهة الموحدة الثورية (RUF) في سيراليون تنقش حروف RUF على أجساد بعض النساء والفتيات اللواتي أسرهن متمردو الجبهة للدلالة على ملكيتهن بالقوة. ولكن عند مغادرة المرأة لتلك القوات تصبح تلك الأوشام والخدوش تدل على حالة انتهاك جنسي سابقة، مما يحد من فرص الحياة في أغلب الأحيان أمام تلك النساء والفتيات (مازورانا: 2004، ماكاي: 2005).

مهارات مهملة: ما الذي يمكن للنساء والفتيات إضافته إلى عملية إعادة الدمج

انتقدت النساء والفتيات المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة عمليات إعادة الدمج الرسمية لكونها ضحلة جداً، وكونها لا تلبي احتياجات النساء والفتيات والمجتمعات ككل. وتشمل هذه الاحتياجات: المعالجة

النفسية والاجتماعية، والخدمات الصحية، والأمن، والعدالة، والفرص التعليمية والاقتصادية، وتنمية المجتمع. وغالباً ما تكون عمليات إعادة الدمج قصيرة المدى، ولا تعالج أو حتى لا تنظر في الأسباب الأساسية التي دفعت بالكثير من النساء والفتيات للانضمام إلى المجموعات المعارضة المسلحة. ولكن، نظراً لاتساع نطاق ما هو مطلوب حقاً لإعادة الدمج، ثمة شك بما يمكن أن تأمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تحقيقه على أرض الواقع، حتى في أفضل السيناريوهات.

حتى عندما تتمكن النساء والفتيات من الوصول إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، تكون لديهن أولويات واحتياجات ومخاوف لم تعالج. والأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك، هو أنهن يأتين بمهارات قليلة الاستخدام حالياً في إعادة الدمج. ولهذا قامت نساء إفريقيات ينتمين إلى إحدى عشرة دولة[113] ممن قد قاتلن أو كن يقاتلن ضمن صفوف مجموعات معارضة مسلحة بتحديد المهارات التي قامت نساء مثلهن بإدخالها إلى مجتمعاتهن خلال مرحلة ما بعد النزاع (راجع المربع النصي 9-4)[114].

تمثل المرأة داخل المجموعات المسلحة على وجه الخصوص عنصراً مطلعاً يكون موضع ثقة، ويمكنه التأثير في القادة كما يمكنه أداء دور فعال في حل النزاعات. وبعد انتهاء النزاع يمكن أن تنقل النساء والفتيات العديد من المهارات التي اكتسبنها خلال فترة النزاع مثل القيادة والتنظيم والاتصالات وشبكة العلاقات والرعاية الصحية ومحو الأمية.

113- أتت المشاركات من أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، ورواندا، وسيراليون، والصومال، وأرض الصومال، وجنوب إفريقيا، والسودان، وأوغندة، وزيمبابوي.

114- القائمة مأخوذة من بحث لمازورانا (2005 ب، ص41)، ولقد تزعمت كل من فانيسا فار وتسجيرد بوتا المجموعة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وهما المسؤولتان عن إعداد هذه القائمة.

على سبيل المثال، أدّت النساء المنتسبات للمجموعة المعارضة المسلحة في السلفادور دوراً فعالاً في المدارس، وفي جهود الاستجابة في حالات الطوارئ وفي التنمية الاقتصادية (أنديرليني: 2007). ويمكن لعملية دعم النساء والفتيات في تطبيق مهاراتهن في التفاوض والتواصل والتعاون، ومواصلة تطويرها، أن تؤثر بشكل إيجابي في إعادة الإعمار وبناء السلام. لكن هذا يتطلب من القائمين على تنفيذ برامج إعادة الدمج والتعمير أن يلاحظوا ويقروا بامتلاك النساء لتلك المهارات بدلاً من تجاهلها.

المربع النصي 9-4:
المهارات التي طورتها النساء المنتسبات إلى مجموعات معارضة مسلحة في إفريقيا

- تقييم البنية التحتية للمدن
- تقييم المخاطر المحسوبة والقيام بالمخاطرة
- مهارات التواصل والقدرة على بناء علاقات في ظل ظروف صعبة
- مهارات التنسيق
- مهارات اتخاذ القرار
- التعامل مع الأسلحة
- البحث عن المعلومات وجمعها، وتوزيعها للأفراد داخل المجموعات، والتصرف بناء على المعلومات الواردة في الوقت المناسب.
- مهارات الإدارة
- إدارة فرق العمل ولوجستيات الفريق
- قراءة الخرائط

- مهارات الوساطة وحل النزاعات
- المهارات الطبية
- الاستخبارات العسكرية
- تعبئة الناس
- مهارات التفاوض
- مهارات حل المشكلات
- حماية المدنيين عبر تنظيم تحركاتهم وحصولهم على الطعام والماء والمأوى
- الطرق الموجهة نحو تحقيق النتائج
- إدارة الموارد الشحيحة
- البحث عن أرضية مشتركة والحشد بوصفهن نساء
- التضامن، الانضباط، الالتزام والعمل الجماعي
- التجسس والتمويه
- استراتيجيات البقاء
- التحمل والصمود في ظل ظروف صعبة
- فهم مخططات المدن.

توصي النساء داخل المجموعات المعارضة المسلحة بضرورة قيام برامج إعادة الدمج بتوفير مهارات التعليم وبناء فرص عمل للنساء والفتيات، وخاصة بالنسبة لمصادر الرزق التي لا تتطلب رأس مال كبيراً (مازورانا: 2005 أ). لكن برامج بناء المهارات التي تقدمها معظم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج نادراً ما تكون مسؤولة عن قدرة السوق المحلية على استيعاب العمل الجديد. ذلك أنها تقدم تدريباً متدني المستوى ولفترة قصيرة؛ ولهذا لا يتمكن الإناث والذكور المنخرطون في

تلك البرامج في أغلب الأحيان من إيجاد فرصة عمل (أنديرليني: 2007). وتؤكد النساء داخل المجموعات المسلحة المعارضة على الحاجة لإيجاد برامج توفر قروضاً صغيرة وكبيرة يمكنها دعم استراتيجيات كسب مصادر الرزق. وإضافة إلى البرامج الموجهة للنساء والفتيات بوصفهن أفراداً، حددت النساء ضرورة تعزيز تنمية وإدراك المجتمع بأسره كجزء من عملية إعادة الدمج، في جزء منها لمساعدتهن على التغلب على استياء المجتمع ووصمة العار اللاحقة بهن (مازورانا: 2004).

خاتمة: لماذا يتعيّن على مخططي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج التفكير في الجندر والعسكرة

تعلق الحكومات والمؤسسات المانحة آمالاً ومطالب كبيرة على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. إذ لا يفترض بتلك البرامج المساعدة في إعداد عمليات السلام وحسب، بل يؤمل منها خلق تغير تنموي من خلال عملية إعادة الدمج، وهي مهمة أعقد بكثير من نزع السلاح والتسريح. غير أن ما يعقّد الموقف هو توقعات الجهات المانحة في الحصول على فوائد طويلة الأمد من خلال مشاركة وتخطيط قصير المدى.

ويضاف إلى كل ذلك الحقيقة المتمثلة بوجود حالة انفصال بين واقع النساء والفتيات اللواتي شاركن في القوات والمجموعات المسلحة والأساليب التي يتم من خلالها تخطيط وتنفيذ العديد من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وكما أوضحنا في الفصلين السادس والسابع، فإن المفاهيم المعسكرة عن الذكورة والأنوثة ضرورية لتكوين مجموعة مسلحة وتحفيزها واستمراريتها. كما تؤدي النساء والفتيات دوراً مهماً في تكوين هوية مجموعة ما، وفي دعم قدرتها على إبراز سلطتها

وقوتها وحمايتها سواء داخل المجموعة أو بين أنصارها. كما قد تتبوأ النساء مراكز حساسة وذلك لتنفيذ العمل المطلوب ضمن مجموعة مسلحة ما.

يفشل صنّاع السياسات الوطنية والدولية والمبرمجون الذين يضطلعون بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج باستمرار في فهم مركزية العلاقات الجندرية المعسكرة وأدوار النساء والفتيات ضمن المجموعات المسلحة المعارضة. ومن النتائج المترتبة على ذلك عدم اجتياز الغالبية العظمى من النساء والفتيات المرتبطات بأي مجموعة مسلحة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الوطنية. وهذا أكثر من مجرد معضلة تقنية، في الواقع، يتعلق في جوهره بالمفاهيم المجندرة حيال الأخطار والعنف والأمن والاستقرار والشرعية التي يحملها مخططو برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج معهم إلى طاولة المفاوضات.

وكي ندرك أسباب فشل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج عادة في معالجة واقع النساء والفتيات داخل المجموعات المسلحة، لا بد من الاعتراف بأن المخططين والمعدّين لتلك البرامج يحضرون مع مفاهيمهم الخاصة المعسكرة في كثير من الأحيان حول الذكورة والأنوثة، إلى جانب أفكارهم المجندرة ذات الطابع العسكري عمّن شارك في النزاع وبأية صفة. وهذا يساعدنا في فهم رؤيتهم لـ«المقاتلين الحقيقيين» ومن هم «الأتباع في المعسكر». ولعل الأهم من ذلك، أن هذه المفاهيم الجندرية المعسكرة تساعدنا على فهم رؤيتهم المتعلقة بمن يعتبرونه تهديداً، وبالتالي، من يتمتع بمصداقية ويجب التعامل معه بجدية، أي من سيتخذ القرارات في أثناء المفاوضات لوضع المعايير بشأن الكيفية التي سيتواصل فيها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مع المجموعات المسلحة. أما النتيجة التي نراها باستمرار فهي أن عملية نزع السلاح والتسليح وإعادة

الدمج تركز بصورة تقليدية على الحاجات والتهديدات الأمنية المتصورة الخاصة بالمقاتلين الذكور البالغين السابقين، وتتغاضى أحياناً حتى عن وجود النساء والفتيات ضمن المجموعات المسلحة المعارضة، وترى فيهن مجرد قوات مساعدة لا تقوم بأي شيء من شأنه دعم المجموعة المسلحة أو تفعيلها أو حتى تحديد هويتها (برنامج التسريح وإعادة الدمج متعدد الأقطار وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة 2005).

يفشل مفاوضو السلام ومخططو عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ومبرمجوها، بشكل روتيني، في إدراك أو حتى الاهتمام بحالة العلاقات الجندرية قبل الحرب وأثناءها وبعدها. فلديهم بعض الفهم، إن وجد أصلاً، عن كيفية عسكرة الهويات الجندرية في النزاع، وبالتالي يستهينون بتأثير الهوية الجندرية في حشد التمرد وإدامة النزاع. إلا أنهم قد يدركون بشكل أوضح أن الحرب قد تضغط أو تدمر أو تغير العلاقات الجندرية في المجتمع، لكنهم في أغلب الأحيان لا يعتبرون أن لذلك علاقة بعملهم المباشر. إنهم يميلون إلى اعتبار العنف الحاصل بوصفه انهياراً وتفككاً ودماراً على المستوى الاجتماعي، بدلاً من النظر إليه بوصفه صراعاً – حول المفاهيم، والسلطة والهويات – التي يمكن أن تكون مواقع نماذج ديناميكية من الابتكار وعمليات إعادة التنظيم الاجتماعية (دافيلد: 2001). وهكذا نجد أن النساء والفتيات عناصر فعالة ضمن المجموعات المسلحة، حيث تكتسب كثيرات منهن مفاهيم جديدة حول أنفسهن ومجتمعاتهن، إضافة إلى الأهداف والأدوار والمهارات الجديدة التي يكتسبنها خلال فترة النزاع. ويجب أن تنعكس كل تلك الحقائق على تفكير مفاوضي السلام ومخططي برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وتصرفاتهم (انظر، على سبيل المثال نايت & أوزيرديم: 2004، مازورانا: 2005 أ، أنديرليني: 2007).

أسئلة للمناقشة

1. كيف تفسر المفاهيم المختلفة جداً لزعماء المجموعات المسلحة المعارضة، والنساء والفتيات المشاركات في المجموعات المسلحة المعارضة، ومفاوضي السلام، وصناع السياسة والمخططين والمبرمجين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والجهات المانحة بشأن وجود النساء والفتيات في الجماعات المتمردة المسلحة ودورهن وأهميتهن؟

2. لماذا تختار كثيرات من تلك النساء والفتيات عدم الانضمام إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؟ وما الذي تستشفّه من تصرفهن حيال القيود التي يمكن أن تفرضها عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على النساء والفتيات؟

3. إذا كلفت بمهمة للمساعدة في إعداد برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ فما هي النواحي الأساسية التي ستركز عليها لضمان انخراط النساء والفتيات في برنامجك؟

مقترحات لقراءات إضافية

Conaway, Camille Pampell, and Martinez, Salome (2004) *Adding Value: Women's Contribution to Reintegration and Reconstruction in El Salvador*. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund: Women Waging Peace.

Coulter, Chris (2009) *Girl Soldiers and Bush Wives: Women's Lives through War and Peace in Sierra Leone*. Ithaca: Cornell University Press.

Mazurana, Dyan (2005) *Women in Armed Opposition Groups in Africa and the Promotion of International Humanitarian Law and Human Rights*. Report of a workshop organized in Addis Ababa by Geneva Call and the Program for the Study of International Organization(s), November 23–26, University of Geneva.

McKay, Susan (2004) «Reconstructing Fragile Lives: Girls' Social Reintegration in Northern Uganda and Sierra Leone.» *Gender and Development* 12(3): 19–30.

MDRP and UNIFEM (2005) *Taking a Gender-Perspective to Strengthen the Multi Country Demobilization and Reintegration Program (MDRP) in the Greater Great Lakes Region.* Multi-Country Demobilization and Reintegration Program and United Nations Development Fund for Women, Rwanda. www.mdrp.org/PDFs/MDRP_UNIFEM_ Gender_DDR_010207_en.pdf accessed October 5, 2011).

Schroeder, Emily (2003) «A Window of Opportunity in the Democratic Republic of the Congo: Incorporating a Gender Perspective in the Disarmament, Demobilization and Reintegration Process.» *Peace, Conflict and Development* 5: 1–45.

الفصل العاشر

المرأة «بعد» الحرب

روث جاكوبسون

بعد أن تنتهي ويلات الحرب أو يسقط النظام المريع، تتوفر فرص كبيرة للتحول السياسي والاجتماعي؛ سوف يتناول هذا الفصل كيفية تعامل النساء والفتيات مع هذه التحولات. وسيحاول عموماً تقديم لمحة عامة عن المفاهيم والخلافات بشأن البدايات الجندرية ونهاياتها واستمراريتها. لقد بات مصطلح «ما بعد النزاع» يستخدم كاختصار في العديد من السياقات المعاصرة، لكن إحدى مرجعياته التاريخية هي التجربة الأوروبية مع الحربين العالميتين الأولى والثانية خلال القرن العشرين. في إطار «ما بعد النزاع»، يفترض أن يعود الجنود بعد صمت البنادق إلى بلادهم وأحضان عائلاتهم، وأن تعود الحياة الاقتصادية والسياسية إلى وضعها الطبيعي. لكن كما سبق أن أوضحنا في الفصول السابقة، يقدم المشهد العالمي خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين صورة أعقد من ذلك بكثير، ليس عن خصائص الحرب المعاصرة فحسب، بل عن كيفية انتهاء النزاعات المسلحة أيضاً. من الزاوية الإيجابية، يمكن القول إن التحولات السياسية التي ظهرت مباشرة بعد الحرب الباردة فتحت المجال لتسوية نزاعات استمرت لعقود، كتلك التي كانت في أنغولا وإرتيريا. كما شهدت عمليات الانتقال إلى الديمقراطية في أمريكا الوسطى واللاتينية إسقاط أنظمة حكم شنت حروباً ظالمة ضد شرائح بأكملها من مواطنيها، كما حصل في الأرجنتين وغواتيمالا. وفي حالات أخرى، كحالة نيبال وأيرلندة الشمالية، ظهرت تسويات تفاوضية بين خصوم كانوا أعداء لفترة طويلة. ومن زواية أقل إيجابية، هناك نزاعات، كالنزاع في سريلانكا،

أنهت فيها القوة العسكرية الساحقة القتال فقط، وذلك بصرف النظر عن معاناة المدنيين. إضافة إلى ذلك، شهدت السنوات الأخيرة انهيار تسويات تفاوضية كما حدث في ساحل العاج.

علاوة على ذلك، من الواضح أن العديد من المناطق في العالم، وإن لم تكن «فعلياً» في حالة حرب، تشهد معدلات وفيات وإصابات تذكّر بالمصطلح نفسه، على سبيل المثال، عندما ترسل أنظمة مثل تلك الموجودة في البرازيل والمكسيك قواتها المسلحة إلى الأحياء الحضرية في محاولة للحد من عمليات القتل المرتبطة بتجارة المخدرات. وإلى جانب الأدلة عن اللامساواة المتزايدة في العالم، والتدمير البيئي، يشير هذا إلى أنه يجب علينا أن نحذر، على الأقل، من ادعاء أن «النزاع» شيء من الماضي في أي دولة. وبدلاً من ذلك، ستكون دراسة العمليات التي ينتقل من خلالها مجتمع معين من المرحلة التي تلي القتال مباشرة، والتي تنطوي عادة على شكل من أشكال التسوية السياسية، إلى مرحلة سلام أكثر ديمومة واستقراراً، وبنّاءة أكثر. وبما أن جميع أشكال الحرب تؤثر في النساء والرجال بطرق مختلفة، كما سبق أن أوضحنا في الفصول السابقة، فمن المنطقي توقّع أن تسفر هذه العمليات الانتقالية عن خصائص جندرية. إضافة إلى ذلك، سوف تُجندر المؤسسات المعنية نفسها، كما ورد في الفصل الأول.

في محاولة لتوضيح هذه الفكرة العامة، سوف يستند هذا الفصل على مجموعة كبيرة من الأعمال تتعلق بالعلاقات الدولية والدراسات الأمنية. فقد برهنت مجموعة من الباحثات النسويات على المركزية الذكورية الحاسمة في هذا المجال (على سبيل المثال تيكنر: 2001؛ كوهن: 2008). لكن أظهرت بعض المنشورات السائدة الأكثر حداثة وعياً أكبر بأثر النزاع المسلح المتعلق بالجندر (على سبيل المثال، كين: 2008). كما سيرتكز

هذا الفصل أيضاً على مجموعة واسعة من المواد من ميدان الممارسة، وبضمن ذلك وثائق السياسات التي تهدف إلى إرشاد مؤسسات المجتمع الدولي وتقييم المشاريع التي نُفّذت لصالح الأطراف الدولية المانحة. يحتوي هذا النوع من المواد التي يشار إليها عموماً «بالأدب الرمادي» على معلومات تقوم على أساس تجريبي حول ما يحدث للعلاقات الجندرية ضمن المجتمعات خلال فترة ما بعد الحرب/ ما بعد التسوية السياسية. والكثير من هذا الأدب لا يُعدّ عموماً للنشر في المجال الأكاديمي، لكنه مهم في عكس التحديات والمعوقات الرئيسية التي لا تُدرَج دائماً في الأطر ذات التوجه النظري التي يكون منشؤها المجال الأكاديمي[115].

الهدف الأساسي لهذا الفصل هو تتبّع الخيوط المتعلقة بموضوع بحث الفصول السابقة، على سبيل المثال، من خلال دراسة ما يحدث في السياق الذي يعقب الحرب مباشرة، متى ترغم النساء اللواتي أجبرن على الهرب (الفصل الرابع) على العودة إلى بيوتهن؟ ما الذي يحدث بالنسبة للاحتياجات الصحية للنساء والفتيات (الفصل الثالث)؟ كيف يمكن للمرأة إعادة بناء سبل عيش آمنة (الفصل الثاني والفصل التاسع)؟ كيف يؤثر نمط معين من الديمقراطية الليبرالية التي يؤيدها المانحون الدوليون في النساء اللواتي شكّلن صوتاً على الصعيد العام أو السياسي من خلال تجربة النزاع المسلح؟ سوف ينظر هذا الفصل في مجموعة من المؤسسات التي تؤثر في النساء والفتيات، بدءاً من المؤسسات المالية العالمية وصولاً إلى المؤسسات المحلية في المجتمع المتأثر بالصراعات.

يتناول القسم الأول من هذا الفصل «نحو إطار تحليلي» بعض الأسس

115- انظر بايرون وجاكوبسون (2009) للحصول على مثال عن «الأدب الرمادي» في مجال الجندر والنزاع، والمتوفرة كمنشورات إلكترونية فقط، إضافة إلى المواقع الواردة في نهاية هذا الفصل.

الضرورية المتعلقة بالتحديات التحليلية وما يرافقها من تحديات منهجية. يتابع القسم الثاني «الجوانب المجندرة لمرحلة ما بعد التسويات السياسية» من خلال بعض العناصر المجندرة الأساسية لبيئة «المرحلة الأولى» مثل عمليات نزع السلاح، والتسريح، وبرامج إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين أو مسألة عودة النازحين. يركز القسم الذي يليه «المشروع النيوليبرالي، والمشروطية والجندر: هل هي حرب ضد النساء الفقيرات؟» على سياق التمويل الذي يكون فيه لدى مؤسسات المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب، لاسيما المؤسسات المالية الدولية، سلطة فرض السياسات على مستوى الدول المنفردة الخارجة من الصراع. يُستكمل هذا القسم بدراسة التحولات السياسية على المستوى الوطني بعد الحرب، والتي يشار إليها عموماً باسم «التحول الديمقراطي»، الذي يبين أيضاً تأثير ضغوط المجتمع الدولي ومطالبه. وعبر نسيج التحول هذا، تكثر الأدلة على وجود قوى لا يستهان بها تعمل على تهميش النساء اللواتي حافظن على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتهن خلال الصراع، أو حتى على إضعافهن، أو – باستخدام مصطلح دونا بانكيرست، هناك «سلام مجندر» (بانكيرست: 2008 ج). ومن أجل دراسة هذه العملية من منظور مختلف، سيتحول تركيز هذا الفصل عن المجالات الاقتصادية والسياسية للنظر في الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في البحث عن العدالة والمصالحة من خلال أشكال مختلفة من لجان تقصي الحقائق. يقترب الفصل الأخير من القاعدة الشعبية ليدرس في بداية الأمر ظاهرة رد الفعل العنيف ضد النساء، وبعد ذلك، عمل النساء في بناء السلام المستدام على الرغم من كل التحديات.

نحو إطار تحليلي

يتمثل التحدي التحليلي الأول في فهم الأبعاد الجندرية في بيئة «ما بعد النزاع»، في التنوع الهائل لتشكيلات الدولة، والمؤسسات العالمية، والوكالات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والجهات الفاعلة المعنية. فعلى نقيض نموذج الدولة القومية التي نشأت في أوروبا، تنطبق تسمية «ما بعد النزاع» على ما لا يقل عن ثلاثة تشكيلات للدولة بطرق مختلفة. أولاً، هناك الدول المستعمَرة سابقاً من الجزء الجنوبي من العالم (على سبيل المثال، سيراليون، وليبيريا، وتيمور الشرقية)، والتي شهدت أشكالاً من الحروب الأهلية عاثت فساداً ببنيتها الاقتصادية والسياسية التي كانت بالأصل ضعيفة قبل الحرب. وتضرّر نتيجة ذلك نسيج المجتمع الاجتماعي بأكمله، تعتمد فيه الدولة بشكل كبير على دعم المؤسسات الدولية، لاسيما تلك التي تقدم التمويل اللازم خلال المراحل الأولى من التعافي الاقتصادي بعد الحرب. وثمة فئة متميزة أخرى من الدول في أمريكا الوسطى واللاتينية[116] حيث لم تتعرض الدولة القومية وسائر الحياة الاقتصادية للخطر، بل ظهرت فيها فترات حادة شديدة التوتر من الوحشية والقمع الذي مارسته الدولة ضد شعبها.

على سبيل المثال، مورس هذا في غواتيمالا ضد مجتمعات السكان الأصليين بشكل أساسي. وقد أثرت أيضاً هذه الفترات تأثيراً عميقاً ومستمراً في العلاقة بين الدولة القومية ومواطنيها، لكن الحاجة إلى التدخلات الرئيسية من المؤسسات الدولية كانت أقل عموماً. يمكن الاطلاع على الفئة المتميزة الثالثة في عملية إعادة تشكيل الأمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في أوروبا، مثل الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة

116 – كانت هذه المنطقة مُستعمَرة أيضاً بطبيعة الحال، لكنها بقيت فترة طويلة مستقلة كدول مقارنة بالدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى.

التي ظهرت منذ حروب تسعينيات القرن العشرين ولاتزال تعاني من النزاعات الحادة والعالقة حول بناء الدولة.

بناء على ذلك، يجب، على الأقل، أن تتعامل أي محاولة جادة لفهم مجتمع ما في مرحلة «ما بعد النزاع» مع هذه الجوانب المتعددة لبناء الدولة وقدرات الدولة وكيفية تفاعلها مع أبعاد التعقيدات الجندرية. على سبيل المثال، وكما يتضح في هذا الكتاب، شهدت النزاعات المسلحة المعاصرة مشاركة كبيرة للنساء والفتيات ضمن صفوف القوات المقاتلة الفعلية - المقدّرة بما لا يقل عن الثلث في سيراليون. وتعتبر الخبرة العسكرية السابقة في العديد من السياقات عنصراً إيجابياً للمطالبة بمنصب سياسي، لكن لطالما كانت خبرة المقاتلات السابقات الساعيات للمطالبة بصوت مسموع في الحياة العامة مسألة شديدة الإشكالية.

وعند الانتقال من تشكيلات الدولة إلى المؤسسات والجهات الفاعلة التي تشارك في التدخل في مرحلة ما بعد الحرب، نجد أيضاً صورة لا تقلّ تعقيداً. فبالنسبة لغير المطّلعين على هذا المجال، يصعب التعبير عن عدد المنظمات التي «تهبط بمظلّة» على المناطق التي تمرّ في مرحلة انتقالية من حالة القتال إلى اللاقتال، وتنوّعها؛ فهي تشمل المفاوضين الدوليين التابعين للأمم المتحدة، ومزيجاً دولياً من موظفي الأمن (وبضمن ذلك القوات العسكرية والأمنية الخاصة)، وعدداً كبيراً من الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. ربما يقدم الجدول 10-1 عرضاً تخطيطياً فقط لأهمّ الأطراف الفاعلة- تلك المؤسسات والشبكات التي من المرجّح أن يكون لسياساتها وبرامجها الفعلية تأثير كبير في السكان (على اعتبار أن الشبكات الإجرامية المترابطة دولياً قد أصبحت أحد العوامل المهمة في أثناء العديد من الحروب وبعدها، فقد أدرجناها في الجدول). وعلى الرغم من أن هذه الشبكات تفيد في فهم العلاقات المتبادلة بين كل تلك

القوى، غير أن هذا الفصل سيعطي الأولوية «للطبقة العليا» من الجدول 10-1: المؤسسات المالية الدولية. ويعود ذلك ببساطة إلى أنه في الغالبية العظمى من المجتمعات التي تمر في مرحلة ما بعد الحرب في الجزء الجنوبي من العالم، وفي سياقات عديدة في الشمال، مثل كوسوفو، من غير الممكن فهم الحقائق الجندرية لتجربة ما بعد الحرب دون فهم السياق الاقتصادي الكلي.

وبعد قيامنا بدراسة اثنين على الأقل من العناصر الأساسية للإطار التحليلي، يجب أن نضيف عنصراً ثالثاً. لقد أظهرت الفصول السابقة مدى ضرورة الابتعاد عن تعميم تجارب النساء وخبراتهن؛ ولنأخذ مثالاً واحداً فقط على ذلك، هو النزوح: تعاني النساء والفتيات الريفيات الفقيرات في المجتمعات غير الصناعية أشكالاً مختلفة للغاية من النزوح، مقارنة بتجارب فتيات ونساء الطبقة الوسطى أو النخبة القادرات على الهرب إلى بلدان أخرى، أو إلى مناطق أكثر أمناً داخل بلدهن. إذ قد تجد هؤلاء الأخيرات، بعد العودة، عملاً مع إحدى الوكالات الإنسانية التي أتت إلى البلاد نظراً لمهاراتهن اللغوية أو الإدارية. بينما يتعين على المجموعة الأولى الكفاح من أجل إعادة تأسيس سبل عيش شحيحة جداً. وفي الوقت ذاته، لا يمكننا افتراض عدم وجود هموم وآلام وأحزان وخسارات عاطفية تشترك بها هاتان الفئتان من النساء.

وبعد أن عرضنا بعض التحديات التحليلية الرئيسية التي يجب التعامل معها عند محاولة فهم الوضع المعقد في أي مجتمع يمر في مرحلة «ما بعد الحرب» أو يمر بمرحلة انتقالية، ننتقل الآن إلى عمليات دعم السلام الدولية وتأثيرها في حياة النساء والفتيات. قد تكون صورة أفراد قوات حفظ السلام المسلحين التابعين للأمم المتحدة بخوذاتهم الزرقاء ولباسهم

الموحد هي الأكثر شيوعاً لعمليات دعم السلام، لكن تلك العمليات لديها أيضاً عناصر مدنية مهمة سوف نتناولها.

عمليات دعم السلام

بدأت الأمم المتحدة بنشر عمليات حفظ السلام للمرة الأولى خلال الحرب الباردة؛ وكانت مهمتها الأساسية في ذلك الحين مراقبة اتفاقيات وقف إطلاق النار. وأدت نهاية الحرب الباردة إلى انبثاق تفاؤل جديد حيال إمكانية تحول المجتمعات المتضررة من النزاع، وتولّت الأمم المتحدة ما يعرف بـ نهج «الجيل الثاني» لحفظ السلام المتمثل في نشر خطة السلام في عام 1992 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة حينئذ بطرس بطرس غالي (تقرير الأمين العام 1992). لكن هذا النهج الجديد تجاوز مجرد نزع سلاح المقاتلين، فقد توخى إعادة بناء المجتمعات ومنع النزاعات على المدى الطويل. ومازال هذا التحول الواسع في مفهوم «بناء السلام» سارياً في إطار الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي.

الجدول 10-1: من يفعل وماذا يفعل، في بيئة ما بعد الحرب؟[117]

مستوى العملية	من هم؟	ماذا يعملون؟
على المستوى الكلي: خارجي	المؤسسات المالية الدولية	مسؤولة عن وضع شروط تمويل عملية إعادة بناء الاقتصاد بعد الحرب

117- تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القائمة ليست بقائمة شاملة، لأن الهدف منها هو إظهار بعض المؤسسات والقوى التي تدخل في تلك العملية وهي كثيرة بالفعل.

	الوكالات العسكرية/ الأمنية التابعة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، إدارة عمليات حفظ السلام ووحدات من الجيوش الوطنية المكلفة من قبل الأمم المتحدة	مسؤولة عن تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحفاظ على الأمن أثناء الانتخابات، وما إلى ذلك.
	الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، والمنظمات الإنسانية الدولية الكبيرة مثل الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر	مسؤولة عن العودة الآمنة للاجئين والنازحين وحماية المدنيين، الخ.
على المستوى الكلي: غير القانوني	الشبكات الإجرامية العالمية	إنشاء تجارة غير مشروعة والحفاظ عليها، مثل تجارة الألماس والأخشاب والبشر
المستوى المتوسط: الخارجي	الدول القومية المنفردة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والدول الاسكندنافية، واليابان المنظمات الدولية غير الحكومية الكبيرة (البنغو)، مثل أوكسفام ومنظمة كير الدولية	مسؤولة عن تمويل البرامج المخصصة لمرحلة ما بعد الحرب والإشراف عليها وكذلك تقوم بتمويل عملية إعادة الإعمار الطويلة الأمد خلال مرحلة «ما بعد الحرب».

المستوى الوطني	مؤسسات الدولة الوطنية مثل البرلمان، ونظام المحاكم الرسمية، وقوات الأمن التي تشمل الجيش والشرطة	مسؤولة عن تنفيذ التسوية/ التحول السياسي.
	المجتمع المدني المحلي، مثل المجموعات الدينية والشبكات القانونية والمنظمات النسائية	المساهمة في التحول السياسي، والدعوة إلى المصالحة، على سبيل المثال، بعثات تقصّي الحقائق
المستوى المحلي: الشبكات غير القانونية	القابضون على السلطة الوطنية، وبضمن ذلك بعض أصحاب المناصب السياسية، العسكريون السابقون، الخ	إقامة روابط مع الشبكات الدولية والأنشطة العابرة للحدود والمحافظة عليها، الخ.

عندما تصل قوة دولية لحفظ السلام بعد وقف إطلاق النار، تتمثل أولوياتها المباشرة في مهام تتعلق بتنفيذ عمليات نزع سلاح القوات المقاتلة، والإشراف على المراحل الأولى من عودة النازحين. وتتسم هذه الفترة بالحاجة الماسة إلى اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة لمهمات مثل ضمان توفر الترتيبات اللازمة للنقل، والإيواء، والغذاء، ومعالجة المحاربين فور وصولهم إلى نقاط التجمع المحددة لبدء عملية التسريح. غالباً ما توصف هذه الفترة في المجال العملي بفترة «تحكّم القضايا الملحة» – وهذا إقرار بالعوائق التي تحول دون إدراج أي نوع من التصورات الطويلة الأجل تحت ضغط المتطلبات الآنية. على سبيل المثال، يتضح ذلك في التوثيق الميداني للصعوبات التي تعترض مهمة التسجيل الصحيح للنساء والفتيات

في سياق البيئة المضطربة لنقاط التجمع، حيث يوجد وافدون متلاحقون من المقاتلين الحذرين والمرتابين ممن يتعيّن عليهم تسليم أسلحتهم لهم (جاكوبسون: 2005). مع ذلك، وعلى الرغم من هذه الضغوط. ثمة أسباب جوهرية لتقبّل فكرة أن وجود «أصحاب الخوذات الزرقاء» الظاهر، وهم يقومون بدوريات الحراسة على الأحياء التي تعرضت لإرهاب العصابات المسلحة في السابق مثلاً، يمكن له أن يمنح المدنيين في نهاية المطاف أملاً في إنهاء حالة الخطر التي تهدّد أمن حياتهم. وممّا يزيد من مرارة السخرية أنه يوجد أيضاً أدلّة قويّة ومتكرّرة على فشل قوات حفظ السلام في حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي، لا الذي يمارسه الرجال المحليّون فقط، بل أيضاً من الاستغلال والاعتداء الجنسي من عناصر قوات الأمم المتحدة نفسها.

المربع النصي 10-1:
عمليات دعم السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة: أين؟ ومن؟

بحلول شهر شباط من عام 2011، سيّرت إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام خمس عشرة بعثة (أديرت إحداها بالشراكة مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية)، معظمها في إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. وحالياً تركز معظم البعثات على النزاعات الداخلية بدلاً من النزاعات الدولية، وتبقى أعداد الموظفين العاملين في بعثات حفظ السلام عالية، إذ يصل تعداد العسكريين فيها إلى 98,022 (أي ما يزيد عن 83 ألف جندي، و13,124 عنصر شرطة، وما يقارب من 1,800 مراقب عسكري)، إلى جانب ما يزيد عن خمسة آلاف موظف مدني أجنبي، و13 ألف موظف مدني محلي، وحوالي

2,400 متطوّع في الأمم المتحدة منتشرين في مهمات في جميع أنحاء العالم في عام 2011 (إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام 2011 أ).

من أين تأتي «قوات حفظ السلام»؟

أصحاب القبعات الزرقاء: تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد شيء اسمه: «جيش الأمم المتحدة»، بل هنالك وحدات وطنية من البلدان المساهمة بقوات تعمل بتفويض من الأمم المتحدة. وهذه البلدان موزعة على نطاق واسع جداً: في عام 2011، تصدّرت بنغلاديش قائمة المساهمين، تلتها باكستان، الهند، نيجيريا، مصر، نيبال، الأردن، رواندا، غانا، والأوروغواي (إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام 2011 ب). تشمل هذه الوحدات عموماً قوات الشرطة المستمدّة من المؤسسات العسكرية وغير العسكرية للدولة المساهمة المعنية.

الشرطة: تنشر عمليات السلام في الأمم المتحدة حوالي 14,700 ضابط شرطة، يجري اختيارهم على أساس الخبرة للمساهمة في بعثات الأمم المتحدة، لفترات تتراوح من 6 أشهر إلى 18 شهراً. أما «وحدات الشرطة المشكّلة» فهي فرق مخصّصة من حوالي 140 ضابطاً ساهموا في بعثة للأمم المتحدة عبر جهاز الشرطة الوطنية، عادة لفترات خدمة تتراوح ما بين 6 أشهر إلى 12 شهراً. وفي عام 2007 تصدّر خبر نشر وحدة من الشرطيات الهنديات في ليبيريا عناوين الصحف، وفي أثناء كتابة هذا الكتاب نُشرت وحدة من شرطيات بنغاليات في هاييتي.

المدنيون: ثمة موظفون من المؤسسات الدائمة التابعة للأمم

المتحدة التي تشترك في العمل ضمن عمليات دعم السلام، كالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والإنعاش. أما عند الحاجة إلى مزيد من الموظفين المدنيين فيجري توظيفهم عبر قنوات الدول المشاركة من أجل استمرار عملية دعم السلام.

لا شيء جديداً إزاء المخاوف بشأن طابع العلاقات الجنسية الانتهاكي في ما يعرف عموماً بعمليات دعم السلام؛ فقد بدأت في أوائل تسعينيات القرن العشرين، منظمات نسائية كمبودية إعداد تقارير عن الارتفاع في نسبة بغاء الفتيات في المناطق المجاورة لبعثات الأمم المتحدة[118]. وفي عام 2003 أصدر الأمين العام للأمم المتحدة نشرة تتناول أعمال الانتهاك والاستغلال بعبارات لا لبس فيها: «من غير المقبول على الإطلاق قيام علاقات جنسية بين موظفي الأمم المتحدة والمستفيدين من المساعدة، ذلك أنها تقوم على ديناميات قوى غير متكافئة بطبيعتها، مما ينال من مصداقية أعمال الأمم المتحدة ونزاهتها» (نشرة الأمين العام للأمم المتحدة: 2003)[119]. وتشدد النشرة على مسؤوليات كل عضو في بعثة الأمم المتحدة، وهي لا تنحصر في الإحجام بشكل فردي عن ممارسة الاستغلال والانتهاك الجنسي، بل في عدم التواطؤ من خلال «غضّ

118- لم تقم أي عملية مماثلة للبحث في موضوع الاستغلال والانتهاك الجنسي الذي يمارس على الصبيان والرجال حتى اليوم، على الرغم من عدم وجود أي سبب ظاهر للتأكيد أن تلك الحالات لا تحدث أصلاً.

119- للحصول على نسخة من النص الكامل لتلك النشرة قم بزيارة العنوان التالي:
http://daccess-dds-ny.un.org/UNDOC/GEN/N03/550/40/PDF/N03550.pdf?OpenElement

(تم الدخول بتاريخ 30 أيلول، 2011).

الطرف». وتحتوي النشرة على بند حول حماية الفتيات الصغيرات (وكذلك الأولاد): «تحظر ممارسة أي نشاط جنسي مع الأطفال (الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة) بغض النظر عن سن الرشد أو سن الرضا المقررة محلياً. ولا يعتدّ بالتعلّل بإساءة تقدير سن الطفل» (نشرة الأمين العام: 2003). كما تحتوي النشرة على الأحكام المتعلقة بالتدابير التأديبية. وبالتالي، إذا نفِّذت بشكل كامل، سوف يكون لنهج «عدم التسامح» هذا أثر كبير في رفاه النساء والفتيات اللواتي قد يكنّ في خطر دون ذلك. ولكن في عام 2005، أي بعد مرور عامين، أقرّت التحقيقات الخاصة التي أجرتها الأمم المتحدة، والتي عرفت باسم تقرير زيد، استمرار حالات الاستغلال والانتهاك الجنسي (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2005). ومن بين الأمور التي كشفها تقرير زيد أن قوات حفظ السلام قد شاركت في إغراء النساء اليائسات والأطفال للانخراط في أعمال جنسية مقابل أجر زهيد من المال أو حصة صغيرة من الطعام، أو حتى في بعض الأحيان منحهم المال بعد اغتصابهم لتبدو المعاشرة رضائية. إضافة إلى أشكال الانتهاك هذه، أشار التقرير إلى تواطؤ قادة الوحدات العسكرية في ممانعتهم التعاون مع التحقيقات.

بمعنى آخر، فيما يخالف موقف «الأولاد يبقون أولاداً» سياسة الأمم المتحدة الرسمية الآن، من الصعب محوه في الميدان (المنظمة الدولية للاجئين: 2005). لكن حتى مع استمرار حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي، يبدو أن لنهج «عدم التسامح» نتائج غير مقصودة. فقد لاحظت الدراسات الميدانية، كالدراسة التي أجرتها مارشا هينري في ليبيريا أن نهج الأمم المتحدة في «عدم التسامح المطلق» اتخذ في الواقع بوصفه حكم «اللا تآخي»؛ إذ سيتفادى بعض العاملين في قوات حفظ السلام إيقاف سياراتهم على جانب الطريق أو في القرى عندما يرون نساء يبدون كما

لو أنهن يواجهن صعوبة، حتى لو كان دافعهم القيام بواجبهم في الحماية. (هايغيت & هينري، 2009، ص147).

تتمثل سياستا الأمم المتحدة الرئيسيتان بشأن المساواة الجندرية في «التوازن الجندري» (أي التمثيل المتساوي للنساء والرجال، وهو الهدف الذي كان من المفترض بلوغه بحلول عام 2000، ولا يزال بعيداً جداً جداً)، ومبدأ: «تعميم المنظور الجندري» (الشرط القاضي بأن يتم تقييم سائر السياسات والبرامج من حيث آثارها المتباينة على الرجال والنساء واستجابتها لاحتياجات ومصالح النساء والرجال المختلفة). اعتمدت استجابة الأمم المتحدة إلى حدٍّ كبير، على كل من أدلة تقرير زيد، والدعاية السلبية الواسعة النطاق حول حالات الاستغلال والانتهاك الجنسي التي مارستها قوات حفظ السلام، في محاولة لبلوغ حالة أقرب ما تكون من التوازن الجندري، أي تجنيد مزيد من النساء في مكونات العسكر والشرطة الخاصة بعمليات دعم السلام (انظر المربع النصي 10-2). ترك هذا الأمر انعكاسات جندرية معقدة، ليست إيجابية بالضرورة. فمن ناحية، على الأقل سيزداد احتمال شعور النساء/ الفتيات اللواتي تعرّضن/ يتعرّضن للاستغلال والانتهاك الجنسيَّين بالقدرة على التبليغ عن ذلك لامرأة من قوات حفظ السلام أكثر من قدرتهن على إبلاغ ذكر. وينطبق الشيء نفسه على حالات العنف المنزلي والاعتداء الجنسي بصورة أعمّ، حيث تكون صاحبات القبعات الزرقاء في موقع يسمح لهن بالاستجابة. وفي الوقت نفسه يؤكد باحثون من أمثال سيميك (2010) أنه: «تُشجع النساء على الانضمام إلى عمليات حفظ السلام بوصفهن قوات حل مشاكل العنف الجنسي، فيما يضطلعن في الوقت ذاته بدور معقّد بوصفهن «حاميات» للنساء المحليات من الزجال المحليين ومن الذكور العاملين ضمن قوات حفظ السلام» (ص1). ومن الواضح أن لهذا آثاراً كبيرة على الموظفات

النساء اللواتي يجري نشرهن ضمن عملية معينة لدعم السلام، ليس أقلّها المخاطرة بعملهن في حال قرّرن تحدّي زملائهن أو رؤسائهن.

على الرغم من أن تركيز موظفي عمليات دعم السلام على حالات الاستغلال والانتهاك الجنسي خلال السنوات الأخيرة مفهوم، ويمكنه أن يكون بنّاءً على الأقل، فقد انطوى ذلك التركيز والتشديد على وجود «المزيد من النساء»، بوصفه الحلّ، على حجب بعض المجالات الحيوية الأخرى. ونحتاج إلى دمج التحليل الجندري في صلب عمليات دعم السلام في مجالات تتجاوز مجال (ما ينبغي أن يكون الحد الأدنى) مجال «عدم الإيذاء»، عدم الإساءة للنساء اللواتي تهدف قوات حفظ السلام إلى حمايتهن. قد يعني تعميم مراعاة المنظور الجندري ضمان إدراج الأحكام المتعلقة بالمساواة في الدساتير التي تضعها الحكومات التي تشكلت حديثاً، أو الاستجابة لاحتياجات المقاتلات السابقات ضمن برامج الإدماج، أو معرفة احتياجات التثقيف المختلفة للناخبين من الرجال والنساء، أو التسليم بوجود اختلافات في الأوضاع الاقتصادية والمواقف الاجتماعية والثقافية التي تواجه النساء والفتيات بالمقارنة مع الرجال والفتيان، على سبيل المثال لا الحصر. وللنظر سريعاً في مثال واحد بمزيد من التفصيل- سوف يؤثر هذا النوع من التحليل في الأولويات والممارسات العملياتية للشرطة المدنية. يعتمد عدد كبير من النساء في كسب رزقهن، في العديد من السياقات، على التجارة الصغيرة، لذلك من الأهمية بمكان إعادة تأسيس الأسواق المحلية بوصفها أماكن آمنة. إذ ربما تعرّض الاضطرابات التي حدثت في أثناء النزاع هؤلاء النساء بشكل خاص لمطالبات دفع غير قانونية للحصول على التراخيص أو الغرامات من المسؤولين عن السوق أو شرطة الحي (الذين يمكن أن يكونوا هم أنفسهم من الجنود المسرحين). لا بد أن يولي تركيز العمليات على هذا

الجانب الأولوية لمهارات فهم ديناميكيات السلطة المحلية، وإبطال العنف لهذه المواجهات المتوترة بدلاً من استخدام السلاح.

المربع النصي 10-2:
أين النساء في عمليات دعم السلام؟

في عام 2008، أشار تحليل الأمم المتحدة الخاص بإحصائيات التوازن الجندري في جميع أرجاء الأمم المتحدة إلى أن التحسن في التوازن الجندري في بعثات دعم السلام ضئيل، وفي بعض الحالات مازال متدنياً. إذ يوجد ضمن عمليات دعم السلام الثماني عشرة المنتشرة في أربع قارات، من أصل 77,492 جندياً، 1,539 (1.98 في المئة) فقط من العنصر العسكري نساءً (مِن غانا وجنوب إفريقيا ونيجيريا والهند، بوصفها الدول الرئيسية المساهمة بقوات ذوات الخوذات الزرقاء). أما في القطاع المدني، فقد كانت عملية توظيف النساء ضمن عمليات حفظ السلام أكثر وضوحاً، إذ بلغت نسبتهن 30 في المئة من بين الكوادر التي عُيِّنت خارج بلادها، و24 في المئة ضمن الكوادر التي عيّنت داخل بلادها (ويليت: 2010، ص152). لكن من المحتمل أن العديد من الموظفات الدوليات والمحليات لا يعملن في مستويات عليا من مواقع صنع القرار. واعتباراً من عام 2010، الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن رقم 1325، تمثل النساء نحو 30 في المئة من الموظفين المدنيين، و30 في المئة من الموظفين الدوليين، و20 في المئة من الموظفين الوطنيين في بعثات حفظ السلام؛ ومع ذلك، «كان هناك انخفاض كبير في نسبة النساء في المستويات الإدارية .في البعثات الميدانية...» (إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، 2010، ص38).

التوزيع الجندري لعناصر الجيش والشرطة الخاصة بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة اعتباراً من آذار(مارس) 2012[120].

	ذكور	إناث	المجموع
الخبراء العسكريون	1,987	70	2,057
العساكر	80,280	2,226	82,506
أفراد الشرطة	5,790	1,206	6,816
وحدات الشرطة المشكّلة	7,204	406	7,610
المجموع	95,261	3,728	98,989

ما يلفت النظر عموماً بخصوص التوازن الجندري، وتعميم مراعاة المنظور الجندري في عمليات حفظ السلام هو التقدم الضئيل الذي جرى إحرازه. تقع أسباب هذه الإخفاقات المعقدة في التنفيذ خارج نطاق هذا الفصل، لكنها ملخصة (في مجلة متخصصة في مجال حفظ السلام الدولي) على النحو التالي:

نادراً ما تتجه المحاولات القائمة في تعميم مراعاة المنظور الجندري داخل الأمم المتحدة إلى لبّ اللامساواة المؤسساتية وعلاقات السلطة التي تشكل العلاقات الجندرية داخل المنظمة. وبدلاً من ذلك، أضيف تعميم مراعاة المنظور الجندري إلى هياكل السلطة القائمة المحكومة بطبيعة الأضداد الثنائية التي يفسر فيها الجندر على أنه المرأة.. يستمر تصوير النساء بوصفهن ضحايا بحاجة إلى الحماية، بينما يُبنى الرجال بوصفهم حماة وصنّاع قرار. وفي الوقت نفسه يستمر تمجيد الأدوار النسائية الفعالة في عمليات فض النزاعات وحفظ السلام ولا تعطى حقها في التقدير. (ويليت: 2010، ص143).

120- إن إحصائيات هذا الجدول منقولة من إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام (2012).

وسوف تتكرر فكرة الاستخفاف بمعارف المرأة وقدراتها بشكل ملحوظ في الجزء المتبقي من هذا الفصل. وعلى هذا الأساس، يتحول التركيز إلى المراحل الأولى من المرحلة الانتقالية.

الجوانب المجندرة في المجتمعات بعد التسوية السياسية

بعد انتهاء الحرب، تبدأ مرحلة اعتيادية مباشرة من عودة المقاتلين السابقين، والمنفيين، والأسر المهجرة/ اللاجئة. وخلال العقود الثلاثة الماضية شهدت هذه العمليات جميع بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (على سبيل المثال، موزامبيق وأنغولا وليبيريا وسيراليون)، ويوغوسلافيا السابقة، وأمريكا اللاتينية (على سبيل المثال، غواتيمالا)، وجنوب آسيا (على سبيل المثال، تيمور الشرقية).. ومن بين السمات الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار نذكر: تسريح القوات المقاتلة، والتحول الديموغرافي نحو الأسر التي ترأسها النساء، والمشاكل الصحية، والبحث عن سبل العيش بعد الحرب.

المقاتلون

في سياق مراحل التفاوض النهائية لإنهاء النزاعات المسلحة الداخلية الواسعة النطاق، كما هي الحال في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ونيبال، لا يمكن التوصل إلى أي تسوية سياسية دون التعامل مع المقاتلين الموجودين أولاً (وتلك كانت الحال أيضاً مع أفراد الجيش العراقي بعد سقوط صدام حسين). أين سيجري إيداعهم؟ هل من الممكن سحب أسلحتهم دون أن يثير ذلك أي انفجار آخر للقتال؟ وقبل كل شيء، ماذا سنفعل معهم حالما يجري نزع السلاح؟ كما ورد في الفصل التاسع، أكثر الأجوبة شيوعاً عن هذه الأسئلة منذ أواخر ثمانينيات القرن

العشرين عملية تعرف باسم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي يجري من خلالها إنشاء «مواقع تجميع» لاحتواء القوات المسلحة، حيث تقوم قوات حفظ السلام الدولية بتنفيذ عملية نزع السلاح. ويسهّل تلك العملية الوعودُ التي يقدّمها المجتمع الدولي مقابل التزامهم، فيتلقى المقاتلون السابقون دعماً مادياً مباشراً، فضلاً عن حزمة دعم كبيرة أكثر أهمية للمساعدة في إعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

حدد الفصل التاسع الأساليب المتعددة التي تهمّش من خلالها النساء والفتيات المرتبطات بالقوات المسلحة، أو يستبعدن من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشار كذلك إلى مدى تكرار تجاهل مهاراتهن ضمن عمليات إعادة الإعمار طويلة المدى. وقد وضعت أوجه القصور هذه تحت المجهر خلال السنوات الأخيرة (فار، ميرتينين & شنابيل: 2009)، على الأخص من ناحية التأكد من تحقيق الحد الأقصى من «القيمة مقابل المال» في مجال الاستثمار المالي. ونتيجة لذلك، أجرت بعض المؤسسات الكبرى، مثل إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، والجناح الأمني للاتحاد الأوروبي تغييرات مهمة في السياسات، ويفترض الآن بالقوات التي تقوم بتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح تحديد وضع النساء والفتيات في القوات المسلحة عبر عمليات تسجيل منفصلة وأشكال مختلفة من الأدلة، بدلاً من اعتماد كلام القادة الذكور. وقد أنشئ بعض التمويل من الجهات المانحة الدولية خصيصاً لإعادة إدماج هؤلاء النساء والفتيات. وفي ذلك دليل إيجابي على وجود إمكانية التغيير على الدوام، حتى على صعيد تلك المواقف المتأصلة التي تستبعد المرأة على مر التاريخ من استحقاق المعرفة والخبرة في «أعمال الحرب». ومع ذلك، يشير الأدب الرمادي والتقارير الواردة من الميدان إلى أنه لا تزال هناك عقبات كبيرة من حيث التنفيذ الفعلي، فمثلاً، لا يوجد

تسجيل دقيق للفتيات والنساء، ولا تتوفر المرافق المناسبة لهن ولأطفالهن (أولونيساكين، بارنيز & إكبه: 2010). ونتيجة لذلك، ثمة احتمالات كبيرة لعدم حصولهن على المزايا المحدودة المتوفرة، وببساطة سوف «يعدن دمج أنفسهن». والأساس المنطقي الأكثر شيوعاً الذي يقدمه الموظفون الميدانيون لعدم إيلاء اهتمام مستمر بقضايا الجندر هو الحاجة إلى اتخاذ قرارات فورية («استبداد الأمر العاجل» مرة أخرى)، ونقص الموارد، وعدم توفر الخبرة. لكن يكمن وراء هذا مؤشرات قوية على ما يمكن تسميته «المقاومة المؤسسية». وهذا الشكل من المقاومة ما هو إلا مظهر آخر من مظاهر تحليل المؤسسات المجندرة التي وردت في الفصل الأول: عززت المؤسسات التي تقوم بتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج داخلها افتراضات وقيماً شكّلت ما ينظر إليه على أنه العمل الأكثر الحاحاً وأهمية - الافتراضات التي تعتبر «موضوعية» داخل المنظمة، لكنها في حقيقة الأمر مجندرة للغاية.

الأسر التي شهدت تحوّلاً

من السمات الأخرى الواضحة في مسار ما بعد الحرب ومرحلة التسوية السياسية هي أنها تمكّن النازحين من العودة الآمنة. وغالباً ما تكون هذه مرحلة احتفالات كبيرة من حيث إعادة شمل الأسر، واكتشاف أن الأقارب المفقودين لايزالون على قيد الحياة وأنهم يتابعون خيوط حياتهم. لكن في الوقت نفسه، سوف تؤثر الحرب سلباً في تركيبة السكان المدنيين، التي من المرجح جداً أن تضم عدداً من الأسر التي ترأسها إناث أكبر مما كان موجوداً قبل النزاع. إذ على الأقل خلال المرحلة التي تلي الحرب مباشرة، يمكن أن يكون هناك نسبة كبيرة من الأسر المكونة من: (أ) أرامل الحرب أو نساء تخلّى شركاؤهن عنهن، إضافة إلى الأطفال

الذين يعولونهم؛ (ب) نساء يعشن بمفردهن، كالعجائز اللواتي قتل أولادهن أو تفرقوا بسبب الحرب، (ج) أسر من دون أب بالغ مقيم أو وصيّ. تتأثر رعاية هذه الأسر تأثّراً بالغ بسبب معايير الجندر القائمة التي تضرّ بالنساء في سياق «عدم النزاع». على سبيل المثال، قد لا يكون للمرأة الحق في تملّك الأراضي أو الممتلكات، أو السفر بشكل مستقل، أو التحدث في الاجتماعات العامة، أو حتى مجرد الظهور في الأماكن المختلطة. وعلى الرغم من احتمال تعليق بعض معايير الجندر أو إعادة النظر فيها خلال مرحلة القتال الفعلي، ثمة أدلة متراكمة على أن هذا التحول ليس دائماً (البشرى: 2008، بانكيرست: 2008 أ). ونتيجة ذلك، فإن الأسر التي تعولها نساء أو فتيات، قد تجد نفسها أكثر عرضة للخطر من الأسر الأخرى. وفي فترة ما بعد الحرب مباشرة، بوصفها جزءاً من مبادرات إعادة الإعمار، قد تحرم النساء من الوصول إلى الموارد المتاحة، وسن الممكن أن يمتد هذا الحرمان لفترة طويلة. على سبيل المثال، تشير دراسة مطولة في أوغندة إلى استمرار ارتفاع مستويات الفقر المادي والصدمات النفسية والاجتماعية التي تعاني منها الأرامل والمهجورات بسبب خسائرهن: «مر سبعة عشر عاماً ولايزال النزاع يلقي بظله الطويل». (بيرد & شينيكوا: 2003، ص29).

الصحة

عند الانتقال إلى قضايا الصحة، يجب أيضاً التمييز بين الآثار القصيرة المدى والطويلة المدى. فمن الواضح أن الحرب قادرة على تدمير نظم الرعاية الصحية الأولية، والبنية المادية التحتية، والموارد البشرية والخبرات اللازمة للتحسينات الصحية واسعة النطاق، كحملات التحصين. وفي الوقت نفسه، لابد من الاعتراف بأن النساء والفتيات اللواتي حالفهن الحظ

في العثور على ملجأ في مخيمات منظمة تنظيماً جيداً وتحظى بالتمويل الكافي، قد يتمكّنّ من الحصول على خدمات صحية مثل الرعاية الصحية للأمهات وتلقيح الأطفال بشكل أفضل مما كنّ يتلقّينه قبل الحرب. ما هي إذاً أولويات النساء في مجال الصحة خلال فترة ما بعد الحرب؟ من ناحية، في كثير من السياقات، يتضح أكثر فأكثر أن احتياجات النساء والفتيات[121] خلال مرحلة ما بعد الحرب لا تنفصم عن تعرّضهن للعنف الجنسي/ العلاقات الجنسية القسرية خلال فترة الحرب. وقد يشمل ذلك، من بين أمور أخرى، الآثار الصحية الطويلة الأجل نتيجة إدخال أشياء في المهبل والشرج، وتأثير الحمل المبكر والعمل بالنسبة للفتيات اللواتي كان من المفترض أن تحميهن المعايير الاجتماعية، وانتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وبضمن ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. يجب أن يضاف إلى كل هذا مجموعة كبيرة من الآثار النفسية والاجتماعية المرتبطة على وجه التحديد مع العنف الجنسي (دوغان & جاكوبسون: 2009). وفي الوقت ذاته، يحتاج إلى أن يؤخَذ العديد من الجوانب الحيوية الأخرى المتعلقة بالصحة خلال مرحلة ما بعد الحرب بعين الاعتبار. فسوء التغذية وظروف المعيشة المكتظة في مخيمات اللاجئين والنزوح تسهم في ارتفاع مخاطر الإصابة بالسل (الدرن) والأمراض المعدية الأخرى. كما تصبح صحة النساء المتقدمات بالسن في مرتبة متدنية للغاية على سلم الأولويات ضمن المجال الصحي.

ربما ترتبط أوجه القصور هذه مباشرة بحقيقة أن المشروع الأكبر لمرحلة ما بعد الحرب المتمثل في إعادة بناء الخدمات الصحية اللازمة

---

121 – إننا نقر ونعترف بوجود فجوة واسعة في معرفتنا حول آثار العنف الجنسي الذي يمارس على الفتيان والرجال، وقد بدأ بعض الكتاب من أمثال دولان (2009) بالتطرق لهذا الموضوع.

لتلبية احتياجات المرأة الصحية تخضع لقيدين قويين. يتمثل القيد الأول بالنموذج الليبرالي الجديد السائد في «إعادة الإعمار» الذي يتطلب فرض قيود صارمة على الإنفاق الحكومي في جميع الخدمات العامة، وبضمن ذلك الخدمات الصحية؛ وسيناقش هذا بمزيد من التفصيل فيما يأتي. ومؤخراً تعقد هذا القيد الذي كان نافذاً لعدة عقود بقيد ثان، حيث شهدت جميع جوانب إعادة الإعمار الخاصة بالخدمات الصحية تخفيضاً في التمويل من الجهات المانحة الخارجية نتيجة الركود الاقتصادي العالمي. ولغاية أوائل عام 2012، لا مؤشرات تدل على أن هذه التخفيضات سوف تستعاد بدرجة كبيرة.

سبل العيش

السمة الأكثر أهمية أثناء مرحلة التسوية السياسية هي البحث المستميت عن سبل العيش للاستعاضة بها عن الاعتماد على رواتب الجيش، وابتزاز المدنيين، والأنشطة المتقلقلة لزمن الحرب، أو/ والمساعدات العاجلة الخارجية. ففي المجتمعات غير الصناعية وفي المجتمعات المتطورة على حد سواء، قد تجد الأسر العائدة إلى بيوتها في المناطق الريفية أن أراضيها وبيوتها وممتلكاتها الأخرى قد استولت عليها شخصيات محلية قوية، مثل المتمردين السابقين أو القادة الحكوميين. فجميع أشكال الأسر عرضة للخطر، لكن قد يكون أرباب الأسر الذكور في وضع يمكنهم من المخاطرة لتأمين رفاههم ورفاه عائلاتهم في المستقبل. أما العائلات التي لا يوجد فيها ذكر «حامٍ» ومتحدّث باسمها، فقد تجد أن التحدي كبير جداً، لاسيما إذا كانت المؤسسات التقليدية أو المجتمعية لتسوية النزاعات تحت هيمنة الأعراف الأبوية.

تتأثر سبل العيش في المناطق الحضرية بالجندر أيضاً. ففي الكثير من

البيئات التي تعاني من الحروب، تهرب العائلات من الأماكن الريفية إلى الأماكن المحيطة بالمدن الكبرى الآمنة نسبياً. وحينما تسمح التسويات السياسية بالعودة إلى الريف، غالباً ما يقرر أرباب الأسر الذكور البقاء في البيئات الجديدة، وفي كثير من الأحيان مع شريكة جديدة وأسرة جديدة. ويحدث هذا أيضاً مع الشباب العازبين الذين لا يرغبون بالعودة إلى تحمّل أعباء الحياة الريفية. ونتيجة ذلك، انخفض عدد الرجال جداً في المناطق الريفية، وفي المجتمعات غير الصناعية خلال مرحلة ما بعد الحرب، كما هي الحال في موزمبيق مثلاً، مما زاد من أعباء عمل النساء والفتيات.

من ناحية أخرى، ثمة سياقات تجد فيها النساء والفتيات أنفسهن قادرات على تحقيق درجة من الاستقلال الاقتصادي باستخدام مهارات جديدة في كسب الرزق وما يرتبط بها من ثقة بالنفس حصلن عليها مباشرة نتيجة للحرب. فقد يتعلمن كيف يتدبرن أمورهن بشكل مستقل بوصفهن تاجرات صغيرات، أو قد يتعلمن مهارة حياكة الثياب عبر برامج التدريب التي تقدم للنازحات واللاجئات. وقد تستفيد الفتيات، على وجه الخصوص، من برامج محو الأمية التي لم تكن متوفرة في حالة الزواج المبكر في سياق ما قبل الحرب. لذلك تتمثل القضية هنا في الطريقة التي تستكمل فيها هذه المهارات والمقدرات في الأسرة وعلاقات الجندر المجتمعية في المرحلة مابعد الحرب مباشرة.

ومن القضايا الأخرى المهمة في البحث عن سبل العيش في مرحلة ما بعد الحرب، كما سبق أن ناقشنا، قضية وجود قوات حفظ السلام الدولية ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الدولية الأخرى التي «تهبط بمظلة» في المناطق التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن المسلم به الآن أن هناك ارتباطاً بين وجود قوات حفظ السلام الدولية والمؤسسات التي تشرف على

مرحلة ما بعد الحرب مباشرة، وارتفاع نسبة الدعارة والاتّجار[122] بالنساء والفتيات. ففي بعض السياقات مثل كوسوفو، ساهم توفر السلاح، وتواطؤ بعض العاملين في قوات حفظ السلام الدولية وقوات الشرطة المحلية في إيجاد حالة يمكن أن تزدهر فيها عمليات الاتّجار بالجنس على الصعيد المحلي وعبر الحدود دون مخاطر تذكر بالنسبة للمتّجرين (كورين: 2000). ونظراً لطبيعة التجارة، يكاد يكون من المستحيل رسم أي صورة واقعية عن درجة مشاركة النساء بوصفهن «سيدات أعمال» لا ضحايا، وطبيعة هذه المشاركة. ومع ذلك، فإن القضية الأساسية هي العلاقة المتبادلة بين البيئة الهشة جداً للعديد من التسويات السياسية بعد الحرب، والإفقار الناجم عن الحرب، والبحث المستميت عن سبل العيش.

تناولت الفصول السابقة من هذا الكتاب العديد من سمات الحرب ذاتها، وبضمنها تعبئة القوات المقاتلة، والنزوح، وتدمير البنى التحتية وسبل العيش. ورأينا في هذا الفصل لغاية الآن بعض الطرق التي ينعكس فيها كل عنصر من هذه العناصر خلال المرحلة التي تلي النزاع المسلح، ولكن كي نتمكن من فهم بيئات ما بعد الحرب فهماً أعمق، نحتاج لا إلى النظر في الآثار الناتجة عن سياق الحرب مباشرة فحسب، بل نحن بحاجة إلى النظر إلى مجموعة أكبر من العلاقات السياسية والاقتصادية التي تظهر من خلالها كل من حالة النزاع وحالة التحول. وعندئذٍ يكون فهم عمل المؤسسات المالية الدولية والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة مسألة في غاية الأهمية.

---

122 – نتيجة للتعقيدات التي ترتبط بالدعارة والبغاء، تم استخدام مصطلح «الاتّجار» مع الحالات التي تتسم باستخدام العنف، كاختطاف النساء والفتيات، وحبسهن لأغراض جنسية، وتهريبهن عبر الحدود، إلخ.

المشروع الليبرالي الجديد والمشروطية والجندر: هل هي حرب ضد النساء الفقيرات؟

من المعروف عموماً أن أواخر سبعينيات القرن العشرين شهدت ظهور نموذج خاص جداً للكيفية التي «ينبغي» على الاقتصادات العمل بها لضمان النمو، وحلّ محلّ النماذج السابقة التي اعتمدت بشكل كبير على مشاركة الدولة. كان لهذا النموذج، الذي يشار إليه عموماً باسم «الليبرالية الجديدة» أثرٌ عالميّ عميق شمل كلاً من الشمال الصناعي والجنوب النامي (كريمر: 2006، دافيلد: 2008). وكما ذكرت الباحثتان بيترسون ورانيان (2010)، أنه على الرغم من أن أنصار الليبرالية الجديدة يزعمون أنها مقترح «حلٌّ تقنيّ» للاقتصادات فقط، لكن لا يمكن أن تنفصل الليبرالية الجديدة عن موقف أيديولوجي معين. «فمنذ سبعينيات القرن العشرين تقريباً، كان محرك العولمة في الدرجة الأولى هو السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي أيّدتها النخب الجيوسياسية (ومعظمها من الرجال)، لاسيما أولئك الاقتصاديون الذين تدربوا في دول النصف الشمالي من العالم، ويقومون بدور صناع السياسات في المؤسسات الاقتصادية الدولية (ومنها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)» (بيترسون & رانيان: 2010، ص192). فضلاً عن ذلك، أشارت كل من بيترسون ورانيان إلى أن أنصار المشروع الليبرالي الجديد (الذي يُعرَف أيضاً بأصولية السوق)، يزعمون بأن «الأسواق غير المقيدة تعزز بشكل «طبيعي» الحرية والديمقراطية والمجتمعات الأكثر سلاماً» (بيترسون & رانيان: 2010، ص192).

أهمّ مؤسستين مسؤولتين عن تطبيق هذا النموذج هما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي (الاسم المستخدم للإشارة إلى البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وجمعية التنمية الدولية). إذ كانت الحروب

والأزمات الاقتصادية في ثمانينيات القرن العشرين تعني أن الحكومات الوطنية في جميع أنحاء العالم النامي مضطرة إلى الحصول على قروض من هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين الموجودتين في الغرب. ولم تُقدّم لها هذه القروض إلا بشرط إنفاذ النموذج الليبرالي الجديد - ومن هنا جاء مصطلح «المشروطية». وإضافة إلى ذلك، مع استثناءات قليلة، فإن الجهات المانحة الخارجية الرائدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي جعلت تمويلها مشروطاً أيضاً بقبول نموذج المؤسسات المالية الدولية. وهكذا، على الرغم من تمتّع الحكومات الوطنية اسمياً بحرية اتخاذ القرارات المتعلقة بسياساتها، لكن في واقع الأمر، وضعت المؤسسات المالية الخارجية فعلياً مساحات واسعة من السياسة الاقتصادية الوطنية.

هنالك قدر كبير من النقد الموجّه إلى النموذج الليبرالي الجديد بشكل عام، وإلى آثاره الجندرية بشكل خاص، ومن ضمنها انتقاد اقتصاديات نسويات رائدات مثل دايان إيليسون (1991) ولورديز بينيريا (2003). إذ لا يقتصر النموذج الليبرالي الجديد على آثار جندرية تحديداً، إنما يرتكز أيضاً على افتراضات جندرية أساساً؛ على سبيل المثال، ينظر إلى عمل المرأة غير المأجور بوصفه «سلعة مجانية» أي أنه: (أ) غير مثمر من الناحية الاقتصادية؛ (ب) قابل للتوسع بلا نهاية في وجه تقليص الخدمات العامة. وقد أيدت هذه الانتقادات استنتاج بيترسون ورانيان بشأن فرض البرامج الليبرالية الجديدة في الدول النامية في جميع المناطق الكبرى من جنوب العالم، وهو: «بددت هذه البرامج كل المكاسب التي سبق تحقيقها في إقناع وكالات الإقراض الإنمائية الخاصة والعامة بالاعتراف بأهمية عمل المرأة وقضايا الجندر من أجل تنمية اقتصادية ناجحة» (بيترسون & رانيان: 2010، ص193).

انتقدت الليبرالية الجديدة منذ البداية في أواخر سبعينيات القرن العشرين حتى العصر الحالي باعتبارها تشكل فعلياً «حرباً ضد الفقراء». غير أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أصرّا على تطبيق هذا النموذج في دول مختلفة بعد الحرب مثل موزمبيق، والبوسنة والهرسك، والسلفادور، دون أن يعبأا بالانتقادات حتى من قبل كبير الاقتصاديين السابق جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد- على الرغم من أن الليبرالية الجديدة في شكلها الأولي لم تصمَّم لبيئة ما بعد الحرب. من المهم التأكيد أنه فعلياً لا خيار آخر أمام حكومات ما بعد الحرب التي تكون بحاجة ماسة إلى التمويل من أجل إعادة الإعمار. ولم يقدم التمويل إلا بشرط قبول حزمة الليبرالية الجديدة.

على ضوء هذه الخلفية، ما هي علاقة الجندر إذاً بمشروطية الليبرالية الجديدة بالنسبة للاقتصادات التي مزقتها الحرب؟ إصرار الليبرالية الجديدة على «تقليص حجم الدولة يتطلّب «تخفيضات شديدة وقيوداً على الإنفاق العام، وبالتحديد في المجالات التي يمكنها أن تحدث تحولات كبيرة بالنسبة للنساء والفتيات المتضررات من النزاع. على سبيل المثال، من المسلّم به في مختلف أنحاء دول الجنوب أن جيلاً كاملاً من الفتيات فقدن فرصة الحصول على التعليم بسبب النزاع. فيمكن أن تدعم الجهات المانحة الدولية الدول والمجتمعات التي تسعى لإعادة بناء المدارس والعيادات الصحية المحلية، لكن في الوقت نفسه، قد تعني القيود المفروضة على إنفاق الدولة أن تبقى دون موظفين أو موارد؛ وهذا ما حدث بالفعل في موزمبيق خلال مرحلة ما بعد الحرب (هانلون & سمارت: 2010).

شرط أساسي آخر من شروط حزمة الليبرالية الجديدة، هو خصخصة السلع والخدمات العامة مثل إمدادات المياه والكهرباء. وفي الوقت

الذي يجب علينا الاعتراف بأن الكثير من تلك الخدمات لم توفرها الدولة في السابق بطريقة يمكن للمرأة الاستفادة منها، ثمة أدلة على أن الخصخصة بعد الحرب فاقمت الأعباء المترتبة على المرأة، التي تستهلك وقتها وجهدها فيما يتصل بالماء والوقود. ونتيجة لتحليل هذا النوع من المشاكل، فإن «هناك ضغطاً متزايداً يدعمه بعض الاقتصاديين البارزين من أجل ضرورة تخفيف مثل تلك الشروط في اقتصادات ما بعد الحرب لأنها تقوض بشدة فرص الانتعاش الاقتصادي. وينبغي إيلاء احتياجات المرأة والفئات المستضعفة الأخرى أولوية أعلى من استقامة الاقتصاد الكلي» (بانكيرست: 2008 أ، ص17).

وبعد هذا الجدل، ونقد المؤسسات المالية الدولية الذاتي للبرامج السابقة، لا يبدو أنها غيرت بصورة جذرية عملية التنفيذ الفعلية لتلك البرامج فيما يتصل بقضايا الجندر. والأرقام الواردة في المربع النصي 10-3 مأخوذة من وثائق صندوق إعادة الإعمار بعد النزاع الخاص بالبنك الدولي. تشير هذه الأرقام إلى أن تخصيص التمويل الفعلي لا يتوافق مع خطاب البنك حول دور المرأة الحيوي في إعادة الإعمار. تشكل اشتراطات الليبرالية الجديدة قوة خارجية في غاية الأهمية تؤثر في الجندر وإعادة الإعمار بعد الحرب. فهي إملاءات على المستوى الكلي يصل تأثيرها إلى التجارب اليومية: هل بوسع المرأة الحصول على مياه نظيفة لأسرتها؟ هل سيوجد من يدير مدرسة أو عيادة صحية؟ هل ستوفر وسائط نقل عامة للوصول إلى السوق؟ وهل ستبقى المرأة عاطلة عن العمل بسبب تقلص قطاع الخدمات العامة الحكومي بأكمله؟ ننتقل الآن إلى جانب ثان من جوانب العلاقات الاقتصادية والسياسية الأوسع التي تحدث من خلالها عمليات إعادة الإعمار بعد الحرب: السياسات الدولية الرامية إلى تعزيز عملية «الانتقال إلى الديمقراطية».

المربع النصي 10-3:
الفجوات بين البلاغة الجندرية والتمويل

أشارت دراسة منظمة العمل المعنية بالجندر في عام 2009 إلى جوانب التمويل الجندرية في مرحلة ما بعد النزاع إلى أنه: «قد تنتج الجهات الممولة مثل البنك الدولي دراسات ممتازة حول الجندر، وتستخدم خطابات جندرية بليغة، لكنها تفشل في تجسيدها في الاستثمارات، وبالتالي تقوّض عوائدها» (غرينبيرغ & زوكرمان: 2009، ص21). تناولت تلك الدراسة مشاريع إعادة الإعمار بعد النزاع لدى البنك الدولي، وخلصت إلى أنه على الرغم من الدعم المالي السخي الذي تحظى به تلك البرامج، لا يخصص سوى القليل من التمويل للأنشطة التي تركز على المرأة. «وكمثال على ذلك نذكر مشروع الإقراض الثالث من أجل إعادة التأهيل والانتعاش الاقتصادي في سيراليون الذي أطلقه البنك الدولي... لم يضمن ذلك المشروع حصول النساء على قروض.... أما في تيمور الشرقية، فقد قامت بعثتان مستقلتان بتحديد هوية المقاتلين السابقين والمحاربين القدماء، ووضعت برامج موسعة لمساعدتهم، وتم تسجيل أكثر من 10 آلاف رجل، لكن البرنامج استبعد المقاتلات السابقات» (غرينبيرغ & زوكرمان: 2009، ص14-15).

التحولات الديمقراطية وسياسات ما بعد الحرب والجندر

على عكس ما قد يفترض، لم تصمَّم برامج إعادة الإعمار بعد الحرب التي يمولها المجتمع الدولي لإعادة بناء البنية التحتية المادية،

كالطرقات وشبكات الكهرباء فقط. وفي حسابات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتداعياتها، كان لدى الأطراف المانحة أيضاً أهداف التحويل الدائم لمؤسسات الحكومة. وينطبق هذا بشكل خاص على الدول التي كانت أنظمة حكمها قبل الحرب استبدادية و/ أو قمعية. عند الاضطلاع بمسؤولية تمويل هذا النوع من البرامج، تبدي مجموعة الجهات المانحة الدولية والإقليمية والوطنية المحددة في الجدول 10-1 رؤيتها بشأن أولويات الدولة في مرحلة ما بعد النزاع. وحتى فترة قريبة، كانت تلك الرؤية مرادفة تقريباً لإجراء انتخابات متعددة الأحزاب لهيئة تشريعية. وقد تشتمل عملية التحول في أغلب الأحيان على شروط منها الإصلاح الدستوري، وفصل السلطة العسكرية عن السلطة السياسية، وذلك لمنع العودة إلى حكم العسكر، إلى جانب فصل السلطتين التنفيذية والقضائية عن الحكومة، وغيرها من الشروط. وهنا يمكن أن تولى الحقوق الدستورية للمرأة اهتماماً خاصاً. ومع هذه الأمور مجتمعة، يمكن تلخيص هذه الرؤية بوصفها «السلام الليبرالي» (دافيلد: 2008).

لا يمكن إنكار أن للديمقراطية الموضوعية ضمن بنية سياسية رسمية من المساءلة القدرة على تحسين رفاهية الشعب بعد الحرب بشكل كبير. غير أن هناك بعض العيوب الكبيرة في الشكل الذي تطبق به. فهذه النسخة من «الديمقراطية» مستمدة من الدمج الغربي التاريخي للتنمية السياسية الليبرالية مع النمو الاقتصادي الرأسمالي. لذلك فشلت إلى حد كبير في أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة للمجتمعات المعاصرة ما بعد الحرب في العالم غير الصناعي، لاسيما في سياق الاقتصادات الممزقة والاعتماد على التمويل الخارجي. ومع ذلك، فقد تم تنفيذ برامج التحول الديمقراطي على طريقة «أقصر الطرق» باتجاه نوع الأنظمة الذي حققته الأنظمة السياسية الغربية على مدى قرون. وقد ساد هذا النوع من التفاؤل

أو الإحساس بالانتصار ضمن المجتمع السياسي الغربي خلال العقد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي.

لذلك، لا غرابة في أن يواجه نوع البنى الديمقراطية الرسمية الذي ظهر إلى الوجود في ظروف ما بعد الحرب سيلاً من المشاكل، تتراوح بين ضعف المؤسسات، وتأثير الركود الاقتصادي الوطني والعالمي، وانتشار أشكال الفساد الناجمة عن النزاع السابق. وهكذا، على سبيل المثال، يمكن للانتخابات أن تساعد القادة العسكريين السابقين على استخدام منصبهم ضمن نظام الحكم الجديد للإبقاء على الأنشطة غير القانونية أو لتوسيع نطاقها. وفي كثير من هذه الحالات، تحرض القوى الاقتصادية العالمية على هذا النوع من الفساد بفعالية، كما لوحظ في الفصل الأول مع الإشارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لتلك المشكلات، فقد استبدل مؤخراً مشروع «التحول الديمقراطي» الطموح بتركيز الجهات المانحة الدولية على بناء المؤسسات الحكومية في المجتمعات في فترة ما بعد الحرب على المدى الطويل. غير أن هذا التحول في التركيز لم يغير جذرياً في قيود مشروطية الليبرالية الجديدة.

وبالنظر إلى الطبيعة الضمنية للجندر، ليس من المستغرب أن نجده وثيق الصلة بكامل طيف التحول السياسي الفعلي، سواء فيما يتعلق بالإصلاح الدستوري الأساسي، أو نظام الحصص داخل الأحزاب السياسية، أو في توزيع صلاحيات اتخاذ القرارات الفعلية ضمن الحكومة خلال فترة ما بعد الحرب. على أية حال، من الواضح أنه لا يمكن لهذا الفصل البحث بصورة متعمقة في كل تلك الجوانب، ولهذا سوف يقتصر على قضيتين مهمتين للعديد من السياقات السياسية: نظام الحصص الجندرية، والإصلاح الزراعي.

هناك أنواع مختلفة لنظم الحصص في مرحلة ما بعد الحرب- منها الإصلاحات الدستورية التي تحتفظ بعدد معين من المقاعد البرلمانية للمجموعات الإثنية خاصة تلك التي تضررت بفعل النزاع. أما نظام الحصص بالنسبة للنساء فينطوي عموماً على وضع شرط لأي حزب يخوض الانتخابات في مرحلة ما بعد الحرب أن يكون لديه نسبة معينة من المرشحات. وفي معظم السياقات التي تبنت ذلك، تشهد المجموعة الأولى من الانتخابات بعد الحرب دخول أعداد غير مسبوقة من النساء في المجال السياسي الرسمي. وأسباب تبني الحصص ليست دائماً واضحة بحد ذاتها؛ فقد تشير إلى تغير كبير في الآراء في أوساط القيادة السياسية السابقة المؤلفة من الرجال فقط الذين يدركون أهمية المرأة في عمليات إعادة البناء الوطني. ولكنها قد ترتبط بالحاجة إلى كسب أصوات النساء، أو للتوافق مع توقعات الجهات المانحة الدولية. لذلك يتطلب كل سياق «تحليلاً» دقيقاً. مع ذلك، أياً كانت الأسباب، فالنتيجة هي أن النساء اتخذن مكانهن في الهيئات التشريعة الوطنية في بلدان مختلفة مثل موزمبيق، والسلفادور، والعراق، وأفغانستان. لكن ثمة جانب آخر لهذه الصورة. وأؤكد مجدداً أن النساء لسن فئة متجانسة، وأن الممثلات المنتخبات لا يشتركن بالضرورة في المواقف السياسية ذاتها. وهذا ما حدث بالنسبة لعملية الإصلاح الدستوري في العراق. إذ كانت هنالك فروقات كبيرة بين مواقف الناشطات العلمانيات السياسيات والممثلات السياسيات المرتبطات بأحزاب إسلامية (العلي & برات: 2009، ص79).

وعلى نحو مماثل، لا يمكن ببساطة افتراض أن المندوبات السياسيات سوف يتخذن موقفاً «موالياً للمرأة» فيما يتصل بالمهمة السياسية المركزية التي تتعلق بوضع ميزانية الدولة. على سبيل المثال، يمكن لتحسين

الموارد المخصصة للخدمات الصحية الأساسية في المناطق الريفية الحد من وفيات الأمهات، كما يمكن لبرامج التطعيم أن تحدّ من عبء الرعاية المنوط بالمرأة. وفي ظل هذه الظروف، يكون من الأهمية بمكان معرفة ما إذا كانت النائبات أكثر استعداداً من زملائهن الذكور لتحديد أولويات الإنفاق على هذه المجالات أكثر، على سبيل المثال، فتح المزيد من المرافق الصحية المتطورة في المناطق الحضرية.

الإصلاح الزراعي

يعتبر الإصلاح الزراعي من أهم مهام الحكومة في فترة ما بعد الحرب. فالوصول الآمن إلى الأرض ضروري لنسبة كبيرة جداً من النساء في المجتمعات غير الصناعية بعد الحرب. ففي كثير من المجتمعات في الجزء الجنوبي من العالم، وبضمنها المناطق غير الحضرية في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، كانت الملكية تاريخياً في أغلب الأحيان شكلاً من أشكال الملكية الجماعية أو المجتمعية. وعلى الرغم من أنه لم يكن للنساء والرجال على حد سواء حق في الملكية الفردية، سمحت هذه النظم للنساء بزراعة الأراضي لتلبية كفافهن من الحاجات الغذائية عل الأقل. ويمكن أن يوفر هذا النظام أيضاً درجة معينة من الأمن بالنسبة للسكن بالقرب من الأراضي الزراعية أو فيها، أو بالنسبة لأشكال النشاط الاقتصادي الذي يمارس على نطاق ضيق كطهي الطعام الذي يعد للبيع. وإضافة إلى ذلك، للأرض مدلولات رمزية وعاطفية مهمة، على سبيل المثال، بوصفها مكاناً لدفن أفراد الأسرة وأسلافهم. ولهذا فقد أدركت بوضوح بعض التحولات التي أتت عقب الحرب العلاقة بين إعادة الإعمار بعد الحرب، وحاجة النساء إلى امتلاك الأرض. ففي رواندا، كان ارتفاع عدد الأرامل بالنسبة لعدد السكان بعد عمليات الإبادة الجماعية عاملاً أسهم في تغيير النظام

القانوني الرسمي بحيث أقر حق النساء المتزوجات والأرامل في تملك الأراضي (لم يشمل القانون وضع العازبات والمتزوجات بطريقة غير رسمية).

لكن الصورة الأعم للأنظمة السياسية ما بعد الحرب بشأن الأراضي أقل إيجابية. فقد مورست ضغوط كبيرة من أجل اتباع نظم الملكية الفردية للأراضي مدعومة بأنظمة مقننة من الوثائق القانونية التي تساعد الرجال بشكل غير متكافئ. ويعزز البنك الدولي بوجه خاص عمليات الإصلاح الزراعي «الصديقة للسوق» في المجتمعات التي تعيش مرحلة ما بعد الحرب (بانكيرست: 2008 أ). وتشير جميع الأدلة الموجودة إلى أن هذا النوع من الأنظمة يقلّص بشكل كبير أو حتى أنه يلغي تماماً أشكال استخدام الأراضي المتعددة والجماعية التي تعتمد عليها الريفيات. قد يؤثر ذلك أيضاً في النساء اللواتي قضين سنوات طويلة في العمل في قطع أرض صغيرة لإمداد السوق في المناطق الحضرية. وتقدم موزمبيق دراسة حالة ملائمة حول هذا الموضوع (انظر المربع النصي 10-4). فقد أظهرت موزمبيق بعض النتائج الإيجابية أخيراً بالنسبة للنساء، بيد أن هنالك الكثير من الأمثلة غير المشجعة. ففي الدراسة التي أجرتها سوزي جاكوبس (2010) حول الإصلاح الزراعي العالمي، وجدت العديد من حالات تهميش المرأة ضمن برامج الإصلاح الزراعي، نتيجة عدم الاكتراث أو العداء الفعلي من المؤسسات السياسية التي يهيمن عليها الذكور في سياقات ما بعد النزاع كما هي الحال في غواتيمالا.

إصلاح القطاع الأمني وأمن المرأة

يقدم إصلاح القطاع الأمني مثالاً آخر على الآثار الجندرية للسياسة خلال فترة ما بعد الحرب. فمن واجبات الدولة الأساسية حماية مواطنيها

والمقيمين فيها. ومن المرجح في سياق ما بعد الحرب أن يشمل الإصلاح جميع فروع «قوات الأمن» السابقة، وبضمن ذلك، ليس الجيش فحسب، بل أيضاً الشرطة وحرس الحدود، وموظفو السجون الذين من المحتمل أن يكون الكثير منهم منتهكين لحقوق الإنسان أكثر مما هم حماة لها. وكانت هناك استثمارات واسعة النطاق من جانب المجتمع الدولي في مجال إصلاح القطاع الأمني في فترة ما بعد الحرب. ولكن إلى أي مدى قدّر ذلك الاستثمار الانتهاكات الجندرية التي عانت منها النساء والفتيات على أيدي تلك القوات؟ الوضع محدد السياق للغاية. فقد سمحت بعض التسويات السياسية، مثل تلك الموجودة في أفغانستان، للمسؤولين عن السماح و/ أو ارتكاب تلك الانتهاكات بالبقاء في مناصبهم الرفيعة، وبضمنها الوظائف في الأجهزة الأمنية الخاصة بنظام فترة ما بعد الحرب. بينما منعت تسويات أخرى هؤلاء من التوظيف (العراق)، أو حتى أدانتهم في المحاكم الدولية (يوغوسلافيا السابقة).

يشبه مسار مشاريع إصلاح قطاع الأمن الممولة من الجهات المانحة مسار تلك المشاريع المخصصة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. من حيث تجاهل التدخلات المبكرة لقضايا الجندر بشكل كامل- على سبيل المثال: قد تتضمن البرامج المخصصة لتدريب الشرطة تعليمات بشأن الالتزام باحترام حقوق الإنسان المدرجة في الحظر المفروض على التعذيب وسوء معاملة المشتبه بهم أو السجناء، لكنها لا تتضمن التزام تجنّب العنف الجنسي/ التحرش بالنساء والفتيات. وذلك لأن المدربين لم يفكروا في احتمال قيام النساء وكذلك الشابات بتقديم أفكار ورؤى قيّمة حول عملية الإصلاح. غير أن الدعوة النسوية النشيطة أدت إلى معالجة هذا التهميش، إلى حد ما، داخل المؤسسات الدولية (باستيك & فالاسيك: 2008).

المربع النصي 10-4:
الإصلاح الزراعي في موزمبيق: معركة حماية حقوق المرأة[123]

تمهيد

يتكرر الاستشهاد بموزمبيق بوصفها قصة نجاح عن التدخل الدولي، سواء من قبل الأمم المتحدة أو المؤسسات المالية الدولية، أو المجتمع المدني الشمالي المعني. على أحد المستويات، الأمر كذلك بالتأكيد: استمرت التسوية السياسية بموجب اتفاقية روما للسلام في عام 1992، التي وضعت حداً لعقدين من الحرب لغاية عام 2012، ويبدو أن هناك احتمالاً ضئيلاً جداً للعودة إلى النزاع المسلح. رحبت النساء في سائر أنحاء البلاد بنهاية الحرب بابتهاج كبير وشرعن بمهمة إعادة الإعمار - حرفياً، من حيث إعادة بناء المنازل. دخلن أيضاً في المجلس التشريعي لما بعد الحرب بأعداد غير مسبوقة، ويعود ذلك جزئياً إلى نظام الحصص الذي اعتمده فريليمو، الحزب الحاكم السابق.

النساء والرجال والبنك الدولي والإصلاح الزراعي

من القواسم المشتركة لجنوب إفريقيا الريفية ككل، هو عدم تطبيق مفهوم الملكية الفردية للأراضي في المناطق الريفية أبداً. بل كان زعماء محليون تقليديون، يعرفون باسم ريغيلوس يتمتعون

123 - إن المادة الموجودة في دراسة الحالة هذه مأخوذة من عمل ميداني في موزمبيق للكاتبة نفسها، امتد من عام 1986 إلى يومنا هذا، وقد استُكمِلت هذه الدراسة الموجودة هنا من عمل موسع للباحث جوزيف هانلون حول آثار صندوق النقد الدولي (IFI) (هانلون: 2003، هانلون & سمارت: 2010).

بسلطة تخصيص مساحات معينة من الأراضي للزراعة والرعي. ويمكن أن تتناقل الأجيال هذه القطع من الأراضي، كما كان يتم تخصيص بعض الأراضي للوافدين الجدد عند توفر ما يكفي منها. إلا أن الأيديولوجية التي اعتمدها حزب فريليمو في السابق تعني تحولاً صورياً باتجاه أن تكون جميع الأراضي ملكاً للدولة - وهكذا استبعد كل من النساء والرجال من الملكية الفردية للأراضي أو الميراث. من الناحية العملية، نجد أن النظام البنيوي الجندري ضمن المجتمع الموزمبيقي يعني أن حق المرأة في استعمال الأراضي يعتمد دوماً على حق زوجها أو أحد أقاربها الذكور، حتى الأبناء غير البالغين. كان وضعهن قبل الحرب محمياً إلى حد ما بالمعايير الجندرية التي أقامت وزناً لقدرة النساء على إعالة أسرهن من خلال قدرتهن على العمل في الزراعة.

وخلال الحرب، بقيت مساحات شاسعة من الأراضي دون زراعة، لكن المجتمعات الريفية احتفظت بذكريات واضحة عن أساليب وطرق استخدام الأراضي قبل الحرب. والنظام الليبرالي الدولي الجديد يتطلب ألا تعود الأراضي لملكية الدولة، وكان هذا أحد شروط اتفاقية روما للسلام. ولهذا كان على الجهاز التشريعي الجديد لفترة ما بعد الحرب صياغة قانون للأراضي. وفي أثناء هذه العملية، اتضح أن «المستشارين الفنيين» التابعين للبنك الدولي يمارسون ضغوطاً كبيرة لضمان قيام قانون على الطراز الغربي للملكية الفردية. وخاضوا قضية مشتركة مع الشخصيات السياسية البارزة، وكان الكثير منهم قادة عسكريين سابقين من كلا الطرفين، واكتسبوا أراضي كبيرة بأنفسهم، أحياناً تحت تهديد السلاح. في البداية، ادعى التشريع المقترح أنه «محايد جندرياً» كونه يعطي المرأة الحقوق

ذاتها التي يتمتع بها الرجل من ناحية امتلاك الأراضي. لكن اتضح أن مثل هذا القانون يمكن أن يضرّ بالنساء في الأماكن الريفية، حيث سيخسرن الحقوق التقليدية في حيازة الأراضي. وفي المناطق المحيطة بالمدن، حيث نجحت النساء اللواتي نزحن بسبب الحرب في تشكيل تعاونيات بستنة ناجحة، وقد يهدد هذا القانون مصالحهن أيضاً.

ومن اللافت للنظر، أن ائتلافاً جاداً من القوى أجرى تعديلاً على القانون يسمح ببعض الأحكام المتعلقة بالملكية الجماعية. شارك في هذا الائتلاف ممثلات سياسيات من كل الأطراف، وبضمن ذلك الأعداء السابقون، إضافة إلى مجموعة من منظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية. كانت الغالبية العظمى من الأعضاء، وإن لم تكن حصرية، من النساء؛ تحدث عدد قليل جداً من السياسيين الذكور لمصلحة حماية حقوق المرأة، وعارضها بعضهم بوصفها تتعارض مع «الثقافة الموزمبيقية وتقاليدها».

من المهم أن نضع في اعتبارنا أن مجالات أساسية من تجارب النساء مع حالة انعدام الأمن بعد الحرب لم تضبطها أي من الأجهزة الرسمية التابعة للدولة الوطنية بشكل فعال. على سبيل المثال، التوصل إلى أنظمة قانونية رسمية تستند إلى قانون دستوري معدوم تقريباً في المناطق الريفية (والحضرية في بعض الأحيان) في الجزء الجنوبي من العالم وفي المناطق الأكثر عزلة داخل الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة، مثل كوسوفو. فنجد هناك عوضاً عن تلك النظم مؤسسات القانون العرفي كالمشيخات المتوارثة ومجالس الشيوخ أو الشخصيات الدينية. وكالعادة، تصنف هذه الهيئات النساء والفتيات على أنهن قصّر من الناحية القانونية[124]. وهذا

124- رغم أنه قد تكون هناك عمليات تشاورية غير رسمية خاصة مع النساء المتزوجات الأكبر سناً.

يعني أنه ضمن إطار انعدام الأمن خلال مرحلة ما بعد الحرب ما من مكان يمكن أن تلجأ إليه المرأة لتطالب بالعدالة أو بالتعويض القانوني، ويبدو أن الركود الاقتصادي يزيد هذا الوضع سوءاً.

يمكننا أن نلاحظ ضمن العديد من البيئات التي تعيش مرحلة ما بعد الحرب ظهور أشكال جديدة من المؤسسات الجندرية التي تعتبر أن من حقها بطريقة ما القيام بحراسة النساء والفتيات ومعاقبتهن. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الانتشار المتزايد لقوات حكومية أو قوات مرخصة من قبل الحكومة لمراقبة ملابس النساء وسلوكهن، كما حدث في إتشيه بعد الحرب. وهنالك تطور حديث آخر يتمثل بتوسع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة[125] لحماية الموظفين والأبنية الخاصة أو التجارية أو حتى الحكومية. تمثل هذه الشركات مصدر قلق خاص نظراً لعدم وجود معايير تنظيمية مقبولة فيما يتعلق بمعاملتها للنساء والفتيات، ولا يوجد كيانات يمكن أن تحاسبها (هايغيت: 2009).

ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا القسم حول التحولات الديمقراطية والسياسة لمرحلة ما بعد الحرب؟ نجد أن التحولات السياسية في سياق ما بعد الحرب قادرة على أن تكون تحويلية بالنسبة للنساء، لكن لا يمكن افتراض أن يكون هذا «التحول» موحّداً في ايجابيته. تاريخياً، إحدى السمات المميزة للسياسة رفيعة المستوى هي أنها «شأنٌ رجاليّ». حتى وإن نجحت المرأة في خرق تلك القاعدة خلال المرحلة الأولى لفترة ما بعد الحرب، فلابد أن تواجه عقبات تتعلق بالجندر. فمن أيرلندة الشمالية إلى أمريكا الوسطى، ومن جنوب إفريقيا إلى تيمور الشرقية والعراق، تروي الممثلات السياسيات عن الاستخفاف بهن، وعن تعرضهن

125- غالباً ما تتألف تلك الشركات من أفراد القوات المسلحة السابقين.

للتحرش الجنسي، والتمييز، أو حتى للتهديد بالعنف. وإضافة إلى كل ذلك، يعتقد زملاؤهن الذكور أن أي شيء يتعلق «بعمل المرأة» يمكن تخصيصه لزميلاتهم. وعلى الرغم من تلك القيود، استمرت الكثيرات بالكفاح، ووصلن إلى أعلى المناصب السياسية كرئيسة جمهورية التشيلي ميشيل باشليت، ورئيسة ليبيريا إيلين جونسون سيرليف، وكذلك إلى مراكز حكومية مهمة كوزيرة الموارد المعدنية في موزمبيق إسبيرانزا بياز. لكن عندما نمعن النظر في ذلك المشهد، نلاحظ كيف قررت الكثيرات من الموزمبيقيات المنتخبات في انتخابات 1994 التي جرت بعد الحرب عدم الترشح للانتخابات المقبلة. وعزون ذلك، في جزء منه على الأقل، إلى عدم استعدادهن لمواجهة «الوابل الجندري» من الصعوبات المذكورة آنفاً. (جاكوبسون: 2008). لذا، وبدلاً من الحياة السياسة الرسمية، استثمرت نساء هذا الجيل طاقاتهن في منظمات المجتمع المدني، أو حتى أنهن انسحبن مرهقات من أي شكل من أشكال الحياة العامة.

وفي ضوء ذلك، من المناسب التحول للتركيز على منظمات المجتمع المدني، التي تقع خارج الهياكل الحكومية الرسمية، لكنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية تسهيل التحول الطويل الأجل من حالة النزاع. تشمل منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من المبادرات والمشاريع، بدءاً من الجمعيات القروية التي تتعامل مع الأطفال الجنود سابقاً، وصولاً إلى المنظمات المحلية والدولية من الحقوقيين وغيرهم من المختصين. ولأسباب تتعلق بعدم الإطالة، سيركز القسم الأخير من هذا الفصل على جانب واحد فقط، وهو مبادرات المجتمع المدني المتعلقة بالعدالة الانتقالية. بعد ذلك سوف يختتم بمثال حول التجارب اليومية للتحول نحو ما قد يكون من المعقول اعتباره مجتمع «ما بعد النزاع».

أهي عدالة أم صمت مجندر؟ دور بعثات تقصّي الحقائق

شهد العقد الماضي تقدماً غير مسبوق في بناء إطار قانوني دولي لتجريم وملاحقة الجرائم الجندرية التي تُرتكَب ضد النساء والفتيات خلال مرحلة النزاع المسلح أو قمع الدولة[126]. لقد أصبح وضوح العنف القائم على الجندر خلال العقود الأخيرة، خاصة العنف الجنسي، جزءاً مهماً من تراث القانون الجنائي الدولي. وأُدرج الاغتصاب على أنه «انتهاك خطير» بموجب اتفاقيات جنيف الخاصة بالجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. كما أُدرج كلٌّ من الاستعباد الجنسي، والاغتصاب، والبغاء القسري، والحمل القسري، والتعقيم القسري وغيرها من أشكال العنف الجنسي بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في نظام قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما كانت هناك تغيّرات مهمة في القواعد والإجراءات لدى محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالجندر ضمن المحاكم الجنائية الدولية، وبضمن ذلك حماية الشهود من النساء. وهكذا حتى مع تأخر وفشل التطبيق الفعلي للقانون الدولي، ثمة ما يدعو للاعتقاد أن هناك تحركات مهمة نحو العدالة الجندرية في مجال مؤسسات العدل الدولية. لكن هذا ليس سوى جزء من الصورة. إذ ثمة مجال واسع من العمليات على المستوى الإقليمي والوطني ودون الوطني تحاول التعامل مع ما خلفته الحرب، والنزاع الداخلي، والاضطهاد. وبصفة عامة، يمكن تصنيف ذلك على أنه: «آليات العدالة الانتقالية».

من العناصر الرئيسية للعدالة الانتقالية تنوع «لجان المصالحة وتقصّي

126 – يعتمد جزء كبير من هذا القسم على عمل مشروع الجندر والتعويضات الصادر عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) الذي يقع مقره في الولايات المتحدة. وقد تم الاعتراف بهذا المركز على أنه إحدى المؤسسات الرائدة في هذا المجال. (راجع قائمة المواقع الإلكترونية).

الحقائق»، كتلك التي نفّذت في الدول التي تعيش مرحلة ما بعد الحرب كل على حدة. تشترك هذه اللجان في بعض الخصائص الأساسية: أُسِّست من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وليس من قبل حكومة ما بعد الحرب أو عن طريق هيئة دولية؛ ولا تعتمد على عمليات الاتهام والملاحقة القضائية والدفاع؛ وتحاول تقديم أشكال من العدالة المناسبة للمجتمع المتضرر بشكل بالغ، وتقدم إسهاماً جماعياً في مشروع طويل الأجل للاتنعاش الاجتماعي. لكن كيف تتناول هذه اللجان قضية العدالة الجندرية؟ لقد ورد ضمن مشروع الجندر والتعويضات (جبر الضرر) في المركز الدولي للعدالة الانتقالية (في عام 2007): «الفرق الذي يجب أن يحدثه الجندر عند صياغة مفهوم التعويضات وتحديده وتطبيقه مازال غائباً عملياً حتى الآن...» (روبيو - مارين: 2007 أ، ص23). هذا ادعاء مفزع، لكنه مثبت من خلال الدراسات العملية لعمليات التعويض الرسمية التي تمت في قارات ثلاث، وبضمنها جنوب إفريقيا، ورواندا، وسيراليون، وغواتيمالا، والبيرو، وتيمور الشرقية (روبيو- مارين: 2007 ب).

أحد أكثر الاستنتاجات اتساقاً عبر كل هذه السياقات هو أن أصوات النساء (على اختلاف فئاتهن العمرية وطبقاتهن الاجتماعية) لم تُسمع إلا فيما يتعلق بمعاناة الذكور، سواء كانوا أزواجاً، أم أبناءاً، أم إخوة، أم غيرهم من الأقرباء. وحتى مع وجود الأدلة الدامغة لحالات العنف الجنسي الواضحة، والتي جرت في بعض الأحيان عمداً وأمام الملأ، بقيت معاناة النساء «مغفلة». والأسباب التي تكمن وراء هذا الصمت معقدة، لكن خلصت دراسة أخرى في مشروع الجندر والتعويضات إلى أنه: «قد يعالج أفراد ضحايا [العنف الجنسي] في بعض الحالات بالتعاطف، لكنها لا تزال تعتبر «مدمرة» لا أمل في إصلاحها. والحالة الأكثر شيوعاً، هناك عملية تُحول فيها وصمة العار الاجتماعية من الجناة (الذكور) إلى الضحايا.

ففي بعض المجتمعات يمكن أن توصم النساء والفتيات بوصفهن «غير صالحات للزواج» ضمن مجتمعاتهن» (دوغان & جاكوبسون: 2009، ص128). من الواضح إذاً، أن أيّ تقدم على المدى الطويل نحو العدالة المستدامة بعد الحرب سوف يتطلب استثماراً أكثر أهمية في التوصل إلى إطار جندري.

وبهذا نكون قد وصلنا إلى القسم الختامي من هذا الفصل الذي نحاول من خلاله ربط التجربة الجندرية لظروف الحرب وما بعدها بصورة أوثق مع الحياة الاجتماعية الفردية للنساء والرجال. ولنتمكن من القيام بذلك، علينا أن نبحث في مفهوم «رد الفعل العنيف».

نحو التحول الاجتماعي «خلال مرحلة بعد النزاع»

مواجهة رد الفعل

يشمل مفهوم «رد الفعل العنيف» ضد النساء في سياقات ما بعد الحرب كامل الطيف الاجتماعي. إذ ما الذي يحدث عندما يضطر الرجال الذين تمتعوا بالسلطة عن طريق السلاح للاندماج في الحياة اليومية؟ كما سبق أن أشرنا في بداية هذا الفصل، لطالما كانت الصورة التقليدية «للعودة السعيدة» مع جندي يعانق زوجته وأطفاله وهو يحمد الله مسألة إشكالية. تتحدى التجارب المعاشة للرجال والنساء في النزاعات الأخيرة هذه الصورة المثالية (انظر المربع النصي 10-5). على سبيل المثال، بعد أن أنهت اتفاقية دايتون للسلام الحرب في يوغوسلافيا السابقة، أشارت تقارير صادرة عن منظمات نسائية في كل من صربيا وكرواتيا اللتين خلفتا دولة يوغوسلافيا إلى زيادة ملحوظة في نسبة العنف المنزلي الذي يمارسه الجنود وعناصر القوات شبه العسكرية المسرحين ضد النساء، والذي يتم أحياناً باستخدام أسلحة صغيرة احتفظ بها هؤلاء من الحرب. وهذا

ما بات يعرف باسم «عنف التاسعة مساءً» لأن الاعتداءات كانت تعقب نشرة أخبار التاسعة في التلفزيون التي كانت تغطي عمليات تجريد القوات العسكرية وشبه العسكرية السابقة من سلاحها برعاية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد كشفت المنظمات النسائية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة المحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والوسطى عن أنماط مماثلة للعنف المنزلي خلال مرحلة ما بعد الحرب.

المربع النصي 10-5:
العودة إلى الحياة الطبيعية أم مواجهة ردّ الفعل؟

حددت دونا بانكيرست من خلال مسح شامل للعلاقات الجندرية في مجتمعات ما بعد الحرب، أوجه التوتر بين الرؤى الخلافية بشأن ما يشكل العلاقات الجندرية «الطبيعية». فقد لاحظت أنه: «لا يمكن وصف بيئة ما بعد النزاع على أنها بيئة تعود فيها حياة النساء «طبيعية» دائماً، حتى ولو كانت هنالك رغبة أو إمكانية للعودة إلى أنماط العلاقات الجندرية والعلاقات الاجتماعية السابقة، وكأن الحرب لم تحدث أصلاً» (بانكيرست: 2008 أ، ص3). لابد أن تؤثر اضطرابات الحرب في العلاقات الجندرية، لاسيما حينما تضطلع النسا، لأي سبب من الأسباب، بأدوار ومسؤوليات جديدة. وبالنتيجة، تقول الباحثة: «لا تواجه النساء فقط استمرار بعض الحالات العدوانية التي عانين منها خلال الحرب، بل يتعرضن أيضاً لأشكال جديدة من العنف.... وهكذا تشكل أشكال العنف المستمرة والجديدة، والاعتداءات على الحقوق والسلوكيات المفترضة التي اضطلعت بها المرأة حديثاً ما يبلغ في كثير من الأحيان رد الفعل العنيف ضد النساء بعد الحرب». (بانكيرست: 2008 أ، ص3).

هل يمكننا افتراض وجود علاقة مباشرة وسببية بين سياق ما بعد الحرب وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية، وزيادة العنف من قبل الأزواج أو الشركاء العسكريين سابقاً، والذي يؤدي في بعض الأحيان إلى الوفاة؟ جزمت بعض الباحثات النسويات بأن فترة ما بعد الحرب ما هي إلا مرحلة إضافية من مراحل «الحرب المستمرة ضد المرأة» (كيلي: 2000). مع ذلك، تعتقد هذه الكاتبة أن مثل هذا الادعاء الفضفاض ليس مستداماً. ففي الوقت ذاته، أصبح من الواضح بصورة متزايدة من المؤلفات حول العلاقات الجندرية بعد الحرب أن ثمة عقبات هائلة ناجمة عن أنماط متجذرة من العلاقات الجندرية التي قد لا يطولها تأثير نسبياً حتى خلال فترات الحرب المستمرة (بانكيرست: 2008 ب).

على الرغم من تركيز معظم هذا الفصل على المشكلات والمعوقات حتى الآن، فقد حاول تجنب الإشارة إلى أن النساء ما هنّ سوى ضحايا لا حول لهن ولا قوة، مجردات من أي قوة. ثم إنه حتى مجرد ملاحظة عادية للمجتمعات التي تعيش فترة ما بعد الحرب تظهر بأن النساء مصممات على الإسهام في التحول الاجتماعي بالطرق الملائمة والمهمة بالنسبة لهن (قد يرتبط معظمها بمعتقداتهن الدينية الشخصية، لاسيما في الأماكن التي تمثل فيها الكنيسة أو الجامع المجال المستقر أو الآمن الوحيد). يشكل هذا التصميم على بناء السلام، والذي يمكن تعريفه بأنه «الأنشطة التي يُضطلع بها على المدى المتوسط والبعيد لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع العنيف و/ أو لتغزيز القدرة على مواجهة المخاطر التي سوف تنتج العنف أو حالات التوتر، أو الاستفزازات، أو الأعمال التي تقوم بها أي جهة تحاول إثارة النزاعات العنيفة» (بايرون & جاكوبسون: 2009، لا يوجد رقم للصفحة). وعلى الرغم من أن هذا النوع من النشاط الشعبي لا يعترَف به دوماً على أنه سياسي، فالطريقة التي حددتها النساء لإعادة

بناء حياتهن بغية ألا يواجه أطفالهن الأهوال نفسها هي طريقة تحولية من دون شك. وعليه فإن صورة المرأة «بعد» الحرب صورة معقدة، لكن ليس لدرجة تكون فيها سلبية فقط. وهذا ما يمكن أن نوضحه من خلال مثال أخير في هذا الكتاب (راجع المربع النصي 10-6).

المربع النصي 10-6:
عملية بناء السلام في كوسوفو بعد الحرب[127]

عملت المنظمة النسائية روكا روسي (يداً بيد) على قضايا المساواة الجندرية في كوسوفو بعد الحرب، حيث شجعت المنظمات النسائية الألبانية الكوسوفية والصربية الكوسوفية على التعاون. ومن المجتمعات التي أثرت منظمة روكا روسي فيها قرية بريلوزجي، وهي قرية صربية في كوسوفو يبلغ عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة، معزولة وتفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل شبكة الصرف الصحي البلدية، كما لا يمكن التعويل على إمدادات الماء والكهرباء فيها، وهذا ما ضاعف العمل بالنسبة للنساء في تلك القرية اللواتي لا يحصلن إلا على قدر محدود من التعليم، وتقف بوجههن عوائق يفرضها عليهن المجتمع التقليدي. ونتيجة للظروف الاقتصادية بعد الحرب، انعدمت تقريباً فرص العمل لشركائهن الذكور داخل القرية انعداماً كاملاً. وتعتبر النساء أن هذا السبب أدى إلى تفاقم الوضع فيما يتعلق بالعنف المنزلي.

127- إن المادة الواردة في دراسة الحالة مأخوذة من مجموعة لعمليات التوثيق الثانوية حول منظمة روكا روسي وهي تشمل: www.kvinnatillkvinna.se/en/, www.womensnetwork.org, http://reliefweb.int/node/290323، (تم الدخول خلال شهر نيسان من العام 2010).

في الماضي، لم يكن أحد من سكان تلك القرية يتواصل مع ألبان كوسوفو في المجتمعات المجاورة، وفي عام 2008، استمر جو من العداء العام في مرحلة ما بعد الحرب تجاه أي انخراط في أي منظمة تضم أعضاء من جماعات مختلفة. لكن أمام الحاجة الملحة لإيجاد فرص كسب العيش، قررت النساء اللواتي ينتمين إلى أصول صربية في تلك القرية المخاطرة بدخول شبكة واسعة من المنظمات النسائية المعنية بمرحلة ما بعد النزاع، مثل شبكة نساء كوسوفو. وتمكنّ بمساعدة تلك الشبكات من إقامة مشاريع على نطاق صغير لكنها بدأت تدرّ عليهنّ دخلاً، كما تابعن دراستهن، وخرجن من إطار «مكانهن» التقليدي عموماً. وتروي نساء القرية تجربتهن في عام 2008، عندما ذهبت مجموعة منهن بسيارة أجرة إلى العاصمة بريشتينا، وهو أمر لم يتجرأن على القيام به منذ سنوات عديدة (حيث كن يسلكن طريقاً أطول بكثير للوصول إلى مدينة صربية في كوسوفو). وروت النساء «بعنا مصنوعاتنا اليدوية والأكلات الشعبية، كالخبز والفلفل في السوق. وأدهشنا مدى تغير المدينة وتوسعها بعد الحرب». بعد ذلك تم التخطيط لحصول عشر نساء على رخص قيادة من أجل مواصلة الخروج من عزلتهن. حتى إنهن تجرأن على عقد اجتماعاتهن في مقهى القرية، الذي كان تاريخياً حكراً على الذكور.

والعلاقات داخل أسرهن تتغير أيضاً. تتابع إحداهن: «إننا نساعد بعضنا البعض، وبذلك نكسب بعض الدخل بحيث لا نضطر لطلب المال من أزواجنا، وهذا ما يجعلنا أكثر استقلالية». إلا أنهن يشعرن أن ذلك يؤثر في العنف المنزلي. لقد جعلت كل هذه التغيرات نساء القرية أكثر انفتاحاً على التعاون مع المجتمعات الألبانية الكوسوفية – على سبيل المثال، بناء علاقات اجتماعية مع نساء أخريات عبر

شبكة منظمة روكا روسي في منطقتهن- وذلك لم يكن بالأمر الوارد في السابق.

إذاً من المعقول القول، على المستوى السياسي الأوسع، إن هؤلاء النساء يؤدّين دوراً فعالاً في عملية طويلة الأجل من خلال تعاونهن للتخفيف من حدة النزاع. خلال الحرب، كان أي تعاون مع المنظمات النسائية الألبانية في كوسوفو أمراً غير وارد. كما ركزت منظمة روكا روسي على إقامة علاقة طيبة مع الشرطة المحلية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية. وهذا يناقض الرأي الصربي- الألباني السائد الذي لايزال يصنف أي شكل من أشكال التعاون من حكومة كوسوفو على أنه «خيانة». سوف يسهم كل هذا في نزع فتيل النزاع في حال ظهور أي تصعيد في التوترات بين الشعب الصربي والشعب الألباني.

وهكذا بدأت العلاقات الجندرية المترسخة بالتغير. خافت النساء في بداية الأمر من ردة فعل الذكور، إذ صرحت إحداهن: «كانوا ينظرون إلينا بوصفنا طائفة نسوية، ثم قررنا عقد اجتماعاتنا في المقهى الذي يجتمع الرجال فيه عادة. وبعد الصدمة الأولى، دغدغهم الفضول، وبدؤوا الإصغاء إلينا. وبعد ذلك أثنوا علينا وقالوا بأننا قويات لأننا نعرف القانون».

خاتمة

يمكن للعنف الناجم عن النزاع المسلح أن ينتهي وهو ينتهي بالفعل. إذ يخرج الثوار من الأحراش أخيراً، وتفشل المشاريع القومية - الإثنية القائمة على العنف (مع تدخّل دولي أو دونه)، أو يطاح بالأنظمة القمعية،

أو يموت الطغاة في أسرّتهم. وقد شهدت الشعوب تلك النهايات عموماً مع موجات ارتياح وفرح عارم، وإن كان مصحوباً بحزن عميق للخسارات التي تكبّدوها. إن مراقبة عقود من الحرب في موزمبيق من عام 1983 وصولاً إلى التسوية السياسية في عام 1992 وانتخابات ما بعد الحرب في عام 1994 تجعل الكاتبة تتوخى الحذر إزاء أي مزاعم في أن «الرجال» بوصفهم يمثلون فئة واحدة لا يعيشون حالة ارتياح صادقة كتلك التي تعيشها «النساء» عندما تنتهي الحرب. وتبقى الشواغل الأساسية هي تلك التي طرحناها عبر هذا الكتاب. ولهذا ينبغي لفكرة النهايات والبدايات وحالات الاستمرار الجندرية أن تدعم فهمنا لما يجري «بعد» الحرب.

أسئلة للمناقشة

1. ما هي برأيك العناصر الأساسية لمجتمع «ما بعد النزاع»؟

2. ما هي المؤسسات أو الوكالات المدرجة في الجدول 10-1 التي يمكنها التأثير في تغيير العلاقات الجندرية في سياق ما بعد الحرب؟ (تذكّر أن هذا النوع من التغيير ليس بالضرورة أن يكون «تقدّمياً»!)

3. ما هو نوع الدعم الذي يمكن تقديمه للممثلات السياسيات في حكومات ما بعد الحرب؟ وما هي الجهات التي يجب أن تكون مسؤولة عن توفير ذلك الدعم؟

4. كيف ينبغي للمؤسسات مثل لجان تقصّي الحقائق ضمان إمكانية تعبير النساء والفتيات عن مخاوفهن بأمان واحترام؟

مقترحات لقراءات إضافية:

* مصادر متوفرة على الشابكة: أمثلة على الأدبيات الرمادية

ثمة تمييزات مهمة بين الأدبيات الرمادية التي تهدف على الأقل إلى القيام بتحليل للنوع الاجتماعي، وتلك الأعمال التي تسعى فقط إلى «إضافة النساء» أو تتعامى عن موضوع الجندر. ولهذا يجب أن تعطى الأولوية للنوع الأول من الأدبيات الرمادية المتوفرة عبر المنظمة الأم التي جرى تأسيسها حديثاً والتي تعرف باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وهنالك وكالات تابعة للأمم المتحدة لديها مواقع إلكترونية تقوم بنشر تقارير حول أنشطتها ضمن المجتمعات التي تعيش في مرحلة ما بعد الحرب، وفي بعض الأحيان تنشر تقييمات مستقلة حول تلك الأعمال. ومن أهم تلك الوكالات في هذا المجال نذكر: إدارة الأمم المتحدة

لعمليات حفظ السلام، ومكتب منع الأزمات والإنعاش، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كذلك تملك وكالات كبرى تابعة للجهات الحكومية المانحة مواقع إلكترونية (تأتينا بعدّة لغات)، ومنها: وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والوكالة السويدية الدولية للتنمية (SIDA)، والوكالة النرويجية للتعاون التنموي (NORAD).

عموماً، فإن لدى كبرى المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الدول التي تعيش مرحلة ما بعد النزاع مواقع إلكترونية خاصة بها، ومنها العديد من الفروع المحلية لمنظمة أوكسفام، ومنظمة المساعدات المسيحية، ومنظمة أنقذوا الأطفال، ومنظمة اليقظة الدولية.

* المطبوعات:

Afshar, Haleh, and Eade, Deborah (eds.) (2004) *Development, Women, and War: Feminist Perspectives*. Oxford: Oxfam.

Kandiyoti, Deniz (2007) «Political Fiction Meets Gender Myth: Post-Conflict Reconstruction, 'Democratization' and Women's Rights,» in Andrea Cornwall, Elizabeth Harrison, and Ann Whitehead (eds.), *Feminisms in Development: Contradictions, Contestations and Challenges*. London: Zed Books.

Meintjes, Sheila, Pillay, Anu, and Turshen, Meredith (eds.) (2001) *The Aftermath: Women in Post-Confl ict Transformation*. London: Zed Books.

Pankhurst, Donna (ed.) (2008) *Gendered Peace: Women's Struggles for Post-War Justice and Reconciliation*. New York: Routledge and United Nations Research Institute for Social Development.

Zarkov, Dubravka (ed.) (2008) *Gender, Violent Confl ict and Development*. New Delhi: Zubaan/Kali for Women, pp. 191–200.

تعتبر الكاتبات اللواتي جمعتهن كارول كوهن في هذا الكتاب من أكثر مستخدمات مهارات التحليل الجندري خبرةً في مجالات الحروب والنزاعات المسلحة وبناء السلام بعد الحرب، وهي مجالات مهمة عالمياً ومعقّدة على نحو يثيرالجنون. وتقوم خبراتهن على استخدام مهارات التحليل الجندري في خضمّ علاقات مربكة «على أرض الواقع».

يستطيع كل واحد منا، نحن القراء، أن يقرأ كتاب «المرأة والحرب» وفي رأسه الأهداف الثلاثة المتمثلة باكتساب مهارات التحليل الجندري؛ واكتشاف كيف ستبدو أسباب النزاعات المسلحة وآلياتها إذا نظرنا إليها من منظور الجندر؛ وتعلّم كيفية إقناع الآخرين بتبنّي المهارات التي لا بد منها للتحليل الجندري.

ISBN 978-9933-9179-2-0
9 789933 917920

الرحبة للنشر والتوزيع
Al Rahba Publishing House